



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



نيابة العمادة لما بعد التخرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

أقوال ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات - جمعا ودراسة -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم

تخصص: الكتاب والسنة.

* إشراف الأستاذ الدكتور:

- منصور كافي

* إعداد الطالب:

- عبد القادر شكيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الحليم بوزيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
منصور كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
كمال قدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	عضوا
سامية دبي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة 1	عضوا
عادل مقراني	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الأمير قسنطينة	عضوا
عبد الرحمان معاشي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الأمير قسنطينة	عضوا

الموسم الجامعي : 1437 هـ - 1438 هـ / 2016 م - 2017 م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل على ما يسر وأنعم، وأشكره سبحانه جزيل الشكر على أن أعانني ووفقني لإنجاز هذا البحث.

وعملا بوصية الرسول الكريم نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم القائل: >> لا يشكر الله من لا يشكر الناس. << رواه الترمذي. فإنني أشكر الوالدين الكريمين على تربيتها لي وبذل الأسباب من أجل أن أصل إلى ما وصلت إليه.

ثم أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى فضيلة الأستاذ الدكتور: منصور كافي الذي تكرم علي بالإشراف، ولم يبخل علي بالنصح والتوجيه، والحرص على إخراج هذه الرسالة في أبهى حلة وأحسن مضمون.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر الجميل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ورئيسها على بذلهم الجهد في قراءة هذه الرسالة وكشف ما فيها من خلل نصحا للباحث وتقويما للبحث. والشكر موصول كذلك إلى كلية العلوم الإسلامية بباتنة ممثلة في مديرها وموظفيها على تذليلهم الصعاب ودفع عجلة العلم الشرعي في هذا الوطن العزيز.

كما أتقدم بالشكر والاعتذار إلى زوجتي وأخي وأخواتي على صبرهم وإعانتهم وسد الفراغات التي اضطرت إليها تفرغا لإنجاز هذا البحث.

كما أشكر كذلك كل من أعانني بنصح أو توجيه أو دعاء من قريب أو بعيد أو صديق أو زميل.

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، إله الأولين والآخرين، أنزل كتابه هداية للناس أجمعين، وأرشد المسلمين إلى تلاوته، وأمرهم بتدبره، والعمل بأوامره، وترك نواهيه وزواجره، ورتب على ذلك الأجر العظيم، والفوز بجنت النعيم، وأصلي وأسلم على النبي الأمين، سيد ولد آدم أجمعين، وإمام الأنبياء والمرسلين، أمره ربه بالتبليغ والتبيين، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق الجهاد حتى أتاه من ربه اليقين، فصلى الله وسلم عليه وعلى آله الطيبين، وأصحابه الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن الكريم وأمر بتدبره فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:24]، ولما كان التدبر موقوفاً على فهمه وتفسيره، ومعرفة فقهه ومقاصده، شمر الصحابة الكرام والأئمة الأعلام عن ساعد الجد، وعمروا بذلك مجالسهم وملاؤا صحفهم وكتبهم، ولما ظهر عصر التدوين انبثقت من رحمه عديد التفاسير، واشتهر كثير من المفسرين، ومن خلال نظراتي في بعض كتب التفسير، وكتب النحو والصرف، وجدت المفسرين على قسمين: قسم تخصص في التفسير ففسروا القرآن من أوله إلى آخره في مصنفات مستقلة كتفسير ابن جرير وابن عطية والقرطبي وابن كثير وابن عاشور في التحرير والتنوير، وغيرها كثير، وقسم تكلم في التفسير ولم يؤلفوا في ذلك تفسيراً مستقلاً، وإنما كانت تفاسيرهم مبنوثة في ثنايا كتبهم المؤلفة في غير فن التفسير كالفقه والأصول والنحو والصرف وغيرها، فاجتهد الباحثون والدارسون في تتبع هذه الكتب واستقراءها واستخرجوا ما فيها من تفسير وجمعوها في مصنفات مستقلة، كما فعلوا مع إمام النحو سيبويه، والفقيه الإمام محمد ابن إدريس الشافعي وغيرهم، وكما فعلت في رسالتي للماجستير مع النحوي ابن هشام الأنصاري، وفي هذه الرسالة مع النحوي الفقيه أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، وزدت مع التفسير ما وجهه من قراءات. ولما كان العالم - مهما بلغ من علم وأوتي

من فهم - معرضاً للخطأ والصواب، رأيت أن أدرس ما جمعت لابن الحاجب من أقوال دراسة أبين فيها راجح قوله من مرجوحه وما فيه نظر مما لا نظر فيه من خلال المقارنة بكتب التفسير وغيرها، والاعتماد على قواعد الترجيح وغيرها من المرجحات، فكان عنوان الرسالة:

أقوال الإمام ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات - جمعاً ودراسة - .

- إشكالية البحث:

يهتم البحث بالتنقيب عن ما فسرہ ابن الحاجب من آيات وما وجهه من قراءات، ودراسة كل ذلك بالمقارنة بما قاله غيره من علماء التفسير وتوجيه القراءات. وسعياً مني للم عناصر هذا البحث المتفرقة هنا وهناك وهيكلتها وسبكها وعرضها في بحث أكاديمي رأيت أن تكون إشكاليته:

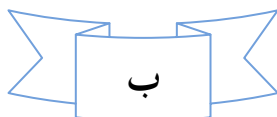
- هل لابن الحاجب أقوال في التفسير وتوجيه القراءات تستحق الجمع والدراسة؟
- تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات أبرزها في النقاط الآتية:
- هل فسر ابن الحاجب كل القرآن الكريم ووجه كل القراءات؟
- هل وفق ابن الحاجب إلى الصواب في كل ما فسر من آيات ووجه من قراءات؟
- هل أضاف ابن الحاجب إلى التفسير وتوجيه القراءات أشياء لم يسبق إليها؟
- هل استفاد غير ابن الحاجب من ابن الحاجب ممن جاء بعده من المفسرين؟

- أهمية البحث:

- يكتسي الموضوع أهمية كبيرة كونه يتعلق بكتاب الله عز وجل، وشرف العلم بشرف ما يتعلق به.
- تفسير ابن الحاجب يعتمد على الصناعة اللفظية، وهذا يزيد التفسير وضوحاً ويرسخه رسوخاً.
- في تفسير ابن الحاجب الإجابة على إشكالات كثيرة زادت لأهمية البحث أهمية .

- أسباب اختيار البحث:

ما دفعني إلى اختيار هذا البحث أسباب ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية .



أما الذاتية فتتمثل في:

- حب التعمق في علمي النحو والصرف من خلال مطالعة كتب ابن الحاجب التي تعنى بذلك.
- التعرف على الفقه المالكي وأصوله من خلال الاطلاع على ما كتبه في ذلك.
- الرغبة في استخراج كنوز ابن الحاجب التفسيرية وتوجيه القراءات القرآنية ودراستها ومن ثم الاستفادة منها.
- الاستفادة من منهج ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات .
- الاستزادة من فوائد التفاسير الأخرى من خلال مقارنة قول ابن الحاجب بها.

وأما الموضوعية فتتمثل في:

- إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف جديد في التفسير وتوجيه القراءات .
- تسهيل الوصول إلى ما فسره ابن الحاجب من آيات وما وجهه من قراءات من خلال جمعها في مصنف واحد.
- دفع عجلة العناية بالتفسير المقارن.

- الدراسات السابقة:

لم أجد - بعد البحث والسؤال - أحدا سبقني إلى هذا الموضوع، إلا ما كان مشابها له في العنوان مثل: أقوال الإمام ابن قتيبة في التفسير من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الأنبياء -جمعا ودراسة- . وهي أطروحة نال بها الطالب علي بن جريد بن هلال العنزري درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

- خطة البحث.

خطوت في إنجاز هذا البحث الخطة الآتية:

مقدمة: وضممتها عناصر المقدمة المعروفة.

الفصل التمهيدي: مفاهيم عامة، وضمته ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الحاجب، تحدثت فيها عن عصره السياسي والعلمي، وحياته الشخصية بالتعريف باسمه ونسبه ونشأته وصفاته وأخلاقه وعقيدته ومذهبه ووفاته ومكان دفنه

ورثائه، وحياته العلمية بتبيين طلبه للعلم ورحلاته في ذلك والتعرف على بعض شيوخه وتلاميذه وبيان مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه وسرد مؤلفاته.

- المبحث الثاني: مفهوم التفسير اللغوي ومكانته ومصادره، عرفت فيه بالتفسير اللغوي ومكانته وأهم مصادره، وأفردت التفسير اللغوي بالتعريف كونه أكثر تفسير ابن الحاجب.

- المبحث الثالث: مفهوم علم توجيه القراءات ونشأته ومصطلحاته ومكانته، وعرفت فيه بعلم توجيه القراءات ونشأته وتطوره والمصطلحات التي أطلقت على علم التوجيه ومكانة هذا العلم. ثم قسمت البحث إلى ستة فصول:

- الفصل الأول: جمع أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالمعنى وتفسير الغريب ودراساتها، وضمته مبحثين: في الأول منها عرضت أقوال ابن الحاجب في المعنى وتفسير الغريب مصدرا كل قول بالآية التي شملها القول، وفي الآخر درست هذه الأقوال مديلا كل دراسة بنتيجة أبرزت فيها القول الراجح ومحل قول ابن الحاجب من هذه النتيجة.

- الفصل الثاني: جمع أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالإعراب وتأثيره على المعنى ودراساتها، وضمته كسابقه مبحثين سلكت فيهما الطريقة التي سلكتها في الفصل السابق.

الفصل الثالث: جمع أقوال ابن الحاجب التفسيرية في ما يتعلق بالبلاغة ودراساتها، وضمته أربعة مباحث: في المبحث الأول عرضت أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالتقديم والتأخير وأغراض ذلك ودرستها، وفي المبحث الثاني عرضت أقواله المتعلقة بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ودرستها، وفي المبحث الثالث عرضت أقواله فيما يتعلق بالتشبيه وأركانه ودرستها، وفي المبحث الرابع عرضت أقواله فيما يتعلق بالخبر والإنشاء ودرستها.

وفي كل مبحث من المباحث السابقة أسلك الطريقة التي سلكتها في الفصلين السابقين.

الفصل الرابع: جمع أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات ودراساتها، وضمته مبحثين: في المبحث الأول عرضت أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام ودرستها، وفي المبحث الثاني عرضت أقواله فيما يتعلق بتوجيه الإشكالات ودرستها، وفي كل مبحث من المبحثين السابقين أسلك الطريقة التي سلكتها في الفصول السابقة.

الفصل الخامس: جمع أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات ودراستها، وضمته ثلاثة مباحث: في المبحث الأول عرضت أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة نحويًا ودرستها، وفي المبحث الثاني عرضت أقواله في توجيه القراءات المختلفة صرفيًا ودرستها، وفي المبحث الثالث عرضت أقواله في توجيه القراءات المشككة ودرستها.

وفي كل مبحث من المباحث السابقة أسلك الطريقة التي سلكتها في الفصول السابقة.

ثم ختمت البحث بخاتمة حوت خلاصة نتائج البحث وأهم التوصيات.

هذا وقد جاءت فصول هذه الرسالة متوازنة من حيث حجمها إلا الفصل الثاني فإنه قد جاوز المائة نظرا لكون ابن الحاجب تكلم في إعراب مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

المنهج المعتمد في البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على منهجين:

الأول: المنهج الاستقرائي:

لأنه المناسب لتتبع كتب ابن الحاجب واستخراج ما حوته من تفسير وتوجيه للقراءات.

الثاني المنهج التحليلي: لأنه المناسب لتحليل أقوال ابن الحاجب.

الثالث: المنهج المقارن: لأنه المناسب لدراسة أقوال ابن الحاجب من خلال مقارنتها بأقوال غيره.

أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث:

استعنت بمجموعة معتبرة من المصادر والمراجع لإنجاز هذا البحث وهي مذكورة في قائمة

المصادر والمراجع وهذه بعضها وأهمها:

أولاً: كتب التفسير: وقد أخذت النصيب الأوفر في الدراسة من أهمها:

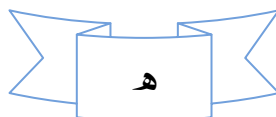
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي.

- بحر العلوم لأبي الليث نصر السمرقندي.

- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي.

- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي الغرناطي.

- التفسير البسيط والتفسير الوسيط لعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري.



- تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور.
 - تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين.
 - جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري.
 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي.
 - زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي.
 - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير.
 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري.
 - الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق الثعلبي.
 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي.
 - مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي.
 - معالم التنزيل في تفسير القرآن للحسين البغوي.
 - مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي.
- ثانيا: كتب معاني القرآن وإعرابه:** وقد أخذت النصيب الأوفر في الدراسة المتعلقة بالإعراب أهمها:
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.
 - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري.
 - الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي.
 - المجتبي من مشكل إعراب القرآن لأحمد بن محمد الخراط.
 - مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي.
 - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج.
 - معاني القرآن ليحيى الفراء.
- ثالثا: كتب علوم القرآن.**
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي.
 - البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي.

- حجة القراءات لعبد الرحمن ابن زنجلة.
 - الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه.
 - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.
 - قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي.
 - كتاب السبعة في القراءات لأبي بكر ابن مجاهد البغدادي.
 - المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني.
 - النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
- رابعاً: كتب الحديث: وقد استعنت بها في تخريج الأحاديث الواردة في البحث منها.
- الجامع الصحيح للإمام البخاري.
 - الجامع الصحيح للإمام مسلم.
 - كتب السنن (أبو داود والترمذي والنسائي).
 - المسند للإمام أحمد بن حنبل.
- خامساً: كتب اللغة والنحو. منها:
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب.
 - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري.
 - كتاب الأمالي لابن الحاجب.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري.
- سادساً: كتب التراجم والسير.
- الأعلام لخير الدين الزركلي.
 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي.
 - سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي.
 - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.
 - طبقات المفسرين للسيوطي.

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري.

- وفيات الأعيان لابن خلكان.

صعوبات البحث:

لا شك أن المتعرض لدراسة أقوال ابن الحاجب ستعترضه صعوبات؛ لأن الرجل مجتهد مطلق في علم العربية ويورد مسائل وتوجيهات وإجابات يعسر فهمها، ولا يمكن فك رموزها وفتح أقفالها إلا بزيادة البحث ومضاعفة المجهود.

طريقتي في كتابة البحث:

بعد جمع ما فسره ابن الحاجب من آيات وما وجهه من قراءات من خلال استقراء كتبه المطبوعة، سلكت في الدراسة خصوصا وفي كتابة البحث عموما الخطوات الآتية:

- قسمت البحث إلى فصول وكل فصل إلى مباحث وكل مبحث إلى مطالب وكل مطلب إلى فروع.

- في الجمع أصدر كل قول لابن الحاجب بالآية التي فسرها أو وجه قراءتها مرتبا الآيات في كل مبحث حسب ترتيب المصحف.

- في الدراسة أقارن قول ابن الحاجب بأقوال غيره من المفسرين والنحويين وغيرهم في الآية من الناحية التي عالجها فيها ابن الحاجب مذيلا الدراسة بنتيجة أين فيها الراجح وموافقة قول ابن الحاجب أو مخالفته له.

- في الدراسة كذلك يتم البحث في الناحية التي سلكها ابن الحاجب في تفسير الآية من خلال تتبع كتب التفسير والنحو وغيرها التي ألفت قبله وبعده، ثم أنظر إن كان التفسير أو التوجيه اتفق عليه المفسرون أصدر الدراسة بكلمة: اتفق المفسرون والنحويون.... على أن تفسير قوله تعالى...كذا وكذا... ثم أشير في الهامش إلى موضع المسألة المفسرة في مجموعة من المصادر والمراجع إثباتا لهذا الاتفاق. وإن كان التفسير أو التوجيه مختلفا فيه أقسم اختلافات المفسرين وغيرهم إلى أقوال، وأضع أسماء قائل كل قول بعدما أضعه ملخصا، وأشير إلى مصادرهم في الهامش.

- قد يكون للقول الواحد أكثر من قائل، فحينئذ أذكرهم وأذكر مصادرهم مرتبة على حسب وفياتهم مبتدئا بالأقدم، على أن يكون ترتيب المصادر في الهامش موافقا لترتيب القائلين في المتن.

- قد لا يكون للقائل مؤلف مثل الصحابة والتابعين فإنني في هذه الحال أرتب القائلين في المتن حسب وفياتهم وأرتب المصادر في الهامش لا على حسب وفيات مؤلفيها وإنما على حسب ترتيب القائلين.

مثال لذلك: إذا وجدت قولاً لابن عباس في تفسير البغوي وهذا القول قاله كذلك سعيد ابن جبير وقول سعيد موجود في تفسير الطبري فإنني أقول بعد عرض القول: وهو قول "ابن عباس وسعيد ابن جبير". وأشار إلى المصادر في الهامش هكذا: ينظر: تفسير البغوي: (/)، تفسير الطبري: (/).

وهكذا الطريقة نفسها في فصل توجيه القراءات مع زيادة التهميش للقراءات الموجودة في قول ابن الحاجب من كتب القراءات

- استقراء الكتب في دراسة كل قول أغلبي ظني.

- اعتمدت في نقل الآيات على مصحف المدينة النبوية وعزوتها إلى سورها في المتن كي لا يطول الهامش لكثرة الآيات.

- خرجت الأحاديث والآثار الواردة في البحث من مصادرها ذكرا الكتاب والباب ورقم الحديث، إلا إذا كان الحديث في مسند الإمام أحمد فإنني أذكر الجزء والصفحة.

- عرفت بالأعلام غير المشهورين تعريفا موجزا يعطي صورة مختصرة للعلم محيلا على المصادر التي ترجمت لهم لمن أراد الاستزادة.

- عزوت الأبيات الشعرية إلى قائلها وأحلتها إلى مصادرها في الهامش.

- ختمت البحث بفهارس علمية تسهل على القارئ الاطلاع على ما يريده من البحث، وترشده إلى معرفة الصورة العامة للرسالة.

واقترنت في ذكر المصدر في الهامش - ابتداء وانتهاء - على ذكر المؤلف ومؤلفه، وأرجأت ذكر باقي المعلومات عند سرد المصادر والمراجع في الفهارس؛ لأنني في أكثر الأحيان أحيل المسألة المبحوثة إلى مصادر كثيرة، فلو ذكرت لكل مصدر كل ما يتعلق به من ذكر العنوان والمؤلف والمحقق ومعلومات الطبع لثقل الهامش ثقلا مقلقا.

هذا وأحمد الله تعالى على عونه وتيسيره، وأسأله عز وجل أن يجعل هذا البحث نافعا لكل من يقرأه وأن يجعله مثقلا لموازين الحسنات عند لقاء الله تعالى بعد الممات.

وأتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى فضيلة الأستاذ الدكتور: منصور كافي الذي تكرم علي بالإشراف، ولم يبخل علي بالنصح والتوجيه، والحرص على إخراج الرسالة في أبهى حلة وأحسن مضمون، فجزاه الله عني خير الجزاء، ومتعته بالصحة والعافية وأمد عمره في طاعة الله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر الجميل إلى الأساتذة الأفاضل على ما سببوا من جهد لقراءة هذه الرسالة وكشف ما فيها من خلل نصحا للباحث وتقويما للبحث.

هذا وفي ختام هذه المقدمة أقول: إن كنت أصبت فيما بحثت وكتبت فمن الله وحده فله الحمد والمنة، وإن كنت أخطأت فمن نفسي والشيطان، فأسأل الله تعالى العفو والغفران. والله المستعان وعليه التكلان.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وإخوانه وأتباعه إلى يوم الدين.

الفصل التمهيدي

مفاهيم عامة

ويحوي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الحاجب

المبحث الثاني: مفهوم التفسير اللغوي

المبحث الثالث: مفهوم علم توجيه القراءات

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الحاجب.

جرت عادة الباحثين والدارسين أن يترجموا للشخصية التي هي محور بحثهم، ودراسة أقوال ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات يتم علينا التعرف على شخص ابن الحاجب ونشأته العلمية وما أحاطت به من أحداث سياسية وعلمية خلال فترة حياته، يظهر ذلك بإيجاز في المطالب الآتية:

المطلب الأول: عصر ابن الحاجب السياسي والعلمي والأدبي.

الفرع الأول: عصر ابن الحاجب السياسي:

مما لا مجال للشك فيه أن العلوم والفنون ظلان تابعان للأطوار السياسية قوة وضعفا، فإذا كان العصر السياسي سيئا ذا أثر بارز في تاريخ شعب من الشعوب فإن آثاره تظهر في الحركة العلمية والنهضة الفكرية، وإن كان هادئا مطمئنا ظهرت نتائجه في العلوم والآداب.

ومن عجائب الصدف أن أبا عمرو عثمان بن الحاجب الذي عاش بين سنة (570هـ) و(646هـ) عاصر الفترة التي حكم فيها الأيوبيون مصر، وهذه الفترة كانت بين سنة (569هـ) و(647هـ). وقبل الخوض في معرفة هذا العصر السياسي لابد أن نعرف: من هم الأيوبيون؟ وما هي بلدانهم الأصلي؟ وكيف وصلوا إلى سدة الحكم في مصر؟

- من هم الأيوبيون وما هي بلدانهم الأصلي؟

ينتسب الأيوبيون إلى أيوب بن شاذي من بلدة دُوين⁽¹⁾ بأذربيجان، وكل أهلها من الأكراد الروادية، والروادية بطن من الهدبانية، وهي قبيلة كبيرة من الأكراد، ومولد أيوب بها، وشاذي أخذ ولديه أسد الدين شيركوه ونجم الدين أيوب وخرج بهما إلى بغداد، ومن هناك نزلوا تكريت بالعراق، ومات شاذي بها.⁽²⁾

وجعل أيوب على قلعة تكريت، وخدم أيوب وأخوه الملك عماد الدين زنكي، ولما قتل شيركوه رجلا

(1) دُوين بفتح أوله، وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون: بلدة من نواحي أَران في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس، منها ملوك الشام بنو أيوب. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (2/491).

(2) الكامل في التاريخ لابن الأثير: (9/342)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (7/139-140)، السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقرريزي: (1/149).

أُخرج من تكريت هو وأخوه أيوب، وقد ولد يوسف بن أيوب (المعروف بصلاح الدين الأيوبي) تلك الليلة، ثم انتقل بابنه إلى الموصل، وصار منها إلى الشام فأقام ببعلبك مدة. وترعرع ابنه يوسف (صلاح الدين) تحت كنفه، وكانت مخايل السعادة عليه لائحة، والنجابة تقدمه من حالة إلى حالة، ونور الدين يرى له ويؤثره، ومنه تعلم صلاح الدين طرائق الخير وفعل المعروف والاجتهاد في أمور الجهاد، حتى تجهز للمسير مع عمه شيركوه إلى الديار المصرية⁽¹⁾.

كيف وصل الأيوبيون إلى سدة الحكم في مصر؟

خرج صلاح الدين مع عمه أسد الدين شيركوه إلى مصر سنة (558هـ)، ثم عاد إلى الشام، ثم قدم مصر ثانية مع عمه، وحضر وقعة البابين، وحصره الفرنجة بالأسكندرية، ثم خرج مع عمه إلى الشام وسار معه في المرة الثالثة مكرها فقدم مصر سنة (564هـ)، وبعد أحداث وقعت ومعارك مع الفرنجة⁽²⁾ صار أسد الدين شيركوه وزيرا للعاضد (ملك الدولة الفاطمية) إلى أن مات، ففوض العاضد وزارته إلى صلاح الدين، ونعته بالملك الناصر، فتمهدت القواعد ومشى الحال على أحسن الأوضاع، وبذل الأموال وملك قلوب الرجال، وهانت عنده الدنيا فملكها، وشكر نعمة الله تعالى عليه، فتاب عن الخمر وأعرض عن أسباب اللهو، وتقمص بقميص الجد والاجتهاد⁽³⁾، ودبر الأمر في نوبة نزول الفرنجة على دمياط أحسن تدبير حتى رحلوا عنها خائبين فنهبت آلاتهم وأحرقت مجانيقهم، وقتل منهم خلق كثير، وتمكن صلاح الدين في مصر، فقدم عليه أبوه نجم الدين وإخوته وأهله، ثم إنه دأب في إزالة الدولة الفاطمية وقطع دابرها ومحو آثارها فأعانه الله على ذلك، ومات العاضد، وقد قطع صلاح الدين خطبته، وأمر الخطباء بالدعاء للمستضيء بنور الله العباسي، فاستولى على القصر وما يجويه من عاشر المحرم سنة (567هـ) وأخذ يتأهب لغزو الفرنجة وقد انفرد بسلطنة ديار مصر⁽⁴⁾.

(1) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (7/145).

(2) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (9/337).

(3) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (7/151).

(4) ينظر: السلوك للمقريزي: (1/150).

« وبعدهما أزال جنود الفاطميين من العبيد السود والأرمن وغيرهم وأخذ في تكوين جيش قوامه المماليك الأسدية القدماء وسائره من الأحرار الأكراد الذين دخلوا في خدمته، فضلا عن المماليك الأتراك الذين اشتراهم لنفسه وسماهم الصلاحية نسبة إلى اسمه أو الناصرية نسبة إلى اللقب (الناصر) الذي أضفاه إليه الخليفة الفاطمي حين ولاه الوزارة، وأصبح أولئك الصلاحية والأسدية الحرس الخاص لصلاح الدين، كما صار العادلية الذين كونهم أخوه العادل فيما بعد بطانة خاصة لهذا الأمير الكبير.

ومن حسن حظ صلاح الدين أن سيده الأعلى نور الدين محمود مات بعد ذلك بقليل (569هـ) تاركا وراءه في الحكم طفلا في الحادية عشرة من عمره، وهو الملك الصالح إسماعيل. ومات في السنة نفسها ملك بيت المقدس تاركا وراءه ابنا عاجزا في الحكم، وقد ترتب على ذلك أن دبت الانقسامات الداخلية في كل من مملكتي نور الدين والصلبيين.⁽¹⁾ ثم جهز جيشا سنة (570هـ) وانتزع دمشق من أيدي الزنكيين⁽²⁾، ومن ثم أصبح سيد الموقف في مصر والشام.

- الملوك الأيوبيون وأهم الأحداث التي وقعت في عهدهم.

سيطر صلاح الدين على الحكم في مصر سنة (570هـ) ثم بدأ بالاستعداد لتحرير بيت المقدس من أيدي الصليبيين، وقام متأهبا لذلك بعدة أعمال هي⁽³⁾:

- العمل على إحياء البحرية العربية كسلاح مضاد للعدوان الصليبيين الذي امتدت أخطاره وغاراته إلى المدن الساحلية المصدرية، واحتكار خراج الغابات التي كانت تعرف باسم الخراج السلطانية فمنع الناس من التصرف في أعوادها، واعتبرها كأنها من المعادن فهي لبيت المال.
- منع الأهالي والتجار من التعامل مع البلاد المسيحية في المواد الحربية.
- اهتم بتقوية أجهزة الدفاع والحراسة الساحلية.

(1) في التاريخ الأيوبي والمملوكي لأحمد مختار العبادي: (ص 45) بتصرف.

(2) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (9/ 404).

(3) في التاريخ الأيوبي والمملوكي لأحمد مختار العبادي: (ص 46-50) بتصرف.

- وجه عنايته نحو حماية البحر الأحمر وتجارته وحجابه والأماكن المقدسة المطلة عليه من خطر المستعمر الصليبي وعمل على تحصين الثغور المصرية المطلة على البحر المتوسط .

- حرص على رفع أجور رجال الأسطول لتحسين حالهم .

- عمل على بث روح الحرب والجهاد في نفوس المسلمين وتهيئة عقولهم لهذا الواجب المقدس عن طريق المدارس العديدة التي أنشأها في مصر والشام.

« واستمر هذا التحضير سنوات إلى أن بدأ عمليات الجهاد سنة (575هـ) واستمرت حتى سنة (578هـ)، وحقق انتصارات باهرة إلى أن اضطر سلطان الفرنجة إلى أن يعقد هدنة مع صلاح الدين.

واستغل صلاح الدين مدة الهدنة في العمل على جمع كلمة المسلمين وتوحيد المهالك الإسلامية المتفرقة في الشرق العربي، واستطاع أن يكون جهة عربية متحدة.

ثم أثمرت هذه الوحدة أن يقوم صلاح الدين بهجوم إسلامي عام على مملكة الصليبيين في بيت المقدس، متخذاً من أعمال بعض الصليبيين الاستفزازية واستيلائهم على قافلة كبيرة من مصر في طريقها إلى دمشق وأسر أهلها سبباً مباشراً لهذا الهجوم، ف وقعت موقعة حطين سنة (583هـ) حيث أحاط بجيش الصليبيين ليلاً بعدما سلك الصليبيون طريقاً وعراً في وقت الحر، وبعدهما أضرم المسلمون النار في الأعشاب المجاورة لهم فاجتمع عليهم حر الزمان وحر النار والدخان وحر العطش والقتال، ثم دار القتال بين الفريقين فلم يجد الصليبيون أمامهم سوى تل حطين فأخذوا يصعدون نحو القمة والمسلمون خلفهم يقتلون ويأسرون.⁽¹⁾

وكانت هذه المعركة شر بلية وأكبر نكبة على الصليبيين حيث علق عليها ابن الأثير قائلاً: « وكثر القتل والأسر فيهم، فكان من يرى القتلى لا يظن أنهم أسروا واحداً، ومن يرى الأسرى لا يظن أنهم قتلوا أحداً، وما أصيب الفرنج، منذ خرجوا إلى الساحل، وهو سنة إحدى وتسعين وأربعمائة إلى الآن بمثل هذه الواقعة.»⁽²⁾

(1) ينظر: المرجع السابق: (ص 53-54) بتصرف.

(2) الكامل في التاريخ لابن الأثير: (10/26).

وهكذا واصل صلاح الدين جهاده بقوته وذكائه وحسن معاملته يستولي على المدينة تلو الأخرى حتى دخل مدينة القدس في السابع والعشرين من شهر رجب سنة (583هـ) وطهرها من يد الصليبيين⁽¹⁾.

ثم واصل صلاح الدين بعد فتح بيت المقدس عملية استرداد المدن الشامية من أيدي الصليبيين. وقد عبر صلاح الدين عن هذا النصر بقوله في رسالة إلى أخيه: «عن بلاد الشام لا تسمع فيها لغوا ولا تأثيها إلا قتيلا سلاما سلاما.»⁽²⁾

ولم يستسلم الصليبيون واستنجدوا بكبار ملوك غرب أوروبا وأعدوا عدتهم للقتال، وأصبحت سفنهم في البحر كثيرة جدا، ووقعت الحملة الصليبية الثالثة وامتدت إلى ثلاث سنوات، وتعد أكبر الحملات في عدد جيوشها وأساطيلها⁽³⁾.

وحاول الصليبيون أن يسترجعوا بيت المقدس ففشلوا، واضطروا أن يعقدوا صلحا سمي بصلح الرملة سنة (588هـ)⁽⁴⁾.

واضطر صلاح الدين بعد ذلك إلى العودة إلى دمشق حيث وافته المنية في العام التالي سنة (589هـ) يوم الأربعاء السابع والعشرون من شهر صفر بعد مرض دام اثنا عشر يوما⁽⁵⁾.

«ثم تولى السلطة السلطان العادل سيف الدين الأيوبي من عام (596هـ) إلى عام (615هـ) وعمل على طي المنازعات التي نشبت بين أبناء البيت الأيوبي بعد موت أبيهم، ووحّد الدولة الأيوبية واستأثر بالسلطة وعمل على تحصين ثغور الدولة.»⁽⁶⁾

ثم جاء بعده محمد بن العادل وحكم من سنة (615هـ) إلى سنة (635هـ)، وفي عهده وقعت الحملة

(1) ينظر: في التاريخ الأيوبي والمملوكي لأحمد مختار العبادي: (ص 56-57).

(2) ينظر: المرجع نفسه: (ص 57-58).

(3) ينظر: المرجع نفسه: (ص 46-58).

(4) ينظر: المرجع نفسه: (ص 67).

(5) ينظر: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية لأبي شامة المقدسي: (4/ 363).

(6) في التاريخ الأيوبي والمملوكي لأحمد مختار العبادي: (72-73).

الصليبية الخامسة على مصر، وانهزمت الحملة وانسحبت سنة (618هـ)⁽¹⁾. ثم وقعت حملة الامبراطور الألماني فريديريك الثاني السلمية على بيت المقدس وهي المعروفة بالحملة الصليبية السادسة. ولم يقع فيها قتال لأن الامبراطور توصل إلى عقد معاهدة مع السلطان الكامل سنة (626هـ) استولى بمقتضاها على بيت المقدس دون قتال⁽²⁾. ثم تولى السلطة بعده ابنه الصالح نجم الدين أيوب وحكم من سنة (637هـ) إلى سنة (647هـ). ووقعت في أثنائها الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع على مصر، وكونها لم تكن شاملة لمختلف الأوربيين فشلت الحملة بعد معارك كثيرة وأسر ملكها⁽³⁾. وأصبحت هناك فكرة سائدة في أوروبا المسيحية أنه مادامت مصر باقية على ما هي عليه من القوة والبأس فإن مشاريع الصليبيين فاشلة لا محالة⁽⁴⁾. وبموت الملك الصالح نجم الدين أيوب تنتهي الدولة الأيوبية وتبدأ الدولة المملوكية⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: عصر ابن الحاجب العلمي والأدبي:

« من المعروف أن الأيوبيين كانوا أكرادا بأصلهم ونسبهم ولكنهم في الواقع كانوا عربا بثقافتهم وتربيتهم ونشأتهم، فقد نشأوا نشأة عربية إسلامية وامتزجوا بها، ولهذا شغفوا حبا باللغة العربية وآدابها وعلومها، وقربوا إليهم الشعراء والعلماء والكتاب، وشملوهم بعطفهم وكرمهم وهباتهم وخلعهم، فاكتظت مجالسهم بأهل العلم والأدب.

ولقد تميز العصر الأيوبي بطابع خاص وهو طابع الجهاد ضد الصليبيين ومن ثم كان من الطبيعي أن تنعكس تلك الصورة في نفس الشعراء والكتاب في جميع أنحاء الشرق العربي، فانطلقت ألسنتهم وأقلامهم تشيد بالانتصارات وأعمال البطولة، وتمدح أبطالها المدافعين عن حوزة الإسلام، وتعتبر

(1) المرجع السابق: (ص 75-78).

(2) المرجع نفسه: (ص 79).

(3) المرجع نفسه: (ص 97).

(4) ينظر: المرجع نفسه: (ص 89).

(5) ينظر: المرجع نفسه: (ص 98).

عن أمانيتها وآمالها بمستقبل أفضل. ⁽¹⁾.

وفي ما يلي بيان لمكانة العلم والعلماء عند الملوك الأيوبيين:

- حب الملوك الأيوبيين للعلم والأدب.

« كان صلاح الدين نفسه يتذوق الشعر ويردد بعضه في مجالسه ويميز الجيد من الرديء منه. كذلك كان ملما الماما كبيرا بأحكام الشريعة وأصولها، وله مساجلات أيضا مع الفقهاء والعلماء في هذا الصدد.

وما يقال عن صلاح الدين يقال أيضا عن أفراد أسرته، فأخوه العادل كان يميل الى العلم والعلماء ونخص بالذكر منهم العالم الفيلسوف فخر الدين الرازي الذي صنف له بعض كتبه وأرسلها له من خراسان، وهناك الملك المؤيد مسعود بن صلاح الدين صاحب اليمن الذي كان مغرما باقتناء الكتب حتى اشتملت مكتبته على آلاف الكتب، كذلك الملك المعظم عيسى بن العادل صاحب دمشق الذي وهب لكل من يحفظ كتاب المفصل للزخشرى مائة دينار وخلعة، كما أنه طلب من الأديب الفارسي قوام الدين الفتح بن محمد البندارى الأصفهاني ترجمة كتاب الشهنامة لأبي القاسم الفردوس (والشهنامة ملحمة شعرية فارسية تقص أخبار ملوك القدماء وأساطيرهم حتى الفتح العربي).

وإلى جانب الملوك والأمراء هناك طبقة الوزراء والكتاب في ذلك العصر نذكر منهم القاضي الفاضل أبو علي محيي الدين اللخمي (ت 516هـ) وزير صلاح الدين وصاحب الطريقة الفاضلية في الأنشاء، وهناك العماد الأصفهاني (ت 597هـ) كاتب صلاح الدين ومؤرخه الحربى وصاحب المصنفات الأدبية والتاريخية العديدة مثل: دولة آل سلجوق، والبرق الشامي، وجريدة القصر وجريدة العصر، والفتح القسي في الفتح القدسي، كذلك نذكر الأمير الفارس أسامة بن منقذ (ت 583هـ) أحد أمراء بنى منقذ أصحاب حصن شيرز الذى لازالت أطلاله باقية الى اليوم باسم سيجر على بعد خمسة عشر ميلا إلى الشمال من حماة على ضفة العاصي الغربية، وبحكم جواره للصليبيين كان لأسامة معهم مشاكل وحروب وصدقات ونوادر دونها في كتابه على شكل مذكرات

(1) ينظر: المرجع السابق: (ص 101-103).

خاصة تحت عنوان كتاب الاعتبار، والكتاب يتضمن صوراً مقارنة بين عادات المسلمين والفرنجة شاهدها وعابنها أسامة بنفسه. وهناك أيضاً المؤرخ بهاء الدين بن شداد (632هـ) صاحب كتاب النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، وتناول سيرة سلطانه صلاح الدين، وهناك الأديب العالم ضياء الدين بن الأثير (ت628هـ) وزير الملك الأفضل ابن صلاح الدين الذي ألف كتباً عديدة في البلاغة وعلم البيان، وهو الأخ الأصغر للعلامة المؤرخ ابن الأثير صاحب كتاب الكامل في التاريخ، كذلك نذكر القاضي شمس الدين بن خلكان صاحب كتاب وفيات الأعيان (ت681هـ) وغيرهم كثير. ⁽¹⁾

- إنشاء المدارس لتعليم الدين.

ومما يدل على اهتمام الأيوبيين كذلك بالعلم إنشاءً عدداً كبيراً من المدارس، ففي عهد صلاح الدين أنشئت المدرسة الصلاحية وفيها تدرس أصول الإمام الشافعي، ومكانها اليوم جامع الإمام الشافعي، ومدرسة ابن زين التجار وهي مدرسة أخرى للشافعية، والمدرسة القمحية، وفيها يدرس الفقه المالكي وتدفع مرتبات المعلمين والمدرسين قمحاً، ومدرسة السيوفية، وفيها يدرس مذهب الإمام أبي حنيفة، وبنى صلاح الدين خارج مصر مدارس سنوية في كل من القدس ودمشق وألحق بكل منها مارستاناً ⁽²⁾.

« واستمرت عملية إنشاء المدارس وتعميرها في زمن الأيوبيين بعد صلاح الدين، سواء في مصر أو الشام، منها المدرسة الفاضلية للشافعية بمصر، والمدرسة التقوية، والمدرسة العادلية وهي من أعظم مدارس الشافعية بدمشق، ودرس وسكن بها جملة من العلماء منهم ابن خلكان، وهي الآن مقر المجمع العلمي العربي بدمشق. والمدرسة الكاملية التي بناها السلطان الكامل محمد بن العادل في القاهرة بين القصرين، وبنى السلطان الصالح المدارس الصلاحية سنة (641هـ)، ولأول مرة في مصر كانت هذه المدرسة تدرس المذاهب السنوية الأربعة معاً. ⁽³⁾»

(1) المرجع السابق: (ص101-103) بتصرف.

(2) ينظر: المرجع نفسه: (ص104-105).

(3) المرجع نفسه: (ص106).

المطلب الثاني: حياة ابن الحاجب الشخصية.

الفرع الأول: اسمه ونسبه.

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، الكردي، الدويني الأصل، الإسناي المولد⁽¹⁾، الملقب جمال الدين، المعروف بابن الحاجب⁽²⁾، سمي بذلك لأن والده كان جنديا كرديا حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي⁽³⁾.

الفرع الثاني: مولده ونشأته.

ولد: سنة سبعين وخمس مائة، أو سنة إحدى - هو يشك - بإسنا⁽⁴⁾ من بلاد الصعيد⁽⁵⁾. ونشأ وترعرع بالقاهرة حيث انتقل به أبوه إلى هناك لطلب العلم⁽⁶⁾.

الفرع الثالث: صفاته وأخلاقه.

كان من أذكي الأئمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا، كثير الحياء، منصفاً محبا للعلم وأهله ناشرا له، محتملا للأذى، صبورا على البلوى⁽⁷⁾، ذا دين وورع وتواضع⁽⁸⁾.

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي: (265 / 23)، الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: (322 / 19)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (451 / 1).

(2) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (248 / 3)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون: (86 / 2)، بغية الوعاة للسيوطي: (134 / 2).

(3) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (249 / 3)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي: (551 / 14).

(4) بالكسر ثم السكون ونون وألف: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا (أدفو) و(أسوان) ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (189 / 1).

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (265 / 23)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (451 / 1)، بغية الوعاة للسيوطي: (134 / 2).

(6) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (248 / 3)، الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: (322 / 19).

(7) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: (301 / 17).

(8) ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي: (266 / 23).

الفرع الرابع: عقيدته ومذهبه.

كان - رحمه الله - أشعري العقيدة، ومؤلفه في العقيدة يثبت ذلك، ومن كلامه فيه: «وأنه موصوف بالوجه واليدين والاستواء على رأي. وبصفة توجب الاستغناء عن المكان على رأي، وبصفة الشم والذوق واللمس على رأي، وبالقدم غير البقاء على رأي، وبالعلمية والقادرية والمريديية والحياة عند مثبتى الأحوال، وبعلموم متعددة على رأي، وبالرحمة والرضا والكرم غير الإرادة على رأي، والصحيح أنه لا دليل على هذه الصفات لا إثباتا ولا نفيًا.»⁽¹⁾

أما مذهبه فهو شيخ المالكية في عهده⁽²⁾، وكتابه جامع الأمهات من أهم مصادر المالكية.

الفرع الخامس: وفاته ومكان دفنه.

توفي ابن الحاجب - رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه - بالإسكندرية ضحى نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستائة (646هـ)، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة⁽³⁾.

الفرع السادس: رثاؤه.

رثاه الفقيه أبو العباس أحمد ابن المنير بقوله:

أَلَا أَيُّهَا الْمُخْتَالُ فِي مَطْرِفِ الْعُمْرِ *** هَلُمَّ إِلَى قَبْرِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو
تَرِ الْعِلْمَ وَالْأَدَابَ وَالْفُضْلَ وَالتُّقَى *** وَنَيْلَ الْمُنَى وَالْعِزَّ غُيْبِنَ فِي قَبْرِ
فَتَدْعُو لَهُ الرَّحْمَنَ دَعْوَةَ رَحْمَةٍ *** يُكَافَأُ بِهَا فِي مِثْلِ مَنْزِلِهِ الْقَفْرِ⁽⁴⁾

(1) بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب لابن زكريا لتلمساني: (ص 441).

(2) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: (17/300).

(3) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (3/250)، غاية النهاية لابن الجزري: (1/509)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: (7/407).

(4) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي: (19/325)، الديباج المذهب لابن فرحون: (2/89).

المطلب الثالث: حياة ابن الحاجب العلمية.

الفرع الأول: طلبه للعلم ورحلاته العلمية.

لخص ذلك ابن الجزري قائلاً: « حفظ القرآن وقرأه ببعض الروايات على الشاطبي وسمع منه التيسير والشاطبية واشتغل في صغره ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود وسمع من البوصيري وابن ياسين ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر وغيره ولزم الاشتغال حتى ضرب به المثل وتكرر دخوله دمشق وآخر ما دخلها سنة سبع عشرة وستمائة فاشتغل ودرس بالجامع الأموي بزواوية المالكية منه وهي شمالي محراب الحنابلة الذي يلي صحن الجامع فأكب الفضلاء عليه وانتفعوا به كثيراً، فلما وقع بينه وبين صاحب دمشق الصاحل بن أبي الجيش ما وقع مع الشيخ عز الدين أبي محمد بن عبد السلام حيث أنكروا عليه سوء سيرته أمرهما بان يخرجها من بلده فخرجا منها سنة ثمان وثلاثين وستمائة فدخلا القاهرة وجلس الشيخ أبو عمرو بالفاضلية موضع الشاطبي وقصده الطلبة ثم توجه إلى الإسكندرية ليقوم بها فمات. ⁽¹⁾»

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه.

إن من مميزات العالم أن يكون له زمن طلبه للعلم شيوخ يزاحم ركبهم، ويتسمر في مجالسهم، ناهلاً من علمهم وأدبهم، ومن مميزات ذلك أن ينتج علماء من خلال تلمذتهم على يديه، والإمام ابن الحاجب كان كذلك، وفي ما يلي سرد لبعض شيوخه وتلاميذه:

- شيوخه.

أخذ الإمام ابن الحاجب العلم عن عدد من الشيوخ أذكر منهم:

- القاسم بن فيرّه، أبو محمد، الرُّعَيْنِي الشاطبي المقرئ النحوي الضرير المشهور (ت: 590 هـ) ⁽²⁾، قرأ القرآن عليه ببعض الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية ⁽³⁾.

(1) ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: (1/ 451).

(2) ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (4/ 71)، معرفة القراء الكبار للشاطبي: (ص 312).

(3) ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: (1/ 451).

- هبة الله بن علي بن سعود، أبو القاسم، الأنصاري البوصيري الكاتب الأديب (ت: 598هـ)⁽¹⁾.
سمع منه الحديث⁽²⁾.
- محمد بن يوسف، أبو الفضل، الغزنوي، المقرئ الفقيه الحنفي المفسر النحوي (ت: 599هـ)⁽³⁾.
قرأ عليه جميع القراءات⁽⁴⁾.
- القاسم بن الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن، أبو محمد بن عساكر الدمشقي (ت: 600هـ)⁽⁵⁾.
سمع منه⁽⁶⁾.
- غياث بن فارس، أبو الجود، اللّخمي المنذري المصري المقرئ النحوي العروضي الضرير (ت: 605هـ)⁽⁷⁾، أخذ عنه القراءات⁽⁸⁾.
- علي إسماعيل بن علي، أبو الحسن الأبياري، الفقيه الأصولي الكلامي (ت: 618هـ)⁽⁹⁾، أخذ عنه
الفقه⁽¹⁰⁾.
- علي بن عبد الله بن ياسين، أبو الحسن، الكناني العسقلاني المعروف بابن البلان (ت: 636هـ)⁽¹¹⁾،

- (1) ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (6 / 67)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (21 / 390)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (6 / 550).
- (2) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (23 / 265)، الطالع السعيد الجامع نجباء الصعيد لجعفر بن ثعلب الأدفوي: (ص 353).
- (3) ينظر في ترجمته: معرفة القراء للذهبي: (ص 315)، غاية النهاية لابن الجزري: (2 / 286)، حسن المحاضرة للسيوطي: (1 / 464).
- (4) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (23 / 265)، غاية النهاية لابن الجزري: (1 / 451).
- (5) ينظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (4 / 347).
- (6) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (23 / 265)، غاية النهاية لابن الجزري: (1 / 508-509).
- (7) ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (4 / 71)، معرفة القراء للذهبي: (ص 312).
- (8) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (23 / 265)، غاية النهاية لابن الجزري: (1 / 508).
- (9) ينظر في ترجمته: حسن المحاضرة للسيوطي: (1 / 213).
- (10) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (23 / 265)، الطالع السعيد للأدفوي: (ص 353).
- (11) ينظر في ترجمة غاية النهاية لابن الجزري: (1 / 554-555)، حسن المحاضرة للسيوطي: (1 / 213).

سمع منه (1).

- فاطمة بنت المحدث التاجر أبي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري البلسني، الشيخة الجلييلة المسندة أم عبد الكريم (ت: 600هـ) (2)، سمع منها (3).

- تلاميذه.

تتلمذ على الإمام ابن الحاجب الكثير أذكر منهم:

- عبدالعظيم بن عبدالقوي، أبو محمد، زكي الدين، المنذري المصري، الحافظ المحدث الشافعي (ت: 656هـ) (4)، روى عنه الحديث (5).

- محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي، نزيل دمشق (ت: 672هـ)، جلس في حلقة واستفاد منه.

- عمر بن علي، أبو بكر، رضى الدين القسنطيني الجزائري الشافعي النحوي، نزيل مصر (ت: 695هـ) (6)، أخذ عنه النحو (7).

- محمد بن علاء، أبو عبد الله، الأنصاري النصيبي الشافعي المقرئ الصوفي (ت: 695هـ) (8)، قرأ عليه، وسمع منه مقدمته في النحو (9).

- أحمد بن محسن بن ملي، نجم الدين، الأنصاري، البعلبكي الشافعي المتكلم (ت: 699هـ) (10)،

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (265/23)، غاية النهاية لابن الجزري: (508/1).

(2) ينظر في ترجمتها: سير أعلام النبلاء للذهبي: (413/21).

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (265/23)، الوافي بالوفيات للصفدي: (322/19).

(4) ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي: (355/1)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (53/1).

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (266/23)، غاية النهاية لابن الجزري: (509/1).

(6) ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي: (151/10)، بغية الوعاة للسيوطي: (479/1) معجم أعلام الجزائر: (261).

(7) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (266/23)، الوافي بالوفيات للصفدي: (151/10).

(8) ينظر في ترجمته: معرفة القراء للذهبي: (ص380)، غاية النهاية لابن الجزري: (244/2)، شذرات الذهب لابن العماد: (755/7).

(9) ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: (244/2).

(10) ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي: (199/7)، شذرات الذهب لابن العماد: (777/7).

أخذ عنه النحو⁽¹⁾.

الفرع الثالث: مكانته وأقوال العلماء فيه.

لابن الحاجب مكانة عالية عند العلماء – ولا يعرف الفضل لذوي الفضل إلا ذوو الفضل – وهذه أهم أقوالهم فيه:

قال ابن خلكان: « وكان من أحسن خلق الله ذهنا... وجاءني مرارا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وثبت تام. »⁽²⁾

وقال الشيخ أبو شامة⁽³⁾: « وكان من أذكى الأئمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا، كثير الحياء، منصفًا محبا للعلم وأهله ناشرا له، محتملا للأذى، صبورا على البلوى... وكان ركنا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعا في العلوم، متقنا لمذهب مالك بن أنس رحمه الله تعالى. »⁽⁴⁾

قال أبو الفتح ابن الحاجب في ترجمة أبي عمرو بن الحاجب: « هو فقيه، مفت، مناظر، مبرز في عدة علوم، متبحر، مع دين وورع وتواضع واحتمال واطراح للتكلف. »⁽⁵⁾

وقال الشيخ شمس الدين الذهبي: « الشيخ، الإمام، العلامة، المقرئ، الأصولي، الفقيه، النحوي، جمال الأئمة والملة والدين... وكان من أذكى العالم، رأسا في العربية وعلم النظر. »⁽⁶⁾

الفرع الرابع: مؤلفاته:

ترك ابن الحاجب كغيره من العلماء الكبار مؤلفات عدة أربت عن العشرين، وصفها العلامة

(1) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد: (7/777).

(2) وفيات الأعيان لابن خلكان: (3/250).

(3) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، شهاب الدين أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي المقرئ، المعروف بأبو شامة، النحوي الأصولي، العلامة ذو الفنون، صاحب التصانيف، ولد سنة (599هـ) من مصنفاته: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، الباعث على إنكار البدع والحوادث، توفي سنة (665هـ). ينظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي: (ص362).

(4) البداية والنهاية لابن كثير: (17/301).

(5) سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي: (265/266).

(6) المصدر نفسه: (23/264-265).

- المؤرخ ابن خلكان قائلاً: « وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها. »⁽¹⁾ وأهم هذه المؤلفات:
- الأمالي: في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، وعلى المقدمة، وعلى المفصل، وعلى مسائل وقعت له في القاهرة، وعلى أبيات من شعر المتنبي. وقد طبع محققاً في رسالة دكتوراه للباحث فخر صالح سليمان قدارة في جامعة الأزهر بعنوان: أمالي ابن الحاجب.
 - الإيضاح في شرح المفصل: وهو شرح لكتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. طبع سنة 1425هـ - 2005م في مجلدين.
 - الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط. مطبوع بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.
 - شرح الوافية نظم الكافية: طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلى بالعراق سنة 1981م.
 - جامع الأمهات: وهو مختصر في الفقه استخرجه من ستين كتاباً في فقه المالكية⁽²⁾. وهو مطبوع.
 - إعراب بعض آيات من القرآن العظيم⁽³⁾.
 - المقصد الجليل في علم الخليل: حقق في مجلة العلوم الإسلامية بغزة للباحث: أ.د. محمود محمد العامودي⁽⁴⁾.
 - جمال العرب في علم الادب⁽⁵⁾.
 - رسالة في العشر⁽⁶⁾.

(1) وفيات الأعيان لابن خلكان: (250/3).

(2) ينظر: الأعلام للزركلي: (211/4).

(3) ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (341/5).

(4) ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر)، العدد الثاني، (ص1-21)،

يونيو 2007م.

(5) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد البغدادي: (1/655).

(6) ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (334/5).

- إلى ابنه المفضل⁽¹⁾.
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة. مطبوع.
- منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو في أصول الفقه⁽²⁾.
- مختصر منتهى السؤال والأمل: طبع بتحقيق الدكتور نزيه حماد دار ابن حزم سنة 1427هـ.
- عقيدة ابن الحاجب⁽³⁾.
- شرح كتاب سيبويه⁽⁴⁾.
- شرح المقدمة الجزولية⁽⁵⁾.
- المكتفي للمبتدي: شرح لكتاب الإيضاح في النحو للشيخ، أبي علي حسن بن أحمد⁽⁶⁾.

(1) ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (334 / 5).

(2) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل بن محمد البغدادي: (1 / 655)، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (334 / 5).

(3) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل بن محمد البغدادي: (1 / 655)، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (341 / 5).

(4) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل بن محمد البغدادي: (1 / 655).

(5) ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: (342 / 5).

(6) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: (1 / 211).

المبحث الثاني: مفهوم التفسير اللغوي ومكانته ومصادره.

عقدت هذا المبحث لأن تفسير ابن الحاجب أكثره في التفسير اللغوي، فناسب أن أعرف بمعنى التفسير اللغوي ومكانته ومصادره.

المطلب الأول: تعريف التفسير اللغوي.

"التفسير اللغوي" مركب من كلمة (التفسير)، ومن كلمة (اللغوي)، وقبل تعريفها في تركيب واحد يحسن التمهيد لذلك بتعريف كل لفظة على حدة لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: تعريف التفسير لغة.

تفسير على وزن (تفعيل) من الفسر، ويدور معناه بين البيان والكشف والإيضاح.

قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه.»⁽¹⁾

قال ابن منظور: «الفسر: البيان. فسر الشيء يفسره بالكسر، ويفسره بالضم، فسراً، وفسره: أبانه، والتفسير مثله... الفسر: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل.»⁽²⁾

الفرع الثاني: تعريف التفسير اصطلاحاً.

أورد الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر بن الطيار جملة من التعريفات لمصطلح التفسير لعدد من المفسرين وممن صنفوا في علوم القرآن وناقشها، ثم خلص إلى تعريف يبين حقيقة التفسير ويدفع عنه ما ليس منه فقال: «وبعد هذا التفصيل يمكن القول بأن التفسير: "بيان القرآن الكريم".

فخرج بالبيان: ما كان خارجاً عن حد البيان؛ ككثير من المسائل الفقهية، والمسائل النحوية، ومبهمات القرآن، وغيرها مما يذكر في كتب التفسير، مما لا أثر له في التفسير.

ويخرج بالقرآن: غير كلام الله سبحانه، وكلامه لملائكته، وكلامه لرسله السابقين محمداً صلى الله عليه وسلم، والحديث القدسي، والله أعلم.»⁽³⁾

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: (4/504).

(2) لسان العرب لابن منظور: مادة (فسر): (5/55).

(3) التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد بن سليمان الطيار: (ص32).

الفرع الثالث: تعريف اللغة لغة.

قال ابن فارس: « اللام والغين والحرف المعتل أصلان صحيحان، أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والآخر على اللهج بالشيء ... قولهم: لغى بالأمر، إذا لهج به. ويقال: إن اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها. »⁽¹⁾

وقال صاحب مختار الصحاح: « و(اللغة) أصلها لَغْيٌ أَوْ لُغُوٌّ، وجمعها (لُغَى) مثل بُرَّةٍ وَبُرَى و(لُغَاتٌ) أيضا. وقال بعضهم: سمعت لُغَاتَهُمْ بفتح التاء شبهها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء. والنسبة إليها (لُغَوِيٌّ) ولا تقل: لُغَوِيٌّ. »⁽²⁾

الفرع الرابع: تعريف اللغة اصطلاحا.

عرفت اللغة بعدة تعريفات منها:

- 1 - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم⁽³⁾.
- 2 - ألفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها، ولكل أمة لغتهم⁽⁴⁾.
- 3 - هي الكلام المصطلح عليه بين كل قبيل⁽⁵⁾.

قال الدكتور مساعد الطيار بعد أن نقل التعريفات السابقة: « وهذه التعريفات متقاربة في الدلالة على اللغة اصطلاحا، وإن اختلفت تعبيرات المعبرين عنها.

ويلاحظ أنهم جعلوا اللغة الطريق الذي يحصل به التفاهم بين اثنين عن طريق النطق بالألفاظ؛ أي: أن عمدة اللغة الألفاظ التي يتداولها القوم الذين اصطلحوا عليها، بحيث لو حدثوا بغيرها لم يحصل بينهم تفاهم. »⁽⁶⁾

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: (256 / 5).

(2) مختار الصحاح لزين الدين الرازي: (ص 283).

(3) ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: (34 / 1).

(4) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي: (46 / 1).

(5) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي مادة (لغو): (462 / 39).

(6) التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد بن سليمان الطيار: (ص 34).

المطلب الخامس: تعريف التفسير اللغوي.

عرفه الدكتور مساعد الطيار قائلاً: « التفسير اللغوي: بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب. »⁽¹⁾ ثم شرح هذا التعريف فقال: « أما الشق الأول من التعريف، وهو بيان معاني القرآن: فإنه عام يشمل كل مصادر البيان في التفسير؛ كالقرآن، والسنة، وأسباب النزول، وغيرها. وأما الشق الثاني منه، وهو بما ورد في لغة العرب: فإنه قيد واصف لنوع البيان الذي وقع لتفسير القرآن، وهو ما كان طريق بيانه عن لغة العرب. وبهذا النوع من البيان يخرج ما عداه من أنواع البيان؛ كالبيان الكائن بأسباب النزول وقصص الآي، أو غيرها مما ليس طريق معرفته اللغة. كما يخرج بهذا القيد ما كان طريق بيانه بغير لغة العرب، كمن يفسر بمدلولات لا تعرف عند العرب؛ كالمصطلحات الحادثة.

والمراد بما ورد في لغة العرب: ألفاظها وأساليبها التي نزل بها القرآن. »⁽²⁾ ويدخل في التفسير اللغوي بيان الأوجه الإعرابية للكلمة أو الجملة القرآنية؛ لأنه في بعض الأحيان لا يتبين المعنى إلا بعد بيان الإعراب.

المطلب الثاني: مكانة التفسير اللغوي.

للتفسير اللغوي مكانته التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها لمتعاطي التفسير، وذلك لأن القرآن الكريم نزل باللغة العربية، وعليه فمعرفة هذه اللغة شرط في فهم القرآن؛ لأن من أراد تفسيره، وهو لا يعرف اللغة التي نزل بها القرآن، فإنه لا شك سيقع في الزلل، بل سيحرف الكلم عن مواضعه، كما حصل من بعض المبتدعة الذين حملوا القرآن على مصطلحات أو مدلولات غير عربية⁽³⁾.

لذا أنكر العلماء أشد الإنكار على من فسر القرآن وهو جاهل بلغة العرب، من ذلك ما روي عن مجاهد أنه قال: « لا يجل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات

(1) المرجع السابق: (ص 38).

(2) المرجع نفسه: (ص 38-39).

(3) ينظر: المرجع نفسه: (ص 41).

العرب.»⁽¹⁾

وقال مالك بن أنس: « لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا. »⁽²⁾
 وقال ابن فارس: « إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي. فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جل وعز، وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدا. »⁽³⁾
 وبهذا يعلم أن التفسير اللغوي جزء مهم جدا من علم التفسير، ومع أن حيزه كبير، فإنه لا يستقل بتفسير القرآن، وهذا يفيد أن اعتماد اللغة بمفردها، دون النظر في غيرها من المصادر يوقع في الخطأ في التفسير، إذ قد يكون المدلول اللغوي غير مراد في الآية⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: أهم مصادر التفسير اللغوي.

يمكن تقسيم مصادر التفسير اللغوي إلى عدة مصادر⁽⁵⁾:

المصدر الأول: كتب التفسير، وهي التي اعتنى أصحابها بالتفسير اللغوي فيها كتفسير الطبري والمحمر الوجيز لابن عطية والكشاف للزمخشري، وغيرها.
 المصدر الثاني: كتب معاني القرآن. مثل: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ومعاني القرآن للنحاس، وغيرها.
 المصدر الثالث: كتب غريب القرآن. مثل: مجاز القرآن لأبي عبيدة، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة، وغريب القرآن للسجستاني، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، وغيرها.

(1) البرهان للزركشي: (1/ 292).

(2) التفسير البسيط للواحدى: (1/ 410-411)، البرهان للزركشي: (1/ 292).

(3) الصحابي في فقه اللغة العربية لابن فارس: (ص 50).

(4) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد الطيار: (ص 50-51).

(5) ينظر: المرجع نفسه: (ص 182-450).

المصدر الرابع: كتب معاجم اللغة. مثل: كتاب العين للخليل، وجمهرة اللغة لابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري.

المصدر الخامس: كتب أخرى لها علاقة بالتفسير اللغوي. مثل: كتب غريب الحديث، وكتب الاحتجاج للقراءات، وكتب شروح دواوين الشعر، وكتب الأدب.

المبحث الثالث: مفهوم علم توجيه القراءات ونشأته ومصطلحاته ومكانته.

المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: تعريف التوجيه لغة:

توجيه: على وزن تفعيل، مصدر: وجَّه، يوجه.

قال ابن فارس: «الواو والجيم والهاء: أصل واحد، يدل على مقابلة لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء... ووجهت الشيء جعلته على جهة.»⁽¹⁾

وقال صاحب مختار الصحاح: «ويقال هذا وجه الرأي؛ أي هو الرأي نفسه... واتجه له رأي... وشيء موجه إذا جعل على جهة واحدة لا تختلف.»⁽²⁾

وحقيقة التوجيه هي أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلام ما فيقف الشارح عند ذلك، ييسر هذه الصعوبة ويحل كل غموض، ولما كانت عقول القراء للكتاب ومداركهم ليست في مرتبة واحدة، فلذلك يختلف التوجيه للمبتدئين عن التوجيه للمتتهين، وكثير مما يصعب فهمه ويدق إدراكه يشعر به المنتهي، ويحتاج إلى حله، ويبقى المبتدئ في غفلة عنه. ولا يحس به، بل لا يستطيع أن يحيط به ويدركه حق إدراكه، وهنالك كثير من الكلام يستصعبه المبتدئ ولا يحصل في ذهن المنتهي شيء من الصعوبة⁽³⁾.

الفرع الثاني: تعريف التوجيه (توجيه القراءات) اصطلاحاً.

قيل: هو علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية⁽⁴⁾.

وقيل: هو فن يعنى بالكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها وبيانها والإيضاح عنها⁽⁵⁾.

(1) مجمع مقاييس اللغة لابن فارس: (6/88-89).

(2) مختار الصحاح لزين الدين محمد ابن أبي بكر الرازي: (ص334).

(3) ينظر: الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي: (ص186).

(4) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لعبد العزيز الحربي: (ص63-64).

(5) ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية لأحمد سعد محمد: (ص23).

وقيل: هو علم يقصد منه تبيين وجوه وعلل القراءات والإيضاح عنها والانتصار لها⁽¹⁾.
وجمعاً بين المعنى الاصطلاحي واللغوي عرف بأنه: الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبين فيها وجهها ومعناها⁽²⁾.

والوجوه العلل التي يحتاج بها على توجيه القراءة قد تكون نحوية يبحث فيها عن الوجه الإعرابي وتقدير المحذوف وتحديد العامل، وقد تكون صرفية تتعلق بوزن الكلمة أو اشتقاقها، وقد تكون لغوية يبرز فيها علم الأصوات وتظهر في تعليلاته لغات (لهجات) العرب وأمثالهم وأقوالهم وأشعارهم، وقد تكون معنوية تتوقف معرفتها على سبب النزول ومعرفة التفسير وغريب الألفاظ القرآنية، وقد تكون نقلية تعتمد على قراءات متواترة أو شاذة تفسيريًا أو أحاديث نبوية، وقد تكون على رسم المصحف⁽³⁾.

المطلب الثاني: نشأة علم توجيه القراءات وتطوره.

مر علم توجيه القراءات بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة التوجيهات الفردية التي هي منثورة في ثنايا الكتب، وهذه نماذج لذلك:

1- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ (نشرها) بالراء المهملة من قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ آلُوطَٰئِمَ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: 259] واحتج بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَشْرُهُ﴾ [عبس: 22]، ولعله يقصد أن معنى (نشرها) نحييها⁽⁴⁾.

2- حكى أن عاصمًا الجحدري (ت: 128هـ) قرأ (ملك) بغير ألف، فقال محتجا على من قرأها (مالك) بألف يلزمه أن يقرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَالِكٍ﴾⁽⁵⁾.

3- قرأ أبو عمرو (ت: 154هـ) وابن عامر (ت: 118هـ) ﴿حَتَّىٰ يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ﴾ [القصص: 23] بفتح

(1) ينظر: مقدمة شرح الهداية لأحمد بن عمار المهدي: (ص 18).

(2) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لعبد العزيز الحربي: (ص 64).

(3) ينظر: مقدمة شرح الهداية لأحمد بن عمار المهدي: (ص 18).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/173).

(5) ينظر: الحججة للقراء السبعة للفارسي: (1/10).

الياء ورفع الدال في (يُصَدِّرُ)؛ أي حتى يرجعوا من سقيهم، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة:6]، قال أبو عمرو: والمراد من ذلك حتى ينصرف الرعاء عن الماء ولو كان (يصدر) كان الوجه أن يذكر المفعول فيقول حتى يُصَدِّرَ الرعاء ما شئتهم، فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع، وأنه (يُصَدِّرُ الرعاء) بمعنى ينصرفون عن الماء⁽¹⁾.

4- سئل الكسائي (ت: 189 هـ): كيف تقرأ هذا الحرف: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَا غَدًا﴾ ماذا؟ فقال: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ [يوسف:12] فقيل له: لم لم تقرأها: (يرتعي ويلعب)، فتثبت الياء أو تشير إليها؟ فقال له الكسائي: إنما هي من (رتعت) لا من (رعت)، فقال له السائل: صدقت يا أبا الحسن⁽²⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة توجيه المفسرين واللغويين في كتبهم التي صنفوها.

أعني بذلك أن المفسر أو اللغوي الذي صنّف في معاني القرآن عندما تعترضه قراءة - وخاصة المشكلة - يوجهها، مثل ما فعل سيبويه في الكتاب، والفراء في معاني القرآن، وأبو إسحاق الزجاج⁽³⁾ في معاني القرآن وإعرابه، والنحاس⁽⁴⁾ في إعراب القرآن، ومثل ما فعل ابن جرير الطبري في تفسيره، والبغوي⁽⁵⁾ في تفسيره، والزخشري في كشافه، وابن عطية في المحرر الوجيز، وأبو حيان في البحر المحيط، والسمين الحلبي في الدر المصون، وغيرهم.

(1) ينظر: حجة القراءات لعبد الرحمن بن زنجلة: (ص 543).

(2) ينظر: مجالس العلماء لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: (ص 201).

(3) هو: إبراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحاق، الزجاج النحوي، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، ولد سنة (241 هـ)، من مصنفاته: معاني القرآن، شرح أبيات سيبويه، الأمالي، توفي سنة (311 هـ). ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان: (1/49)، بغية الوعاة للسيوطي: (1/411-412)، الأعلام للزركلي: (1/40).

(4) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المرادي المعروف بالنحاس، المصري النحوي، من أهل الفضل الشائع والعلم الذائع، قلمه أحسن من لسانه، صنّف كتباً كثيرة منها: إعراب القرآن، معاني القرآن، الكافي في العربية، توفي سنة (338 هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1/362)، العبر في خبر من غبر للذهبي: (2/54).

(5) هو: الحسين بن مسعود، أبو محمد، الفراء البغوي الشافعي ويلقب بركن الدين، ولد سنة (436 هـ)، أحد العلماء الذين خدموا الكتاب العزيز، والسنة النبوية، من مصنفاته: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، شرح السنة، معالم التنزيل. (ت: 516 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (19/439)، طبقات المفسرين للأدنه وي: (1/158)، الأعلام للزركلي: (2/259).

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقلالية.

أعني بذلك مرحلة التصنيف في توجيه القراءات خاصة، فلا يتعرض المصنف إلا لما اختلف فيه القراء، مثل ما فعل:

هارون بن موسى الأعمور⁽¹⁾ في كتابه: وجوه القراءات، والإمام المقرئ يعقوب ابن إسحاق الحضرمي (ت: 205هـ) في كتابه: الجامع لاختلاف وجوه القراءات، ووجوه القراءات⁽²⁾، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ) في كتابه: القراءات، وهو أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، وجعل القراء خمسة وعشرين قارئاً مع السبعة⁽³⁾، واشتمل كتابه هذا على علل القراء كما أخبر به أبو عمرو الداني⁽⁴⁾.

وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276هـ) في كتابه: وجوه القراءات وتأويل مشكل القراءات⁽⁵⁾ ومحمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ) في كتابه: احتجاج القراء وإعراب القرآن⁽⁶⁾.
وأبن جرير الطبري في كتابه: الفصل بين القراءة يذكر فيه القراءة ووجهها وتأويلها، والدلالة على ما ذهب إليه كل قارئ لها، واختياره الصواب منها والبرهان على صحة ما اختاره، مستظهراً على ذلك

(1) هو: هارون بن موسى، أبو عبد الله، الأعمور العتكي البصري الأزدي مولاهم، علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود وابن كثير وابن محيصن وغيرهم، أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبع الشاذ منها، توفي قبل سنة (200هـ). ينظر في ترجمته: غاية النهاية لابن الجزري: (2/348).

(2) ينظر: الأعلام للزركلي: (8/195).

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر لمحمد بن الجزري: (1/33-34).

(4) في أرجوزة له قال فيها:

والقاسم الإمام في الحروف *** أبو عبيد صاحب التصنيف
اختار من مذاهب الأئمة *** ما قد فشا وصح عند الأمة
وذلك في تصنيفه مسطر *** (معلل) مبين محرز

ينظر: مقدمة شرح الهداية للمهدوي: (ص 28)، توجيه مشكل القراءات العشرية لعدد العزيز الحربي: (ص 74).

(5) ذكره في كتابه: تأويل مشكل القراءات (ص 45).

(6) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (6/2684).

بقوته على التفسير والإعراب الذي لم يشتمل على حفظ مثله أحد من القراء⁽¹⁾.
 وأبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: 370هـ) في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها،
 والحجة في علل القراءات السبع، ومكي ابن أبي طالب القيسي (437هـ) في منتخب الحجة، في
 ثلاثين جزءاً⁽²⁾، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392) في كتابه المحتسب في تبين وجوه شواذ
 القراءات والإيضاح عنها، وأبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة في كتابه، حجة القراءات.
 وأبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي في كتابه: وجوه الإعراب والقراءات.⁽³⁾
 وأبو العباس أحمد بن عمار المهدي في كتابه: شرح الهداية .
 وأبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني في كتابه: احتجاج القراء في القراءة⁽⁴⁾.
 ومحمد بن سليمان بن أحمد النفري المالقي⁽⁵⁾ في كتابه تعليل القراءات العشر⁽⁶⁾.
 وهناك كتب معاصرة كثيرة منها القراءات العشرة وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي
 (ت 1403هـ)، وقلائد الفكر في توجيه القراءات العشر للشخين قاسم أحمد الجوي ومحمد الصادق
 قمحاوي (1405هـ) والمستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة - الإعراب - التفسير ،
 والمعني في توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور محمد سالم محيسن، وغيرها كثير قديماً وحديثاً
 أحصاها الدكتور حازم سعيد حيدر فعد سبعين مؤلفاً⁽⁷⁾.

(1) معجم الأدباء لياقوت الحموي: (6/ 2454).

(2) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (7/ 3478).

(3) ينظر: المصدر نفسه: (2/ 507).

(4) ينظر كشف الظنون لحاجي خليفة: (1/ 739).

(5) هو: محمد بن سليمان بن أحمد، أبو عبد الله، النفري، المالقي، ويعرف بابن أخت غانم بن وليد، مقرئ إمام نحوي صاحب
 تصانيف، وكانت عنده كتب كثيرة وآداب جمّة، وكان ذاكرة لها مشهوراً بحفظها، من مصنفاته: تعليل القراءات العشر، كتاب
 شرح النبات لأبي حنيفة الدينوري، توفي سنة (525هـ). ينظر في ترجمته: غاية النهاية لابن الجزري: (2/ 148).

(6) ينظر غاية النهاية لابن الجزري: (2/ 148).

(7) ينظر: مقدمة شرح الهداية للمهدي: (ص 24-38).

المطلب الثالث: مصطلحات التوجيه.

من خلال عرض بعض كتب التوجيه يتبين أن العلماء تنوعت عباراتهم فأطلقوا على التوجيه عدة مصطلحات هي: وجوه القراءات، علل القراءات، الاحتجاج للقراءات، حجة القراءات، معاني القراءات، إعراب القراءات، تخريج القراءات.

المطلب الرابع: مكانة علم توجيه القراءات.

قال الإمام برهان الدين الزركشي: « النوع الثالث والعشرون: معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ، وهو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتباً. »⁽¹⁾

هذا آخر نهاية هذا الفصل التمهيدي، ويليه الباب الأول وهو جمع أقوال ابن الحاجب في التفسير ودراستها.

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي: (1/342). وينظر: الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي: (1/280).

الفصل الأول

أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالمعنى

وتفسير الغريب

ودراستها .

وفيه مبحثان يحويان مطالب بعدد الآيات المفسرة:

المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في معناها وتفسير
غريبها .

المبحث الثاني: دراسة هذه الأقوال ونتائج الدراسة .

الفصل الأول: أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالمعنى وتفسير الغريب ودراستها.

في هذا الفصل سيتم جمع كل ما قاله ابن الحاجب في التفسير فيما يتعلق بالمعنى وتفسير الغريب ثم دراسة كل ذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في معناها وتفسير غريبها.

سيتم في هذا المبحث جمع كل أقوال ابن الحاجب في معاني القرآن الكريم، وتفسير غريبه، مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿الْم﴾ [البقرة:1]

قول ابن الحاجب: «... في معناها أقوال: الأكثر أنها أسماء للسور؛ فتكون على ضربين: موازن لكلامهم فيعرب لفظا ويحكى، وغير موازن فيحكى، وتكون خبر مبتدأ، أي: هذه، أو نصبا بـ (اذكر)، أو قسما. وقراءة قاف وصاد، فتحا وكسرا ضعيف لما يلزم من منع صرف "دعد" إن كان معربا، أو تحريك غير محرك. وأما "يس" فحسن على النصب بـ "اذكر" وعلى الخفض بالقسم، لا على النصب مثل: الله لأفعلن، لما يلزم من مخالفة المعطوف، إلا عند من يميز أنها واو القسم. وضعف قول من قال: إنها أسماء للسور بكتابتها، وبأنه إنما يركب اثنان. فأما مثل: كهيعص، فلا، وبأنه يكون الاسم والمسمى واحدا. وأجيب: بأنها كتبت على نحو ما تهجى، أو خولف القياس كغيره، وبأن التركيب المستكره أن يجعل اسما معربا كحضر موت، فأما أن يكون اسما محكيا مثل: تأبط شرا، وشاب قرناها، ومثل: قرأت الحمد لله رب العالمين، فلا، وبأنه تسمية مؤلف بمفرد عكس.

الثاني من الأقوال: أنها مفردات عددت للتنبية والتحريك للنظر في أن المعجز مركب من عين مفردات كلامكم، ليستيقنوا إذ عجزوا وهم المتهاكون على الافتنان بأنه ما بز بلاغة كل ناطق وشق غبار كل سابق إلا لأنه من عند الله.

الثالث: أنها عددت للتنبية على أن الأمي لا يعدد حروف التهجي على وجه لا يتنبه له إلا بعلم الخط، حتى لو غير حرف بغيره لفات، وإلا لأنه من عند الله. وذلك أنها نصف الجمل المستعمل كثيرا،

وفيهما نصف المستعمل كثيرا من كل نوع منها؛ "فمن المهموسة: صح سكة، ومن المجهورة: ألم طير نعق، ومن الشديدة: أقطك، ومن الرخوة: المرء صح سعيه⁽¹⁾، ومن المطبقة: طص، ومن المنفتحة: المكر سحقه عني، ومن المستعلية: قسط، ومن المنخفضة: المكر سنح عيه، ومن القلقللة: قط"⁽²⁾. وتفريقها لإعادة التنبيه لأنه أبلغ من جمعها مرة. ولا محل لها على الوجهين الأخيرين بخلاف الأول. والأحسن أن تكون إلى (المتقين) أربع جمل مستقلة مرتبطة المعنى. ويجوز أن تقدر ثلاثا واثنين وواحدة.))⁽³⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: 17].
قول ابن الحاجب في تفسير غريبها: «يجوز أن يكون ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾ بمعنى صيرهم.»⁽⁴⁾

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا أَلَكُنَّ جِئْتِ بِالْحَقِّ فَذَبْجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: 71].
قول ابن الحاجب في معنى نفي كاد: «وما ذكروه في نفي الماضي فغير مستقيم؛ لأننا نعلم من قياس لغتهم أن المثبت إذا دخل عليه النفي انتفى، فإن قلت: (قرب خروج زيد) كان معناه إثبات قرب الخروج، فإذا قلت: (ما قرب خروج زيد) كان معناه نفي قرب الخروج، هذا معلوم من لغتهم، فيجب ردُّ قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ إليه، فيكون المعنى: وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا؛ لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى التفسير، ولا يؤخذ وقوع الذبح

(1) الصحيح أن الصاد والحاء والسين والعين والياء والهاء هي الرخوية، أما اللام والميم والراء فبين الرخوية والشديدة، والهزمة شديدة. ينظر: إتخاف طلاب البرية بإيضاح معاني الجزرية لمحمد فال: (ص 32).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/ 29).

(3) أمالي ابن الحاجب: (2/ 717-718).

(4) المصدر نفسه: (1/ 269).

من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وإنما يؤخذ من قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾، هذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه وما كان مثلها، جريا على القاعدة المعلومة من كلامهم. (1)

رابعا: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 88]

قول ابن الحاجب: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ يحتمل وجوها: أحدها: أن تكون (ما) زائدة، أي: يؤمنون قليلا، ومعنى القلة ههنا النفي على مذهب قول العرب: قَلَّ ما يقول ذاك، أي: ما يقوله. ولذلك امتنع: قَلَّ سيرى حتى أدخلها بالرفع، ووجب النصب، كما امتنع الرفع في قولك: ما سرت حتى أدخلها، ووجب النصب. الثاني: أن تكون في مثل قولك: اضربه ضربا ما، للتقليل بعد التقليل، والوجه في الإعراب كما تقدم سواء. الوجه الثالث: أن تكون (ما) نافية، و (قليلا) إما وصف لمصدر، وإما وصف لظرف، وفيه ضعف من حيث إن ما بعد (ما) لا يعمل فيما قبلها وهو في المصدر أضعف منه في الظرف. ويضعف أيضا في الظرف من حيث أنه انضم إليه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كما ضعف: سير عليه طويلا، لما انضم إلى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل، ولم يضعف: سير عليه طويلا، ولا: سير عليه زمان طويل، لَمَّا لم يكن في واحدة منها إلا أحدهما. ووجهه أنها تشبه بـ "لن" حتى لا يفرق بينها وبين "لن" بالفعلية فيقال: حرف نفي لا يغير معنى الخبر، فجاز أن تقدم عليه معمول ما بعده قياسا على "لن" في قولك: "زيدا لن أضرب". وإذا تقدم معمول ما بعد "لن" وهي عاملة فيه كان معمول "ما" أجدر، إذ لا عمل لها فيه. ويجوز أن يكون (قليلا) حالا من فعل محذوف دل عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلا إيمانهم. وهذا الوجه أقعد في المعنى، وما علمت أحدا قاله. والله أعلم بالصواب. (2)

(1) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (87/2).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/213-214).

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبِّ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 128]

قول ابن الحاجب: «ولا يصح الاستدلال بـ: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ فإنه غير واضح في عرفنا لظهوره في بَصْرنا.»⁽¹⁾

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198]

قول ابن الحاجب: «... والمعنى: أن الجناح في انتفاء التجارة منتف.»⁽²⁾

سابعا: عرض الآية السابعة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]

أقوال ابن الحاجب:

«قال سيبويه: افتعل، يكون للتصرف والطلب. وقال: أما كسبت فإنه يقول: أصبت، وأما اكتسبت

فإنه للتصرف والطلب⁽³⁾، وعليه قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، فأتى بـ ﴿كَسَبَتْ﴾

في الحسنات، وأتى بـ ﴿اِكْتَسَبَتْ﴾ في السيئات. والمعنى: أن الأقل في الحسنات معتد به، ولا يعتد له

في السيئات الأقل، ولذلك عدل إلى (اكتسب)، فهو من لطيف المعنى لطفًا منه سبحانه ورحمة.»⁽⁴⁾

«قال سيبويه: "وأما كسب فإنه يقول: أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب"⁽⁵⁾. يريد أن

معنى ﴿كَسَبَتْ﴾ حصول الكسب على أي وجه كان، ومعنى ﴿اِكْتَسَبَتْ﴾ تكثير المعنى أصل

الكسب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه

(1) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/ 58).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/ 241).

(3) الكتاب لسيبويه: (4/ 74).

(4) أمالي ابن الحاجب: (2/ 628).

(5) الكتاب لسيبويه: (4/ 74).

ورحمته لهم، فأثبت لهم ثواب الفعل على أي صفة كان ، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه .⁽¹⁾

ثامنا: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾ [آل عمران:36]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾ يجوز أن يكون: وليس الذكر مثل هذه الأنثى، فتكون الألف واللام في ﴿ الْأُنْثَىٰ ﴾ للمعهود السابق، وتكون الألف واللام في ﴿ الذَّكَرُ ﴾ للمعهود الذهني... »⁽²⁾

تاسعا: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [النساء:1]

قول ابن الحاجب: « ... قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ والمراد آدم عليه السلام، فأنت ﴿ وَجِدَةٍ ﴾ وأتى بالضمير في ﴿ مِنْهَا ﴾ و﴿ زَوْجَهَا ﴾ مؤنثا مراعاة للفظ النفس لما كان مؤنثا. »⁽³⁾

عاشرا: عرض العاشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَاِزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَأَيْتَ إِذْ أُرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الأنعام:74-75]

قال ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، لما تقدم قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَاِزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَأَيْتَ إِذْ أُرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ . أشار بقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ إلى هذا، فكأنه قال: نريه ليعلم هذا كما علم أن ما تقدم لا يصلح أن يكون إلهاء، فإذا

(1) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/123).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/216).

(3) المصدر نفسه: (2/858).

ظهر التقدير تبين الإعراب. ويجوز أن تكون الرؤية رؤية العين. والله أعلم بالصواب. (1)

حادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي

بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام: 109]

قول ابن الحاجب: « موضع الإشكال في قوله: ﴿ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ . لأنه لأحد الأمرين.

فإذا سيقت في النفي في مثل ذلك اقتضى نفي الأمرين، كقوله: ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ ءَائِمًا أَوْ كُفُورًا ﴾

[الإنسان: 24]. وأحدهما: آمنت من قبل، والثاني: كسبت في إيمانها خيراً، فيصير المعنى على الظاهر: لا

ينفع نفساً لم تكن آمنت من قبل إيمانها، وهذا واضح، ولا ينفع نفساً لم تكن كسبت في إيمانها خيراً

إيمانها، وهذا مشكل، فإن الإيمان قبل مجيء الآيات نافع، وإن لم يكن عمل صالح غيره، فكيف

يصح نفيه؟

والجواب: أن المعنى لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت قبل الآية، أو

كان العمل الصالح مع الإيمان قبلها، فاختصر للعلم به.

وقوله: ﴿ لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ ﴾ ، صفة لـ ﴿ نَفْسًا ﴾ ، وإن وقع الفصل؛ لأن المعنى على التأخير، وإنما

أوجب التقديم الضمير في ﴿ إِيمَانِهَا ﴾ . والمعنى: لا ينفع إيمان نفساً لم تكن آمنت من قبل. فلما

أوجب الضمير التقديم بقيت الصفة في محلها. و (من) لابتداء الغاية. تقول: (ما آمن زيد من يوم

كذا)، لابتداء الغاية. فيكون نفيًا للإيمان الذي ابتداءه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد يوم

كذا، كان نفيًا للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت (من) في نحو: (ما آمن من قبل)، و(ما آمن قبل)، لم

يختلف المعنى؛ لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل، فقد حصل قبل، وإذا حصل قبل فقد ابتدئ به من

قبل. ولا يلزم ذلك في نحو: (يوم الجمعة وشبهه)؛ إذ قد يكون حاصلًا فيه، وقد ابتدئ به من غيره.

والله أعلم بالصواب. (2)

(1) المصدر السابق: (1/121).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/257).

ثاني عشر: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: 172].

قول ابن الحاجب: « وأما ﴿بَلَىٰ﴾ فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات المنفي ... كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، ولذلك قال المفسرون: لو قالوا (نعم) لكان كفرا لما ذكرناه. »⁽¹⁾

ثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3].

قول ابن الحاجب: « ﴿وَأَذِّنْ﴾ ، بمعنى: وإعلام. »⁽²⁾

رابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِمَخْلَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِمَخْلَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِمَخْلَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69].

قول ابن الحاجب ممليا على قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾: «(إن جعل الضمير الفاعل عائدا على (الذي) فهو كما ذكره من أن (الذي) بمعنى (الذين)، ويكون المعنى: وخضتم مشبهين الذين خاضوا، أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا. فيكون على هذا التقدير مصدرا، وعلى التقدير الأول حالا، وإن جعلنا الضمير العائد على (الذي) ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون (الذي) على بابه، ولا يكون بمعنى (الذين)، ويكون التقدير: وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه، فيكون مصدرا لا غير. »⁽³⁾

(1) المصدر السابق: (2/ 213).

(2) المصدر نفسه: (1/ 159).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/ 462).

خامس عشر: عرض الآيات من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَنُفِيَ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ ﴿١٠٨﴾ [هود: 105-108]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾: أما الأول فاستثناء متصل من وجهين: أحدهما: أن المراد بـ ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ جميع الأزمان بعد البعث، فاستثني زمن إقامتهم في المحشر؛ فإنهم ليسوا في النار حينئذ. والثاني: أن يكون ﴿ الَّذِينَ شَقُوا ﴾ مراداً به المؤمن العاصي والكافر، فيكون ﴿ مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ استثناء، إما للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة فإنهم ليسوا فيها حينئذ، وإما لمن يخرج استعمالاً لـ (ما) بمعنى: (من)، ويكون استثناء من ﴿ الَّذِينَ شَقُوا ﴾ لا من ﴿ دَامَتِ ﴾. وأما الثاني فلا تظهر استقامة الاتصال فيها إلا على الوجه الأول. ويضعف الانقطاع فيها لأنه لا بد من تقدير خبر في المعنى. فإن جعلته أجنبياً عما تقدم ضعف لأن الاستثناء المنقطع لا يكون خبره أجنبياً. وإن جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصال، ولا حاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال؛ لأنه أظهر وأكثر. والله أعلم بالصواب. »⁽¹⁾

سادس عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تُلْهُمُونِي وَلَوْ مَوْأ أَنفُسِكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ [إبراهيم: 22]

(1) المصدر السابق: (1/ 226-227).

قول ابن الحاجب: « قوله حكاية عن إبليس: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ ، أي: بجعلكم إياي شريكا. »⁽¹⁾

سابع عشر: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل:62]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ وشبهه: للبصريين فيها قولان:

أحدهما: أن (لا) في الأصل رد لما سبق، و﴿جَرَمَ﴾ بمعنى: كسب، مثل قوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي﴾ [هود:89]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة:2]، وفي ﴿جَرَمَ﴾ ضمير فاعل مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردودة بـ (لا)، و(أن) وما عملت فيه مفعول بـ ﴿جَرَمَ﴾؛ أي: كسب ما تقدم ذلك.

والقول الثاني: أن (لا) رد أيضا، و﴿جَرَمَ﴾ بمعنى ثبت وحق، وأن ما بعدها رفع على أنه فاعل بـ ﴿جَرَمَ﴾، وكثرت على الوجهين جميعا حتى صار كالتعليل في أن ما بعدها مسبب لما قبلها، فلذلك لا يوقف على (لا) ويبتدأ بجرم. وما توهمه بعض أصحاب الوقف من جواز الوقف على (لا) في مثل قوله: ﴿أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَ لَا﴾. ويبتدئ: ﴿جَرَمَ﴾ إنما أوقعه فيه ما رآه من قول البصريين أن (لا) رد لما سبق، و﴿جَرَمَ﴾: جملة فعلية. ولم يتبين أن الشيء يكون له أصل في الإعراب ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به.

وللكوفيين قول ثالث وهو أن ﴿جَرَمَ﴾ اسم مبني مع (لا)، والمعنى: لا بد، و﴿أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ في موضع نصب أو خفض، مثلها في قولك: عجبت أنك قائم. والله أعلم بالصواب. »⁽²⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/202).

(2) المصدر نفسه: (1/233-234).

ثامن عشر: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا

تَصِيْرًا ﴿٨٠﴾ [الإسراء: 80]

قول ابن الحاجب: « قال الله تعالى: ﴿ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾؛ أي: إخراج صدق. »⁽¹⁾

تاسع عشر: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِيْ لِلرَّحْمٰنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ ﴾ [مريم: 92]

قول ابن الحاجب: « يقال: ما ينبغي، بمعنى: ما يستقيم عقلا، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِيْ لِلرَّحْمٰنِ أَنْ

يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾. »⁽²⁾

عشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنِّيْ لَعَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَءٰمَنَ وَعَمِلَ صٰلِحًا ثُمَّ اهْتَدٰى ﴿٨٢﴾ ﴾ [طه: 82]

قول ابن الحاجب: « وأجاب عن (ثم) بأن المراد بقوله: ﴿ ثُمَّ اهْتَدٰى ﴾ ثم دام ذلك؛ لأن الغفران

متوقف على العاقبة، وهو ظاهر في الجواب، ويجوز أن يكون المراد بقوله: ﴿ ثُمَّ اهْتَدٰى ﴾ إلى سلوك

سبل الاستقامة فيما يقع له من الوقائع بعد ذلك. »⁽³⁾

واحد وعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا ءِالِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأنبياء: 22]

قول ابن الحاجب: « ذهب بعض الناس إلى أنها أصلها (لو) زيدت عليها (لا)⁽⁴⁾، وهذا ليس

بمستقيم؛ لأن (لو) معناها عندنا على ما دل عليه الدليل: امتناع الثاني، كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا

ءِالِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا ﴾. فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد. وهذا القائل إنما بنى هذا المذهب على توهمه

(1) المصدر السابق: (1/ 375).

(2) المصدر نفسه: (1/ 264).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/ 198).

(4) وهو مذهب سيويه. ينظر: الكتاب له: (4/ 222).

أن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. فإذا تحقق هذا لم يستقم هذا المذهب، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فكان يلزم أن يرتبط وجود الثاني لانتفاء الأول كما ارتبط في (لو) وجود الثاني بوجود الأول. لأن (لا) لما دخلت على الأول صار نفيًا، فوجب أن يكون وجود الثاني مرتبطًا بنفي الأول والأمر بالعكس. وأما من حيث المعنى فلأن (لو) انتفى الأول فيها لأجل انتفاء الثاني، ولما دخلت لا فيجب أن يوجد الأول لأجل انتفاء الثاني والأمر بالعكس. وإذا بني على المسامحة في أن (لو) تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول صح ما ذكرناه؛ لأنها تدل على امتناع الثاني لوجود الأول. (1)

ثاني وعشرون: عرض الآيات من الخامسة والعشرين إلى السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ (١١٣) قَالَ وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ ١١٤ ﴾ إِنَّ حِسَابَهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوَ تَشْعُرُونَ ﴿ ١١٥ ﴾ [الشعراء: 111-113]

قول ابن الحاجب: « إن كان المراد بـ ﴿ الْأَرْذَلُونَ ﴾ أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم باعتبار صنائعهم، فيكون معنى قوله: ﴿ وَمَا عَلِمِي ﴾، على معنى نفي أن يفيد العلم بالصنائع أحوال أصحابها وبواطنهم، أي: أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة. ولذلك أعقبه بقوله: ﴿ إِنَّ حِسَابَهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾. والحساب إنما يكون باعتبار أفعال الديانات، فنبه على أن المراد ذلك لا غيره. وإن كان المراد: ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾، باعتبار أفعال الديانات إما لأن صنائعهم دلت على ذلك في اعتقادهم على سبيل التحكم منهم، فيكون ﴿ وَمَا عَلِمِي ﴾ نفيًا لما ادعوه، أي: أن ذلك غير معلوم لي فلا يكون معلوما لكم، فكأنه رد عليهم ادعاءهم بعلم بواطنهم، وأعقبه بقوله: ﴿ إِنَّ حِسَابَهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾، تنبيهًا على أن ذلك مما لا يعلمه إلا الله. والباء متعلقة بـ ﴿ عَلِمِي ﴾. و﴿ وَمَا ﴾ استفهامية استعملت للإنكار على ما هو المعروف فيها عندهم. والله أعلم. (2)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/309).

(2) المصدر السابق: (1/284).

ثالث وعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمُ ﴾ [النمل: 18]

أقوال ابن الحاجب:

« نقل عن بعض العلماء⁽¹⁾ أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرا لا يشعر به، فقال لإنسان: قل له: أذكرا كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فلم يجر له جوابا، ثم قيل لأبي حنيفة -رحمه الله-: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾، ولو كان ذكرا لقال: قال نملة. »⁽²⁾

« فقول من قال: إن قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم، لجواز أن يكون التأنيث لما في لفظ نملة من التأنيث. »⁽³⁾

رابع وعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنَعِي

الْجَاهِلِينَ ﴾ [القصص: 55]

قول ابن الحاجب: « قال: و﴿ اللَّغْوَ ﴾ اسم لما لا فائدة فيه من الكلام. فيجوز أن يكون ههنا مصدرا موصوفا به، كأنه قيل: الكلام اللغو أعرضوا عنه، جواب لـ (إذا). والمقصود من سياق الآية ذكرهم بالرفق واللين مع المعرفة والإيمان، وهذه كانت صفتهم لذلك قصدا منهم إلى دعائهم والتلطف في إرشادهم، فيعرضون عما يأتون به من اللغو، ويأخذون فيما يقصدون به إرشادهم وهدايتهم، وذلك معلوم من عوائد الداعين والمدعوين، فإنهم لو نافروهم من أول الأمر لكان سببا في اللجاج والعناد. وإذا لاطفوههم ولانوا لهم في القول، وطلبوا المناصفة كان ذلك أدعى إلى القبول وانتفاء العناد واللجاج.

وقوله: ﴿ وَقَالُوا لَنَّا أَعْمَلْنَا ﴾، إنما قدموا ذكر أعمالهم لأنها عندهم ليست بالجيذة، فقدموها وأثبتوا عاقبة

(1) هو قتادة رحمه الله. ينظر: الكشاف للزمخشري: (3/355)، تفسير النسفي: (2/597).

(2) أمالي ابن الحاجب: (2/860)

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/562).

أمرها لأنفسهم، مثل قوله: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس:41]. وقدم الخبر في قوله: ﴿لِنَأَعْمَلُنَا﴾ دفعا من أول الأمر لوهم أن يكون منسوبا إلى غيرهم ليقوي المعنى المقصود من جميع وجوهه.

وقوله: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ ، ليس من باب: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان:63]، لأن ذلك لم يأت في ظاهر الأمر إلا منصوبا. لأن المعنى المسالمة، أي: سالمونا ونسالمكم. ويجوز أن يكون منه، وعدل إلى الرفع، كما عدل في التحية إلى الرفع في الوجه المختار. ويجوز أن يكون ذلك منهم قصدا في الدعاء لهم إلى الإرشاد، وليكون أبلغ في المقصود الذي توخوه في الرفق واللين. ويجوز أن يكون مستعملا بينهما على معنى الإعراض على مثل ذلك، لأنه كثر استعماله في العرف عند المفارقة، فلما قصد إلى معنى المفارقة استعمل ما هو مستعمل عندها، كما تقول لمن يأتي بما تكرهه: سلام عليكم، تريد أنك إن دمت على هذا كان سببا لمفارقتك.

وقوله: ﴿لَا يَنْبَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ ، يجوز أن يكون من خطابهم لهم، ولا يلزم أن يكون في لفظهم ذكر الجاهلين. وإنما ذكر الجاهلين عند حكاية قولهم من كلام الحاكي، إذ المقصود تعريف الذات المقول لها ذلك للمخاطبين، كما تقول منكرا على إنسان ضرب زيدا: لم ضربت هذا الرجل الصالح؟ إذا كانت تلك صفته عند المخاطب أو عند المتكلم. ويجوز أن يكون ليس من خطابهم لهم، ولكن قالوه لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين، فيجوز أن يكون لفظ الجاهلين من قولهم، ويجوز أن يكون من الحاكي أيضا على الوجه الأول، ليشمل ذكر الحكم والعلة بلفظ واحد، والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت للقول عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيح أن القول غير متعد، وأن ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر. والدليل عليه أنه لو كان مفعولا به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه، وليس كذلك، وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت: قلت، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنك إذا قلت: قعدت، فقد دل على العقود، فكما أنك إذا ذكرت قعودا خاصا لا تخرجه عن المصدرية في قولك: قعدت القرفصاء، باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولا خاصا لا تخرجه عن المصدرية. وزيد قائم، في قولك قلت: زيد قائم، قول خاص كالقرفصاء بالنسبة

إلى القعود في كونها قعودا خاصا. فيجب أن يحكم عليهما جميعا بالمصدر أو بالمفعول. ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه، فوجب الحكم بالمصدر. وإنما توهم أولئك المفعولية من وجهين: أحدهما: حملهم القول على التلفظ والمعلق على المعنى، فوجودا للفظ باعتبار المعنى تعلقا. والآخر: أن توهموا أن القول في تعلقه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم، وذهلوا أن ذلك المتعلق هو نفس القول، وإنما يذكر باعتبار خصائصه بخلاف العلم، فإنه ليس بالمعلوم، فافترقا. والله أعلم بالصواب. (1)

خامس وعشرون: عرض الآية الثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الفصل: 68]

قول ابن الحاجب: «وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ أي: الاختيار.» (2)

سادس وعشرون: عرض الآية الواحدة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَافُ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصل: 82]

قول ابن الحاجب: «وكذلك (وي) يحتمل أن يقال: هي اسم فعل معناها معنى التعجب، وإنما بنيت لوقوعها موقع المبني، وهي موضوعة للتعجب؛ كما أن هيهات موضوعة لـ (بعد) ويجوز أن يقال: إنها اسم صوت؛ لأن المتعجب يقول عند التعجب: وي، لا يقصد إخبارا بأنه تعجب، بل كما يقول المتألم: آه، ولذلك يقولها المتعجب منفردا، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلا مخاطباً، فيقول: ويك وهذا هو الظاهر، وعليه اعتمد صاحب الكتاب.

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَكَافُ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ قولان:

أحدهما: أن (وي) كلمة دخلت على (كأن).

والآخر: أنها (ويك) دخلت على أن.

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/189-190-191-192).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (6/1).

فالأول مذهب البصريين⁽¹⁾، والثاني مذهب الكوفيين⁽²⁾، والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم، ووفق مذهب الكوفيين، وقراءة الكوفيين جاءت أيضا على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصري يقف على الكاف من (ويك)، والكسائي كوفي يقف على الياء من (وي)⁽³⁾. فهذا يدل على أن قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلا، حتى لو خالف النقل مذهبهم في النحو لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في (وي)، والله أعلم.⁽⁴⁾

سابع وعشرون: عرض الآية الثانية والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: 69]

قول ابن الحاجب: «يقال: ما ينبغي، بمعنى: ما يستقيم عقلا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: 92]. ويقال: ما ينبغي، بأنه ما يفعله الله لمصلحة علمها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾. وكقوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ * وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [الشعراء: 210 - 211] ويقال: ما ينبغي في الحرام والمكروه.

والمصلحة التي علمها الله أنه لو كان ممن يقول الشعر لتطرقت التهمة عند كثير من الناس في أن ما جاء به من قبل نفسه لتقويه عليه بقوة الشعر، كما جعله أميا لذلك. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَأَرْتَابَ الْمُبْطُلُونَ﴾ [العنكبوت: 48]. ولذلك قال في عقيب هذه الآية: ﴿وَبِحَقِّ الْقَوْلِ عَلَى الْكُفْرَيْنِ﴾ [يس: 70]. لأنه إذا انتفت الريب لم يبق إلا المعاندة فيحق القول عليهم حينئذ. والله أعلم بالصواب.⁽⁵⁾

ثامن وعشرون: عرض الآيتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَسْمَاءَ الدُّنْيَا زَيْنَةَ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: 6-7]

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 1027)، الكشاف للزمخشري: (3/ 434).

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 313)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 1027).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 302)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (2/ 151).

(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/ 486).

(5) المصدر السابق: (1/ 264-265).

قول ابن الحاجب: « المعنى: خلقناها زينة، فحسن مجيء ﴿ وَحَفَظًا ﴾ لذلك. »⁽¹⁾

تاسع وعشرون: عرض الآية الخامسة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:3]

قال ابن الحاجب: « المعنى: ليس الحين حين مناص. »⁽²⁾

ثلاثون: عرض الآيات من السادسة والثلاثين إلى الثامنة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [ص:57] أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى

الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ص:58] بَلَى قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ

وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [الزمر:57-59]

قول ابن الحاجب: « وأما قوله تعالى: ﴿ بَلَى ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ فلأن معنى ﴿ لَوْ ﴾

﴿ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾: ما هداني فجيء بـ ﴿ بَلَى ﴾ لإثبات المنفي في المعنى، ولذلك حققه بقوله تعالى:

﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي ﴾ وهي من أعظم الهدايات، فصح أن ترد ﴿ بَلَى ﴾ لما ذكرناه من معنى النفي،

ولولا ذلك لم تأت ﴿ بَلَى ﴾. »⁽³⁾

واحد وثلاثون: عرض الآية التاسعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ

إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر:10]

قول ابن الحاجب: « العامل في ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ على وجه: ﴿ لَمَقْتُ اللَّهِ ﴾ الأول، ومعناه: لملت الله

إياكم في الدنيا إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة. وليس فيه من

الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهو ﴿ أَكْبَرُ ﴾ الذي هو الخبر. والجواب عن

هذا بأن الظروف اتسع فيها. وقيل: العامل فيه ﴿ مَقْتِكُمْ ﴾ الثاني، فيكون المعنى: لملت الله إياكم أكبر

(1) المصدر نفسه: (1/258).

(2) المصدر نفسه: (1/424).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/213-214).

من مقتكم أنفسكم إذ تدعون. فاعترض عليه بأنهم لم يمتقوا أنفسهم إذ كانوا يدعون في الدنيا. فأجيب عنه بأمرين: أحدهما: أن المراد إذ صح كونكم تدعون، مثل قوله: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39]. معناه: إذ ثبت ظلمكم، أي: قامت الحجة به عليكم. فعلى هذا يكون: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ زمن الآخرة، أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين، فيكون ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ للدنيا، والمراد باللفظ غيرهم. ويجوز أن يكون العامل فيه ﴿أَكْبَرُ﴾ على التقديرات كلها. ويجوز على الجواب الأول والثاني أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضا صالح لهما. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

ثاني وثلاثون: عرض الآية الأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأْسٍ شَدِيدٍ تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ تَسْلَمُونَ﴾ [الفتح: 16]

قول ابن الحاجب: « ﴿تُقْتَلُونَهُمْ﴾ فيه معنى الأمر، وإن كانت صيغته صيغة الخبر. ولا يستقيم أن يكون مجردا عن معنى الأمر؛ لأنه يؤدي إلى أن لا ينفك الوجود عن أحدهما لصدق الأخبار، ونحن نرى الوجود ينفك عنهما، ولا نقول إنه يمتنع لما تؤدي إليه (أو) من الشك، وذلك في حق العالم باطل، فإننا على يقين نعلم أن (أو) تأتي لأحد الأمرين إذا كان المخبر عنه لا ينفك عن أحدهما، وليس ذلك عن شك بل عن قطع أنه كذلك، كقولك: الجسم إما أن يكون ساكنا أو متحركا، وكذلك ما أشبهه مما يلزم أن يكون على أحد أمرين في عقليته أو وجوده. وإنما يلزم الشك في الإخبار عن أمر معين في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين، فهنا قد يتوهم لزوم الشك من المخبر، كقولك: زيد إما مريض وإما معاف. وإذا ثبت أن ﴿تُقْتَلُونَهُمْ﴾ في معنى الأمر، ف﴿تُسَلَّمُونَ﴾: إما في معنى الأمر، فيتضح المعنى، ويكون المعنى: الواجب عليكم إما القتال، وإما الإسلام منهم، وهذا واضح، وعلم أن الإسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر. وإما أن يكون ﴿تُسَلَّمُونَ﴾ ليس في معنى الأمر، فيكون المعنى: الإخبار بأن أحد الأمرين لا ينفك عنه الوجود، وهو إما وجوب القتال منكم، أو حصول الإسلام منهم. والله أعلم بالصواب. ⁽²⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/141).

(2) المصدر السابق: (1/109-110).

ثالث وثلاثون: عرض الآية الواحدة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذْ يَنْفَقُ الْمَتَلَقِيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق:17]

قول ابن الحاجب: « ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ أي حافظ. »⁽¹⁾

رابع وثلاثون: عرض الآية الثانية والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ عَيْنَا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً ﴾ [الإنسان:18]

قول ابن الحاجب: « السلسيل في اللغة وصف للمبالغة في السلسال. فيجوز أن يكون ههنا على بابه في الوصفية، كأن المعنى يوصف بذلك، كما تقول: زيد يسمى الشجاع، أي: يوصف به. وإنما لم يقل هنا: عينا سلسيلا، لينبه على شهرته لهذا الوصف.

ويجوز أن يكون علما منقولا عنه، وصرف لأنه اسم لماء، مراعاة للتذكير، وجريه على العين لا يوجب اعتبار التأنيث، كما لا يوجب قولك: هذه النفس زيد، منع الصرف مراعاة للتأنيث، وكما تقول: هذه واسط.

ويجوز أن يكون صرف لتناسب رؤوس الآي كما في قوله: ﴿ قَوَائِرًا ﴾ [الإنسان:16] وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك. فقد يجمعون على أحد الجائزين إذا كان قويا وإن لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفا.

وقد قيل: إن أصله: سل سبيلا، على أنه أمر من سأل يسأل، و (سبيلا) منصوب به، فيكون له لذلك تأويلان: أحدهما: أن يكون قوله: تسمى، تمام الكلام الأول، وحذف مفعول (تسمى) للعلم به، أي: توصف بمثل الزنجبيل لتقدم ذكره، ويكون (سل سبيلا) استئنافا، كأنه قيل: أسأل الطريق إليها والوصول، وفيه تعسف. والوجه الثاني: أن يكون (سل سبيلا) على ذلك صير علما اسما لهذه العين ك (تأبط شرا) فجاء على الحكاية كما تحكى الجمل، كما تقول: هذا يسمى: تأبط شرا. والله أعلم بالصواب. »⁽²⁾

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/205)

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/265-266).

المبحث الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المبحث دراسة كل أقوال ابن الحاجب في معاني الآيات وتفسير غريبها بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلاً إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وعلماء العربية في معنى ﴿الْعَمَّ﴾ وغيرها من حروف الهجاء فواتح السور على أقوال كثيرة أهمها:

القول الأول: أن هذه الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها. وهو قول "ابن عباس والمبرد⁽¹⁾ والفراء⁽²⁾ وقطرب⁽³⁾ وابن القيم وابن تيمية والذهبي والمزي

(1) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المبرد، الأزدي البصري، ولد سنة (210هـ)، إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحاً بليغاً مفوها ثقة علامة، صاحب نوادر وظرافة، من مصنفاته: معاني القرآن، الكامل، المقتضب. توفي سنة (285هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة: (1/269).

(2) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، وكان يحب الكلام ويميل، إلى الاعتزال، من تصانيفه: معاني القرآن، اللغات، وغيرهما. توفي سنة (207هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (2/333).

(3) هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من الموالي، كان يرى رأي المعتزلة النظامية، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سبويه) فلزمه من مصنفاته: معاني القرآن، النوادر، الأزمنة الأضداد، توفي سنة (206هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (7/95).

وجمع عظيم من المحققين"⁽¹⁾، ورجحه "ابن عاشور والشنقيطي وابن عثيمين"⁽²⁾، وذكره "الزجاج والماوردي والبيضاوي"⁽³⁾، وقرره الزمخشري في تفسيره ونصره أتم نصر⁽⁴⁾، ووصفه الثعلبي بأنه أحسن الأقاويل فيه وأمتنها⁽⁵⁾.

ورجحه الإمام الشنقيطي مستدلاً باستقراء القرآن⁽⁶⁾، ثم بين وجه استدلاله قائلاً: « ووجه شهادة استقراء القرآن لهذا القول: أن السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائماً عقب الحروف المقطعة الانتصار للقرآن وبيان إعجازه، وأنه الحق الذي لا شك فيه. وذكر ذلك بعدها دائماً دليل استقرائي على أن الحروف المقطعة قصد بها إظهار إعجاز القرآن، وأنه حق. »⁽⁷⁾

القول الثاني: هي أسماء للسور المفتحة بها، قاله "زيد بن أسلم"⁽⁸⁾ ومجاهد"⁽⁹⁾.

وقال الزمخشري في تفسيره: « وعليه إطباق الأكثر. »⁽¹⁰⁾.

- (1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (137/1)، تفسير الراغب الأصفهاني: (70/1)، زاد المسير لابن الجوزي: (25/1)، مفاتيح الغيب للرازي: (253/2)، تفسير القرطبي: (238/1)، تفسير ابن كثير: (71/1)، تفسير أبي السعود: (21/1)، فتح البيان لصديق حسن خان: (85/1)، أضواء البيان للشنقيطي: (166/2)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (23/1).
- (2) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي: (166/2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (206-207/1)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (23-22/1).
- (3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (56/1)، النكت والعيون للماوردي: (65/1)، تفسير البيضاوي: (34/1)، تفسير ابن باديس: (ص287).
- (4) ينظر: الكشف للزمخشري: (27-28/1).
- (5) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (137/1).
- (6) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي: (166/2).
- (7) المرجع نفسه: (167/2). وينظر: العذب النمير للشنقيطي: (7-6/3).
- (8) هو: زيد بن أسلم، أبو عبد الله، العدوي العمري المدني الفقيه، حدث عن والده أسلم مولى عمر، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وسلمة بن الأكوع، وأنس بن مالك، وعن عطاء بن يسار، وعلي بن الحسين، وابن المسيب، وخلق. حدث عنه مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وخلق كثير، توفي سنة (136 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (316/5).
- (9) ينظر: تفسير الطبري: (206/1)، الكشف والبيان للثعلبي: (136/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (121/1)، التفسير الوسيط للواحدي: (76/1)، تفسير السمعاني: (41/1)، تفسير البغوي: (59/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (82/1)، زاد المسير لابن الجوزي: (26/1).
- (10) الكشف للزمخشري: (21/1).

ونسبه الفخر الرازي⁽¹⁾ إلى أكثر المتكلمين، وأخبر أنه اختار الخليل وسيبويه⁽²⁾ وأكثر المحققين. ونقل قول القفال⁽³⁾: « وقد سمت العرب بهذه الحروف أشياء، فسموا بلام والد حارثة بن لام الطائي، وكقولهم للنحاس: صاد، وللنقد عين، وللشباب غين، وقالوا: جبل قاف، وسموا الحوت نونا. »⁽⁴⁾

وزيد ابن أسلم رواه عنه ابنه عبد الرحمن، وهو ضعيف جدا⁽⁵⁾ فلا تثبت روايته عن أبيه.

وهذا القول أحد ثلاثة أقوال رجحها ابن عاشور⁽⁶⁾ ثم استبعده⁽⁷⁾.

ويؤيد هذا القول ما ورد في الصحيحين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ﴿ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ الْمَنْزِيلَ السَّجْدَةَ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ. ﴾⁽⁸⁾

ويؤيده كذلك تسمية بعض السور بالحروف المفتوحة بها مثل: (ص) (ق).

(1) هو: محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدين، التيمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، الفقيه الشافعي الأشعري، المعروف بابن الخطيب، ولد سنة (544هـ)، من تصانيفه: التفسير الكبير، المطالب العالية، والمحصول في أصول الفقه، توفي سنة (604هـ). ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (4/248-252)، طبقات المفسرين للسيوطي: (115).

(2) علق الباحث إياس محمد حرب آل خطاب في كتابه: القول المعتبر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور: (ص70) قائلاً: « ولم يثبت بأنه من كلام الخليل بها تناقله الناس عنه كما أنكره سيبويه بمجمل كلامه وجوزّه فقط. »

(3) هو: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر، الشاشي، القفال الكبير، ولد سنة (291هـ)، العلامة الفقيه الأصولي اللغوي، من أهل ما وراء النهر، هو أول من صنف الجدل الحسن، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده، من مصنفاته: أصول الفقه، محاسن الشريعة، شرح الرسالة، توفي سنة (365هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (16/283)، الأعلام للزركلي: (6/274).

(4) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (2/252-253).

(5) ينظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: (17/117).

(6) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/206).

(7) المصدر نفسه: (1/211).

(8) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، رقم: (891)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، رقم: (879).

القول الثالث: هي اسم من أسماء الله. قاله "ابن عباس وعكرمة وسالم بن عبد الله"⁽¹⁾ وروى عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول: «يا كهيعص، يا حم عسق»⁽³⁾. ولعله أراد يا منزلها⁽⁴⁾.

القول الرابع: هي اسم الله الأعظم، روي عن "علي وابن عباس، وهو قول الشعبي والسدي"⁽⁵⁾ وسعيد بن جبير"⁽⁶⁾. وذهب إلى نحوه "أبو العالية"⁽⁷⁾ والربيع بن أنس⁽⁸⁾ و⁽⁹⁾.

قال سعيد بن جبير: هي أسماء الله مقطّعة، لو أحسن الناس تأليفها لعلموا اسم الله الأعظم، ألا ترى أنّك تقول: الر، وتقول: حم، وتقول: ن، فيكون الرَّحْمَنُ، وكذلك سائرهما على هذا الوجه، إلاّ أنّنا لا نقدر على وصلها والجمع بينها⁽¹⁾.

- (1) هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عمر، وقيل أبو عبد الله، أحد الأئمة الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن أبيه وأبي هريرة وغيرهما، وعنه ابنه أبو بكر وابن شهاب وخلائق، قال مالك: لم يكن أحد في زمان سالم أشبهه بمن مضى في الصالحين في الزهد والفضل، توفي سنة (106هـ)، وقيل (107هـ). ينظر في ترجمته: إسعاف المبطل برجال الموطأ للسيوطي: (11).
- (2) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (32/1)، تفسير الطبري: (206/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (119/1).
- (3) مفاتيح الغيب للرازي: (253/2)، تفسير البيضاوي: (35/1).
- (4) تفسير البيضاوي: (35/1).
- (5) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي الإمام المفسر، أحد موالى قريش، حدث عن أنس بن مالك وابن عباس، حدث عنه شعبة وسفيان الثوري وآخرون، ثقة صالح الحديث صدوق، وقيل ضعيف، توفي سنة (127هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (264/5).
- (6) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (32/1)، تفسير الطبري: (206/1)، معاني القرآن وإعراجه للزجاج: (56/1)، الكشف والبيان للثعلبي: (136/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (122/1)، النكت والعيون للماوردي: (63/1)، تفسير البغوي: (59/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (82/1)، زاد المسير لابن الجوزي: (25/1)، تفسير القرطبي: (238/1).
- (7) هو: رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحي البصري الإمام المقرئ الحافظ المفسر، كان مولى، أدرك زمان النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، وسمع من: عمر وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي وعدة، وتصدر لإفادة العلم، قرأ عليه: أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة (90هـ)، وقيل (93هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (207/4).
- (8) هو: الربيع بن أنس بن زياد البكري الخراساني المروزي، بصري، سمع أنس بن مالك، وأبا العالية -وأكثر عنه- والحسن البصري. وعنه: سليمان التيمي والأعمش وابن المبارك وآخرون. كان عالم مرو في زمانه، سجن ثلاثين سنة، وتحيل ابن المبارك حتى دخل إليه، فسمع منه. صدوق، حديثه في السنن الأربعة، توفي سنة (139هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (169/6).

القول الخامس: أنها حروف مقطعة من أسماء وأفعال، ف (الم): أنا الله أعلم، و (الر) أن الله أرى، و (المص): أنا الله الملك الصادق، و (المر): أنا الله أعلم وأرى، و (كهيعص): الكاف من كافي والهاء من هادي والياء من حكيم والعين من عليم والصاد من صادق. وهو "قول ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك"⁽²⁾، واختاره الزجاج⁽³⁾، وضعفه ابن عاشور⁽⁴⁾.
ويؤيده من الشعر قول الشاعر:

قُلْنَا لَهَا قَفِي فَقَالَتْ قَافٌ *** لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافُ⁽⁵⁾

فنطق بقاف فقط، يريد قالت أقف.

نَادَوْهُمْ أَنِ الْجُمُوعَا أَلَاتَا *** قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا فَا⁽⁶⁾

تفسيره: نادوهموا أن الجموعا، ألا تركبون، قالوا جميعاً: ألا فازكبوا.

فنطق بتاء وفاء كما نطق الأول بقاف.

وأنشد النحويون:

بِالْحَيْثُورِ حَيْرَاتٌ وَإِنْ شَرًّا فَا *** وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا إِنْ تَا⁽⁷⁾

يريدون: إن شرا فشر، ولا أريد الشر إلا أن تشاء، أنشد جميع البصريين ذلك⁽¹⁾.

(1) الكشف والبيان للثعلبي: (1/136)، الكشاف للزمخشري: (1/27)، تفسير البغوي: (1/59).

(2) تفسير ابن أبي حاتم: (1/32)، معاني القرآن للنحاس: (1/73)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1/119)، التفسير الوسيط للواحدى: (1/76)، تفسير السمعي: (1/41)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/82)، مفاتيح الغيب للرازي: (2/253)، تفسير البضاوي: (1/34)، تفسير البغوي: (1/59).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/62-63).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/209).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/75)، ضرائر الشعر لابن عصفور: (186)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي: (4/265).

(6) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: (185)، لسان العرب لابن منظور: (1/11)، معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: (1/117).

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (2/139)، سر صناعة الإعراب لابن جني: (1/97)، ما يجوز للشاعر في الضرورة لمحمد بن جعفر القزاز: (348)، ضرائر الشعر لابن عصفور: (185). ولم ينسب لمعين.

ولم يرتض الشنقيطي هذا القول فقال: « لكن هذا التفسير لم يقم عليه دليل، ولا يجب الرجوع إليه. وقد يفتح باب هذا التفسير للباطنية الزنادقة حيث يفسرون الكلام برموز وألغاز غير مرادة. »⁽²⁾

القول السادس: هي حروف مقطعة من كلمات: فالألف من الله، واللام من جبريل، والميم من محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومثل ذلك في سائرهما. قاله "ابن عباس والضحاك، وذكره ابن جزي وأبو السعود"⁽³⁾.

ووضحه البيضاوي بقوله: « أي: القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام. »⁽⁴⁾

ورد ابن عاشور على هذين القولين بقوله: « هذا يحتاج في بيانها إلى توقيف وأنى لهم به. »⁽⁵⁾

القول السابع: أنها حروف يشتمل كل حرف منها على معانٍ شتى مختلفة، فالألف مفتاح اسمه الله، واللام مفتاح اسمه لطيف، والميم مفتاح اسمه مجيد، والألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم مجده. وهو قول "ابن عباس، و أبي العالية ومحمد بن كعب"⁽⁶⁾ والربيع بن أنس"⁽⁷⁾، وذكره "الطبري والماوردي والقرطبي"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (63 / 1).

(2) العذب النمير للشنقيطي: (6 / 3).

(3) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (119 / 1)، تفسير القرطبي: (239 / 1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (68 / 1)، تفسير أبي السعود: (21 / 1).

(4) تفسير البيضاوي: (34 / 1).

(5) التحرير والتنوير لابن عاشور: (207 / 1).

(6) هو: محمد بن كعب بن حيان بن سليم، أبو حمزة وقيل أبو عبد الله، الإمام العلامة الصادق، القرظي الكوفي ثم المدني، حدث عن عدد من الصحابة منهم: أبو هريرة ومعاوية وابن عباس، كان يرسل كثيرا، ويروي عن من لم يلقهم، روى عنه خلق كثير، توفي سنة (117هـ) وقيل غير ذلك. ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد: (340 / 5)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (65 / 5).

(7) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (33 / 1)، تفسير البيضاوي: (34 / 1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (121 / 1)، زاد المسير لابن الجوزي: (26 / 1)، تفسير البغوي: (59 / 1).

(8) ينظر: تفسير الطبري: (208 / 1)، النكت والعيون للماوردي: (64 / 1)، تفسير القرطبي: (239 / 1).

القول الثامن: هي اسم من أسماء القرآن. قاله "الكلبي"⁽¹⁾ والسدي وقتادة ومجاهد وابن جريج⁽²⁾ وزيد بن أسلم"⁽³⁾.

ورده ابن كثير إلى القول الثاني قائلاً: « ولعل هذا يرجع إلى معنى قول عبد الرحمن بن زيد: أنه اسم من أسماء السور، فإن كل سورة يطلق عليها اسم القرآن، فإنه يبعد أن يكون "المص" اسماً للقرآن كله؛ لأن المتبادر إلى فهم سامع من يقول: قرأت "المص"، إنما ذلك عبارة عن سورة الأعراف، لا لمجموع القرآن. والله أعلم.»⁽⁴⁾.

القول التاسع: هي أقسام أقسم الله بها. قاله "ابن عباس وعكرمة"⁽⁵⁾.

قال الأخفش⁽⁶⁾: « إن الله تعالى أقسم بالحروف المعجمة لشرفها وفضلها، ولأنها مباني كتبه المنزلة بالألسنة المختلفة، ومباني أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، وأصول كلام الأمم، بها يتعارفون ويذكرون الله ويوحدونه ثم إنه تعالى اقتصر على ذكر البعض وإن كان المراد هو الكل؛ كما تقول

(1) هو: محمد بن السائب بن بشر، أبو النضر، الكلبي، العلامة الأخباري، المفسر، وكان أيضاً رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي، متروك الحديث، يروي عنه: ولده هشام، وطائفة، أخذ عن أبي صالح وجريير والفرزدق وجماعة، وكان الثوري يروي عنه ويدلسه، فيقول: حدثنا أبو النضر، توفي سنة (146 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (248/6).

(2) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد، وأبو الوليد، القرشي الأموي، ولد سنة (80 هـ)، العلامة الحافظ، شيخ الحرم، أول من دون العلم بمكة. حدث عن عطاء وابن أبي مليكة ونافع (ابن عمر) وطاووس، وأخذ عن مجاهد وخلق كثير، حدث عنه ثور والأوزاعي والليث والسفيانان والحماذان، توفي سنة (150 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (325/6).

(3) ينظر: تفسير عبد الرزاق: (1/258)، تفسير ابن أبي حاتم: (1/33)، تفسير الطبري: (1/205)، الكشف والبيان للثعلبي: (1/136)، تفسير السمعاني: (1/41)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/26)، تفسير القرطبي: (1/241).

(4) تفسير ابن كثير: (1/67).

(5) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (1/33)، تفسير الطبري: (1/206)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1/119)، بحر العلوم للسمرقندي: (1/21)، الكشف والبيان للثعلبي: (1/137)، النكت والعيون للهاوردي: (1/64)، تفسير السمعاني: (1/41)، تفسير البغوي: (1/59)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/82)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/25).

(6) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيويه، وكان معتزلياً، أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السجستاني، من مصنفاته: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، العروض، القوافي، الأصوات، توفي سنة (215 هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1/590-591).

قرأت الحمد، وتريد السورة بالكلية، فكأنه تعالى قال: أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب هو ذلك الكتاب المثلث في اللوح المحفوظ. (1)

وهو أحد ثلاثة أقوال رجحها ابن عاشور (2).

القول العاشر: أنها حروف من حساب الجُمَّل، أي أن كل حرف منها في مدة أقوام، وآجال آخرين، الألف سنة، واللام ثلاثون سنة، والميم أربعون سنة، وهكذا... قاله "أبو العالية والربيع بن أنس" (3).

قال ابن كثير ردا على هذا القول: «وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد، وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم، فقد ادعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف، وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته. (4)

واستدل أصحاب هذا القول بما رواه ابن إسحاق بن يسار صاحب المغازي، قال: حدثني الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رثاب، قال: ﴿مَرَّ أَبُو يَاسِرِ بْنِ أَخْطَبَ، فِي رِجَالٍ مِنْ يَهُودَ، بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَتْلُو فَاتِحَةَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِنَبِيِّنَا﴾ [البقرة: 1، 2]، فَأَتَى أَخَاهُ حَيْبِيَّ بْنَ أَخْطَبَ فِي رِجَالٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: تَعْلَمُونَ وَاللَّهِ - لَقَدْ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَتْلُو فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِنَبِيِّنَا﴾ فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَشَى حَيْبِيُّ بْنُ أَخْطَبَ فِي أَوْلِيَاكَ النَّفَرِ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، أَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّكَ تَتْلُو فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِنَبِيِّنَا﴾؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلَى. فَقَالُوا: جَاءَكَ بِهَذَا جِبْرِيلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: لَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ قَبْلَكَ أَنْبِيَاءَ مَا نَعْلَمُهُ بَيْنَ لِنَبِيِّ مِنْهُمْ مَا مَدَّةُ مُلْكِهِ وَمَا أَجَلُ أُمَّتِهِ غَيْرِكَ. فَقَامَ حَيْبِيُّ بْنُ أَخْطَبَ، وَأَقْبَلَ

(1) مفاتيح الغيب للرازي: (254/2)، وينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (137/1).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (206-207).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (208/1)، مفاتيح الغيب للرازي: (253/2)، المحرر الوجيز لابن عطية: (82/1)، تفسير البيضاوي:

(34/1).

(4) تفسير ابن كثير: (161/1).

عَلَى مَنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: الْأَلْفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً، أَفْتَدِخُلُونَ فِي دِينِ نَبِيِّ، إِنَّمَا مُدَّةُ مُلْكِهِ وَأَجَلُ أُمَّتِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً؟ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَلْ مَعَ هَذَا غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا ذَاكَ؟ قَالَ: (المص)، قَالَ: هَذَا أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ، الْأَلْفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، وَالصَّادُ سَبْعُونَ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَةٌ سَنَةٍ. هَلْ مَعَ هَذَا يَا مُحَمَّدُ غَيْرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: مَا ذَاكَ؟ قَالَ: (الر). قَالَ: هَذَا أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ، الْأَلْفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالرَّاءُ مِائَتَانِ. فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَتَا سَنَةٍ. فَهَلْ مَعَ هَذَا يَا مُحَمَّدُ غَيْرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: (الم). قَالَ: فَهَذِهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ، الْأَلْفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، وَالرَّاءُ مِائَتَانِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَانِ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ لُبَّسَ عَلَيْنَا أَمْرُكَ يَا مُحَمَّدُ، حَتَّى مَا نَدْرِي أَقَلِيلًا أَعْطِيتَ أَمْ كَثِيرًا. ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ أَبُو يَاسِرٍ لِأَخِيهِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ، وَلَبَّنَ مَعَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يُدْرِيكُمْ؟ لَعَلَّهُ قَدْ جُمِعَ هَذَا لِمُحَمَّدٍ كُلُّهُ: إِحْدَى وَسَبْعُونَ، وَإِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَةٌ، وَإِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَتَانِ، وَإِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَانِ، فَذَلِكَ سَبْعِمِائَةٌ وَأَرْبَعُ سِنِينَ. فَقَالُوا: لَقَدْ تَشَابَهَ عَلَيْنَا أَمْرُهُ، فَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ

ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴿ [آل عمران: 7]. ﴿⁽¹⁾

وقد ضَعَّفَ هذا الحديث من جهة سنده ومتنه.

أما من جهة سنده فقال ابن كثير: «فهذا مداره على محمد بن السائب الكلبي، وهو ممن لا يحتج بما انفرد به. ﴿⁽²⁾

وقال فيه ابن حبان: كان سبئيا⁽³⁾.

وقال أبو نعيم: «محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح أحاديثه موضوعة. ﴿⁽⁴⁾

(1) السيرة النبوية لابن هشام: (2/194).

(2) تفسير ابن كثير: (1/162).

(3) ينظر: كتاب المجروحين لابن حبان: (2/253).

(4) كتاب الضعفاء لأبي نعيم: (ص138).

وعده ابن الجوزي من كبار الكذابين⁽¹⁾.

ولعله هو الذي قصده ابن جرير الطبري بقوله: « وقال بعضهم: هي حروف من حساب الجُمَّل، كرهنا ذكر الذي حُكي ذلك عنه؛ إذ كان الذي رواه ممن لا يُعتمد على روايته ونقله. »⁽²⁾
أما من جهة متنه:

فقال ابن كثير: « ثم كان مقتضى هذا المسلك إن كان صحيحا أن يحسب ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التي ذكرناها، وذلك يبلغ منه جملة كثيرة، وإن حسبت مع التكرار فآتم وأعظم. والله أعلم. »⁽³⁾

النتيجة:

الذي يترجح لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن هذه الحروف ليس لها معنى في ذاتها وإنما أنزلها الله عز وجل ليبين للكفار أن هذا القرآن الذي عجزتم أن تأتوا بسورة من مثله مركب من هذه الحروف التي تعرفونها وتركبون منها كلامكم، فلما عجزتم لزم أن تقرؤا أنه من عند الله. قال الإمام الشنقيطي: « أظهر أقوال العلماء فيها - مع كثرتها وانتشارها - أظهرها قول واحد؛ لأنه دل عليه استقراء القرآن في الجملة، وما دل عليه استقراء القرآن فهو أقرب من غيره. والقول الذي دل عليه استقراء القرآن هو قول بعض العلماء: إن المراد بالحروف المقطعة في أوائل السور: إظهار إعجاز القرآن، فكأن الله يقول للبشر: ﴿ اَلَمْص ﴾ [الأعراف: 1] هذه حروف من الحروف المتداولة بين أيديكم تركيب منها كلامكم، فلو كان هذا الكلام من عند غير الله وهو مؤلف من حروفكم المتداولة بين أيديكم لكتتم تقدرون على تأليف مثله، فلما عجزتم عن تأليف مثله وهو من الحروف المعروفة لديكم مركب منها، عرفنا بذلك أنه تنزيل من حكيم حميد لا من البشر. »⁽⁴⁾
واخترت هذا القول لدليلين:

(1) ينظر: كتاب الموضوعات لابن الجوزي: (47/1).

(2) تفسير الطبري: (208/1).

(3) تفسير ابن كثير: (162/1).

(4) العذب النمير للشنقيطي: (7/3).

الأول: الاستقراء- كما أشار إليه الشنقيطي رحمه الله-: فما من موضع ذكرت فيه هذه الحروف إلا وتلاها الكلام عن القرآن إلا في ثلاث سور، وهي مريم والعنكبوت والروم. وحتى هذه السور ذكر فيها بعد هذه الحروف ما كان من خصائص القرآن.

فعند قوله تعالى: ﴿ كَهَيْعَةَ ﴾ [مريم:1] ليس بعدها ذكر للقرآن؛ ولكن جاء في السورة خاصية من خصائص القرآن. وهي ذكر قصص من كان قبلنا: ﴿ ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ [مريم:2].

كذلك في سورة الروم قال تعالى في أولها: ﴿ الْم * عَلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم:1، 2]؛ فهذا الموضع أيضا ليس فيه ذكر للقرآن؛ ولكن في السورة ذكر شيء من خصائص القرآن. وهو الإخبار عن المستقبل:

﴿ عَلِبَتِ الرُّومُ * فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم:2، 4]

وكذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ الْم * أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت:1-2]

ليس فيها ذكر للقرآن؛ ولكن فيها شيء من القصص الذي هو أحد خصائص القرآن: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ [العنكبوت:3] ⁽¹⁾.

الثاني: لأنه قول أكثر العلماء والمحققين ⁽²⁾.

قلتُ في ذلك نظما وهو:

الْقَوْلُ فِي حُرُوفِ الْإِفْتِيحِ *** فِيهِ خِلَافٌ يَا أُوْلِي الصَّلَاحِ

خُذِ الْأَصَحَّ مِنْهُ أَنْ لَا مَعْنَى *** وَحِكْمَةً عَظِيمَةً قَدْ تُجْنَى

وَهِيَ: قُرْآنُ اللَّهِ يَا أَصْحَابُ *** قَدْ عَجَزَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَعْرَابُ

أَنْ يَلْفِظُوا بِمِثْلِهِ الْمَعْرُوفِ *** وَهُوَ مُنَزَّلٌ بِذِي الْحُرُوفِ.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح في قوله الثاني.

(1) ينظر: تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (1/23).

(2) تفسير ابن كثير: (1/71).

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى (ترك) من قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ على قولين: القول الأول: أنها بمعنى طرح وخلي على أصلها⁽¹⁾، أي "قطع الصلة بينهم وبين ربهم، وأنهم متروكون غضبا عليهم"⁽²⁾.

القول الثاني: أنها بمعنى صير⁽³⁾، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف:99]⁽⁴⁾. وقول عنتره:

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشَنُهُ *** يَقْضِمْنَ حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمِعْصَمِ⁽⁵⁾

وقول الشاعر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ⁽⁶⁾

ومنهم من قال بجواز المعنيين⁽⁷⁾، فيصير المعنى: وصيرهم ضائعين في ظلمات لا يبصرون، وأبقاهم وخلاهم نكاية بهم وغضبا عليهم.

النتيجة:

من خلال الدراسة يترجح لي -والله أعلم- جواز المعنيين معا؛ لأن فقهاء العربية يضمنون الفعل معنى الفعل، فيأخذون بالمعنى الظاهر على الأصل، وبمعنى الفعل الآخر لما يقتضي ما يصرف الأول عن ظاهره⁽⁸⁾.

(1) ينظر: تفسير القرطبي: (1/ 213)، محاسن التأويل للقاسمي: (1/ 257).

(2) التفسير الوسيط للقرآن الكريم لمحمد سيد طنطاوي: (1/ 65).

(3) ينظر: تفسير المراغي: (1/ 57).

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (1/ 218)، جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني: (1/ 33).

(5) شرح المعلقات السبع للزوزني: (154).

(6) البيت لعمر بن معد يكرب. ينظر: كتاب سيبويه: (1/ 7)، (1/ 37).

(7) ينظر: الكشف للزخشي: (1/ 74)، مفاتيح الغيب للرازي: (2/ 314)، التفسير المنير للزحيلي: (1/ 92).

(8) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم: (2/ 21).

وعليه فقول ابن الحاجب أحد قولين صحيحين.

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون واللغويون في معنى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ إلى أربعة أقوال:

القول الأول: وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا؛ بناء على أن الفعل "كاد" نفيه نفي وإثباته إثبات كغيره من الأفعال، وعليه فإثبات الفعل وهو الذبح فهم من دليل آخر قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾. وهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن الحاجب ذهب إليه كذلك "السمين الحلبي"⁽¹⁾ وابن هشام الأنصاري⁽²⁾ والسيوطي ومرتضى الزبيدي⁽³⁾ وابن عثيمين⁽⁴⁾، واختاره "ابن مالك والزركشي وابن القيم"⁽⁵⁾.

القول الثاني: فعلوا بعد بطاء وجهه واستثقال؛ لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم وأسئلتهم. وهو

(1) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات، ويتكلم في الأصول، خيراً أديباً، من مصنفاته: أحكام القرآن، وشرح التسهيل والشاطبية، والدر المصون، توفي سنة (756هـ). ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر: (402/1-403)، بغية الوعاة للسيوطي: (402/1).

(2) هو: عبد الله جمال الدين بن يوسف، أبو محمد، ابن هشام الأنصاري، المصري، ولد سنة (708هـ)، النحوي الفاضل المشهور، يمتاز بدمائة الخلق ورقة القلب، درس العربية ففاق الأقران، من مصنفاته: مغني اللبيب، شرح شذور الذهب، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، توفي سنة (761هـ). ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر: (308/2)، بغية الوعاة للسيوطي: (68/2).

(3) هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الحسيني الزبيدي اليمني المصري، الملقب بمرتضى، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، ولد سنة (1145هـ)، من مصنفاته: تحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين، أسانيد الكتب الستة، تاج العروس، توفي سنة (1205هـ). ينظر في ترجمته: الإعلام للزركلي: (70/7).

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (467/1)، البرهان في علوم القرآن للزركشي: (137/4)، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: (61/2).

(5) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (869/1)، عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: (443/3)، الإقتان في علوم القرآن للسيوطي: (255/2)، تاج العروس لمرتضى الزبيدي: (119/9)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (239/1).

رأي "ابن جني" (1) والواحدي (2) والأصبهاني (3) والزمخشري وابن منظور وابن كثير والآلوسي (4) والشنقيطي (5).

القول الثالث: أي فعلوا، اعتماداً على القول المشهور في الفعل (كاد) وهو "إثباتها نفي ونفيها إثبات" تقول: كاد يفعل؛ أي قارب الفعل ولم يفعل، وتقول: لم يكد يفعل؛ أي فعل وقارب عدم الفعل (6)، ذهب إلى هذا القول ابن تيمية، وقال: «إنه هو المشهور وعليه عامة الاستعمال.» (7).

(1) هو: عثمان بن جني، أبو الفتح، الموصل، صاحب التصانيف، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، من تصانيفه: المحتسب والخصائص وإعراب الحماسة. توفي سنة (392هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (17/17)، بغية الوعاة للسيوطي: (2/132).

(2) هو: علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، الواحد، النيسابوري الشافعي، إمام علماء التأويل، كان طويل الباع في العربية، وواحد عصره في التفسير، من مصنفاته: التفسير البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، وكتاب المغازي، توفي سنة (468هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (18/339-342)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (5/240).

(3) هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل، أبو القاسم، القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، ولد سنة (457هـ)، شيخ الحفاظ، وإمام في التفسير والحديث واللغة، من مصنفاته: الترغيب والترهيب، كتاب السنة، كتاب دلائل النبوة، توفي سنة (535هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (20/80)، طبقات المفسرين للسيوطي: (37-38).

(4) هو: محمود بن عبد الله، أبو الثناء، الحسيني الآلوسي، شهاب الدين، الشافعي، البغدادي، ولد سنة (1217هـ)، مفسر محدث أديب، كان عالماً باختلاف المذاهب، مطلعاً على الملل والنحل والغرائب، من مصنفاته: روح المعاني في التفسير، نزهة الألباب، ونشوة المدام، توفي سنة (1270هـ). ينظر في ترجمته: حلية البشر لعبد الرزاق البيطار: (1450)، الأعلام للزركلي: (7/176).

(5) ينظر: التفسير البسيط للواحد: (12/435)، إعراب القرآن للأصبهاني: (1/273)، الكشاف للزمخشري: (1/152)، تفسير ابن كثير: (1/301)، البرهان في علوم القرآن للزركشي: (4/136)، لسان العرب لابن منظور: (3/383)، تفسير الآلوسي: (1/292)، العذب النمير للشنقيطي: (1/140).

(6) ألغز فيه أبو العلاء المعري قائلاً:

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ *** أَتَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودٍ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أُثْبِتَتْ *** وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ

ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (1/467)، مغني اللبيب لابن هشام: (1/868)، عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: (3/443)،

همع الهوامع للسيوطي: (1/482)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/559).

(7) ينظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية: (5/141).

وهو قول ابن الجوزي⁽¹⁾ ومفهوم قول "ابن عباس وابن جرير"⁽²⁾، ورجحه ابن عاشور⁽³⁾.
القول الرابع: وما كادوا يجدونها باجتماع أوصافها، قاله "البغوي وابن جزى"⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي حسب الدراسة - والله تعالى أعلم - صواب القول الذي ذهب إليه ابن الحاجب وهو القول الأول؛ لأنه اعتمد على الأصل، فإن قيل: كيف ينفي الفعل وهم قد فعلوا (الذبح)؟ أجيب: "أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر؛ فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم، ولأكثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقارنة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك، توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾"⁽⁵⁾.
قال ابن مالك:

وَبِثْبُوتِ كَادٍ يُنْفَى الْخَبْرُ *** وَحِينَ يُنْفَى كَادَ ذَلِكَ أَجْدَرُ
فَ "كِدَتَ تَصْبُو" مُنْتَفٍ فِيهِ الصَّبَا *** وَ "لَمْ يَكَدْ يَصْبُو" كَمَثَلِ "مَا صَبَا"
وَغَيْرُ ذَا عَلَى كَلَامَيْنِ يَرِدُ *** كَوَلَدَتْ هِنْدُ وَلَمْ تَكَدْ تَلِدُ⁽⁶⁾.

رابعا: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون في معنى قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى خمسة أقوال:
القول الأول: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً، والعرب قد تستعمل لفظ القلة في موضع النفي، و(ما)

(1) ينظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي: (41/1).

(2) ينظر: تفسير ابن كثير: (301/1)، تفسير الطبري: (219/2).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (559/1).

(4) ينظر: تفسير البغوي: (108/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (70/1).

(5) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (869/1).

(6) شرح الكافية الشافية لابن مالك: (466/1).

للفني. وهو قول الواقدي⁽¹⁾ و"جوزه ابن عاشور، وقواه العكبري، ورجحه ابن عثيمين"⁽²⁾. وذكره "الفراء والثعلبي والواحدي وابن جرير والقرطبي والرازي وابن كثير وغيرهم"⁽³⁾، وأوردوا ما حكاه الكسائي عن العرب قولهم: (مررتُ ببلادٍ قل ما تُنبت إلا البصل والكراث)؛ أي ما تنبت إلا هذين.

القول الثاني: لا يؤمنون إلا بقليل ممّا في أيديهم ويكفرون بأكثره. قاله أبو عبيدة⁽⁴⁾.

وانتصب (قليلاً) على هذا القول بنزع الخافض، و(ما) صلة، تقديره: فبقليل يؤمنون⁽⁵⁾.

القول الثالث: لا يؤمن منهم إلا قليلٌ، وهو "قول قتادة"⁽⁶⁾، ورجحه الفخر الرازي⁽⁷⁾، و(ما) على

هذا القول أيضا صلة، وانتصب قليلا على الحال؛ تقديره: فيؤمنون قليلاً⁽⁸⁾.

وقد رد ابن جرير هذا القول بقوله: «فقد تبين إذاً بما بينا فساد القول الذي روي عن قتادة في ذلك؛

لأن معنى ذلك لو كان على ما روي من أنه يعني به: فلا يؤمن منهم إلا قليل، أو فقليل منهم من

يؤمن، لكان "القليل" مرفوعاً لا منصوباً؛ لأنه إذا كان ذلك تأويله كان "القليل" حينئذ مرفوعاً (ما).

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (234 / 1)، التفسير البسيط للواحدى: (136 / 3)، تفسير القرطبي: (26 / 2)، البحر المحيط لأبي حيان: (485 / 1)، فتح القدير للشوكاني: (130 / 1)، فتح البيان لصديق حسن خان: (220 / 1).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (284 / 1)، التبيان للعكبري: (284 / 1)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (284 / 1).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: (59 / 1)، الكشف والبيان للثعلبي: (234 / 1)، تفسير الطبري: (331 / 2)، التفسير البسيط للواحدى:

(136 / 3)، تفسير القرطبي: (62 / 2)، تفسير ابن كثير: (324 / 1)، فتح القدير للشوكاني: (130 / 1)، وغيرها.

(4) هو: معمر بن المثنى، أبو عبيدة، التيمي البصري اللغوي الحافظ، ولد سنة: (110 هـ)، من أعلم الناس بأنساب العرب وأيامهم، عالم

بالشعر والغريب والأخبار، كان أعلم الخوارج، من مصنفاته: مجاز القرآن، معاني القرآن، أيام العرب، توفي سنة (210 هـ). ينظر

في ترجمته: تهذيب الكمال للمزي: (318 / 28)، تذكرة الحفاظ للذهبي: (42 / 3)، بغية الوعاة للسيوطي: (294 / 2).

(5) ينظر: تفسير عبدالرزاق: (280 / 1)، تفسير الطبري: (329 / 2)، التفسير البسيط للواحدى: (137 / 3)، تفسير القرطبي: (26 / 2).

(6) ينظر: تفسير عبد الرزاق: (279 / 1)، تفسير الطبري: (329 / 2)، البحر المحيط لأبي حيان: (485 / 1)، فتح القدير للشوكاني:

(130 / 1).

(7) مفاتيح الغيب للرازي: (598 / 3).

(8) التفسير البسيط للواحدى: (136 / 3)، فتح القدير للشوكاني: (130 / 1).

فإذا نصب (القليل) و(ما) في معنى (من) أو (الذي) فقد بقيت (ما) لا مرافع لها. وذلك غير جائز في لغة أحد من العرب. (1)

القول الرابع: فإيانا قليلا يؤمنون؛ لأنهم يؤمنون بأن الله خالقهم ورازقهم، ويكفرون بمحمد والقرآن، فيقلل ذلك إيمانهم، والدليل: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: 106].
رجح هذا القول "الفخر الرازي وأبو حيان" (2)، وذكره "الفراء، والواحدي عن ابن الأنباري" (3)
الأنباري (3)
والزنجشيري" (4).

واستدل الرازي بقوله تعالى: ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 155].

القول الخامس: فيؤمنون قليلاً من الزمان ويكفرون أكثره، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ ءَأَمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكُفُّوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [آل عمران: 72]. فحبر الله
تعالى بقله إيمانهم على معنى الوقت القصير الذي أظهروا فيه موافقة المسلمين ثم باينوهم بعده،
وانتصب (قليلاً) في هذا الوجه لأنه أقيم مقام الظرف، و(ما) في هذين الوجهين صلة. ذكره
الواحدي عن ابن الأنباري (5).

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول، وهو أن معنى قوله
تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً؛ وذلك للأدلة التي ذكرت، ولقول الشاعر:

(1) تفسير الطبري: (2/ 330).

(2) مفاتيح الغيب للرازي: (3/ 598)، البحر المحيط لأبي حيان: (1/ 485).

(3) هو: محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، النحوي، المعروف بابن الأنباري، ولد سنة (271هـ)، الحافظ العلامة، صنف التصانيف
الكثيرة، ويروي بأسانيده ويملي من حفظه، من مصنفاته: الوقف والابتداء، غريب الحديث، الأضداد، توفي سنة (328هـ). ينظر
في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (4/ 341)، تذكرة الحفاظ للذهبي: (3/ 42)، النجوم الزاهرة لابن تغري: (3/ 269).

(4) معاني القرآن للفراء: (1/ 60)، التفسير البسيط للواحدي: (3/ 137)، الكشاف للزنجشيري: (1/ 164).

(5) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: (3/ 138).

قَلِيلُ التَّشَكِّي لِلْمُهْمِّ يُصِيبُهُ *** كَثِيرُ الْهُوَى شَتَّى النَّوَى وَالْمَسَالِكِ (1).

أراد أنه لا يتشكى (2)؛ ولقوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف:10، الحاقة:42]، وقوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف:10] وقوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ ﴾ [الحاقة:42] (3)؛ وإذا كانت (ما) زائدة لتأكيد معنى التقليل (4)، - والتقليل قد تطلقه العرب على العدم - فإن تقليل التقليل من باب أولى.

وعليه فالقول الأول لابن الحاجب هو القول الموافق للقول الراجح، وباقي تجويزاته مرجوحة.

خامسا: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى (أرنا) من قوله تعالى: ﴿ وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: بمعنى: بصّرنا مناسكنا، وهو رأي السمين الحلبي، واستدل له بأن «رأى» في الأصل

يتعدى لواحد، فلما دخلت همزة النقل أكسبتها مفعولا ثانيا، ف (نا) مفعول أول، و ﴿ مَنَاسِكَنَا ﴾

مفعول ثان (5)، مفهومه لو كانت الرؤية قلبية لتعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

القول الثاني: بمعنى: علمنا وعرفنا مناسكنا، وهو قول "الزجاج وابن أبي زمنين (6)، والثعلبي (7)

والثعلبي (7) والبغوي وابن عطية وابن جزي (8).

(1) البيت لتأبط شرا. ينظر: ديوان الحماصة لأبي تمام: (19).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (600 / 1).

(3) ينظر: التبيان للعكبري: (284 / 1).

(4) ينظر: تفسير الجلالين: (18).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (116 / 2).

(6) هو: محمد بن عبد الله بن عيسى المري، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زمنين، الأندلسي الإلبيري، ولد سنة (324هـ)، شيخ

قرطبة، فقيه مالكي، من الوعاظ الأدباء، من مصنفاته: حياة القلوب، أدب الإسلام، أصول السنة. توفي سنة (399هـ). ينظر في

ترجمته: سير أعلام النبلاء: (17 / 188)، طبقات المفسرين للسيوطي: (104)، الأعلام للزركلي: (6 / 227).

(7) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، النيسابوري، المعروف بالثعلبي، كان إماما كبيرا حافظا للغة بارعا في العربية، مفسرا، من

أهل نيسابور، له اشتغال بالتاريخ، صنف: الكشف والبيان في تفسير القرآن، عرائس المجالس. توفي سنة (427هـ). ينظر في

ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1 / 356)، الأعلام للزركلي: (1 / 212).

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1 / 209)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (1 / 178)، الكشف والبيان للثعلبي:

واستدل الثعلبي بقوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105]؛ أي: علمك الله⁽¹⁾.

واستشهد ابن عطية بقول الشاعر:

أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لِأَنِّي *** أَرَى مَا تَرِينَ أَوْ بِخِيَلًا مُحَلَّدًا⁽²⁾

القول الثالث: جمع بين القولين، أي بصرنا وعلمنا (الرؤية القلبية والبصرية)، أو علمناها على وجه الإراءة والمشاهدة، وهو رأي جمع من المفسرين منهم "الطبري والزمخشري والبيضاوي"⁽³⁾ وأبو السعود⁽⁴⁾ والسعدي⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو القول الراجح؛ وهو أن معنى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾: بصرنا وعلمنا؛ لأن تعلم المناسك يكون أبلغ بطريق الرؤية البصرية، وقد عبر عن هذا المعنى الإمام السعدي قائلا: ((أي: علمناها على وجه الإراءة والمشاهدة.))⁽⁶⁾. ويشهد له حديث جابر رضي الله عنه، قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ

(1/275)، تفسير البغوي: (1/151)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/211)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/84).

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (1/275).

(2) البيت لحطائط بن يعفر وقيل لدريد. انظر: لسان العرب لابن منظور: (13/28)، الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (13/30)، تاج العروس لمرتضى الزبيدي: (34/204)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/211).

(3) عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاضي القضاة، كان إماما علامة، عارفا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، من مصنفاته: مختصر الكشاف، المنهاج في الأصول، شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول. توفي سنة (685هـ) وقيل: (691هـ). ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (8/157-158)، بغية الوعاة للسيوطي: (2/50).

(4) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود، ولد سنة (898هـ)، مفسر شاعر، من علماء الترك المستعربين، درس ودرّس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء، وأضيف إليه الافتاء، من مصنفاته: إرشاد العقل السليم في التفسير، رسالة في المسح على الخفين، رسالة في مسائل الوقوف، توفي سنة (982هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (7/59).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (3/79)، الكشاف للزمخشري: (1/188)، تفسير البيضاوي: (1/106)، تفسير أبي السعود: (1/161)، تفسير السعدي: (66).

(6) تفسير السعدي: (66).

النَّحْرِ، وَيَقُولُ: ﴿لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ﴾⁽¹⁾
قال البغوي: «(فَتَوَلَّى بَيِّنَاتٍ بِفِعْلِهِ)»⁽²⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

سادسا: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى الفضل على قولين:

القول الأول: الربح بالتجارة، وهو قول أغلب المفسرين⁽³⁾، وقد حكى أبو حيان الإجماع على جواز التجارة والاكْتِسَاب في الحج استدلالا بهذه الآية⁽⁴⁾.

القول الثاني: هو أن يبتغي الإنسان حال كونه حاجا أعمالا أخرى تكون موجبة لاستحقاق فضل الله ورحمته، مثل إعانة الضعيف، وإغاثة الملهوف، وإطعام الجائع. ذكره الفخر الرازي⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال هذه الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول، وهو أن معنى الفضل: التجارة والتكسب؛ ودليله سبب نزول الآية، وهو: عن أبي أمامة التيمي، قال: قلت لابن عمر: إِنَّا نُكْرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟ قَالَ: أَلَيْسَ تَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ، وَتَأْتُونَ الْمُعْرَفَ، وَتَرْمُونَ الْجِمَارَ، وَتَحْلِقُونَ رُءُوسَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ

(1) أخرجه مسلم في صحيحه؛ كتاب الحج؛ باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا...؛ رقم: (1297)، وأبو داود في سننه؛ كتاب المناسك؛ باب في رمي الجمار؛ رقم: (1970)، وأحمد في مسنده: (312/22).

(2) شرح السنة للبغوي: (184/7).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (4/163)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/271)، تفسير ابن أبي زمنين: (1/210)، التفسير البسيط للواحدي: (4/43)، الكشف للزخشي: (1/245)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/166)، مفاتيح الغيب للرازي: (5/322)، تفسير القرطبي: (2/413)، تفسير البيضاوي: (1/131)، نظم الدرر للبقاعي: (3/148)، فتح القدير للشوكاني: (1/231)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (2/421).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/293).

(5) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (5/322).

عَنِ الَّذِي سَأَلْتَنِي، فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيْلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فَدَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: ﴿أَنْتُمْ حُجَّاجٌ﴾⁽¹⁾
وعن عبد الله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «كَانَتْ عُكَاظٌ»⁽²⁾ وَمَجْنَةٌ⁽³⁾ وَذُو الْمَجَازِ⁽⁴⁾
أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَكَأَنَّهُمْ تَأَثَّمُوا فِيهِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ⁽⁵⁾.
وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقوال الراجح.

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (473 / 10).

(2) عُكَاظٌ: بضم أوله، وآخره طاء معجمة، يقال: عكظ الرجل صاحبه إذا فاخره وغلبه بالمفاخرة فسميت عكاظ بذلك، وهي: اسم سوق من أسواق العرب في الجاهلية، وكانت قبائل العرب تجتمع بها في كل سنة ويتفاخرون فيها ويحضرها شعراؤهم ويتناشدون ما أحدثوا من الشعر ثم يتفرقون، قال الأصمعي: عكاظ نخل في واد يقع شمال شرق الطائف، بينه وبينها ليلة، (35 كيلا تقريبا)، وبينه وبين مكة ثلاث ليال، وبه كانت تقام سوق العرب بموضع منه يقال له الأثداء، وبه كانت أيام الفجار، وكان هناك صخور يطوفون بها ويمججون إليها. قال الواقدي: عكاظ بين نخلة والطائف، وذو المجاز خلف عرفة ومجنته بمر الظهران، وهذه أسواق قريش والعرب، ولم يكن فيه أعظم من عكاظ. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (4 / 142)، ومعجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري لسعد بن جنيد: (ص 328-329)

(3) مَجْنَةٌ: بالفتح، وتشديد النون، اسم سوق للعرب كان في الجاهلية، قال الأصمعي: وكانت مجنة بمر الظهران (يعرف اليوم بوادي فاطمة) قرب جبل يقال له الأصفر، وهو بأسفل مكة على قدر بريد منها، وتعرف اليوم باسم بحرة الموجودة بين مكة وجدة، وكانت تقوم عشرة أيام من آخر ذي القعدة. والعشرون منه قبلها سوق عكاظ، وبعد مجنة سوق ذي المجاز ثمانية أيام من ذي الحجة، ثم يعرفون في التاسع إلى عرفة وهو يوم التروية. ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (5 / 58-59)، ومعجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري لسعد بن جنيد: (ص 382-383).

(4) ذو المجاز: بالفتح وآخره زاي، موضع سوق بعرفة على ناحية كبكب عن يمين الإمام على فرسخ من عرفة كانت تقوم في الجاهلية ثمانية أيام، ويسمى الآن المجاز، وهو واد عظيم يحف كبكب من غربه ثم يمر بعرفات، وفيه مياه ومزارع على المطر، ويدفع في وادي عرنة عند التقائه بوادي حنين على ثمانية أكيال من علمي طريق نجد شرقا، ويقع المجاز شمال عرفة على نصف المسافة تقريبا بينها وبين الشرائع. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (5 / 55)، ومعجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري لسعد بن جنيد: (ص 253-254).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة البقرة، باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾، رقم: (ص 4247)، وابن جرير في تفسيره: (4 / 169).

سابعاً: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

أجمع المفسرون على أن معنى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾: من الحسنات، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾: من السيئات. قال القرطبي: «يريد من الحسنات والسيئات، قاله السدي⁽¹⁾ وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك.»⁽²⁾

واختلفوا في دلالة تخصيص ﴿كَسَبَتْ﴾ بالحسنات، و﴿اِكْتَسَبَتْ﴾ بالسيئات على خمسة أقوال: القول الأول: للدلالة على أن كَسَبَ الحسنات يحصل للإنسان بأدنى سعي منه، بل بمجرد نية القلب، والسيئات لا تكتب على الإنسان حتى يعمل الشر ويحصل سعيه. وهو قول "علي بن أحمد الحرالي"⁽³⁾ وابن الصائغ⁽⁴⁾ والحسن النيسابوري⁽⁵⁾ والسعدي⁽⁶⁾، وذكره "زكريا الأنصاري"⁽⁷⁾ الأنصاري⁽⁷⁾

(1) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي الإمام المفسر، أحد موالى قريش، حدث عن أنس بن مالك وابن عباس، حدث عنه شعبة وسفيان الثوري وآخرون، ثقة صالح الحديث صدوق، وقيل ضعيف، توفي سنة 127هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (264/5).

(2) تفسير القرطبي: (430/3)، وينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (393/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (761/2).

(3) هو: علي بن أحمد بن حسن، أبو الحسن، التجيبي الحرالي الأندلسي، العلامة المتفنن فلسفي التصوف، عمل تفسيراً عجيباً ملاًه باحتمالات لا يحتمله الخطاب العربي أصلاً، من مصنفاته: تفهيم معاني الحروف، الإبان التام بمحمد عليه السلام، توفي سنة 637هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (47/23)، الأعلام للزركلي: (256/4).

(4) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين ابن الصائغ الحنفي الزمردى، المصري، ولد سنة 708هـ، أديب، من العلماء، ولي في آخر عمره قضاء العسكر وإفتاء دار العدل، من مصنفاته: التذكرة في النحو، المباني في المعاني، المنهج القويم في فوائد تتعلق بالقرآن العظيم، سنة 776هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (192/6).

(5) هو: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، ويقال له الأعرج، مفسر، له اشتغال بالحكمة والرياضيات، من مصنفاته: التفسير، لب التأويل، شرح الشافية، توفي سنة 850هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (116/2).

(6) تفسير ابن عرفة: (341/1)، محاسن التأويل للقاسمي: (242/2)، نظم الدرر للبقاعي: (177/4)، تفسير النيسابوري: (91/2)، تفسير السعدي: (120).

(7) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، أبو يحيى، الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، ولد سنة 826هـ، شيخ الإسلام، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، من مصنفاته: فتح الوهاب بشر الآداب، غاية الوصول إلى علم الفصول، شرح مقدمة التجويد لابن

وابن عثيمين⁽¹⁾.

القول الثاني: لأن الاكتساب فيه اعتمال، والشر تشتيه النفس وتنجذب إليه، فكانت أجد في تحصيله وأعمل، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال. وهو "قول الزمخشري والبيضاوي والخطيب الشربيني⁽²⁾ والمراغي⁽³⁾"⁽⁴⁾، وذكره "ابن جزيء وزكريا الأنصاري"⁽⁵⁾. ووضحه ابن عرفة⁽⁶⁾ بقوله: « الشر مما تشتيه النفوس وتأمر به، فهي في تحصيله أعمل وأقوى اجتهادا فجعلت له مكتسبة، ولما لم تكن كذلك في الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الفعل والتكليف. »⁽⁷⁾

القول الثالث: أن الحسنات هي مما يكسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه، والسيئات تكتسب ببناء المبالغة؛ إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى ويتخطاه إليها. وهو قول "ابن عطية، وذكره ابن جزيء"⁽⁸⁾.

الجزري، توفي سنة (926هـ). ينظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: (3/ 234)، الأعلام للزركلي: (3/ 46).

(1) ينظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لزكريا الأنصاري: (1/ 76)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (3/ 452).

(2) هو: محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، المعروف بالخطيب الشربيني، فقيه شافعي مفسر، من أهل القاهرة. من مصنفاته: السراج المنير في تفسير القرآن، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شرح شواهد القطر، توفي سنة (977هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (6/ 6)، معجم المفسرين لعادل نويض: (2/ 485).

(3) هو: أحمد بن مصطفى المراغي، مفسر مصري، من العلماء، تخرج بدار العلوم، ثم كان مدرس الشريعة الإسلامية بها، وولي نظارة بعض المدارس، وعين أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية غوردون بالخرطوم، من مصنفاته: الحسبة في الإسلام، الوجيز في أصول الفقه، علوم البلاغة، توفي سنة (1371هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (1/ 258).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/ 332)، تفسير البيضاوي: (1/ 166)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني: (1/ 191)، تفسير المراغي: (3/ 85).

(5) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء: (1/ 142)، فتح الرحمن لزكريا الأنصاري: (1/ 76).

(6) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، الوردعمي، التونسي المالكي الأشعري، المعروف بابن عرفة، ولد سنة (716هـ)، مهتر في العلوم وأتقن المعقول والمنقول، من مصنفاته: المختصر الكبير في فقه المالكية، المختصر الشامل في التوحيد، مختصر الفرائض، توفي سنة (803هـ). ينظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: (9/ 240)، الأعلام للزركلي: (7/ 43).

(7) تفسير ابن عرفة: (1/ 341).

(8) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (1/ 393)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء: (1/ 142).

ووضحه ابن عرفة بقوله: «... أن المكلف بفعل الطاعة مستحضر للثواب عليها فيسهل عليه أمرها من غير تكليف طبيعي ولا وازع له عن فعلها، وفاعل المعصية يستحضر العقوبة عليها في الدار الآخرة، فشهوته تحمله عليها وتكلفه على فعلها وتوجب معاندته للوازع الديني.»⁽¹⁾

القول الرابع: أن (الاكتساب) أخص من (الكسب)؛ لأن الكسب ينقسم إلى كسب لنفسه ولغيره، والاكتساب لا يكون إلا لنفسه. ذكره "الواحدى والفخر الرازي وأبو حيان"⁽²⁾، ووضحه السجاوندي⁽³⁾ بما نقله عنه أبو حيان بقوله: «الافتعال الالتزام وشره يلزمه، والخير يشرك فيه غيره بالهداية والشفاعة.»⁽⁴⁾

وهذا القول مبني على ما حكاه ابن عرفة عن ابن الصائغ قوله: «(أن كَسَبَ) و(اكتَسَبَ) إن اجتمعتا في كلام واحد كانت (كسب) عامة في الأمرين، و(اكتسب) خاصة بالكثير، وإن انفردت إحداهما عمت في الأمرين.»⁽⁵⁾

القول الخامس: لأن الافتعال للانكماش، والنفس تنكماش في الشر وتتكلف للخير. وهو قول "النسفي"⁽⁶⁾، وذكره أبو حيان عن السجاوندي⁽⁷⁾.

القول السادس: أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر؛ وذلك لقوله - عز اسمه - : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: 160] أفلا

(1) تفسير ابن عرفة: (341 / 1).

(2) التفسير البسيط للواحدى: (533 / 4)، مفاتيح الغيب للرازي: (118 / 7)، البحر المحيط لأبي حيان: (762 / 2).

(3) هو: محمد بن طيفور، أبو عبد الله، الغزنوي السجاوندي، المفسر المقرئ النحوي، من مصنفاته: عين المعاني في تفسير السبع المثاني، علل القراءات، الوقف والإبتداء، توفي تخميناً سنة (560هـ). ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين العشرين للسيوطي: (101)، معجم المؤلفين لعمر بن رضا الدمشقي: (112 / 10).

(4) البحر المحيط لأبي حيان: (762 / 2).

(5) تفسير ابن عرفة: (341 / 1).

(6) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، النسفي، (نسبة إلى "نسف" ببلاد السند، بين جيحون وسمرقند) حافظ الدين، فقيه حنفي مفسر علامة زاهد، من أهل إيدج (من كور أصبهان)، من مصنفاته: مدارك التنزيل في التفسير، كنز الدقائق في الفقه، المنار في أصول الفقه، توفي سنة (710هـ). ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر: (17 / 3)، الأعلام للزركلي: (67 / 4).

(7) ينظر: تفسير النسفي: (233 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (762 / 2).

ترى أن الحسننة تصغر بإضافتها إلى جزائها صغر الواحد إلى العشرة؟ ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر إلى الجزاء عنها، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسننة ولذلك قال - تبارك وتعالى - : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَيَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۗ ﴾ [مريم: 90-91]، فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية عظم قدرها وفخم لفظ العبارة عنها فقيل : لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. وهذا قول ابن جني، قاله تحت ترجمة وضعها وهي: "باب في قوة اللفظ لقوة المعنى"⁽¹⁾

القول السابع: الكسب والاكْتساب واحد، لا فرق بينهما، وإنما كرر الفعل وخالف بين التصريفين تحسیناً للنظم. وهو قول "القرطبي، واختاره الواحدي، وذكره الماوردي وابن الجوزي وأبو حيان والشوكاني وابن عاشور وابن عثيمين"⁽²⁾، وهو الصحيح عند أهل اللغة، قال ذو الرمة⁽³⁾:
 *** أَلْفَى أَبَاهُ بِذَاكَ الْكَسْبِ يَكْتَسِبُ⁽⁴⁾

والقرآن أيضا ناطق بذلك، قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ ۗ ﴾ [المدثر: 38] وقال: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۗ ﴾ [الأنعام: 164] وقال: ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَظَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۗ ﴾ [البقرة: 81] وقال: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا ۗ ﴾ [الأحزاب: 58] فدل هذا على إقامة كل واحد من هذين اللفظين مقام الآخر⁽⁵⁾. **النتيجة:**

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول، وهو أن تخصيص ﴿ كَسَبَتْ ﴾ بالحسنات، و ﴿ اكْتَسَبَتْ ﴾ بالسيئات للدلالة على أن كسب الحسنات يحصل للإنسان

(1) الخصائص لابن جني: (3/ 264-265).

(2) ينظر: تفسير القرطبي: (3/ 431)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 762).

(3) هو: غيلان بن عقبة بن بهيس، أبو الحارث، من مضر، والرمة: هي الجبل، ولد سنة (77هـ)، من فحول الطبقة الثانية في عصره، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب فيه مذهب الجاهليين، قيل فيه: افتتح الشعراء بامرئ القيس وختموا بذئ الرمة، له ديوان شعر، توفي سنة (117هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (5/ 267)، الأعلام للزركلي: (5/ 124).

(4) صدره: وَمُطْعَمُ الصَّيْدِ هَبَالٌ لُبْعِيَّتِهِ. ينظر: ديوان ذي الرمة: (18)، كتاب العين للخليل: (4/ 53).

(5) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: (4/ 533)، مفاتيح الغيب للرازي: (7/ 118)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 761).

بأدنى سعي منه، بل بمجرد نية القلب، والسيئات لا تكتب على الإنسان حتى يعمل الشر ويحصل سعيه؛ وذلك لأمرين، الأول: لما هو مقرر في النحو والبلاغة أن زيادة المبنى زيادة في المعنى⁽¹⁾، والثاني: للحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيما يروي عن ربه عز وجل قال: قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً.﴾⁽²⁾

أما ما جاء في القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: 81]، فإن (كسب) عام و(اكتسب) خاص، فيحمل العام على الخاص كما هو مقرر في أصول الفقه⁽³⁾؛ أي فتحمل (كسب) على (اكتسب).

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثامنا: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون في نوع الألف واللام في ﴿الذَّكْرُ﴾ و﴿الْأُنْثَى﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: 36] على قولين:

القول الأول: الألف واللام للعهد؛ والمعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأُنْثَى التي وضعت. وهو

(1) الخصائص لابن جني: (264 / 3)، المثل السائر لابن الأثير: (197 / 2).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب الرقاق؛ باب من هم بحسنة أو بسية؛ رقم: (6491)، ومسلم في صحيحه؛ كتاب الإيمان؛ باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسية لم تكتب؛ رقم: (131).

(3) ينظر مثلا: المحصول في أصول الفقه لابن العربي: (108)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحراني: (99).

قول "الزَمَخْشَرِي والنسفي والخازن⁽¹⁾ وإسماعيل حقي⁽²⁾ والمراغي⁽³⁾.
ورجحه محمد ثناء الله المظهري⁽⁴⁾ والآلوسي⁽⁵⁾. وذكره "السمين الحلبي والنيسابوري وأبو السعود
والشوكاني⁽⁶⁾".

فإن قيل: علم أن الألف واللام في ﴿الْأُنثَى﴾ للعهد من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا أُنْثَى﴾، فمِم
علم أن الألف واللام للعهد في ﴿الذَّكَرُ﴾ ولم يسبق له ذكر؟

أجيب عن هذا بأنه ذكر ضمنا في قوله تعالى في الآية التي قبل آية الباب: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ
إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:35]، وهم كانوا يندرون الذكور لخدمة بيت المقدس⁽⁷⁾.

القول الثاني: الألف واللام للجنس، والمعنى: وليس جنس الذكر الذي أردت أن يكون خادما،
ويصلح للندر وخدمة المسجد مثل جنس الأنثى لا تصلح في بعض الأحوال لدخول القدس والقيام
بخدمة الكنيسة؛ لما يعترها من الحيض والنفاس. وهو قول "القاسمي"⁽⁸⁾، ورجحه ابن عاشور⁽⁹⁾،

(1) هو: علي بن محمد بن إبراهيم، علاء الدين الشيعي البغدادي الصوفي المعروف بالخازن، ولد سنة (678هـ)، عالم بالتفسير
والحديث، من فقهاء الشافعية، كان حسن السمات والبشر والتودد، من مصنفاته: التأويل لمعالم التنزيل، شرح العمدة، مقبول
المنقول، توفي سنة (741هـ). ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر: (4/115)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: (3/42).

(2) هو: إسماعيل حقي بن مصطفى، أبو الفداء، الإسلامبولي الحنفي الخلوئي، المولى، متصوف مفسر، تركي مستعرب، كان من أتباع
الطريقة (الخلوتية) فنفي إلى تكفور طاغ، وأوذى. وعاد إلى بروسة فمات فيها. له كتب عربية وتركية. من العربية: روح البيان في
تفسير القرآن، والرسالة الخليلية، وغيرهما، توفي سنة (1127هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (1/313).

(3) ينظر: الكشاف للزَمَخْشَرِي: (1/356)، تفسير النسفي: (1/251)، تفسير الخازن: (1/240)، روح البيان لإسماعيل حقي:
(2/27)، تفسير المراغي: (3/144).

(4) هو: محمد ثناء الله، الهندي، الباني، النقشبندي، فقيه حنفي، مفسر، من الفضلاء، من آثاره: التفسير، توفي سنة (1216هـ). ينظر في
ترجمته: معجم المفسرين لعادل نويهض: (2/507)، معجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة: (9/144).

(5) ينظر: تفسير المظهري: (2/41)، روح المعاني للآلوسي: (2/130).

(6) ينظر: تفسير النيسابوري: (2/149)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/137)، تفسير أبي السعود: (2/28)، فتح القدير للشوكاني:
(1/384).

(7) ينظر: تفسير النيسابوري: (2/149)، روح المعاني للآلوسي: (2/130).

(8) ينظر: محاسن التأويل للقاسمي: (2/311).

عاشور"⁽¹⁾، وذكره "السمين الحلبي والنيسابوري وأبو السعود والشوكاني"⁽²⁾.

وأجاب الألوسي عن إشكال واردٍ على هذا القول، قال: « وأورد عليه أن قياس كون ذلك من قولها أن يكون وليست الأنثى كالذكر فإن مقصودها تنقيص الأنثى بالنسبة إلى الذكر، والعادة في مثله أن ينفي عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس، وأجيب بأنه جار على ما هو العادة في مثله أيضا لأن مراد أمّ مريم ليس تفضيل الذكر على الأنثى، بل تعظيماً لعطية الله تعالى على مطلوبها؛ أي وليس الذكر الذي هو مطلوب كالأُنثى التي وهبها الله تعالى لي، علماً منها بأن ما يفعله الرب خير مما يريد العبد. وفيه نظر، أما أولاً : فلأن اللام في الذكر والأنثى على هذا يكون للعهد وهو خلاف الظاهر الذي ذهب إليه أكثر المفسرين ، وأما ثانياً : فلأنه ينافي التحسر والتحزن المستفاد من قولها : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ فإن تحزنها ذلك إنما هو لترجيحها الذكر على الأنثى، والمفهوم من هذا الجواب ترجيحها الأنثى على الذكر، اللهم إلا أن يحمل قولها ذلك على تسلية نفسها بعد ما تحزنت على هبة الأنثى بدل الذكر الذي كانت طلبته، إلا أنه تبقى مخالفة الظاهر على ما هي، فالأولى في الجواب عدم الخروج عما هو الظاهر والبحث فيما اقتضته العادة. »⁽³⁾

النتيجة:

الذي يترجح لي - والله تعالى أعلم - القول الثاني، وهو أن الألف واللام للجنس؛ للأدلة الآتية:

أولاً: لأنه الموافق للمعنى الذي قاله أكثر المفسرين⁽⁴⁾.

قال الطبري: « وليس الذكر كالأُنثى، لأن الذكر أقوى على الخدمة وأقوم بها، وأن الأنثى لا تصلح

(1) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (233 / 3).

(2) ينظر: تفسير النيسابوري: (149 / 2)، الدر المصون للسمين الحلبي: (137 / 3)، تفسير أبي السعود: (28 / 2)، الفتح القدير للشوكاني: (384 / 1).

(3) تفسير الألوسي: (130 / 2).

(4) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (334 / 6)، تفسير ابن المنذر: (177 / 1)، الكشف والبيان للثعلبي: (55 / 3)، تفسير البغوي: (30 / 2)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (ص 208)، زاد المسير لابن الجوزي: (276 / 1)، تفسير ابن كثير: (28 / 2)، فتح القدير للشوكاني: (384 / 1).

في بعض الأحوال لدخول القدس والقيام بخدمة الكنيسة، لما يعترها من الحيض والنفاس. (1)
 ثانيا: لأنه الموافق للظاهر وما اقتضته العادة؛ إذ المرتكز في قلوب الناس إناثهم وذكورهم الرغبة في مواليد الذكور، ويتأكد هنا زيادة على ذلك نذر أم مريم أن يولد لها ذكر تحرره لخدمة بيت المقدس.
 ثالثا: جملة ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾. على الصحيح من كلام أم مريم؛ لأن السياق يقتضي ذلك؛ ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾، ولا نحمل الجملة على الاعتراض كالتي قبلها؛ إذ لا دليل على ذلك؛ "وجملتان متتاليتان اعتراضيتان اختلف في جوازها، مذهب أبي علي عدم الجواز" (2)

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

تاسعا: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

أجمع المفسرون على أن المراد بالنفس من قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ هي آدم عليه السلام (3).
 قال الفخر الرازي: « أجمع المسلمون على أن المراد بالنفس الواحدة هاهنا هو آدم عليه السلام، إلا أنه أنث الوصف على لفظ النفس، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَلَتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: 74] » (4)
 ولم يخالف في هذا إلا ما نقله الراغب الأصفهاني قائلا: « وذكر بعضهم أنه عنى بالنفس الروح المذكورة في قوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿إن الله خلق الأرواح قبل الأجسام بكذا سنة﴾ (5)

(1) تفسير الطبري: (6/334).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/118).

(3) ينظر مثلا: تفسير مجاهد: (ص265)، تفسير مقاتل ابن سليمان: (1/355)، معاني القرآن للفراء: (1/252)، تفسير الطبري:

(514/7)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/5)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/4)، تفسير القرطبي: (6/6)، تفسير

البيضاوي: (2/58)، تفسير ابن كثير: (2/181)، أضواء البيان للشنقيطي: (5/322).

(4) مفاتيح الغيب للرازي: (9/477).

(5) وردت فيه روايتان: الأولى: خلق الله الأرواح قبل الأجسام بألفي عام. والثانية: قول ابن عباس: خلق الله الأرواح قبل الأجسام

بأربعة آلاف سنة، وخلق الأرزاق قبل الأرواح بأربعة آلاف سنة. أما الأولى فضعيفة جدا. وأما الثانية فلم تثبت عن ابن عباس،

بل هي باطلة عنه. ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني: (1/229).

وعنى بزوجها البدن. وقيل: عنى به التركيب. (1)

وكذا ما نقله الجصاص بقوله: « قيل فيه: جعل من كل نفس زوجها، كأنه قال: جعل من النفس

زوجها ويريد به الجنس وأضمر ذلك. » (2)

النتيجة:

لا شك أن القول الذي انعقد عليه الإجماع هو الصواب، وهو أن المراد بالنفس من قوله تعالى:

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ هي آدم عليه السلام، وتأنيث ﴿ وَاحِدَةٍ ﴾ والإتيان بالضمير في ﴿ مِنْهَا ﴾

و﴿ زَوْجَهَا ﴾ مؤنثا مراعاة للفظ النفس لما كان مؤنثا- كما قال ابن الحاجب وغيره من المفسرين- (3)،

واستشهدوا بقول الشاعر:

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى *** وَأَنْتَ خَلِيفَةُ ذَاكَ الْكَمَالِ (4)

عاشرا: دراسة قوله في الآية الثانية عشر ونتيجة الدراسة. الدراسة:

اختلف المفسرون في نوع الرؤية التي في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ ﴾ على قولين:

القول الأول: هي الرؤية البصرية، و﴿ نُرى ﴾ بمعنى (أرينا)، وهو ظاهر قول "الطبري والثعلبي

ومكي والماوردي والنيسابوري ومجير الدين المقدسي" (5)، ورجحه "أبو حيان والشنقيطي" (6)،

والشنقيطي" (6)،

(1) تفسير الراغب الأصفهاني: (3/1072).

(2) أحكام القرآن للجصاص: (3/49).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (7/514)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/314)، تفسير السمعاني: (1/393)، المحرر الوجيز لابن عطية:

(4/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/477)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/494)...

(4) أنشده الفراء: ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/208)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي: (5/419)، العمدة في محاسن

الشعر وآدابه للحسن الأزدي: (2/280).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (11/470)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/160)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3/2076)، النكت

والعيون للماوردي: (2/135)، تفسير النيسابوري: (2/143)، فتح الرحمن للعلمي المقدسي: (2/419).

(6) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (4/563)، العذب النمير للشنقيطي: (1/411).

وذكره "أبو منصور الماتريدي"⁽¹⁾ وابن عطية والفخر الرازي وابن كثير والثعالبي"⁽²⁾

القول الثاني: هي الرؤية القلبية. أي نرى بصيرته ما اشتملت عليه ملكوت السموات والأرض من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة. وهو قول "الزمخشري وأبي السعود وإسماعيل حقي وابن عجيبة والسعدي وابن عاشور"⁽³⁾، وذكره "أبو منصور الماتريدي وابن عطية والفخر الرازي وابن كثير والثعالبي"⁽⁴⁾.

ونقل الفخر الرازي حجج القائلين بهذا القول فقال: « واحتج القائلون بهذا القول بوجوه:

الحجة الأولى: أن ملكوت السموات عبارة عن ملك السماء، والملك عبارة عن القدرة، وقدرة الله لا ترى، وإنما تعرف بالعقل، وهذا كلام قاطع، إلا أن يقال المراد بملكوت السموات والأرض نفس السموات والأرض، إلا أن على هذا التقدير يضيع لفظ الملكوت ولا يحصل منه فائدة.

والحجة الثانية: أنه تعالى ذكر هذه الإراءة في أول الآية على سبيل الإجمال وهو قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُزِيَ إِِبْرَاهِيمَ ﴾ ثم فسرها بعد ذلك بقوله: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام: 76] فجرى ذكر هذا الاستدلال كالشرح والتفسير لتلك الإراءة، فوجب أن يقال: إن تلك الإراءة كانت عبارة عن هذا الاستدلال.

والحجة الثالثة: أنه تعالى قال في آخر الآية: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ [الأنعام: 83] والرؤية بالعين لا تصير حجة على قومه؛ لأنهم كانوا غائبين عنها؛ وكانوا يكذبون إبراهيم فيها؛ وما

(1) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، الماتريدي، من كبار العلماء، كان يقال له إمام الهدى، من مصنفاته: كتاب التوحيد، كتاب المقالات، بيان أوهام المعتزلة، كتاب تأويلات القرآن، وله كتب شتى، مات سنة (333هـ). ينظر في ترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر محيي الدين الحنفي: (2/130).

(2) ينظر: تفسير الماتريدي: (4/132)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/311)، مفاتيح الغيب للرازي: (13/35-36)، تفسير ابن كثير: (3/260)، الجواهر الحسان للثعالبي: (2/485).

(3) ينظر: الكشف للزمخشري: (2/40)، تفسير أبي السعود: (3/152)، روح البيان لإسماعيل حقي: (3/56)، البحر المديد لابن عجيبة: (2/136)، تفسير السعدي: (ص262)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (7/315-316).

(4) ينظر: تفسير الماتريدي: (4/132)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/311)، مفاتيح الغيب للرازي: (13/35-36)، تفسير ابن كثير: (3/260)، الجواهر الحسان للثعالبي: (2/485).

كان يجوز لهم تصديق إبراهيم في تلك الدعوى إلا بدليل منفصل ومعجزة باهرة، وإنما كانت الحجة التي أوردها إبراهيم على قومه في الاستدلال بالنجوم من الطريق الذي نطق به القرآن، فإن تلك الأدلة كانت ظاهرة لهم كما أنها كانت ظاهرة لإبراهيم.

والحجة الرابعة: أن إراءة جميع العالم تفيد العلم الضروري بأن للعالم إلهاً قادراً على كل الممكنات. (1)

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القولين صحيحان؛ فالقول الأول بحجة أن فعل الرؤية البصرية يتعدى إلى مفعول واحد، ولما زيدت فيه همزة التعدية تعدى إلى مفعولين، ولو كان فعل الرؤية القلبية لتعدى بزيادة الهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، والقول الثاني للحجج التي نقلها الفخر الرازي. ويظهر كذلك من خلال حجج القولين أنها متلازمان، وذلك لأن الرؤية البصرية لا بد لها من فائدة، فيرى إبراهيم عليه السلام ملكوت السموات والأرض ليشبع بصيرته بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، والحجج القامعة، "وأن الرؤية القلبية ولا بد مترتبة على ما تقدم من رؤيته ببصره وإدراكه في الجملة بحواسه" (2).

وعليه فتجوز ابن الحاجب لكلا القولين موافق للقول الراجح.

حادي عشر: دراسة قوله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ

مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ على ثلاثة أقوال (3):

القول الأول: المعنى: عند ظهور بعض الآيات لا ينفع النفس الكافرة إيمان أحدثته حينئذ، ولا ينفع

(1) مفاتيح الغيب للرازي: (13/ 35-36).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (2/ 311).

(3) وترجع بعض أسباب اختلافهم إلى اختلاف عقائدهم في مسائل الكفر والإيمان ومصير العصاة يوم القيامة.

النفس المؤمنة التي لم تعمل الخير بل كانت مقيمة على المعاصي قبل ظهور بعض الآيات عمل الخير ولا التوبة، فيفهم منه أن النفس تنتفع بالإيمان الذي سبق ظهور الآيات، وهو رأي أكثر المفسرين⁽¹⁾. والآية من اللف، وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد، ولا نفسا لم تكسب خيرا قبل ما تكسبه من الخير بعد، فلف الكلامين؛ فجعلها كلاما واحدا إيجازا وبلاغة، ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير، وإن نفع الإيمان المتقدم⁽²⁾.

ووضح هذا القول ودافع عنه الإمام ابن عاشور حيث قال: «التقدير: لا ينفع نفسا غير مؤمنة إيمانها أو نفسا لم تكن كسبت خيرا في إيمانها من قبل كسبها، يعني أو ما يقوم مقام كسب الخير، مثل التوبة فإنها بعض اكتساب الخير، وليس المراد أنه لا ينفع نفسا مؤمنة إيمانها إذا لم تكن قد كسبت خيرا بحيث يضيع الإيمان إذا لم يقع اكتساب الخير، لأنه لو أريد ذلك لما كانت فائدة للتقسيم، ولكفى أن يقال: لا ينفع نفسا إيمانها لم تكسب خيرا، ولأن الأدلة القطعية ناهضة على أن الإيمان الواقع قبل مجيء الآيات لا يدحض إذا فرط صاحبه في شيء من الأعمال الصالحة، ولأنه لو كان كذلك وسلمناه لما اقتضى أكثر من أن الذي لم يفعل شيئا من الخير عدا أنه آمن لا ينفعه إيمانه، وذلك إيجاد قسم لم يقل به أحد من علماء الإسلام.»⁽³⁾

القول الثاني: المعنى: عند ظهور بعض الآيات لا ينفع الإيمان حينئذ نفسا غير مقدمة إيمانها، أو مقدمة الإيمان غير كاسبة في إيمانها خيرا، فلم يفرق بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان،

(1) ينظر: تفسير السمعاني: (2/160)، تفسير البغوي: (3/207)، تفسير النسفي: (1/551)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص585)، تفسير ابن كثير: (3/338)، اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي الدمشقي: (8/529). تفسير ابن عرفة: (2/204) الجواهر الحسان للثعالبي: (2/533)، الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي: (ص124)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (8/188)، تفسير السعدي: (ص158).

(2) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي الدمشقي: (8/529)، تفسير ابن عرفة: (2/204).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (8/188).

وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيرا. وهو قول الزمخشري وبدر الدين الرازي⁽¹⁾ «(2)». قال أبو حيان: « وهو⁽³⁾ جار على مذهبه الاعتزالي. »⁽⁴⁾

قال ابن عاشور مبينا ضعف هذا القول وأنه مخالف للشرع والعقل جميعا: « وبذلك تعلم أن الآية لا تنهض حجة للمعتزلة ولا الخوارج الذين أوجبوا خلود مرتكب الكبيرة غير التائب في النار، والتسوية بينه وبين الكافر، وإن كان ظاهرها قبل التأمل يوهم أنها حجة لهم، ولأنه لو كان الأمر كما قالوا لصار الدخول في الإيمان مع ارتكاب كبيرة واحدة عبثا لا يرضاه عاقل لنفسه، لأنه يدخل في كلفة كثير من الأعمال بدون جدوى عليه منها، ولكان أهون الأحوال على مرتكب الكبيرة أن يخلع ربقة الإيمان إلى أن يتوب من الأمرين جميعا. وسخافة هذا اللازم لأصحاب هذا المذهب سخافة لا يرضاه من له نظر ثاقب. والاشتغال بتبيين ما يستفاد من نظم الآية من ضبط الحد الذي ينتهي عنده الانتفاع بتحصيل الإيمان وتحصيل أعمال الخير، أجدى من الخوض في لوازم معانيها من اعتبار الأعمال جزءا من الإيمان، لا سيما مع ما في أصل المعنى من الاحتمال المسقط للاستدلال. »⁽⁵⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن معنى الآية: عند ظهور بعض الآيات لا ينفع النفس الكافرة إيمان أحدثته حينئذ، ولا ينفع النفس المؤمنة التي لم تعمل الخير بل كانت مقيمة على المعاصي قبل ظهور بعض الآيات عمل الخير ولا التوبة، فيفهم منه أن النفس تنتفع بالإيمان الذي سبق ظهور الآيات؛ وذلك لأنه القول الموافق لعقيدة أهل السنة والجماعة⁽⁶⁾،

(1) هو: أحمد بن محمد بن أحمد المظفر ابن المختار، أبو العباس، بدر الدين الرازي الحنفي الصوفي، عالم بالتفسير والحديث، عارف بالأدب، له نظم حسن. وتولى القضاء والتدريس ببلاد الروم، من مصنفاته: مباحث التفسير، ذخيرة الملوك في علم السلوك، حجج القرآن، توفي بعد سنة (630هـ). ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي: (1/87)، الأعلام للزركلي: (1/217).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (2/82)، حجج القرآن لبدر الدين الرازي: (ص70).

(3) الضمير يعود على الزمخشري؛ لأنه نقل قوله قبل هذا الكلام.

(4) البحر المحيط لأبي حيان: (4/699).

(5) التحرير والتنوير لابن عاشور: (8/188).

(6) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي الدمشقي: (8/529)، تفسير ابن عرفة: (2/204).

وهو القول الذي ينفي الإشكال الذي يفهم من ظاهر الآية، وهو أن عدم الإيمان السابق يستلزم عدم كسب الخير فيه بلا شك ولا شبهة إذ لا خير لمن لا إيمان له، فيكون على هذا ذكره تكراراً، وأيضاً عدم الإيمان مستقل في إيجابه للخلود في النار، فيكون ذكر عدم الثاني لغواً، وكذلك وجود الإيمان مع كسب الخير فيه مستقل في إيجابه للخلوص عن النار وعدم الخلود فيها فيكون ذكر الأول أعني الإيمان بمجرد لغواً⁽¹⁾، وهو - كذلك - القول الذي يتوافق مع الشرع والعقل.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثاني عشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون وأهل اللغة في أن ﴿يَلَىٰ﴾ يقتصر استعمالها لإثبات المنفي⁽²⁾، ولو أوجب بـ (نعم) في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفراً⁽³⁾.

ثالث عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون في أن معنى ﴿وَأَذِّنْ﴾ أي إعلام⁽⁴⁾. قال ابن العربي: «الأذان: هو الإعلام لغة من غير خلاف.»⁽⁵⁾

(1) ينظر: فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (285 / 4).

(2) ينظر: الكتاب لسبويه: (234 / 4)، المقتضب للمبرد: (332 / 2)، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لعمر الصقلي: (ص 163)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (227 / 2)، ارتشاف الضرب لأبي حيان: (2369 / 5).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (283 / 2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (312 / 1)، الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن أم قاسم المالكي: (ص 422)، الدر المصون للسمين الحلبي: (512 / 5)، مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (ص 331)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (169 / 9)، التفسير الوسيط لطنطاوي: (432 / 5).

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن لمكي: (ص 116)، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: (ص 182)، تفسير الطبري: (112 / 14)، الكشف والبيان للثعلبي: (9 / 5)، التفسير البسيط للواحدي: (285 / 10)، الكشف للزحشري: (244 / 2)، المحرر الوجيز لابن عطية:

(5 / 3)، زاد المسير لابن الجوزي: (235 / 2)، تفسير ابن كثير: (91 / 4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (107 / 10)...

(5) أحكام القرآن لابن العربي: (449 / 2)، وينظر: تفسير القرطبي: (104 / 10).

وما حكاها الماوردي بأن في الأذان ثلاثة أفاويل⁽¹⁾: (القصص، والنداء بالأمر الذي يسمع بالأذن، والإعلام) فالقولان الأول والثاني شاذان لا يعول عليهما.

رابع عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى (الذي) من قوله تعالى: ﴿ وَخُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (الذي) بمعنى الذين؛ أي خضتم كالذين خاضوا. وهو قول "نجم الدين النيسابوري والزرکشي"⁽²⁾، وجوزه "الفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي والخازن وابن عاشور"⁽³⁾ وذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

ويشهد له قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: 17]

بدليل قوله: ﴿ بِنُورِهِمْ ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾

[الزمر: 33]، بدليل قوله: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾.

ويشهد له كذلك قول الشاعر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجِ دِمَاؤِهِمْ *** هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ⁽⁵⁾

القول الثاني: أن (الذي) تقع مصدرية، والتقدير: وخضتم خوضاً كخوضهم. وهو قول الفراء⁽⁶⁾،

(1) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (339 / 2)

(2) ينظر: إيجاز البيان لنجم الدين النيسابوري: (384 - 385 / 1)، البرهان للزرکشي: (271 / 2).

(3) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (313 / 2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (650 / 2)، تفسير القرطبي: (295 / 10)، تفسير

البيضاوي: (88 / 3)، تفسير الخازن: (29 / 1)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (259 / 10).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (457 / 5)، الدر المصون للسمين الحلبي: (83 / 6).

(5) البيت للأشهب بن رميلة النهشلي. ينظر: شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي: (43 / 2). وقيل: حذف النون على لغة هذيل.

ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (259 / 10).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (446 / 1).

وذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽¹⁾، وضعفه "العكبري وابن عاشور"⁽²⁾.

ويشهد له قول الشاعر:

فَثَّبَتْ اللهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ *** تَثْبِيتِ مُوسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا⁽³⁾

وقول الآخر:

يَا أُمَّ عَمْرٍو جَزَاكَ اللهُ مَغْفِرَةً *** رُدِّي عَلَيَّ فُوَادِي كَالَّذِي كَانَا⁽⁴⁾

أي: كنصرهم. وككونهم.

القول الثالث: أن (الذي) وصف لمصدر محذوف تقديره: وخضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا.

ذكره "الزنجشري والقرطبي"⁽⁵⁾، ورجحه السمين الحلبي⁽⁶⁾.

القول الرابع: صفة لمفرد مفهم للجمع أي: وخضتم خوضا كخوض الفوج الذي خاضوا، أو

الفريق الذي خاضوا. ذكره "الزنجشري والنسفي والسمين الحلبي والإيجي وابن عاشور"⁽⁷⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو الراجح، وهو أن (الذي) من قوله تعالى:

﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ وصف لمصدر محذوف تقديره: وخضتم خوضا كالخوض الذي

خاضوا؛ وذلك لأنه القول الذي لا محذور فيه، والمحذوف دل عليه الفعل (خضتم) طلبا للإيجاز

الذي هو من خصائص اللغة العربية، وموجود بكثرة في القرآن الكريم، وهو أحسن من الأقوال

(1) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (457/5)، الدر المصون للسمين الحلبي: (84/6).

(2) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (651/2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (259/10).

(3) البيت لابن رواحة رضي الله عنه. وهو في دوانه: (ص94)، وينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: (3/136).

(4) البيت لجريير. وهو في ديوانه: (ص491)، وينظر: كتاب القوافي للتونجي: (ص78)، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (1/220).

(5) ينظر: الكشاف للزنجشري: (288/2)، تفسير القرطبي: (321/1).

(6) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (84/6).

(7) ينظر: الكشاف للزنجشري: (288/2)، تفسير النسفي: (693/1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (83-84/6)، جامع البيان

للإيجي: (81/2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (259/10).

الأخرى التي أخرجت (الذي) عن بابها، والأصل بقاؤها على بابها إلا إذا تعذر ذلك. وعليه فقول ابن الحاجب الثاني موافق للقول الراجح.

خامس عشر: دراسة قوله في الآيات من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر ونتيجة الدراسة:
الدراسة:

اختلف المفسرون في الذي استثناه الله تعالى في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ من قوله عز وجل في آيات الباب إلى أقوال كثيرة أهمها:

القول الأول: أن يكون الاستثناء من الخلود مُكث أهل الذنوب من المسلمين الموحدين في النار حتى تلحقهم رحمة الله وشفاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، فيخرجوا منها إلى الجنة، فكأنه قال سبحانه: خالددين في النار ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك من إخراج المذنبين من المسلمين إلى الجنة، وخالدين في الجنة ما دامت السموات والأرض، إلا ما شاء ربك من إدخال المذنبين النار مدة من المدد، ثم يصيرون إلى الجنة، [أو مدة مكوثهم في المحشر]⁽¹⁾. وهو قول "قتادة والضحاك والسمرقندي، ورجحه الطبري"⁽²⁾.

وذكره "ابن قتيبة والنحاس والثعلبي ومكي وغيرهم"⁽³⁾

القول الثاني: استثناء أهل الذنوب من المسلمين الموحدين من عذاب النار، والمعنى: إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم فلا يدخلهم النار. ووجهوا الاستثناء إلى أنه من قوله: ﴿الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ﴾، لا من ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾. ذكره "الطبري والثعلبي ومكي"⁽⁴⁾

وعلى هذين القولين يكون استثناء من غير جنسه لأن الأشقياء في الحقيقة هم الكافرون، والسعداء في

(1) انفرد بها السمرقندي. ينظر بحر العلوم: (2/172).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (15/484)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/171)،

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص53)، معاني القرآن للنحاس: (3/382)، الكشف والبيان للثعلبي: (5/189)، الهداية

إلى بلوغ النهاية لمكي: (5/3466)، تفسير البغوي: (4/200)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/211).

(4) ينظر: تفسير الطبري: (15/483)، الكشف والبيان للثعلبي: (5/190)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5/3466).

الحقيقة هم المؤمنون⁽¹⁾.

القول الثالث: استثناء مدة الحياة الدنيا؛ لأن دوام السماوات والأرض بمعنى الأبد، على ما تعرف العرب وتستعمل، وإن كانتا قد تتغيران، وتستثنى المشيئة من دوامهما، لأن أهل الجنة وأهل النار قد كانوا في وقت من أوقات دوام السماء والأرض في الدنيا، لا في الجنة ولا في النار، فكأنه قال: خالد بن في الجنة وخالد بن في النار دوام السماء والأرض، إلا ما شاء ربك من تعميرهم في الدنيا قبل ذلك. ذكره "ابن قتيبة والبعوي"⁽²⁾

القول الرابع: أن تكون (إلّا) في هذا الموضع بمعنى (سوى)، كأنه قال: خالد بن فيها مقدار ما كانت السموات وكانت الأرض سوى ما زادهم من الخلود والأبد، فيزداد أهل النار عذاباً فيعذبون بالمهزير وبأنواع من العذاب سوى عذاب النار، وبما هو أغلظ منها كلها وهو سخط الله عليهم وخسؤه لهم وإهانتهم إياهم، ويزداد أهل الجنة نعيمًا وما هو أكبر منها وأجل موقعا منهم، وهو رضوان الله، وما يتفضل الله به عليهم سوى ثواب الجنة مما لا يعرف كنهه إلا هو. وهو قول الزخشي⁽³⁾، وحسنه النحاس⁽⁴⁾، وذكره جماعة منهم "الفراء وابن قتيبة والزجاج"⁽⁵⁾

القول الخامس: أن يكون استثناء يستثنى ولا يفعله، كقولك: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وعزيمتك على ضربه، فكذلك قال: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ ولا يشاؤه، أو أن (إلا) بمعنى الواو؛ أي وقد شاء ربك خلود هؤلاء في النار وخلود هؤلاء في الجنة. ذكرهما "الفراء والبعوي"⁽⁶⁾

القول السادس: استثناء مدة الحشر والحساب، والمعنى: خالد بن فيها ما دامت السماوات والأرض

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (5/ 189).

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 53) تفسير البغوي: (4/ 201).

(3) ينظر: الكشف للزخشي: (2/ 430).

(4) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (3/ 381).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 28)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 53)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/ 292).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 28)، تفسير البغوي: (4/ 201).

إلا ما يكون من مدة حشرهم وحسابهم. ذكره "الزجاج والنحاس وأبو حيان وغيرهم"⁽¹⁾
 القول السابع: أن (إلا) بمعنى الكاف. والتقدير: كما شاء ربك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا
 نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء:22]؛ أي كما قد سلف. ذكره "السمين
 الحلبي والشوكاني"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو استثناء أهل الذنوب من
 المسلمين الموحدين من الخلود في النار حين تلحقهم رحمة الله وشفاعة رسوله صلى الله عليه وسلم،
 فيخرجوا منها إلى الجنة، فكأنه قال سبحانه: خالدون في النار ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء
 ربك من إخراج المذنبين من المسلمين إلى الجنة، وخالدون في الجنة ما دامت السموات والأرض، إلا
 ما شاء ربك من إدخال المذنبين النار مدة من المدد، ثم يصيرون إلى الجنة؛ وذلك لأنه القول الذي
 قاله ابن عباس رضي الله عنه، ومعلوم دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له، ولا يوجد غيره من
 الصحابة في أثر صحيح فسر تفسيراً هنا مخالفاً له، فقوله أولى من قول غيره، مع ما اختاره إمام
 المفسرين ابن جرير الطبري، ولتفسير اتفق عليه إمام المفسرين من الصحابة وإمام المفسرين من
 غيرهم جدير بالأخذ به وترك ما سواه.

وعليه فابن الحاجب وافق الصواب في الجزء الثاني من توجيهه الثاني في الاستثناء الأول.

سادس عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في وظيفة (مَا) وما ينجر عنها من معنى في قوله تعالى حكاية عن
 إبليس: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ على قولين:
 القول الأول: أنها مصدرية، والمعنى: أن إبليس قال: إني كفرت بإشراككم إياي مع الله تعالى في

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/292)، معاني القرآن للنحاس: (2/491)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/211).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (6/394)، فتح القدير للشوكاني: (2/595).

الطاعة. قاله وجوزه جمهور المفسرين⁽¹⁾.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ ﴾ [فاطر: 14].

القول الثاني: أنها اسم موصول، والمعنى: أن إبليس قال: إني كفرت بالله الذي أشركتموني به من قبل كفركم، يعني: أن كفره كان قبل كفر أولئك الأتباع. وهو قول الفراء⁽²⁾، وجوزه "السمين الحلبي والشوكاني"⁽³⁾، وذكره "البيضاوي والنسفي وأبو حيان وغيرهم"⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن (ما) في قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾ مصدرية، والمعنى: أن إبليس قال: إني كفرت بإشراككم إياي مع الله تعالى في الطاعة؛ وذلك لأنه القول الذي تؤيده آيات قرآنية أخرى، من حيث اللفظ والمعنى قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ ﴾ [فاطر: 14]. ومن حيث المعنى قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ [البقرة: 166]. وقوله: ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الحشر: 16]. ولأن السياق يقتضي أن يبرئ الشيطان نفسه من الأتباع لا من الكفر حتى لا يلوموه ويلوموا أنفسهم.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

سابع عشر: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في تركيب ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ ومعنى كل تركيب على أربعة أقوال:

(1) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: (2/403)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/160)، معاني القرآن للنحاس: (3/525)، تفسير البغوي: (4/345)، مفاتيح الغيب للرازي: (19/88)، تفسير البيضاوي: (3/197)، تفسير النسفي: (2/170)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/411)، المحيط لأبي حيان: (6/429-430)، الدر المصون للسمين الحلبي: (7/97)، الجواهر الحسان للثعالبي: (3/380)، فتح القدير للشوكاني: (3/125).

(2) معاني القرآن للفراء: (2/76).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (7/96)، فتح القدير للشوكاني: (3/125).

(4) ينظر: تفسير البيضاوي: (3/197)، تفسير النسفي: (2/170)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/429).

القول الأول: ﴿لَا جَرَمَ﴾ تركيب واحد يعني: حقاً. وهو قول جماعة من المفسرين وبعض أهل العربية⁽¹⁾، وذكره "السمرقندي والسمعاني والعكبري"⁽²⁾

قال الفراء مبيناً أصلها ومعناها: « كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها، حتى صارت بمنزلة حقاً؛ ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، لا جرم قد أحسنت. وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق. وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب وجرمته. »⁽³⁾

القول الثاني: ﴿لَا جَرَمَ﴾ أي: لا بد ولا شك ولا ظن ولا تردد ولا محالة. وهو قول "ابن جزي والخطيب الشربيني"⁽⁴⁾، وذكره "العكبري والسمرقندي والنسفي"⁽⁵⁾.

القول الثالث: ﴿لَا جَرَمَ﴾ مركب من (لا) نافية، و﴿جَرَمَ﴾، واختلف فيه على معنيين:

المعنى الأول: (لا) رد لقولهم؛ أي ليس ذلك كما وصفوا، والمعنى جرم فعلهم هذا أن لهم النار، أي كسب فعلهم أن لهم النار. وهو قول الزجاج⁽⁶⁾، وذكره "السمعاني والعكبري والنسفي"⁽⁷⁾.

المعنى الثاني: ﴿لَا جَرَمَ﴾؛ أي: لا صد ولا منع. وهو قول الكسائي⁽⁸⁾، وذكره العكبري⁽⁹⁾.

القول الرابع: ﴿لَا جَرَمَ﴾ مركب من (لا) زائدة كزيادة ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29]

(1) ينظر: الكتاب لسبويه: (138 / 3)، معاني القرآن للأخفش: (271 / 1)، المقتضب للمبرد: (352 / 2)، تفسير الطبري: (232 / 17)، الكشف والبيان للثعلبي: (24 / 6)، تفسير البغوي: (169 / 4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (193 / 14)، أضواء البيان للشنقيطي: (395 / 2).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (279 / 2)، تفسير السمعاني: (422 / 2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (693 / 2).

(3) معاني القرآن للفراء: (8 / 2).

(4) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (424 / 1)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (240 / 2).

(5) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (279 / 2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (693 / 2)، تفسير النسفي: (53 / 2).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (207 / 3).

(7) ينظر: تفسير السمعاني: (422 / 2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (693 / 2)، تفسير النسفي: (53 / 2).

(8) ينظر: تفسير القرطبي: (94 / 11)، البحر المحيط لأبي حيان: (137 / 6).

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (693 / 2).

﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:1]، و﴿جَرَمَ﴾ فعل ماضٍ، كأنه قال: جرم أن لهم النار. وهو قول "ابن السراج وأبي علي الفارسي" (1) (2)، وذكره الشنقيطي (3).

القول الخامس: ﴿لَا جَرَمَ﴾ جواب لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا. وهو قول الخليل (4).

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿لَا جَرَمَ﴾ كلمتان ركبنا تركيباً واحداً، والمعنى: حقاً؛ وذلك لأن أهل التفسير تعارفوا عليه، والحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية إذا خلت الحقيقة الشرعية (5)، وهذا المعنى تعارف عليه كذلك أهل المعاجم والقواميس اللغوية (6)، بل إن الفراء - كما سبق النقل عنه - أخبر أنه صار معنى معنى متعارفاً عليه عند العرب.

وعليه فابن الحاجب لم يوافق القول الراجح إلا في جزء من القول الثاني الذي نقله عن البصريين.

ثامن عشر: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.

لم يختلف المفسرون في أن معنى: ﴿مُخْرَجٌ صِدْقٍ﴾ أي: إخراج صدق (7).

(1) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، الفارسي الأصل، المشهور، ولد سنة (307هـ)، كان واحد زمانه في علم العربية، اتهم بالاعتزال، من تصانيفه: الحجة، التذكرة، تعليقة على كتاب سيبويه، الأغفال، وغير ذلك. توفي سنة (377هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1/496)، الأعلام للزركلي: (2/179).

(2) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: (1/279)، التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: (2/250).

(3) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي: (2/39).

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/138)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (7/416).

(5) ينظر: قواعد الترجيح لحسين الحاربي: (ص412).

(6) ينظر: جوهرة اللغة للأزدي: (1/465)، الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري: (1/272)، معجم ديوان العرب للفارابي: (1/230)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: (5/1886)، لسان العرب لابن منظور: (12/92).

(7) ينظر: تفسير الطبري: (8/259)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/257)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/126)، تفسير البغوي:

البغوي: (5/122)، الكشف للزحشري: (2/688)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/479)، مفاتيح الغيب

للرازي: (21/389)، البحر المحيط لأبي حيان: (7/102): فتح القدير للشوكاني: (3/299)، التحرير والتنوير لابن

تاسع عشر: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ - وإن اختلفت عباراتهم - وهو: أن العقل السليم ينفي عن الله - سبحانه وتعالى - اتخاذ الولد، لأنه لا يصلح له سبحانه، ولا يليق به ذلك؛ لأن الولد يقتضي مجانسة، وكل متخذ ولدا يتخذه من جنسه، والله تعالى منزّه عن أن يجانس شيئاً، أو يجانسه شيء، فمحال في حقه اتخاذ الولد⁽¹⁾.

عشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَهْتَدَى ﴾ إلى أقوال كثيرة أهمها:

القول الأول: ﴿ ثُمَّ أَهْتَدَى ﴾ أي: ثم عرف أن لعمله ثواباً يجازى به. وهو قول "الشعبي والكلبي ومقاتل وسفيان الثوري وعبد الرزاق والفراء وآخرون"⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿ ثُمَّ أَهْتَدَى ﴾ أي: ثم مضى على العمل الصالح واستقام على السنة حتى يموت. وهو قول "ابن عباس والحسن وقتادة وسفيان الثوري وابن أبي زمنين وغيرهم"⁽³⁾.

القول الثالث: ﴿ ثُمَّ أَهْتَدَى ﴾ أي: ثم لزم ذلك فاستقام ولم يضيع شيئاً منه. وهو قول "الزجاج وأبي منصور الماتريدي"⁽⁴⁾، واختاره الطبري⁽¹⁾.

عاشور: (186/15).

(1) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (260/18)، إعراب القرآن للنحاس: (20/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7/4599)، التفسير الوسيط للواحدى: (3/196)، تفسير البغوي: (5/257)، الكشف للزمخشري: (3/46)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/148)، مفاتيح الغيب للرازي: (21/567)، تفسير ابن كثير: (5/236)، فتح القدير للشوكاني: (3/415)...

(2) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (6/256)، تفسير مقاتل بن سليمان: (3/36)، تفسير سفيان الثوري: (ص195)، تفسير عبد الرزاق: (2/378)، معاني القرآن للفراء: (2/188).

(3) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/407) تفسير يحيى بن سلام: (1/271)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/256)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (3/122).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/370)، تفسير الماتريدي: (7/298).

القول الرابع: ﴿ثُمَّ أَهْتَدَى﴾ ثم لم يشكك في إيمانه. قاله ابن عباس⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال كلها صحيحة؛ إذ لا تعارض بينها، وكل قول يصلح أن يكون معنى للآية.

وعليه فقول ابن الحاجب هو أحد الأقوال الصحيحة.

واحد وعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

خالف ابن الحاجب جمهور النحاة في قوله: «لأن (لو) معناها عندنا على ما دل عليه الدليل:

امتناع الثاني، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد.

وهذا القائل إنما بنى هذا المذهب على توهمه أن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. فإذا تحقق هذا لم

يستقيم هذا المذهب، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى...»

قال الرضي⁽²⁾: «والصحيح أن يقال كما قال المصنف: هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني،

أي أن امتناع الثاني دل على امتناع الأول.»⁽³⁾

وقال ابن هشام الأنصاري رادا على ابن الحاجب: «وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل: لو

جئتني أكرمتك... وقوله: (المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد). مسلم، ولكن ذاك اعتراض على

من قال: إن لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده.»⁽⁴⁾

(1) ينظر: المصدر السابق: (18/347).

(2) هو: محمد بن الحسن، نجم الدين، مولده ومرباه في إستراباد من أعمال طبرستان، الرضي الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن

الحاجب، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها، جمعا وتحقيقا وحسن تعليل، وله شرح على الشافية، توفي

تخمينا سنة (686هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1/567)، المدارس النحوية لشوقي ضيف: (ص281-282).

(3) شرح الرضي على الكافية: (2/1398)

(4) مغني اللبيب لابن هشام: (ص255-256)

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى اعلم - أن قول الجمهور هو القول الصواب في أن ﴿لَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ تعني امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة؛ ومثال ذلك قول القائل: لو جئتني لأكرمتك. فامتناع الإكرام لامتناع المجيء، ولا يقال امتناع المجيء لامتناع الإكرام، كذلك في الآية: لا يقال امتناع تعدد الآلهة لامتناع الفساد. وعليه فقول ابن الحاجب مخالف للصواب.

ثاني وعشرون: دراسة قوله في الآيات من الخامسة والعشرين إلى السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

علق ابن الحاجب معنى ﴿وَمَا عَلِمَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بالاختلاف في معنى ﴿الْأَرْدَلُونَ﴾، فإن كان معنى ﴿الْأَرْدَلُونَ﴾ أصحاب الصناعات الخسيسة كان معنى ﴿وَمَا عَلِمَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ نفي أن يفيد العلم بالصناعات أحوال أصحابها وبواطنهم، أي: أن الصناعات لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة. وإن كان معنى ﴿الْأَرْدَلُونَ﴾ أن صنائعهم دلت على فساد معتقداتهم كان معنى ﴿وَمَا عَلِمَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ نفيًا لما ادعوه، فإذا كان هو لا يعلم بواطنهم فهم كذلك لا يعلمونها، وإنما الحكم على ظواهرهم وحسابهم على الله تعالى.

ولم أجد من المفسرين الكبار من جمع الثنائيتين معا - غير ابن الحاجب - إلا الزمخشري⁽¹⁾، أما غيرهما فإن الواحد منهم يذكر معنى ﴿الْأَرْدَلُونَ﴾ على قول واحد أو أقوال تؤول إلى معنى واحد، ثم يذكر معنى ﴿وَمَا عَلِمَ﴾ بناء عليه، ولا يعرج على الثنائية الأخرى؛ أي فإذا ذكر الثنائية الأولى لا

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (3/324).

يذكر الثانية، وإذا ذكر الثانية لا يذكر الأولى. فالذين ذكروا الثنائية الأولى هم جمهور المفسرين⁽¹⁾. ولم يذكر الثنائية الثانية إلا ابن عطية حيث قال: « ويظهر من الآية أن مراد (قوم نوح) بنسبة الرذيلة إلى المؤمنين تهجين أفعالهم لا النظر في صنائعهم، يدل على ذلك قول نوح ﴿ وَمَا عَلِمَى ﴾ الآية، لأن معنى كلامه ليس في نظري وعلمي بأعمالهم ومعتقداتهم فائدة إنما أقنع بظواهرهم وأجتزئ به، ثم حسابهم على الله تعالى. »⁽²⁾

أما السمرقندي فخالف معنى ﴿ وَمَا عَلِمَى ﴾ الآية، في الثنائية الأولى، فقال: « يعني: ما كنت أعلم أن الله تعالى يهديهم من بينكم ويدعكم. »⁽³⁾. وذكر هذا المعنى كذلك "القرطبي والشوكاني"⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الذي تحويه الثنائية الأولى هو الراجح، وهو أن معنى ﴿ الْأَزْدُونَ ﴾ أصحاب الصناعات الخسيسة والجاه الوضع وقله النصيب في الدنيا، ومعنى ﴿ وَمَا عَلِمَى بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ نفي أن يفيد العلم بالصنائع أحوال أصحابها وبواطنهم، أي: أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة؛ وذلك لأن المعنى الصحيح والسليم الموافق للسياق وقياسا على أحداث أخرى مشابهة يقتضيه، وهو أن قوم نوح وصفوا المؤمنين بالرذالة احتقارا لهم لأنهم ضعفاء جاها ودنيا، والضعفاء هم أتباع الرسل، فرد عليهم نوح عليه السلام بأن القياس هو ما ظهر من إيمانهم وصلاتهم، وليس القياس جاههم ورتبتهم في الدنيا. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح من خلال الثنائية الأولى.

(1) ينظر مثلا: تفسير الطبري: (370/19)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (281/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5329/8)، التفسير الوسيط للواحدى: (357/3)، تفسير السمعاني: (58/4)، تفسير البغوي: (121/6)، زاد المسير لابن الجوزي: (343/3)، تفسير القرطبي: (52/16)، تفسير البيضاوي: (144/4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (160/19).

(2) تفسير ابن عطية: (237/4).

(3) بحر العلوم للسمرقندي: (561/2).

(4) ينظر: تفسير القرطبي: (52/16)، فتح القدير للشوكاني: (126/4).

ثالث وعشرون: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف بعض المفسرين في نوع جنس النملة التي ذكرها الله في قوله: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّحْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾ الآية، على قولين:

القول الأول: هي أنثى، ودليله تاء التأنيث في ﴿قَالَتْ﴾. وهو قول ذكره الزمخشري والنسفي والخطيب الشربيني ضمن قصة حكيت عن أبي حنيفة وسؤاله لقتادة⁽¹⁾.

ورد هذه القصة الآلوسي بقوله: « والحزم القول بعدم صحة هذه الحكاية، فأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه من عرفت وإن كان إذ ذاك غلاما حدثا، وقتادة بن دعامة السدوسي بإجماع العارفين بالرجال كان بصيرا بالعربية، فيبعد كل البعد وقوع ما ذكر منها. والله تعالى أعلم. »⁽²⁾

القول الثاني: أن النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى، لا يتميز فيه المذكر من المؤنث بتذكير الفعل ولا بتأنيثه، بل يتميز بالإخبار عنه بأنه ذكر أو أنثى، ولا يوجد نص من كتاب ولا سنة في هذا. وهو قول "أبي حيان والآلوسي وابن عاشور"⁽³⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أنه لا يبحث في هذه المسألة؛ لأنه لا فائدة ترجى من ورائها، ولو كان في ذكرها فائدة لذكرت في القرآن أو في السنة أو في آثار الصحابة، ثم إن جمهور العلماء من المفسرين لم يبحثوا هذه المسألة، ولولا الأمانة وهو جمع كل ما فسرته ابن الحاجب لما نقلته هنا. قال ابن عاشور: « وغالب ظني أن القصة مختلقة اختلافا غير متقن. »⁽⁴⁾

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (3/355)، تفسير النسفي: (2/597)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (3/49).

(2) تفسير الآلوسي: (10/173).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (8/219)، تفسير الآلوسي: (10/172)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (19/241).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (19/242).

رابع وعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

ستتم الدراسة ضمن المسائل الآتية:

المسألة الأولى: معنى ﴿اللَّغْوَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا﴾

اختلف المفسرون في معنى ﴿اللَّغْوَ﴾ على سبعة أقوال:

القول الأول: هو الباطل من القول. وهو قول "الطبري ومكي"⁽¹⁾، وذكره السمعاني⁽²⁾

القول الثاني: ما لا يجوز وحقه أن يلغى ويترك. وهو قول "الزجاج والنحاس والفخر الرازي"⁽³⁾

القول الثالث: الشتم والأذى والقبیح. وهو قول "السمرقندي والثعلبي والبغوي وابن جزيء"⁽⁴⁾

القول الرابع: هو سب وشتم المشركين للذين آمنوا من أهل الكتاب. وهو قول مجاهد والقرطبي
والنسفي والشوكاني⁽⁵⁾، وذكره السمعاني والبغوي⁽⁶⁾.

القول الخامس: الشرك. نسبه الآلوسي للضحاك⁽⁷⁾.

القول السادس: ما غيرته اليهود من وصف الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. نسبه الآلوسي لابن زيد⁽⁸⁾
زيد⁽⁸⁾

القول السابع: الكلام العبث الذي لا فائدة فيه. وهو قول ابن عاشور⁽⁹⁾.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (19/597)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8/5562)،

(2) تفسير السمعاني: (4/148)،

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/149)، معاني القرآن للنحاس: (5/186)، مفاتيح الغيب للرازي: (24/608).

(4) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/613)، الكشف والبيان للثعلبي: (7/254)، تفسير البغوي: (6/214)، التسهيل لعلوم
التنزيل لابن جزيء: (2/116).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (19/598)، تفسير القرطبي: (16/297)، تفسير النسفي: (2/649)، فتح القدير للشوكاني: (4/206).

(6) تفسير السمعاني: (4/148)، تفسير البغوي: (6/214)،

(7) ينظر: روح المعاني للآلوسي: (10/302).

(8) ينظر: المصدر نفسه: (10/302).

(9) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (20/145).

وأما قول ابن الحاجب: فيجوز أن يكون ههنا مصدرا موصوفا به، إلى قوله: وانتفاء العناد واللجاج. فلم أجد أحدا تكلم عنه أو حتى بكلام خالفه، فهو مما انفرد به.

المسألة الثانية: فائدة تقديم الخبر في قوله تعالى: ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا﴾.

لم أجد في ما بحثت من تكلم عن هذه المسألة، فهي مما انفرد به ابن الحاجب رحمه الله.

المسألة الثالثة: معنى قوله: ﴿سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ من قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ﴾.

اختلف المفسرون في معناها على أقوال:

القول الأول: أي أمنة لكم منا أن نُسَابَكُمْ، أو تسمعوا منا ما لا تحبون. وهو قول "الطبري ومكي والنسفي والقرطبي"⁽¹⁾

القول الثاني: أي بيننا وبينكم المتاركة والمسألة والتوديع؛ معناه: سلمتم منا لا نعارضكم بالشتيم والقيح من القول. وهو قول "الزجاج والنحاس والسمرقندي والسمعاني والبعوي وابن جزيء والآلوسي"⁽²⁾.

القول الثالث: هي تحية بين المؤمنين، وعلامة الاحتمال من الجاهلين. نسبه الفخر الرازي إلى الحسن البصري⁽³⁾.

القول الرابع: دعاء لهم بالسلامة عما هم فيه. ذكره البيضاوي⁽⁴⁾.

المسألة الرابعة: جملة: ﴿لَا تَبْنِي الْجَاهِلِينَ﴾ هل هي من كلام المؤمنين أو من كلام الحاكي عنهم؟

(1) ينظر: تفسير الطبري: (598/19)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5552/8)، تفسير النسفي: (649/2)، تفسير القرطبي: (297/16).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (149/4)، معاني القرآن للنحاس: (187/5)، بحر العلوم للسمرقندي: (613/2)، تفسير السمعي: (148/4)، تفسير البغوي: (215/6)، الكشاف للزمخشري: (422/3)، المحرر الوجيز لابن عطية: (292/4)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء: (116/2)، روح المعاني للآلوسي: (302/10).

(3) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (608/24).

(4) ينظر: تفسير البيضاوي: (181/4).

بعد البحث في أكثر كتب التفسير وأهمها لم أجد من قال من المفسرين أن جملة: ﴿لَا بِنَعْيِ الْجَاهِلِينَ﴾ من كلام الحاكي، بل يفهم من خلال تفاسيرهم لها - وإن اختلفوا في ذلك - أنها من كلام المؤمنين الموصوفين في الآية⁽¹⁾.

وقول ابن الحاجب: والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت للقول عند المحققين، إلى قوله: فإنه ليس بالمعلوم، فافترقا. لم أجد من المفسرين من تطرق إلى ذلك.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - في المسألة الأولى: ترجيح القول الرابع، وهو أن معنى ﴿اللَّغْوِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا﴾ هو سب وشتم المشركين للذين آمنوا من أهل الكتاب؛ وذلك لأن سياق الآيات يدل على ذلك حيث يقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُنذَرُ عَلَيْهِمْ قَالُوا ءَأَمْنًا بِهِ ءِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ لَا بِنَعْيِ الْجَاهِلِينَ ﴿٥٥﴾﴾. [القصص: 52-55]

وفي المسألة الثانية: يجوز ما قاله فيها ابن الحاجب، ويجوز القول بالحصر، لأن تقديم ما حقه التأخير بفيد الحصر، والمعنى: لنا أعمالنا وحدثنا لا تشاركونا في الحاسبة عليها.

وفي المسألة الثالثة وبناء على الراجح في المسألة الأولى يترجح القول الأول، وهو أن معنى قوله: ﴿سَلَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ أي أمنة لكم منا أن نُسَابَكُمْ، أو تسمعوا منا ما لا تحبون.

وفي المسألة الأخيرة يترجح القول بالإجماع؛ لأن ابن الحاجب خالف جميع المفسرين في تجويزه أن تكون جملة ﴿لَا بِنَعْيِ الْجَاهِلِينَ﴾ من كلام الحاكي.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (598/19)، بحر العلوم للسمرقندي: (613/2)، الكشف والبيان للثعلبي: (254/7)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5553/8)، النكت والعيون للباوردي: (259/4)، تفسير السمعاني: (148/4)، تفسير البغوي: (215/6)، مفاتيح الغيب للرازي: (608/24)، البحر المحيط لأبي حيان: (315/8)، الجواهر الحسان للثعالبي: (277/4)، فتح القدير للشوكاني: (206/4)، روح المعاني للآلوسي: (302/10)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (147/20).

وباقى كلام ابن الحاجب: والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت للقول عند المحققين، إلى قوله: فإنه ليس بالمعلوم، فافترقا. - وإن لم يتطرق إلى ذلك المفسرون والمعربون - فكلامه حجة واجتهاده يعمل به؛ لأنه من الراسخين في علم النحو والصرف.
خامس وعشرون: دراسة قوله في الآية الثلاثين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

اتفق المفسرون في أن معنى ﴿الْحَيْرَةُ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْحَيْرَةُ﴾ هو الاختيار⁽¹⁾.

سادس وعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في معنى الكلمتين: ﴿وَيَكَاكِبُ﴾، ﴿وَيَكَاكِبُهُ﴾ إلى أقوال أهمها ستة:
القول الأول: أن (وي) كلمة برأسها وهي اسم فعل معناها أعجب أي أنا؛ والكاف للتعليل، وأن وما في حيزها مجرورة بها؛ أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون. ذكره السمين الحلبي⁽²⁾
القول الثاني: هي كقولك للرجل: وَيْ، أما ترى ما بين يديك، فقال: وَيْ، ثُمَّ استأنف (كأن) يعني (كأن الله يبسط الرزق) وهي تعجب، و (كأن) في مذهب الظن والعلم. ذكره الفراء⁽³⁾.
القول الثالث: هي (ويلك) حذفت لامها، والمعنى: ويلك إن الله يبسط الرزق...، ويلك إنه لا يفلح الكافرون. ذكره "الفراء وابن هشام"⁽⁴⁾.
واستشهدوا بقول عنتر:

(1) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: (ص334)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/152)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/617)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8/5563)، تفسير السمعاني: (4/153)، تفسير البغوي: (6/218)، مفاتيح الغيب للرازي: (25/11)، تفسير القرطبي: (16/307)، تفسير البيضاوي: (4/183)، تفسير أبي السعود: (7/22)، روح المعاني للآلوسي: (10/310)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (20/287)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (20/147).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (8/697).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/312).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/312)، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام الأنصاري: (ص29).

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا *** قِيلَ الْفَوَارِسِ وَيَكُ عَنَتَرَ أَقْدِمِ⁽¹⁾

وخطأ هذا القول الزجاج قائلاً: « وهذا خطأ من غير جهة، لو كان كما قال لكانت (أن) مكسورة كما تقول: ويملك إنه قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا: ويملك إنه لا يفلح الكافرون، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويل. »⁽²⁾

القول الرابع: هي (ويملك) حذفت لامها وأضمر (اعلم)، والمعنى: ويملك اعلم أن الله يبسط الرزق...، ويملك اعلم أنه لا يفلح الكافرون. قواه ابن كثير⁽³⁾، وحكاه الفراء عن بعض النحويين وأنكره⁽⁴⁾.

القول الخامس: معنى ﴿ وَيَكَاكَ ﴾ ألم تر أن، ألم تعلم أن. وهو قول "قتادة والكسائي"⁽⁵⁾، واختاره الطبري⁽⁶⁾، وذكره الفراء⁽⁷⁾، ونسبه سيبويه والأخفش إلى المفسرين⁽⁸⁾.
واستشهدوا بقول الشاعر:

وَيَكَاكَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ *** بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشَ ضُرِّ⁽⁹⁾

القول السادس: هي: كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء، كأنه لا يفلح الكافرون. و: (وي) صلة في الكلام. نسبه ابن قتيبة والسمرقندي إلى ابن عباس⁽¹⁰⁾.

القول السابع: (وي) مفصولة من كأن. وأن القوم تنبهوا فقالوا: وي، متقدمين على ما سلف منهم،

(1) ينظر: دوان عنتره: (ص 217).

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/ 156-157).

(3) ينظر: تفسير ابن كثير: (6/ 232).

(4) معاني القرآن للفراء: (2/ 312).

(5) ينظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: (ص 336)، تفسير الطبري: (19/ 634)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/ 621).

(6) ينظر: تفسير الطبري: (19/ 634).

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 312).

(8) ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/ 154)، معاني القرآن للأخفش: (2/ 472).

(9) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل. ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: (1/ 251)، خزانة الأدب للبغدادي: (6/ 410).

(10) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 281)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/ 621).

وكل من تندم أو ندم فإظهار تندمه وندامته أن يقول: (وي) كما تعاتب الرجل على ما سلف منه فقول: وي، كأنك قصدت مكروهي، فحقيقة الوقف عليها وي، وهو أجود في الكلام، ومعناه التنبيه والتندم. ذكره سيويه عن الخليل⁽¹⁾، واختاره الزجاج⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن كل قول من الأقوال له جانب من الصواب، وجمعا بين هذه الأقوال يقول ابن عاشور: «ومعنى الآية على الأقوال كلها: أن الذين كانوا يتمنون منزلة قارون ندموا على تمنيهما لما رأوا سوء عاقبته وامتلكهم العجب من تلك القصة ومن خفي تصرفات الله تعالى في خلقه، وعلموا وجوب الرضى بما قدر للناس من الرزق، فخاطب بعضهم بعضا بذلك وأعلنوه.»⁽³⁾

وذلك لأنه إذا رجحنا المعنى لم تظهر الصناعة الإعرابية، وإذا رجحنا الإعراب لم يظهر المعنى الموافق لسياق القصة، فصاغ ابن عاشور هذا المعنى جمعا بين الأقوال. وعليه فأقول ابن الحاجب لها جانب من الصواب.

سابع وعشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ على قولين:

القول الأول: فلما سقط تين للناس أن لو كان الجن يعلمون الغيب ما لبثوا في عملهم الشاق. وهو قول كثير من المفسرين منهم: "ابن أبي زمنين والرازي وابن جزئي والشوكاني وابن عاشور"⁽⁴⁾

القول الثاني: فلما سقط تيقن الأتباع والضعفاء من الجن أن الرؤساء لو كانوا عالمين الغيب ما لبثوا في

(1) ينظر: الكتاب لسيويه: (154/2).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (157/4).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (188/20).

(4) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (11/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (200/25)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن

جزئي: (163/2)، فتح القدير للشوكاني: (365/4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (165/22).

العمل الشاق. وهو قول قتادة⁽¹⁾، وبه قال "النسفي والآلوسي"⁽²⁾، وذكره الثعالبي⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين في معنى ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ الآية، صحيحان جائزان؛ لأنه لا تعارض بينهما، فقد تبين للضعفاء من الجن وللناس بهذه الحادثة أن الجن لا يعلمون الغيب، ولو كانوا يعلمون الغيب لعلموا بموت سليمان من حينه.

ثامن وعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ذهب جمهور المفسرين إلى أن معنى ﴿ وَمَا يَبْغِي لَهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾: أي ما يسهل له ذلك وما يصلح منه بحيث لو أراد نظم شعر لم يتأت له ذلك، وما يتزن له بيت شعر حتى إذا مثل له بيت شعر جرى على لسانه منكسرا⁽⁴⁾.

والحكمة كما قال كثير من المفسرين: أي: جعلناه بحيث لو أراد قرض الشعر لم يتأت له ولم يتسهل، كما جعلناه أميا لا يهتدي إلى الخط لتكون الحجة أثبت وشبهة المرتابين في حقية رسالته أدحض⁽⁵⁾.

وخالف هؤلاء كلهم الفخر الرازي وابن كثير، أما الفخر الرازي فقال في معناها: « ما كان يليق به ولا يصلح له، وذلك لأن الشعر يدعو إلى تغيير المعنى لمراعاة اللفظ والوزن، فالشارع يكون اللفظ منه تبعا للمعنى، والشاعر يكون المعنى منه تبعا للفظ، لأنه يقصد لفظا به يصح وزن الشعر أو قافيته

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 412).

(2) ينظر: تفسير النسفي: (3/ 57)، روح المعاني للآلوسي: (11/ 296).

(3) ينظر: الجواهر الحسان للثعالبي: (4/ 368).

(4) ينظر مثلا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/ 293)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/ 130)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي:

(6065/9)، الكشاف للزمخشري: (4/ 26)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 461)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/ 530)،

البحر المحيط لأبي حيان: (9/ 81)، تفسير أبي السعود: (7/ 177)، فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (11/ 316).

(5) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/ 26)، تفسير البغوي: (7/ 26)، تفسير النيسابوري: (5/ 544)، السراج المنير للخطيب الشربيني:

(3/ 362)، تفسير أبي السعود: (7/ 177)، فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (11/ 316).

فيحتاج إلى التحيل لمعنى يأتي به لأجل ذلك اللفظ. ⁽¹⁾

وأما ابن كثير فقال: «أي ما هو في طبعه فلا يحسنه ولا يجبه ولا تقتضيه جبلته.» ⁽²⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن الأقوال كلها جائزة وصحيحة أن تكون تفسيراً لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾، لأنها لا تتعارض فيما بينها، والحكمة التي قالها المفسرون والتي قالها الفخر الرازي لا تتعارضان كذلك، فالأولى تثبت أن القرآن من عند الله والثانية تثبت صيانته وقوته. وعليه فابن الحاجب قد وافق الصواب في التفسير والحكمة.

تاسع وعشرون: دراسة قوله في الآية الخامسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

خالف ابن الحاجب بقوله هذا أكثر المفسرين، ومعناها عندهم: إنا زينا السماء الدنيا بزينة هي الكواكب، كأنه قال: زيناها بالكواكب ⁽³⁾، أو بضوء الكواكب ⁽⁴⁾. ولم أجد من وافق قوله إلا البيضاوي وأبا حيان والخطيب الشربيني، وقولهم أتى على لفظ واحد وهو: المعنى إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظاً من الشياطين ⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال كلها صحيحة، لأنها لا تتعارض فيما بينها وبعضها فرع لبعض أو أصل له، فالله عز وجل زين السماء بخلق الكواكب، وذو الكواكب بعضها يزين السماء بالإضاءة وبعضها بالشكل.

(1) مفاتيح الغيب للرازي: (305 / 26).

(2) تفسير ابن كثير: (523 / 6).

(3) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (10 / 21)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (298 / 4)، الكشاف للزمخشري: (35 / 4)، زاد المسير لابن الجوزي: (536 / 3)، تفسير القرطبي: (11 / 18).

(4) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (136 / 3)، الكشف والبيان للثعلبي: (140 / 8)، التفسير الوسيط للواحدي: (521 / 3)، تفسير السمعي: (392 / 4)، تفسير البغوي: (34 / 7)، الكشاف للزمخشري: (35 / 4)، زاد المسير لابن الجوزي: (535 / 3).

(5) تفسير البيضاوي: (117 / 3)، البحر المحيط لأبي حيان: (91 / 9)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (370 / 3).

وعليه فالمعنى الذي قاله ابن الحاجب صحيح.

ثلاثون: دراسة قوله في الآية السادسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن معنى (لَات) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: ليس، والتقدير: وليس الحين حين مناص، أو وليس ذلك حين مناص، أو وليس بحين فرار، وما أشبه ذلك⁽¹⁾.

واحد وثلاثون: دراسة قوله في الآيات من السابعة والثلاثين إلى الأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعربو القرآن الكريم على أن ﴿بَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَ تَكَءَايَاتِي فُكِّدْتَبَّهَا﴾ وقعت بعد كلام معناه النفي، وهو قوله تعالى قبلها: ﴿لَوْ أَنَّكَ اللَّهُ هَدَيْتَنِي﴾ أي ما هداني⁽²⁾.

ولم يخالف في ذلك إلا ابن عطية فإنه قال: «﴿بَلَى﴾ جواب لنفي مقدر في قوله: هذه النفس كأنها قالت: فعمري في الدنيا لم يتسع للنظر، أو قالت: فإني لم يتبين لي الأمر في الدنيا ونحو هذا.»⁽³⁾

النتيجة:

لا شك أن القول المتفق عليه أولى بالأخذ به؛ لأنه مقرر في كلام العرب أن (بلى) يقع بعد النفي أو ما فيه رائحة النفي، وأن الأخذ مما ظهر مقدم على التقدير، ولا يصار إلى التقدير إلا لضرورة.

(1) ينظر مثلاً: تفسير مقاتل بن سليمان: (635/3)، معاني القرآن للفراء: (397/2)، معاني القرآن للأخفش: (492/2)، تفسير الطبري: (142/21)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (81/4)، الكشف والبيان للثعلبي: (177/8)، تفسير البغوي: (71/7)، الكشف للزمخشري: (71/4)، تذكرة الأريب لابن الجوزي: (ص325)، تفسير ابن كثير: (44/7)، الجواهر الحسان للثعلبي: (55/5)، فتح القدير للشوكاني: (482/4)، أضواء البيان للشنقيطي: (333/6).

(2) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (395/4)، معاني القرآن للنحاس: (187/6)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6367/10)، الكشف للزمخشري: (138/4)، البحر المحيط لأبي حيان: (214/9)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص330)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (457/3)، روح المعاني للآلوسي: (273/12)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (48/24).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (538/4).

ثاني وثلاثون: دراسة قوله في الآية الواحدة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾. على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المعنى: لمقت الله إياكم أيها القوم في الدنيا، إذ تدعون فيها للإيمان بالله فتكفرون، أكبر من مقتكم اليوم أنفسكم لما حل بكم من سخط الله عليكم. وهو قول جمهور المفسرين⁽¹⁾.

القول الثاني: إن مقت الله لكم إذ عصيتموه أكبر من مقت بعضكم لبعض حين علمتم أنهم أضلوكم. ذكره "الماوردي والسمعاني"⁽²⁾.

القول الثالث: المعنى: لمقت الله إياكم الآن أكبر من مقت بعضكم لبعض، كقوله تعالى: يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضاً، ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ تعليل. ذكره "الزخشي والفخر الرازي والنسفي"⁽³⁾.

القول الرابع: المعنى: كبر مقتكم أنفسكم أكبر من مقت بعضكم بعضاً يوم القيامة، لأن بعضهم يمقت بعضاً ويلعن بعضهم بعضاً يوم القيامة. ذكره مكي⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾: لمقت الله إياكم أيها القوم في الدنيا، إذ تدعون فيها للإيمان بالله فتكفرون أكبر من مقتكم اليوم أنفسكم لما حل بكم من سخط

(1) ينظر: تفسير الطبري: (358/21)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (368/4)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (127/4)، الكشف والبيان للثعلبي: (268/8)، تفسير البغوي: (142/7)، الكشف للزخشي: (154/4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (549/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (494/27)، تفسير ابن كثير: (120/7)، فتح القدير للشوكاني: (555/4).

(2) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (145/5)، تفسير السمعاني: (9/5).

(3) ينظر: الكشف للزخشي: (154/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (494/27)، تفسير النسفي: (201/3).

(4) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6407/10).

الله عليكم؛ لأنه القول الذي عليه الجمهور وبعضهم من الصحابة والتابعين.
وعليه فابن الحاجب لم يوافق القول الراجح.

ثالث وثلاثون: دراسة قوله في الآية الثانية والأربعين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى: ﴿نُقَنِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المعنى: يكون هذا أو يكون هذا، أى: يكون أحد الأمرين: إما المقاتلة، أو الإسلام، لا ثالث لهما. وهو قول "المبرد والزخشي والفخر الرازي والقرطبي والبيضاوي والنسفي والإيجي والشوكاني والآلوسي والسعدي وغيرهم"⁽¹⁾

القول الثاني: تقاتلون هؤلاء الذين تدعون إلى قتلهم، أو يسلمون من غير حرب ولا قتال. وهو قول "الطبري وابن عطية وابن كثير والخطيب الشريبي"⁽²⁾

القول الثالث: المعنى: تقاتلونهم أو يكون منهم الإسلام. وهو قول الواحدى⁽³⁾.

أما مسألة معنى الأمر أو الإخبار في قوله: ﴿نُقَنِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ فلم أجد من المفسرين من تكلم عنها غير ابن الحاجب.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - جواز الأقوال الثلاثة، والظاهر أن الخلاف فيها لفظي والحقيقة واحدة.

وعليه فأقول ابن الحاجب كلها صحيحة، بل زاد على غيره أوجه أخرى وشرح ما قاله وبينه أحسن

(1) ينظر: المقتضب لأبي العباس المبرد: (28/2)، الكشاف للزخشي: (338/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (77/28)، تفسير القرطبي: (312/19)، تفسير البيضاوي: (129/5)، تفسير النسفي: (338/3)، جامع البيان للإيجي: (157/4)، فتح القدير للشوكاني: (60/5)، روح المعاني للآلوسي: (258/13)، تفسير السعدي: (ص793).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (221/22)، المحرر الوجيز لابن عطية: (132/5)، تفسير ابن كثير: (314/7)، السراج المنير للخطيب الشريبي: (45/4).

(3) ينظر: التفسير الوسيط للواحدى: (138/4).

بيان، غير أنه لم يرجح قولاً على آخر.

رابع وثلاثون: دراسة قوله في الآية الثالثة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿فَعِيدٌ﴾ على أربعة أقوال:

القول الأول: القعيد بمعنى الرصد. وهو قول "الطبري وابن أبي زمنين"⁽¹⁾

القول الثاني: ﴿فَعِيدٌ﴾ بمعنى قاعدٍ؛ كما يقال: قدير بمعنى قادر. وهو قول "أهل البصرة وأكثر المفسرين"⁽²⁾.

القول الثالث: ﴿فَعِيدٌ﴾ بمعنى مُقَاعِد، وهو المجالس الملازم، أي متهيئ لعمله الذي أعد له، ملازم له، مثل أكيل ونديم بمعنى مواكل ومنادم؛ وهو قول "النسفي ومجير الدين المقدسي وأبي السعود والسعدي وابن عاشور"⁽³⁾. وذكره "ابن قتيبة والقرطبي والشوكاني"⁽⁴⁾

القول الرابع: ﴿فَعِيدٌ﴾ بمعنى قعود. وهو قول أهل الكوفة⁽⁵⁾.

هذا ولم أجد من المفسرين من فسر ﴿فَعِيدٌ﴾ بمعنى حافظ كما فسر ابن الحاجب.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو القول الراجح، وهو أن ﴿فَعِيدٌ﴾ بمعنى مُقَاعِد، وهو المجالس الملازم، مثل أكيل ونديم بمعنى مواكل ومنادم؛ أي متهيئ لعمله الذي أعد له ملازم له؛ وذلك لأن اللفظ ليس على ظاهره، وإنما المقصود أن الملكين ملازمان للعبد لا يبرحانه

(1) ينظر: تفسير الطبري: (342/22)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (272/4).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (335/3)، الكشف والبيان للثعلبي: (98/9)، الهداية لمكي: (7038/11)، التفسير الوسيط للواحدى: (165/4)، تفسير السمعاني: (239/5)، تفسير البغوي: (358/7)، الكشاف للزنجشري: (384/4)، تذكرة الأريب لابن الجوزي: (367/1)، تفسير الخازن: (187/4)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (84/4).

(3) ينظر: تفسير النسفي: (364/3)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (385/6)، تفسير أبي السعود: (129/8)، تفسير السعدي: (ص805)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (302/26).

(4) ينظر: تفسير القرآن لابن قتيبة: (ص418)، تفسير القرطبي: (438/19)، فتح القدير للشوكاني: (89/5).

(5) ينظر: تفسير البغوي: (358/7)، المحرر الوجيز لابن عطية: (160/5).

ويكتبان كل ما يقول ويفعل.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح إلا إن أريد بحافظ: حفظ الأعمال بكتابتها فيفسر القول باللازم.

خامس وثلاثون: دراسة قوله في الآية الرابعة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿سَلْسِيلاً﴾ من قوله تعالى: ﴿عَيْنَاهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً﴾ على ثلاثة أقوال:
القول الأول: ﴿سَلْسِيلاً﴾ صفة للعين، وصفت بالسلاسة في الحلق، وفي حال الجري، وانقيادها لأهل الجنة يصرّفونها حيث شاءوا، وعني بقوله: (تُسَمَّى): توصف. وهو اختيار الطبري وقاله وذكره أكثر المفسرين⁽¹⁾. وكونه مصروفاً مما يؤكد كونه صفة للعين لا اسماً⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿سَلْسِيلاً﴾ اسم للعين. ذكره "مكي والماوردي والواحدي والسمعاني وغيرهم"⁽³⁾ واعترض على هذا القول بأنه لو يحمل ﴿سَلْسِيلاً﴾ على أنه اسم حقيقة، لكان ممنوعاً من الصرف للتأنيث والعلمية⁽⁴⁾. وأجيب بأنه إنما انصرف؛ لأنه رأس آية⁽⁵⁾.
القول الثالث: عينا تسمى الزنجبيل، وتم الكلام ثم قال: سل سبيلاً⁽⁶⁾، واختلف فيها على تأويلين:
الأول: يعني: سل الله تعالى السبيل إليها. ذكره السمرقندي⁽⁷⁾.

(1) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (109 / 24)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (261 / 5)، الكشف والبيان للثعلبي: (104 / 10)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7930 / 12)، تفسير البغوي: (297 / 8)، الكشف للزخشري: (672 / 4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (413 / 5)، البحر المحيط لأبي حيان: (365 / 10)، تفسير ابن كثير: (298 / 8)، فتح القدير للشوكاني: (423 / 5).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (413 / 5).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7930 / 12)، النكت والعيون للماوردي: (171 / 6)، الوسيط للواحدي: (403 / 4)، تفسير السمعاني: (119 / 6).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (365 / 10).

(5) ينظر: تفسير السمعاني: (119 / 6)، مفاتيح الغيب للرازي: (752 / 30).

(6) روي عن علي رضي الله عنه ولا يصح. ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (380 / 4).

(7) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (528 / 3).

الثاني: سل سبيلا، جعلت علما للعين، كما قيل: تأبط شرا، وذرى حبا، وسميت بذلك لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلا بالعمل الصالح. ذكره "الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي"⁽¹⁾ ورد هذا القول السمعاني فقال: « ومن قال في قوله: ﴿سَلِّبًا﴾ سلني سبيلا إليها فقد أبعده، وهو تأويل باطل، وليس هو من قول أهل العلم. »⁽²⁾ ورده كذلك الزمخشري فقال: « ... وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي رضي الله عنه أبعده. »⁽³⁾ وأغلظ أبو حيان في رده فقال: « وقد نسبوا هذا القول إلى علي كرم الله وجهه، ويجب طرحه من كتب التفسير. »⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿سَلِّبًا﴾ صفة للعين، وصفت بالسلاسة في الحلق، وفي حال الجري، وانقيادها لأهل اللجنة يصرفونها حيث شاءوا، وعني بقوله: (تُسَمَّى): توصف؛ وذلك لأنه القول الذي سلم من الاعتراضات، وقال به أكثر المفسرين. وعليه فابن الحاجب وافق الصواب في قوله الأول، وجانبه في باقي تجويزاته. هذا آخر ما تم جمعه ودراسته من أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بالمعنى وتفسير الغريب، ويليه الفصل الثاني وهو جمع أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بالإعراب وتأثيره على المعنى ودراستها.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/672)، مفاتيح الغيب للرازي: (30/752)، تفسير البيضاوي: (5/271).

(2) تفسير السمعاني: (6/119).

(3) الكشاف للزمخشري: (4/672).

(4) البحر المحيط لأبي حيان: (10/365).

الفصل الثاني

أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالإعراب
وتأثيره على المعنى ودراستها .

وفيه مبحثان يحويان مطالب بعدد الآيات المفسرة

المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في إعرابها وتأثيره
على المعنى .

المبحث الثاني: دراسة هذه الأقوال ونتائج الدراسة .

الفصل الثاني: أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالإعراب وتأثيره على المعنى ودراستها.

في هذا الفصل سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب في التفسير فيما يتعلق بالإعراب وتأثيره على المعنى ثم دراسة كل ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في إعرابها.

سيتم في هذا المبحث جمع كل أقوال ابن الحاجب في إعراب القرآن الكريم وتأثير هذا الإعراب على المعنى، مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ما تم إعرابه.

أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب :

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة:6].

قول ابن الحاجب: «إن ورد على قولنا: "إن المبتدأ لا يقع جملة"، قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، فإن ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر مبتدأ مقدم، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ المبتدأ، وهو جملة. فالجواب: أنه إنما صح الابتداء ههنا بالجملة لأنها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة؛ وإنما جيء بهمزة الاستفهام المعادلة لـ "أم" لإفادة تحقيق معنى التسوية. (1)

ثانياً: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:17]

قول ابن الحاجب: «يجوز أن يكون ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾ بمعنى صيرهم. فيجوز أن يكون قوله: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ﴾ و﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ مفعولين من باب واحد ذكر أحدهما بعد الآخر، كما تقول: صيرت زيدا عالماً عاقلاً؛ لأنها في المعنى أخبار؛ فكما جاز تعدد الأخبار جاز تعددها. ويجوز أن يكون الأول هو المفعول والثاني حالاً من الضمير المفعول في ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾، أي: تركهم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون. ويجوز أن يكون الأول حالاً والثاني هو المفعول، أي: وصيرهم غير مبصرين في

(1) المصدر السابق: (1/821).

حال كونهم في ظلمات. ويجوز ﴿وَتَرَكَّهُمْ﴾ بمعنى: خلاهم، فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فيكون ﴿فِي ظُلُمَاتٍ﴾ و﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ حالين من الضمير في ﴿وَتَرَكَّهُمْ﴾. والله أعلم بالصواب. (1)

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: 118]

قول ابن الحاجب: «إن جعل ﴿كَذَلِكَ﴾ نصباً على المصدر بـ ﴿قَالَ﴾ التي بعدها، بقي قوله: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ غير متصل لكونه في المعنى تكراراً، والفعل لا يتعدى إلى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة لأنه لا يقتضيه، فلا يتعدى إليه، وإنما يتعدى الفعل إلى ما يقتضيه، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت زيدا عمراً، لم يجز؛ لأنه لا يقتضي مفعولين؟ وإن جعل ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غير متصل. وإن جعل ﴿كَذَلِكَ﴾ من تنمة قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أو خبر مبتدأ تقديره: الأمر كذلك بقي ما بعده من قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ﴾، غير مرتبط بما قبله والجواب: أن قوله: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، يجوز أن يكون بدلا من قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾. ولا يكون في المعنى تكريرا لوقوع الأول مبهما والثاني مبينا، كقولك: هذا زيد يقول كذا وكذا، فزيد بدل من هذا. وإنما يكون تكرارا لو كان مبينا. أما إذا كان في الأول هذا الإبهام جاز التكرار كما جاز في أمثاله. ويجوز أن يكون قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾، تقريرا لما يذكره من الأشياء التي يقصد المتكلم تصديقها كقولك وقد قيل لك: سمع زيد منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا، فتقول: سمع مني كذلك. وكقولك وقد ذكرت أشياء: الأمر كذلك. وليس ثم في الحقيقة مشبه ومشبه به؛ وإنما تقريره أنه لما ذكر تلك الأشياء المتقدمة، وصارت متصورة في الذهن لمن فهمها قال المصدق لها: هي كذلك، أو الأمر كذلك، مشبهاً للقضية المذكورة بما يتصوره السامع في ذهنه؛ إذ معنى الصديق في الحقيقة كون الخبر على وفق ما فهم، فصح التشبيه بهذا الاعتبار. فيجوز أن يكون ورد تقريرا لهذا المعنى تنمة لما

(1) المصدر السابق: (1/269).

بعده، ويكون ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ نعتاً لمصدر محذوف؛ أي: قولاً مثل قولهم. ويكون كذلك تقريراً للمشابهة بين ما ذكر وبين ما تقرر في الذهن على ما مثل به فيما تقدم. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمر كذلك، ولا يلزم نفي الارتباط، لأن أمره بوجود ﴿كَذَلِكَ﴾ وعدمه على سواء، لأنه معمول له في الحقيقة. ويجوز أن يكون من تنمة قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ على الوجه الذي ذكرناه في تشبيه ما يذكر بما استقر في الذهن، وفائدته في التحقيق تقرير ما ذكر وتحقيقه، وإنه على طبق ما ذكر من غير مبالغة ولا نقصان في معناه، ولا يلزم منه قطع ارتباط لما ذكرناه. والله أعلم بالصواب. (1)»

رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: 198].
قول ابن الحاجب: «الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: ذكرنا مثل ما هداكم، وإن كان الفاعلان خاصين باعتبار أمر عام اشتركا فيه وهو الإحسان، كأنه قيل: أحسنوا كما أحسن إليكم، مثل قوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: 77]، إلا أنه عدل عن العام إلى الخاص لقصد تفهيم خصوصية المطلوب، وتنبهها على خصوصية السبب. والله أعلم بالصواب. (2)»

خامساً: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب:

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: 200].

أقوال ابن الحاجب:

«... ﴿أَشَدَّ﴾ لا يستقيم أن يكون معطوفاً على الكاف، ولا على (ذكركم) ولا على موصوف الكاف، لأنه كان يجب أن يقال: أو أشد بالخفض، وإنما المعنى: اذكروا الله ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو مثل قوم أشد ذكراً، ف﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ حال، وقد عطف على المصدر كما ترى بتقدير جملة

(1) المصدر السابق: (1/ 176-177-178).

(2) المصدر نفسه: (1/ 211).

أخرى كالمقدمة؛ أي: أو اذكروا الله مثل قوم أشد ذكرا؛ فحذفت لتقدم ما يدل عليها. (1)
 ((المعنى: فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا في ذكر آبائكم، وهو الذي ذكرناه. وذكر الزمخشري (2) في هذه الآية الأخيرة وجهين: أحدهما أنه قال: معطوف على ما أضيف إليه الذكر، وهذا عطف على المضمرة المخفوض، وذلك لا يجوز عنده، ورد قراءة حمزة أقبح رد (3)، والوجه الثاني: أنه قال: معطوف على ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾ فيكون التقدير: فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشد ذكراً، على معنى: مذكورين كثيرا، وهذا يلزم منه أن يكون (أفعل) للمفعول، وهو شاذ لا يرجع إليه إلا بثبت، و(أفعل) لا يكون إلا للفاعل، كقولهم: هو أضرب الناس على معنى أنه فاعل الضرب، سواء أضيفته أو نصبت عنه تمييزا، والله أعلم بالصواب. (4)

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب:

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْجِلِّ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 274]

قول ابن الحاجب: ((... ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ أي ثبت لهم أجرهم؛ فثبوت الأجر لهم هو مضمون الجملة، وهو مسبب عن الإنفاق. (5)

سابعا: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدِّ أَلْغَمٍ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: 154].

قول ابن الحاجب: ((فقوله: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ مصدران: أحدهما للتشبيه، والآخر توكيد لغير مضمون الجملة؛ لأن ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ﴾ يحتمل أن يكون حقا وغير حق، فلما قال: ﴿غَيْرَ

(1) المصدر نفسه: (1/ 229).

(2) في الكشف: (1/ 248).

(3) لم أجد في الكشف ذكرا لقراءة حمزة ولاردا لها.

(4) أمالي ابن الحاجب: (1/ 138).

(5) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (1/ 171).

أَلْحَقَّ ﴿ تَبِين، وتقدير الكلام : تظنون بالله غير الحق ظنا كظن الجاهلية ، فالظن الثاني للتشبيه، والظن الأول توكيد لـ ﴿ غَيْرَ أَلْحَقَّ ﴾ الذي هو غير مضمون الجملة، والمفعولان محذوفان، أي إخلاف وعده حاصلًا. ﴿⁽¹⁾

ثامنا: عرض الآية الثامنة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:159].

قول ابن الحاجب: « وتزاد⁽²⁾ بعد بعض حروف الجر لقوله تعالى: ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾⁽³⁾

تاسعا: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِن طِبَن لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ [النساء:4]

قول ابن الحاجب: « فهنيء ومريء: اسم فاعل من قولهم: هنا ومرأ. وقائماً: اسم فاعل من قام. وقاعدا: اسم فاعل من قعد. إلا أنك إذا قلت: هنيئاً لك الظفر، لم تعن إلا ليهنك الظفر. وقد وقع "هنيئاً" موقع الفعل وهو الذي يعني به المصدر. وإذا قلت: أقائماً وقد قعد الناس؟ فهو قائم مقام قولك: أتقوم؟ فيجب أن يكون مصدراً، وكذلك: أسائراً؟ وليس قوله: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ من هذا القبيل، فإنها صفات بالأصالة، وإنما جاءت نعتاً للمصدر المحذوف. فتقديره: أكلأ هنيئاً وأكلأ مريئاً. فهي صفات حذف موصوفها وأقيم الصفة مقامه. ﴿⁽⁴⁾

عاشرا: عرض الآية العاشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا

السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء:12]

قول ابن الحاجب: « قال: ﴿ كَلَلَةً ﴾ يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي

(1) المصدر السابق: (2/62).

(2) يعني (ما).

(3) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/221).

(4) أمالي ابن الحاجب: (1/436).

ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد. فإن كانت للمعنى نصبت على المفعول لأجله سواء كان الرجل وارثاً أو موروثاً، تقديره: وإن كان رجل موروث لأجل هذه القرابة. وإن كانت للميت فالمعنى: وإن كان رجل موروث في حال كونه كلاله، فنصبها على الحال من الضمير في ﴿يُورَثُ﴾، والعامل ﴿يُورَثُ﴾، وكذلك إن كانت للوارث فمعناها: وإن كان رجل مورث؛ ويكون ﴿يُورَثُ﴾ من أورث بمعنى: ورث، والرجل الذي يورث هو الوارث، فنصبه على الحال.

والأولى في (كان) أن تكون تامة على معنى: وإن حدث أو وقع. وبقية الأقوال المذكورة في نصبها ليست بالقوية. والله أعلم بالصواب. (1)

حادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَأْخُذُونََّهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: 20].

قول ابن الحاجب: «يجوز أن يكون قوله: ﴿بُهْتَنًا﴾ مصدراً مثل: قعد القرفصاء، لأن البهتان ظلم، والأخذ على نوعين: ظلم وغير ظلم، كقوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: 8]. فإن جهاراً أحد نوعي الدعاء. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ويجوز أن يكون حالاً. (2)

ثاني عشر: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾ [النساء: 46]

قول ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿لِيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾: منصوب على المصدر من قوله: يحرفون الكلم عن مواضعه، لأن ﴿لِيًّا﴾ نوع من التحريف، كأنه قال: يحرفون تحريفاً، فصار مثل قوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: 8]، فإنه أحد نوعي الدعاء. ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال. (3)

(1) المصدر السابق: (1/ 150).

(2) المصدر نفسه: (1/ 242).

(3) المصدر نفسه: (1/ 242).

ثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: 58]

قول ابن الحاجب: «...وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ فهذه يحتمل أن تكون مثلها⁽¹⁾، إلا أن ﴿ مَا ﴾ تكون موصوفة، فكان التقدير إن الله نعم الشيء شيئا يعظكم به، فتكون ﴿ مَا ﴾ تمييزا، و﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ صفة له، ويحتمل أن تكون ﴿ مَا ﴾ موصولة فاعلا على قول من جوز ذلك في مثل ﴿ بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ ﴾ [البقرة: 90] فيجري فيه القولان الجاريان في مثل ﴿ بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ ﴾ إلا أن المخصوص في ﴿ بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ ﴾ مذكور، وهو ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ والمخصوص هنا محذوف للعلم به، وتقديره: إن الله نعما يعظكم به ذلك، وهو أداء الأمانة، والحكم بالعدل. »⁽²⁾

رابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۖ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: 171]

قول ابن الحاجب: « ومنه: ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾، قال سيبويه: لأنك حين قلت: انت، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، فكأنه قال: وائت خيرا لك، وقال الفراء: المعنى: انتهوا انتهاء خيرا لكم. وقال الكسائي: المعنى: انتهوا يكن خيرا لكم. وما ذكره سيبويه أظهر والمعنى عليه، ولذلك أظهره في مثل: انت وائت أمرا قاصدا.

وقول الزمخشري: ومنه (انت أمرا قاصدا) واجب فيه حذف الفعل غلط، ومثل (انت أمرا قاصدا) قوله:

(1) أي مثل (ما) التي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: 271] - ذكرها قبل - وهي أن (ما) مميز وهي

المخصوص بالمدح. ينظر: الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (94/2).

(2) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (94/2).

تَرْوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *** (1)

ومنه (وراءك أوسع لك) مثل في الزجر عن الإقدام على الشيء.

يقال إن ابن الحمامة الشاعر (2) أتى الحطيئة (3) فقال: السلام عليكم، فقال: كلمة تقال، وليس لها جواب عندي، فقال: أألج؟ فقال وراءك أوسع لك، فقال: أنا ابن الحمامة الشاعر، فقال كن ابن أيّ طير الله شئت. (4)

خامس عشر: عرض الآية الخامسة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: 77]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾: يجوز في نصبه أوجه: أحدها: وهو اختيار الزمخشري (5)، أن يكون حالا معطوفا على الكاف، فيكون المعنى: تخشون الناس مثل أهل خشية الله، ولا يجوز أن تكون الكاف نعتا لمصدر محذوف عنده؛ لأنه كان يلزم أن يكون أو أشد خشية، لأن أفعل التفصيل إذا ذكر بعده ما هو من جنسه وجب أن يكون مخفوضا، لأن الغرض نسبته إلى شيء اشترك هو وهم في ذلك المعنى وزاد عليهم، وهذا معنى الإضافة، إلا أنه خالف باب الإضافة من

(1) عجزه: غداً بيجنبي بآرٍ ظليل. نسبه العيني لأحيحة ابن الجلاح. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني: (4/1533)، والمعنى: تروحي وأتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (2/302).

(2) هو: هوذة بن الحارث بن عجرة، السلمي، يعرف بابن الحمامة، والحمامة أمه، اشتهر بنسبته إليها، شاعر قوي العارضة، من الصحابة، أو ممن كانوا في عصر النبوة. توفي نحو سنة (20هـ)، ينظر في ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (6/439)، الأعلام للزركلي: (8/102).

(3) هو: جروول بن أوس بن مالك، أبو مليكة، العبسي، من فحول الشعراء، لقب بالحطيئة لقصره، تصرّف في جميع فنون الشعر وأجاد في ذلك، وكان ذا شرّ وسفه، كان هجاءً عنيفاً، هجا أباه وأمه وأخاه وزوجته ونفسه، وهو مخضرم، أسلم ثم ارتدّ، ثم أسر وعاد إلى الإسلام، توفي نحو سنة (45هـ). ينظر في ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (2/90)، الأعلام للزركلي: (2/118).

(4) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (1/273/274).

(5) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/536).

حيث إنه تجب إضافته إلى شيء هو بعضه، فيكون التقدير: يخشون الناس مشبهين لأهل خشية الله أو أشد. فأشد على هذا في موضع نصب عطفاً على الكاف. ولا ينبغي أن تكون في موضع خفض عطفاً على الأهل الذي قامت ﴿خَشِيَّةٌ﴾ مقامه، لأنه يكون التقدير: مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشية، فيكون فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه، وليس بقياس في غير المصادر. والوجه الثاني: أن تكون ﴿كَخَشِيَّةِ اللَّهِ﴾ على ظاهرها نعتاً لمصدر محذوف، فيكون قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشِيَّةً﴾، من باب قولهم: جد جده، كأنه جعل للخشية خشية مبالغة، كما جعل للجدة جد مبالغة، فيكون ذكر خشية بعد أشد على أنه معنى للخشية لا على أنه جنس، وإن وافق لفظه، فيكون مثل قولك: زيد أشد خشية. وعلى هذا يجوز أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ معطوفاً على (خشية الله) المجرورة بالكاف لكونه مصدراً، والمصادر يجوز حذف موصوفاتها، يكون التقدير: خشية مثل خشية الله، أو مثل خشية أشد من خشية الله. والوجه الثالث: أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ منصوباً بفعل مضمر دل عليه ﴿يَخْشُونَ﴾ الأول، فيكون التقدير: يخشون الناس خشية مثل خشية الله، أو يخشون الناس أشد خشية، فتكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، و﴿أَشَدَّ﴾ حالاً، وهذا أولى لوجهين: أحدهما: أنه جرت فيه الكاف على ظاهرها، ولا يلزم ما ذكره في أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في العامل، لأن ذلك في المفردات، وهذه جمل، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض أن تكون من باب واحد. والوجه الثاني: أن قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: 200] ليس له وجه مستقيم إلا هذا، فينبغي أن يكون هذا في الإعراب مثله لموافقة لفظه، لأنك في ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، لا يستقيم أن تقول: هو حال، لأن قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾، يمنعه بالظاهر وبالتقدير، ولا يستقيم أن تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، لأن ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ يمنعه، ولا يمكن أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ معطوفاً على (ذكركم)، لأنه كان يجب فيه الخفض، ولا يستقيم أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ معطوفاً على الكاف والميم في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾؛ لأنه يكون عطفاً على المضمر المجرور من غير إعادة عامل، وإذا قدرناه جملتين استقام، فيكون المعنى: فاذكروا الله ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله في حال كونكم

أشد ذكرا في ذكر آبائكم، وهو الذي ذكرناه. (1)

سادس عشر: عرض الآية السادسة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا

مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: 119]

قول ابن الحاجب: ((وفي الماضي حكاية قولهم ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ فإنه ورد للتعليل على

معنى: كراهة أن يقولوا عند إقامة الحججة عليهم: ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير. وهذا للماضي

المحقق. (2)

سابع عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ تَعَالَى: قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ

عَلِمْتُهُ، تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: 116]

قال ابن الحاجب: ((... الصحيح أن (إن) الشرطية إذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا... وأما قوله

تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ﴾، فعلى معنى: إن ثبت... (3)

ثامن عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ

وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: 59]

قال ابن الحاجب: ((الاستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدرة لـ ﴿ وَرَقَةٍ ﴾. أي: وما تسقط من

ورقة إلا معلومة كقولهم: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه. وقوله: ﴿ وَلَا حَبَّةٍ ﴾ ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ ﴾

معطوف على قوله: ﴿ وَرَقَةٍ ﴾، داخل في سياق النفي. و ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ بدل من قوله: ﴿ إِلَّا

يَعْلَمُهَا ﴾؛ لأن ما يعلمه الله حاصل في كتاب. فتقديره: إلا حاصل، أو حصل في كتاب. ولا حاجة

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 136-137).

(2) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/ 205-206).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/ 219).

إلى أن يقدر مبتدأ محذوف، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أنفقت درهما إلا من كيس، لم يحتج إلا إلى متعلق الجار لا إلى مبتدأ. فوزانه وزان قولك: مررت برجل في الدار، فكما لا يقدر مبتدأ في مثل هذه الصفة فكذلك الأخرى، لأنها مثلها. والبدل بتكرير لفظ الاستثناء سائغ، كقول الشاعر:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ *** إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ⁽¹⁾

... والله أعلم بالصواب.»⁽²⁾

تاسع عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: 81].

قول ابن الحاجب: «﴿شَهْوَةٌ﴾ منصوب، إما مفعول من أجله وهو الظاهر، وإما على معنى إتيان شهوة، وإما حال على معنى مشتبهين. و﴿مِّنْ﴾ في قوله: ﴿مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ لا ابتداء الغاية، أي: تأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النساء، أو على معنى المقابلة؛ أي: تجعلون هذا عوضاً عن هذا، كما تقول: خذ هذا من دون هذا، أي: اجعله عوضاً منه. ويتعلق إما بـ (تأتون) وهو الظاهر، لأن المعنى: تجعلون الإتيان لهؤلاء عوضاً من أولئك، أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء. وإما بـ ﴿شَهْوَةٌ﴾ على المعنيين، أي: تتعلق الشهوة منكم بالرجال عوضاً من تعلقها بالنساء. والله أعلم بالصواب.»⁽³⁾

عشرون: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِئْتَمٍ مِّمَّتْ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ

مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: 142]

قول ابن الحاجب: «يجوز أن يكون (أربعين) ظرفاً، لأن تمام الميقات فيها، ولذلك لو صرح بـ (في) فقليل: فتم ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً. ويجوز أن يكون ظرفاً على معنى: آخر أربعين

(1) لم ينسب البيت لقائل معين، ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/341). والرسيم والرمل ضربان من العدو. ينظر: همع الهوامع للسيوطي: (2/265).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/232).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/259-260).

ليلة، فحذف المضاف للعلم به، إذ تمام مدة الشيء إنما تكون آخره. ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر، إما على معنى: أن الأربعين اسم للآخر كما تقول: هذا أربعون، والكراسة الأربعون. فلما كان هو التمام صح أن ينصب نصب لفظ التمام. وإما على حذف مضاف، أي: تمام أربعين. ويجوز أن يكون حالاً، أي: تم في حال كونه بالغا هذا العدد المخصوص، كما تقول: جاءني إخوتك ثلاثة، كما وصف به في قولك: مررت بنسوة أربع.

ويجوز أن يكون مفعولاً بتم، كأن الميقات - وهو التوقيت - هو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلقاً به. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

واحد وعشرون: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: 177]

قول ابن الحاجب: « وذلك أن الفاعل هنا مضمّر مفسر بـ (مثل)، فيكون التقدير: ساء المثل، وقد ذكر القوم، وليس هو مطابقاً للمثل في المعنى.

وأجاب عنه بأنه على حذف مضاف تقديره: ساء مثلاً مثل القوم، فعلى ذلك يكون مطابقاً. ⁽²⁾

ثاني وعشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ

قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: 185]

قول ابن الحاجب: « فإن لم يكن لفعل (ما) و(أن) مصدر قدر بمعناه، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ

يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ فيقدر بالتوقع، أي وفي توقع قرب أجلهم. ⁽³⁾

« ﴿ أَنْ ﴾ ... مخففة من الثقيلة. ⁽⁴⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (230 / 1).

(2) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (96 / 2).

(3) المصدر نفسه: (225 / 2).

(4) أمالي ابن الحاجب: (211 / 1).

ثالث وعشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس: 32]

قول ابن الحاجب: « يجوز أن يرتفع ﴿ الضَّلَالُ ﴾ على أنه بدل باعتبار معنى: (ماذا)، لأن المعنى النفي؛ لأن الاستفهام فيه على معنى الإنكار، كأنه قيل: ما شيء بعد الحق إلا الضلال.

ويجوز أن يكون مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث أن المعنى: ما بعد الحق إلا الضلال. ولو قيل ذلك لكان مبتدأ، وكذلك ما كان بمعناه. وإذا جاز البديل والتفريغ في الاستفهام وهو على بابه في مثل قولك: هل جاءك رجل إلا زيد؟، وهل جاءك إلا زيد؟، فلأن يجوز إذا كان معناه معنى النفي أجدر. وإنما قدر الاستثناء في الآية على معنى النفي، لأنه المراد لاستحاقة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى. وأيضاً فلو جعل الاستثناء على صورة الاستفهام لتغير المعنى، لأنك إذا قلت: هل جاءك رجل إلا زيد؟، فمعناه: أخبرني عن غير زيد، فلا يستقيم ههنا السؤال عن غير الضلال، إذ لا شيء بعد الحق غيره. والله أعلم بالصواب. » (1)

رابع وعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لَا أَمْرٌ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس: 49]

قول ابن الحاجب: « ﴿ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ ﴾: جواب ﴿ إِذَا ﴾، وصحة كونه جواباً واضح؛ لأنه قد يتوهم التأخير فنفي هذا المتوهم كما نفى في قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا ﴾ [المنافقون: 11].

وأما قوله: ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾، فالأولى أن يكون جملة معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعاً، ولذلك يحسن الوقف على قوله: ﴿ سَاعَةً ﴾، ويبتدىء: ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾؛ لأنه لا يتوهم متوهم تقديمها على الأجل عند مجيء الأجل فينفي، وإنما ينفي ما يتوهم أو يعتقد أو يظن، وأما مثل هذا المعلوم ضرورة فيبعد أن يذكر منفيها في سياق هذا الشرط. ووجه من جعله في سياق الجواب أن

(1) المصدر السابق: (1/ 198-199).

يكون معنى ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾: إذا قدر وحقق، فيصح حينئذ تقدير توهم التقديم؛ لأن الغرض فرض تقدير الأجل قبل حضور وقته، فيكون تقدير توهم التقديم كتقدير توهم التأخير، فجاز أن يشرك بينهما في الجواب بهذا المعنى. والله أعلم بالصواب. (1)

خامس وعشرون: عرض الآية الخامسة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ بِبَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: 50]

قول ابن الحاجب: « قيل: معنى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ التعجب، أي: ما أعجب أمركم إذا أتاكم العذاب! واستعمل (أرأيت) في هذا المعنى لملازمة الرؤية فيما يعظم وقعه حتى صار في المعنى كأنه ما أعجب، فيكون جواب الشرط مستفادا مما في معنى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، أي: إذا أتاكم العذاب فما أعظم أمركم! ويكون قوله: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ تقريراً لما ارتكبه مما يؤدي إلى سوء منقلبهم الذي يعظم أمره حتى يتعجب منه؛ لأن العذاب الذي استعجلوه هو المفضي بهم إلى الحال الشنيعة التي لا مخلص لهم منها، فيحسن الابتداء على هذا بقوله: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ﴾. وأخرج الكلام مخرج الغيبة بقوله: ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾، وإن كان المعنى على: ماذا تستعجلون؟ تنبيهاً لإبانة الصفة التي نشأ التجروء منها وهو الإجرام، وهو باب من بديع الكلام.

وقيل: معنى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ أي: أخبروني، واستعمل ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ في هذا المعنى لكثرتة في التعجب، والتعجب مستلزم لطلب الخبر، فيكون جواب الشرط مستفادا من معنى ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، ويكون ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ﴾ معمولاً لمعنى أخبروني، والمعنى: ماذا تصنعون إذا وقع مما تستعجلونه، فاستعمل السبب موضع المسبب تنبيهاً على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسبيهم إلى ما لا مخلص لهم منه، فكان أحسن لذلك من ذكر المسبب في المعنى المقصود.

ويجوز أن يكون جواب الشرط مستفادا من قوله: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾، أي: إن أتاكم فماذا تصنعون؟ ولم يحسن مجيء الفاء، وإن كان الموضع في الظاهر على هذا التأويل موضع وجوب لكونه

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 238-239).

في سياق معنى: أخبروني، فجاء الشرط معترضا بين الفعل وبين مفعوله، والشروط المعترضة لا فاء فيها هو في المعنى جوابها، كالقسم المعترض، كقولك: (زيد والله قائم)، ولو قلت: (زيد والله لقائم) لم يجوز. ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ في الوجه الأول باعتبار التقدير الأصلي محذوف مفعوله إن كان من رؤية العين، كأن الأصل: أبصروا أنفسكم أو أبصروا هؤلاء، ومفعولاه إن كان من رؤية القلب؛ أي: اعلموا هؤلاء جهالا، أو اعلموكم جهالا. وعلى التقدير الثاني: ماذا يستعجل؟ ثم أخرج على المعنى الأصلي إلى ما ذكرناه من المعنيين. والله أعلم بالصواب. (1)

سادس وعشرون: عرض الآية السادسة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۗ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يوسف: 18]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يحتمل الأمرين: يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر. إلا أن حذف المبتدأ أولى من أوجه:

أحدهما: أن حذف المبتدأ أكثر، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل.

ثانيها: أن الكلام سيق للمدح بحصول الصبر له، فجعل المبتدأ محذوفا يحصل هذا المعنى، وجعل الخبر محذوفا لا يحصله، لأنه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام به، ولذلك يقول المتكلم " الصبر الجميل أجمل " ولم يرزق منه شيء.

ثالثها: أن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت ينبغي أن تكون على معناها وهي منصوبة، وهي في النصب إذا قلت: صبرت صبورا جميلا، فأنت في حال النصب مخبر بالصبر، وإذا جعلت المبتدأ محذوفا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر، فهو موافق للمنصوب فهو أولى.

ورابعها: هو أن المبتدأ إذا كان محذوفا كانت قرينة حالية، وهي قيام الصبرية دليلا على المبتدأ المحذوف، فيحسن حذفه، وإذا كان الخبر هو المحذوف وليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية تدل على

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 175-176).

خصوص الخبر المحذوف كان ما ذكرته من حذف المبتدأ أولى. (1)

المطلب السابع والعشرون: عرض الآية السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرَىٰ هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةَ ۖ وَاللَّهُ

عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ [يوسف:19]

قول ابن الحاجب: ((قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةَ ﴾ يجوز أن يكون حالا على معنى: وأسروه متجورا

فيه أو تاجرين، إما من الفاعل أو المفعول. ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله، أي: كتموه لأجل

تحصيل المال فيه؛ لأنه كان على حال تقتضي التجارة كتمانها خوفا من أن تمتد الأطماع من غيرهم لما

كان عليه من الجهال. ولا يجوز أن يكون تمييزا لأنه ليس من باب: عشرين، ولا من باب: حسن زيد

وجها، لما يؤدي إليه من أن الأسرار كان لبضاعته لاله، وهو خلاف المعنى. والله أعلم. (2)

المطلب الثامن والعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ

الْكَذِبِينَ ﴿ [يوسف:26]

قال ابن الحاجب ممليا على قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾: ((... الصحيح أن

(إن) الشرطية إذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا. فأما قوله: ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ ﴾ ، فلأن

﴿ كَانَتْ ﴾ بمعنى: ثبت، فكأنه قيل: إن ثبت أن قميصه. وثبت الشيء لا يلزم منه ألا يكون قبل

ذلك ثابتا، فهي على بابها في الاستقبال؛ لأن المعنى: إن ثبت هذا في المستقبل فهي صادقة. (3)

المطلب التاسع والعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْنَا حَسَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿ [يوسف:31]

قول ابن الحاجب: ((وأما قوله ﴿ حَسَّ لِلَّهِ ﴾ إلى آخره، فقد فسره بمصدر، والأولى أن يقال: إنه اسم

(1) المصدر السابق: (1/160).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/282-283).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/218).

من أسماء الأفعال، كأنه بمعنى: برئ الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:36] ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسره بالمصدر لكونه اسماً، فقصده إلى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكأن المعنى: برئ الله من السوء، فصار حاصله التفسير بالفعل، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل. (1)

المطلب الثلاثون: عرض الآية الثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم:31]

قول ابن الحاجب: ﴿يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ جواب قل، أي: قل لعبادي يقيموا. و﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْزُبُوا﴾ [النور:30]، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا أَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء:53]. وحذف ما يبين المقول استغناء بتفسير الجواب، أي: قل لهم: أقيموا، وقل لهم: غضوا، أي: قل لهم: ما يقتضي الإقامة وما يقتضي الغض. وما اعترض به على هذا القول من أن الإقامة والغض ليست بلازمة للقول ليس بشيء. فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية، وإنما يقتضي الغلبة وذلك حاصل، فإن أمر الشرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالباً وذلك كاف. وما حكى عن أبي علي أنه قال: هو جواب (أقيموا)، إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم، وفي العبارة تسامح، وإن أراد به أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان فاسداً من وجهين: أحدهما: أنه يصير كقولك: اخرج تخرج، وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب. الثاني: أنه كان يجب أن يقال: أقيموا تقيموا، لأنه مقول للمخاطبين، ولا يجوز أن يقال للمخاطبين: يقيموا.

فإن قيل: نجعل (يقيموا) من قول الأمر فيندفع المحذور.

فالجواب: أنه إذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذور أعظم منه، وهو أن يكون الأمر من كلام والجواب من كلام آخر؛ ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لـ (أقيموا)، فأقيموا: هو من قول المأمور، ويقيموا هو من قول الأمر، فقد صار الأمر والجواب من كلامين، وذلك فاسد. والله أعلم

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/152).

بالصواب. (1)

المطلب الواحد والثلاثون: عرض الآيات من الواحدة والثلاثين إلى الثالثة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي جَهَنَّمَ وَغُيُوبٍ ﴿٤٥﴾ أَدْخُلُوهَا سَلْمًا آمِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِي

صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّنتَقِلِينَ ﴿٤٧﴾ [الحجر: 45-46-47]

أقوال ابن الحاجب:

« قال: ﴿إِخْوَانًا﴾ منصوب بفعل مقدر تقديره: أمدح إخوانا، أو أعني إخوانا؛ والرفع جائز، ولكن النصب أحسن. ويضعف أن يكون منصوبا على الحال، لأنه إذا كان حالا، فإما أن يكون حالا من الضمير في ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ أو من الضمير في ﴿آمِنِينَ﴾ أو من الضمير في ﴿صُدُورِهِمْ﴾. ويضعف أن يكون من الأولين للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية وهي: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ﴾. ولا يجوز أن يكون من الضمير في ﴿صُدُورِهِمْ﴾ لأنه مضاف إليه اسم جامد، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال، إلا أن يكون في معنى الفاعل أو المفعول. وإنما لم يكن منه حال لأنه لا يقبل التقييد، والحال إنما جيء بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وغير ذلك لا يقبل التقييد. ألا ترى أنك لو قلت: حصير زيد راكبا سمار. لم يستقم؛ لأنها سمار سواء كان راكبا أو غير ذلك، فوقع التقييد مفسدا، وكذلك لو قلت: زيد قائما أبوك. لكان فاسدا؛ لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غير ذلك، فتقييده، يقع مفسدا. وكذلك لو جعلت ﴿إِخْوَانًا﴾ حالا من الضمير في ﴿صُدُورِهِمْ﴾ لم يستقم؛ لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوان. والله أعلم بالصواب. (2)

« من قال: إنها حال من الضمير في ﴿جَهَنَّمَ﴾، فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجملة المتعددة، لأن قوله: ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ جملة و ﴿وَنَزَعْنَا﴾ جملة. ومن جعلها حالا من الضمير في

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/235-236).

(2) المصدر السابق: (1/130-131).

﴿ءَامِنِينَ﴾ فهو أضعف؛ لأن ﴿ءَامِنِينَ﴾ في سياق ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ و ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ معمول للقول المقدر، أي: يقال لهم: ادخلوها بسلام آمنين. فإذا جعلت ﴿إِحْوَانًا﴾ حالا من الضمير في ﴿ءَامِنِينَ﴾ وجب أن يكون في سياق القول فتكون فاصلا بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبي وهو جملة: ﴿وَنَزَعْنَا﴾؛ لأن الجملة المقولة وإن تعددت أجزاءها في حكم المفعول الواحد أو المصدر، فإذا قطعت بعض أجزائها عن بعض، كانت كالفصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر. هذا وإنه يلزم منه ما لزم في الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبية التي هي: ﴿وَنَزَعْنَا﴾.

نعم لو جعل ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ هو مفعول القول دون (آمنين)، وجعل (آمنين) حالا من الضمير في ﴿فِي جَنَّتٍ﴾، وجعل ﴿إِحْوَانًا﴾ حالا من الضمير في ﴿ءَامِنِينَ﴾ اندفع الضعف بالوجه الأول. ولكن يجيء ضعف من جهة أن المفهوم من ﴿ءَامِنِينَ﴾ أنه حال من الضمير في ﴿أَدْخُلُوهَا﴾. فإذا جعل حالا من الضمير في ﴿فِي جَنَّتٍ﴾ لزم خروجه عن هذا الظاهر. ومن جعلها حالا من ضمير الفاعل في ﴿أَدْخُلُوهَا﴾ فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثاني والثلاثون: عرض الآيتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآيتان:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٤)

وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ

الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٠)

قال ابن الحاجب: «... ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ فلو

نصب ههنا لم يستقم؛ لأنهم ليسوا مقرين بإنزال من الله متعلق بـ ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، بل منكرون

لإنزال من الله تعالى مطلقا، وقولهم: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ هو في المعنى نفي الإنزال، أي: هذا الذي

يقول إنه إنزال هو أساطير الأولين، فيفسد تقدير الفعل، وهو أنزل على هذا، مع أنهم غير مقرين

(1) المصدر السابق: (1/204-205).

بالإنزال من الله، بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ أي أنزل خيرا، لأنهم مقرون بالإنزال من الله تعالى. (1)

المطلب الثالث والثلاثون: عرض الآية السادسة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَن تَخْرَقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ [الإسراء: 37]

قول ابن الحاجب: « الأحسن أن يكون ﴿ طُولًا ﴾ تمييزاً، إما عن الفاعل؛ أي: لن يبلغ طولك الجبال، وإما عن المفعول، أي: لن تبلغ طول الجبال.

وأما نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى: طويلاً، فضعيف يأباه اللفظ. أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فلما يجب من تقدير: ولن تبلغ في حال كونك طويلاً، أو في حال كونها طويلة، وليس المعنى عليه.

وأما نصبه على معنى: مطاولاً، فبعيد من حيث أن (طولا) لم يثبت استعماله بمعنى مطاول.

وأما نصبه على وجه نصب قوله: ذهبت طولا وذهبت عرضاً، على معنى: ذهبت في طول، أو ذهبت أخذاً في طول، فليس ببعيد. والله أعلم بالصواب. (2)

المطلب الرابع والثلاثون: عرض الآية السابعة والثلاثين وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: 94]

قال ابن الحاجب: « ﴿ رَسُولًا ﴾ نعت لبشر، والمعنى: إنكارهم بشراً موصوفاً بصفة الرسالة. وقول الجرجاني: إنه لا يستقيم أن يكون صفة لما يؤدي إليه أن يكون رسولا قبل البعث، ولا يستقيم، أخذاً من أن الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم، فيلزم ذلك غلط. والجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن ما ذكره إنما يكون في الإثبات لا في النفي، والإنكار نفي، ولو كان ما زعمه مستقيماً لم يستقم أن يقال: ما في الوجود إله ثان، لأنه يلزمه فساده بعين ما ذكره؛ إذ لا يستقيم نفي ثبوته، وبعد ثبوته لا يستقيم نفي ثبوته. وحل الإشكال من وجهين: أحدهما: وهو قول الأكثرين أن نفي الجمع

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/475).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/274-275).

في مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه، وإنما معنى مثل قولك: لا تجتمع حركة وسكون: أنك تفهمت الجمع المطلق ثم نسبته إلى الحركة. والسكون، فوجدت العقل يأباه، لا أنك تعقلته مثبتاً ثم نفيت، فكذلك ما ذكرناه على توهمهم الاستحالة في أن يكون بشر رسول، وعلى هذا قولهم: يستحيل اجتماع الضدين، وجميع ما يأتيك. وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقل الأمر على خلاف حقيقته. الوجه الثاني: أن يكون متعلقاً في الذهن وإن كان مستحيلاً في الوجود، فينفى باعتبار الوجود وإن كان معتقلاً ثبوته، فعلى هذا يكون البشر الرسول متعلقاً عندهم في الذهن، وإنما أنكروا وجوده. ⁽¹⁾ **المطلب الخامس والثلاثون: عرض الآيتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.**

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نُقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَذُكِّرَ رَبُّكَ إِذَا

نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴿٢٤﴾ [الكهف: 23-24]

قول ابن الحاجب: «الوجه فيه أن يكون استثناء مفرغاً، كقولك: لا تجيء إلا بإذن زيد، ولا تخرج إلا بمشيئة فلان، على أن يكون الأعم المحذوف حالاً أو مصدراً. فتقدير الحال: لا تخرج على حال إلا مستصحباً لذلك. وتقدير المصدر: لا تخرج خروجاً إلا خروجاً مستصحباً لذلك، كقولك: ما كتبت إلا بالقلم، ولا نجرت إلا بالقدم، وحذفت الباء من ﴿ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ، والتقدير: إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بذكر المشيئة. وقد علم أن ذكر المشيئة المستصحبة في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط، أو ما هو في معناه، كقولك: لأفعلن إن شاء الله، أو لأفعلن بمشيئة الله، أو إلا أن يشاء الله وما أشبه ذلك.

وما ذكر من أنه استثناء منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد. أما الانقطاع فلا يتجه؛ لأنه يؤدي إلى نهى كل أحد عن أن يقول إني فاعل غدا كذا مطلقاً، قيده بشيء أو لم يقيده، وهو خلاف الإجماع، فإنه لا يختلف في جواز قول القائل: لأفعلن كذا إن شاء الله، وجعله منقطعاً يدرجه في النهي.

وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أن يكون المعنى: نهيتكم إلا أن أشاء، والنهي لا يقيد بالمشيئة لأنه إن أريد تحقق الإخبار عن نهى محقق فلا يصح تعلقه بالمشيئة، وإن أريد نفس النهي

(1) المصدر السابق: (1/281).

الذي هو إنشاء فلا يقبل تعلقه على المشيئة، وإن أريد دوامه إلى أن يأتي نقيضه، فذلك معلوم في كل أمر ونهي، وكل حكم. ثم يلزم أن يكون كل أحد منهيًا عن أن يقول: إني فاعل مطلقًا، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له، وإنما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدم. وأما ما ذكر من أنه متصل بقوله: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ﴾ ففاسد؛ إذ يصير المعنى: إني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله، فيصير منهيًا عن ذلك، وهو خلاف الإجماع؛ إذ يصير المعنى النهي عن أن يقول: إني فاعل إن شاء الله، وإني فاعل إلا أن يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد. وأما ما ذكر من أن بعض المتأخرين زعم أن (إلا) ههنا ليست باستثناء اتصال، فقد تقدم الكلام عليه. وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متصل، فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغباوة. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب السادس والثلاثون: عرض الآية الأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنَكْنَأَ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: 38]

قال ابن الحاجب: «﴿لَنَكْنَأَ﴾ وهو بالاتفاق أصله (لكن أنا) فنقلت حركة الهمزة إلى النون من لكن، وحذفت الهمزة، فبقي (لكن نا)، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية فبقي ﴿لَنَكْنَأَ﴾ ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف كما يوقف على أنا بالألف، وهو في مثل ذلك أولى لذهاب الهمزة فيه ولذلك وصله ابن عامر بالألف فقرأ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (2).

وإعراب هو مبتدأ، والجملة خبر عن (أنا) في قولك ﴿لَنَكْنَأَ﴾، والضمير العائد عليه هو الضمير في ﴿رَبِّي﴾؛ لأن المبتدأ للمتكلم أن يكون الضمير للمتكلم أيضاً. (3)

المطلب السابع والثلاثون: عرض الآية الواحدة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم: 69]

قول ابن الحاجب: «قال الشيخ: اختلف في إعرابها. فمذهب الخليل أنه مرفوع على الحكاية تقديره:

(1) المصدر السابق: (1/196-197-198).

(2) وهي كذلك قراءة أبي جعفر ورويس. ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (2/311).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/168).

لننزعن الذي يقال فيهم: أيهم أشد. فهي على هذا استفهامية، ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده. ومذهب سيبويه أنه مبنى على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب، فقيل: أيهم هو أشد، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولا لـ (ننزعن)، أي: لننزعن، الذي هم أشد، فضمها بناء. وأيهم الموصولة تبنى عند حذف صدر الصلة على الأفصح، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت باتفاق كقولك: ضربت أيهم هو قائم. ومذهب سيبويه الصحيح؛ لأن قول الخليل يلزم منه أمور:

أحدها: حذف كثير وهو على خلاف القياس. وإنما القول الذي يصح حذفه قول مفرد غير واقع صلة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلَيْتُكُمْ بِسِطْوَاتٍ أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ [الأنعام:93]. وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر:3]. ومثله في القرآن كثير. وأما حذف الصلة والموصول جميعا فهو بعيد.

الثاني: أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر: الذي يقال فيه هو أشد، وليس الكلام كذلك. والثالث: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال، تقول: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ ولو قلت: ضربت أزيد عندك أم عمرو؟ لم يجز. و (ننزعن) ليس من أفعال العلم. فإذا قلت: ضربت أيهم قام، فالوجه أن تقول: هي الموصولة لا أن تقول: ضربت الذي يقال فيه أيهم قام. وإنما يوهم مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة أخرى مستقيمة، فيتوهم المتوهم أن حملة على الجهة الأخرى مستقيم. والذي يدل عليه أنك لو قدرت موضعه استفهاما صريحا ليس له جهة أخرى يستقيم باعتبارها لم يجز، فلو قلت: ضربت أزيد عندك أم عمرو؟ لكان منافيا لكلام العرب، بخلاف قولك: ضربت أيهم عندك. فلو كانت أيهم استفهاما يجوز فيها ذلك التقدير لجاز في الاستفهام الذي بمعناها، وإنما المجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة، فثبت أن الوجه مذهب سيبويه، ولا يلزم إلا حذف المبتدأ، وهو سائغ في كل موضع عند قيام القرينة. وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة، وإنما لم يقع الاستفهام إلا بعد أفعال العلم أو القول. أما القول فلا لأنه يحكى بعده كل شيء فلا إشكال فيه. وأما أفعال العلم فإنها وقع بعدها الاستفهام لأحد أمرين: إما يكون الاستفهام مستعلماً به؛ فكأنك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه: أعلمني، فإذا قلت: علمت أزيد

عندك أم عمرو؟ كان معناه: علمتُ ما يطلبُ إعلامك بهذا، فصح وقوعه لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم، ومحلّ الحسبان والظن عليها لكونها من بابها. وإما لكثرتها في الاستعمال، فجعل لها شأن في الكثرة ليس لغيرها، كما جعل لها خصائص في غير ذلك. ولم يكثر غيرها كثرتها، والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثامن والثلاثون: عرض الآيتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ ۖ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ

مَكَانًا سَوِيًّا ۗ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ۗ ﴾ [طه: 58-59]

قول ابن الحاجب: « فإن قلت: بم ينتصب ﴿مَكَانًا﴾؟ قلت: ينتصب بفعل مقدر دل عليه قوله: ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾، أي: نتواعد مكانا. ولا يستقيم نصبه بموعدكم، وإن كان مصدرا، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف، فصار مثل قولك: أعجبني ضربٌ حسنٌ زيدا، وهو غير سائغ؛ لأن منصوب المصدر من تتمته، ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه، فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته. والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يحسن أن يكون ﴿مَوْعِدًا﴾ على حذف مضاف؛ أي: مكان موعد، ويكون ﴿مَكَانًا﴾ بدلا من المكان المضاف المحذوف، وإنما يبقى الترجيح بين تقدير مضاف أو تقدير فعل. وأما قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾. فالظاهر أنه اسم للوقت، لأنه أخبر عنه بيوم الزينة، ولا يخبر بيوم الزينة إلا عن وقت. ولا حاجة على أن يقدر وقت وعدكم، لأنه تقدير مستغنى عنه بأن يجعل موعدكم اسما للوقت. وقوله: ﴿أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ معطوف على الزينة على معنى: يوم الزينة ويوم حشر الناس. و﴿ضُحًى﴾ جائز أن يكون متعلقا بـ﴿يُحْشَرُ﴾، فيكون منصوبا على الظرف على هذا وهو الظاهر. وجائز أن يكون بدلا من ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ويكون بدل البعض من الكل، لأن ضحى اليوم بعضه، وحذف الضمير على هذا للعلم به، كما تقول: ضربت زيدا يوم الجمعة عشية، فيكون مرفوعاً. وأما على قراءة الحسن البصري وهو ينصب ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ (2)، فيجوز أن يكون ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/147-148-149).

(2) وهي كذلك قراءة الأعمش والثقفى، ورويت عن أبي عمرو. ينظر: المحتسب لابن جني: (2/53).

بمعنى: وعدكم، و﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾: خبره، متعلقة محذوف، أي: حاصل يوم الزينة وحشر الناس. ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: وقت وعدكم يوم الزينة، فيكون ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ منصوبا بموعد، لأنه مصدر، و﴿صُحِّي﴾ هو الخبر، أي: وقت وعدكم في هذا اليوم هو هذا الوقت، ولا ينبغي أن يكون موعدكم اسما للزمان، فإنه حينئذ لا يعمل في ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾، ولا يقع خبرا عنه من حيث إنها زمانان إلا على معنى الجزئية، كما تقول: زمان ضربي يوم الجمعة، كأنه لما كان جزءه صار كأنه حاصل فيه فعلى هذا يكون ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ خبرا للموعد الذي هو وقت. و﴿صُحِّي﴾ على قراءة الحسن البصري على الوجه الأول منصوب بـ ﴿يُحْشَرُ﴾، وعلى الوجه الثاني يكون مرفوعا. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

المطلب التاسع والثلاثون: عرض الآية الرابعة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: 131]

قال ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: الأظهر أن يكون منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما تقدم، أي: جعلنا لهم، أو آتيناهم ونحوه؛ لأنه إذا متعهم بها فقد جعلها وآتاها، وليس في ذلك شيء من التعسف، لأن حذف الفعل لقيام قرينة سائغ واقع فصيح. ويجوز أن يكون الفعل (أعني) بيانا لـ ﴿مَا﴾، أو للضمير في ﴿بِهِ﴾ أو ﴿أَزْوَاجًا﴾ وهو الذي يسمى نصبا على الاختصاص، كما تقول: هم العرب أقرى الناس للضيف، ولا تعسف فيه.

ويجوز أن يكون بدلا من ﴿أَزْوَاجًا﴾ على حذف مضاف، أي: أهل زهرة الحياة الدنيا، ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة، كأنه جعلهم الزهرة والزينة على الحقيقة. وجعله بدلا من ﴿مَا﴾ ضعيف، إذ لا يقال: مررت بزيد أخاك، أو من ﴿بِهِ﴾ أضعف، لأنه مثله وزيادة، للإبدال من المضمرة العائد إلى الموصول فيزيده ضعفا لأنه يصير من باب قولك: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، وفي جوازها قولان. وجعله صفة لـ ﴿أَزْوَاجًا﴾ على حذف مضاف، أو إجراء لـ ﴿زَهْرَةَ﴾ مجرى

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 246-247-248).

المصادر على معنى مزينين، ضعيف، لأنه يوجب حذف التنوين للالتقاء الساكنين وهو ضعيف، ويوجب أن تكون ﴿الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا﴾ بدلا من ﴿مَا﴾، وهو خلاف الظاهر. ولذلك جعله حالا من ﴿مَا﴾ أو من الضمير لا يجاب ما تقدم بعينه من الضعف المتقدم. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الأربعون: عرض الآية الخامسة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: 104]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ يجوز أن يكون في موضع نصب على المصدر بـ ﴿نُعِيدُهُ﴾، كأن الأصل: نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، وتكون (ما) مصدرية. ويجوز أن يكون في موضع الحال، كأنه قال: نعيد أول خلق مماثلا للذي بدأناه. وصح الحال لأنه من الضمير المعرفة في ﴿نُعِيدُهُ﴾. ويجوز أن يكون ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ متعلقا بـ ﴿نَطْوِي﴾ منصوبا على المصدر؛ أي: نعمل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل. والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبه به في اللفظ والمعنى، وتارة يخالفه. وإذا خالفه فقد يكون الأول بأمر عام والثاني بأمر خاص، وقد يكون بالعكس، وقد يكونان جميعاً مذكورين بلفظ خاص، والمراد تشبيهه بالأمر العام، وهذا من القسم الآخر. والله أعلم بالصواب. (2)

المطلب الواحد والأربعون: عرض الآيتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ (13)

﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: 12-13]

قول ابن الحاجب: « فيه أقوال: منها: أن يكون ﴿يَدْعُوا﴾ تأكيداً لـ ﴿يَدْعُوا﴾ الأولى، وما بعدها مبتدأ وخبر، وليس بشيء، فإن التأكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل.

(1) المصدر السابق: (231 / 1).

(2) المصدر نفسه: (118 / 1).

ومنها أن ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ﴾ بمعنى الذي، و﴿هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ﴾ صلته، وهو في موضع نصب مفعول لـ ﴿يَدْعُوا﴾، كأنه قال: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وما بعده مبتدأ وخبر دخل عليه اللام، وليس بقوي لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي، وهو قليل أيضا عند من جوزه. ومنها: أن اللام زائدة، فـ ﴿لَمَنْ ضَرَّهُهُ﴾ في موضع نصب مفعول لـ ﴿يَدْعُوا﴾، وليس شيئا؛ لأن اللام المفتوحة لا تزداد بين الفعل ومفعوله.

ومنها: قول من قال: إن اللام مقدمة عن موضعها، والتقدير: يدعو من لضره أقرب من نفعه، وليس بجيد أيضا؛ لأن لام الابتداء لا تقدم عن موضعها.

ومنها: قول من قال: إن ﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى ينادي ويقول، فيصح أن يقع مفعوله جملة، كما يقع مفعول (يقول)، فيكون ﴿ضَرَّهُهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ مبتدأ وخبر في موضع نصب؛ والقائلون بهذا منهم من يقول خبره محذوف تقديره: إلهه، وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا، فأورد عليهم أن هؤلاء لا يصفون آلهتهم بأن ضرها أقرب من نفعها. فأجيب بأن ذلك من قول الحاكي، وإذا حكى حاك كلاما فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه. ومثاله أنه لو قيل لك: زيد قائم، لجاز لك أن تحكي لمن يعرف أنه خياط فتقول: قال فلان: زيد الخياط قائم. وكذلك لو كان صفة قبيحة أو حسنة. ومنهم من قال: الخبر: ﴿لَيْسَ المَوْلَى وَلَيْسَ العَشِيرُ﴾، ويكون هذا قولهم في الآخرة. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثاني والأربعون: عرض الآية الثامنة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ

﴿النمل: 45﴾

قول ابن الحاجب: «وَأما ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ فيجوز أن يكون صفة لـ (فريقان). ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر. ويجوز أن يكون حالا مما في ﴿فَرِيقَانِ﴾ من معنى الفعل؛ أي: افرقوا مختصمين.

(1) المصدر السابق: (1/ 119-120).

ويجوز أن يكون حالا مما في (إذا) من معنى الفعل، وذلك بشرط أن تجعله معمولا لمحدوف لا لـ ﴿فَرِيْقَانِ﴾ ولا لـ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾. ألا ترى أنك إذا جعلت (فيها) في قولك: زيد فيها قائم، متعلقا بـ (قائم) لم يجز أن ينتصب عنه حال ولا غيره، لكن ينتصب عن العامل فيه، فكذلك هذا. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثالث والأربعون: عرض الآية التاسعة والأربعين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ أَسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ ابْنِي يَدْعُوكَ لِجَزِيكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتُ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [القصص: 25]

قول ابن الحاجب ممليا على قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ «(ما): مصدرية. والمعنى: ليجزيك أجر سقيك لنا، لأنه الذي فعله. ألا ترى إلى قوله: ﴿فَسَقَى لَهُمَا﴾ [القصص: 24]. ولا يحسن أن تكون موصولة لأنه يلزم أن تكون للغنم، لأن التقدير حينئذ: الذي سقيته لنا، والذي سقاه لهما هي الغنم، والأجر إنما يكون على فعله، لا ما تعلق به فعله. فيلزم أن يكون التقدير: أجر سقي الغنم التي سقيتها لنا، فيحتاج إلى تقدير سقي آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة. والله أعلم بالصواب. (2)

المطلب الرابع والأربعون: عرض الآية الخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: 15]

قول ابن الحاجب: «لا يستقيم أن يكون ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ بدلا لأمرين: أحدهما: أنه يقال: أشرك زيد كذا بكذا، أي: جعله شريكا له، وهم كانوا يجعلون شركاء الله كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: 100]. ومنه قوله حكاية عن إبليس: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: 22]، أي: بجعلكم إياي شريكا. وأما قوله: ﴿وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [غافر: 84]، فإنما

(1) المصدر السابق: (1/ 276).

(2) المصدر نفسه: (1/ 275).

عدي بالباء لتقدمه على اسم الفاعل، كما تقول: أنا بالله مستعين. والثاني: أنه لو جعل بدلاً لكان من بدل الغلط، والقرآن مبرأ من ذلك، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل، وذلك واضح. فالوجه أن يقال: إنه مفعول ﴿تَشْرِكُ﴾، ولو جعل ﴿تُشْرِكُ﴾ بمعنى: تكفر، وجعلت (ما) نكرة موصوفة أو بمعنى الذي، بمعنى: كفرا أو الكفر، ويكون نصبا على المصدر، لكان وجهها حسنا، والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الخامس والأربعون: عرض الآية الواحدة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ تَحْرِيْبٍ وَتَمْثِيْلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُوْرٍ رَّاسِيْنَ١٣٠ أَعْمَلُوْا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيْلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكُوْرُ﴾ [سبأ: 13]

قول ابن الحاجب معرباً كلمة ﴿شُكْرًا﴾: «يجوز أن ينتصب على أنه مفعول من أجله، أي: اعملوا من أجل الشكر على إحسانه. ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر؛ لأن المراد أمر بالعمل الذي هو شكر لأنه نوعه، فيكون من باب: قعد القرفصاء. وإما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكراً لا يحتمل العمل غيره، فيكون من باب: كتاب الله. ويجوز أن ينتصب على الحال، كأنه قال: شاكرين، فأوقع لفظ المصدر موقع الحال. ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول به، كأن العمل له تعلق بالشكر، كما تقول: عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به. والله أعلم بالصواب. (2)

المطلب السادس والأربعون: عرض الآية الثانية والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: 14]

قول ابن الحاجب: «فيه قولان: أحدهما: أن يكون (تبين) بمعنى: وضح، فيكون: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا﴾ مع ما في حيزه في موضع رفع بدلاً من ﴿الْجِنُّ﴾، وهو بدل الاشتغال، أي: وضح أنهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب، أي: وضح أمرهم في جهلهم بالغيب.

والثاني: أن يكون (تبين) بمعنى: علم، فيكون على حذف مضاف في الجن وحذف مضاف من

(1) المصدر السابق: (1/202-203).

(2) المصدر نفسه: (1/273).

﴿كَأَنَّهُمْ﴾، أي: تبين ضعفاء الجن أو اتباع الجن أن لو كان رؤسائهم أي: تبين: الضعفاء الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب جاهلون به. والله أعلم بالصواب. وأما تقدير مضاف من الجن، على أن معنى (تبين) وضح، وجعل ﴿أَنَّ لَوْ كَأَنَّهُمْ﴾، مع ما في حيزه بدل كل من كل، أي: تبين أمر الجن أن لو كانوا، فتقدير مستغنى عنه. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب السابع والأربعون: عرض الآية الثالثة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾ [فاطر: 37]

قال ابن الحاجب: « لا يستقيم أن تكون ﴿ مَا ﴾ نافية لوجهين: من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما اللفظ فلأنها يجب قطعها عن ﴿ نُعَمِّرْكُم ﴾ من حيث أن ﴿ نُعَمِّرْكُم ﴾ لا يجوز أن يكون النفي من معموله، وهو خلاف الظاهر. وأيضا فإن الضمير يرجع إلى غير مذكور في قوله: فيه، وأما من حيث المعنى فلأن قوله: أو لم نعمركم، إنما سيق لإثبات التعمير وتوبيخهم على تركهم التذكير فيه. فإذا جعل قوله: ما يتذكر، نفيا، كان فيه إخبار عن نفي تذكير متذكر فيه، فظاهره على ذلك نفي التعمير، لأنه إذا كان زمانا لا يتذكر فيه متذكر لزم أن لا يكون تعميرا، وهو خلاف قوله: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم ﴾. والله أعلم بالصواب. (2)

المطلب الثامن والأربعون: عرض الآيتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَّهُمْ فِيهَا فَنَکَهُتُهُمْ مَّا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾ [يس: 57-58]

قول ابن الحاجب: « في رفعه أوجه: أحدهما: أن يكون بدلا من قوله: ﴿ وَلَهُمْ مَّا يَدْعُونَ ﴾ ، تقديره: ولهم سلام، ويكون لقوله: ﴿ سَلَّمَ ﴾ وجهان على هذا التأويل: أحدهما: السلامة، فلا يحتاج إلى تقدير، كأنه قال: ولهم السلامة. والآخر: أن يكون السلام المعروف، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة، ويكون المعنى: ولهم ما يتمنونه من الملائكة أو من الله أو من الجميع.

(1) المصدر السابق: (1/ 273-274).

(2) المصدر نفسه: (1/ 207).

ويجوز أن يكون مرتفعاً على معنى: هو سلام، تفسيراً لما يدعونه على المعنيين. ويجوز أن يكون مرتفعاً على معنى: يقال لهم سلام استثناءً، أو حالاً من الضمير في ﴿يَدْعُونَ﴾؛ أي: مقولاً لهم سلام. و﴿قَوْلًا﴾ يجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر محذوف مفعولاً، أعني قولاً، أو أمدح قولاً، أو على المصدر من القول المقدر مع ﴿سَلَّمٌ﴾ على أحد الأوجه، أو بفعل آخر مقدر له على الاستئناف تقديره: يقال لهم قولاً. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

المطلب التاسع والأربعون: عرض الآيتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢٦﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ ﴿٢٧﴾﴾ [غافر: 2-3]

قول ابن الحاجب: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾: لا يستقيم أن يكون صفة لقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، لأن ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ معناه: أنه يغفر الذنب ويقبل التوب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53]. وقال: وهو الذي يقبل التوبة عن عباده. فيكون في معنى الحال أو الاستقبال، فتكون إضافته غير محضة، فيكون نكرة.

وأجيب عن ذلك بأن غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي، فتكون إضافته محضة فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به. وهذا الجواب وإن كان سديداً في ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾، و﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ إلا أنه لا يمكن مثله في ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾؛ لأن ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ لا تكون إضافته إلا غير محضة على كل حال؛ لأنه صفة مشبهة، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل، فلا يكون إلا نكرة، فيبقى الاعتراض قائماً. فحكم بعض النحويين بأن ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ بدل بعد أن حكم بأن ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه.

واختار بعضهم أن يكون ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ من أول الأمر بدلا كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا، وأجرى البواقي عليها بدلا، فكأنه قال: من الله العزيز العليم من رب

(1) المصدر السابق: (1/255-256).

غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب.

وفي هذه الصفات إشكال آخر، وهو قوله: ﴿ذِي الطَّوْلِ﴾، فإنه معرفة فلا يحسن أن يكون صفة لقولك: من الله، لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة، و﴿ذِي الطَّوْلِ﴾ معرفة، فالأولى أن يقال: هو بدل أيضا ثان من البدل الأول، كأنه قال: من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول. فعلى هذا يستقيم، ولكن بتقدير بدل بعد بدل. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الخمسون: عرض الآية الثامنة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: 10]

قال ابن الحاجب: «العامل في ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ على وجه: ﴿لَمَقْتُ اللَّهِ﴾ الأول، ومعناه: لمقت الله إياكم في الدنيا إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة. وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهو ﴿أَكْبَرُ﴾ الذي هو الخبر. والجواب عن هذا بأن الظروف اتسع فيها. وقيل: العامل فيه ﴿مَقَّتِكُمْ﴾ الثاني، فيكون المعنى: لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون. فاعتراض عليه بأنهم لم يمقتوا أنفسهم إذ كانوا يدعون في الدنيا. فأجيب عنه بأمرين: أحدهما: أن المراد إذ صح كونكم تدعون، مثل قوله: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39]. معناه: إذ ثبت ظلمكم، أي: قامت الحجة به عليكم. فعلى هذا يكون: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ زمن الآخرة، أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين، فيكون ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ للدنيا، والمراد باللفظ غيرهم. ويجوز أن يكون العامل فيه ﴿أَكْبَرُ﴾ على التقديرات كلها. ويجوز على الجواب الأول والثاني أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضا صالح لهما. والله أعلم بالصواب. (2)

(1) المصدر السابق: (1/151-152).

(2) المصدر نفسه: (1/141).

المطلب الواحد والخمسون: عرض الآية التاسعة والخمسين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُنْقِبِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق:31]

قول ابن الحاجب: « يجوز أن يكون⁽¹⁾ حالا مؤكدة كقول الفارسي. ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو ظرفا، أي: قربت في زمن غير بعيد. وإنما عبر عنه بالمضي لتحقيقه أو لتقريبه. والمراد بالتحقق ههنا كونه حقا، لا أن المراد بالتحقق هنا الوقوع الحاصل. »⁽²⁾

المطلب الثاني والخمسون: عرض الآيتين الستين والواحدة والستين وقول ابن الحاجب.

الآية الأولى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر:49]

الآية الثانية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾ [القمر:52]

قول ابن الحاجب في الآية الأولى: « ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾. فإنه مثل قولك: زيد ضربته، وقد علم أن المختار الرفع، فكان يؤدي إلى أن يكون إجماع القراء على خلاف المختار، وهو غير سائغ.

ومعنى قوله: (عند خوف لبس المفسر بالصفة)، أنك إذا رفعت لم يدر هل قوله ﴿ خَلَقْتَهُ ﴾، صفة لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ ويكون قوله: ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ هو الخبر، أو يكون ﴿ خَلَقْتَهُ ﴾ هو الخبر الذي يصح النصب باعتبار كونه مفسرا، فحيث هل الإخبار عن أن كل شيء مخلوق لي بقدر، أم أن كل شيء مخلوق لي بقدر، وهما مختلفان؛ لأن الأول على معنى الإخبار عن أن ما خلقه فهو بقدر لا الإخبار أنه خلق كل شيء. والمعنى في الثاني: أنه خلق كل شيء. فإذا قصد المتكلم إلى هذا المعنى الثاني اختير النصب رفعا للبس المقدر عند الرفع، والمعنى ههنا على أنه خلق كل شيء، فاختر النصب لما يؤدي إليه الرفع من احتمال غير هذا المعنى على ما تقدم. »⁽³⁾

قول ابن الحاجب في الآية الثانية: « يعني: باعتبار المعنى الذي قصده المتكلم؛ لأن المعنى: الإخبار عن كل شيء مفعول في الزبر، لا أن كل شيء مفعول لهم في الزبر. وإذا كان المعنى هو الأول خرج

(1) أي: قوله تعالى: ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾.

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/244).

(3) أمالي ابن الحاجب: (2/505).

عن الباب؛ لأنه لا يستقيم أن يكون: لو سلط عليه لنصبه، لأنه إذا قدر تسليطه عليه صار المعنى: فعلوا كل شيء في الزبر، وليس قصد المتكلم هذا المعنى، فخرج عن الباب لذلك. (1)

المبحث الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المبحث دراسة كل أقوال ابن الحاجب في إعراب كلمات القرآن وتأثيره على المعنى بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلاً إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف مفسروا القرآن الكريم ومعربوه في إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ومعناه على خمسة أقوال:

القول الأول: ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر مقدم، ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، التقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم. وهو رأي بعض المعاصرين من معربي القرآن (2)، وذكره "أبو البقاء العكبري (3) والسمين الحلبي (4)".

واعتبره ابن عاشور الأظهر والأسلم من أقوال النحاة ولم يختره (5).

القول الثاني: ﴿سَوَاءٌ﴾ مبتدأ، ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ مصدر مؤول في محل رفع خبر. "وهو رأي الطبري،

(1) المصدر السابق: (2/ 505).

(2) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (1/ 42)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم: (1/ 10)، المجتبي من مشكل إعراب القرآن للخراط: (1/ 7).

(3) هو: عبد الله بن الحسين، أبو البقاء، محب الدين، العكبري البغدادي الضرير، النحوي الحنبلي، حاز قصب السبق في العربية، كان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم، ولد سنة (538هـ)، من مصنفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، والتفسير، وغير ذلك. توفي سنة (616هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: (2/ 38-39).

(4) التبيان في إعراب القرآن الكريم لأبي البقاء العكبري: (1/ 21)، الدر المصون للسمين الحلبي: (1/ 105).

(5) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/ 250).

وقال به الزجاج، ونقله النحاس، وجوزه العكبري، والسمين الحلبي⁽¹⁾.

القول الثالث: ﴿سَوَاءٌ﴾ مبتدأ، ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ جملة في موضع الفاعل سدت مسد الخبر. جوزه "العكبري وابن عاشور"⁽²⁾.

القول الرابع: ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو مستو، يعمل عمل يستوي، وما بعده معمول له، والتقدير: استوى عندهم الإنذار وعدمه. "وهو القول الثاني للنحاس، وأحد أقوال السمين الحلبي، واختيار ابن عثيمين"⁽³⁾.

القول الخامس: ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر، والمبتدأ بعدها مقدر يدل عليه الاستفهام الواقع معه، وأن التقدير: سواءٌ جوابُ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾. قاله ابن عاشور وانتصر له⁽⁴⁾.

هذا وقد اتفقوا على القول بأن الهمزة في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ للتسوية، و"أم" معادلة لها⁽⁵⁾.

النتيجة:

من خلال الدراسة يترجح لي -والله أعلم- جواز كل هذه الأقوال؛ لأن الأوجه الإعرابية المذكورة محتملة وموافقة للقواعد النحوية؛ ولأنها كلها تؤدي إلى معنى واحد. وهذا -والله أعلم- من إعجاز القرآن الكريم؛ إذ لا يستطيع أحد غير الله -عز وجل- أن يأتي بكلام يحتمل عدة أوجه إعرابية تؤدي إلى اتحاد في المعنى. وعليه فقول ابن الحاجب هو أحد الأقوال الصحيحة.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (256 / 1)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (77 / 1)، إعراب القرآن للنحاس: (27 / 1)، التبيان للعكبري: (21 / 1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (105 / 1).

(2) ينظر: التبيان للعكبري: (21 / 1)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (250 / 1).

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (27 / 1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (105 / 1)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (36 / 1).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (250 / 1).

(5) ينظر: التبيان للعكبري: (21 / 1)، فتح القدير للشوكاني: (45 / 1)، الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي: (42 / 1).

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعرّبوا القرآن في إعراب: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ إلى أربعة أقوال:

القول الأول: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾ بمعنى صيرهم، ﴿ فِي ظُلْمَةٍ ﴾ و﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ مفعولان من باب واحد. وهذا القول مبني على أن (ترك) الذي ضَمَّنَ معنى (صير) نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ف(هم) مبتدأ، صار بدخول (ترك) مفعولا أولا، و(في ظلمات) و(لا يبصرون) خبر إن صار مفعولين في باب المفعول الثاني، وعلل ابن الحاجب ذلك بقوله: لأنها في المعنى أخبار؛ فكما جاز تعدد الأخبار جاز تعددها. وهو قول لإسماعيل حقي⁽¹⁾

القول الثاني: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾ بمعنى صيرهم، ﴿ فِي ظُلْمَةٍ ﴾ هو المفعول، ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ حال من الضمير المفعول في ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾، فيكون المعنى: تركهم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون. قاله "العكبري والنعماني"⁽²⁾ والسمين الحلبي"⁽³⁾، وأشار إليه "الزمخشري والفخر الرازي"⁽⁴⁾، وقاله أكثر معرّبي القرآن الكريم"⁽⁵⁾.

القول الثالث: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾ بمعنى صيرهم، ﴿ فِي ظُلْمَةٍ ﴾ حال، ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ مفعول، فيكون المعنى: وصيرهم غير مبصرين في حال كونهم في ظلمات. ذكره العكبري⁽⁶⁾، ولم يجوزه النعماني⁽⁷⁾.

القول الرابع: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ ﴾ بمعنى: خلاهم، فيتعدى إلى مفعول واحد، ﴿ فِي ظُلْمَةٍ ﴾ و﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾

(1) تفسير روح البيان لإسماعيل حقي: (67/1).

(2) هو: عمر بن علي بن عادل، أبو حفص، سراج الدين الحنبلي الدمشقي، من علماء الحنابلة، صاحب التفسير الكبير "اللباب في علوم الكتاب"، توفي بعد سنة (880هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام: (58/5)، معجم المفسرين لعادل نويض: (398/1).

(3) ينظر: التبيان للعكبري: (33/1)، اللباب في علوم الكتاب للنعماني: (1/379-380)، الدر المصون للسمين الحلبي: (1/164).

(4) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/74)، مفاتيح الغيب للرازي: (2/314).

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (1/14)، الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي: (1/61)، إعراب

القرآن وبيانه لدرويش: (1/42)، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح: (1/24-25).

(6) ينظر: التبيان للعكبري: (1/33).

(7) ينظر: اللباب في علوم الكتاب للنعماني: (1/379-380).

حالان من الضمير في تركهم. وهو قول "القرطبي، وذكره الرازي والنيسابوري"⁽¹⁾.

النتيجة:

من خلال الدراسة يترجح لي - والله تعالى أعلم - جواز القول الثاني والرابع، أما الثاني فلشهرته في قواعد اللغة العربية⁽²⁾، وقول أكثر المعربين به، وقد تقرر في قواعد الترجيح عند المفسرين حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذة والغريبة⁽³⁾، وأما الرابع فعلى الأصل.

وعليه فالقولان الثاني والرابع لابن الحاجب صحيحان، والقولان الآخران مرجوحان.

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف معربوا القرآن الكريم في إعراب ﴿كَذَلِكَ﴾ و﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ على ثمانية أقوال:

القول الأول: الكاف من ﴿كَذَلِكَ﴾ في محل نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: قولاً مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون، و﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ بدل من موضع الكاف أو مفعول به العامل فيه ﴿يَعْلَمُونَ﴾. ذكره مع أقوال آخر "أبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود"⁽⁴⁾، وخالفهم مكي⁽⁵⁾ في

(1) تفسير القرطبي: (213 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (314 / 2)، تفسير النيسابوري: (174 / 1).

(2) المشهور من قواعد اللغة في الأفعال التي تنصب مفعولين أن يأتي الفعل ومفعولاه، وما زاد فهو فضلة. ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: (47 / 2)، شرح ابن عقيل: (218 / 1)، القواعد الأساسية للغة العربية للسيد أحمد الهاشمي: (154).

(3) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (645 / 2).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (566 / 1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (76 / 2)، تفسير أبي السعود: (148 / 1).

(5) هو: مكي بن أبي طالب، أبو محمد، القيسي النحوي، ولد سنة (355هـ)، شيخ الأندلس وعالمها ومقرئها وخطيبها، كان من أهل التبحر في العلوم، له تصانيف كثيرة منها: مشكل إعراب القرآن، والموجز في القراءات، والهداية في التفسير. توفي سنة (437هـ). ينظر في ترجمته: العبر للذهبي: (273 / 2)، بغية الوعاة للسيوطي: (298 / 2).

في إعراب ﴿مَثَلٌ قَوْلِهِمْ﴾ بأنه نصب بـ ﴿قَالَ﴾، أو نعت لمصدر محذوف⁽¹⁾، وأعرّب ابن هشام ﴿كَذَلِكَ﴾ بمثل إعرابهم الكاف، ووافقهم في إعراب ﴿مَثَلٌ﴾⁽²⁾.

القول الثاني: الكاف في محل نصب على الحال من المصدر المضمر المعرف الدال عليه ﴿قَالَ﴾؛ أي قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول الذي سمعت به، و﴿مَثَلٌ قَوْلِهِمْ﴾ بدل من موضع الكاف أو مفعول به العامل فيه ﴿يَعْلَمُونَ﴾. ذكره "أبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود"⁽³⁾.

القول الثالث: الكاف في محل رفع بالابتداء، والجمله بعده خبر، والعائد محذوفٌ تقديره: مثل ذلك قاله الذين لا يعلمون، وانتصابٌ ﴿مَثَلٌ قَوْلِهِمْ﴾ حينئذٍ إمّا: على أنه نعت لمصدر محذوف، أو مفعول بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، تقديره مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى. ذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

وضعف أبو حيان والسمين الحلبي هذه الأقوال من وجهين: الأول: استعمال الكاف اسماً، والثاني: حذف العائد المنصوب في القول الثالث، قال السمين الحلبي: « وفيه نظرٌ من وجهين: أحدهما: أنّ الجمهور يأبى جعل الكاف اسماً. والثاني: حذف العائد المنصوب، والنحويون ينصّون على منعه ويجعلون قوله:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا *** بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ⁽⁵⁾

ضرورةً، وللكوفيين في هذه المسألة تفصيل. »⁽⁶⁾

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب: (109 / 1).

(2) مغني اللبيب لابن هشام: (ص 237).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (1 / 566)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2 / 76)، تفسير أبي السعود: (1 / 148).

(4) ينظر: التبيان للعكبري: (1 / 107)، البحر المحيط لأبي حيان: (1 / 566)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2 / 76).

(5) البيت نسب لابن يعفر. انظر: المقرب لابن عصفور: (1 / 84)، وهو في: الجمل في النحو للخليل: (ص 65)، شرح الكافية الشافية لابن مالك: (1 / 348).

(6) الدر المصون للسمين الحلبي: (2 / 76).

لكن يرد عليهم بأن حذف العائد وَرَدَ في القرآن الكريم في قراءة من قرأ ﴿وَكُلُّ﴾ بالرفع⁽¹⁾ من قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد:10]. وهي قراءة سبعية حجة في قواعد اللغة.

القول الرابع: الكاف للتشبيه، و﴿مَثَلُ قَوْلِهِمْ﴾ تأكيد لما أفاده كاف التشبيه. وهو قول "النيسابوري والآلوسي وابن عاشور"⁽²⁾.

القول الخامس: الكاف اسم بمعنى (مثل) نائب مفعول مطلق، و﴿مَثَلُ﴾ مفعول مطلق للفعل ﴿قَالَ﴾، وهو رأي "الدكتور أحمد الخراط"⁽³⁾.

القول السادس: ﴿كَذَلِكَ﴾ جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لمفعول مطلق، و﴿مَثَلُ قَوْلِهِمْ﴾ بدل من الجار والمجرور، أو مفعول به عامله ﴿قَالَ﴾، أو صفة لمصدر محذوف. وهي آراء بعض المعاصرين من معربي القرآن⁽⁴⁾.

القول السابع: ﴿كَذَلِكَ﴾ لإفادة أن هذا الأمر عظيم مقرر، وهي نقيض (كلاً) لأن (كلاً) تنفي و(كذلك) تثبت، ومثله: ﴿كَذَلِكَ نَسَلَكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر:12]، ذكره النيسابوري⁽⁵⁾، وزاد وزاد ابن الحاجب: ويكون ﴿مَثَلُ قَوْلِهِمْ﴾ نعتاً لمصدر محذوف؛ أي: قولاً مثل قولهم.

النتيجة:

الذي يترجح لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - القول السابع، وهو أن ﴿كَذَلِكَ﴾ لإفادة أن هذا الأمر عظيم مقرر، و﴿مَثَلُ قَوْلِهِمْ﴾ نعت لمصدر محذوف؛ أي: قولاً مثل قولهم؛ ف﴿كَذَلِكَ﴾ نقيض كلاً، وقد ورد في القرآن آيات كثيرة فيها التقرير بـ (كذلك)، من ذلك قوله

(1) وهي قراءة ابن عامر. ينظر: الحجة للقراء السبعة لابن جني: (6/266)، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص532)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (2/384).

(2) ينظر: تفسير النيسابوري: (1/369)، تفسير الآلوسي: (1/472)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/677).

(3) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (1/44).

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (1/51)، إعراب القرآن وبيانه لدرويش: (1/170-175)، الجدول في إعراب

القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي: (1/238-239).

(5) ينظر: تفسير النيسابوري: (1/369).

تعالى - كما مر معنا-: ﴿ كَذَلِكَ نَسْأَلُكَ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا كَرَّةً فَنَتَّبِعُ مَنْهُمْ كَمَا تَبِعُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيدُهُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: 167]. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: 32] وغيرها.

كما ورد النفي بـ (كلا) مثل قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۗ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: 81-82]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [المؤمنون: 99-100].

هذا من حيث المعنى، أما من حيث الإعراب فيترجح قول ابن الحاجب، وهو أن ﴿ كَذَلِكَ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كذلك؛ لأنه يتفق والمعنى الذي ذكرت. وعليه فقول واحد لابن الحاجب موافق للقول الراجح وباقي تجويواته فيها نظر.

رابعا: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعرّبون في إعراب ﴿ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ ومعناها على ستة أقوال:

القول الأول: أن تكون الكاف في محل نصب على أنها نعت مصدر محذوف أي: ذكرا حسنا كما هداكم هداية حسنة. وهو "قول الزمخشري والقرطبي والشوكاني"⁽¹⁾، وذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي"⁽²⁾.

القول الثاني: أن تكون الكاف في محل نصب على الحال من ضمير المصدر المقدر، نسبة السمين الحلبي لسيبويه⁽³⁾.

القول الثالث: أن تكون الكاف للتعليل بمعنى السلام، أي: اذكروه لأجل هدايته إياكم، وهو قول

(1) ينظر: التبيان للعكبري: (1/163)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/298)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/332)، روح المعاني للآلوسي: (1/484).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/247)، تفسير القرطبي: (2/427)، فتح القدير للشوكاني: (1/232).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (1/456).

"البغوي وابن الجوزي"⁽¹⁾، وذكره "أبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي"⁽²⁾، واختاره "ابن عاشور وابن عثيمين"⁽³⁾.

القول الرابع: أن تكون الكاف في محل نصب على الحال من فاعل ﴿وَأَذْكُرُوهُ﴾ تقديره: مشبهين لكم حين هداكم. ذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁴⁾

القول الخامس: أن تكون الكاف بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185]. ذكره السمين الحلبي⁽⁵⁾.

القول السادس: المقصود من الكاف مجرد التقييد لا التشبيه؛ أي اذكروه على الوجه الذي هداكم إليه لا تعدلوا عما هديتم إليه؛ أي على حسب ما شرع؛ كما تقول: افعل كما علمتك. وهو قول إسماعيل حقي⁽⁶⁾، وذكره البيضاوي وأبو السعود وابن عثيمين⁽⁷⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الثالث والسادس، وهو أن الكاف في ﴿كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾ للتعليل، والمعنى: اذكروه لأجل هدايته إياكم؛ "والكاف تأتي للتعليل، كما قال ابن مالك:

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ *** يُعْنَى وَرَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدٍ⁽⁸⁾

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾ الآية [البقرة: 151]؛ وكما

(1) ينظر: تفسير البغوي: (1/ 230)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/ 166).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 298)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/ 332)، روح المعاني للآلوسي: (1/ 484).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/ 242)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (2/ 423).

(4) ينظر: التبيان للعكبري: (1/ 163)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 298)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/ 333).

(5) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (2/ 333).

(6) ينظر: روح البيان لإسماعيل حقي: (1/ 317).

(7) ينظر: تفسير البيضاوي: (1/ 131)، تفسير أبي السعود: (1/ 208).

(8) ألفية ابن مالك: (ص 35).

في التشهد في قوله: ﴿اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ...﴾⁽¹⁾؛ أي لأنك صليت على إبراهيم فصل على محمد⁽²⁾ ويجوز أن تكون للتقييد؛ أي اذكروه على حسب ما شرع، ولا منافاة بين القولين.

خامسا: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعرّبو القرآن في إعراب ﴿أَشْكَدْ﴾ وتأثيره على معنى الآية على ثمانية أقوال:
القول الأول: مجرور عطفا على ﴿ذَكَرْكُمْ﴾ المجرور بكاف التشبيه، تقديره: أو كذكرٍ أشدَّ ذكرا، فتجعل للذكر ذكرا مجازا، ذكر هذا القول "الزجاج والنحاس والواحدي وابن عطية والفخر الرازي والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود والآلوسي"⁽³⁾.

القول الثاني: مجرور عطفا على الضمير في (ذكركم)، كما تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشدَّ منهم ذكرا. "وهو رأي النسفي، وقاله الزمخشري، ونقله عنه أبو حيان والسمين الحلبي، وذكره أبو السعود والآلوسي"⁽⁴⁾.

القول الثالث: منصوب عطفا على موضع الكاف؛ لأنها نعت لمصدر محذوف؛ أي ذكرا كذكركم آباكم أو أشد، وجعلوا الذكر ذكرا مجازا. ذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: (6357)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: (406)، وأحمد في مسنده: (239/3).

(2) تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (423/2).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج: (1/274)، إعراب القرآن للنحاس: (1/103)، التفسير البسيط للواحدي: (4/60)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/276)، مفاتيح الغيب للرازي: (5/335)، التبيان للعكبري: (1/164)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/307)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/338)، تفسير أبي السعود: (1/209)، تفسير الآلوسي: (2/171).

(4) ينظر: تفسير النسفي: (1/112)، الكشف للزمخشري: (1/247-248)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/308)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/338)، تفسير أبي السعود: (1/209)، تفسير الآلوسي: (2/171).

(5) ينظر: التبيان للعكبري: (1/164)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/307)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/338).

القول الرابع: منصوب عطفًا على ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾ بمعنى أو أشد ذكرًا من آبائكم، على أن ذكرًا من فعل المذكور. قاله "الزمخشري وأبو السعود والآلوسي"⁽¹⁾، واستبعده ابن عرفة⁽²⁾.

القول الخامس: ﴿أَشَدَّ﴾ منصوب بإضمار فعل الكون، والكلام محمول على المعنى؛ التقدير: أو كونوا أشد ذكرًا له منكم لآبائكم؛ ودل عليه أن معنى فاذكروا الله: كونوا ذاكره. وهو "اختيار العكبري، ونقله عنه أبو حيان والسمين الحلبي وذكره أبو السعود والآلوسي"⁽³⁾.

وهذه الأقوال الخمسة ضعفها أبو حيان فقال: ((فهي خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيفة.))⁽⁴⁾

القول السادس: ﴿أَشَدَّ﴾ منصوب عطفًا على مصدر مقدر منصوب على أنه مفعول مطلق بعد قوله: كذركم آباءكم، التقدير: ذكرًا كذركم آباءكم. ذكره ابن عاشور⁽⁵⁾.

القول السابع: ﴿أَشَدَّ﴾ منصوب بإضمار فعل، تقديره: فاذكروه ذكرًا أشد من ذركم لآبائكم، فيكون نعتًا لمصدر في موضع الحال؛ أي: اذكروه مبالغين في الذكر له. قاله "مكي، ونقله عنه السمين الحلبي، وجوزه النحاس والفخر الرازي والقرطبي."⁽⁶⁾

القول الثامن: ﴿أَشَدَّ﴾ منصوب على أنه حال من ﴿ذِكْرًا﴾؛ لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له. وهو قول السيوطي⁽⁷⁾، واختيار أبي حيان⁽⁸⁾، وذكره ابن عاشور⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/247-248)، تفسير أبي السعود: (1/209)، تفسير الآلوسي: (2/171).

(2) تفسير ابن عرفة المالكي: (2/585).

(3) ينظر: التبيان للعكبري: (1/164)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/307)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/338)، تفسير أبي

السعود: (1/209)، تفسير الآلوسي: (2/171).

(4) البحر المحيط لأبي حيان: (2/308).

(5) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/245).

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/124)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/339)، إعراب القرآن للنحاس: (1/103)،

مفاتيح الغيب للرازي: (5/335)، تفسير القرطبي: (2/432).

(7) ينظر: تفسير الجلالين: (ص42).

(8) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/308).

(9) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/245).

ووجه ابن عاشور تقديم ﴿أَشَدَّ﴾ بقوله: « والداعي إلى تقديم النعت حينئذ هو الاهتمام بوصف كونه أشد، وليتأتى إشباع حرف الفاصلة عند الوقف عليه، وليباعد ما بين كلمات الذكر المتكررة ثلاث مرات بقدر الإمكان. »⁽¹⁾

وعلى هذه الأقوال إلا الخامس منها: ﴿أَشَدَّ﴾ للفاعل لا للمفعول.

واختلفوا كذلك في إعراب ﴿ذِكْرًا﴾ على قولين:

القول الأول: تمييز منصوب. وهو قول جمهور المفسرين والمعرّبين⁽²⁾، واعترض بأن أفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده على التمييز فإنه يكون غير الذي قبله، تقول: زيد أحسن وجهها، لأن الوجه ليس زيدا، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض، نحو زيد أفضل رجل، ولو قلت: (زيد أكرم أباً) لكان زيد من الأبناء، ولو قلت: (زيد أكرم أب) لكان زيد من الآباء⁽³⁾.

ودافع عن هذا القول ابن عاشور فقال: « ﴿ذِكْرًا﴾ يظهر أنه تمييز لـ ﴿أَشَدَّ﴾، وإذ قد كان ﴿أَشَدَّ﴾ وصفا للذكر المقدر صار مآل التمييز إلى أنه تمييز الشيء بمرادفه، وذلك ينافي القصد من التمييز الذي هو لإزالة الإبهام، إلا أن مثل ذلك يقع في الكلام الفصيح وإن كان قليلاً قلة لا تنافي الفصاحة اكتفاء باختلاف صورة اللفظين المترادفين، مع إفادة التمييز حينئذ تأكيد المميز كما حكي سيبويه أنهم يقولون: هو أشح الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين. »⁽⁴⁾

وهذا على حسب ما ذكرت من إعراب ﴿أَشَدَّ﴾ ما عدا نصبها على الحال.

القول الثاني: معطوف على مصدر محذوف، والتقدير: كذركم آباءكم ذكراً أو ذكراً أشد، وهذا على

(1) التحرير والتنوير لابن عاشور: (245 / 2).

(2) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/ 274)، الكشف والبيان للثعلبي: (2/ 115)، تفسير القرطبي: (2/ 432)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/ 245)، الإعراب المفصل لبهجت عبد الواحد: (1/ 263)، الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي: (2/ 417)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن للخراط: (1/ 72)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (1/ 84).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 307)، التبيان للعكبري: (1/ 164)، الدر المصون للسمن الحلبي: (2/ 339)، إعراب القرآن العظيم لتركيا الأنصاري: (ص 188)، إعراب القرآن وبيانه لدرويش: (1/ 299).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/ 246).

حسب إعراب ﴿أَشَدَّ﴾ حالاً⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يترجح لي حسب هذه الدراسة - والله تعالى أعلم - جواز القولين السادس والثامن، فيكون التقدير: فاذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد من ذكركم آباءكم، وإذا قدمت أشد على موصوفها تصير من الناحية الإعرابية حالاً، ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُنِبَ عَلَيْهِمُ الْفُتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: 77]، ويؤيد هذا القول كذلك قول الشاعر:

لِمِيَّةٍ مُّوْحِشًا طَلَّلٌ *** يَلُوحُ كَأَنَّهُ حِلَّلٌ⁽²⁾

فلو تأخر الحال وهو (مُوحِشًا) لصار صفة لطلل: لمية طللٌ موحشٌ، وكذلك لو تأخر ﴿أَشَدَّ﴾ لصار: (أو ذكراً أشد)، يعني من ذكركم آباءكم⁽³⁾.

ويبنى عليه رجحان القول الثاني في إعراب ﴿ذِكْرًا﴾.

وعليه فما قاله ابن الحاجب موافق لما ترجح من الأقوال.

سادساً: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

قدر ابن الحاجب متعلق الجار والمجرور بالفعل (ثبت). ولم أجد في حدود ما بحثت من قدر هذا

المحذوف وهو (ثبت) إلا مثل ما أشار إليه السمين الحلبي في آية سابقة [البقرة: 62]، حيث قال: «فلهم أجرهم ثابتاً عند ربهم.»⁽⁴⁾

ولم يفعلوا ذلك لوضوح معنى هذا المقطع من الآية⁽⁵⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 308).

(2) قيل إن هذا البيت لكثير عزة. ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/ 123)، خزائن الأدب للبغدادي: (3/ 201).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 308).

(4) الدر المصون للسمين الحلبي: (1/ 405).

(5) تفسير القرآن للسمعاني: (1/ 279).

سابعاً: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

ستكون الدراسة ضمن المسألتين الآتيتين:

-المسألة الأولى: إعراب ﴿عَيْرَ الْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾.

اختلف المفسرون ومعربوا القرآن الكريم في إعراب ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿عَيْرَ الْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ مصدران: أحدهما للتشبيه، والآخر توكيد لغير مضمون الجملة. وهو قول ابن الحاجب، ونحوه قول "الخازن وأبي حيان وابن عجيبة"⁽¹⁾ و⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿عَيْرَ الْحَقِّ﴾ مصدر، و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ بدل منه. وهو قول الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي والنسفي والنيسابوري والإيجي⁽³⁾ ومحمد صديق خان⁽⁴⁾.

القول الثالث: ﴿عَيْرَ الْحَقِّ﴾ مفعول أول لـ ﴿يَطُنُّونَ﴾، و﴿بِاللَّهِ﴾ المفعول الثاني، و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ مصدر. وهو قول "العكبري وابن عاشور"⁽⁵⁾.

القول الرابع: ﴿عَيْرَ الْحَقِّ﴾ مصدر، و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ تأكيد لـ ﴿يَطُنُّونَ﴾. قاله النيسابوري⁽⁶⁾.

(1) هو: أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة، الحسني الأنجري، ولد سنة (1160هـ)، مفسر صوفي مشارك، من أهل المغرب، له كتب كثيرة، منها: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، شرح القصيدة المنفرجة، الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الأجرومية، توفي سنة (1224هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (1/245).

(2) ينظر: تفسير الخازن: (1/310)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/394)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة: (1/423).

(3) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعي، ولد سنة (832هـ)، مفسر، من أهل (إيج) بنواحي شيراز، من تصانيفه: جامع البيان في تفسير القرآن، شرح الأربعين النووية، رسالة في تفضيل البشر على الملك، توفي سنة (905هـ). ينظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: (8/37)، الأعلام للزركلي: (6/195).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/428)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/365)، تفسير البيضاوي: (2/44)، تفسير النسفي: (1/303)،

تفسير النيسابوري: (2/285)، جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي: (1/304)، فتح البيان لمحمد صديق خان: (2/358).

(5) ينظر: التبيان للعكبري: (1/303)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (4/136).

(6) ينظر: تفسير النيسابوري: (2/285).

المسألة الثانية: مفعولا ﴿يَطْنُونَ﴾ .

اختلف العربون في تعيين مفعولي يظنون على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مفعولا ﴿يَطْنُونُ﴾ محذوفان، التقدير: إخلاف وعده حاصلًا. قاله ابن الحاجب، ولم أجده لغيره.

القول الثاني: ما مر في القول الثالث من المسألة السابقة.

القول الثالث: لم يذكر لـ ﴿يَطْنُونُ﴾ مفعولان. قاله أبو حيان واستشهد بقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ *** سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ⁽¹⁾

أي: اجعلوا مكان ظنكم ألفي مدجج⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة -والله تعالى أعلم- : أن قول ابن الحاجب ومن وافقه هو الراجح؛ لأنه الموافق لقواعد اللغة العربية والمعنى يؤيده، لأن ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ عام يشمل أمورًا كثيرة، و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ بينت ما المقصود بغير الحق متضمنة مصدرًا مؤكدًا وتشبيهاً؛ أي ظنا كظن الجاهلية، ولما كان لا بد لـ ﴿يَطْنُونُ﴾ من مفعولين، بين ابن الحاجب أنها محذوفان وقدرهما بقوله: إخلاف وعده حاصلًا. وهذا المحذوف يدل على سوء ظنهم فلم يذكر.

ثامنا: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أجمع النحويون والمفسرون على أن ﴿مَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ صِلَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ لِلْجَرْدِ التَّوَكُّدِ.

قال الزجاج: «بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت.»⁽³⁾

(1) البيت لدريد بن الصمة بلفظ: عَلَانِيَةً: ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ. ينظر: الأصمعيات، اختيار الأصمعي: (ص 107)، العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي: (6/ 33).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/ 394).

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/ 482).

ولم يخالف في ذلك إلا الفخر الرازي وابن كيسان⁽¹⁾.

أما الفخر الرازي فإنه جوز بأن تكون استفهاما للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم، وبرر ذلك بقوله: « وذلك لأن جنائهم لما كانت عظيمة، ثم إنه ما أظهر ألبتة تغليظا في القول ولا خشونة في الكلام، علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقليل: فبأي رحمة من الله لنت لهم، وهذا هو الأصوب عندي. »⁽²⁾
ورُدَّ قوله بأنه لو كان كذلك لكان (فبم) بغير ألف؛ لأن (ما) الاستفهامية إذا خفضت وجب حذف ألفها⁽³⁾.

وأما ابن كيسان فقال: إنها نكرة في موضع جر بالباء، ﴿ فِيمَا رَحِمَةً ﴾ بدل منها⁽⁴⁾.
وهذا خلاف إجماع المفسرين والنحويين.

النتيجة:

لا شك أن الذي أجمع عليه النحويون والمفسرون هو الصواب، وهو أن ﴿ مَا ﴾ من قوله تعالى:
﴿ فِيمَا رَحِمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ ﴾ صلة؛ أي زائدة لمجرد التوكيد.
ولفظ (زائدة) ليست من باب المهمل الذي لا فائدة منه، بل كل لفظ في القرآن له فائدته وأهميته، وأكثرهم على أنها للتوكيد⁽⁵⁾.
وزاد ابن عاشور فائدة أخرى فقال: « وزيدت ﴿ مَا ﴾ بعد باء الجر لتأكيد الجملة بما فيه من القصر، فتعين بزيادتها كون التقديم للحصر، لا لمجرد الاهتمام. »⁽⁶⁾

(1) هو: محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، النحوي اللغوي الإمام الفاضل أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، كان يحفظ البصريين والكوفيين في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثلعب، وكان فوق الثقة، من تصانيفه: غريب الحديث، معاني القرآن، المختار في علل النحو، توفي سنة (299 هـ). ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي: (24/2)، الأعلام للزركلي: (308/5).

(2) مفاتيح الغيب للرازي: (9/406-407). ونحوه قال ابن كثير: (2/130).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (5/377)، الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام: (ص108).

(4) ينظر: تفسير القرطبي: (5/377)، فتح القدير للشوكاني: (1/451).

(5) البحر المحيط لأبي حيان: (3/408).

(6) التحرير والتنوير لابن عاشور: (4/144).

تاسعا: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف العربون في إعراب ﴿ هَيْنًا مَرِيئًا ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: صفتان لمصدر محذوف تقديره أكلا. أي فكلوه أكلا هنيئا مريئا. ذكره "الزمخشري

والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي والنسفي والنيسابوري والإيجي والآلوسي والدرويش"⁽¹⁾

القول الثاني: صفتان أقيمتا مقام المصدرين، يعبر عنه النحويون المعاصرون بنائب المصدر⁽²⁾. ذكر

هذا القول "الزمخشري والفخر الرازي والنيسابوري والبيضاوي والإيجي"⁽³⁾

القول الثالث: حال من الضمير، أي كلوه وهو هنيء مريء. وهو قول "سيبويه والنحاس وأبو

حيان ومحمود صافي"⁽⁴⁾، وذكره "الزمخشري والفخر الرازي والعكبري والنسفي والنيسابوري

والإيجي والآلوسي ومحي الدين الدرويش وإبراهيم الأبياري"⁽⁵⁾⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/471)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/493)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/329)، تفسير

البيضاوي: (2/60)، تفسير النيسابوري: (2/350)، تفسير النسفي: (1/330)، جامع البيان للإيجي: (1/331)، روح المعاني

للآلوسي: (2/409)، إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: (2/154).

(2) ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: (3/34)، النحو الوافي لعباس حسن: (2/213).

(3) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/471)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/493)، تفسير النيسابوري: (2/350)، تفسير البيضاوي:

(2/60)، جامع البيان للإيجي: (1/331).

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه: (1/317)، إعراب القرآن للنحاس: (1/200)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/513)، الجدول في إعراب

القرآن لمحمود صافي: (4/437).

(5) هو: إبراهيم إسماعيل الإبياري، شيخ محقق التراث الإسلامي، درس في دار العلوم التجهيزية، ثم القسم العالي، ثم التحق بالقسم

الأدبي في دار الكتب المصرية، شغل وظائف في وزارة الثقافة، وعمل في معهد مدريد للدراسات الإسلامية أستاذاً، من تصنيفاته:

الموسوعة القرآنية، توفي سنة (1414 هـ). ينظر في ترجمته: تكملة معجم المؤلفين لمحمد خير رمضان يوسف: (ص649).

(6) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/471)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/493)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/329)، تفسير

النيسابوري: (2/350)، تفسير النسفي: (1/330)، جامع البيان للإيجي: (1/331)، روح المعاني للآلوسي: (2/409) إعراب

القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: (2/154). الموسوعة القرآنية لإبراهيم الأبياري: (4/87).

وزاد أبو حيان قولاً آخر في ﴿مَرِيئًا﴾ وهو أنه صفة لـ ﴿هَيْئًا﴾. ورده - مستندا إلى قول الفارسي - «من جهة أن هنيئاً لما كان عوضاً من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه، والفعل لا يوصف، فكذلك لا يوصف هو.»⁽¹⁾

القول الرابع: الوقف على ﴿فَكُّوهُ﴾ والابتداء بـ ﴿هَيْئًا مَرِيئًا﴾ على الدعاء. ذكره "الزنجشيري وتبعه الفخر الرازي والنيسابوري"⁽²⁾.

وناقش الآلوسي الزنجشيري وبين فساد هذا القول⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿هَيْئًا مَرِيئًا﴾ صفتان لمصدر محذوف تقديره أكلا؛ أي فكلوه أكلا هنيئاً مريئاً؛ وذلك لأنه المناسب لمعنى الكلمتين؛ إذ معنى ﴿هَيْئًا﴾: سائغاً طيباً، ومعنى ﴿مَرِيئًا﴾: المريء: المحمود العاقبة التام الهظم الذي لا يضر ولا يؤذي⁽⁴⁾، فظاهر المعنى وصف للأكل وليس حالاً له. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

عاشراً: دراسة قوله في الآية العاشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

إعراب كلمة ﴿كَلَكَلَةً﴾ في هذه الآية يختلف إعرابها تبعاً لاختلاف القراء في كلمة ﴿يُورَثُ﴾، فمن قرأها بفتح الواو وكسر الراء مشددة⁽⁵⁾ أو مخففة⁽⁶⁾ أعربها مفعولاً به⁽⁷⁾، ذهب إلى

(1) البحر المحيط لأبي حيان: (3/ 513).

(2) ينظر: الكشاف للزنجشيري: (1/ 471)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/ 493)، تفسير النيسابوري: (2/ 350).

(3) ينظر: روح المعاني للآلوسي: (2/ 409-410).

(4) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (3/ 250).

(5) وهي قراءة الحسن المطوعي والأعمش. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/ 546)، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص 238).

(6) وهي قراءة الحسن وأيوب. ينظر: تفسير القرطبي: (6/ 127).

(7) واشترط أبو حيان لإعرابها بهذا الإعراب أن يكون المعنى بها الوارث. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/ 546).

إلى هذا "الأخفش والزجاج ومكي والزخشي وابن عطية والقرطبي"⁽¹⁾، وعلى هاتين القراءتين لا تكون الكلالة إلا الورثة أو المال⁽²⁾. وأعربها الزخشي وأبو حيان والبناء الدمياطي حالا على أن ﴿كَالَّةٌ﴾ أريد بها الميت، والمفعولان محذوفان؛ أي يُورَثُ وارثًا ماله حال كونه كلالة⁽³⁾.

وأما من قرأها بإسكان الواو وفتح الراء مخففة⁽⁴⁾ فأعربها تبعاً لمعناها وحسب حالتي ﴿كَانَ﴾ من النقصان والتمام:

أولاً: إن كانت ﴿كَانَ﴾ ناقصة و﴿رَجُلٌ﴾ اسمها:

فعلى معنى أن "الكلالة" الميت الموروث، اختلف في إعرابها على خمسة أقوال:

القول الأول: خبر كان، ويورث في موضع الصفة لـ ﴿رَجُلٌ﴾. ذهب إليه "الأخفش وابن جزي وأبو حيان"⁽⁵⁾، وذكره "الواحدي وابن عطية والفخر الرازي وابن هشام والشنقيطي"⁽⁶⁾، وجوزه

"القرطبي والبيضاوي والسمين الحلبي"⁽⁷⁾.

القول الثاني: منصوبة على المصدر من معنى الكلام؛ لأن معنى الكلام: وإن كان رجل يورث متكلاً النسب كلالة، ثم ترك ذكر "متكلاً" اكتفاءً بدلالة قوله: ﴿يُورَثُ﴾ عليه. وهو اختيار الطبري⁽⁸⁾، وذكره "الثعلبي والبغوي"⁽¹⁾

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (251/1)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (25/2)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1246/2)، الكشف للزخشي: (485/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (19/2)، تفسير القرطبي: (127/6).

(2) تفسير القرطبي: (127/6).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (127/6)، البحر المحيط لأبي حيان: (546/3)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص238).

(4) وهي قراءة الجمهور. ينظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص238).

(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (251/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (182/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (546/3).

(6) ينظر: التفسير البسيط للواحددي: (371/6)، المحرر الوجيز لابن عطية: (19/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (523/9)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص492)، أضواء البيان للشنقيطي: (1/229).

(7) ينظر: تفسير القرطبي: (6/12 ر7)، تفسير البيضاوي: (2/64)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/608).

(8) ينظر: تفسير الطبري: (8/58).

القول الثالث: منصوبة على الحال من الضمير المستكن في ﴿يُورَثُ﴾. التقدير: يورث حال كونه كلاله، وهو قول "الأزهري والزجاج، واختاره الواحدي والشنقيطي"⁽²⁾، وذكره "الثعلبي والزمخشري والفخر الرازي والسمين الحلبي"⁽³⁾

القول الرابع: منصوبة على خبر ما لم يسم فاعله، تقديرها: وإن كان رجل يورث ماله كلاله. ذكره "الثعلبي والبغوي"⁽⁴⁾.

القول الخامس: منصوبة على أنها مفعول له، أي يورث لأجل كونه كلاله. ذكره الفخر الرازي⁽⁵⁾.

وعلى معنى أن "الكلاله" هي القرابة الذين يرثون الميت اختلف كذلك في إعرابها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: خبر كان، إلا أنه يحتاج إلى تقدير مضاف أي: يورث ذا كلاله. قاله مكي وأبو حيان والسمين الحلبي⁽⁶⁾.

القول الثاني: منصوبة على الحال من نائب فاعل يورث على حذف مضاف، أي: يورث في حال كونه ذا كلاله؛ أي قرابة غير الآباء والأبناء. ذكره الشنقيطي⁽⁷⁾.

القول الثالث: منصوبة على أنها مفعول له؛ أي يورث لأجل الكلاله. قاله "الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي وابن جزى وأبو حيان والسمين الحلبي والشنقيطي"⁽⁸⁾

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (269 / 3)، تفسير البغوي: (179 / 2).

(2) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: (179 / 1)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (25 / 2)، التفسير البسيط للواحدي: (371 / 6)، أضواء البيان للشنقيطي: (229 / 1).

(3) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (269 / 3)، الكشف للزمخشري: (485 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (523 / 9)، الدر المصون للسمين الحلبي: (608 / 3).

(4) الكشف والبيان للثعلبي: (269 / 3)، تفسير البغوي: (179 / 2).

(5) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (523 / 9).

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (192 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (546 / 3)، الدر المصون للسمين الحلبي: (609 / 3).

(7) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي: (229 / 1).

(8) ينظر: الكشف للزمخشري: (486 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (523 / 9)، تفسير البيضاوي: (64 / 2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (182 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (546 / 3)، الدر المصون للسمين الحلبي: (609 / 3)، أضواء البيان للشنقيطي:

(229 / 1).

وعلى معنى أن "الكلالة" هي الرجل الوارث. أعربت حالا من الضمير المستكن في يورث. قاله ابن جزي وأبو حيان والسمين الحلبي⁽¹⁾.

وعلى معنى أن "الكلالة" الورثة اختلف في إعرابها على قولين:

القول الأول: نعت لمصدر محذوف أي يورث وراثه كلالة. ذكره أبو حيان والسمين الحلبي⁽²⁾.

القول الثاني: منصوبة على الحال. ذكره أبو حيان والسمين الحلبي⁽³⁾.

وعلى معنى أن "الكلالة" هي المال الموروث اختلف في إعرابها على قولين:

القول الأول: منصوبة على أنها مفعول ثان. قاله أبو حيان والسمين الحلبي⁽⁴⁾.

القول الثاني: منصوبة على أنها نعت لمصدر محذوف تقديره يورث وراثه كلالة. قاله مكّي⁽⁵⁾.

ثانياً: ﴿كَانَ﴾ تامة و﴿رَجُلٌ﴾ فاعل. أي: وإن وجد رجل، و﴿يُورَثُ﴾ في محل رفع صفة ل رَجُلٌ، و﴿كَكَلَّةٌ﴾ منصوبة على ما تقدم من الحال أو المفعول من أجله أو المفعول به أو النعت لمصدر محذوف على حسب ما قرر من معانيها⁽⁶⁾.

وذكر مكّي وجهاً آخر: وهو أن تكون ﴿كَكَلَّةٌ﴾ منصوبة على التفسير⁽⁷⁾.

النتيجة:

بناء على القول الراجح في معنى الكلالة في الآية⁽⁸⁾ فيترجح القول بأن: ﴿كَانَ﴾ تامة بمعنى وقع، و﴿رَجُلٌ﴾ فاعل و﴿يُورَثُ﴾ في محل رفع صفة ل رَجُلٌ، و﴿كَكَلَّةٌ﴾ منصوبة على الحال

(1) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (182/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/609).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/609).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/609).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/609).

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/192).

(6) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/609).

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/192).

(8) سبق بيانه في الفصل الأول من هذا البحث.

من الضمير المستكن في ﴿يُورَثُ﴾؛ لأنه القول المشترك في أكثر المعاني، ويتوافق مع القراءتين، وعليه أكثر المفسرين والمعربين.

وعليه فتجوز ابن الحاجب الإعرابات التي أوردها رأي مرجوح.

حادي عشر: دراسة أقواله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف مفسرو القرآن ومعربوه في إعراب ﴿بُهْتَنَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ على خمسة أقوال:

القول الأول: ﴿بُهْتَنَّا﴾ مصدر (مفعول مطلق من غير لفظه) مثل قعد القرفصاء. قاله ابن الحاجب ولم أجده لغيره⁽¹⁾.

القول الثاني: ﴿بُهْتَنَّا﴾ مفعول له (مفعول لأجله). ذكره "الزنجشري والبيضاوي والنيسابوري والإيجي"⁽²⁾.

القول الثالث: ﴿بُهْتَنَّا﴾ مصدر في موضع الحال، المعنى أتأخذونه مباهتين وآثمين. وهو قول "الزجاج وابن أبي زمنين والواحدي وابن عطية والقرطبي وأبي حيان والسيوطي وابن عاشور"⁽³⁾،

وذكره "الزنجشري والبيضاوي والنيسابوري والإيجي"⁽⁴⁾.

القول الرابع: ﴿بُهْتَنَّا﴾ منصوب بنزع الخافض. ذكره "البغوي والفخر الرازي والنيسابوري"⁽¹⁾

(1) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (242 / 1).

(2) ينظر: الكشاف للزنجشري: (492 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (14 / 10)، البحر المحيط لأبي حيان: (573 / 3)، تفسير البيضاوي: (66 / 2)، تفسير النيسابوري: (377 / 2)، جامع البيان للإيجي: (342 / 1).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (31 / 2)، تفسير ابن أبي زمنين: (356 / 1)، التفسير البسيط للواحدى: (401 / 6)، المحرر الوجيز لابن عطية: (29 / 2)، تفسير القرطبي: (168 / 6)، البحر المحيط لأبي حيان: (573 / 3)، تفسير الجلالين: (ص 103)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (289 / 4).

(4) ينظر: الكشاف للزنجشري: (492 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (14 / 10)، البحر المحيط لأبي حيان: (573 / 3)، تفسير البيضاوي: (66 / 2)، تفسير النيسابوري: (377 / 2)، جامع البيان للإيجي: (342 / 1).

القول الخامس: ﴿بُهْتَنَّا﴾ منصوب على أنه مفعول بإضمار فعل تقديره: تصيبون. ذكره "البغوي والفخر الرازي" (2).

النتيجة:

الذي يترجح لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح في إعراب ﴿بُهْتَنَّا﴾ القول الثاني، وهو أن ﴿بُهْتَنَّا﴾ مفعول له، والمعنى: أتأخذونه لأجل البهتان والإثم المبين، وهو زيادة في الإنكار والتوبيخ الذي دل عليه الاستفهام. ومثل هذا التركيب بهذا الإعراب موجود عند العرب؛ أي المفعول له وإن لم يكن غرضاً، كقولهم: قعد عن القتال جينا (3).

ثاني عشر: دراسة أقواله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في إعراب كلمة ﴿لِيَا﴾ من قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيَا بِأَلْسِنِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿لِيَا﴾ مصدر (مفعول مطلق من غير لفظه؛ لأن اللي نوع من التحريف، كأنه قال: يحرفون تحريفاً). وهو قول ابن عاشور (4)، و"ذكره النحاس والقرطبي والنيسابوري والشوكاني" (5).

القول الثاني: ﴿لِيَا﴾ مصدر في موضع الحال؛ أي: لاوين. وهو قول "محمود صافي وأحمد الخراط" (6). وذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي" (7).

(1) ينظر: تفسير البغوي: (2/186)، مفاتيح الغيب للرازي: (10/14)، تفسير النيسابوري: (2/377).

(2) ينظر: تفسير البغوي: (2/186)، مفاتيح الغيب للرازي: (10/14).

(3) ينظر: الكشاف للزخشري: (1/492).

(4) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (5/76).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (1/218)، تفسير القرطبي: (6/401)، تفسير النيسابوري: (2/423)، فتح القدير للشوكاني: (1/548).

(6) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (5/51)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (1/178).

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/363)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/663)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/699).

القول الثالث: ﴿لِيَأْ﴾ مفعول له (مفعول لأجله)؛ أي يقولون ذلك من أجل لي الحق إلى الباطل. وهو قول "زكريا الأنصاري وإسماعيل حقي والمظهري"⁽¹⁾ وجوزه "النحاس والقرطبي والسمين الحلبي والشوكاني وابن عاشور"⁽²⁾. وذكره "العكبري وأبو حيان والنيسابوري"⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿لِيَأْ﴾ مصدر في موضع الحال؛ أي: لاوين؛ لأنه لو يطرح سؤال: كيف يحرفون الكلم؟ قيل: ليأ بالستهم، ف﴿لِيَأْ﴾ بينت حالة لسانهم أثناء تحريف الكلم، ولأنه - أي هذا القول - الموافق للمعنى الذي قاله المفسرون في تفسير كلمة ﴿لِيَأْ﴾، قال الطبري: «يعني تحريكا منهم بالستهم بتحريف منهم لمعناه إلى المكروه من معنيه.»⁽⁴⁾ وقال السيوطي: «أي صرفاً لها عن مخارج الحروف التي تحق لها في العربية إلى ما يفعله العبرانيون من تغليظ بعض الحروف وشوب بعضها بغيره، لإرادة معانٍ عندهم قبيحة مع احتمالها لإرادة معانٍ غير تلك يقصدها العرب مليحة.»⁽⁵⁾ وعليه فابن الحاجب وافق الصواب في قوله الثاني وخالفه في قوله الأول.

ثالث عشر: دراسة أقواله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في إعراب ﴿مَا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعْظُمُ بِهِ﴾ وتأثيرها على المعنى إلى ستة أقوال:

- (1) ينظر: إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري: (ص 227)، روح البيان لإسماعيل حقي: (2/ 216)، تفسير المظهري: (2/ 135).
- (2) إعراب القرآن للنحاس: (1/ 218)، تفسير القرطبي: (6/ 401)، الدر المصون للسمين الحلبي: (3/ 699)، فتح القدير للشوكاني: (1/ 548)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (5/ 76).
- (3) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/ 363)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/ 663)، تفسير النيسابوري: (2/ 423).
- (4) تفسير الطبري: (8/ 435).
- (5) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (5/ 293).

القول الأول: ﴿ مَا ﴾ نكرة موصوفة في موضع نصب على التمييز؛ أي نعم شيئاً يعظكم به. ذكر هذا القول "الزمخشري والنسفي وأبو حيان وابن هشام الأنصاري والإيجي وأبو السعود ومحي الدين الدرويش ومحمود صافي"⁽¹⁾.

القول الثاني: ﴿ مَا ﴾ موصولة في موضع الرفع على الفاعلية لـ (نعم)؛ أي نعم الذي يعظكم به. ذكره "الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي والنسفي وأبو حيان والنيسابوري والإيجي وأبو السعود وابن عاشور ومحي الدين الدرويش ومحمود صافي"⁽²⁾.

القول الثالث: ﴿ مَا ﴾ معرفة تامة في موضع الرفع على الفاعلية؛ أي نعم الشيء يعظكم به. ذكره "أبو حيان وأخبر بأنه مذهب سيبويه والكسائي، وذكره كذلك ابن عاشور ومحمود صافي"⁽³⁾.

القول الرابع: ﴿ مَا ﴾ اسم ليست له صلة، يراد به المبالغة والجودة؛ كما يقال: غسلته غسلًا نعمًا. وهو قول الأخفش⁽⁴⁾.

القول الخامس: ﴿ مَا ﴾ مهية لاتصال الفعل بها كما هي في (ربما) و(عما). وهو قول ابن عطية⁽⁵⁾. رد أبو حيان هذا القول بقوله: ((وهو كلام متهافت، لأنه من حيث جعلها موطئة مهية لا تكون اسما، ومن حيث جعلها بمعنى الذي لا تكون مهية موطئة فتدافعا.))⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (523 / 1)، تفسير النسفي: (367 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (685 / 3)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص 287)، جامع البيان للإيجي: (368 / 1)، تفسير أبي السعود: (193 / 2)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (242 / 2)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (120 / 3).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (523 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (111 / 10)، تفسير البيضاوي: (80 / 2)، تفسير النسفي: (367 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (685 / 3)، تفسير النيسابوري: (434 / 2)، جامع البيان للإيجي: (368 / 1)، تفسير أبي السعود: (193 / 2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (96 / 5)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (242 / 2)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (120 / 3).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (685 / 3)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (96 / 5)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (120 / 3).

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (39 / 1)

(5) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (70 / 2)

(6) البحر المحيط لأبي حيان: (685 / 3)

القول السادس: ﴿ مَا ﴾ زائدة كافة. ذكره "ابن عاشور ومحي الدين الدرويش"⁽¹⁾

والمخصوص بالمدح - على هذه الأقوال - محذوف، وهو المأمور به من أداء الأمانات والعدل في الحكومات⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - جواز الأقوال الثلاثة الأولى ، وهو أن ﴿ مَا ﴾ يجوز أن تكون نكرة موصوفة في موضع نصب على التمييز؛ أي نعم شيئاً يعظكم به؛ أو موصولة في موضع الرفع على الفاعلية لـ (نعم)؛ أي نعم الذي يعظكم به، أو معرفة تامة في موضع الرفع على الفاعلية؛ أي نعم الشيء يعظكم به. والمخصوص بالمدح محذوف، وهو المأمور به من أداء الأمانات والعدل في الحكومات؛ إذا الأقوال الثلاثة جائزة عند النحويين⁽³⁾، وأكدها القول الأول الذي اختاره المحققون من النحويين⁽⁴⁾، ولا تعارض بينها، والمعنى عند أكثر المفسرين يدور حول هذه الأقوال⁽⁵⁾.

وعليه فأقوال ابن الحاجب موافقة للقول الراجح.

رابع عشر: دراسة أقواله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف النحويون والمفسرون في نصب كلمة ﴿ خَيْرًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ ﴾ على أربعة أقوال:

(1) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (5/96)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (3/236).

(2) ينظر: الكشاف للزخشري: (1/523)، مفاتيح الغيب للرازي: (10/111)، تفسير النسفي: (1/367)، تفسير النيسابوري: (2/434)، جامع البيان للإيجي: (1/368)، تفسير أبي السعود: (2/193).

(3) ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: (1/79-80)، القواعد الأساسية للغة العربية للسيد الهاشمي: (ص270-271).

(4) ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: (1/80).

(5) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (8/494)، تفسير الثعلبي: (3/333)، التفسير البسيط للواحدى: (6/538)، الكشاف للزخشري:

(1/523)، زاد المسير لابن الجوي: (1/423).

القول الأول: ﴿حَيْرًا﴾ منصوب على إضمار فعل دل عليه الكلام، والمعنى: انتهوا وأتوا خيرا لكم؛ لأنك إذا قلت: انته، فأنت تخرجه من شيء وتدخله في آخر. وهو قول "الخليل وسيبويه"⁽¹⁾، واختاره "ابن أبي زمنين والراغب الأصفهاني والزخشي والنيسابوري وزكريا الأنصاري"⁽²⁾، وجوزه "الإيجي ومحمد رشيد رضا"⁽³⁾.

واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَوَاعِدِيهِ سِدْرَتِي مَالِكٍ *** أَوْ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا⁽⁴⁾

أي يأتي أسهلاً⁽⁵⁾.

القول الثاني: ﴿حَيْرًا﴾ منصوب على أنه خبر (يكن) محذوف، التقدير: انتهوا يكن خيرا لكم. وهو مذهب الكسائي وأبي عبيدة⁽⁶⁾، واختاره السمعاني والبغوي والفخر الرازي والهازم وابن كثير⁽⁷⁾، كثير⁽⁷⁾، ورجحه "ابن عجيبة والشوكاني"⁽⁸⁾، وجوزه "الإيجي ومحمد رشيد رضا"⁽⁹⁾.

ورده المبرد بقوله: «... وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه.»⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه: (282-283/1)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (411/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (217/1).

(2) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (425/1)، تفسير الراغب الأصفهاني: (236/4)، الكشاف للزخشي: (593/1)، تفسير النيسابوري: (533/2)، إعراب القرآن لزكريا الأنصاري: (234/1).

(3) ينظر: جامع البيان للإيجي: (432/1)، تفسير المنار لمحمد رشيد رضا: (72/6).

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ديوانه: (ص 160).

(5) المحرر الوجيز لابن عطية: (139/2).

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (253/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1538/2)، البحر المحيط لأبي حيان: (142/4)، الدر المصون للسمين الحلبي: (164-165/4)، فتح القدير للشوكاني: (622/1)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (50-49/6).

(7) ينظر: تفسير السمعي: (506/1)، تفسير البغوي: (315/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (270/11)، تفسير الهازم: (452/1)، تفسير ابن كثير: (427/2).

(8) ينظر: البحر المديد لابن عجيبة: (595/1)، فتح القدير للشوكاني: (622/1).

(9) ينظر: جامع البيان للإيجي: (432/1)، تفسير المنار لمحمد رشيد رضا: (72/6).

(10) المقتضب للمبرد: (283/3).

وتعقبه أبو البقاء العكبري بقوله: « وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن كان لا تحذف هي واسمها، ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدر جواب شرط محذوف، فيصير المحذوف الشرط وجوابه. »⁽¹⁾

ودافع عنه السمين الحلبي بما يثبت صحته في اللغة العربية⁽²⁾

القول الثالث: ﴿ خَيْرًا ﴾ منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف، التقدير: انتهوا انتهاء خيراً لكم. وهو قول الفراء⁽³⁾. وخطأه علي بن سليمان⁽⁴⁾ قائلاً: « هذا خطأ فاحش، لأنه يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الانتهاء الذي هو خير لكم. »⁽⁵⁾

القول الرابع: ﴿ خَيْرًا ﴾ منصوب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل، والتقدير: لا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيراً. اختاره ابن عاشور⁽⁶⁾، وذكره العكبري⁽⁷⁾، واستبعده مكّي⁽⁸⁾. وقال السمين الحلبي: « والظاهر فساد. »⁽⁹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿ خَيْرًا ﴾ منصوب على أنه خبر (يكن) محذوف، التقدير: انتهوا يكن خيراً لكم؛ أي انتهوا عن هذه المقالة يكن هذا الانتهاء خيراً لكم. وحذف كان واسمها وإبقاء خبرها موجود في اللغة العربية، قال ابن مالك:

(1) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (411 / 1).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (4 / 164-165).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1 / 295-296).

(4) هو: علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الأخصف الصغير النحوي، كان ثقة، سمع ثعلباً والمبرد واليزيدي، ولم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم والنحو، وما صنف شيئاً ولا قال شعراً، توفي سنة (315 هـ). ينظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين للتتوخي: (1 / 45)، انباه الرواة للقفطي: (2 / 276)، الوافي بالوفيات للصفدي: (21 / 96).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (1 / 253)، تفسير القرطبي: (7 / 235).

(6) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (6 / 49-50).

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1 / 411).

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1 / 214).

(9) الدر المصون للسمين الحلبي: (4 / 165).

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبْرَ *** وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ⁽¹⁾

قال ابن عجيبة: « ولعل هذا الموضع أتى على غير المشهور تنبيها على الجواز. »⁽²⁾

ومجرد الانتهاء يصيب به المنتهي الخير⁽³⁾، وإن انتهى وأتى خيرا فهو خير على خير، فلا داعي -إذن-
إذن- لتقدير فعل آخر.

وعليه فترجيح ابن الحاجب قول سيبويه ترجيح مرجوح.

خامس عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

قد تمت دراسة مثل هذا التركيب بما أغنى عن إعادته هنا، وهو في قوله تعالى: ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ
ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشْكَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: 200]، وما قاله هناك متصل في موضعه بما قاله هنا.

سادس عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَ تَأْمِينٌ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ على قولين:
القول الأول: قدره البصريون اسما يناسب أن يكون مفعولا لأجله⁽⁴⁾، وهو كراهة أو مخافة أو حذار،
حذار، التقدير: كراهة أن تقولوا، أو مخافة، أو حذار. ويقولهم قال أكثر المفسرين⁽⁵⁾.

القول الثاني: قدره الكوفيون حرف نفي بعد (لأن) أو (كي)⁽⁶⁾، والتقدير: لئلا تقولوا، أو كي لا

لا

(1) ألفية ابن مالك: (ص 19).

(2) البحر المديد لابن عجيبة: (1/ 595).

(3) كما هو مقرر في أصول الفقه: أن المحرم يثاب تاركه. ينظر: الورقات للجويني: (ص 8).

(4) ينظر: تفسير السمعي: (2/ 24)، البحر المحيط لأبي حيان: (4/ 214)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/ 159).

(5) ينظر مثلا: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3/ 1656)، الكشف للزمخشري: (1/ 619)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/ 173)،

مفاتيح الغيب للرازي: (11/ 330)، الجواهر الحسان للثعالبي: (2/ 367) جامع البيان للإبيحي: (1/ 453)، تفسير أبي السعود:

(3/ 22)، روح المعاني للآلوسي: (3/ 275)، البحر المديد لابن عجيبة: (2/ 24)، تفسير المظهر: (3/ 70).

(6) ينظر: تفسير السمعي: (2/ 24)، البحر المحيط لأبي حيان: (4/ 214)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/ 159).

تقولوا. وتبعهم بعض المفسرين منهم "الطبري والخطيب الإسكافي"⁽¹⁾ والراغب الأصفهاني والبغوي ومجير الدين المقدسي والسعدي"⁽²⁾.

هذا وقد اتفقوا على أن الآية وردت للتعليل وإقامة الحجة وقطع العذر عن الكفار. ومعنى الآية: إنما بعثنا إليكم الرسول في وقت الفترة كراهة أن تقولوا أو لئلا تقولوا: ما جاءنا في هذا الوقت من بشير ولا نذير. ثم قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ فزالَت هذه العلة وارتفع هذا العذر وأقيمت الحجة⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القولين صحيحان؛ لأن المحذوف سواء قدر اسماً أو حرفاً فلا يقع تعارض ولا اختلاف في المعنى، والقول الثاني أقرب لأنه يشهد له التنزيل كقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: 165]. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

سابع عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق علماء العربية على أن (إن) الشرطية إذا سبقت الفعل الماضي قلبته مستقبلاً⁽⁴⁾، واختلفوا فيما إذا سبقت الفعل (كان) في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ وفي غيره على قولين:

(1) هو: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي، عالم بالأدب واللغة، كان خطيباً بالرّي، من مصنفاته: مبادئ اللغة، نقد الشعر، درة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهة، غلط كتاب العين، توفي سنة (420هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (6/227).

(2) تفسير الطبري: (10/157)، درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي: (1/444)، تفسير الراغب الأصفهاني: (4/309)، تفسير البغوي: (3/34)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (2/271)، تفسير السعدي: (1/214).

(3) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (10/157)، درة التنزيل للخطيب الإسكافي: (1/444)، الكشف للزمخشري: (1/619)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/173)، البحر المحيط لأبي حيان: (4/214)، الجواهر الحسان للثعالبي: (2/367)، جامع البيان للإيجي: (1/453)، فتح الرحمن للمقدسي: (2/271)، البحر المديد لابن عجيبة: (2/24)، تفسير السعدي: (1/214).

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: (5/106)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص272).

القول الأول: أن (كان) هنا - وإن سبقت بـ (إن) - فإنها تبقى على زمنها وهو الماضي؛ لقوة دلالتها على الماضي، وأنها أصل الأفعال وعبارتها، كقولك: إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك، فلا يكون ذلك إلا ماضياً. وهو قول أبي العباس المبرد⁽¹⁾. ورده ابن الضائع⁽²⁾.

القول الثاني: أن (كان) إذا سبقت بـ (إن) تفيد الاستقبال كغيرها من الأفعال، واختلفوا في تأويلها، فمنهم من قال: المعنى: إن يتبين أي كنت قلته، أو: إن ثبت أي كنت قلته، أو: إن صح أي قلته. قاله "العكبري وابن هشام الانصاري وخالد الأزهري⁽³⁾"⁽⁴⁾، وهو مذهب الجمهور⁽⁵⁾.

ومنهم من قال: إن أكن كنت قلته؛ أي إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأي كنت قلته فقد علمته، ففعل الشرط محذوف مع هذا، وليست (كان) المذكورة بعدها هي فعل الشرط. وهو قول "ابن السراج⁽⁶⁾ السراج⁽⁶⁾ والشلوبين⁽⁷⁾ وابن عصفور⁽⁸⁾"⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: (5/106)، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (4/92).

(2) ينظر: البرهان للزركشي: (2/359).

(3) هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، زين الدين، الجرجاوي الأزهري المصري الشافعي، وكان يعرف بالوفاد، ولد سنة (338هـ)، نحوي، وهو إنسان خير، من مصنفاته: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، التصريح بمضمون التوضيح، شرح المقدمة الجزرية، توفي سنة (905هـ). ينظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: (3/172)، الأعلام للزركلي: (2/297).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/476)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص439)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص272)، شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: (2/404).

(5) ينظر: البرهان للزركشي: (2/359)، روح المعاني للآلوسي: (4/63).

(6) هو: محمد بن الحسين بن عبيد الله، أبو يعلى، الصيرفي، المعروف بابن السراج، ولد سنة (373هـ)، كان ثقة، وهو أحد الحفاظ لحروف القرآن ومذاهب القراء وعلم النحو، من مصنفاته: أصول العربية، شرح كتاب سيبويه، احتجاج القراء، توفي سنة (427هـ). ينظر في ترجمته: تاريخ مدينة السلام (بغداد) للخطيب البغدادي: (3/47)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (14/484).

(7) هو: عمر بن محمد، أبو علي، الأشبيلي الأزدي، المعروف بالشلوبين، (بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر)، ولد سنة (562هـ)، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعا في التعليم ناصحا، صنف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية والتوطئة، توفي سنة (645هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (2/224)، الأعلام للزركلي: (5/62).

(8) هو: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن، الحضرمي الأشبيلي، النحوي، المعروف بابن عصفور، ولد سنة (597هـ) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، لم يكن عنده ورع، من أشهر مؤلفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجمل. توفي سنة (669هـ). ينظر

في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد: (7/575)، الأعلام للزركلي: (5/27).

(9) ينظر: البرهان للزركشي: (4/127) (2/359).

ورده ابن الضائع قائلاً: « وهذا تكلف لا يحتاج إليه. »⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن قول الجمهور هو الراجح، وهو أن (كان) إذا سبقت بـ (إن) تفيد الاستقبال كغيرها من الأفعال، ومعنى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾: إن يتبين أني كنت قلته، أو: إن ثبت أني كنت قلته، أو: إن صح أني قلته؛ لأنه الموافق لما اتفق عليه في علم العربية، وبعيد عن التكلف الذي لا فائدة منه، وموافق لمعنى ما شابهه في آيات أخر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [النساء: 43]، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: 6]، ويدل عليه سياق الكلام قبله وبعده، ونصه: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، عَلِمْتَهُ، تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثامن عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون ومعربو القرآن في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَا حَبَّةَ﴾ و﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَإِسٍ﴾ في أنها معطوفة على ﴿وَرَقَةٍ﴾ وداخله في حكمها⁽²⁾. واختلفوا في موضع ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ من الإعراب على ثلاثة أقوال: القول الأول: بدل الكل من الكل من ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ إذا كان الكتاب المبين علم الله سبحانه وتعالى، أو بدل الاشتمال إن أريد به اللوح المحفوظ. وهو قول "البيضاوي وأبي السعود والمظهري والشوكاني"⁽³⁾.

(1) ينظر: المصدر نفسه: (2/ 359).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/ 31)، تفسير البيضاوي: (2/ 165)، تفسير النسفي: (1/ 510)، تفسير النيسابوري: (3/ 90)، تفسير أبي السعود: (3/ 143)، تفسير المظهري: (3/ 246).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي: (2/ 165)، تفسير أبي السعود: (3/ 143)، تفسير المظهري: (3/ 246)، فتح القدير للشوكاني: (2/ 141).

القول الثاني: توكيد لـ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لأنها بمعنى واحد. وهو قول "الزنجشيري وأبي حيان والنيسابوري"⁽¹⁾.

القول الثالث: خبر عن ﴿وَلَا حَبَّةٍ﴾ ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾؛ لأنها مبتدئات عطفت على قوله: ﴿وَرَقَةٍ﴾ وهي مبتدأ، وحرف الجر قبلها زائد، وخبره ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾. قاله ابن عاشور واعتبره القول الأظهر⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ بدل الكل من الكل من ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ إذا كان (الكتاب المبين) علم الله سبحانه وتعالى، أو بدل الاشتغال إن أريد به اللوح؛ وذلك لأنه القول الموافق لقواعد اللغة العربية؛ فقد تقرر عند علماء النحو أن اللفظ إذا تكرر بالمعنى - دون أن يكون كلمة من الكلمات المخصوصة التي تتبع التوكيد⁽³⁾ - وقصد بالحكم بلا واسطة فإنه يعرب بدلا⁽⁴⁾. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

تاسع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ستكون الدراسة ضمن المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: في إعراب كلمة ﴿شَهْوَةٌ﴾.

اختلف المفسرون ومعرّبو القرآن الكريم في إعرابها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مفعول له منصوب، أي للاشتهاء لا حامل لكم على ذلك إلا مجرد الشهوة ولا ذم أعظم منه لأنه وصف لهم بالبهيمية وأنهم لا داعي لهم من جهة العقل كطلب النسل ونحوه. وهو

(1) ينظر: الكشاف للزنجشيري: (31/2)، البحر المحيط لأبي حيان: (537/4)، تفسير النيسابوري: (90/3).

(2) التحرير والتنوير لابن عاشور: (273/7).

(3) وهي: النفس، والعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع وجمعاء وفروعها. ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: (ص392).

(4) ينظر: المصدر نفسه: (ص413).

قول "الزخشي والنسفي ومحمود صافي وابن عاشور والدرويش والخراط"⁽¹⁾، وجوزه "العكبري والبيضاوي والشوكاني"⁽²⁾.

القول الثاني: مصدر منصوب، أي أشتهونهم شهوة، وهو قول "الواحدي وابن عطية والفخر الرازي والقرطبي والشوكاني"⁽³⁾.

القول الثالث: مصدر في موضع الحال، أي مشتتهين تابعين للشهوة. وهو قول جوزه "الواحدي والزمخشري والفخر الرازي والقرطبي والبيضاوي والشوكاني والدرويش"⁽⁴⁾.

المسألة الثانية: معنى ﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿مِنْ دُونَ النَّسَاءِ﴾ ومتعلقه.

لم يتعرض المفسرون والمعربون - في حدود بحثي - لمعنى ﴿مِنْ﴾ بأنها للابتداء إلا "ابن هشام والفيروز آبادي"⁽⁵⁾. ورد ابن هشام القول بأن معناها المقابلة؛ أي: تجعلون هذا عوضاً عن هذا⁽⁶⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - في المسألة الأولى أن الأقوال كلها جائزة في إعراب ﴿شَهْوَةٌ﴾؛ إذ هذا الاختلاف في الإعراب لا يؤدي إلى الاختلاف في المعنى، وأكثر المفسرين جوز هذه الأقوال. أما المسألة الثانية فيترجح القول الثاني والثالث، وهو أن ﴿مِنْ دُونَ النَّسَاءِ﴾ متعلقة بفعل محذوف تقديره منفردين أو متجاوزين. وذلك لموافق المعنى؛ لأنهم تجاوزوا نساءهم، وانفردوا في إتيان الشهوة بالرجال. ويؤيده قوله تعالى: ﴿آتَاتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَدْرُونَ

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/125)، تفسير النسفي: (1/583)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (8/465-466)،

التحرير والتنوير لابن عاشور: (8/231)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (3/396)، المجتبى للخراط: (1/328).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/581)، تفسير البيضاوي: (3/22)، فتح القدير للشوكاني: (2/253).

(3) ينظر: التفسير البسيط للواحددي: (9/220)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/425)، مفاتيح الغيب للرازي: (14/310)، تفسير القرطبي: (9/278)، فتح القدير للشوكاني: (2/253).

(4) ينظر: التفسير البسيط للواحددي: (9/220)، الكشاف للزمخشري: (2/125)، مفاتيح الغيب للرازي: (14/310)، تفسير القرطبي:

(9/278)، تفسير البيضاوي: (3/22)، فتح القدير للشوكاني: (2/253)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (3/396).

(5) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص314)، بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي: (4/535).

(6) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص314).

مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿ [الشعراء: 165-166].

وعليه فأقوال ابن الحاجب موافقة للقول الراجح إلا تعلق ﴿ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾ بـ ﴿ شَهْوَةً ﴾.

عشرون: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعربوا القرآن الكريم في إعراب ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ

رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ على خمسة أقوال:

القول الأول: حال منصوب، كأنه قال: فتم ميقات ربه معدودا أربعين ليلة أو مقدرًا هذا القدر، أو

تم بالغًا هذا العدد. وهو قول "أبي علي الفارسي ومكي والزمخشري وابن عطية والنسفي وأبي

السعود ومحمود صافي وابن عاشور"⁽¹⁾

القول الثاني: ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ مفعول تم؛ لأن معناه بلغ، فهو كقولهم: بلغت أرضك جريين. وهو

قول أحمد الخراط⁽²⁾، وذكره العكبري وأبو حيان⁽³⁾

القول الثالث: ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ ظرف من حيث هي عدد أزمنة. جوزه ابن عطية⁽⁴⁾. وضعفه السمين

السمين الحلبي قائلا: « وفي هذا نظر، كيف يكون ظرفا للتمام والتمام إنما هو بأخر جزء من تلك

الأزمنة؟ إلا بتجاوز بعيد: وهو أن كل جزء من أجزاء الوقت سواء كان أولًا أم آخرًا إذا نقص ذهب

التمام. »⁽⁵⁾

القول الخامس: ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ تمييز محمول من الفاعل وأصله فتم أربعون ميقات ربه؛ أي كملت، ثم

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/65)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/301)، الكشاف للزمخشري: (2/151)، المحرر

الوجيز لابن عطية: (2/449)، تفسير النسفي: (1/601)، تفسير أبي السعود: (3/269)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود

صافي: (9/66)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (9/87)، إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: (3/448).

(2) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن للخراط: (1/342).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/593)، البحر المحيط لأبي حيان: (5/161).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (2/449).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (5/447).

أسند التمام لـ ﴿مِيقَتُ﴾ وانتصب أربعون على التمييز. رجحه أبو حيان⁽¹⁾.
وباقى الأقوال انفرد بها ابن الحاجب.

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن
﴿أَرْبَعِينَ﴾ مفعول تم؛ لأن معناه بلغ؛ أي بلغ ميقات ربه أربعين ليلة وتم، فيأخذ معنى البلوغ
بدلالة السياق والإعراب، ومعنى التمام بدلالة اللفظ.

وعليه فابن الحاجب وافق القول الراجح في قوله الأخير فقط.

واحد وعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعربوا القرآن الكريم على أن التقدير في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا﴾: ساء مثلاً مثل القوم، فحذف مثل وأقيم المضاف إليه ﴿الْقَوْمُ﴾ مقامه فرفع⁽²⁾.

قال ابن كثير مبيناً معنى هذا التقدير: ((يقول تعالى ساء مثلاً مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا؛ أي ساء
مثلهم أن شبهوا بالكلاب التي لا همة لها إلا في تحصيل أكلة أو شهوة، فمن خرج عن حيز العلم
والهدى وأقبل على شهوة نفسه واتبع هواه صار شبيهاً بالكلب وبئس المثل مثله.))⁽³⁾
وزاد بعض المفسرين تقديراً آخر وهو: ساء أصحاب مثل القوم⁽⁴⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (161/5)

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (342/1)، تفسير الطبري: (275/13)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (391/2)، بحر العلوم
للسمرقندي: (568/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (2645/4)، تفسير البغوي: (305/3)، المحرر الوجيز لابن عطية:
(479/2)، زاد المسير لابن الجوزي: (171/2)، البدیع في علم العربية لابن الأثير: (489/1)، أمالي ابن الشجري: (183/3)،
مفاتيح الغيب للرازي: (406/15)، تفسير القرطبي: (389/9)، تفسير البيضاوي: (42/3)، نظم الدرر للبقاعي: (161/8)،
جامع البيان للإمام: (672/1)، أيسر التفاسير لأبي بكر جابر الجزائري: (263/2).

(3) تفسير ابن كثير: (462/3).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (179/2)، البحر المحيط لأبي حيان: (226/5)، تفسير النيسابوري: (348/3)، إعراب القرآن وبيانه
لمحيي الدين الدرويش: (496/3).

النتيجة:

لا شك أن ما اتفق عليه المفسرون واللغويون هو الصواب، وهو أن التقدير: ساء مثلاً مثل القوم. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للصواب. والله تعالى أعلم.

ثاني وعشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون واللغويون في ﴿أَنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ هل هي مصدرية أو مخففة من الثقيلة على قولين:

القول الأول: ﴿أَنَّ﴾ مع الفعل في تأويل المصدر، وإن لم يكن له ﴿عَسَىٰ﴾ مصدر معروف. وهو قول الكرمانى⁽¹⁾، وجوزه "العكبري والبيضاوي والمظهري"⁽²⁾، ورده أبو حيان⁽³⁾.

القول الثاني: ﴿أَنَّ﴾ مخففة من الثقيلة، وتقديره: وأنه عسى، على أن الضمير ضمير الشأن. وهو قول "الزنجشري والفخر الرازي وابن مالك والنسفي وابن جزى وأبي حيان وابن هشام الأنصاري وأبي السعود والشوكاني والشنقيطي وغيرهم"⁽⁴⁾، وجوزه "العكبري والبيضاوي والمظهري"⁽⁵⁾.

وأيد ابن عاشور هذا القول وبين بلاغة نظمه فقال: « وصيغ الكلام على هذا النظم لإفادة تهويل الأمر عليهم وتخويفهم، بجعل متعلق النظر من معنى الإخبار للدلالة على أنه أمر من شأنه أن يخطر في النفوس، وأن يتحدث به الناس، وأنه قد صار حديثاً وخبراً فكأنه أمر مسلم مقرر. وهذا موقع ضمير الشأن حيثما ورد، ولذلك يسمى: ضمير القصة اعتداداً بأن جملة خبره قد صارت شيئاً مقررًا

(1) ينظر: غرائب التفسير للكرمانى: (429 / 1)

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (605 / 1)، تفسير البيضاوي: (44 / 3)، تفسير المظهري: (439 / 3).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (235 / 5).

(4) ينظر: الكشاف للزنجشري: (182 / 2)، مفاتيح الغيب للرازي: (421 / 15)، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (224 / 1)، تفسير

النسفي: (621 / 1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (315 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (235 / 5)، شرح قطر الندى

لابن هشام: (ص 154)، تفسير أبي السعود: (299 / 3)، فتح القدير للشوكاني: (309 / 2)، العذب النمير للشنقيطي: (371 / 4).

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (605 / 1)، تفسير البيضاوي: (44 / 3)، تفسير المظهري: (439 / 3).

ومما يقصه الناس ويتحدثون به. ومعنى النظر في توقع اقتراب الأجل، التخوف من ذلك. (1)

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿أَنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ مخففة من الثقيلة، والتقدير: وأنه عسى، على أن الضمير ضمير الشأن؛ وذلك لأن مجيء ﴿عَسَىٰ﴾ بعدها - وهو فعل غير متصرف - يصر لنا عن القول بأنها مصدرية ويضطرنا إلى القول بأنها مخففة من أن المفتوحة المشددة، وهو الذي عليه أكثر المفسرين والنحاة، ولأنه القول الذي يكسو السياق بلاغة وتقريراً وتخويفاً في آن واحد. وعليه فقول ابن الحاجب الأول غير موافق للقول الراجح.

ثالث وعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعربوا القرآن الكريم في إعراب كلمة ﴿الضَّلَلُ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَلُ﴾ وتأثيره على معنى الآية على قولين:

القول الأول: ﴿الضَّلَلُ﴾ بدل، والتقدير: ما شيء بعد الحق إلا الضلال. وهو رأي "الدرويش ومحمود صافي وأحمد الخراط" (2).

ومن وافق التقدير ولم يتعرض للإعراب على اختلاف ألفاظهم "الطبري ومكي والسمين الحلبي والنيسابوري وأبو السعود والمظهري والشوكاني" (3).

القول الثاني: ﴿الضَّلَلُ﴾ مبتدأ مؤخر مرفوع على الاستثناء المفرغ، والخبر محذوف متعلق بالظرف،

(1) التحرير والتنوير لابن عاشور: (197/9).

(2) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: (243/4)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (120/11)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (432/2).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (84/15)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3263/5)، الدر المصون للسمين الحلبي: (195/6)، تفسير النيسابوري: (580/3)، تفسير أبي السعود: (142/4)، تفسير المظهري: (25/5)، فتح القدير للشوكاني: (504/2).

والتقدير: ما بعد الحق إلا الضلال. وهو قول "أحمد الدعاس وصاحبيه"⁽¹⁾، وعلى تقدير: ليس بعد الحق إلا الضلال. قاله "البيضاوي وأبو حيان والإيجي"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين صحيحان، وهو أن ﴿الضَّلَلُ﴾ يعرب بدلا أو مبتدأ مؤخرا، والتقدير: ما شيء بعد الحق إلا الضلال، أو: ما بعد الحق إلا الضلال. والتقدير الثاني أكثر حصرا من الأول؛ إذ يصير الاستثناء مفرغا من كل عمل إلا الحصر والقصر.

رابع وعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في المعطوف عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جملة ﴿وَلَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ معطوفة على الجملة الكبرى المكونة من الشرط والجزاء ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْزُونَ سَاعَةً﴾. وهو قول "زكريا الأنصاري والخطيب الشربيني والمظهري"⁽³⁾، ومعنى الآية على ما ذكر الآلوسي: « لكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون عنه ولكل أمة أجل لا يستقدمون عليه. »⁽⁴⁾

القول الثاني: جملة ﴿وَلَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ معطوفة على جملة الجزاء (الجواب) ﴿فَلَا يَسْتَعْزُونَ﴾. وهو ظاهر أقوال أكثر المفسرين⁽⁵⁾.

القول الثالث: ﴿وَلَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ مستأنف، معناه الإخبار بأنهم لا يسبقون أجلهم المضروب لهم بل لا

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (26 / 2).

(2) ينظر: تفسير البيضاوي: (3 / 112)، البحر المحيط لأبي حيان: (6 / 53)، جامع البيان للإيجي: (2 / 133).

(3) ينظر: فتح الرحمن لزكريا الأنصاري: (1 / 192)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2 / 24)، تفسير المظهري: (5 / 32).

(4) روح المعاني للآلوسي: (4 / 354).

(5) ينظر مثلا: تفسير الطبري: (12 / 405) (15 / 100)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (2 / 261)، إعراب القرآن للنحاس:

(2 / 51)، الكشف والبيان للثعلبي: (5 / 134)، النكت والعيون للماوردي: (2 / 220)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3 / 124)،

تفسير القرطبي: (11 / 6)، تفسير البيضاوي: (3 / 115)، تفسير أبي السعود: (3 / 225)، روح البيان لإسماعيل حقي: (4 / 51)،

التحرير والتنوير لابن عاشور: (8 / 105) ...

بد من استيفائهم إياه، كما أنهم لا يتأخرون عنه أقل زمان. وهو "اختيار أبي حيان والسمين الحلبي"⁽¹⁾

واعترض هذا القول بأنه غير جائز بل غير ممكن؛ لأن (إذا) شرطية فالذي يترتب عليها إنما هو مستقبل، ولا يترتب على مجيء الأجل في المستقبل إلا مستقبل، والاستخدام بالنسبة إلى مجيء الأجل متقدم عليه فكيف يترتب عليه؟⁽²⁾.

وأجيب عن ذلك بجوابين:

الأول: وهو عطف على ﴿يَسْتَخِرُونَ﴾ لكن لا لبيان انتفاء التقدم مع إمكانه في نفسه كالتأخر بل للمبالغة في انتفاء التأخر بنظمه في سلك المستحيل عقلا، يعني أن التأخر مساو للتقدم في الاستحالة، كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: 18] فإن من مات كافراً مع ظهور أن لا توبة له رأساً قد نُظِمَ في عدم القبول في سلك من سوفها إلى حضور الموت إيذاناً بتساوي وجود التوبة حينئذ وعدمها بالمرة⁽³⁾.

الثاني: أن المراد بقوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ قرب مجيئه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 231]، وكما يقول القائل إذا أحس بالبرد وهو لا يزال في فصل الخريف: جاء الشتاء؛ أي قرب.

قال السيوطي: «أي فإذا قرب مجيئه. وبه يندفع السؤال المشهور فيها: إنه عند مجيء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير.»⁽⁴⁾

(1) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (45/5-46)، الدر المصون للسمين الحلبي: (308/5).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (45/5-46)، الدر المصون للسمين الحلبي: (308/5).

(3) ينظر: تفسير أبي السعود: (225/3)(152/4)، روح البيان لإسماعيل حقي: (51/4)، فتح القدير للشوكاني: (2/231 و512)،

فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (339/4).

(4) معترك الأقران للسيوطي: (191/1).

وقال الواحدي: « والمعنى: لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضت، ولا يستقدمون عليها إذا قاربت الانقضاء، ولفظ قوله: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ محتمل للمعنيين. »⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال كلها جائزة بالتوجيهات التي وجهها بها أصحابها؛ إذ لا منافاة بينها، وكلها تؤدي إلى معنى واحد، وهو أنه « لكل قوم وقت لانقضاء مدتهم وأجلهم، إذا جاء وقت انقضاء أجلهم وفناء أعمارهم، فلا يستأخرون عنه ساعة فيمهلون، ولا يتقدم أجلهم عن الوقت المعلوم. »⁽²⁾

خامس وعشرون: دراسة قوله في الآية الخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون في تحديد جملة جواب الشرط على قولين:

القول الأول: جملة جواب الشرط هي جملة الاستفهام ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾. وهو كقولك إن أتيتك ماذا تطعمني؟ يعني: إن حصل هذا المطلوب فأني مقصود تستعجلونه منه؟ وهو رأي "الفخر الرازي وجماعة من معربي القرآن المعاصرين"⁽³⁾، وجوزه الزمخشري⁽⁴⁾.

القول الثاني: جملة جواب الشرط هي قوله تعالى بعد آية الباب: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعْتُمْ بِهِ﴾ وجملة الاستفهام اعتراضاً. والمعنى: إن أتاكم عذابه آمنتكم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان. جوزه الزمخشري⁽⁵⁾، وذكره "البيضاوي والنسفي"⁽⁶⁾، ورده أبو حيان⁽⁷⁾.

(1) التفسير البسيط للواحدي: (111/9).

(2) التفسير الميسر لخبطة من العلماء: (ص 214).

(3) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (263/17)، إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: (258/4)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (30/2).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (351/2).

(5) ينظر: المصدر نفسه: (351/2).

(6) ينظر: تفسير البيضاوي: (115/3)، تفسير النسفي: (26/2).

(7) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (69/6).

القول الثالث: جملة جواب الشرط محذوفة تقديرها: تندموا على الاستعجال، أو تعرفوا الخطأ فيه. ذكره "الزمخشري البيضاوي والنسفي"⁽¹⁾.

وخالفهم في التقدير محمود صافي وابن عاشور، فقال الأول: « وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله أي: إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه ماذا يستعجل منه المجرمون. »⁽²⁾

وقال الثاني: « وجواب شرط ﴿إِنَّ أَتَيْتُمْ عَذَابَهُ﴾ محذوف دل عليه قوله: ماذا يستعجل منه المجرمون الذي هو ساد مسد مفعولي ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ إذ علقه عن العمل الاستفهام بـ ﴿مَآذًا﴾. »⁽³⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن جملة جواب الشرط هي جملة الاستفهام ﴿مَآذًا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾ بتقدير الفاء، وذلك لأن الموجه إليه الخطاب لا يتشوف إلى كلام آخر؛ لأن الجملة الشرطية انتهت، والمخاطب حينئذ لا يبقى عليه شيء إلا الاعتاظ والانزجار والامتنال. ولا حاجة لأن نعدل عن هذا أو نقدر محذوفاً. وتقدير الفاء قد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مَّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾⁽⁴⁾ [الشورى: 30]. وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

سادس وعشرون: دراسة قوله في الآية السادسة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف في المحذوف من قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ هل هو المبتدأ أو الخبر؟ على قولين:

القول الأول: المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: الأمر صبر جميل، أو: صبري صبر جميل، أو: فهو صبر جميل، ونحو ذلك. وهو قول "الخليل وسيبويه وقطرب والطبري، وقاله وجوزه جمهور العلماء من

(1) ينظر: الكشف للزمخشري: (2/351)، تفسير البيضاوي: (3/115)، تفسير النسفي: (2/26).

(2) الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (11/120)،

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/63).

(4) في قراءة نافع وابن عامر، وقرا الباقر: فيها. ينظر: الحجة للقراء السبعة لابن جني: (6/128).

المفسرين والنحويين واللغويين"⁽¹⁾

القول الثاني: المحذوف هو الخبر، والتقدير: فصبر جميل أختاره، أو: فصبر جميل أمثل. جوزه جمع غفير من المفسرين والنحويين منهم "البغوي والزخشي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن هشام الأنصاري والنيسابوري والشوكاني وابن عاشور ومحيي الدين الدرويش"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين كليهما صحيحان، وهو جواز أن يكون ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره محذوف، وجاز الابتداء بـ ﴿فَصَبْرٌ﴾ وإن كان نكرة لأنه موصوف. والقولان صحيحان جائزان في اللغة العربية، والأول أشهر؛ لقول أرباب النحو به كالخليل وسيبويه، وللمرجحات التي ذكرها ابن الحاجب.

سابع وعشرون: دراسة قوله في الآية السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعربوا القرآن الكريم وعلماء العربية على أن إعراب ﴿بِضَعَّةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةٍ﴾ نصب على الحال، والمعنى - على خلاف بينهم في الألفاظ - : جاعليه بضاعة، أو مبضوعا أي متجورا، أو تاجرين، أو متاعا للتجارة، أو حال كونه بضاعة⁽³⁾.

(1) ينظر مثلا: الكتاب لسيبويه: (321/1)، تفسير الطبري: (584/15)، الأصول في النحو لابن السراج: (249/2)، إعراب القرآن للنحاس: (195/2)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3520/5)، الكشف للزخشي: (451/2)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (64/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (251/6)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص579).

(2) ينظر: تفسير البغوي: (223/4)، الكشف للزخشي: (451/2)، البحر المحيط لأبي حيان: (251/6)، الدر المصون للسمين الحلبي: (457-458/6)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص579)، تفسير النيسابوري: (70/4)، فتح القدير للشوكاني: (14/3)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (239/12)، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش: (243/4).

(3) ينظر مثلا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (334/2)، إعراب القرآن للنحاس: (196/2)، الكشف للزخشي: (452/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (433/18)، التبيان في إعراب القرآن: (727/2)، تفسير القرطبي: (293/11)، البحر المحيط لأبي حيان: (252/6)، تفسير النيسابوري: (72/4)، الجواهر الحسان للثعالبي: (316/3)، جامع البيان للإيجي: (215/2)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (398/12).

وجوز السمين الحلبي إضافة إلى الحال - وانفرد به - أن تعرب كذلك مفعولا ثانيا على أن يضمن ﴿وَأَسْرُوهُ﴾ معنى صيروه بالسر⁽¹⁾.

ورأينا خلال عرض قول ابن الحاجب تجويزه إعرابها مفعولا لأجله، على معنى: كتموه لأجل تحصيل المال فيه. ولم أجد أحدا قاله رغم استقرائي لأغلب التفاسير المطبوعة.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الأقوال الثلاثة جائزة، فيجوز أن يعرب حالا، على معنى: وأسروه حال كونه بضاعة وما في معناه، ويجوز أن يعرب مفعولا ثانيا بتضمين أسروه معنى صيروه؛ أي صيروه بضاعة، ويجوز مفعولا لأجله، على معنى: وأسروه لأجل جعله بضاعة تباع فيحصلون منها على المال، والإعراب التي يسوغ فيها الاختلاف، ولا تعارض قواعد اللغة، وتؤدي إلى اتحاد في المعنى، يجوز الأخذ بها كلها.

وعليه فقول ابن الحاجب هو أحد الأقوال الجائزة.

ثامن وعشرون: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

سبق وأن درس مثل هذا الموضوع في المطلب السابع عشر في دراسة قول ابن الحاجب في الآية السابعة عشر، والنتيجة هناك هي النتيجة هنا، فأغنى عن إعادته هنا، وقد رجحت هناك قول الجمهور، وهو أن (كان) إذا سبقت بـ (إن) تفيد الاستقبال كغيرها من الأفعال، وعليه فمعنى الآية: إن يتبين أن قميصه قد من قبل فصدقت، أو: إن ثبت أن أن قميصه قد من قبل فصدقت، أو: إن صح أن أن قميصه قد من قبل فصدقت.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (394 / 6).

تاسع وعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

لم أجد - في ما بحثت - أحدا من المفسرين أو النحويين قال بأن ﴿حَشَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ أنها اسم فعل، واختلفوا في وظيفتها، فعدها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية فإن جرّت فهي حرف، وإن نصبت فهي فعل، وهي من أدوات الاستثناء⁽¹⁾، وفي قوله تعالى هنا تلاها حرف جر فهي ليست حرفا وإنما هي فعل⁽²⁾، ولكن أبا حيان بين أن الصحيح أنها اسم انتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، فمن قال: حاشا لله، فكأنه قال: تنزيها لله⁽³⁾. وكذلك الزمخشري وابن الأثير وابن هشام جعلوها اسما على معنى البراءة⁽⁴⁾. وفي معناها قال الزجاج: ((المعنى فيما فسره أهل التفسير: معاذ الله ما هذا بشرا. وأما على مذهب المحققين من أهل اللغة، ف(حاشا) مشتقة من قولك: كنت في حشا فلان، أي في ناحية فلان، فالعنى في ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾، برأه الله من هذا.))⁽⁵⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن ﴿حَشَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ أنها اسم فعل؛ للأدلة الآتية:
الدليل الأول: جمعا بين أقوال المفسرين والنحويين من حيث أنه اسم أو فعل.
الدليل الثاني: القياس، وذلك على قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: 36] حيث دخلت اللام في فاعله و﴿هَيَّاتَ﴾ اسم فعل. فكذلك ﴿حَشَّ﴾ دخلت اللام على لفظ الجلالة.
الدليل الثالث: تفسيرها بكلمة (براءة) منصوبة بفعل، التقدير: برئ الله براءة.

(1) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (481 / 6).

(2) ينظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: ص 243-244

(3) ارتشاف الضرب لأبي حيان: (3 / 1536). وينظر: تفسير البيضاوي: (3 / 162).

(4) ينظر: الكشف للزمخشري: (2 / 465) مغني اللبيب لابن هشام: (ص 638)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (1 / 223).

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3 / 107).

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الصواب.

ثلاثون: دراسة قوله في الآية الثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في جواب الأمر وهو قوله تعالى: ﴿يُقِيمُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ هل هو جواب ﴿قُلْ﴾ أو فعل آخر مقدر أو غير ذلك؟ على ثلاثة أقوال: القول الأول: ﴿يُقِيمُوا﴾ جواب ﴿قُلْ﴾؛ أي: قل لعبادي يقيموا. وإليه نحا "الأخفش والمبرد والخليل وسيبويه"⁽¹⁾.

القول الثاني: ﴿يُقِيمُوا﴾ مجزوم بلام أمر محذوفة، والتقدير: قل لعبادي لقيموا الصلاة. وهو قول "الفراء والطبري"⁽²⁾، وجوزه "الزجاج والزمخشري وابن الجوزي والفخر الرازي والخطيب الشربيني وغيرهم"⁽³⁾.

القول الثالث: ﴿يُقِيمُوا﴾ جواب لفعل أمر محذوف، والتقدير: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة. وهو قول "المازني والأخفش والمبرد وابن الأنباري والنسفي"⁽⁴⁾، وجوزه "الزجاج والزمخشري والفخر الرازي"⁽⁵⁾.

القول الرابع: المعنى: قل لعبادي أقيموا الصلاة، فُصِّرَ عن لفظ الأمر إلى لفظ الخبر. جوزه ابن الجوزي⁽⁶⁾، وضعفه البيضاوي⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (105 / 7)، مغني اللبيب لابن هشام: (223).

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (77 / 2)، تفسير الطبري: (12 / 16).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (163 / 3)، الكشاف للزمخشري: (556 / 2)، زاد المسير لابن الجوزي: (514 / 2)، مفاتيح

الغيب للرازي: (95 / 19)، تفسير البيضاوي: (199 / 3)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (181 / 2).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (437 / 6)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (769 / 2)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص 223)،

زاد المسير لابن الجوزي: (514 / 2)، تفسير النسفي: (173 / 2).

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (163 / 3)، الكشاف للزمخشري: (556 / 2)، مفاتيح الغيب للرازي: (95 / 19).

(6) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (514 / 2).

(7) ينظر: تفسير البيضاوي: (199 / 3).

القول الخامس: جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله: ﴿ قُلْ ﴾، وذلك أن يجعل ﴿ قُلْ ﴾ في هذه الآية بمعنى: بلغ وأد الشريعة يقيموا الصلاة، وهذا كله على أن المقول هو: الأمر بالإقامة والإنفاق. قاله ابن عطية⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن ﴿ يُقِيمُوا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ مجزوم بلام أمر محذوفة، والتقدير: قل لعبادي ليقموا الصلاة؛ وذلك لأنه القول البعيد عن النقد أو الرد، ويؤيده من الشعر العربي قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا⁽²⁾

وعليه فقول ابن الحاجب مخالف للقول الراجح

واحد وثلاثون: دراسة قوله في الآيات من الواحدة والثلاثين إلى الثالثة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعرّبوا القرآن الكريم والنحويون على أن إعراب كلمة ﴿ إِخْوَانًا ﴾ في آيات الباب منصوبة على الحال⁽³⁾، ولم أجد أحدا - رغم تتبع أغلب المصادر والمراجع - خالف هذا الاتفاق إلا أبا حيان، فإنه وافق ابن الحاجب فلم يجوز إعرابها حالا، بل أعربها مفعولا به منصوب بفعل محذوف تقديره أمدح؛ أي أمدح إخوانا⁽⁴⁾. وإلا الثعلبي فإنه جوز أن تعرب حالا وأن تعرب مفعولا مفعولا ثانيا لفعل محذوف تقديره جعلناهم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (3/338).

(2) أنشده سيبويه إلا أنه جوزة في الشعر خاصة، ينظر: الكتاب لسيبويه: (8/3).

(3) ينظر مثلا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/180)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/257)، مشكل إعراب القرآن لمكي:

(1/414)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/364)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/783)، تفسير البيضاوي:

(3/212)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لحسن بن قاسم المصري: (2/136)، شرح ابن عقيل: (2/268)،

فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (3/555)، فتح القدير للشوكاني: (3/161)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (14/55).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (6/483).

(5) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (5/343).

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ومن خلال رؤية قوية لقول ابن الحاجب أن قوله هو الراجح، وهو أن إعراب كلمة ﴿إِحْوَانًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِحْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أمدح؛ أي أمدح إخواننا، وذلك لأن هذا القول له مسوغ في اللغة العربية، وهو القول الذي إليه الملجأ للفرار من العلل التي ذكرها ابن الحاجب عند إعرابها نصبا على الحال.

ثاني وثلاثون: دراسة قوله في الآية الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن رفع ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ونصب ﴿خَيْرًا﴾ مع أن قبلهما العامل نفسه، وهو قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ للفصل بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بينا مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا خيراً: أي أنزل خيراً، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء⁽¹⁾. ولم يخالف في هذا الجواب إلا مكّي ابن أبي طالب وقريب منه الإمام السمعاني.

قال مكّي: «و(ذا) بمعنى الذي، وهو خبر (ما)، و﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ صلة (ذا)، ومع ﴿أَنْزَلَ﴾ هاء محذوفة تعود على (ذا) تقديره: ما الذي أنزله ربكم. ولما كان السؤال مرفوعاً جرى الجواب على ذلك فرفع ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ على الابتداء، والخبر أيضاً تقديره: قالوا هو أساطير الأولين. وأما الثاني: ف (ما) و(ذا) اسم واحد في موضع نصب بأنزل، و(ما) استفهام أيضاً، ولما كان السؤال منصوباً جرى الجواب على ذلك فقال: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ أي أنزل خيراً.⁽²⁾

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (39/1)، تفسير الطبري: (17/196)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/194-196)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/15)، الكشف للزمخشري: (2/603)، تفسير القرطبي: (12/318)، تفسير البيضاوي: (3/225)، تفسير النسفي: (2/210)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/425)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/525)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/228).

(2) مشكل إعراب القرآن لمكّي: (1/418)، وينظر: تفسير السمعاني: (3/169).

واعتذر له الزمخشري قائلاً: «فإن قلت: هو كلام متناقض، لأنه لا يكون منزل ربهم وأساطير؟

قلت: هو على السخرية كقوله: ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: 27].»⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول المتفق عليه وقول السمرقندي صحيحان، وهو أن جواب الكفار بالرفع وجواب المتقين بالنصب دليل على جحد الكافرين نزول شيء من عند الله جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وتصديق المتقين أن الذي أنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من عند ربهم جل وعلا، وقول السمرقندي يتضمن فائدة تضم إلى القول المتفق عليه؛ فهي تبين حسن النظم القرآني ودقته وإعجازه.

ثالث وثلاثون: دراسة قوله في الآية السادسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف معربوا القرآن في إعراب كلمة ﴿ طُولًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَكِن

تَبْلُغُ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ على أربعة أقوال:

القول الأول: منصوب على التمييز؛ أي لن يبلغ طولك الجبال. وهو قول بعض المعاصرين من معربي القرآن⁽²⁾، وجوزه "العكبري والشوكاني ومحبي الدين الدرويش"⁽³⁾، وجوده أبو حيان⁽⁴⁾.

القول الثاني: مصدر في موضع الحال من الفاعل أو المفعول؛ أي لن تبلغ الجبال متطاوولا.

وهو قول "الحوفي والعكبري"⁽⁵⁾، وجوزه "الشوكاني ومحبي الدين الدرويش"⁽⁶⁾.

(1) الكشاف للزمخشري: (601/2).

(2) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (45/15)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (614/2)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (190/2).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (822/2)، فتح القدير للشوكاني: (271/3)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (436/5).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (50/7).

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (50/7)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (822/2).

(6) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (271/3)، إعراب القرآن وبيانه لمحبي الدين الدرويش: (436/5).

القول الثالث: مصدر من معنى ﴿تَبَلَّغَ﴾؛ أي لن تطاول الجبال طولاً. جوزه العكبري⁽¹⁾.

القول الرابع: ﴿طُولًا﴾ مفعول له؛ أي لن تبلغ الجبال لأجل الطول. جوزه "العكبري والشوكاني ومحبي الدين الدرويش"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿طُولًا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخَرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ منصوب على التمييز، والمعنى: لن يبلغ طولك الجبال؛ ومعلوم أن من أنواع التمييز أن يكون منقولاً عن فاعل، مثل قول القائل: حسن زيد وجها؛ الأصل: حسن وجه زيد⁽³⁾، وفي الآية الأصل: لن يبلغ طولك الجبال؛ وهذا القول كذلك هو القول الذي يتوافق والمعنى الصحيح الذي عليه المفسرون، وباقي الإعرابات تخرجه عن هذا المعنى، ورد ابن الحاجب على هذه الإعرابات واضحة الحجة. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

رابع وثلاثون: دراسة أقواله في الآية السابعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف معربوا القرآن الكريم وبعض المفسرين في إعراب كلمة ﴿رَسُولًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ على قولين:
القول الأول: ﴿رَسُولًا﴾ نعت لـ ﴿بَشَرًا﴾؛ أي: أبعث الله بشراً موصوفاً بصفة الرسالة؟ وهو قول الشوكاني وبعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم⁽⁴⁾، وجوزه "البيضاوي وأبو حيان والسمين والسمين

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 822).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 822)، إعراب القرآن وبيانه لمحبي الدين الدرويش: (5/ 436).

(3) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: (4/ 1625).

(4) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (3/ 309)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (2/ 203).

الحلبي ومحيي الدين الدرويش⁽¹⁾

القول الثاني: ﴿رَسُولًا﴾ مفعول به، و﴿بَشْرًا﴾ حال؛ أي أبعث الله رسولا حال كونه بشرا؟ وهو قول محمود صافي⁽²⁾، وجوزه "البيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين صحيحان؛ فجائز أن نعرب ﴿رَسُولًا﴾ مفعولا به، و﴿بَشْرًا﴾ حالا، وجائز أن نعرب ﴿رَسُولًا﴾ نعت لـ ﴿بَشْرًا﴾؛ لأن المرسل إليهم أنكروا أن يتصف البشر بالرسالة أو أن يبعث رسول في حال بشر، فالقولان يؤديان إلى معنى واحد، والعبرة في التفسير صحة المعنى.

وعليه فقول ابن الحاجب أحد قولين صحيحين.

خامس وثلاثون: دراسة قوله في الآية الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف في معنى الاستثناء ونوعه في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: معنى الاستثناء: إذا عزمت على أن تفعل غدا شيئا فلا تقل أفعل غدا إلا أن تقول معه: إن شاء الله، وعليه فالاستثناء متعلق بـ ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا﴾. وهو قول "الكسائي والفراء والأخفش وجمهور المفسرين"⁽⁴⁾

(1) ينظر: تفسير البيضاوي: (267/3)، البحر المحيط لأبي حيان: (114/7)، الدر المنون للسمين الحلبي: (412/7)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (504/5).

(2) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (116/15).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي: (267/3)، البحر المحيط لأبي حيان: (114/7).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (138/2)، معاني القرآن للأخفش: (429/2)، تفسير الطبري: (645/17)، بحر العلوم للسمرقندي: (343/2)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (55/3)، الكشف والبيان للثعلبي: (164/6)، الهداية لمكي: (4356/6)، تفسير البغوي: (162/5)، تذكرة الأريب في تفسير الغريب لابن الجوزي: (212/1)، تفسير السعدي: (ص1/474).

القول الثاني: معنى الاستثناء: ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أن يأذن لك في ذلك القول، والمعنى أنه ليس لك أن تخبر عن نفسك أنك تفعل الفعل الفلاني إلا إذا أذن الله لك في ذلك الإخبار. فالاستثناء متعلق بـ ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾. وهو قول ذكره "الزمخشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي والنسفي" (1).

ورده الطبري (2)، وحكاه عنه ابن عطية قائلا: «وهو من الفساد بحيث كان الواجب ألا يحكى.» (3) وهناك معنى ثان لهذا الاستثناء المتعلق بـ ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾ وهو: ولا تقولن لأجل شيء تعزم عليه إني فاعله فيما يستقبل إلا بأن يشاء الله؛ أي إلا ملتبسا بمشيئته قائلا إن شاء الله. ذكره "الزمخشري والبيضاوي والنسفي" (4). وهذا المعنى يتوافق مع قول الجمهور.

القول الثالث: أن الاستثناء منقطع. قاله النحاس ولم يوضحه (5).

هذا واختلفوا في إعراب ما بعد ﴿إِلَّا﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: إلا بأن يشاء الله. ذكره "مكي والزمخشري والبيضاوي والنسفي" (6).

القول الثاني: منصوب على الحال، والتقدير: لا تقولن أفعل غدا إلا قائلا: إن شاء الله، فحذف القول. ذكره "الزمخشري والعكبري والبيضاوي والنسفي" (7).

القول الثالث: منصوب على الاستثناء، والتقدير: لا تقولن ذلك في وقت، إلا وقت أن يشاء الله؛ أي

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/714-715)، مفاتيح الغيب للرازي: (21/450)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري:

(2/783)، تفسير البيضاوي: (3/278)، تفسير النسفي: (2/296).

(2) تفسير الطبري: (17/645).

(3) المحرر الوجيز لابن عطية: (3/509).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/714-715)، تفسير البيضاوي: (3/278)، تفسير النسفي: (2/296).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (2/292).

(6) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6/4356)، الكشاف للزمخشري: (2/714)، تفسير النسفي: (2/296).

(7) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/714)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/783)، تفسير النسفي: (2/296).

يأذن. ذكره العكبري⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن المعنى الذي عليه الجمهور هو الصحيح، وهو: أن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: إذا عزمت على فعل شيء في المستقبل فلا تقل سأفعل غدا كذا إلا أن تقول معه إن شاء الله أو ما في معناه، ولا يضر نوع الاستثناء إلا نوعاً استلزم فساد المعنى، ولا يضر كذلك الاختلاف في الإعراب إلا إعراباً نتج عنه معنى آخر غير هذا المعنى الذي عليه الجمهور.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

سادس وثلاثون: دراسة قوله في الآية الأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعرّبو القرآن الكريم على أن ﴿لَنَكِنَّا﴾ أصله (لكن أنا) فنقلت حركة الهمزة إلى النون من (لكن)، وحذفت الهمزة، أو حذفت على غير قياس تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فبقي (لكننا)، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية⁽²⁾.

واتفق المعربون في إعراب ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ كما أعربها ابن الحاجب⁽³⁾.

سابع وثلاثون: دراسة قوله في الآية الواحدة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعرّبوا القرآن الكريم في إعراب ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ﴾

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/783).

(2) ينظر مثلاً: معاني القرآن للفراء: (2/144)، تفسير الطبري: (18/23)، إعراب القرآن للنحاس: (2/295)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/347)، تفسير البغوي: (5/172)، الكشف للزمخشري: (2/722)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/517)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (15/322)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (5/601)، المجتبى للخراط: (2/646)...

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/848)، البحر المحيط لأبي حيان: (7/179) الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (15/189)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (15/323)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (5/601)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (2/646)، إعراب القرآن للدعاس وصاحبيه: (2/219).

من كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴿﴾ على أقوال أهمها:

القول الأول: (أَيُّ) اسم موصول حذف صدر صلته مبني على الضم وهو مضاف، و﴿أَشَدُّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وأصل التركيب: أَيُّهُمْ هو أشد على الرحمن عتيا؛ والمعنى: ثم لنزعن من كل شيعة الذي هو أشد على الرحمن عتيا. وهو قول سيويوه وجمهور المعربين⁽¹⁾.
ويؤيده قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ *** فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁽²⁾

التقدير: على أيهم هو أفضل⁽³⁾.

القول الثاني: (أَيُّ) مرفوع على الحكاية، والمعنى: ثم لنزعن من كل شيعة الذي يقال من أجل عتوه أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا، فـ (أَيُّ) مبتدأ مرفوع وهو مضاف، و﴿أَشَدُّ﴾ خبره. وهو قول الخليل⁽⁴⁾، واختاره الزجاج⁽⁵⁾.

واستند الخليل إلى قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَكُونُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ *** فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ⁽⁶⁾

أي فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا هو حرج ولا محروم⁽⁷⁾.

القول الثالث: ﴿لَنْزَعَنَّ﴾ معقلة لم تعمل شيئاً؛ أي ليس لها مفعول، و(أَيُّ) استئناف مرفوع على الابتداء. وهو قول يونس بن حبيب⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الكتاب لسيويوه: (2/399-400)، التذييل والتكميل لأبي حيان: (3/55)، الدر المصون للسمين الحلبي: (7/621)، شرح

شذور الذهب لابن هشام: (ص41)، معترك الأقران للسيوطي: (2/77)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/439).

(2) البيت لغسان بن وعله. ينظر: كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني: (2/264)، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص189).

(3) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام الأنصاري: (ص515).

(4) ينظر: الكتاب لسيويوه: (2/399)، إعراب القرآن للنحاس: (3/17).

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/340).

(6) البيت للأخطل التغلبي. ينظر: ديوانه: (ص305)، الكتاب لسيويوه: (2/399)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/339).

(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/339)، إعراب القرآن للنحاس: (3/17).

(8) هو: يونس بن حبيب، أبو بشر العجلي، الأصبهاني، مولاهم، المحدث الحجة، روى عن: أبي داود الطيالسي وبكر بن بكار وعامر بن

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن (أَيُّ) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ اسم موصول حذف صدر صلته مبني على الضم وهو مضاف، و﴿أَشَدُّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وأصل التركيب: أَيُّهم هو أشد على الرحمن عتيا؛ والمعنى: ثم لننزعن من كل شيعة الذي هو أشد على الرحمن عتيا؛ وذلك لأنه القول الذي يوافق الأقوى من قواعد اللغة⁽¹⁾، ودليله أن جمهور المعربين أعربوه بهذا الإعراب، والمحذوف في هذا القول أقل من المحذوف في قول الخليل، وقد تقرر في قواعد الترجيح عند المفسرين أنه إذا كان الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى⁽²⁾.

وعليه فاختيار ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثامن وثلاثون: دراسة قوله في الآيتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ستكون الدراسة ضمن المسائل الآتية:

المسألة الأولى: إعراب كلمة ﴿مَكَانًا﴾ من قوله عز وجل: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾.

اختلف في إعرابها على خمسة أقوال:

القول الأول: بدل من (مكان) محذوف، التقدير: اجعل بيننا وبينك مكان موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى. ذكره "الزمخشري والبيضاوي ومحمود صافي ومحيي الدين الدرويش"⁽³⁾.

إبراهيم ومحمد وجماعة. حدث عنه: أبو بكر بن أبي عاصم وأبو بكر بن أبي داود وعلي بن رستم وعبد الله بن جعفر بن فارس،

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو ثقة، توفي سنة (267هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (596/12).

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (1/285)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص41).

(2) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (ص421).

(3) ينظر: الكشف للزمخشري: (3/71)، تفسير البيضاوي: (4/31)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/381)، إعراب

القرآن وبيانه للدرويش: (6/206).

القول الثاني: مفعول به ثان لـ (اجعل). وهو قول "القرطبي وبعض المعاصرين من معربي القرآن"⁽¹⁾، واختاره أبو علي الفارسي⁽²⁾.

القول الثالث: منصوب بالمصدر، أو بفعل دل عليه المصدر. ذكره "الزنجشري والبيضاوي ومحبي الدين الدرويش"⁽³⁾.

القول الرابع: ظرف العامل فيه (اجعل). وهو قول الحوفي⁽⁴⁾.

ورد هذين القولين؛ أي الثالث والرابع الإمام القرطبي⁽⁵⁾.

القول الخامس: منصوب بنزع الخافض؛ أي: في مكان. وهو قول العكبري⁽⁶⁾، وذكره محبي الدين الدرويش⁽⁷⁾.

المسألة الثانية: إعراب ﴿أَنْ يُحْشَرَ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾. اختلف في إعرابها على أقوال:

(1) ينظر: تفسير القرطبي: (85 / 14)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبه: (262 / 2).

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (224 / 5).

(3) ينظر: الكشف للزنجشري: (71 / 3)، تفسير البيضاوي: (31 / 4)، إعراب القرآن وبيانه الدرويش: (206 / 6).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (346 / 7).

(5) ينظر: تفسير القرطبي: (85 / 14).

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (893 / 2).

(7) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (206 / 6).

القول الأول: في محل جر عطفًا على ﴿الزينة﴾؛ أي: موعدكم يوم الزينة ويوم حشر الناس. ذكره الفراء والزجاج والزمخشري وابن الجوزي وابن جزي والشنقيطي وغيرهم⁽¹⁾.

القول الثاني: في محل رفع عطفًا على ﴿يوم﴾؛ أي: موعدكم يوم الزينة وحشر الناس. ذكره الفراء والزجاج والزمخشري والبيضاوي وابن جزي والشوكاني والشنقيطي⁽²⁾.

القول الثالث: في محل رفع على تقدير: وموعدكم؛ أي: موعدكم يوم الزينة وموعدكم يوم أن يحشر الناس. وهو قول الفارسي⁽³⁾، وذكره "ابن عطية وابن الجوزي والفخر الرازي"⁽⁴⁾.

القول الرابع: ﴿أن يحشر﴾ في محل رفع عطفًا على الموعد، فكأنه قال: إنجاز موعدكم وحشر الناس ضحى في يوم الزينة، أي: هذان الفعلان في يوم الزينة. ذكره ابن جني⁽⁵⁾.

وأعربوا ﴿ضحى﴾ على أنه ظرف متعلق بـ ﴿يحشر﴾ على قراءة العامة⁽⁶⁾، وأما على قراءة الحسن البصري فأعربت ظرف متعلق بخبر موعدكم محذوف⁽⁷⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول والخامس في المسألة الأولى، وهو أن تعرب ﴿مكأنًا﴾ بدلًا من ﴿موعدًا﴾ على معنى المكان، أو منصوبًا بنزع الخافض؛ لأنه يؤيدهما السياق والمعنى ولا مأخذ عليهما من جهة اللغة العربية، ولأن الإعرابات الأخرى كلها

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/182)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/360)، الكشاف للزمخشري: (3/71)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/163)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/10)، أضواء البيان للشنقيطي: (4/29).

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/182)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/360)، الكشاف للزمخشري: (3/71)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/10)، فتح القدير للشوكاني: (3/438)، أضواء البيان للشنقيطي: (4/29).

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/227).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/49)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/163)، مفاتيح الغيب للرازي: (22/64).

(5) ينظر: المحتسب لابن جني: (2/53).

(6) ينظر: إعراب القرآن وبيانه الدرويش: (6/206)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/383)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (2/262).

(7) ينظر: الكشاف للزمخشري: (3/71).

مردودة بقواعد اللغة والسياق لا يقبلها؛ فالفعل (جعل) في القول الثاني ليس بمعنى (صير) حتى ينصب مفعولين، ورأينا رد القرطبي على القولين الثالث والرابع.

وأما في المسألة الثانية فالأقوال الأربعة غير مقنعة، فالقول فيها - والله أعلم - أن الواو استئنافية، ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ﴾ مصدر في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، و﴿صُحِّي﴾ متعلق به، والتقدير: موعدكم يوم الزينة، وحشرُ الناس يحصل ضحى. يؤيده قراءة: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسَ ضُحَى) بالبناء للمعلوم⁽¹⁾؛ أي: وَأَنْ يُحْشَرَ فَرَعُونَ النَّاسَ ضُحَى⁽²⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح في إعراب ﴿مَكَانًا﴾ في أحد القولين الراجحين، وهو على خلاف القول الراجح في المسألة الثانية.

تاسع وثلاثون: دراسة قوله في الآية الرابعة والأربعين ونتيجة الدراسة. الدراسة:

اختلف المفسرون ومعرّبوا القرآن الكريم في إعراب كلمة ﴿زَهْرَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَنَّهُمْ فِيهَا﴾ إلى أقوال كثيرة أهمها:

القول الأول: منصوب على المفعولية بتضمين ﴿مَتَّعْنَا﴾ معنى (جعلنا) أو (أعطينا)؛ أي جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة. وهو قول "الزجاج وابن أبي زمنين والخطيب الشربيني"⁽³⁾، وذكره "الزمخشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي وابن جزي وغيرهم"⁽⁴⁾

القول الثاني: منصوب على الذم وهو النصب على الاختصاص؛ أي: أعني زهرة الحياة الدنيا. ذكره

(1) وهي قراءة ابن مسعود والجحدري والجوني وأبي نهبك وأبي بكره وعمرو بن فائد. ينظر: المحتسب لابن جني: (54/2).

(2) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (4655/7).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (380/3)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (137/3)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (492/2).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (98/3)، مفاتيح الغيب للرازي: (115/22)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2)، تفسير

البيضاوي: (43/4)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (17/2).

"الزنجشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي والنسفي وابن جزري وآخرون"⁽¹⁾.

القول الثالث: منصوب على الحال، والعامل فيه ﴿مَتَعْنَا﴾؛ كما تقول: مررتُ به الشريفَ الكريمَ، على أن المعرفة ليست محضة، والتقدير: متعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا؛ أي في حال زهرتها. وهو قول "ابن عطية والقرطبي"⁽²⁾، وأشار إليه الفراء⁽³⁾، وذكره "العكبري وابن جزري"⁽⁴⁾.

القول الرابع: منصوب على الحال من اسم الموصول ﴿مَا﴾. وهو قول ابن عاشور⁽⁵⁾، وذكره السمين الحلبي والآلوسي ومحمود صافي وغيرهم⁽⁶⁾، وضعفه العكبري⁽⁷⁾.

القول الخامس: منصوب على البدل من محل ﴿بِهِ﴾؛ كما تقول مررت به أخاك. ذكره "مكي والزمخشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي والنسفي وابن جزري وآخرون"⁽⁸⁾.

القول السادس: منصوب على البدل من ﴿أَزَوَّجًا﴾، على تقدير ذوى زهرة. ذكره "الزمخشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي وابن جزري وآخرون"⁽⁹⁾.

القول السابع: أن يكون بدلا من ﴿مَا﴾. ذكره العكبري⁽¹⁰⁾، وضعفه "مكي والقرطبي"⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: الكشف للزمخشري: (98/3)، مفاتيح الغيب للرازي: (115/22)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2)، تفسير

البيضاوي: (43/4)، تفسير النسفي: (390/2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (17/2).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (71/4)، تفسير القرطبي: (162-161/14).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: (196/2).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (17/2).

(5) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (340/16).

(6) ينظر: الدر المصون للسمين: (123/8)، روح المعاني للآلوسي: (591/8)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (445/16).

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2).

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (474/2)، الكشف للزمخشري: (98/3)، مفاتيح الغيب للرازي: (115/22)، التبيان في

إعراب القرآن للعكبري: (909/2)، تفسير النسفي: (390/2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (17/2).

(9) ينظر: الكشف للزمخشري: (98/3)، مفاتيح الغيب للرازي: (115/22)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2)، تفسير

البيضاوي: (43/4)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (17/2).

(10) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (909/2).

(11) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (475/2)، تفسير القرطبي: (162/14).

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأقوى هو القول الثاني، وهو أن إعراب كلمة ﴿زَهْرَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَنَّهُمْ فِيهِ﴾: منصوب على الذم ويدخل في باب النصب على الاختصاص؛ أي: أعني زهرة الحياة الدنيا؛ وذلك لأن تقدير المحذوف إذا كان له مسوغ جائز، وهو القول الذي لا يتعارض مع قواعد اللغة فهو يدخل في باب مهم وهو باب النصب على الاختصاص، أما غيره من الأقوال فقد تلحقها مؤاخذات من جهة قواعد اللغة؛ فالتضمنين لا يلجأ إليه إلا بدليل واضح صريح، وإلا فإن الباب سيفتح أمام المضمنين، ويدخل في التفسير ما ليس منه، أما القول بالحال فيعترضه التعريف بالإضافة، وأما القول بالبدلية من ﴿مَا﴾ أو ﴿بِهِ﴾ فموضعها الجر، ولا حاجة إلى تقدير ذوي عند القول بالبدل من ﴿أَزْوَاجًا﴾ لأنه لا قائل بأن حذف المضاف يوجب النصب.

وعليه فقول ابن الحاجب الأول موافق للقول الأقوى.

أربعون: دراسة قوله في الآية الخامسة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد - بعد بحث طويل - من أعرب ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ بالوجه التي ذكرها ابن الحاجب أو زيادة عليها إلا ما ذكره الزمخشري ومن تبعه فقالوا في إعرابها ما يأتي:
الكاف: مكفوفة بـ (ما). والمعنى: نعيد أول الخلق كما بدأناه، تشبيها للإعادة بالإبداء في تناول القدرة لهما على السواء⁽¹⁾.

ووجه آخر: الكاف: منصوب بفعل مضمرة يفسره ﴿نُعِيدُهُ﴾، وما موصولة؛ أي: نعيد مثل الذي بدأناه⁽²⁾. وضعف هذا الوجه أبو حيان⁽³⁾.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (138 / 3).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (138 / 3)، تفسير البيضاوي: (62 / 4) تفسير النسفي: (2 / 423) فتح القدير للشوكاني: (3 / 508).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (7 / 472).

وأعربها أبو البقاء العكبري: الكاف نعت لمصدر محذوف؛ أي نعيده عودا مثل بدئه⁽¹⁾.

وقال ابن عطية وابن جزي: الكاف متعلقة بقوله ﴿نُعِيدُهُ﴾⁽²⁾.

وأعربها ابن هشام: نعتا لمصدر، أو حالا، فإن قدرته نعتا لمصدر فهو إما معمول لـ ﴿نُعِيدُهُ﴾ أي نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لـ (نطوي)؛ أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل. وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول ﴿نُعِيدُهُ﴾؛ أي نعيده مماثلا للذي بدأنا⁽³⁾.

وأعربها الدكتور أحمد الخراط قائلا: «والكاف في ﴿كَمَا﴾ نائب مفعول مطلق، و (ما) مصدرية؛ أي: نعيده إعادة مثل بدئنا أول. وجملة ﴿نُعِيدُهُ﴾ مستأنفة.»⁽⁴⁾

وأعربها بهجت عبد الواحد صالح: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مفعول به بفعل محذوف يفسره ﴿نُعِيدُهُ﴾ و(ما) اسم موصول، التقدير: نعيد مثل الذي بدأناه نعيده⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأحسن أن نعرب ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ هكذا:

الكاف حرف تشبيه يجر ما بعده، و(ما) مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (نعيد) يدل عليه المذكور ﴿نُعِيدُهُ﴾، والمعنى على هذا الإعراب: نعيد الخلق كما بدأنا خلقهم أول مرة نعيده. اخترت هذا جمعا بين الأقوال وترك ما انتقد منها.

وعليه فأقوال ابن الحاجب مخالفة لما اخترته من إعراب.

(1) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 929).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 102)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/ 30).

(3) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص 178).

(4) المجتبي من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (2/ 737).

(5) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: (7/ 268).

واحد وأربعون: دراسة قوله في الآيتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿يَدْعُوا﴾ الثاني وتأثيرها على إعراب الآية ومعناها على أقوال:

القول الأول: ﴿يَدْعُوا﴾ على بابها، واللام أصلها التأخير فقدمت، التقدير: يدعو من لضره أقرب من نفعه. وهو قول أكثر النحويين البصريين والكوفيين⁽¹⁾.

ورُدَّ هذا القول بأن ما في صلة الموصول لا يتقدم على الموصول⁽²⁾.

و(من) على هذا القول في موضع نصب بـ ﴿يَدْعُوا﴾⁽³⁾.

القول الثاني: ﴿يَدْعُوا﴾ على بابها، و(من) في موضع رفع بالابتداء، وعلق ﴿يَدْعُوا﴾ بدخول لام الابتداء على (من). اختاره ابن هشام الأنصاري⁽⁴⁾، وجوزه ابن عاشور⁽⁵⁾.

القول الثالث: ﴿يَدْعُوا﴾ على بابها، واللام صلة (زائدة)؛ أي: يدعو من ضره أقرب من نفعه. ذكره "الفراء والقفال والثعلبي وابن الجوزي"⁽⁶⁾. ورده ابن هشام الأنصاري⁽⁷⁾.
ويؤيد هذا التأويل أن عبد الله بن مسعود قرأ: (يدعو من ضره)⁽⁸⁾.

القول الرابع: ﴿يَدْعُوا﴾ محذوف الهاء مطلوبه ما قبله، وهو في موضع الحال، يوقف عليه ويستأنف بما بعده، والتقدير: ذلك هو الضلال البعيد يدعو؛ أي: في حالة دعائه إياه. ويكون ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ ضَرُّهُ﴾

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/415)، معاني القرآن للنحاس: (4/384)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7/4853)، تفسير السمعاني: (3/425).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/935)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/239).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (14/332)،

(4) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص229).

(5) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (17/216).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/217)، تفسير القرطبي: (14/334)، الكشف والبيان للثعلبي: (7/10)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/225).

(7) مغني اللبيب لابن هشام: (ص229).

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/217)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/110).

أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴿﴾ مستأنفا مرفوعا بالابتداء، وخبره: ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾. ذكره "الفراء والطبري والزجاج ومكي وابن هشام الأنصاري"⁽¹⁾، وضعفه "العكبري والسمين الحلبي"⁽²⁾.

القول الخامس: ﴿ذَلِكَ﴾ اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع نصب بـ ﴿يَدْعُوا﴾، والمعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعو، ويكون ﴿لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ مستأنفا. وهو قول الفارسي⁽³⁾، الفارسي⁽³⁾،

واختاره الزجاج⁽⁴⁾، وذكره "الثعلبي والعكبري"⁽⁵⁾، وضعفه ابن هشام الأنصاري⁽⁶⁾.

القول السادس: ﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى يقول أو ينادي، و(من) في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، والمعنى: يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إلهه. وهو قول الأخفش⁽⁷⁾، واستحسنه النحاس⁽⁸⁾، واختاره الآلوسي⁽⁹⁾، وذكره "الزجاج ومكي والثعلبي والسمين الحلبي"⁽¹⁰⁾.

واستشهدوا بقول عنتر:

يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَا حَ كَأَنَّهَا *** أَشْطَانُ بَثْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ⁽¹¹⁾

أي: يقولون: يا عنتر.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (217/2)، تفسير الطبري: (578/18)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (415/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (4854/7)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص230).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (935/2)، الدر المصون للسمين الحلبي: (241/8).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (110/4).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (416/3).

(5) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (10/7)، لتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (935/2).

(6) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص230). وينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (241/8).

(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (450/2).

(8) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (385/4).

(9) ينظر: روح المعاني للآلوسي: (120/9).

(10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (416/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (4854/7)، الكشف والبيان للثعلبي: (10/7)،

الدر المصون للسمين الحلبي: (238/8).

(11) ينظر: ديوان عنتر: (ص216).

القول السابع: ﴿يَدْعُوا﴾ توكيد لفظي لـ ﴿يَدْعُوا﴾ الأول فلا معمول له، كأنه قيل: يدعو يدعو من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه. وجملة ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلْكَ البَعِيدُ﴾ معترضة بين المؤكد والتوكيد؛ لأن فيها تسديدا وتأكيذا للكلام، ذكره "الفراء والثعلبي والعكبري والسمين الحلبي" (1). ورده ابن هشام بقوله: « وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده، ولا سيما في التوكيد اللفظي. » (2)

القول الثامن: ﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى يسمي، فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، والتقدير: يسمي الذي ضره أقرب من نفعه إلهها ومعبودا ونحو ذلك. ذكره "السمين الحلبي وابن هشام الأنصاري" (3).

القول التاسع: ﴿يَدْعُوا﴾ مشبه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، وأفعال القلوب تعلق فلا تنصب مفعولاً، فـ ﴿يَدْعُوا﴾ معلق أيضاً باللام، و (من) موصول في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره إلهي أو نحوه. ذكره "العكبري والسمين الحلبي" (4).

القول العاشر: ﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى يزعم فيعلق، والكلام فيه كالكلام الذي في القول السابق. ذكره "العكبري والسمين الحلبي وابن هشام الأنصاري" (5).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿يَدْعُوا﴾ على بابها،

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/218)، الكشف والبيان للثعلبي: (7/10)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/935)، الدر

المصون للسمين الحلبي: (8/240).

(2) مغني اللبيب لابن هشام: (ص230).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (8/239)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص230).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/935)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/239)،

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/935)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/239)، مغني اللبيب لابن هشام:

(ص230).

علقت عن العمل لدخول لام الابتداء على (من)، و(من) في موضع رفع بالابتداء؛ وذلك لأن هذا القول بعيد عن التكاليف في التقديرات، وليس فيه مخالفة لقواعد اللغة، ويؤدي معنى صحيحا للآية، وكأن الآية زادت بيانا لفظاعة دعاء غير الله عز وجل وبينت مصيره، فبين في الآية الأولى أن أن المعبودات لا تستطيع أن تنفع أحدا إن عبدها ولا تستطيع إلحاق الضرر به إن ترك عبادتها، فهي عاجزة، فعبادتها ضلال بعيد، ثم بين في الآية الثانية أن دعاء غير الله يضره ولن تغني هذه المعبودات عنه شيئا يوم القيامة.

وعليه فاختيار ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

ثاني وأربعون: دراسة قوله في الآية الثامنة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق العربون على أن موضع ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ صفة لـ ﴿فَرِيقَانِ﴾⁽¹⁾.

وباقى الأقوال انفرد بها ابن الحاجب.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن كل الأقوال جائزة؛ لأنها كلها تصب في معنى واحد، وجوز ابن الحاجب كل هذه الوجوه في موضع ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ بناء على معنى الآية، لأنه في كل وجه يقدر معنى موافقا للمعنى الأول.

ثالث وأربعون: دراسة قوله في الآية التاسعة والأربعين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون في أن (ما) من قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ مصدرية. والمعنى: ليجزيك أجر سقيك لنا⁽²⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1010)، تفسير النسفي: (2/610)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي:

(178/19)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (7/221).

(2) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8/5518)، الكشاف للزخشري: (3/402)، تفسير البيضاوي: (4/175)، تفسير النسفي:

(2/637)، تفسير أبي السعود: (7/9)، فتح القدير للشوكاني: (4/194)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (20/104).

رابع وأربعون: دراسة قوله في الآية الخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد أحدا من المفسرين - في حدود ما بحثت - تعرض لهذه المسألة، وهو خطأ أن تكون ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ بدلا وبين وجه هذا الخطأ، فهو مما انفرد به ابن الحاجب، ولا أنفي أن يكون أحد قد أعربها بدلا مما هو غير مدون فسمع بذلك ابن الحاجب فرده وبين فساد إعرابه.

ثم بين ابن الحاجب أن تعرب في موضع مفعول ﴿تُشْرِكُ﴾ إذا كانت (ما) نكرة موصوفة، أو نصبا على المصدر إذا كانت (ما) بمعنى الذي. ولم أجد أحدا أعربها إلا بعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم فإنهم أعربوا (ما) اسما موصولا في محل نصب مفعول به⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الصحيح في إعراب أن تعرب (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به، وصلته لا محل لها من الإعراب، لأن هذا الموافق لمعنى الآية، ولأن اسم الموصول اسم فلا بد أن يبين موضعه من الإعراب.

وعليه فابن الحاجب وافق الصواب في نفي أن تعرب ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ بدلا، ولم يوافق الصواب في إعرابها.

خامس وأربعون: دراسة قوله في الآية الواحدة والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف بعض المفسرين ومعربوا القرآن الكريم في إعراب كلمة ﴿شُكْرًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ على ستة أقوال:

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (81 / 21)؛ إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (538 / 7)، المجتبى من مشكل إعراب

القرآن للخراط: (947 / 3)؛ إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (28 / 3).

- القول الأول: مفعول له، أي: اعملوا لله من أجل الشكر. وهو قول نجم الدين النيسابوري⁽¹⁾، وذكره "الزجاج والزمخشري والفخر الرازي وابن جزري وأبو حيان وآخرون"⁽²⁾
- القول الثاني: مفعول به؛ أي: اعملوا الطاعة. وهو قول القرطبي⁽³⁾، وذكره "الراغب الأصبهاني والزمخشري وابن عطية والفخر الرازي والعكبري وابن جزري وأبو حيان وآخرون"⁽⁴⁾.
- القول الثالث: منصوب على المصدر (مفعول مطلق)؛ أي: اشكروا شكرا. وهو قول الثعلبي⁽⁵⁾، وذكره "الزجاج والسمعاني والزمخشري والعكبري"⁽⁶⁾.
- القول الرابع: منصوب على المصدر من غير لفظ الفعل كقول القائل جلست قعودا، وكذلك لأن العمل شكر فقوله: اعملوا يقوم مقام قوله: (اشكروا). ذكره "الفخر الرازي وابن جزري وأبو حيان وآخرون"⁽⁷⁾.
- القول الخامس: صفة لمصدر محذوف؛ أي عملا شكرا. ذكره العكبري⁽⁸⁾.
- القول السادس: مصدر واقع موقع الحال أي: شاكرين. ذكره "الزمخشري وابن عطية وابن جزري وأبو حيان والسمين الحلبي وآخرون"⁽⁹⁾.

(1) ينظر: إيجاز البيان لنجم الدين النيسابوري: (2/ 678).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/ 246)، الكشاف للزمخشري: (3/ 573)، مفاتيح الغيب للرازي: (25/ 199)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (2/ 163)، البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 529)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 163).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (17/ 278).

(4) ينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني: (ص 461)، الكشاف للزمخشري: (3/ 573)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 410)، مفاتيح الغيب للرازي: (25/ 199)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 1065)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (2/ 163) البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 529)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 163).

(5) ينظر: الكشاف والبيان للثعلبي: (8/ 79).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/ 247)، تفسير السمعي: (4/ 322)، الكشاف للزمخشري: (3/ 573)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 1065).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (25/ 199)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (2/ 163)، البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 529).

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/ 1065).

(9) ينظر: الكشاف للزمخشري: (3/ 573)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 410)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (2/ 163)، البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 529)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 163).

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن كل هذه الأقوال جائزة؛ وكلها تقتضيها اللغة العربية ولا منافاة بينها والمعاني التي تنجر عنها متلازمة ومتكاملة؛ والمعاني: اعملوا شكرا، وعملا شكرا، واشكروه شكرا، واعملوا في حال الشكر ومن أجل الشكر. وعليه فأقوال ابن الحاجب موافقة للصواب.

سادس وأربعون: دراسة قوله في الآية الثانية والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

علق ابن الحاجب إعراب ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا﴾ على معنى (تبيين)، فإن كان معناها (وضح) أعربت بدل اشتغال من ﴿الْجَنُّ﴾، وإن كان معناها (علم) فيكون على حذف مضاف في ﴿الْجَنُّ﴾ وحذف مضاف من ﴿كَانُوا﴾، أي: تبيين ضعفاء الجن أو اتباع الجن أن لو كان رؤسائهم. ولم أجد أحدا من المفسرين فعل مثل ما فعل ابن الحاجب إلا ابن عطية والإيجي وزكريا الأنصاري فإنهم أعربوها ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا﴾ بدل من ﴿الْجَنُّ﴾ على أن معنى ﴿تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ﴾: ظهر أمر الجن، كأنه قال: افتضحت الجن أي للإنس. وأعربوها في محل نصب مفعولة محضة على أن معنى ﴿تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ﴾ علمت الجن وتحققت⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن كل الأقوال في الإعراب جائزة؛ وذلك لأن الفعل (تبيين) يأتي في كلام العرب بمعنى بان وظهر لازما، وبمعنى علم متعديا⁽²⁾.

سابع وأربعون: دراسة قوله في الآية الثالثة والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَدْعُونَ فِيهِ مِنْ تَدَكُّرٍ﴾ ليست نافية،

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 412)، جامع البيان للإيجي: (3/ 380).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 532).

ويلاحظ على ابن الحاجب أنه لم يذكر رأيه فيها. ثم إن المعربين اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿ مَا ﴾ نكرة موصوفة، أي: عمرا أو تعميرا يتمكن من التذكر فيه من تذكر. وهو قول "النسفي وأبي السعود والشوكاني ومحمود صافي وأحمد الخراط"⁽¹⁾، وجوزه "أبو البقاء العكبري وإسماعيل حقي"⁽²⁾

القول الثاني: ﴿ مَا ﴾ في محل نصب على الظرفية الزمانية. وهو قول ابن عطية⁽³⁾، وجوزه "العكبري ومحيي الدين الدرويش"⁽⁴⁾

القول الثالث: ﴿ مَا ﴾ مصدرية ظرفية، أي زمان تعمير معمر. وهو قول "أبي حيان وإسماعيل حقي وابن عاشور"⁽⁵⁾، ورده الدكتور أحمد الخراط⁽⁶⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿ مَا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَنْدَكُرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرْ ﴾ نكرة موصوفة، أي: عمرا أو تعميرا يتمكن من التذكر فيه من تذكر؛ وذلك لأنه القول الذي لا يخالف قواعد اللغة في مسألة عود الضمير.

وعليه فابن الحاجب محق في نفيه أن تكون ﴿ مَا ﴾ نافية، ولكنه لم يذكر رأيه فيها.

ثامن وأربعون: دراسة قوله في الآيتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ستتم الدراسة ضمن المسألتين الآتيتين:

(1) ينظر: تفسير النسفي: (3/90)، تفسير أبي السعود: (7/154)، فتح القدير للشوكاني: (4/406)، الجدول في إعراب القرآن

لمحمود صافي: (22/279) المجتبي من مشكل إعراب القرآن للخراط: (3/1006).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1076)، روح البيان لإسماعيل حقي: (7/355).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/441)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/36).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1076)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (8/162).

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/36)، روح البيان لإسماعيل حقي: (7/355)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (22/319).

(6) المجتبي من مشكل إعراب القرآن للخراط: (3/1006).

المسألة الأولى: في إعراب كلمة ﴿سَلَّمَ﴾ وتأثيره على المعنى .

اختلف المفسرون والمعربون في وجه رفع ﴿سَلَّمَ﴾ إلى أربعة أقوال:

القول الأول: ﴿سَلَّمَ﴾ بدل من (مَا)، المعنى: لهم ما يتمنون به سلام؛ أي ولهم أن يسلم الله عليهم، وذلك غاية أمنيتهم. وهو قول "الزجاج والنحاس ومكي وابن الجوزي والنسفي"⁽¹⁾، وذكره "الفخر الرازي والبيضاوي والإيجي وآخرون"⁽²⁾، وضعفه أبو حيان⁽³⁾.

القول الثاني: ﴿سَلَّمَ﴾ نعت لـ (مَا) على أنها نكرة موصوفة؛ أي ولهم ما يدعون مسلّم. جوزه "النحاس ومكي والقرطبي والبيضاوي"⁽⁴⁾، وذكره ابن عطية⁽⁵⁾.

القول الثالث: ﴿سَلَّمَ﴾ خبر عن (مَا)، جوزه "النحاس ومكي والقرطبي"⁽⁶⁾، وذكره "الزمخشري وابن عطية والفخر الرازي"⁽⁷⁾.

القول الرابع: ﴿سَلَّمَ﴾ مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: سلام عليهم. ذكره "الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي"⁽⁸⁾ وهو قول ابن عاشور إلا أنه جعل قدر الخبر: يقال لهم قولاً من الله⁽⁹⁾.

المسألة الثانية: إعراب ﴿قَوْلًا﴾ وتأثيره على المعنى.

القول الأول: منصوب على المصدر، المعنى: لهم سلام يقوله الله - عز وجل - قولاً. وهو قول

(1) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج: (292/4)، إعراب القرآن للنحاس: (271/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6057/9)، زاد المسير لابن الجوزي: (528/3)، تفسير النسفي: (108/3).

(2) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (296/26)، تفسير البيضاوي: (271/4)، جامع البيان للإيجي: (429/3).

(3) البحر المحيط لأبي حيان: (77/9).

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (271/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6057/9)، تفسير القرطبي: (471/17)، تفسير البيضاوي: (271/4).

(5) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (459/4).

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (271/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6057/9)، تفسير القرطبي: (471/17).

(7) ينظر: الكشف للزمخشري: (22/4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (459/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (296/26).

(8) ينظر: الكشف للزمخشري: (22/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (296/26)، تفسير البيضاوي: (271/4).

(9) التحرير والتنوير لابن عاشور: (44/23).

"الزجاج وابن أبي زمنين ومكي وابن عطية وابن الجوزي"⁽¹⁾، وجوزه النحاس⁽²⁾، وذكره "الفخر الرازي وأبو حيان"⁽³⁾.

القول الثاني: منصوب على الاختصاص. وهو القول الأوجه عند الزمخشري⁽⁴⁾.

القول الثالث: ﴿قَوْلًا﴾ تمييز لأن ﴿سَلَّمَ﴾ قد يكون قولاً وقد يكون فعلاً، فأزيل الإبهام بها. ذكره الفخر الرازي⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الراجح في المسألة الأولى هو القول الرابع، وهو أن ﴿سَلَّمَ﴾ من قوله تعالى في آيتي الباب: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: سلام عليهم، أو سلام يقال لهم قولاً من الله؛ وذلك لأنه القول الذي لا يلحقه النقد ويقتضيه المعنى ويفيد التعظيم الذي يليق بأهل الجنة كما قال ابن عاشور: «وسلام مرفوع في جميع القراءات المشهورة. وهو مبتدأ وتنكيره للتعظيم ورفعته للدلالة على الدوام والتحقق...»⁽⁶⁾. والأظهر في المسألة الثانية القول الأول، وهو أن ﴿قَوْلًا﴾ منصوب على المصدر، والمعنى: لهم سلام يقوله الله - عز وجل - قولاً. لأنه الأشهر في اللغة قياساً على (صبراً) وما شابهها.

وعليه فابن الحاجب وافق القول الراجح في تجويزه الأخير في المسألة الثانية، وأما في المسألة الأولى فلم يوافق القول الراجح في أي من تجويزاته الإعرابية.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/292)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (4/49)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي:

(9/6057)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/459)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/528).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (3/271).

(3) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (26/296)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/77).

(4) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/22).

(5) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (26/296).

(6) التحرير والتنوير لابن عاشور: (23/44).

تاسع وأربعون: دراسة قوله في الآيتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون في نوع إتيان قوله تعالى: ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ﴾ لقوله تعالى: ﴿ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾، وهذا الاختلاف نشأ عن نوع هذه الكلمات: هل هي نكرات والنكرة على الأفصح لا تصف المعرفة، أم هي نكرات أجريت مجرى المعارف بأحد اعتبارات؟ الأقوال الآتية إجابات على ذلك.

القول الأول: أن تخفض ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ﴾ كلها على البدل والتقدير: من الله ومن غافر الذنب ومن قابل التوب ومن شديد العقاب ومن الله ذي الطول. وهو قول الزجاج⁽¹⁾، واختاره الزمخشري والنسفي⁽²⁾، وجوزه "الأخفش والنحاس والإيجي"⁽³⁾، وذكره "الفراء والطبري والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

القول الثاني: أن ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ أجريت مجرى المعارف لوقوعها بين معرفتين: ﴿ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ قبلها، و﴿ ذِي الطَّلَوِّ ﴾ بعدها فهي صفات. ذكره "الفراء والطبري"⁽⁵⁾

القول الثالث: أن تكون ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ معارف على حد قولك: (هذا ضاربٌ زيدٍ مقبلاً) إذا لم ترد به التنوين. جوزه الأخفش⁽⁶⁾.

القول الرابع: التفصيل في ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾ فإن كان معنى اسم الفاعل المضي أجريت مجرى المعارف فهي صفات، وإن كان المعنى الحال أو الاستقبال فهي نكرات فتخفض على البدل. جوزه

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/366).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (4/149)، تفسير النسفي: (3/198).

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (4/19)، إعراب القرآن للنحاس: (4/19)، جامع البيان للإيجي: (4/4)..

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/5)، تفسير الطبري: (21/349)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/453).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (21/349).

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (4/19).

"النحاس ومكي"⁽¹⁾. وقد رأينا إيراد ابن الحاجب إشكالا على هذا القول لوقوع صفات بين البدل

وهو قوله: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ والمبدل منه وهو ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ وكذلك أورده الزمخشري⁽²⁾.

القول الخامس: أن تخفض ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ﴾ كلها على أنها صفات،

وذلك على أن ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ معرفتان لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنه يغفر الذنب

ويقبل التوب الآن أو غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنما أريد

ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم (إله الخلق) و(رب العرش)، و﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ حُذِفَ

الألف واللام منها ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا، فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لأجل

الازدواج وأمن الالتباس. وهو قول البيضاوي⁽³⁾، وذكره الزمخشري⁽⁴⁾، وجوزه الإيجي⁽⁵⁾.

وانتصر له الفخر الرازي غير أنه أجاب عن تنكير ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ بأن هذه الصفة وإن كانت نكرة

إلا أنها لما ذكرت مع سائر الصفات التي هي معارف حسن ذكرها كما في قوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو

الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 14-16].

وأنه لا نزاع في أن قوله غافر الذنب وقابل التوب يحسن جعلهما صفة، وإنما كان كذلك لأنهما مفيدان

معنى الدوام والاستمرار، فكذلك قوله شديد العقاب يفيد معنى الدوام والاستمرار، لأن صفات

الله تعالى منزهة عن الحدوث والتجدد، فكونه شديد العقاب معناه كونه بحيث يشتد عقابه، وهذا

المعنى حاصل أبدا، وغير موصوف بأنه حصل بعد أن لم يكن كذلك⁽⁶⁾.

ورد عليه أبو حيان قائلا: « وهذا كلام من لم يقف على علم النحو، ولا نظر فيه، ويلزمه أن يكون

(حكيم عليم) من قوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: 6] ، و(ملك مقتدر) من قوله: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (4/19)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (10/6398).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (4/149).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي: (5/51).

(4) ينظر: الكشف للزمخشري: (4/149).

(5) ينظر: جامع البيان للإيجي: (4/4).

(6) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (27/484).

عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْدِرٍ ﴿ [القمر: 55]، معارف لتنزيه صفاته عن الحدوث والتجدد، ولأنها صفات لم تحصل بعد أن لم تكن، ويكون تعريف صفات بأل وتنكيرها سواء، وهذا لا يذهب إليه مبتدئ في علم النحو، فضلا عن صنف فيه، وقدم على تفسير كتاب الله. (1)

وذكر السمين الحلبي جواز وصف المعرفة بهذه وإن كانت إضافتها لفظية؛ لأنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية فتتعرف بالإضافة. نص سيبويه على أن كل ما إضافته غير محضة جاز أن يجعل محضة، وتوصف به المعارف، إلا الصفة المشبهة، ولم يستثن غيره شيئا وهم الكوفيون (2). واعتبرها ابن عاشور نعوتا معارف، بعضها معرف بحرف التعريف وبعضها بالإضافة إلى معرف بالحرف (3).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الخامس هو الراجح، وهو أن تحفض ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ﴾ كلها على أنها صفات لـ ﴿ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾، وذلك لجوازه في اللغة العربية على ما قال بعض العلماء كما مر في الدراسة، ولأنه القول الذي يتفق فيه المعنى واللفظ معا، وذلك لأن ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ﴾ من حيث المعنى صفات، فناسب أن تعرب خفضا على الصفة.

وعليه فابن الحاجب لم يوافق القول الراجح في اختياره.

خمسون: دراسة قوله في الآية الثامنة والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعرّبون في العامل في ﴿ إِذْ نُدْعُونَكَ ﴾ على ثلاثة أقوال:

(1) البحر المحيط لأبي حيان: (9/ 234).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 453).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (24/ 79).

القول الأول: العامل ﴿ لَمَقَّتْ اللهُ ﴾. وهو قول الزمخشري⁽¹⁾، ولم يجوزه "ابن عطية والعكبري"⁽²⁾. وخطأه أبو حيان⁽³⁾.

القول الثاني: العامل ﴿ مَقَّتْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾. وهو قول ابن عاشور، وهذا أورد عليه ابن الحاجب اعتراضاً وأجاب عنه بما يجعله قولاً جائزاً.

القول الثالث: العامل محذوف دل عليه المذكور، أي: مقتكم وقت دعائكم. وهو قول "ابن عطية والعكبري"⁽⁴⁾، وذكره الشوكاني⁽⁵⁾.

القول الرابع: العامل محذوف تقديره: اذكروا؛ أي: اذكروا إذ تدعون. ذكره الشوكاني⁽⁶⁾، وضعفه ابن عطية⁽⁷⁾.

ولم أجد من قال: العامل فيه ﴿ أَكْبَرُ ﴾، إلا ابن الحاجب.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن العامل في الظرف ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ هو: ﴿ لَمَقَّتْ اللهُ ﴾، لأنه القول الذي يقتضي المعنى الصحيح.

وعليه فابن الحاجب لم يوافق القول الراجح.

واحد وخمسون: دراسة قوله في الآية التاسعة والخمسين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون في إعراب ﴿ كَانَ ﴾ على ثلاثة أقوال:

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/154).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/549)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1116).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/240).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/549)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1116).

(5) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (4/555).

(6) ينظر: المصدر نفسه: (4/555).

(7) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/549).

القول الأول: معنى ﴿ وَمَا كَانَ ﴾ وما صح. وهو قول "الزخشي والنيسابوري وأبي السعود"⁽¹⁾.

القول الثاني: معنى ﴿ وَمَا كَانَ ﴾ وما ينبغي. وهو قول "الطبري ومكي والمراغي"⁽²⁾.

القول الثالث: ﴿ كَانَ ﴾ ناقصة، ﴿ أَنْ يُكَلِّمَهُ ﴾ اسمها، ﴿ لِيَشْرَ ﴾ الخبر. قاله مكي وبعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم⁽³⁾.

أما مسألة نوع الاستثناء فلم يتكلم فيها إلا العكبري فقال بأنه استثناء منقطع لأن الوحي ليس بتكليم⁽⁴⁾. وفيه نظر لأن هذا الاستثناء ظاهره أنه مفرغ، والمفرغ لا يوصف بذلك⁽⁵⁾. ويفهم من إعراب المعاصرين من معربي القرآن لما بعد (إلا) أنهم يذهبون إلى أنه استثناء مفرغ⁽⁶⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الأقوال في إعراب ﴿ كَانَ ﴾ ومعناها سواء ما اتفق فيه ابن الحاجب مع غيره أو ما انفرد به كلها صحيحة؛ لأنها تقتضي معنى واحدا. أما مسألة الاستثناء فلا شك أنه استثناء مفرغ لإجماع المعربين على إعراب ما بعد (إلا) إما حال أو مفعول مطلق.

ثاني وخمسون: دراسة قوله في الآية الستين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

وافق جمع من المفسرين ومعربي القرآن الكريم ابن الحاجب في هذه الوجوه في إعرابه لكلمة

(1) ينظر: الكشاف للزخشي: (233/4)، تفسير النيسابوري: (82/6)، تفسير أبي السعود: (37/8).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (558/21)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6617/10)، تفسير المراغي: (64/25).

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (61/25)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (52/9)، إعراب القرآن للدعاس وصاحبيه: (192/3).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1135/2).

(5) ينظر: الدر المصون للسامين الحلبي: (566/9).

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (647/2)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (61/25)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (52/9)، إعراب القرآن للدعاس وصاحبيه: (192/3).

﴿عَرَبِيٌّ﴾⁽¹⁾.

واكتفى آخرون بإعرابها نصباً على الظرف؛ أي: مكاناً غير بعيد، أو حال ومعناه التوكيد⁽²⁾.
واختار بعض المعاصرين أن تعرب ظرف مكان قام مقام الظرف المقدّر، أي مكاناً غير بعيد⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن تعرب نعتاً لمصدر محذوف أو ظرفاً، والتقدير: وأزلفت اللجنة للمتقين إزلافاً غير بعيد، أو: وأزلفت اللجنة للمتقين مكاناً غير بعيد و زماناً غير بعيد؛ وذلك لأنه الموافق للمعنى وقواعد اللغة والسياق معاً، وإعرابها نصباً على الحال تبعده كلمة (بعيد).
وعليه فقول ابن الحاجب صحيح إلا تجوزيه النصب على الحال.

ثالث وخمسون: دراسة قوله في الآية الواحدة والستين والثانية والستين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

تكلم ابن الحاجب عن هذين الموضوعين من الآيتين في باب واحد، ولم أجد في حدود ما بحثت من أشار إلى اختلاف في المعنى عند رفع ونصب ﴿كُلٌّ﴾ إلا مكّي وأبا البقاء العكبري في الموضوع الأول.
قال مكّي: « وإنا دلّل النصب في ﴿كُلٌّ﴾ على العموم لأن التقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فخلقناه تأكيد وتفسير لخلقنا المضمّر الناصب لـ ﴿كُلٌّ﴾ وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: إنا خلقنا كل شيء بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات ولا يجوز أن يكون خلقناه صفة لشيء لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن خلقناه صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمّر الناصب لـ ﴿كُلٌّ﴾ وذلك

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/389) تفسير البيضاوي: (5/143)، تفسير النسفي: (3/367)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/539)، الدرالمصون للسمين الحلبي: (8/539)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (4/88)، تفسير أبي السعود: (8/132).
(2) ينظر: جامع البيان للإيجي: (4/185)، إعراب القرآن العظيم لذكري الأنصاري: (ص498)، فتح الرحمن لذكري الأنصاري: (ص498).

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (26/315)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط: (4/1227).

يدل على العموم، وأيضا فإن النصب هو الاختيار عند الكوفيين لأن (إنا) عندهم تطلب الفعل فهي به أولى فالنصب عندهم في كل هو الاختيار. ⁽¹⁾

وقال العكبري: « وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدل على عمومه، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر. » ⁽²⁾

وأما الأخص فإشار إلى أن الأصل الرفع، والجماعة قد تجتمع على قراءة مما يجوز والأصل غيره، ولم يشر إلى اختلاف في المعنى ⁽³⁾.

وأشار ابن عطية إلى أن المعنى في الرفع والنصب واحد عند أهل السنة فقال: « وقرأها قوم من أهل السنة بالرفع، والمعنى عندهم على نحو ما عند الأولى وهو أن كل شيء فهو مخلوق بقدر سابق. » ⁽⁴⁾

وتطرق السمين الحلبي إلى اختلاف بين أهل السنة والقدرية في فهم الآية بدلالة الرفع والنصب فقال: « وقد رجح الناس، بل بعضهم أوجب النصب قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد

أهل السنة. وذلك أنه إذا رفع ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ كان مبتدأ و﴿ خَلَقْتَهُ ﴾ صفة لـ ﴿ كُلِّ ﴾ أو لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾. و﴿ يَقْدِرُ ﴾ خبره. وحيث أن يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقا لله تعالى لا بقدر، كذا قدره بعضهم. » ⁽⁵⁾

وأما الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾ فقال فيه السمين الحلبي: « فإنه لم يختلف في رفعه قالوا لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى لأن الواقع خلافه، وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، وهو خلاف الواقع؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جدا لم يفعلوها. وأما قراءة الرفع فتؤدي أن كل شيء فعلوه هم، ثابت في الزبر وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه. » ⁽⁶⁾

(1) مشكل إعراب القرآن لمكي: (702 / 2).

(2) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1196 / 2).

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (85 / 1).

(4) المحرر الوجيز لابن عطية: (221 / 5).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (146 / 10). وينظر نحوه: روح المعاني للآلوسي: (93 / 14).

(6) الدر المصون للسمين الحلبي: (149 / 10).

وقال نحو هذا الكلام شهاب الدين الآلوسي⁽¹⁾.

النتيجة:

لا شك عند كل ذي عقل ممن سلمت عقيدتهم وخاصة في مسألة القدر أن القول الذي عليه ابن الحاجب ومن وافقه ومن أشار إلى الخلاف بين أهل السنة والجماعة والقدرية أن قراءة النصب تذهب الوهم الذي يفهم من قراءة الرفع في ﴿كُلُّ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وقد أشرت إليه في الدراسة بما يغني عن إعادته.

أما الآية الثانية فلم يختلف فيها ابن الحاجب مع من تكلموا على فساد المعنى لو نصب (كل).

هذا وقد بين السمين الحلبي فائدة اللغة العربية وخاصة الإعراب في هذين الموضوعين قائلا: «وهذان الموضوعان من نكت المسائل العربية التي اتفق مجيئها في سورة واحدة في مكانين متقاربين، ومما يدل على جلالة علم الإعراب وإفهامه المعاني الغامضة. والجاهلون لأهل العلم أعداء.»⁽²⁾

هذا آخر ما تم جمعه ودراسته من أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بالإعراب وتأثيره على المعنى ، ويليه الفصل الثالث وهو جمع أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بعود الضمير ومتعلق شبه الجملة ودراستها.

(1) ينظر: روح المعاني للآلوسي: (94 / 10).

(2) الدر المصون للسمين الحلبي: (149 / 10).

الفصل الثالث

أقوال ابن الحاجب التفسيرية المتعلقة بالبلاغة

ودراستها .

وفيه أربعة مباحث تحوي مطالب تتضمن فروعاً بعدد الآيات المفسرة:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالتقديم والتأخير ودراستها .

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بمخروج الكلام على خلاف

مقتضى الظاهر ودراستها .

المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالتشبيه وأركانه ودراستها .

المبحث الرابع: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالخبر والإنشاء ودراستها .

الفصل الثالث: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالبلاغة ودراستها.

في هذا الفصل سيتم عرض ما قاله ابن الحاجب في التفسير فيما يتعلق بالبلاغة ثم دراسة ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالتقديم والتأخير وأغراض ذلك ودراستها.

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتقديم والتأخير وغرض ذلك مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]

قول ابن الحاجب: « قوله: (الله أحمد) على طريقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تقديما للأهم، وما ينقل أنه للحصر لا دليل عليه، والتمسك فيه بمثل: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: 66] ضعيف؛ لأنه قد جاء ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾ [الزمر: 2]»⁽¹⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: 36]

قول ابن الحاجب: « أن المراد نفي التسوية بينهما، فلا فرق بين تقديم ﴿الأنثى﴾ أو تقديم ﴿الذكر﴾؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: 113]. وإذا كان المعنى على ذلك، فلا فرق في التقديم والتأخير لصحة الإتيان بهم جميعا بلفظ الجمع. وكل ما صح فيه لفظ الجمع صح في مفرداته التقديم والتأخير.»⁽²⁾

(1) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (01/1).

(2) أمالي ابن الحاجب: (216/1).

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: 4]

قول ابن الحاجب: «... أما الفاء فهي في ظاهر الآية تدل على أن الثاني قبل الأول... وأجاب عن الفاء بقوله: محمول على أنه لما أهلكتها حكم بأن البأس جاءها. فكأنه قال: أهلكتها، فحكم عقيب الإهلاك بأن البأس جاءها، وهو ظاهر في الجواب، ويجوز بأن يكون المراد بأهلكناها حكمتنا بإهلاكها فجاءها بأسنا عقيب الحكم عليها، ومعنى (الحكم عليها): إرادة وقوعه بهم.»⁽¹⁾

رابعا: عرض الآية الرابعة والخامسة وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتِ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ^٤ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَنَصَّفَحُوا وَتَغَفَّرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^{١٤}﴾ [التغابن: 15-16]

قول ابن الحاجب: «إنما قدمت الأزواج على الأولاد لأن المقصود الإخبار أن منهم أعداء، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، فكان أقعد في المعنى المراد، فكان تقديمه أولى. ولذلك قدمت الأموال في قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة. ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ [العلق: 6-7]. ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: 16]. وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديمها لكونها أوغل في المعنى المراد أولى. والله أعلم بالصواب.»⁽²⁾

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالتقديم والتأخير وغرضه بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

(1) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/197-198).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/259).

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف العلماء في إفادة تقديم المفعول في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وغيره على أربعة أقوال: القول الأول: للحصر والقصر، وهو رأي أكثر المفسرين⁽¹⁾، "ومقرر في الأصول"⁽²⁾ في مبحث دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة، وفي المعاني⁽³⁾ في مبحث القصر"⁽⁴⁾.

القول الثاني: لتقديم الأهم دون الحصر والقصر. وهو رأي ابن الحاجب - كما مر بنا - "والقرطبي وسيبويه"⁽⁵⁾.

القول الثالث: للاهتمام والحصر معاً، وهو رأي جماعة من المفسرين منهم: "الراغب الأصفهاني والشوكاني، وهو رأي الزركشي، إلا أنه اشترط القرينة لإفادة الحصر"⁽⁶⁾.

القول الرابع: لمكان نظم الكلام ومراعاة حسن النظم السجعي؛ لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك، لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وهو رأي "ابن الأثير"⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (161/1)، الكشاف للزحشي: (131/1)، تفسير البيضاوي: (29/1)، تفسير الخازن: (20/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (46/1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (55/1)، تفسير ابن كثير: (134/1)، اللباب في علوم الكتاب للمعاني: (195/1)، تفسير أبي السعود: (17/1)، روح المعاني للآلوسي: (90/1)، تفسير السعدي: (ص39)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (183/1)، التفسير المنير للزحيلي: (55/1).

(2) ينظر: إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني: (ص251).

(3) ينظر: مختصر المعاني للفتنازاني: (73/1)، موجز البلاغة لابن عاشور: (20)، الإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني: (ص94).

(4) أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي: (07/1). وينظر: مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي: (ص285).

(5) ينظر: تفسير القرطبي: (145/1)، الكوكب الدرري للأسنوي: (427).

(6) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: (59/1)، فتح القدير للشوكاني: (27/1)، فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (48/1)، البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: (3/139).

(7) هو: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفتح، الشيباني الجزري، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير، ولد سنة 558هـ، من العلماء الكتاب المترسلين، مهرا في النحو واللغة وعلم البيان، من مصنفاه: المثل السائر، الوشي المرقوم، كتاب المعاني المختصرة، توفي سنة 637هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (2/315)، الأعلام للزركلي: (8/31).

(8) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير: (2/36).

أما ردّ ابن الحاجب القول بالحصر فردّه ابن عاشور بقوله: « وقد توهم ابن الحاجب من عدم تقديم المعمول هنا أن تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ ﴾ [الزمر: 66] في آخر هذه السورة لا يفيد القصر وهي زلّة عالم. »⁽¹⁾

النتيجة:

من خلال الدراسة والتأمل في هذه الأقوال ترجح لي - والله أعلم - أن تقديم المفعول في ﴿ يَاكَ نَبُّدٌ ﴾ يحتملها كلها مجتمعة، إذ لا منافاة ولا تراحم بين المقتضيات، وهو من اختلاف التنوع، وقد تقرر في أصول التفسير أن اختلاف التنوع جائز في التفسير إذا كان الجزء المراد تفسيره يحتمله⁽²⁾. وعليه فقول ابن الحاجب موافق لأحد الأقوال الصحيحة إلا قوله بنفي الحصر فإنه خالف فيه ما قرر في أصول الفقه وعلم المعاني.

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة:

لم أجد فيما بحثت من تكلم عن الفرق بين تقديم ﴿ الْأُنثَى ﴾ أو تقديم ﴿ الذَّكَرُ ﴾ في ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ إلا ما قاله السمين الحلبي مخالفاً ابن الحاجب وهو: « وكان سياق الكلام على هذا يقتضي أن يدخل النفي على ما استقر وحصل عندها وانتفت عنه صفات الكمال للغرض المقصود منه، فكان التركيب: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عدل عن ذلك لأنها بدأت بالأهم بما كانت تريده. وهو المتلجلج في صدرها والحائك في نفسها، فلم يجز لسانها في ابتداء النطق إلا به، فصار التقدير: وليس جنس الذكر مثل جنس الأنثى لما بينهما من التفاوت فيما ذكر، ولولا هذه المعاني التي استنبطها العلماء وفهموها عن الله تعالى لم يكن لمجرد الإخبار بالجملة الاليسية معنى؛ إذ كل أحد يعلم أن الذكر ليس كالأُنثَى. »⁽³⁾

(1) التحرير والتنوير لابن عاشور: (316/23). وينظر: المصدر نفسه: (183/1) و (316/23).

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (40/1)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (ص38) وما بعدها، أصول في التفسير لابن عثيمين: (ص29).

(3) الدر المصون للسمين الحلبي: (137/3).

النتيجة:

الذي يترجح لي - والله تعالى أعلم - قول السمين الحلبي؛ لما ذكر من أدلة.

وعليه فقول ابن الحاجب مخالف للقول الراجح.

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أثير إشكال حول قول تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ وهو تقديم

الإهلاك على مجيء البأس، والبأس سبب للإهلاك، فلم قدم المسبب على السبب؟

اختلف العلماء في توجيه هذا الإشكال إلى أحد عشر قولاً:

القول الأول: أن التقدير: وكم من قرية أردنا إهلاكها، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98]؛ فإذا أردت قراءة القرآن، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6]؛ أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة. وهو قول جمهور العلماء⁽¹⁾.

القول الثاني: أن التقدير: وكم من قرية حكمنا بإهلاكها فجاءها بأسنا. وهو قول سيوييه⁽²⁾، وذكره

"السمعاني والبغوي والفخر الرازي والعز بن عبد السلام⁽³⁾ والقرطبي والشنقيطي"⁽⁴⁾

القول الثالث: أن الإهلاك بمعنى الخذلان؛ أي وكم من قرية أهلكتناها بخذلاننا إياها عن الطاعة

(1) ينظر مثلاً: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/282)، الكشاف للزمخشري: (2/87)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/556)،

تفسير البيضاوي: (3/5)، تفسير النسفي: (1/555)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/248)، مغني اللبيب لابن هشام:

(ص 646)، الإتيقان للسيوطي: (3/127)، فتح القدير للشوكاني: (2/214)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (8/21/2)...

(2) ينظر: الكتاب لسيوييه: (2/331).

(3) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، أبو محمد، عز الدين السلمي الدمشقي ثم المصري، الشافعي، ولد سنة (577هـ)،

سلطان العلماء، وحيد عصره، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من مصنفاته: التفسير الكبير، قواعد الشريعة، قواعد

الأحكام، توفي سنة (660هـ). ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (8/209)، طبقات الشافعية لابن قاضي

شبهة: (2/109)، الأعلام للزركلي: (4/21).

(4) ينظر: تفسير السمعاني: (2/165)، تفسير البغوي: (3/214)، مفاتيح الغيب للرازي: (14/199)، تفسير العز بن عبد السلام:

(1/475)، تفسير القرطبي: (9/153)، العذب النмир للشنقيطي: (3/55).

فجاءها بأسنا عقوبة على المعصية. وهو قول الطبري⁽¹⁾، وذكره الماوردي وأبو حيان والشنقيطي⁽²⁾ القول الرابع: أن يكون الإهلاك هو البأس أو مبين له، فيكون في ذكر الإهلاك الدلالة على ذكر مجيء البأس، وفي ذكر مجيء البأس الدلالة على ذكر الإهلاك. قاله الطبري⁽³⁾، وذكره "السمعاني والبغوي والفخر الرازي والقرطبي والسمين الحلبي والزركشي وابن عاشور والشنقيطي"⁽⁴⁾.

القول الخامس: أن الإهلاك والبأس يقعان معاً في حال واحدة، والفاء بمعنى الواو؛ كما تقول: أعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله: إنما وقعا معاً، فاستجيز ذلك. قاله الفراء⁽⁵⁾، وذكره "الماوردي وابن الجوزي والعز بن عبد السلام"⁽⁶⁾، وضعفه "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁷⁾.

القول السادس: أن التقدير: وكم من قرية أهلكتناها بإرسال ملائكة العذاب إليها فجاءها بأسنا بوقوع العذاب بهم. ذكره "الماوردي والعز بن عبد السلام والقرطبي"⁽⁸⁾.

القول السابع: أن التقدير: وكم من قرية أهلكتناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت (كان). ذكره "الفراء وابن الأنباري"⁽⁹⁾.

ورد على الفراء الإمام الطبري قائلاً: « وكان بعض أهل العربية يزعم أن في الكلام محذوفاً، لولا ذلك لم يكن الكلام صحيحاً، وأن معنى ذلك: وكم من قرية أهلكتناها، فكان مجيء بأسنا إياها قبل

(1) ينظر: تفسير الطبري: (300 / 12).

(2) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (200 / 2)، البحر المحيط لأبي حيان: (11 / 5)، العذب النمبر للشنقيطي: (55 / 3).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (300 / 12).

(4) ينظر: تفسير السمعاني: (165 / 2)، تفسير البغوي: (214 / 3)، مفاتيح الغيب للرازي: (199 / 14)، تفسير القرطبي: (153 / 9)،

الدر المصون للسمين الحلبي: (249 / 5)، البرهان للزركشي: (294 / 4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (21 / 2 / 8)، العذب

النمبر للشنقيطي: (55 / 3).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (372 / 1).

(6) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (200 / 2)، زاد المسير لابن الجوزي: (102 / 2)، تفسير العز بن عبد السلام: (475 / 1).

(7) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (11 / 5)، الدر المصون للسمين الحلبي: (249-248 / 5).

(8) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (200 / 2)، تفسير العز بن عبد السلام: (475 / 1)، تفسير القرطبي: (153 / 9).

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: (372 / 1)، زاد المسير لابن الجوزي: (102 / 2).

إهلاكننا. وهذا قول لا دلالة على صحته من ظاهر التنزيل، ولا من خبر يجب التسليم له. وإذا خلا القول من دلالة على صحته من بعض الوجوه التي يجب التسليم لها، كان بيننا فساده. ⁽¹⁾

القول الثامن: أن في الآية تقديماً وتأخيراً، تقديره: وكم من قرية جاءها بأسنا بيّاتاً، أو هم قائلون فأهلكناها، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:55]، أي: رافعك ومتوفيك. ذكره "ابن الأنباري والزركشي" ⁽²⁾.

ورده ابن عاشور قائلاً: « وعن بعضهم أن الكلام جرى على طريقة القلب، والأصل: جاءها بأسنا فأهلكناها، وهو قلب خلي عن النكتة فهو مردود. ⁽³⁾

القول التاسع: أن التقدير: وكم من قرية أهلكنا بعضها فجاءها بأسنا فأهلكنا الجميع. ذكره "القرطبي والزركشي" ⁽⁴⁾

القول العاشر: أن تكون لترتيب القول فقط؛ فكأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها ثم قال: فكان من أمرها مجيء البأس. ذكره "أبو حيان والسمين الحلبي" ⁽⁵⁾.

القول الحادي عشر: أن المعنى قاربنا إهلاكها فجاءها بأسنا فأهلكناها. ذكره الزركشي ⁽⁶⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن الذي يدفع إشكال ذكر الهلاك قبل مجيء البأس في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ أن يكون التقدير: وكم من قرية أردنا إهلاكها؛ وذلك لأن تقدير الإرادة كثير جداً

(1) ينظر: تفسير الطبري: (301 / 12).

(2) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (102 / 2)، البرهان للزركشي: (294 / 4).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (20 / 2 / 8).

(4) ينظر: تفسير القرطبي: (9 / 153)، البرهان للزركشي: (294 / 4).

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (11 / 5)، الدر المصون للسمين الحلبي: (249 / 5).

(6) ينظر: البرهان للزركشي: (294 / 4).

في القرآن الكريم⁽¹⁾، ولا يدفع الإشكال إلا بهذا التقدير، قال الشوكاني: «لأن ترتيب مجيء البأس على الإهلاك لا يصح إلا بهذا التقدير.»⁽²⁾ ولأن هذا القول هو قول جمهور العلماء. وعليه فقول ابن الحاجب الثاني موافق للقول الراجح، وقوله الأول مخالف له.

رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة والخامسة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

بين ابن الحاجب في هاتين الآيتين سبب تقديم الأزواج على الأولاد، وهو أن الفتنة في الأزواج أكثر من الأولاد، كما قدم الأموال على الأولاد لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة. وبعد البحث في أشهر كتب التفسير لم أجد من تكلم عن هذا التقديم، فهو مما انفرد به - رحمه الله -.

(1) ينظر: العذب النمير للشنقيطي: (3/ 55).

(2) فتح القدير للشوكاني: (2/ 214).

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ودراستها.

خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يشمل التفسير بخلاف الظاهر، والإظهار في مقام الإضمار.

المطلب الأول: التفسير بخلاف الظاهر.

الفرع الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في تفسيرها.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتفسير بخلاف الظاهر مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 180]

قول ابن الحاجب: « قال الله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾. والمعنى: إذا قارب حضور الموت. »⁽¹⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رِضْوَانٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة: 282].

قول ابن الحاجب: « ... قوله: ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾، ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلا لاستشهاد، وإنما العلة التذكير. والجواب: أن التعليل في التحقيق هو للتذكير، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة، وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة، وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الداللتان معا بعبارة واحدة، كقولك: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها؛ فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة، والميل هو سبب الإدعام؛ فذكر على نحو

(1) المصدر السابق: (1/111).

ما ذكرناه، فقيل: أن يميل الحائط فأدعمها، ولو قيل: إن الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيداً، لأن الضلال المعلوم من إحداهما يكثر وقوعه، فصلاح أن يكون علة في استشهداهما مقام رجل، وإنما يجيء اللبس ههنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب فيؤدي إلى أن يكون مقصوداً وقوعه باستشهداهما، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصوداً وقوعه، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم؛ ألا ترى إلى قولك: قعدت عن الحرب من أجل الخوف، فالخوف ههنا ليس مراداً وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سبباً للعود، فكذلك ههنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضي في المعنى استشهداهما في موضع رجل، وذلك مستقيم على هذا التأويل. وكذلك يمكن أن يقال في مثال الحائط: إنه أيضاً هو السبب على الوجه الذي ذكرناه في الآية. وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون للأول ليجيء الثاني بعده، بعد تقدير التسليم. ⁽¹⁾

ثالثاً: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران 102] قول ابن الحاجب: «إن قيل: كيف نهي عن الموت وليس الانكفاف عنه من مقدوره، وإنما ينهى عما للمكلف تركه؟ والجواب من وجهين: أحدهما: أنا نقول: إن النهي طلب لانتفاء الفعل، وانتفاء الفعل ليس بفعل، فالنهي واقع عما للمكلف توصل إلى انتفائه وهو الموت في حال غير الإسلام، إذ لم ينه عن الموت مطلقاً وإنما نهي عن الموت في حال غير حال الإسلام، وذلك مما يتوصل إليه بالثبوت والدوام على الإسلام، فيتتفي المنهي عنه على الوجه المطلوب. الثاني: وإن سلمنا أن النهي طلب للترك، والترك فعل، فالنهي عنه في التحقيق مزيلة للإسلام، ومفارقته، فمعناه: أثبتوا على الإسلام حتى يأتاكم الموت. ولما كان الموت هو غاية هذا المطلوب أخذ فعله، وصير كأنه المنهي عنه تنبيهاً على أن المقصود دوام ذلك إليه. فهو من باب النهي عن المسبب والمراد السبب، لأن مفارقتة للإسلام سبب لموته على غيره. ولما كان المقصود ذلك المسبب على تلك الحال جعل الفعل المنهي عنه تنبيهاً

(1) المصدر السابق: (1/ 127-128).

على هذا المقصود . والله أعلم بالصواب. (1)

رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: 109]

أقوال ابن الحاجب:

«... (أن) تكون بمعنى (لعل) من قولهم: (أئت السوق أنك تشتري لحماً) (2)، وفي قوله تعالى:

﴿ أَنهَاء إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (3)

«... ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَاء إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ في قراءة من قرأ بالفتح (4)، لأنها لو

جعلت متصلة بما قبلها لتغير المعنى إلى خلافه، وصار عذراً لهم، والآية سيقى ردّاً عليهم في قوله

تعالى: ﴿ لَين جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ فقيل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَاء إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ردّاً عليهم في المعنى،

كما جاء هذا المعنى في غير موضع، ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله تعالى: ﴿ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: 110]، فهذا يعلمك أن الكلام جاء ردّاً عليهم لا تصديقا لهم، فإذا

حمل أنها على الاتصال بـ ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ على أنه فاعل ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ صار المعنى توبيخ من يزعم أنهم لا

يؤمنون، وهو عكس المعنى المتقدم؛ لأنه في المعنى تحقيق لما قصدوه، وقد علم أنه ردٌّ عليهم فكيف

يردُّ عليهم قولهم بتحقيقه؟

وقد حمله بعضهم على أن تكون "لا" زائدة، فيستقيم المعنى؛ لأنه يصير توبيخاً لمن يزعم أنهم

يؤمنون، وفيه ردٌّ لقولهم (5).

ويجوز أنها على ظاهرها لغير (لعل) على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك، وجواباً لسؤال مقدر،

(1) المصدر السابق: (178-179).

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/123)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/282)، الأصول في النحو لابن السراج: (1/271).

(3) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/158).

(4) وهم حفص وهمة والكسائي ونافع وأبو جعفر وابن عامر وشعبة بخلاف عنه. ينظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري: (ص227).

(5) يعني به رد أبي إسحاق الزجاج وسيأتي قريباً.

كأنه قيل: لم وبخوا على ذلك؟ فقيل: "لأنها إذا جاءت لا يؤمنون" (1)

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: 12].

قول ابن الحاجب: « وأما (لا) فتزاد بعد أن المصدرية مطلقا، كقوله تعالى: ﴿ إِكْلًا يَعْلَمَ ﴾ [الحديد: 29]،

و ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾. (2)

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ لَا يَفْنِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا

لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ تَرِيَهُمَا ﴾ [الأعراف: 27].

قول ابن الحاجب: « قوله: ﴿ لَا يَفْنِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ ﴾ فالمطلوب في الحقيقة هو اجتناب الآثام، ولكنه

لما كان سبب الاجتناب اجتناب فتنة الشيطان عدل إليها على لفظ المطلوبات ونسبت إلى الشيطان،

فصار المطلوب في اللفظ اجتناب أن يجتنب الشيطان الفتنة، وهو في الحقيقة لهم على ما تقدم من

العدول عن المسبب إلى السبب. وهذا الباب أكثر من أن يحصى. والله أعلم بالصواب. (3)

سابعا: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: 25].

قال ابن الحاجب: « قوله: ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾: الظاهر أنه نهي،

والمعنى: واتقوا فتنة مقولا فيها: لا تصيبن الذين ظلموا منكم. والنهي في الظاهر للفتنة، والمعنى نهي

المتعرضين لها، والفعل للإصابة، والمعنى التعرض للإصابة. وقد يعدل الناهي عن الشيء لمسببه، لأنه

هو المقصود بالنهي، وإذا انتقل إلى المسبب أسنده إلى ما هو فاعل له، كقوله: ﴿ لَا يَفْنِنَنَّكُمْ

الشَّيْطَانُ ﴾ [الأعراف: 27]، و ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ [النمل: 18]، وكقولك لصاحبك عند تعرضه

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (187/2).

(2) المصدر نفسه: (222/2).

(3) المصدر نفسه: (226/1).

للمعصية: لا تحرق نار جهنم، فجعلت الفعل للإحراق، والمنهي النار، وإنما المنهي عنه التعرض والمنهي مخاطبك، ولكنك عدلت إلى المسبب إذ النهي عن التعرض إنما هو خشية إحراق النار، فلما عدلت إلى المسبب أسندته إلى ما هو له وهو النار، فكذلك ههنا، فكأنه قال: لا تتعرضوا للفتنة التي يصيب المتعرضين بلاؤها، فعدل عن التعرض الذي هو سبب إلى الإصابة التي هي مسبب. فعلى ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالإصابة؛ لأن المعنى: لا يتعرض متعرض للفتنة فتصيبه خاصة، فعدل على ما ذكرناه، فصار لا تصب الفتنة متعرضا لها خاصة. ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشبيها عليه للصفة التي يكون عليها عند التعرض، فثبت أن المعنى على ذلك خصوص الظالمين بالفتنة. ويجوز أن تكون (لا) نافية، ودخول النون فيها على وجه ليس بالقوي، فيكون المعنى: واتقوا فتنة غير مصيبة الظالمين خاصة، ولكنها تعم الظالم وغيره، فعلى هذا تكون الإصابة عامة بخلاف الوجه الأول. وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه، وجعلها للإصابة أيضا فيه خاصة، وليس بجيد، إذ المعنى: وصفها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، وإذا لم تصبهم خاصة، فكيف يصح وصفها بكونها خاصة؟ وقد قيل: إنه يجوز أن يكون جوابا للأمر ويكون دخول النون أيضا في النفي على وجه ليس بالقوي، فقدروه بأن قالوا: واتقوا فتنة إن أصبتموها لا تُصب الظالمين خاصة، ولكنها تعم فتأخذ الظالم وغيره، وهو غير مستقيم، إذ جواب الأمر إنما يقدر فعله من جنس الأمر المظهر، لا من جنس الجواب. ألا ترى أنك إذا قلت: أسلم لا تدخل النار، فإن المعنى: فإنك إن تسلم لا تدخل النار، وليس المعنى: فإنك إن تسلم تدخل النار، وههنا لو كان جواب الأمر لكان التقدير: فإنكم إن تتقوا لا تصب الظالمين، فيفسد المعنى؛ لأنه يصير الاتقاء سببا لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة، فكأنه قيل: الاتقاء من المتقي سبب لانتفاء الإصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس أشبه، فظهر أن المعنى لا يستقيم في جعله جوابا لانعكاس المعنى.

وقد ذكر الزمخشري ذلك، وجعله من المعنى الذي يُوجب التعميم بالإصابة للظالمين وغيرهم، وليس بمستقيم، لما تبين فيه من فساد المعنى من أجل أن فعل الشرط المقدر لا يكون إلا (إن تتقوا)، وعند

ذلك لا يستقيم. والله أعلم بالصواب. (1)

ثامنا: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.

الآية: ﴿وَلَوْ أَرَادْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَئِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: 43]

قول ابن الحاجب: «ومنه (2) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَئِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾

لأن المعنى: ولكن الله ما أراكم كثيرا، فاستبقام لهذا المعنى على ما تقدم، وإنما فهم ذلك من قوله: ﴿وَلَئِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾، لكونه جاء في سياق (لو) و(لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فدل على أن الإراءة ممتنعة في المعنى، فلما قيل: ﴿وَلَئِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾، علم إثبات ما فهم إثباته أولا، وهو سبب التسليم وهو نفي الرؤية، فعلم أن المعنى: ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلمكم، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه. (3)

تاسعا: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً

وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: 123].

قال ابن الحاجب ممليا على قوله تعالى: ﴿وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾: «المأمور في الحقيقة هم المخاطبون، والمأمور به الغلظة، وإن كان في اللفظ للكفار، والمأمور به وجدانهم ذلك. ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة الى مسببه لأنه المقصود، وتارة إلى سببه تنبيها للمأمور على تحصيل المطلوب بسببه. وإذا عدلت إلى ذلك أتت بالفعل الذي هو المسبب والسبب على صيغة الفعل المطلوب منسوبا إلى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعله كأنه المطلوب منه، والمعنى على ما تقدم. فمن الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ لما كان المقصود من الأمر بالغلظة إنما هو وجدان العدو ذلك منهم، لا لأنها مطلوبة في نفسها عدل عنها الى مسببها المقصود بها وهو الوجدان، وذكر

(1) المصدر السابق: (124/2-125-126).

(2) أي من وضع (لكن) على أن يكون معنى ما بعدها مخالفا لما قبلها.

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/188).

على صيغة الفعل المطلوب ونسب إلى فاعله وهم الكفار على ما تقدم...»⁽¹⁾

عاشرا: عرض الآية العاشرة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِيَّاكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [هود:12]

قول ابن الحاجب: « أَلْفَاظُ التَّوَقُّعِ إِذَا وَرَدَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّوَقُّعِ مِنَ الْمَخَاطَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَعَلَّهُ يَنْذَرُكَ ﴾ [طه: 44]، بِمَعْنَى: إِذْهَبَا عَلَى تَوَقُّعِكُمَا ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ ﴾، بِمَعْنَى: أَنَّ التَّوَقُّعَ مِنْكَ لِلتَّرِكِ حَاصِلٌ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ وَالتَّعَنُّتِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: ﴿ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ ﴾. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. »⁽²⁾

حادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ أَرَبِئَابُهُمْ بِهَا إِسْمُ اللَّهِ يُحَرِّمُهَا وَمُرْسِنَهَا إِنْ رَّبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [هود:41]

« وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ أَرَبِئَابُهُمْ بِهَا ﴾ وَ ﴿ رَكِبًا فِي السَّفِينَةِ ﴾ [الكهف: 71]. وَقَوْلُهُ: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ ﴾ [العنكبوت: 65] فَلِمَا قَصِدَ فِي مَعْنَى الرُّكُوبِ مِنْ مَعْنَى الثَّبُوتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: 71]، وَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ (فِي) فِي الصَّلْبِ لِقَصْدِ مَعْنَى الثَّبُوتِ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِي الرُّكُوبِ أَجْدَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. »⁽³⁾

ثاني عشر: عرض الآية الثانية عشر وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا يَنْشَعِيبُ أَصْلُوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي-

أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود:87]

أقوال ابن الحاجب:

«... لأن باب التهزي بإيراد الكلام على ضد ما هو له ليس من باب المشترك، ألا ترى أن كل كلام

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 225-226).

(2) المصدر نفسه: (1/ 209).

(3) المصدر نفسه: (1/ 256).

يصح إيراده لذلك وليس كل كلام مشتركاً، كقولك لمن ظهر لك منه خلاف ما يقتضيه العقل: ما هذا إلا عقل راجح، وإنما تعنى ضد ذلك، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ وقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49] وغير ذلك. (1)

«... ووجه الرفع أن يحمل على قصد الهزاء والتهكم بهذا المعالج، وهو باب مستعمل يقصد المتكلم فيه إلى ضد ما هو موضوع له بالأصالة، فتقول لمن أظهر فعل من ليس بعاقل: ما هذا إلا فعل العقلاء، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ أي السفية الغوي،... فيستقيم المعنى بهذا التقدير دون غيره. (2)»

ثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: 2]

قال ابن الحاجب: «... وليست ربّ في هذا الموضع وما أشبهه من قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾... لتحقيق التقليل، ولكنها لتحقيق الشيء خاصة، كأنهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق دونه، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: 64]، وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [الأحزاب: 18]، فهذا كذلك. (3)»

رابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر والخامسة عشر وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [آل عمران: 58-59]

قال ابن الحاجب: «الظاهر أن الموعد الوعد لأنه وصف بقوله: ﴿لَا نُخْلَفُهُ﴾ والإخلاف إنما يتعلق بالوعد، يقال: أخلف وعده، و﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلَفُ الْمِعْكَادَ﴾ [آل عمران: 9]، لا بمكانه ولا بزمانه. فلو جعل زماناً أو مكاناً لوقع الإخلاف على غير الوعد وهو بعيد. فإن قلت: لم لا يكون على حذف

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (284/2).

(2) المصدر نفسه: (30-31/2).

(3) المصدر نفسه: (146/2).

مضاف، كأنه قيل: فاجعل بيننا وبينك وقت وعد أو مكان وعد؟ قلت: إضمار مستغنى عنه فلا حاجة إلى تقديره. فإن قلت: فما المانع من أن يكون موعدكم اسماً للزمان أو المكان، ويكون قوله: ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ للموعد الذي دل عليه موعدكم؟ قلت: يرجع الضمير إلى غير المذكور، ورجوعه إلى المذكور أولى. (1)

خامس عشر: عرض الآية السادسة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]

أقوال ابن الحاجب:

« وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ قال بعضهم: ليس على الوصفية، وإنما هو على البدل، وضح لأنه في معنى النفي؛ لأن معنى قولك: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ ما فيها آلهة إلا الله، فلما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه، وهذا ضعيف من أوجه: أحدهما: أنه لو كان كذلك لجاز أن تقول: لو كان فيها آلهة إلا الله، كما تقول: ما فيها إلا الله؛ لأنه بمنزلة وليس الأمر كذلك.

الثاني: أنه لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي، ألا ترى أنك تقول: "أبى القوم إلا زيداً" بالنصب ليس إلا، ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز "أبى القوم إلا زيد"، وكان المختار، وههنا أولى، لأن النفي محقق غير مقدر فيه إثبات وفي (لو) مقدر ما بعدها الإثبات، وإنما قدر فيه النفي لما كان الإثبات مقدرًا.

الثالث: أنه لو كان على البدل لكان معناه معنى الأشياء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز أن تقول: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بالنصب، ولا يستقيم المعنى؛ لأن الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: (جاءني رجال إلا زيداً) فكذلك لا يستقيم أن تقول: لو كان فيها آلهة إلا الله، بالنصب. (2)

(1) المصدر السابق: (1/246).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/333).

« ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ لم يقصد إخراج الله من الآلهة وإنما قصد الوصف، والآلهة على حالهم، ولو قصد الإخراج بإلا لم يكن مستقيماً، وكان ذلك بمثابة قولك (له عندي دراهم إلا درهما) وليس له حينئذ فائدة. »⁽¹⁾

سادس عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95]

قول ابن الحاجب: « ... وهذا إن جعلت فيه ﴿لَا﴾ نافية فسد المعنى؛ إذ يصير التقدير: انتفاء رجوعهم ممتنع، فيؤدي إلى معنى الإثبات، إذ نفي النفي إثبات قطعاً. وإن جعلت ﴿لَا﴾ زائدة استقام، ومنهم من كره زيادة ﴿لَا﴾. »⁽²⁾

سابع عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْوِلُنَا قَدَكُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلَّ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 97]

قول ابن الحاجب: « ﴿مِّنْ﴾ ههنا يجوز أن تكون بمعنى (عن)، كما تقول: أطعمه عن الجوع ومن الجوع، وكساه عن العري ومن العري، ورمى عن القوس ومن القوس، وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث. والأحسن أن تكون على بابها لا ابتداء الغاية تنبيهاً على أنه ابتداء ما غفل عنه، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشد عليهم، فكان فيه تنبيه على أنه أولى شيء غفل عنه من الشدائد. ولو قيل: عن هذا، لم يكن فيه ذلك المعنى، إذ ليس في (عن) ما يدل على ابتداء له انتهاء، فكانت (من) بهذا المعنى في هذا الوضع أوجه من (عن). والله أعلم بالصواب. »⁽³⁾

ثامن عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: 30]

(1) المصدر السابق: (1/ 327).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/ 147).

(3) المصدر السابق: (1/ 253).

قول ابن الحاجب: « فالرجس ههنا ليس بعضاً للأوثان وإنما أريد به نفس الأوثان، فكان مطابقاً في قصد المتكلم. والرجس إن كان يصح أن يطلق على أعم من الأوثان، فيصح إطلاقه على الأوثان، ولذلك فسر بها. ولا يستقيم أن تكون ههنا للتبويض؛ لأن الأعم لا يكون بعضاً للأخص، والمطابق لا يكون بعضاً لمطابقه. »⁽¹⁾

تاسع عشر: عرض الآية العشرين وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: 63]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ إنما عدي بـ ﴿ عَنْ ﴾ لما في المخالفة من معنى التباعد والحيد، كأن المعنى: الذين يجيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيان بـ ﴿ عَنْ ﴾ أبلغ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبيه على البعد والحيد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه. وقد استدل به على أن الأمر يقتضي الوجوب لما تضمنته الآية من الوعيد على المخالفة، وهو لازم الوجوب. فإن قلت: الآية متضمنة الأمر بالحدز لمن يخالف، وخذر المخالف العذاب لا يفيد بعد المخالفة لحصول السبب المقتضي له، وقبلها لا يحذر عذاباً. قلت: هو على أحد وجهين:

أحدهما: أن المحذر منه في المعنى المخالفة، ولكن لما كان لأجل مسيبتها جعل مسيبتها كأنه المحذر منه. والثاني: أن يكون المعنى: فليحذر الذين وقعت منهم المخالفة ذلك فيستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم. والله أعلم بالصواب. »⁽²⁾

عشرون: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: 71]

قول ابن الحاجب: « معناه: فإنه يرجع إلى رب عظيم كريم، عبر بقوله: ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ عن

(1) المصدر السابق: (2/775).

(2) المصدر نفسه: (1/267-268).

ذلك. كما يقول الرجل: إذا جئت إلي فقد جئت إلى حاتم، معناه: إلى رجل كريم يعطي. (1)

واحد وعشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء: 72]

قول ابن الحاجب: « ويخرج قوله: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾، على أن المقدر: هل يسمعون أصواتكم؟ وهو أبلغ في المعنى المقصود من: هل يسمعون دعاءكم؟ لأنه إذا تحقق أنهم لا يدركون نفس الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدر. (2)»

ثاني وعشرون: عرض الآيات من الثالثة والعشرين إلى السادسة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ، حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾

﴿فِي آتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴿٢٠٣﴾ ﴾ [الشعراء: 200-201-202-203]

قول ابن الحاجب: « قال: عقب الإتيان بغتة بعد الرؤية، ولا يستقيم ظاهراً إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورئي، فلا بد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الإتيان له، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، فيستقيم تعقيبه بالإتيان بغتة، وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير. قال الله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 180]. والمعنى: إذا قارب حضور الموت. وكذلك ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [البقرة: 231]. ومعلوم أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل. وإنما المراد: فقاربن بلوغ الأجل. ويدللك على أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [البقرة: 232] الآية.

الوجه الثاني: قوله: ﴿ فِي آتِيهِمْ بَغْتَةً ﴾. أخذهم لهم بعد رؤيته هو البغتة، فإنه لا يلزم من رؤيته أن يكون أخذها لهم وهم لا يشعرون، لأنهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتة فيأخذهم بغتة وهم لا يشعرون. كقوله: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ [الطور: 44]. وقد يرونه ويعتقدونه

(1) المصدر السابق: (1/180).

(2) المصدر نفسه: (1/189).

عذابا ولكن لا يعتقدون أنه لهم، فيأخذهم بغتة بعد رؤيته. كمن يرى نارا وتأخذه بغتة، فيصح أن يقول: رأيت النار فأخذتني بغتة من غير أن أشعر بأخذها لا برؤيتها. والله أعلم بالصواب. (1)

ثالث وعشرون: عرض الآية السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ

كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان: 27]

قول ابن الحاجب: «... كذلك الآية، سيقت على أن بين ثبوت كون ما في الأرض من شجرة أقلاما وكون البحر مدادا وبين نفي النفاذ عن كلماته ارتباطا، فلو قُدِّرَ نفي النفاذ متنفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في (لو) لأدى إلى أن يكون النفاذ حاصلا، إذ نفي النفي إثبات له، فيلزم منه خلاف ما علم، لأن سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول، ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني، وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذي تضمنته (لو) كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ألا ترى أن ذكر أشجار الأرض وتعداد البحار على أنها أقلام ومداد مما يفهم منه أن المراد نفي النفاذ لا حصوله؟ فعلم من سياق الآية نفي النفاذ، وبقي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت، وكذلك إذا قلت لمن جاءك، فأثبتت عليه: ولو لم تجبني لأثبتت عليك. فمثل ذلك يعلم أنه لم يقصد إلى نفي الثاني وإنما قصد إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديرا. (2)

رابع وعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: 18]

أقوال ابن الحاجب:

«... كما نقلوا ﴿ قَدْ ﴾ إذا دخلت على المضارع من معنى التقليل إلى التحقيق دونه كقوله تعالى:

(1) المصدر السابق: (1/ 110-111).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/ 239).

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ وقوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعُوقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ ﴾. (1)

(2) « وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل بتأويل. »

خامس وعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 49]

قول ابن الحاجب: « أي الذليل اللئيم. » (3)

سادس وعشرون: عرض الآية الثلاثين وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدَرٍ ﴾ [القمر: 12]

قال ابن الحاجب: « يتوهم أن التفجير من صفة الأرض، وليس هو إلا للماء. يدل عليه قوله:

﴿ فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: 60] فالأصل: فجرت عيون الأرض، وفجرنا عيون

الأرض. » (4)

سابع وعشرون: عرض الآيتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (11)

يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ [الصف: 11-12]

قول ابن الحاجب: « ... ومنه قوله تعالى: ﴿ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ويدل على أنه للطلب قوله تعالى بعد

ذلك: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ مجزوما، فلولا أنه طلب لم يصح الجزم لأنه ليس ثم وجه سواه، وما ذكر من غيره

غير مستقيم. » (5)

(1) المصدر السابق: (2/ 146).

(2) المصدر نفسه: (2/ 231).

(3) المصدر نفسه: (2/ 31)، (2/ 284).

(4) أمالي ابن الحاجب: (1/ 405).

(5) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/ 268).

ثامن وعشرون: عرض الآيتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: 15-16]

قول ابن الحاجب: « فقيل: لم حسن الجمع بين الناصية وناصية كاذبة خاطئة، وهلا اقتصر على أحدهما دون الأخرى؟ فالجواب: أن الأولى ذكرت للتنصيص على ناصية المذكور الناهي، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها. والله أعلم بالصواب. »⁽¹⁾

الفرع الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في ما فسره بخلاف ظاهر الآية بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها. أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إذا قارب حضور الموت، وحضور الموت حضور أسبابه وأماراته وظهور علاماته من العلل والأمراض المخوفة، وليس المراد منه معاينة الموت، وهو قول أكثر المفسرين⁽²⁾. ويشهد له قول عنتره:

وَأَنَّ الْمَوْتَ طَوْعُ يَدِي إِذَا مَا *** وَصَلْتُ بِنَائِهَا بِالْهِنْدُؤَانِ⁽³⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (280 / 1).

(2) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (56 / 2)، التفسير البسيط للواحدي: (544 / 3)، تفسير البغوي: (192 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (156 / 2)، تفسير القرطبي: (258 / 2)، نظم الدرر للبقاعي: (34 / 3)، تفسير الجلالين: (ص 37)، محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي: (11 / 2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (147 / 2)، تفسير السعدي: (ص 85).

(3) ديوان عنتره بن شداد: (ص 57).

وقول جرير⁽¹⁾:

أَنَا الْمَوْتُ الَّذِي آتَى عَلَيْكُمْ *** فَلَيْسَ لِهَارِبٍ مِنِّي نَجَاءٌ⁽²⁾

القول الثاني: حضور الموت بمعنى معاينته، وهو قول الطبري⁽³⁾.

القول الثالث: المعنى كتب عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية، فيقول الرجل: إذا حضرني الموت، أي إذا مات فلفلان كذا. وهو قول الزجاج⁽⁴⁾.

النتيجة:

من خلال الدراسة ظهر لي -والله أعلم- أن القول الأول هو الراجح؛ لأن العرب تطلق على أسباب الموت موتا على سبيل التجوز⁽⁵⁾؛ وذلك لأنه يشهد الشعر العربي المتمثل في قول عنتره وجرير.

وقد ورد في القرآن الكريم إطلاق سبب الموت على الموت في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ

مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: 17].

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون واللغويون في الجواب على الإشكال الذي أورده ابن الحاجب على أربعة أقوال:

القول الأول: أن الإذكار لما كان سببه الإضلال، جاز أن يذكر ﴿أَنْ تَضَلَّ﴾؛ لأن الضلال هو السبب

(1) هو: جرير بن عطية بن حذيفة، أبو حذرة، الخطفى التميمي البصري، أشعر أهل عصره، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، وكان هجاء مرا، وهو من أغزل الناس شعرا. وقد جمعت نقائضه مع الفرزدق وطبعت في ثلاثة أجزاء. توفي سنة 110هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (4/ 590)، الأعلام للزركلي: (2/ 119).

(2) ديوان جرير: (ص 14).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (3/ 396).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/ 250).

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 156).

الذي به وجب الإذكار، فكأنه قيل: إرادة أن تُذكَر إحداهما الأخرى إن ضلَّت. وهو قول سيبويه⁽¹⁾، واعتمده "الزجاج والنحاس وابن عطية والزمخشري والبيضاوي وأبو حيان والثعالبي"⁽²⁾ وأبو السعود وإسماعيل حقي والشوكاني"⁽³⁾، وذكره السمين الحلبي"⁽⁴⁾. ومثلوا لذلك بأمثلة أهمها: (أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه)، و(أعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه)"⁽⁵⁾.

القول الثاني: على سبيل الجزاء، إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، ومعناه - والله أعلم -: استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه، ومثله في الكلام قولك: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطي) فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار، ومثله في كتاب الله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ [القصص: 47] والمعنى: لولا أن يقولوا إن أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم: هلا أرسلت إلينا رسولا. وهو قول "الفراء ووافقه الثعلبي"⁽⁶⁾، ورد البصريون هذا القول وأنكروه⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه: (53/3).

(2) هو: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد، الثعالبي الجزائري، الصوفي المالكي، ولد سنة (786هـ)، وكان إماما علامة مصنفا، عمل في الوعظ وولي القضاء على غير رضی، من مصنفاته: الجواهر الحسان في التفسير، وروضة الأنوار، الإرشاد في مصالح العباد، توفي سنة (875هـ). ينظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: (4/152)، معجم أعلام الجزائر لعادل نويض: (ص90).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/364)، إعراب القرآن للنحاس: (1/137)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/382)، الكشف للزمخشري: (1/326)، تفسير البيضاوي: (1/164)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/733)، الجواهر الحسان للثعالبي: (1/548)، تفسير أبي السعود: (1/270)، روح البيان لإسماعيل حقي: (1/441)، فتح القدير للشوكاني: (1/346).

(4) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (2/660).

(5) ينظر: الكتاب لسيبويه: (53/3)، الكشف للزمخشري: (1/326)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/660).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/184)، الكشف والبيان للثعلبي: (2/294).

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/364)، إعراب القرآن للنحاس: (1/137)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/433).

وقال الفارسي: « هذه دعوى لا دلالة عليها، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها... ومما يبعده أيضا أنا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير... ألا ترى أن من قال: (بزيد مررت)، و(إلى عمرو ذهبت) فقدّم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره لا يغيّر التقديم شيئا كان عليه في التأخير؟»⁽¹⁾

القول الثالث: تقدير (كراهة أن تضل أو مخافة أن تضل)، فـ (كراهة أن تضل) حكاة النحاس عن أبي العباس المبرد وقال: « وهذا القول غلط، وأبو العباس يجلّ عن قول مثله؛ لأن المعنى على خلافه؛ وذلك أنه يصير المعنى: كراهة أن تضلّ إحداها وكراهة أن تذكّر إحداها الأخرى، وهذا محال. »⁽²⁾ و(مخافة أن تضل) نسبه السمين الحلبي إلى الجرجاني⁽³⁾، والماوردي إلى أهل البصرة⁽⁴⁾.

وذكره الواحدي وعقب عليه بقوله: « وهذا لا بأس به لو لم يكن بعد قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ ﴿فَتُذَكَّرَ﴾، ولما عطف قوله: ﴿فَتُذَكَّرَ﴾ على ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ فسد هذا القول؛ لأن الخوف على الضلال يصح، والخوف على التذكير لا يصح؛ لأن إسهاد امرأتين للتذكير لا لخوف التذكير. »⁽⁵⁾ ولم يجوزه العكبري وأبو حيان لأجل عطف ﴿فَتُذَكَّرَ﴾ عليه⁽⁶⁾. واستشهد الجرجاني بقول الشاعر:

..... *** فَأَعْجَلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتِمُونَا⁽⁷⁾.

أي مخافة أن تشتمونا.

القول الرابع: لئلا تضل. ذكره الماوردي ونسبه لأهل الكوفة⁽⁸⁾. وهو قول ياباه السياق.

(1) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (2/ 433-434).

(2) إعراب القرآن للنحاس: (1/ 137).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (2/ 660).

(4) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (1/ 356).

(5) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: (4/ 498-499).

(6) ينظر: التبيان للعكبري: (1/ 229)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/ 733).

(7) صدره: نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا. وهو لعمر بن كلثوم. ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: (129).

(8) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (1/ 356).

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول؛ إذ هو قول أكثر المفسرين، ولم تمتد إليه أيدي الناقدين، وهو مما يعود إليه المعنى ويهجر فيه جانب اللفظ، وهو من أبرع الفصاحة، قال ابن عطية: « ولما كانت النفوس مستشرفة إلى معرفة أسباب الحوادث، قدم في هذه العبارة ذكر سبب الأمر المقصود إلى أن يخبر به، وهذا من أبرع الفصاحة إذ لو قال لك رجل: أعددت هذه الخشبة أن أدعم بها هذا الحائط، لقال السامع: ولم تدعم حائطا قائما؟! فيجب ذكر السبب، فيقال: إذا مال، فجاء في كلامهم تقديم السبب أخصر من هذه المحاوره. ⁽¹⁾»

وعليه فأجوبة ابن الحاجب موافقة للأقوال الراجعة.

ثالثا: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون في معنى هذا المقطع من الآية، فكلهم متفقون على أن النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على خلاف تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثبات على الإسلام ⁽²⁾.

ومثل بعضهم بقولهم: (لا أرينك هاهنا). والمراد: لا تكن هاهنا فتكون رؤيتي لك ⁽³⁾، و"لا تأتني إلا إلا وأنت على حصان" ⁽⁴⁾، و"لا تصل إلا وأنت خاشع" ⁽⁵⁾ و"مت وأنت شهيد"؛ أي لتستشهد في في سبيل الله ⁽⁶⁾.

(1) المحرر الوجيز لابن عطية: (382 / 1).

(2) ينظر مثلا: بحر العلوم للسمرقندي: (234 / 1)، الكشاف للزخشري: (394 / 1)، مفاتيح الغيب للرازي: (311 / 8)، البحر المحيط لأبي حيان: (637 / 1)، تفسير النيسابوري: (224 / 2)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (31-30 / 4).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (449 / 1)، تفسير السمعاني: (345 / 1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (483 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (637 / 1).

(4) ينظر: الكشاف للزخشري: (394 / 1).

(5) ينظر: تفسير البيضاوي: (107 / 1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (126 / 2).

(6) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (637 / 1).

ومثل ابن كثير بحديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْحَرَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتُدْرِكْهُ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ.﴾⁽¹⁾

وأبرز القرطبي قيمة هذا التعبير وفائدته بقوله: «فأتى بلفظ موجز يتضمن المقصود، ويتضمن وعظاً وتذكيراً بالموت، وذلك أن المرء يتحقق أنه يموت ولا يدري متى، فإذا أمر بأمر لا يأتيه الموت إلا وهو عليه، فقد توجه الخطاب من وقت الأمر دائماً لازماً.»⁽²⁾

رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون واللغويون في معنى (أَنَّ) من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على تسعة أقوال:

القول الأول: (أَنَّ) بمعنى (لعل)، والمعنى: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهو قول "الخليل وسيبويه والأخفش والطبري وأبي علي الفارسي"⁽³⁾، وذكره "السمعاني والبغوي والزمخشري وابن عطية والخازن والفخر الرازي والقرطبي وغيرهم"⁽⁴⁾ واحتجوا بقول الشاعر:

عُوجَا عَلَى الظَّلَلِ المُحِيلِ لِأَنَّنا *** نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامٍ⁽⁵⁾

لأننا نبكي: أي لعلنا نبكي.

(1) تفسير ابن كثير: (2/75). والحديث أخرجه: أحمد في مسنده: (11/411).

(2) تفسير القرطبي: (2/411). وينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (1/637)، الجواهر الحسان للثعالبي: (1/322).

(3) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/123)، معاني القرآن للأخفش: (1/310)، تفسير الطبري: (12/43)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (3/378).

(4) تفسير السمعي: (2/136)، تفسير البغوي: (3/178)، الكشاف للزمخشري: (2/57)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/333)،

تفسير الخازن: (2/146)، مفاتيح الغيب للرازي: (13/113)، تفسير القرطبي: (8/497)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي:

(1/272)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/104).

(5) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: (151).

وقول الآخر:

أَعَاذَلْ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِّيَّ *** إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ⁽¹⁾

أَنَّ مَنِّيَّ: أي لعل منيتي.

ورد هذا القول أبو علي الفارسي قائلاً: التوقع الذي في (لعل) ينافيه الحكم بعدم إيمانهم يعني في قراءة الكسر⁽²⁾.

القول الثاني: أنها على بابها، وأن معنى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يدريكم، أي لستم تعلمون الغيب، فلا تدرون أنهم يؤمنون. وهو قول "مجاهد والزجاج والسمرقندي والثعلبي والبيضاوي"⁽³⁾، وذكره "أبو منصور الماتريدي وابن جزري والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

القول الثالث: أنها على بابها، وأن (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ زائدة. والمعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، كما قال عز وجل: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] قاله "الكسائي والفراء"⁽⁵⁾، وجوزه أبو علي الفارسي⁽⁶⁾، وذكره "أبو منصور الماتريدي والثعلبي ومكي وابن عطية والفخر الرازي والقرطبي وغيرهم"⁽⁷⁾.

(1) البيت لعدي بن زيد. ينظر: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: (ص 392).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (4/615)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/104)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص 246).

(3) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: (4/1368)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/282)، بحر العلوم للسمرقندي: (1/474)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/180)، تفسير البيضاوي: (2/177).

(4) ينظر: تفسير الماتريدي: (4/215)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (1/272)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/106).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/350)، تفسير السمعي: (2/136)، تفسير البغوي: (3/178)، البحر المحيط لأبي حيان: (4/615).

(6) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (3/380).

(7) ينظر: تفسير الماتريدي: (4/216)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/180)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3/2146)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/333)، مفاتيح الغيب للرازي: (13/113)، تفسير القرطبي: (8/497)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (1/272).

ورده الزجاج بقوله: « والذي ذكر أن (لَا) لغو غلط، لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو.

من قرأ: إنها إذا جاءت - بكسر إن - فالإجماع أن (لَا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب. »⁽¹⁾

القول الرابع: أنها على بابها، وأن فيه إضمارا تقديره: فاعلموا؛ أي وما يشعركم فاعلموا أنها إذا جاءت لا يؤمنون. ذكره أبو منصور الماتريدي وقال: « وهذا كأنه أقرب. »⁽²⁾

القول الخامس: أنها على بابها، وأنه يحتمل أن أهل الإسلام قالوا: إنهم - وإن جاءتهم آية - لا يؤمنون؛ فقال عند ذلك: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ خاطب به هؤلاء ﴿ أَنهَذَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾. ذكره أبو منصور الماتريدي⁽³⁾.

القول السادس: أنها على بابها، وأن فيه حذفاً تقديره: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون؟ قاله الفراء⁽⁴⁾، وذكره "النحاس والسمعاني والبغوي والخبازن والقرطبي وغيرهم"⁽⁵⁾. وضعفه ابن عطية قائلاً: « وهذا قول ضعيف لا يعضده لفظ الآية ولا يقتضيه. »⁽⁶⁾

القول السابع: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها. ذكره السمين الحلبي⁽⁷⁾، وقال ابن هشام الأنصاري: « واختاره الفارسي. »⁽⁸⁾

القول الثامن: أن (ما) حرف نفي، يعني أنه نفى شعورهم بذلك، وعلى هذا فيطلب لـ ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ فاعل. فقيل: هو ضمير الله تعالى أضمّر للدلالة عليه، أي: وما يشعركم الله أنها إذا جاءت الآيات

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/283).

(2) تفسير الماتريدي: (4/216).

(3) ينظر: المصدر السابق: (4/216).

(4) ينظر: كتاب اللامات لابن إسحاق الزجاجي: (ص137).

(5) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (2/474)، تفسير السمعي: (2/136)، تفسير البغوي: (3/178)، تفسير الخبازن: (2/146)، تفسير القرطبي: (8/497)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/105-106).

(6) المحرر الوجيز لابن عطية: (2/334).

(7) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (5/102)، إنحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص271).

(8) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (ص246).

المقترحة لا يؤمنون. ذكره السمين الحلبي وقال: « وفيه تكلف بعيد. »⁽¹⁾

القول التاسع: على تقدير باء الجر. والتقدير: بأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فحذف الجار مع (أن) المفتوحة حذف مطرد. وهمزة (أن) مفتوحة في قراءة الجمهور. والمعنى: أشعر يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، أي بعدم إيمانهم. وهو قول ابن عاشور⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن (أن) التي في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بمعنى (لعل)، والمعنى: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون؛ وذلك لما يلي:

- أنه المعنى الذي يزول به الإشكال الذي لو أن (أن) على بابها؛ كان ذلك عذرًا لهم، لأنه - مثلاً - "إذا قال القائل: إن زيدا لا يؤمن، فقلت: وما يدريك أنه لا يؤمن، كان المعنى: أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه، وليس المراد في الآية عذرهم وأنهم يؤمنون"⁽³⁾.

- أنه جاء في الشعر العربي ما فيه (أن) بمعنى (لعل) - كما مر بنا - .

- أن هذا القول عليه أكثر العلماء، حتى أن الزجاج حكى عليه الإجماع⁽⁴⁾.

- وفوق ذلك كله أنه يشهد لها قراءة أبي: (وما يشعركم لعلها إذا جاءت)⁽⁵⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب الأول موافق للقول الراجح، وباقي الأقوال مرجوحة.

خامسا: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ظاهر قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾، السؤال عن امتناعه عن ترك السجود، وليس هذا هو

(1) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (102 / 5).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (437 / 7).

(3) ينظر: التفسير البسيط للواحدى: (353 / 8).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (283 / 2).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (350 / 1)، بحر العلوم للسمرقندي: (474 / 1)، إنحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص 271).

المقصود، إنما المقصود السؤال عن امتناعه من السجود.

اختلف المفسرون وعلماء اللغة في توجيه هذا الإشكال من خلال دلالة كلمة (لا) على خمسة أقوال:
 القول الأول: أن (لا) صلة زائدة، والتقدير: ما منعك أن تسجد؟ وله نظائر عدة في القرآن منها قوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرَبَةٍ أَهْلَ كَنُهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: 95]؛ أي: يرجعون، وقوله عز وجل: ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد: 29]؛ أي لأن يعلم. وهو قول جمهور العلماء من المفسرين واللغويين⁽¹⁾.

وأقوى أدلة هذا القول قوله تعالى في سورة ص: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَيْتِ ﴾ [ص: 75].
 قال ابن العربي بعد ما ساق هذا الدليل: « والنازلة واحدة، والمقصود واحد، والمعنى سواء؛ فالاختلاف إنما يعود إلى اللفظ خاصة. »⁽²⁾

وبين الزمخشري فائدة زيادتها فقال: « فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه؛ كأنه قيل: ... وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ إذ أمرتك لأن أمري لك بالسجود أوجه عليك إيجاباً وأحتمه عليك حتما لا بد لك منه. »⁽³⁾

وأنكر ابن العربي أن تكون (لا) هاهنا للتوكيد⁽⁴⁾

قد يفهم من نفي معنى التوكيد عن كلمة (لا) الزائدة هذه أن في كلام الله ألفاظاً زائدة لا فائدة فيها، وهذا ينزه عنه كلام الله.

(1) ينظر: الجمل في النحو للخليل: (ص 319)، معاني القرآن للفراء: (1/374)، مجاز القرآن لأبي عبيدة: (1/26)، معاني القرآن للأخفش: (1/321)، فهم القرآن ومعانيه للحرث المحاسبي: (ص 488)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 154)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/322)، معاني القرآن للنحاس: (3/14)، بحر العلوم للسمرقندي: (1/505)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (2/113)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/218)، تفسير البغوي: (3/216-217)، الكشف للزمخشري: (2/89)، مباحث التفسير لابن المظفر الرازي: (ص 255)، البحر المحيط لأبي حيان: (5/17)، شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: (ص 272)، أضواء البيان للشقيطي: (2/9).

(2) أحكام القرآن لابن العربي: (4/395).

(3) الكشف للزمخشري: (2/89).

(4) أحكام القرآن لابن العربي: (4/395).

قال ابن هشام الأنصاري: « والزائد عند النحويين ، معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتأكيد، لا المهمل. »⁽¹⁾

واشترط الفراء حتى تكون (لا) زائدة أن يسبقها أو يعقبها جحد أي نفي⁽²⁾.

القول الثاني: أن (لا) ليست زائدة، والمنع هاهنا بمعنى القول أو الأمر، وتأويل الكلام: مَنْ قال لك لا تسجد، أو من أمرك ألا تسجد إذ أمرتك بالسجود. ذكره "الطبري وابن عطية والقرطبي وأبو حيان والشوكاني"⁽³⁾.

القول الثالث: أن يقدر في الكلام فعل يحسن حمل النفي عليه، كأنه قال: ما أحوجك أو حملك أو اضطرك إلى أن لا تسجد؟ وهو "قول نجم الدين النيسابوري"⁽⁴⁾، وذكره الجصاص⁽⁶⁾

القول الرابع: أن في الكلام محذوفاً قد كفى دليلاً الظاهر منه، وهو أن معناه: ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد؟ فترك ذكر (أحوجك) استغناء بمعرفة السامعين. وهو اختيار الطبري⁽⁷⁾، الطبري⁽⁷⁾،

وذكره القرطبي وأبو حيان والإيجي والشوكاني⁽⁸⁾، وحسنه وقواه ابن كثير⁽⁹⁾.

(1) قواعد الإعراب لابن هشام: (ص 126)

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/ 374).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (12/ 325)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/ 379)، تفسير القرطبي: (9/ 164)، البحر المحيط لأبي حيان: (5/ 17)، فتح القدير للشوكاني: (2/ 218).

(4) هو: محمود بن أبي الحسن بن الحسين، أبو القاسم، نجم الدين النيسابوري، كان عالماً بارعاً مفسراً لغويًا فقيهاً متفناً فصيحاً، له تصانيف ادعى فيها الإعجاز! منها: إيجاز البيان في معاني القرآن، خلق الإنسان، جمل الغرائب في غريب الحديث، توفي نحو سنة 550هـ). ينظر في ترجمته: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (6/ 2686)، الأعلام للزركلي: (7/ 167).

(5) ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن لأبي القاسم النيسابوري: (1/ 322).

(6) ينظر: تفسير الطبري: (12/ 325)، أحكام القرآن للجصاص: (4/ 202)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/ 379).

(7) ينظر: تفسير الطبري: (12/ 325-326).

(8) ينظر: تفسير القرطبي: (9/ 164)، البحر المحيط لأبي حيان: (5/ 17)، جامع البيان للإيجي: (1/ 604)، فتح القدير للشوكاني: (2/ 218).

(9) ينظر: تفسير ابن كثير: (3/ 353).

القول الخامس: أن يكون التقدير: أي شيء منعك عن ترك السجود؟ ويكون هذا الاستفهام على سبيل الإنكار ومعناه: أنه ما منعك عن ترك السجود؟ كقول القائل لمن ضربه ظلماً: ما الذي منعك من ضربي، أدينك، أم عقلك، أم حياؤك؟! قاله الفخر الرازي⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن (لا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ صلة زائدة للتأكيد، والتقدير: ما منعك أن تسجد؟ وذلك لأنه القول الذي ارتوى بالأدلة القوية حتى استغلظ واستوى على سوقه، من هذه الأدلة ما مر بنا في الدراسة من نظائره في القرآن الكريم وخاصة قوله تعالى: ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أقوى درجات التفسير، ولهذا القول من الشواهد من كلام العرب الكثير، منها قول الشاعر:

فَمَا أَلُومُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا *** لَمَّا رَأَيْنَ الشَّيْطَانَ الْقَفَنْدَرَا⁽²⁾

وقول الآخر:

وَتَلْحِينِي فِي اللَّهِ أَنْ لَا أُحِبَّهُ *** وَلِلَّهِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ⁽³⁾

وقول الآخر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي فَأَعْرَتْنِي صَبَابَةٌ *** وَكَادَ صَمِيمُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ⁽⁴⁾

أي على التوالي: يعني أن تسخرأ. أن أحبه. وكاد صميم القلب يتقطع.

ولأن هذا القول كذلك هو قول جمهور العلماء من المفسرين والنحويين واللغويين.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (207 / 14).

(2) البيت لأبي النجم. ينظر: ديوانه: (ص 179)، والقفندر: القبيح المنظر. ينظر: لسان العرب لابن منظور: (5 / 112).

(3) البيت للأحوص. ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد: (70 / 1).

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني لابن قاسم: (ص 302)، والنكت والعيون للماوردي: (6 / 150)، تفسير القرطبي: (21 / 404).

سادسا: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنْ أَدَمَ لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ على أن النهي في اللفظ للشيطان والمعنى نهيهم عن اتباعه والافتتان به⁽¹⁾.
والفائدة من التعبير به هو المبالغة في النهي⁽²⁾.
وسماه ابن عاشور: النهي المحول⁽³⁾.

ونظير قوله تعالى هذا كثير في القرآن الكريم، منه: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدَّنَّكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ [الزخرف: 62]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

سابعا: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ إلى أقوال أهمها ثلاثة:

القول الأول: المعنى: اتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، فتكون ﴿لَا﴾ للنهي، وهو للفتنة لفظا وللمخاطبين المتعرضين للفتنة معنى، كقوله تعالى: ﴿لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: 27]، وعليه يكون الظالمون مخصوصين بالإصابة؛ لأن المعنى: لا يتعرض متعرض للفتنة

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (390/2)، تفسير البيضاوي: (10/3)، البحر المحيط لأبي حيان: (32/5)، البحر المديد لابن

عجيبة: (208/2)، روح البيان لإسماعيل حقي: (149/3)، فتح القدير للشوكاني: (225/2).

(2) ينظر: روح البيان لإسماعيل حقي: (149/3)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (77/2/8).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (318/9).

فتصبيه خاصة. وهو قول "الأخفش والمبرد وبعض نحويي البصرة"⁽¹⁾، واختاره الكرمانى⁽²⁾، وذكره الزمخشري وابن الجوزي والبيضاوي والسمين الحلبي والمظهري وابن عاشور⁽³⁾.

القول الثاني: المعنى: واحذروا فتنة إن نزلت بكم، أو إن لم تتقوها لم تقتصر إصابتها على الظالمين خاصة بل تتعدى إليكم جميعاً، وتصل إلى الصالح والطالح، فتكون ﴿لَا﴾ للنفي، والجملة صفة لـ ﴿فِتْنَةً﴾ تتضمن معنى النهي. وهو قول الزبير وابن عباس والحسن وجمهور المفسرين⁽⁴⁾.

ويؤيده من السنة حديث زينب بنت جحش أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْلَكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: ﴿نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْحَبْثُ﴾⁽⁵⁾.

وحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا﴾⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (347/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (2786/4)، تفسير القرطبي: (489/9)، تفسير الطبري: (475/13)، الكشف والبيان للثعلبي: (344/4).

(2) ينظر: غرائب التفسير للكرمانى: (438/1).

(3) ينظر: الكشف للزمخشري: (211/2)، زاد المسير لابن الجوزي: (202/2)، تفسير البيضاوي: (55/3)، الدرر المصون للسمين الحلبي: (589/5)، تفسير المظهري: (47/4)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (318/9).

(4) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: (438/1)، تفسير ابن أبي زمنين: (172/2)، تفسير السمعاني: (258/2)، المحرر الوجيز لابن عطية: (515/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (473-474/15)، تفسير القرطبي: (489/9)، تفسير البيضاوي: (55/3)، مجموع الفتاوى لابن تيمية: (158/14)، البحر المحيط لأبي حيان: (304/5)، تفسير ابن كثير: (33/4)، الجواهر الحسان للثعلبي: (125/3)، نظم الدرر للبقاعي: (256-257/8)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (564/1).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، رقم: (3346)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، رقم: (2880).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، رقم: (2493)، وأحمد في مسنده: (322/30)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب العتق، باب إثبات استعمال القرعة، رقم: (21410).

فإن قيل: لم دخلت نون التوكيد وهو ليس بطلب ولا إثبات مؤكداً؟ فالجواب من وجهين:

الأول: قال أبو حيان: «إلا أن دخول نون التوكيد على المنفي بـ (لا) مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور، والذي نختاره الجواز وإليه ذهب بعض النحويين.»⁽¹⁾

الثاني: تضمين الجملة معنى النهي، ووقع مع هذا جواباً للأمر، أو كالجواب له، فأكد له شبه النهي، فدخلت النون المعروف دخولها في النهي وما يضارعه⁽²⁾.

وإن قيل: فما ذنب من لم يظلم؟ فالجواب: أنه بموافقته للأشرار، أو بسكوته عن الإنكار، أو بتركه للفرار، استحق العقوبة⁽³⁾.

القول الثالث: في الآية جواب قسم محذوف تقديره: واتقوا فتنة والله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة. ذكر هذا القول "الكرماني والعكبري وابن عطية عن المهدي⁽⁴⁾ والبيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود"⁽⁵⁾.
ويؤيد هذا قراءة: لتصيبن⁽⁶⁾.

ووجه بعضهم دخول القسم على (لا) بأن قالوا: الجملة موجبة، وأشبعت اللام فصارت (لا)،

(1) البحر المحيط لأبي حيان: (304 / 5).

(2) ينظر: تفسير البيضاوي: (55 / 3) زاد المسير لابن الجوزي: (201 / 2)، نظم الدرر للبقاعي: (257 / 8)، جامع البيان للإيجي: (15 / 2)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (564 / 1).

(3) زاد المسير لابن الجوزي: (202 / 2).

(4) هو: أحمد بن عمار، أبو العباس، المهدي التميمي، المفسر المقرئ النحوي اللغوي، أصله من المهديّة بالمغرب، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة، صنف كتاباً مفيدة منها: التفسير، واسمه: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، توفي سنة (440 هـ). ينظر في ترجمته: غاية النهاية لابن الجزري: (92 / 1)، بغية الوعاة للسيوطي: (351 / 1)، الأعلام للزركلي: (184 / 1).

(5) ينظر: غرائب التفسير للكرماني: (438 / 1)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (621 / 2)، المحرر الوجيز لابن عطية: (515 / 2)، تفسير البيضاوي: (55 / 3)، البحر المحيط لأبي حيان: (304-305)، الدر المصون للسمين الحلبي: (591 / 5)،

تفسير أبي السعود: (16 / 4)، روح المعاني للآلوسي: (181 / 5).

(6) وهي قراءة علي وزيد بن ثابت والباقر والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جهم. ينظر: المحتسب لابن جني: (277 / 1).

والأصل: لتصيين⁽¹⁾. ورد هذا أبو حيان على أن الإشباع بابه الشعر⁽²⁾.
وعلى هذا التوجيه يرجع معنى الآية إلى القول الأول.
وتركها بعضهم على بابها للنفي. وعليه يرجع المعنى إلى القول الثاني⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن معنى ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾: واحذروا فتنة - إن نزلت بكم، أو إن لم تتقوها - لم تقتصر إصابتها على الظالمين خاصة بل تتعدى إليكم جميعاً، وتصل إلى الصالح والطالح، فتكون ﴿لَا﴾ للنفي، والجملة صفة لـ ﴿فِتْنَةً﴾ تتضمن معنى النهي؛ وذلك لأنه المعنى الذي تعضده الأحاديث الصحيحة التي ذكرت بعضها، والتفسير الذي عليه بعض الصحابة ورأيهم في كتاب الله أولى من رأي غيرهم من البشر، وهو القول الذي عليه جمهور العلماء من المفسرين واللغويين.
وعليه فاختيار ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

ثامناً: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون وأهل اللغة على تفسير هذه الآية كما فسرها ابن الحاجب⁽⁴⁾.

(1) ينظر: غرائب التفسير للكرمانى: (1/438)، البحر المحيط لأبي حيان: (5/305).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (5/305).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/621)، روح المعاني للآلوسي: (5/181).

(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزخشي: (ص398)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (1/533)، شرح المفصل لابن

يعيش: (4/562)، التذليل والتكميل لأبي حيان: (5/10)، الجنى الداني لحسن بن أم قاسم المالكي: (ص617)، مغني اللبيب

لابن هشام: (ص250)، البرهان للزركشي: (4/389)، بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي: (4/450)، التحرير والتنوير لابن

عاشور: (10/24).

تاسعا: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ على أن الأمر في اللفظ للكفار وهو في الحقيقة للمؤمنين بأن يغلظوا على الكافرين⁽¹⁾.

والفائدة من هذا التعبير تظهر من خلال القولين الآتيين:

الأول: قول ابن عاشور « ومعنى أمر المسلمين بحصول ما يجده الكافرون من غلظة المؤمنين عليهم هو أمر المؤمنين بأن يكونوا أشداء في قتالهم، وهذه مبالغة في الأمر بالشدة؛ لأنه أمر لهم بأن يجد الكفار فيهم الشدة، وذلك الوجدان لا يتحقق إلا إذا كانت الغلظة بحيث تظهر وتنال العدو فيحس بها، كقوله تعالى لموسى: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: 16] . وإنما وقعت هذه المبالغة لما عليه العدو من القوة، فإن المقصود من الكفار هنا هم نصارى العرب وأنصارهم الروم، وهم أصحاب عدد وعُدَد فلا يجدون الشدة من المؤمنين إلا إذا كانت شدة عظيمة. »⁽²⁾

الثاني: قول الفخر الرازي: « ثم إن الأمر في هذا الباب لا يكون مطردا، بل قد يحتاج تارة إلى الرفق واللطف وأخرى إلى العنف، ولهذا السبب قال: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ تنبيها على أنه لا يجوز الاقتصار على الغلظة البتة؛ فإنه ينفر ويوجب تفرق القوم، فقوله: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ يدل على تقليل الغلظة، كأنه قيل: لا بد وأن يكونوا بحيث لو فتشوا على أخلاقكم وطبائعكم لوجدوا فيكم غلظة، وهذا الكلام إنما يصح فيمن أكثر أحواله الرحمة والرفقة، ومع ذلك فلا يخلو عن نوع غلظة. »⁽³⁾

وهذان استنباطان منها - رحمها الله - عجيبان.

(1) ينظر: التفسير البسيط للواحدى: (97/11)، البرهان للزركشي: (260/2)، تفسير النيسابوري: (3/198)، روح البيان لإسماعيل حقي: (3/538)، تفسير المظهري: (4/326) روح المعاني للآلوسي: (6/47)، محاسن التأويل للقاسمي: (5/531)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/63).

(2) التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/63).

(3) مفاتيح الغيب للرازي: (16/173-174).

عاشرا: دراسة قوله في الآية العاشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في معنى ﴿فَلَعَلَّكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ
إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ الآية، على أربعة أقوال:

القول الأول: ﴿فَلَعَلَّكَ﴾ بمعنى فكأنك؛ أي فكأنك تارك بعض ما يوحى إليك... وهو قول الأزهري⁽¹⁾.

القول الثاني: المراد منه الزجر، والعرب تقول للرجل إذا أرادوا إبعاده عن أمر: لعلك تقدر أن تفعل كذا. مع أنه لا شك فيه، ويقول الوالد لولده لو أمره: لعلك تقصر فيما أمرتك به. ويريد تأكيد الأمر، فمعناه لا تترك. وهو قول "أبي منصور الماتريدي والفخر الرازي والنيسابوري ومحمد بن عمر نووي الجاوي"⁽²⁾ والشنقيطي"⁽³⁾.

القول الثالث: معناه الاستفهام الإنكاري المراد به النهي أو التوقيف والتقدير مع استبعاد، أي أفتارك أنت أيها الرسول بعض ما يوحى إليك، مما يشق سماعه على المشركين. وهو قول "ابن عطية وأبي حيان ومحمد رشيد رضا"⁽⁴⁾، وذكره "القرطبي والشوكاني ومحمد صديق حسن خان"⁽⁵⁾.

القول الرابع: ﴿فَلَعَلَّكَ﴾ محمولة على التوقع من المخاطب؛ أي أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه العلة والتعنت المذكور. وهو قول ابن الحاجب. ولم أجده لغيره.

(1) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: (79/1)،

(2) هو: محمد بن عمر نووي، أبو عبد الله، الجاوي البتني إقليا، التناري بلدا، مفسر، متصوف متكلم، من فقهاء الشافعية، هاجر إلى مكة وتوفي بها، له مصنفات كثيرة، منها: مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، مراقي العبودية، قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث، توفي سنة (1316 هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (318/6)، معجم المؤلفين لعمر كحالة: (83/12).

(3) ينظر: تفسير الماتريدي: (471/7)، مفاتيح الغيب للرازي: (324/17)، تفسير النيسابوري: (9/4)، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد لمحمد بن عمر نووي الجاوي: (501)، أضواء البيان للشنقيطي: (476/1).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (154/3)، البحر المحيط لأبي حيان: (129/6)، تفسير المنار لمحمد رشيد رضا: (26/12).

(5) ينظر: تفسير القرطبي: (81/11)، فتح القدير للشوكاني: (551/2)، فتح البيان لمحمد صديق حسن خان: (149/6).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن جميع الأقوال -إلا الأول منها- كلها صحيحة ؛ لأنه لا تعارض بينها، وترفع نسبة الشك والتوقع عن الله تعالى. والمعنى جمعا بين هذه الأقوال: أترك بعض ما أنزل إليك لأجل قولهم، وتتوقع أن ذلك يذهب ضيق صدرك؟ كلا توقف عن توقعك هذا وبلغ جميع ما أنزل إليك.

حادي عشر: دراسة قوله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى (في) وتعلقها بـ (ركب) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ . وقوله: ﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ [الكهف: 71]. وقوله: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ ﴾ على أقوال:

القول الأول: أن في زائدة، وتقدير الكلام: اركبوها، وركبا السفينة، ركبو الفلك. وفائدة زيادتها أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك لا على ظهرها، فلو قال: اركبوها، لتوهموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة.

القول الثاني: أن مفعول ركب محذوف، والتقدير: اركبو الماء في السفينة.

ذكر هذين القولين "الفخر الرازي والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽¹⁾

القول الثالث: عدي (اركبوا) بـ (في) لتضمينه معنى صيروا فيها، أو معنى ادخلوا فيها. ذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽²⁾

القول الرابع: عدي اركبوا بفي لتضمينه معنى الجلوس والاستقرار، وهو قول ابن عاشور⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن قول ابن الحاجب هو الراجح، وهو أنه عبر بـ(في) مكان

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (234/14)، تفسير القرطبي: (118/11)، البحر المحيط لأبي حيان: (155/6)، الدر المصون للسمين الحلبي: (308/5).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (155/6)، الدر المصون للسمين الحلبي: (308/5).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (259/10).

(على) في هذه الآية وما شابهها من آيات لما قصد في معنى الركوب من معنى الثبوت، كقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71]، وإذا استعملت (في) في الصلب لقصد معنى الثبوت، فاستعمالها في الركوب أجدر؛ وذلك لأن هذا القول الذي يزيل إشكال: الركوب يكون على ظهر الشيء لا في ظهر الشيء، واستدلالة بالآية على طريقة تفسير القرآن بالقرآن.

ثاني عشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى قول قوم شعيب لشعيب ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ هل هو على بابه ولكن قصد به السخرية والاستهزاء، أو قصدوا ضد ما قالوا، أو غير ذلك؟ على أربعة أقوال: القول الأول: هو على بابه ولكن قصد به السخرية والاستهزاء والتهكم. وهو قول جماعة من المفسرين منهم "الفراء والطبري وابن عاشور"⁽¹⁾، وذكره "الزجاج والزمخشري وأبو حيان"⁽²⁾ القول الثاني: هو على بابه ولكن قصد به نصيحته أو الإنكار عليه، والمعنى: إنك للمتصف بهذين الوصفين، فكيف وقعت في هذا الأمر من مخالفتك دين آبائنا وما كانوا عليه، ومثلك من يمنعه حلمه ورشده عن ذلك. ذكره جماعة منهم "مكي وأبو حيان والشوكاني"⁽³⁾، وقال الفخر الرازي: هو أصوب الأقوال⁽⁴⁾.

القول الثالث: هو على بابه لكن بتقدير محذوف، أي: إنك لأنك الحليم الرشيد بزعمك أو عند نفسك. ذكره "النحاس وأبو حيان والفخر الرازي والشوكاني"⁽⁵⁾

القول الرابع: قصدوا بقولهم هذا: إنك أنت السفية الجاهل أو الغاوي، كما تقول لمن فعل فعلا لا

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (26/2)، تفسير الطبري: (452/15)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (142/12).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (73/3)، الكشاف للزمخشري: (420/2)، البحر المحيط لأبي حيان: (198/6).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (3453/5)، البحر المحيط لأبي حيان: (198/6)، فتح القدير للشوكاني: (589/2).

(4) مفاتيح الغيب للرازي: (387/18).

(5) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (374/3)، مفاتيح الغيب للرازي: (387/18)، البحر المحيط لأبي حيان: (198/6)، فتح القدير

للسوكاني: (588/2).

يعقل استهزاء: إنك لأنت العاقل. وكما يقال للبخيل الخسيس لو رآك حاتم لسجد لك. وهو قول "ابن عباس والسمرقندي والواحدي"⁽¹⁾، وذكره "الزجاج ومكي والزخشي والفخر الرازي والشوكاني"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الرابع هو الراجح، وهو أنهم قصدوا بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ أَلْحِيمُ الرَّشِيدُ﴾: إنك أنت السفية الجاهل أو الغاوي؛ وذلك لأن مثل هذا التعبير موجود عند العرب، وقوم شعيب عرب، ولأن نياتهم دبغت بالشرك وأكل أموال بعضهم بعضا بالباطل، فهم يبحثون عن أقوى أسلوب تهكم واستهزاء وسخرية يواجهون به شعيبا عليه السلام، ولا يوجد أقوى من قصد القائل ضد ما يقول على سبيل الاستهزاء والتهكم. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثالث عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿رُبَّمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (ربما) لفظ مشترك يقع على التقليل والتكثير، كما يقع الناهل على العطشان والريان، والجون على الأسود والأبيض. ذكره ابن الأنباري⁽³⁾.

القول الثاني: أن من عادة العرب أنهم إذا أرادوا التكثير ذكروا لفظا وضع للتقليل، وإذا أرادوا اليقين ذكروا لفظا وضع للشك، والمقصود منه: إظهار التوقع والاستغناء عن التصريح بالغرض، فيقولون:

(1) ينظر: تفسير البغوي: (4/195)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/166)، التفسير الوسيط للواحدى: (2/586)،

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/73)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5/3453)، الكشاف للزخشي: (2/420)، مفاتيح الغيب للرازي: (18/387)، فتح القدير للشوكاني: (2/588).

(3) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (2/523).

ربما ندمت على ما فعلت، ولعلك تندم على فعلك، وإن كان العلم حاصلًا بكثرة الندم ووجوده بغير شك. ذكره الفخر الرازي⁽¹⁾.

القول الثالث: أن (ربما) للتقليل، وهذا التقليل هنا أبلغ في التهديد، والرجل يتهدد الرجل فيقول له: ربما ستندم على فعلك، وهو لا يشك في أنه يندم، وتقول له: ربما ندم الإنسان من مثل ما صنعت، وهو يعلم أن الإنسان يندم كثيرا، ومعناه: أنه يكفيك قليل الندم في كونه زاجرا عن هذا الفعل فكيف بكثيره؟ ذكره "الزجاج وابن الأنباري والسمعاني والبغوي والزنجشيري وإسماعيل الأصبهاني والفخر الرازي والقرطبي والبيضاوي وغيرهم"⁽²⁾، واختاره ابن عاشور⁽³⁾.

القول الرابع: أن شغلهم بالعذاب لا يفرغهم للندامة، وفي بعض الأحيان ربما يقع لهم هذا الندم، ويخطر ببالهم. ذكره "ابن الأنباري والماوردي والسمعاني والبغوي وإسماعيل الأصبهاني والفخر الرازي والقرطبي والبيضاوي وغيرهم"⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو الراجح، وهو أن ﴿رُبَمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ للتقليل، وهذا التقليل هنا أبلغ في التهديد، كقول الرجل مهددا خصمه: ربما ستندم على فعلك، وهو يعلم أنه يندم كثيرا، وذلك لأنه القول الذي يتوافق مع وضع (ربما) للتقليل كما هو المشهور عند النحويين، وفي الوقت نفسه يذهب رجز الإشكال الذي أثير حول وضع (ربما) في سياق كلام يدل دلالة صريحة على التكثير. وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (117/19).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (172-173)، زاد المسير لابن الجوزي: (523/2)، تفسير السمعي: (129/3)، تفسير البغوي: (368/4)، الكشاف للزنجشيري: (570/2)، إعراب القرآن للأصبهاني: (ص185)، مفاتيح الغيب للرازي: (117/19)، تفسير القرطبي: (175/12)، تفسير البيضاوي: (206/3)...

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/14).

(4) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (523/2)، النكت والعيون للماوردي: (148/3)، تفسير السمعي: (129/3)، تفسير البغوي: (368/4)، إعراب القرآن للأصبهاني: (ص185)، مفاتيح الغيب للرازي: (117/19)، تفسير القرطبي: (175/12)...

رابع عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وأهل اللغة في معنى ﴿مَوْعِدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿مَوْعِدًا﴾؛ أي: أجلا أو وقتا أو زمنا، والمعنى: فعين لنا وقت اجتماع، ولذلك أجاب بقوله: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ومعنى ﴿لَا نُخْلِفُهُ﴾ أي لا نخلف ذلك الوقت في الاجتماع فيه.

وهو قول "الفراء والثعلبي والبغوي" ⁽¹⁾، ورجحه أبو حيان ⁽²⁾، وذكره "القرطبي ومحمود صافي" ⁽³⁾ **القول الثاني:** ﴿مَوْعِدًا﴾؛ أي: مكانا، والمعنى: فعين لنا مكان اجتماع لا يقع منا خلاف في حضوره. وهو قول ابن الجوزي ⁽⁴⁾، وذكره "القرطبي ومحمود صافي وابن عاشور" ⁽⁵⁾.

وجوز الخطيب الشربيني القولين معا، أي اجعل لنا موعدا من الزمان والمكان لا نخلفه؛ أي: لا نجعله خلفنا ⁽⁶⁾.

القول الثالث: ﴿مَوْعِدًا﴾ اسم مصدر بمعنى الوعد، والمعنى: فاجعل بيننا وبينك وعدا لا نخلفه نحن ولا أنت، ويؤيده ﴿لَا نُخْلِفُهُ﴾ لأن الإخلاف يكون للوعد. وهو قول "الزمخشري والعكبري والنسفي" ⁽⁷⁾، وذكره "القرطبي ومحمود صافي وابن عاشور" ⁽⁸⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/181)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/249)، تفسير البغوي: (5/279).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (7/345).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (14/82) الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/382).

(4) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (3/163).

(5) ينظر: تفسير القرطبي: (14/82)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/381)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (16/245).

(6) ينظر: السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/469).

(7) ينظر: الكشف للزمخشري: (3/71)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/893)، تفسير النسفي: (2/370).

(8) ينظر: تفسير القرطبي: (14/82)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/382)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (16/245).

هذا وإن لكل قول من هذه الأقوال الثلاثة دليلاً له ودليلاً عليه ضمن الآيتين، بيّن ذلك ابن جزي ووجد لكل قول مخرجا حيث قال: «يحتمل أن يكون الموعد اسم مصدر أو اسم زمان أو اسم مكان، ويدل على أنه اسم مكان قوله مكانا سوى، ولكن يضعف بقوله: موعدكم يوم الزينة، لأنه أجاب بظرف الزمان، ويدل على أن الموعد اسم زمان قوله يوم الزينة ولكن يضعف بقوله: مكانا سوى. ويدل على أنه اسم مصدر بمعنى الوعد قوله: لا نخلفه، لأن الإخلاف إنما يوصف به الوعد لا الزمان ولا المكان.

ولكن يضعف ذلك بقوله مكانا وبقوله يوم الزينة، فلا بد على كل وجه من تأويل أو إضمار، ويختلف إعراب قوله: مكانا باختلاف تلك الوجوه. فأما إن كان الموعد اسم مكان فيكون قوله موعدا ومكانا مفعولين لقوله اجعل، ويطابقه قوله: يوم الزينة من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ، وذلك أن الاجتماع في المكان يقتضي الزمان ضرورة، وإن كان الموعد اسم زمان فينتصب قوله: مكانا على أنه ظرف زمان، والتقدير: موعدا كائنا في مكان وإن كان الموعد اسم مصدر فينتصب مكانا على أنه مفعول بالمصدر وهو الموعد، أو بفعل من معناه، ويطابقه قوله: ﴿يَوْمُ الزَّيْنَةِ﴾ على حذف مضاف تقديره موعدكم وعد يوم الزينة. (1)

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - جواز الأقوال الثلاثة معا، على أن يكون المعنى: اجعل بيننا وبينك وعدا محددًا زمنه ومكانه، لا نخلف هذا الوعد ونحضر نحن وأنت في الزمن والمكان المحددين؛ وذلك لأنه ثبت باللغة والقرآن الكريم أن (الموعد) يأتي على ثلاثة معان، فباللغة (الموعد) في فن الصرف اسم مصدر واسم زمان واسم مكان، وبالقرآن الكريم أتى (الموعد) بمعنى مكان الوعد، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: 43]. وجاء بمعنى اسم لزمان الوعد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: 81] (2).

(1) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/9-10).

(2) ينظر: تفسير القرطبي: (14/82)، أضواء البيان للشنقيطي: (4/30).

وعليه فابن الحاجب وافق أحد الأقوال وجانب الصواب في القولين الآخرين.

خامس عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أجمع المفسرون والنحويون على أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ للوصف، لا للاستثناء ولا للبدل⁽¹⁾؛ لأنها لو كانت للاستثناء أو البديل فسد المعنى.

قال أبو البركات الأنباري⁽²⁾: «أي لو كان فيها آلهة غير الله، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون الرفع على البديل؛ لأن البديل في الإثبات غير جائز؛ لأن البديل يوجب إسقاط الأول، ولا يجوز أن تكون ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ في حكم الساقط؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك: لو كان فيها إلا الله، وذلك لا يجوز...»⁽³⁾

وقال ابن هشام: «فلا يجوز في ﴿إِلَّا﴾ هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدتا. وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيها آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: (قام رجال إلا زيدا) لم يصح اتفاقاً.»⁽⁴⁾

وأما ما نقل ابن هشام وغيره عن أبي العباس المبرد أنه قال: (إلا) في هذه الآية للاستثناء وأن ما

(1) ينظر: الكتاب لسبويه: (2/331-332)، معاني القرآن للأخفش: (1/123)، المقتضب للمبرد: (4/408)، معاني القرآن وإعرابه

للزجاج: (3/388)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/914)، تفسير البيضاوي: (4/48)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن

جزري: (2/20)، الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي: (ص518)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص76)...

(2) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، كمال الدين أبو البركات الأنباري النحوي، برع في الأدب، ودرس النحو، وكان زاهداً ناسكاً تاركاً للدنيا، ذا صدق وإخلاص، صاحب التصانيف المفيدة، التي منها: أسرار العربية، الإنصاف في مسائل

الخلافاً، أخبار النحاة، توفي سنة (577هـ). ينظر في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي: (12/599).

(3) الإنصاف في مسائل الخلافاً للأنباري: (1/220).

(4) مغني اللبيب لابن هشام: (ص76).

بعدها بدل⁽¹⁾. فلم أجده في أحد من كتبه، بل وجدت في كتابه المقتضب أنه يقول بأنها وما بعدها للوصف⁽²⁾.

وعليه فابن الحاجب موافق للإجماع.

سادس عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿لَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾،

هل هي نافية أو زائدة؟ وتأثير ذلك على المعنى على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها نافية، ومعنى ﴿حَرَامٌ﴾: حَرْمٌ⁽³⁾؛ أي عزم وحتم وواجب، ويكون المعنى: وعزم منا أو واجب على قرية أهلكتها أنه لا يرجع منهم راجع، ولا يتوب منهم تائب. وهو قول ابن عباس⁽⁴⁾، واختاره الطبري⁽⁵⁾.

وقوى الفخر الرازي هذا القول بقوله: «... الحرام قد يجيء بمعنى الواجب، والدليل عليه: الآية

والاستعمال والشعر، أما الآية فقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا﴾ [الأنعام: 151]، وترك الشرك واجب وليس بمحرم، وأما الشعر فقول الخنساء:

وَإِنْ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا *** عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى صَخْرٍ⁽⁶⁾

(1) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (7/420)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/144)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص76)، اللباب

في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي: (13/470).

(2) ينظر: المقتضب للمبرد: (4/408).

(3) وهذه قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر. ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/261)، النشر لابن الجزري: (2/324).

(4) ينظر: إعراب القرآن للخناس: (3/57)، معاني القراءات لأبي منصور الأزهري: (2/171)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/441)،

الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7/4813)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/212).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (18/526).

(6) نسه بعض أهل التفسير للخنساء. ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (6/307)، مفاتيح الغيب للرازي: (22/185) بلفظ (عمرو)

بدل (صخر). وفي تفسير القرطبي: (14/285) بلفظ (صخر).

يعني وإن واجبا، وأما الاستعمال فلأن تسمية أحد الضدين باسم الآخر مجاز مشهور كقوله تعالى:

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40].⁽¹⁾

القول الثاني: أنها نافية، والتأويل: حرام على قرية أهلكتها أن نتقبل منهم عملا لأنهم لا يرجعون؛ أي لا يتوبون. وهو قول الزجاج⁽²⁾، وذكره السمرقندي⁽³⁾.

القول الثالث: أنها نافية، ومعنى ﴿حَرَامٌ﴾: يمين على لغة العقيليين. أي ويمين منا على قرية... قاله ابن عاشور⁽⁴⁾.

القول الرابع: صلة للتوكيد. وهو قول "الفراء وأبي عبيدة وابن قتيبة والزخشي والبيضاوي"⁽⁵⁾، وذكره "السمرقندي والفخر الرازي والعكبري وابن هشام وغيرهم"⁽⁶⁾، وضعفه الطبري⁽⁷⁾، ورده النحاس⁽⁸⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى اعلم - ترجيح القول الأول، وهو أن (لا) على بابها نافية، وحرام بمعنى حتم وواجب، والمعنى: حتم وواجب وعزم منا على قرية أهلكتها أنه لا يرجع منهم راجع، ولا يتوب منهم تائب؛ وذلك للأدلة التي ذكرها الفخر الرازي، ولأنه قول ابن عباس ووافقه عليه طائفة من التابعين.

(1) مفاتيح الغيب للرازي: (185 / 22).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (405 / 3).

(3) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (441 / 2).

(4) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (146 / 17).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (350 / 1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (4814 / 7)، تفسير السمعي: (408 / 3)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 154)، الكشاف للزخشي: (3 / 134-135)، تفسير البيضاوي: (4 / 60).

(6) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (441 / 2)، مفاتيح الغيب للرازي: (185 / 22)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2 / 927)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص 246).

(7) تفسير الطبري: (526 / 18).

(8) إعراب القرآن للنحاس: (57 / 3).

وعليه فابن الحاجب خالف القول الراجح.

سابع عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون في معنى كلمة ﴿مِّنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ

هَذَا﴾ على قولين:

القول الأول: هي بمعنى (عن) والتقدير: لقد كنا في غفلة عن هذا. وهو قول ابن الجوزي

والأشموني والسيوطي⁽¹⁾، وذكره "ابن هشام الأنصاري والزركشي ومحمود صافي"⁽²⁾

القول الثاني: هي على بابها للابتداء؛ لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد. وهو قول البقاعي⁽³⁾،

وذكره "ابن هشام الأنصاري والزركشي ومحمود صافي"⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - دمج القولين معا، فيكون المعنى: لقد كنا في غفلة عن هذا

ابتداء ثم انتبهوا بعد فوات الأوان ويزداد تبصرهم بذلك بعد معاينة العذاب، كما قال تعالى في

موضع آخر: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق:22]، وهذا قياسا على

قاعدة ذكرتها سابقا وهي: أن الفعل المتعدي بحرف جر يتعدى أساسا بحرف جر آخر فإنه يؤخذ

بمعنى هذا الفعل بصريحه وبمعنى فعل آخر يتعدى أساسا بالحرف الذي عدي به هذا الفعل⁽⁵⁾.

فكذلك هنا السياق يقتضي استعمال حرف الجر (عن) يقال: غفلت عن هذا، ولا يقال: من هذا، وفي

(1) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (3/213)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (2/72)، همع الهوامع للسيوطي: (2/462)،

النحو الوافي لعباس حسن: (2/464).

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص309)، البرهان للزركشي: (4/420)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (23/170).

(3) ينظر: نظم الدرر للبقاعي: (12/482).

(4) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص309) البرهان للزركشي: (4/420)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (23/170).

(5) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم: (2/21).

الآية استعمل (من)، فيؤخذ بدلالة (من) بالتصريح، وبدلالة (عن) بالتضمنين.

ثامن عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون في معنى ﴿ مِنْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿ مِنْ ﴾ لبيان الجنس؛ أي لتخليص الجنس من غيره، والمعنى: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. وهو قول أكثر المفسرين والنحويين⁽¹⁾.

القول الثاني: ﴿ مِنْ ﴾ لابتداء الغاية، فكأنه نهاهم عن الرجس نهياً عاماً، ثم عين لهم مبدأ الذي منه يلحقهم؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس. وهو قول أبي البقاء العكبري⁽²⁾، وذكره "أبو هلال العسكري وابن عطية والقرطبي والثعالبي"⁽³⁾.

القول الثالث: ﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض؛ أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان أي عبادتها، فعبادتها بعض منها. وهو قول الأخفش⁽⁴⁾. واستغربه وحسنه النحاس⁽⁵⁾، وذكره "أبو هلال العسكري والبغوي"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (29/5)، علل النحو لابن الوراق: (ص208)، رسالة منازل الحروف للرماني: (ص50)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (3/179)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7/4883)، تفسير السمعاني: (1/347)، غرائب التفسير للكرماني: (2/759)، الكشف للزخشري: (3/155)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/235)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (1/245)، شرح الكافية الشافية لابن مالك: (2/799)، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: (1/64)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/39)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/270).

(2) ينظر: التبيين في إعراب القرآن للعكبري: (2/941).

(3) ينظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري: (ص439)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/120)، تفسير القرطبي: (14/386)، الجواهر الحسان للثعالبي: (4/119).

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (2/451).

(5) معاني القرآن للنحاس: (3/68).

(6) ينظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري: (ص439)، تفسير البغوي: (5/383).

وقال ابن عطية: « ومن قال ﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض قلب معنى الآية ويفسده.»⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿ مِنْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ للجنس؛ أي لتخليص الجنس من غيره، والمعنى: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان؛ وذلك لأنه يجب أن يجتنب الوثن جملة وتفصيلاً، فهي وإن لم تعبد يجب إزالتها واجتنابها؛ لأنها مظنة العبادة، لذلك كسر النبي صلى الله عليه وسلم الأصنام يوم فتح مكة، والشواهد من القرآن على أن (من) من معانيها بيان الجنس كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: 29]؛ أي من جنس الذين آمنوا، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة: 73]؛ أي من جنس الذين كفروا.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

تاسع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف في إفادة تعدية الفعل (خالف) بـ ﴿ عَن ﴾ - وهو من الأفعال المتعدية بنفسها - من قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أدخلت ﴿ عَن ﴾ للدلالة على معنى الحيدة والإدبار والصد والإعراض عن أمر الله، والتقدير: فليحذر الذين يصدون أو يدبرون أو يخذلون أو يعدلون عن أمره؛ فضمن (يخالفون) معنى (يصدون أو يدبرون) أو ما في معناهما. وهو قول "الطبري والزمخشري والبيضاوي وأبي حيان وابن هشام الأنصاري والشوكاني وابن عاشور وآخرون"⁽²⁾.

(1) المحرر الوجيز لابن عطية: (4/120).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (19/231)، الكشاف للزمخشري: (3/260)، تفسير البيضاوي: (4/116)، البحر المحيط لأبي حيان:

(8/76)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص281)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/645)، تفسير أبي السعود: (6/198)،

فتح القدير للشوكاني: (4/68)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (18/311).

القول الثاني: هي زائدة، أي: يخالفون أمره. وهو قول "أبي عبيدة والأخفش وابن قتيبة والسمرقندي والسمعاني"⁽¹⁾، وذكره "الثعلبي والبغوي والسمين الحلبي وغيرهم"⁽²⁾، وخطأه النحاس⁽³⁾.
القول الثالث: هي بمعنى (بعد)؛ أي: يقع خلافهم بعد أمره، وهذا كما تقول: كان المطر عن ريح؛ أي بعد ريح. وهو قول "الخليل وسيبويه وابن عطية والثعالبي"⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن تعدية الفعل ﴿يُخَالِفُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ بـ ﴿عَنْ﴾ وأصله أن يتعدى بنفسه، أن يقال: إن هذا الفعل يتضمن معنيين يؤخذ بهما جميعاً، أولاهما: المعنى الظاهر وهو المخالفة بدلالة الأصل، والثاني: بتضمين ﴿يُخَالِفُونَ﴾ معنى (يصدون) أو ما في معناه بدلالة حرف الجر ﴿عَنْ﴾ عليه؛ وهذا على قاعدة ذكرتها سابقاً في أكثر من موضع، وهي أن الفعل المتعدي أساساً بحرف جر أو بنفسه وتعدى في جملة بحرف جر آخر خلاف الأصل فإن هذا الفعل يدل على معنيين: أحدهما: بالتصريح به، والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه⁽⁵⁾.

وابن الحاجب بقوله: «إنما عدي بـ ﴿عَنْ﴾ لما في المخالفة من معنى التباعد والحيد، كأن المعنى: الذين يجيدون عن أمره بالمخالفة...» قد وافق هذا القول الذي ذكرته.

عشرون: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يُنُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ إلى أقوال كثيرة منها:

- (1) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (4/567)، النكت والعيون للماوردي: (4/129)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص157)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/527)، تفسير السمعاني: (3/554).
- (2) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (7/121)، تفسير البغوي: (6/68)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/449).
- (3) معاني القرآن للنحاس: (4/567).
- (4) ينظر: تفسير القرطبي: (15/362)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/198)، الجواهر الحسان للثعالبي: (4/201).
- (5) ينظر: بدائع الفوائد: (2/21).

القول الأول: معناه من يتب ومن يجيء بالحسنة يعط عشر أمثالها. وهو قول الزجاج⁽¹⁾.

القول الثاني: متابا له في الجنة. قاله السمرقندي⁽²⁾.

القول الثالث: فإنه يرجع إلى الله وإلى ثوابه مرجعا حسنا وأي مرجع؛ أي رجوعا حسنا يفضل به على

غيره. قاله "البغوي والزخشي والبيضاوي"⁽³⁾.

القول الرابع: أي: توبة مؤكدة. قاله مكّي⁽⁴⁾.

القول الخامس: هي خبر بمعنى الأمر، أي: تب إلى الله توبة. ذكره السمعاني⁽⁵⁾.

القول السادس: أن معنى الآية: من تاب فليعلم أن توبته إلى الله ومصيره إليه وثوابه منه، كالرجل

يقول لغيره: إذا كلمت الأمير فاعلم أنه أمير، وإذا كلمت أباك فاعلم أنه أبوك. ذكره "السمعاني

وابن الجوزي"⁽⁶⁾.

القول السابع: متابا مرضيا عنده مكفرا للخطايا محصلا للثواب. أو فإنه تائب متابا إلى الله الذي

يعرف حق التائبين. ذكره الزخشي⁽⁷⁾.

القول الثامن: معناها مدح المتاب، كأنه قال: فإنه يجد بابا للفرج والمغفرة عظيما. وهو قول "ابن عطية

والثعالبي"⁽⁸⁾.

القول التاسع: فإنه يرجع إلى الله مرجعا يقبله منه. ذكره ابن الجوزي⁽⁹⁾.

القول العاشر: أي فإني قدمتهم وفضلتهم على من قاتل النبي صلى الله عليه وسلم واستحل المحارم.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/96).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/547).

(3) ينظر: تفسير البغوي: (6/97)، الكشاف للزخشي: (3/295)، تفسير البيضاوي: (4/131).

(4) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8/5264).

(5) ينظر: تفسير السمعاني: (4/35).

(6) ينظر: تفسير السمعاني: (4/35)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/331).

(7) ينظر: الكشاف للزخشي: (3/295).

(8) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/222)، الجواهر الحسان للثعالبي: (4/220).

(9) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (3/331).

وهو قول "الواحدى والقرطبي"⁽¹⁾

القول الحادى عشر: أن يكون المقصود ما في المضارع من الدلالة على التجدد، أي فإنه يستمر على توبته ولا يرتد على عقبه فيكون وعدا من الله تعالى أن يثبته على القول الثابت إذا كان قد تاب وأيد توبته بالعمل الصالح. جوزة ابن عاشور⁽²⁾.

القول الثانى عشر: أن يكون المقصود ما للمفعول المطلق من معنى التأكيد، أي من تاب وعمل صالحا فإن توبته هي التوبة الكاملة القوية الصحيحة الخالصة لله. قاله الشوكاني⁽³⁾، وجوزة ابن عاشور⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال كلها صحيحة، وهي من اختلاف التنوع لا من اختلاف التضاد، وقد تقرر في قواعد التفسير - وقد ذكرت هذا سابقا - أن اختلاف التنوع جائز في التفسير إذا كان الجزء المراد تفسيره يحتمله⁽⁵⁾.

واحد وعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ على خمسة أقوال:

القول الأول: المعنى: هل تسمع دعاءكم هؤلاء الآلهة إذ تدعونهم؟ أو هل تسمع منكم دعاءكم.

(1) ينظر: الوسيط للواحدى: (3/348)، تفسير القرطبي: (15/484)

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (19/77-78).

(3) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (4/103).

(4) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (19/78).

(5) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (1/40)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: (38) وما بعدها، أصول في التفسير لابن

عثيمين: (29).

وهو قول أكثر المفسرين⁽¹⁾.

القول الثاني: المعنى: هل تجيئكم هؤلاء الآلهة إذ تدعونهم؟ سمي الإجابة سمعا؛ لأن السمع سبب الإجابة. وهو قول السمرقندي⁽²⁾.

القول الثالث: هل تسمع هؤلاء الآلهة أصواتكم. وهو قول أبي حاتم⁽³⁾.

القول الرابع: هل تسمع هؤلاء الآلهة صوتكم ودعاءكم؟ وهو قول السمعاني⁽⁴⁾.

القول الخامس: هل تسمع هؤلاء الآلهة لكم. وهو قول "ابن عباس وأبي عبيدة"⁽⁵⁾. وهذا يرجع معناه إلى القول الثاني.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو القول الراجح، وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ أي: هل تسمع هؤلاء الآلهة أصواتكم؛ وذلك لأنه أبلغ في المعنى المقصود، ويستلزم الأقوال جميعها؛ فإذا لم تسمع الآلهة الأصوات فمن باب أولى لا تسمع الدعاء، وإذا لم تسمع الدعاء فكيف تأتي الاستجابة؟ وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثاني وعشرون: دراسة قوله في الآيات من الثانية والعشرين إلى الخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة. أثير إشكال حول قوله تعالى: ﴿فِي آيَتِهِمْ بَغْتَةً﴾ بعد قوله: ﴿حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ حيث عقب الإتيان بغتة بعد الرؤية، ولا يستقيم ظاهرا إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورئي. وبعد البحث والاستقراء في أكثر كتب التفسير لم أجد من أجاب عن هذا الإشكال إلا الزمخشري وابن عاشور، وهذه أقوالهما:

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (2/462)، تفسير الطبري: (19/361)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8/5314)، تفسير البغوي:

(6/116)، الكشف للزمخشري: (3/318)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/341)، تفسير البيضاوي: (4/140)، الدر المصون

للسمين الحلبي: (8/528)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (3/17).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/557)،

(3) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (5/86).

(4) ينظر: تفسير السمعاني: (4/52).

(5) ينظر: تفسير البغوي: (6/116)، معاني القرآن للنحاس: (5/86).

قول الزمخشري: « ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتبها في الشدة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه بهم مفاجأة، فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة. ومثال ذلك أن تقول لمن تعظه: إن أسات مقتك الصالحون فمقتك الله، فإنك لا تقصد بهذا الترتيب أن مقت الله يوجد عقب مقت الصالحين، وإنما قصدك إلى ترتيب شدة الأمر على المسيء، وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت الصالحين، فما هو أشد من مقتهم: وهو مقت الله. »⁽¹⁾

ورد عليه الألوسي قائلاً: « واعترض على ما قال صاحب الكشاف بأن العذاب الأليم منطوق على شدة البغت، فلا يصح الترتيب والتعقيب الرتبي وهو وهم كما لا يخفى. »⁽²⁾

قول ابن عاشور: والوجه عندي في تأويلها أن تكون جملة: ﴿ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ بدل اشتغال من جملة ﴿ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ وأدخلت الفاء فيها لبيان صورة الاشتغال، أي إن رؤية العذاب مشتملة على حصوله بغتة، أي يروونه دفعة دون سبق أشرط له. »⁽³⁾

إضافة إلى توجيهات ابن الحاجب التي مرت بنا.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الوجه الثاني من قول ابن الحاجب هو الراجح، وهو أن الرؤية على ظاهرها والتعقيب على ظاهره كذلك، والتأويل هو أن أخذه لهم بعد رؤيته هو البغتة، فإنه لا يلزم من رؤيته أن يكون أخذها لهم وهم لا يشعرون، لأنهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتة فيأخذهم بغتة وهم لا يشعرون. واستدل ابن الحاجب بالقرآن وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ [الطور: 44]. وهناك دليل آخر وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مِّمَطْرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأحقاف: 24]. وهو القول

(1) الكشاف للزمخشري: (3/ 338).

(2) روح المعاني للألوسي: (10/ 127).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (19/ 195).

البعيد عن التكلف بلي أعناق قواعد اللغة حتى تتوافق مع المعنى وكلها ليست مقنعة، وإذا وجد الدليل المباشر فلا يلجأ إلى غير المباشر.

ثالث وعشرون: دراسة قوله في الآية السادسة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

يبين ابن الحاجب عدم عموم القاعدة التي تقرر أن (لو) حرف امتناع لامتناع؛ لأنها لو طبقت على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ لفسد المعنى؛ لأن امتناع نفي نفاذ كلمات الله هو نفي للنفي ونفي النفي إثبات، فيلزم منه نفاذ كلمات الله، وهذا المعنى فاسد.

وأيد ابن الحاجب ابن هشام الأنصاري حيث قال عند كلامه على (لو): « والثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيَوْمِنَا﴾ [الأنعام: 111] ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ وقول عمر رضي الله عنه: « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد. ⁽¹⁾

النتيجة:

القرآن الكريم حجة على قواعد النحو، فإذا قررت قاعدة ونتج عنها ضد المعنى المراد فإن هذه القاعدة باطلة، كقاعدة (لو) التي مرت بنا في الدراسة.

(1) مغني اللبيب لابن هشام: (ص 251). وينظر: البرهان للزركشي: (3/184)، مع الهوامع للسيوطي: (2/569).

وعليه فابن الحاجب وافق الصواب في رده هذه القاعدة.

رابع وعشرون: دراسة قوله في الآية السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف النحويون في إفادة ﴿قَدْ﴾ وتأثيرها على المعنى من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها حرف تحقيق دخل هنا على المضارع. وهو قول "محمود صافي وابن عاشور وأحمد الخراط"⁽¹⁾، وذكره ناظر الجيش⁽²⁾.

القول الثاني: أنها حرف تقليل، وهي في الآية على طريق التهكم. ذكره ناظر الجيش⁽³⁾.

القول الثالث: أنها للتكثير. وهو قول "أبي السعود وبعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم"⁽⁴⁾.
النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن ﴿قَدْ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ للتحقيق، لأن هذا هو اللائق بالله تعالى، ولا يجوز أن يلحق التوقع أو التقليل أو حتى التكثير بقول الله تعالى في هذا الموضوع وأمثاله.
وعليه فقول ابن الحاجب موافق للصواب.

خامس وعشرون: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ على ثلاثة أقوال:

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (21/142)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (21/293)، المجتبي من مشكل إعراب القرآن للخراط: (3/964).

(2) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: (9/4466).

(3) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: (9/4466).

(4) ينظر: تفسير أبي السعود: (3/126)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (7/617)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبيه: (3/45).

القول الأول: هو على بابه لكن بتقدير محذوف، أي: ذق إنك أنت العزيز الكريم في نفسك أو كما زعمت أو قلت في الدنيا، ولست كذلك. وهو قول أكثر المفسرين⁽¹⁾.

القول الثاني: القصد مستهزئاً به: إنك أنت الذليل اللئيم، كما تقول لمن فعل ما لا يعقل استهزاء: إنك أنت العاقل. وهو قول "أبي حيان التوحيدي"⁽²⁾ والسعدي وابن عاشور والشنقيطي⁽³⁾، وذكره "علي ابن فضال القيرواني"⁽⁴⁾ والقرطبي⁽⁵⁾.

القول الثالث: على سبيل الهزؤ والتهمك والتوبيخ. وهو قول "الزمخشري والعز ابن عبد السلام والبيضاوي والنسفي وابن جزى ومجير الدين المقدسي وأبي السعود والشوكاني وآخرون"⁽⁶⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين صحيحان، وهو أن معنى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (44/3)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (428/4)، بحر العلوم للسمرقندي: (273/3)، الخصائص لابن جني: (463/2)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: (207/4)، حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة: (ص657)، الكشف والبيان للثعلبي: (8/356)، التفسير الوسيط للواحدي: (4/92)، تفسير السمعي: (5/131)، تفسير البغوي: (7/236)، المحرر الوجيز لابن عطية: (5/77)، زاد المسير لابن الجوزي: (4/94)، تفسير الخازن: (2/128).

(2) هو: علي بن محمد بن العباس، أبو حيان البغدادي، الصوفي المعتزلي الضال الملحد، كان من أعيان الشافعية، كان كذاباً وزنديقاً، قدح في الشريعة وقال بالتعطيل، من مصنفاته: تصوف الحكماء، زهاد الفلاسفة، البصائر والذخائر، توفي نحو سنة (400هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (17/119)، الأعلام للزركلي: (4/326).

(3) ينظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي: (8/136)، بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي: (4/344)، تفسير السعدي: (ص774)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (25/316)، أضواء البيان للشنقيطي: (7/526)، دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب للشنقيطي: (ص208).

(4) هو: علي بن فضال بن علي بن غالب، أبو الحسن، المجاشعي، القيرواني، التميمي، الفرزدقي، إمام النحو المفسر، طوف الدنيا، واتصل بنظام الملك، وأقرأ الآداب مدة، وله نظم جيد، من مصنفاته: الإكسير في التفسير، والبرهان في التفسير، البسملة وشرحها، وكتاب الدول، توفي سنة (479هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (18/528).

(5) ينظر: النكت في القرآن الكريم لابن فضال: (ص443)، تفسير القرطبي: (16/151).

(6) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/282)، تفسير العز بن عبد السلام: (1/105)، تفسير البيضاوي: (5/104)، تفسير النسفي:

(3/295)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (2/269)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (6/257)، تفسير أبي السعود:

(8/65)، فتح القدير للشوكاني: (4/663)، روح المعاني للآلوسي: (13/132).

الكَرِيمُ ﴿: ذق العذاب إنك أنت العزيز الكريم كما زعمت وقيل في الدنيا وأنت في الحقيقة ذليل لئيم؛ وذلك لأن هذين القولين لا يتعارضان ولا يدفع أحدهما الآخر، فتحمل الآية على المعنيين معا. وعليه فقول ابن الحاجب أحد قولين صحيحين.

سادس وعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة:
الدراسة:

اختلف المفسرون في تأويل ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ على خمسة أقوال:

القول الأول: وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وأصله وفجرنا عيون الأرض، فغير للمبالغة. وهو قول أكثر المفسرين⁽¹⁾.

القول الثاني: أخرجنا من الأرض عيوننا. وهو قول السمرقندي⁽²⁾.

القول الثالث: شققنا الأرض بالماء عيوننا. وهو قول الثعلبي⁽³⁾.

القول الرابع: انفتحت الأرض بعيون الماء. وهو قول الواحدي⁽⁴⁾.

القول الخامس: فتحنا عيون الأرض بالماء. وهو قول السمعاني⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو القول الراجح، وهو أن معنى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾: وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وأصله: وفجرنا عيون الأرض، فغير للمبالغة؛ وذلك لأن هذا القول دل عليه القرآن - كما استدل على ذلك ابن الحاجب - وهو قوله

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/434)، تفسير البيضاوي: (5/165)، تفسير الخازن: (4/219)، البحر المحيط لأبي حيان: (10/39)، الدر المصون للسمين الحلبي: (10/507)، جامع البيان للإبي: (4/224)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (6/462)، تفسير أبي السعود: (8/169)، روح البيان لإسماعيل حقي: (9/272)، تفسير المظهر: (9/137)، فتح القدير للشوكاني: (5/148)، فتح القدير للشوكاني: (27/183).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (3/371).

(3) ينظر: الكشاف والبيان للثعلبي: (9/164).

(4) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي: (4/209).

(5) ينظر: تفسير السمعاني: (5/311).

تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: 60]. وتفسير القرآن بالقرآن حجة أجمع عليها العلماء. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

سابع وعشرون: دراسة قوله في الآيتين الثلاثين والواحدة والثلاثين ونتيجة الدراسة:
الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾: على ثلاثة أقوال:

القول الأول: للطلب (الأمر)، أي: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا... ودليله الجزم في ﴿يَغْفِرْ﴾، ولا يجزم المضارع مجردا عن أداة الجزم إلا في جواب الطلب. وهو قول جمع من المفسرين منهم "الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري والفخر الرازي والسمين الحلبي والثعالبي والآلوسي"⁽¹⁾.

القول الثاني: على ظاهره، وجزم ﴿يَغْفِرْ﴾ بتقدير محذوف، أي: إن فعلتم ذلك العمل، يغفر لكم ذنوبكم... وهو قول "السمرقندي والبيضاوي"⁽²⁾، وذكره الشوكاني⁽³⁾.

القول الثالث: هو جواب لما دل عليه الاستفهام؛ والمعنى: هل تقبلون إن دلتكم. ذكره "العكبري والبيضاوي"⁽⁴⁾.

القول الرابع: أنها على ظاهرها من الخبر، وجزم ﴿يَغْفِرْ﴾ لأنه جواب ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾. وهو قول الفراء⁽⁵⁾.

وغلطه ابن الجوزي فقال: «وقد غلط بعض النحويين، فقال: هذا جواب (هل) وهذا غلط بيِّن، لأنه ليس إذا دهم على ما ينفعهم غفر لهم، إنما يغفر لهم إذا عملوا بذلك.»⁽¹⁾

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (5/166)؛ إعراب القرآن للنحاس: (4/278)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (11/7442)، الكشاف للزمخشري: (4/526)، مفاتيح الغيب للرازي: (29/531)، تفسير النسفي: (3/477) الدر المصون للسمين الحلبي: (10/319)، تفسير الثعالبي: (5/427)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (7/44)، روح المعاني ليلوسي: (14/283).

(2) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (3/444)، تفسير البيضاوي: (5/209).

(3) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (5/265).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1221)، تفسير البيضاوي: (5/209).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/154).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن معنى ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ على لفظ الخبر ومعنى الأمر، ودليله الجزم في ﴿يَغْفِرُ﴾، ولا يجوز المضارع مجرداً عن أداة الجزم إلا في جواب الطلب، وذلك لأنه القول الذي دل على المعنى من دون تقدير وهو الأصل، وجاء على لفظ الخبر « للإيدان بوجود الامتثال، وكأنه امتثل فهو يجبر عن إيمان وجهاد موجودين. ونظيره قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك: جعلت المغفرة لقوة الرجاء، كأنها كانت ووجدت. »⁽²⁾.
وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

ثامن وعشرون: دراسة قوله في الآيتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن (الناصية) الأولى على ظاهرها تجذب جذبا شديدا إلى النار، ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ أي صاحبها كاذب خاطئ⁽³⁾.
وهذا لا يعارض قول ابن الحاجب لأنه بين أن الناصية الأولى وهي ناصية المذكور الناهي موصوفة بالسفع، و﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وصفت بأنها كاذبة خاطئة - والمراد صاحبها إذ لا يعقل غيره - والكذب والخطأ هو علة السفع أي جذبا إلى النار.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن قول ابن الحاجب في الآية قول صحيح لا يعارض اتفاق

(1) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (279 /4).

(2) الكشف للزمخشري: (4/ 526).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (5/ 345)، التفسير الوسيط للواحدي: (4/ 530)، تفسير السمعي: (6/ 258)، تفسير

البغوي: (8/ 480)، الكشف للزمخشري: (4/ 778)، المحرر الوجيز لابن عطية: (5/ 503)، مفاتيح الغيب للرازي:

(32/ 225)، تفسير القرطبي: (22/ 385)، تفسير البيضاوي: (5/ 326) تفسير الخازن: (4/ 449)، البحر المحيط لأبي حيان:

(10/ 511)، جامع البيان للإبي: (4/ 512)، فتح القدير للشوكاني: (5/ 572-573)، جامع البيان للإبي: (4/ 512).

المفسرين؛ لما بيته في الدراسة، وابن الحاجب عبر بعلّة السفع، لأنه معلوم أن الكذب والخطأ صفات صاحب الناصية، والمفسرون عبروا بأن المقصود ﴿كَذِبَ خَاطِئٍ﴾ صاحبها كاذب خاطئ، لأنه معلوم أن ذلك علة السفع إلى النار. وإذا انضاف هذا إلى هذا نتج أن صاحب الناصية الكاذبة الخاطئة جرّها هذا الكذب والخطأ إلى النار.

المطلب الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالإظهار في موضع الإضمار ودراستها.

الفرع الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.

سيتم في هذا الفرع جمع كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بدلالة وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: 282].

قول ابن الحاجب: «... قال: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال: فتذكرها الأخرى، لأنه قد تقدم الذكر، فلم يحتاج إلى إعادة الظاهر... والجواب: ... نقول: أصل الكلام على الوجه الأول: أن تذكر إحداها الأخرى عند ضلالها، فقدم على ما ذكرناه، فبقي ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ على ما كان عليه. الثاني هو: أنه لا يستقيم في المعنى إلا كذلك، ألا ترى أنه إذا قال: أن تضل إحداها فتذكرها الأخرى، وجب أن يكون ضمير المفعول عائداً على الضالة، فيتعين لها؛ كما إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعين أن يكون الجائي هو المضروب، وذلك مغل بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالة الآن في الشهادة هي الذاكرة بها في زمان آخر، فالمذكورة هي الضالة. فإذا قيل: فتذكرها الأخرى، لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة. وإذا قيل: فتذكر إحداها الأخرى، كان مبهماً في كل لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر، اندرج أيضاً تحته لوقوع قوله: فتذكر إحداها الأخرى، غير معين. ولو قيل: فتذكرها الأخرى، لم يستقم أن يكون مندرجا تحته إلا التقدير الأول. فعلم أن العلة هي التذكير من إحداها الأخرى كيف ما قدر، وإن اختلفت. وهذا المعنى لا يفيد إلا ما ذكرناه، فوجب لذلك أن يُقال: فتذكر إحداها الأخرى. وهذا

الوجه الثاني هو الذي يصلح أن يكون جارياً على الوجهين المذكورين أولاً؛ وإنه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئها ظاهرين.

وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم إلا على التقدير الأول، لأن التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم مع ذلك أن يقال: إن أصل الكلام: أن تذكر إحداهما الأخرى لضلالها، مع القول بأن الضلال هو العلة، فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه، وأنه لو غير إلى المضمر لاختل المعنى المقصود واختص ببعضه. والله أعلم بالصواب. (1)

ثانياً: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۚ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ

هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ [المائدة: 46]

قول ابن الحاجب: «إنما أعيد لفظ التوراة لأمرين، أحدهما: التعظيم المعروف في مثل قوله: إلى الله، إن الله، وهو كثير. وقوله:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا *** (2)

والثاني: رفع اللبس لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور. فكان لفظ التوراة أدفع لللبس. والله أعلم بالصواب. (3)

ثالثاً: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]

قول ابن الحاجب: «إنما حسن إظهار الوعاء وكان القياس أن يقول: ثم استخرجها منه لتقدم ذكره؛ لأنه لو قيل: ثم استخرجها منه، لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأن الأخ كان مباشراً بطلب خروج الوعاء، ولم يكن الأمر كذلك، لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية،

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 128-129).

(2) عجزه: نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا. وهو لعدي بن زيد. ينظر: ديوانه: (ص 65) ينظر: الكتاب لسبيويه: (1/ 62).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/ 286).

فأعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم. وإنما لم يضمم الأخ فيقال: ثم استخرجها من وعائه، لأمرين: أحدهما: أن ضمير الفاعل في ﴿أَسْتَخْرَجَهَا﴾ ليوסף عليه السلام. فلو قال: من وعائه، لتوهم أنه ليوסף، لأنه أقرب مذكور، فأظهر دفعا لذلك.

الثاني: أن الأخ مذكور مضافا إليه، ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية. فلما احتيج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضا. والله أعلم بالصواب. (1)

رابعا: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: 38]

قول ابن الحاجب: «إنما أعيد لفظ الظاهر في هذه الآية كما أعيد اسم الله تعالى في مثل قوله: ﴿وَأَنْقُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ﴾ [المائدة: 2] وأشباهه، لما في الاسم الظاهر من التعظيم، فلذلك أعيد لفظ ﴿رَبِّي﴾ لما في ذكر الرب من التعظيم له والهضم للمتكلم، فكان التكرير لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسن. والله أعلم بالصواب. (2)

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَنِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا فَبِأَوَّانٍ يُضَيِّفُوهُمَا﴾ [الكهف: 77]

قول ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾: إنما أعاد (الأهل) بلفظ الظاهر لأحد أمرين: أحدهما: أن ﴿اسْتَطَعْنَا﴾ صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾، فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجمالية إليها. ولا يمكن عوده إلا كذلك؛ لأنه لو قيل: (استطعناهم) لكان الضمير لغيرها. ولو قيل: (استطعناها) لكان على التجوز؛ إذ القرية لا تستطعم حقيقة. فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد إلى القرية ولا يمكن ذكره إلا وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف، ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر إضافة المضمّر، تعين ذكره ظاهرا. ولا يرد عليه أن ﴿اسْتَطَعْنَا﴾ جواب لـ ﴿إِذَا﴾ لا صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾، لأننا نقول: الظاهر أنه صفة لقرية، وأن ﴿قَالَ﴾ هو جواب ﴿إِذَا﴾ لقوله في القصة

(1) أمالي ابن الحاجب: (210 / 1).

(2) المصدر نفسه: (250 / 1).

الأخرى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَٰ غُلَمًا فَقَنَّهٗ قَالَ ﴾ [الكهف: 74]. ف ﴿ قَالَ ﴾ ههنا جواب ﴿ إِذَا ﴾ متعين. ولا يستقيم أن يكون ﴿ فَقَنَّهٗ ﴾ جوابه، إذ الماضي الواقع في جواب (إذا) لا يكون بالفاء، فتعين فيه ﴿ قَالَ ﴾. وإذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النمط في أن ﴿ قَالَ ﴾ هو الجواب لأنها سبقت سياقاً واحداً. والثاني: أن الأهل لو أضمر لكن مدلوله مدلول الأول، ومعلوم أن مدلول الأول جميع الأهل. ألا ترى إذا قلت: أتيت أهل قرية كذا، إنما تعني وصلت إليهم، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض. والاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي النازل بهم منهم، وهم بعضهم، فوجب أن يقال: ﴿ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا ﴾؛ لئلا يفهم أنهم استطعموا جميع الأهل وليس كذلك. والله أعلم بالصواب. (1)

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ۖ كَلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا

عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ ﴿ [السجدة: 20]

قول ابن الحاجب: « فإن قيل: لم أعيد ذكر النار ظاهراً؟ ولم لم يستغن بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله: ﴿ فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ﴾؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أن سياق الآية التهديد والتخويف وتعظيم الأمر، وفي ظاهر لفظ النار من ذلك ما ليس في الضمير، ألا ترى إلى قوله:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ *** نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا (2)

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام وإن اختلف المساقان، قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: 170]. و ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 30]. ومثل ذلك في القرآن كثير.

والوجه الثاني: أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار، فلا يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر؛ لأن القول لهم إنما هو بذكر النار، وليس قوهم حينئذ متقدما عليه ذكر النار حتى يقال: لم يأت ضمير، وإنما اتفق ذكر النار قبلها عند ذكر الجملة

(1) أمالي ابن الحاجب: (217/1).

(2) البيت لعدي بن زيد. ينظر: ديوانه: (ص 65). ونسبه سيويه لسواد ابن عدي. ينظر: الكتاب: (62/1).

التي قبلها خبرا عن أحوالهم، فلما سيق بعدها للإخبار بما يقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، ذكر الكلام على استقلاله. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني غلام زيد، وقلت له: سافر زيد، لم يحسن وقوع الضمير ههنا موقع الظاهر، وإن تقدم الذكر. وسببه ما ذكرناه. والله أعلم بالصواب. (1)

سابعا: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: 14]

قول ابن الحاجب: «إنما أعيد لفظ الجبال، والقياس الإضمار، لتقدم ذكرها. فقال: هذا مثل ما ذكرناه في قوله في (آلم السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾، وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر، وإعادة الظاهر أبلغ. وأيضا لو لم تذكر الجبال لكان الضمير محتملا أن يعود على الأرض، فذكرت الجبال بظاهرها دفعا لهذا الاحتمال. والله أعلم بالصواب. (2)

ثامنا: عرض الآيتين الثامنة والتاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية:

قال ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿الْفَكَارَةُ ۝ مَا الْفَكَارَةُ﴾ وشبهه: «فأوقع الظاهر ههنا موقع المضمر لتعظيم الأمر مثل قولهم:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ *** نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا (3). (4)

الفرع الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا الفرع دراسة كل أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالإظهار في موضع الإضمار ودلالته بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/152-153).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/223).

(3) البيت لسواد بن عدي. ينظر: الكتاب لسيبويه: (1/62)، شرح أدب الكاتب للجواليقي: (ص86).

(4) أمالي ابن الحاجب: (2/829).

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في الجواب عن تكرار كلمة (إحدهما) في الآية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه إظهار في مقام الإضمار لدخول الكلام معنى العموم، لأن كلا من المرأتين يجوز عليه الوصفان؛ فالمعنى: إن ضلت هذه ذكرتها هذه، وإن ضلت هذه ذكرتها هذه، لا على التعيين، ولو أضمر لتعين عوده إلى المذكور، فيكون المعنى قاصراً على واحدة هي الناسية، والأخرى تذكرها. وهو قول جمهور المفسرين الذين تطرقوا للجواب عن هذا الإشكال⁽¹⁾.

ومن الطرائف التي قيلت حول هذا الإشكال سؤال الخفاجي⁽²⁾ لشهاب الدين الغزنوي:

"يَا رَأْسَ أَهْلِ الْعُلُومِ السَّادَةِ الْبَرَّرَهُ *** وَمَنْ نَدَاهُ عَلَى كُلِّ الْوَرَى نَشَرَهُ
مَا سِرُّ تَكَرَّرِ إِحْدَى دُونَ تَذَكُّرِهَا *** فِي آيَةِ لِدَوِي الْإِشْهَادِ فِي الْبَقَرَةِ
وَوَظَاهِرُ الْحَالِ إِيجَازُ الضَّمِيرِ عَلَى *** تَكَرَّرِ إِحْدَاهُمَا لَوْ أَنَّهُ ذَكَرَهُ
وَحَمَلُ الْإِحْدَى عَلَى نَفْسِ الشَّهَادَةِ فِي *** أَوْلَاهُمَا لَيْسَ مَرَضِيًّا لَدَى الْمَهْرَةِ
فَغُضُّ بِفِكْرِكَ لاسْتِخْرَاجِ جَوْهَرِهِ *** مِنْ بَحْرِ عِلْمِكَ ثُمَّ ابْعَثْ لَنَا دُرَرَهُ

فأجاب الغزنوي:

يَا مَنْ فَوَائِدُهُ بِالْعِلْمِ مُنْتَشِرَهُ *** وَمَنْ فَضَائِلُهُ فِي الْكَوْنِ مُشْتَهَرَهُ
يَا مَنْ تَفَرَّدَ فِي كَشْفِ الْعُلُومِ لَقَدْ *** وَافَى سُؤَالَكَ وَالْأَسْرَارُ مُسْتَتْرَهُ
تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَالْقَوْلُ مُحْتَمِلٌ *** كِلَيْهِمَا فَهِيَ لِلإِظْهَارِ مُفْتَقِرَهُ
وَلَوْ أَتَى بِضَمِيرٍ كَانَ مَقْتَضِيًّا *** تَعْيِينَ وَاحِدَةٍ لِلْحُكْمِ مُعْتَبَرَهُ

(1) ينظر: التبيان للعكبري: (1/230)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/734)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/665)، تفسير أبي السعود: (1/270)، فتح القدير للشوكاني: (1/346)، روح المعاني للآلوسي: (2/57)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (3/112)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (3/407).

(2) هو: أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي (نسبة إلى قبيلة خفاجة) المصري، ولد سنة (977هـ)، قاضي القضاة الفقيه الأديب الطبيب، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، من تصانيفه: ريجانة الألبا، طراز المجالس، حاشية على تفسير البيضاوي، توفي سنة (1069هـ). ينظر في ترجمته: معجم المفسرين لعادل نويهض: (1/75)، الأعلام للزركلي: (1/238).

وَمَنْ رَدَدْتُمْ عَلَيْهِ الْحَلَّ فَهُوَ كَمَا *** أَشْرْتُمْ لَيْسَ مَرَضِيًّا لِمَنْ سَبَرَهُ
هَذَا الَّذِي سَمَحَ الذَّهْنُ الْكَلِيلُ بِهِ *** وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي الْفَحْوَى بِمَا ذَكَرَهُ"⁽¹⁾

القول الثاني: إظهار في مقام الإضمار ليدل على أن ﴿إِحْدَهُمَا﴾ الثانية مفعول مقدم، ولا يجوز أن يكون فاعلا في هذا الوجه؛ لأن الضمير هو المظهر بعينه، والمظهر الأول فاعل (تضلل)، فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الناسية هي المذكورة، وذا محال. ذكر هذا القول "الطبرسي"⁽²⁾ والعكبري"⁽³⁾.

القول الثالث: إظهار في مقام الإضمار مكان المضمرة لنكتة هي قصد استقلال الجملة بمدلولها كيلا تحتاج إلى كلام آخر فيه معاد الضمير لو أضمر، وذلك يرشح الجملة لأن تجري مجرى المثل. وكأن المراد هنا الإيحاء إلى أن كلتا الجملتين علة لمشروعية تعدد المرأة في الشهادة، فالمرأة معرضة لتطرق النسيان إليها وقلة ضبط ما يهم ضبطه، والتعدد مظنة لاختلاف مواد النقص والخلل، فعسى ألا تنسى إحداها ما نسيته الأخرى. وهو اختيار ابن عاشور"⁽⁴⁾.

القول الرابع: إحداها الأول مراد به إحدى الشهادات، وتضلل بمعنى تتلف بالنسيان، وإحداها الثاني مراد به إحدى المرأتين، فالمعنى: أن تضلل إحدى الشهادات؛ أي تضع بالنسيان، فتذكر إحدى المرأتين الأخرى منها، ولما اختلف المدلول لم يبق إظهار في مقام الإضمار. وهو قول "أبي القاسم المغربي"⁽⁵⁾، وأيده الطبرسي بأنه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا وإنما يقال: ضلت الشهادة إذا ضاعت

(1) طراز المجالس للخفاجي: (ص 203).

(2) هو: الفضل بن الحسن بن الفضل أبو علي أمين الدين الطبرسي (نسبة إلى طبرستان)، مفسر محقق لغوي، من كبار علماء الشيعة الإمامية، من مصنفاته: مجمع البيان في تفسير القرآن، تاج الموالي، مختصر الكشاف، توفي سنة (548هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (5/ 148)، معجم المفسرين لعادل نويهض: (1/ 420).

(3) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: (2/ 180)، التبيان للعكبري: (1/ 230).

(4) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/ 112).

(5) هو: الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم المغربي، الوزير، ولد سنة (370هـ)، من الدهاة العلماء الأدباء، تصرف في فنون من علم العربية واللغة، وتمهر في أكثر الفنون العلمية، من مصنفاته: المأثور في ملح الخدور، الإيناس، ديوان شعر ونثر، توفي سنة (418هـ). ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للدواودي: (1/ 155)، الأعلام للزركلي: (2/ 245).

كما قال سبحانه: ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف: 37] أي ضاعوا منا⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القول الأول والثاني والثالث؛ إذ لا تعارض بينها ووجهت كلها توجيهات قوية من حيث المعنى والدلالة والإعراب وموافقة اللغة، وهي متقاربة ومتكاملة، بخلاف القول الرابع الذي فيه تفكيك وعدم انتظام⁽²⁾، وفيه تشتيت للضمائر لا دليل عليه⁽³⁾.

وعليه فأجوبة ابن الحاجب موافقة للأقوال الراجعة.

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

الظاهر أن ابن الحاجب أدرج إعادة كلمة ﴿التَّورَةِ﴾ في الآية في باب وضع الظاهر موضع المضمرة، وهذه زلة قلم منه - رحمه الله - وبعد البحث والاستقراء وجدت المسألة اختلف فيها على قولين:

القول الأول: أن إعادة ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ﴾ ليس بتكرار؛ لأن في الأول الإخبار بأن عيسى مصدق لما بين يديه من التوراة. وفي الثاني: الإخبار بأن الإنجيل مصدق للتوراة، فظهر الفرق بين اللفظين. وهو قول "الراغب الأصفهاني وابن الجوزي والواحدي والخازن ومحمد صديق حسن خان وأبي حيان وابن عاشور"⁽⁴⁾

القول الثاني: أن إعادة ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ﴾ لزيادة التقرير. وهو قول "أبي السعود وإسماعيل حقي والآلوسي"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: (2/ 180)، روح المعاني للآلوسي: (2/ 57)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (3/ 111-112).

(2) روح المعاني للآلوسي: (2/ 57).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (1/ 112).

(4) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: (4/ 368)، التفسير البسيط للواحدي: (7/ 401)، تفسير الخازن: (2/ 50)، فتح البيان لمحمد

صديق حسن: (3/ 439)، البحر المحيط لأبي حيان: (4/ 278)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/ 219).

(5) تفسير أبي السعود: (3/ 43)، روح البيان لإسماعيل حقي: (2/ 398)، روح المعاني للآلوسي: (3/ 319).

النتيجة:

الذي يظهر - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن إعادة ﴿ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ ليس بتكرار؛ لأن في الأول الإخبار بأن عيسى مصدق لما بين يديه من التوراة. وفي الثاني: الإخبار بأن الإنجيل مصدق للتوراة؛ وذلك لأنه القول الذي يقتضيه السياق، والأصل في اللغة تجنب التكرار، وهو القول الذي عليه أكثر المفسرين.

وعليه فإن ابن الحاجب أخطأ في وضع كلمة (التوراة) الثانية في باب وضع الظاهر موضع المضمرة.

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

هذا الذي ذكره ابن الحاجب - رحمه الله - هو من باب وضع الظاهر موضع المضمرة، وقد بين تعليل ذلك وفائدته، ولم أجد أحداً من المفسرين أو اللغويين أو غيرهم في حدود ما بحثت من تكلم على هذا إلا ثلاثة وهم: أبو البقاء العكبري والسيوطي والآلوسي. وهذه أقوالهم:

قول العكبري: «(فإن قيل: لم لم يقل: فاستخرجها منه، لتقدم ذكره؟ قيل: لم يصرح بتفتيش وعاء أخيه حتى يعيد ذكره مضمراً، فأظهره ليكون ذلك تنبيهاً على المحذوف، فتقديره: ثم فتش وعاء أخيه، فاستخرجها منه. (1)»

قول السيوطي: «(لم يقل (منه) لئلا يتوهم عود الضمير إلى الأخ فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبوية فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا، ولم يقل: (من وعائه) لئلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف لأن العائد عليه ضمير ﴿أَسْتَخْرَجَهَا﴾. (2)»

قول الآلوسي: «(لم يقل منه على رجوع الضمير إلى الوعاء أو من وعائه على رجعه إلى أخيه قصداً إلى زيادة كشف وبيان. (3)»

(1) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/740).

(2) الإتيان للسيوطي: (3/245)، معترك الأقران للسيوطي: (1/275).

(3) روح المعاني للآلوسي: (7/27).

أما الزركشي فإنه قد نقل قول ابن الحاجب بحرفه⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال عرض هذه الأقوال - والله تعالى أعلم - أنها لا تنافي ما قاله ابن الحاجب وإنما تتكامل ويؤخذ بها كلها.

رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد أحداً غير ابن الحاجب - في حدود ما بحثت - وجه إعادة لفظ الظاهر في قوله تعالى:

﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ إلا الزركشي⁽²⁾. واتفقا على أن إعادة لفظ ﴿رَبِّي﴾ للتعظيم.

خامساً: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

تعددت الأقوال التي وجه بها المفسرون إعادة كلمة (الأهل) بلفظها الظاهر في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ

إِذَا أَنبَأَ أَهْلَ قَرْيَةٍ أَسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ إلى أقوال كثيرة أهمها:

القول الأول: إعادة الظاهر هنا لا بد منه؛ لأن جملة ﴿أَسْتَطَعَمَا﴾ صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾ ولا بد من رابط

يعود عليها؛ فإن اتصل بالفعل ففعل: (استطعمها) كان الضمير غير عائد عليها، ولو قيل:

(استطعمها) لكان طلب الطعام من القرية، والقرية لا تستطعم حقيقة، فتعين إعادة الظاهر متصل به

الرابط وهو: ﴿أَهْلَهَا﴾. وهو قول "تقي الدين السبكي"⁽³⁾ وابن هشام الأنصاري والسيوطي"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: البرهان للزركشي: (2/ 489).

(2) ينظر: المصدر نفسه: (2/ 485).

(3) هو: علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، تقي الدين، الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي الأشعري، ولد سنة (683هـ)، فقيه محدث

أصولي منطقي نحوي، من مصنفاته: الابتهاج في شرح المنهاج، الدر النظيم في التفسير، التحقيق في مسألة التعليق، توفي سنة

(756هـ). ينظر في ترجمته: المعجم المختص بالمحدثين للذهبي: (ص 166)، الوافي بالوفيات للصفدي: (21/ 166).

(4) ينظر: الإتيان للسيوطي: (3/ 248)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص 405).

القول الثاني: أعيد لفظ (الأهل) لأنهم غير الأول، فد(الأهل) الأول جميعهم، والأهل الثاني بعضهم ممن تمكنوا من استطعامهم؛ لأنه لا يمكن استطعامهم جميعاً، فلو استعمل الضمير لكان المدلول واحداً. ذكره "شهاب الدين الخفاجي"⁽¹⁾

القول الثالث: أعيد لفظ الأهل لتأكيد العموم، وهو أنها حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهل القرية إنما أتيا بعضهم، فلما قال: ﴿أَسْتَطْعَمًا﴾ احتمل أنهما لم يستطعما إلا ذلك البعض الذي أتياه، فجيء بلفظ أهلها ليعم جميعهم، وأنهم يتبعونهم واحداً واحداً بالاستطعام، ولو كان التركيب (استطعمهم) لكان عائداً على البعض المأتي. وهو قول "أبي حيان والزرکشي ومصطفى ديب البغا"⁽²⁾.

القول الرابع: أعيد لفظ الأهل لزيادة التصريح، تشبيهاً بهم في لؤمهم، إذ أبوا أن يضيفوهما؛ لأن الضيافة كانت شائعة في الأمم من عهد إبراهيم عليه السلام وهي من المواساة المتبعة عند الناس. وهو قول ابن عاشور⁽³⁾، وذكره الشوكاني⁽⁴⁾.

ومثله من القرآن قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوبَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: 21]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: 19].
أعيد لفظ الشيطان تحقيراً له وتشبيهاً به وبخبثه.

القول الخامس: كره اجتماع الضميرين المتصلين في مثل هذا اللفظ لما فيه من الكلفة والبشاعة والاستطالة. ذكره "النيسابوري والشوكاني"⁽⁵⁾. ورده الألويسي⁽⁶⁾.

ومن الطرائف التي ذكرت حول هذا الإشكال ما نظمه صلاح الدين الصفدي سائلاً شيخه تقي الدين السبكي قائلاً:

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) لشهاب الدين الخفاجي: (6/124).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (7/209)، البرهان للزرکشي: (2/494)، الواضح في علوم القرآن لمصطفى ديب البغا: (ص167).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (7/16).

(4) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (3/358).

(5) ينظر: تفسير النيسابوري: (4/450)، فتح القدير للشوكاني: (3/358).

(6) ينظر: روح المعاني للألويسي: (8/327).

أَسِيدَنَا قَاضِي الْقُضَاةِ وَمَنْ إِذَا *** بَدَا وَجْهُهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَانِ
 وَمَنْ كَفَّهُ يَوْمَ النَّدَى وَمِدَادِهِ *** عَلَى طُرْسِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
 وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمَشْكَلَاتِ مَسَائِلُ *** جَلَاهَا بِفِكْرٍ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
 رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجَزٍ *** لِأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
 وَمَنْ جُمَّلَةَ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ *** بِإِيْجَازِ أَلْفَاظٍ وَبَسْطِ مَعَانِ
 وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً *** بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي
 وَمَا هِيَ إِلَّا "اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا" فَقَدْ *** يُرَى اسْتَطَعَمَا هُمْ مِثْلَهُ بَيَانِ
 فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ *** مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنْ ذَاكَ لَشَانِ
 فَأَرَشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي *** فَمَالِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِ
 وأجاب السبكي بما لخصته خلال عرض القول الأول⁽¹⁾.

وهناك إجابات أخرى منظومة جوابا على سؤال السبكي تنظر في مظانها⁽²⁾ لئلا تطول الدراسة بذكرها.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح من الأقوال القول الأول والرابع، وهو أن إعادة لفظ (الأهل) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا ﴾ لأجل الرابط الذي يربط الصفة بالوصوف، ولزيادة التصريح تشبيعا بهؤلاء الأهل في لؤمهم، إذ أبوا أن يضيفوا الخضر وموسى عليهما السلام، وترك الضيافة لؤم ويزداد اللؤم برفض ضيافة من طلبها؛ وذلك لأن هذين القولين يقويهما العرف اللغوي والعرف القرآني، بخلاف القولين الثاني والثالث فقد رد أحدهما الآخر، والقول الخامس قد بينت رده خلال الدراسة. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: معترك الاقرا ن للسيوطي: (1/ 277)، الإتيقان للسيوطي: (3/ 248).

(2) ينظر: أعيان العصر وأعو ان النصر للصفدي: (3/ 337)، الوافي بالوفيات للصفدي: (21/ 60).

سادسا: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد في كتب التفسير من تعرض لتوجيه الإظهار في موضع الإضمار في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ۚ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ۚ﴾. إلا الآلوسي وابن عاشور. أما الآلوسي فقد وافق ابن الحاجب في توجيهه الأول، ونقل عنه توجيهه الثاني، وأورد عليه كلامين، معارض ومؤيد، وأعقب كل ذلك برأيه. وهذا قوله في ذلك كاملا: « وأظهرت ﴿النَّارِ﴾ مع تقدمها قبل لزيادة التهديد والتخويف وتعظيم الأمر، وذكر ابن الحاجب في أماليه وجها آخر للإظهار وهو أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار فلا يناسب ذلك وضع الضمير إذ ليس القول حينئذ مقدا عليه ذكر النار وإنما ذكرها سبحانه قبل إخبارا عن أحوالهم، ونظر فيه الطيبي عليه الرحمة بأن هذا القول داخل أيضا في حيز الأخبار لعطفه على ﴿أُعِيدُوا﴾ الواقع جوابا لـ ﴿كُلَّمَا﴾ ، فكما جاز الإضمار في المعطوف عليه جاز فيه أيضا إن لم يقصد زيادة التهديد والتخويف. ورد بأن المانع أنه حكاية لما يقال لهم يوم القيامة والأصل في الحكاية أن تكون على وفق المحكي عنه دون تغيير ولا إضمار في المحكي لعدم تقدم ذكر النار فيه. وتعقب بأنه قد يناقش فيه بأن مراده أنه يجوز رعاية المحكي والحكاية، وكما أن الأصل رعاية المحكي الأصل الإضمار إذا تقدم الذكر فلا بد من مرجح.

وقال بعض المحققين: أراد ابن الحاجب أن الإظهار هو المناسب في هذه الجملة نظرا إلى ذاتها ونظرا إلى سياقها، أما الأول: فلأنها تقال من غير تقدم ذكر ﴿النَّارِ﴾، وأما الثاني: فلأن سياق الآية للتهديد والتخويف وتعظيم الأمر، وفي الإظهار من ذلك ما ليس في الإضمار، وهذا بعيد من أن يرد عليه نظر الطيبي، والإنصاف أن كلا من الإضمار والإظهار جائز، وأنه رجح الإظهار اقتضاء السياق لذلك. «⁽¹⁾. وأما ابن عاشور فنقل قولي ابن الحاجب وسكت⁽²⁾.

(1) روح المعاني للآلوسي: (11/131-132).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (21/231).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن توجيهي ابن الحاجب في محلها، والأول أكد؛ لأن الثاني قد يرد عليه بأنهم عندما يقال لهم: ذوقوا عذابها، فإنهم يفهمون أن الضمير يعود على النار ولو لم يسبق لها ذكر، لدلالة كلمة العذاب عليها.

سابعاً: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد من المفسرين ولا غيرهم⁽¹⁾ من تكلم عن إعادة لفظ الظاهر موضع المضمرة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ أي إعادة كلمة الجبال، فهو مما انفرد به رحمه الله.

ثامناً: دراسة قوله في الآية الثامنة والتاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم يختلف المفسرون والنحويون أن إيقاع الظاهر موقع المضمرة في قوله تعالى: ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾⁽²⁾ للتعظيم والتهويل والترجيع.

(1) إلا الزركشي ولكنه نقله عن ابن الحاجب ولم يذكره، لتوافق اللفظ. ينظر: البرهان للزركشي: (2/491-492).

(2) ينظر: الخصائص لابن جني: (3/56)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/711)، النكت في القرآن الكريم لابن فضال: (ص513)،

إعراب القرآن لأصبهاني: (ص464)، الكشف للزمخشري: (4/598)، مفاتيح الغيب للرازي: (30/620)، تفسير البيضاوي:

(5/239)، البرهان للزركشي: (2/484)، تفسير أبي السعود: (9/192)، روح البيان لإسماعيل حقي: (10/499)، فتح القدير

للسوكاني: (5/593)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (30/510).

المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتشبيه ودراساتها.

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتشبيه، مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]

قول ابن الحاجب: «... أن يكون المعنى على الرد لمن قال: الذكر كالأنثى. فجوابه أن يقال: ليس الذكر كالأنثى، وكان ذلك المقدر على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعله المشبه عند قصد التسوية قصدا للمبالغة، فجاء الرد على نحو ما قدر. والله أعلم بالصواب.»⁽¹⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنْهُمْ خَشَبٌ مُّسْنَدَةٌ

يُحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُو فَاخْذِرْهُمْ فَانلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُوَفَّقُونَ ﴿٤﴾ [المنافقون: 4]

قول ابن الحاجب: «إنما شبههم بالخشب دون غيرها؛ لأنه لما ذكر الطبع على قلوبهم وعدم فقههم وأنهم مع ذلك أجسام معجبة، شبههم بما له جسم في الصورة وليس له فهم، فقال: كأنهم خشب مسندة. وتشبيههم بالخشب في هذا السياق أحسن من تشبيههم بالحجارة وأشباهها، فإنها ليست في الغالب لها صورة أجسام الأدميين. وقال: ﴿مُسْنَدَةٌ﴾، لأمرين: أحدهما: التنبيه على أنهم كالخشب القائمة، فنبه على أن المراد أنها قائمة بقوله: مسندة، لأن الأخشاب لا تسند إلا وهي قائمة لاستغنائها عن الاستناد في غيره قيامها. وقد تقدم أن المراد عدم فقههم مع عظم أجسامهم، فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسندة. والثاني: التنبيه على أنهم لا فائدة فيهم كالخشب عند عدم استعماله، فإن الخشب القائم ليسقف عليه أو غير القائم ليسقف به، فيه فائدة. وأما المسندة فلا فائدة

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 216).

فيها في حال كونها مسندة. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتشبيه بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلاً إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

المعروف في باب التشبيه أن المشبه به يكون أفضل من المشبه؛ لذا اختلف في ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ

كَالْأُنْثَىٰ﴾ على قولين:

القول الأول: أن التشبيه هنا على بابه (المشبه به أفضل من المشبه)، والمعنى: وليس الذكر الذي رغبت فيه بمساو للأنثى التي أعطيت لو كانت تعلم علو شأن هاته الأنثى. فالأنثى على هذا المعنى أفضل من الذكر (2). قال الفخر الرازي: «المقصود من هذا الكلام ترجيح هذه الأنثى على الذكر، كأنها قالت الذكر مطلوب و هذه الأنثى موهوبة الله تعالى، وليس الذكر الذي يكون مطلوب كالأُنثى التي هي موهوبة لله، وهذا الكلام يدل على أن تلك المرأة كانت مستغرقة في معرفة جلال الله عالمة بأن ما يفعله الرب بالعبد خير مما يريد العبد لنفسه.» (3)

القول الثاني: أن المشبه أفضل من المشبه به، أي جنس الذكر أفضل من جنس الأنثى. والمعنى: أن الذكر أفضل وأكمل في خدمة بيت المقدس لقوته وعدم وجود العوارض التي توجد في الأنثى (4).

قال ابن عاشور: «ولو قيل: وليست الأنثى كالذكر لفهم المقصود. ولكن قدم ﴿الذَّكَرُ﴾ هنا لأنه هو المرجو المأمول فهو أسبق إلى لفظ المتكلم.» (5)

(1) المصدر السابق: (262 / 1).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (233 / 3).

(3) مفاتيح الغيب للرازي: (204 / 8)، وينظر: تفسير المراغي: (144 / 3)، تفسير الخازن: (240 / 1).

(4) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (204 / 8).

(5) التحرير والتنوير لابن عاشور: (233 / 3).

وقال أيضا ابن عاشور موضحا ومستدلا ومقررا هذا القول: « ونفي المشابهة بين الذكر والأنثى يقصد به معنى التفصيل في مثل هذا المقام وذلك في قول العرب: ليس سواء كذا وكذا، وليس كذا مثل كذا، ولا هو مثل كذا، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]، وقوله: ﴿ يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [الأحزاب: 32].

وقول الشاعر:

..... *** فليس سواء عالمٌ وجهولٌ⁽¹⁾.

وقولهم: (مرعى ولا كالسعدان، وماء ولا كصدى)⁽²⁾.

ولذلك لا يتوخون أن يكون المشبه في مثله أضعف من المشبه به إذ لم يبق للتشبيه أثر.⁽³⁾

النتيجة:

الذي يترجح لي -والله تعالى أعلم- أن المشبه أفضل من المشبه به، أي جنس الذكر أفضل من جنس الأنثى؛ وهذا حسب قاعدة: أنه إذا دخل نفي بـ (لا) أو غيرها، أو ما في معناه على تشبيه مصرح بأركانه، أو ببعضها احتمال معينين؛ تفضيل المشبه؛ بأن يكون المعنى أنه لا يُشبهه بكذا؛ لأن وجه الشبه فيه أولى وأقوى، كقولك: ليس زيد كحاتم في الجود، ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى: أنه لا يشبهه به لبعده المسافة بينهما، كقول العرب: ماء ولا كصدى، ومرعى ولا كالسعدان، وفتى ولا كمالك⁽⁴⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) صدره: سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ، والبيت للسموأل. ينظر: البيان والتبيين للجاحظ: (3/ 128)، خزانة الأدب للبغدادي:

(10/ 354)، نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري: (3/ 202).

(2) أي لست مثله، والسعدان شيء تعتلفه الإبل، وهو من أفضل مراعيها، وصدى: ركية لم يكن عندهم ماء أعذب من مائها. ينظر:

جهل من أنساب الأشراف للبلأذري: (12/ 33).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (3/ 234).

(4) روح المعاني للآلوسي: (2/ 131).

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

بين ابن الحاجب في تفسيره لهذه الآية تشبيه المنافقين بالخشب المسندة دون غيرها، ثم بين وجه الشبه، بحجج بينت حقيقة المنافقين وجلت أمرهم. ولم يخالف ابن الحاجب في تفسيره هذا أحد من المفسرين على اختلاف عباراتهم وتنوع تفسيراتهم⁽¹⁾، إلا ما نقله الماوردي عن الكلبي وهو قوله: «وقوله: ﴿مُسْنَدَةٌ﴾ لأنهم يستندون إلى الإيمان لحقن دمائهم.»⁽²⁾. والقولان صحيحان.

(1) ينظر مثلا: تفسير الطبري: (395/23)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (176/5)، بحر العلوم للسمرقندي: (451/3)، تفسير السمعي: (441/5)، تفسير البغوي: (130/8)، الكشاف للزمخشري: (540/4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (312/5)، تفسير القرطبي: (500/20)، تفسير النسفي: (485/3)، تفسير أبي السعود: (252/8)، روح المعاني للآلوسي: (306/14)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (240/28).

(2) النكت والعيون للماوردي: (15/6).

المبحث الخامس: أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالخبر والإنشاء ودراساتها.

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالخبر والإنشاء (كلاستفهام والشرط والقسم والدعاء) مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَأْخُذُونََّهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: 20]

قول ابن الحاجب: ((... همزة الإنكار إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفيا؛ إما نفي طلب؛

أي: نهي كقوله: ﴿أَتَأْخُذُونََّهُ﴾ وإما نفي حصول كقوله: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ [الحجرات: 12].))⁽¹⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: 32]

قول ابن الحاجب: ((الاستفهام فيه على معنى الإنكار، كأنه قيل: ما شيء بعد الحق إلا الضلال.))⁽²⁾

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ

حَنِيزٍ﴾ [هود: 69]

قول ابن الحاجب: ((... يقع المبتدأ مصدرا في معنى الدعاء كقولهم: سلام عليكم، و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾

[المطففين: 1]. وإنما جاز في مثل ذلك لأن الأصل: سلاما عليكم، إذ المعنى عليه. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا

سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ﴾. وإذا كان المعنى عليه فقد علم أن المراد: سلمت سلاما. وإذا كان كذلك وقد

حذف الفعل بعد أن علم كان (سلام) متخصصا في المعنى بنسبته إلى من قام به، والتقدير: سلام

مني، أو سلام من الله أو نحو ذلك. ولما كان هذا المعنى مفهوما منه صار كأنه مذكور. ولا فرق في

الصفة بين أن تذكر لفظا وبين أن تكون معلومة. ومن ثم جاز: السمن منوان بدرهم، و(منوان)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/196).

(2) المصدر نفسه: (1/198).

مبتدأ نكرة، لما كان المعنى: منوان منه. فتنزل ما هو معلوم من جهة المعنى منزلة المذكور، فكذلك: سلام عليكم. «⁽¹⁾

رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِمَّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [سبأ:9]

قول ابن الحاجب: «إن التقدير: أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم. ويجوز أن تكون الفاء لبيان أن ما قبلها سبب لإنكار ما وقع بعدها. ألا ترى أن قبل قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾، ذكر أنهم في الضلال البعيد. فنبه بالفاء على أن الضلال سبب لإنكار كونهم لم يروا. «⁽²⁾

خامساً: عرض الآيات من الخامسة إلى السابعة وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۖ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ۚ ﴾ [الليل:1-3]

أقوال ابن الحاجب:

«قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ فإنه يستحيل أن تكون ههنا للشرط، وذلك أن الليل مخفوض بواو القسم، وهو قسم إنشائي، الذي يدل عليه أنه له الجواب، ولو كان إخبارياً لما احتيج إلى جواب، ولما حذف الفعل وأتى الجواب دل على ما ذكرناه. وأيضاً فإنه لو كان إخباراً لما كان التعبير عنه بالواو. فإذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الآية: أقسم الله بالليل في زمن غشيانه. ولو كانت للشرط لزم تعليق القسم على الشرط، والباري تعالى أقسم من غير شرط معلق. «⁽³⁾

«فإنه لا يستقيم أن يكون فيها معنى الشرط في هذه الحال لأنه يلزم أن يكون ما قبلها هو في المعنى مشروطها. ولا يستقيم أن يكون القسم الإنشائي مشروطاً، لوجوه: منها: أن الإنشاء ثابت فلا يقبل تعليقا. ومنها: أن المعلق إنما يكون في المعنى خبراً، والإنشاءات ليست أخباراً. ومنها: أنا قد علمنا أن القسم ثابت في قصد المتكلم، وما كان كذلك لا يصح تعليقه. «⁽⁴⁾

(1) المصدر السابق: (2/577).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/192).

(3) المصدر نفسه: (1/115).

(4) المصدر نفسه: (1/185).

سادسا: عرض السادسة الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.

الآية: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: 3]

قول ابن الحاجب: «و مجيء الجملة الاستفهامية في هذه المحال لتعظيم ذكر القضية وأنها من الإجمال
بمكان حتى استحقت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية، وإلا فلا استفهام على التحقيق. وإنما المعنى
على أن ذلك المسؤول عنه بهذه الجملة معلم، ولذلك قيل: كل ما في القرآن من ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ ﴾ فقد
أعلم بمفعوله. وأما (ما) التي قبل ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ فمجيئها أيضا لتعظيم شأن الإعلام وأنه من التعظيم
والإجمال بمكان حتى استحق أن يسأل عنه بالجملة الاستفهامية. وأما ما في القرآن من قوله: ﴿ وَمَا
يُدْرِيكَ ﴾ [عبس: 3] فقد قيل: إنه لم يدر به⁽¹⁾. والله أعلم بالصواب.»⁽²⁾

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالخبر والإنشاء بمقارنتها بأقوال
غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ للإنكار
والتوبيخ⁽³⁾. وزاد ابن الحاجب فائدة في شكل قاعدة وهي قوله: همزة الإنكار إذا دخلت على الفعل

(1) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: (811/4).

(2) أمالي ابن الحاجب: (221/1).

(3) ينظر: التفسير الوسيط للواحدى: (30/2)، مفاتيح الغيب للرازي: (15/10)، تفسير البيضاوي: (66/2)، البحر المحيط لأبي
حيان: (573/3)، الدر المصون للسمين الحلبي: (634/3)، تفسير النيسابوري: (377/2)، تفسير الجلالين: (ص103)، تفسير
أبي السعود: (159/2)، فتح القدير للشوكاني: (508/1)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (289/4)، إعراب القرآن وبيانه
لمحي الدين الدويش: (189/2)، التفسير الوسيط لمحمد سيد طنطاوي: (95/3).

كان الفعل إما نفي طلب، أي: نهي، كقوله: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ﴾. وإما نفي حصول، كقوله: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ﴾ [الحجرات: 12] (1).

وكان قد أشار مجير الدين المقدسي (2) إلى أن معناها النهي والتوبيخ (3).

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعربوا القرآن الكريم على أن معنى الاستفهام من قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ

إِلَّا الضَّلَالُ﴾ تقرير النفي والإنكار (4).

ثالثا: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون وبعض أهل اللغة في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلِّمْ﴾ هل هو خبر أو دعاء؟

القول الأول: هو خبر، التقدير: هو سلام أو نحن سلام أو أمري سلام، لأن القوم سَلَّمُوا، فقال حين أنكرهم: هُوَ سلام إن شاء الله فمن أنتم؟ لإنكاره إيَّاهم. وهو قول استحسنة الفراء (5)، وقال به "الزجاج والزمخشري" (6).

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/196).

(2) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو اليمن، مجير الدين العليمي الحنبلي المقدسي، ولد سنة (928هـ)، مؤرخ باحث، كان قاضي قضاة القدس، ومولده ووفاته فيها، من مصنفاته: الأُنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، والمنهج الأحمدي في تراجم أصحاب الإمام أحمد، فتح الرحمن في تفسير القرآن، توفي سنة (860هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (3/331).

(3) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن لمجير الدين المقدسي: (2/104).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (6/53)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/195)، تفسير الجلالين: (ص271)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/18).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/21).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/60)، الكشاف للزمخشري: (2/409)،

وذكره "السمرقندي والبغوي والفخر الرازي والسمين الحلبي"⁽¹⁾

القول الثاني: هو دعاء، والتقدير: سلام عليكم. وهو قول "الطبري والواحدي وابن القيم وغيرهم"⁽²⁾، وذكره جماعة منهم "السمرقندي والبغوي والفخر الرازي والسمين الحلبي"⁽³⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿سَلِّمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا﴾ دعاء، والتقدير: سلام عليكم؛ وذلك لأن هذا القول قاله إبراهيم عليه السلام بعد قول الملائكة فظهر له أنهم أهل سلام فحياهم، قال ابن القيم: «قوله ﴿سَلِّمْ﴾ بالرفع. وهم سلموا عليه بالنصب. والسلام بالرفع أكمل. فإنه يدل على الجملة الاسمية الدالة على الثبوت والتجدد، والمنصوب يدل على الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد. فإبراهيم حياهم بتحية أحسن من تحيتهم. فإن قولهم ﴿سَلِّمْ﴾ يدل على: سلمنا سلاما وقوله: ﴿سَلِّمْ﴾ أي سلام عليكم.»⁽⁴⁾

رابعا: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ الآية، على أقوال: **القول الأول:** المعنى: أفلم ينظر هؤلاء المكذبون ... إلى ما بين أيديهم وما خلفهم. وهو قول "الطبري ومكي والماوردي وابن عطية وابن الجوزي وابن كثير والمراغي وابن عاشور"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/161)، تفسير البغوي: (4/188)، مفاتيح الغيب للرازي: (18/372)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/352).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (15/383)، التفسير الوسيط للواحدى: (2/581)، التفسير القيم لابن القيم: (ص488).

(3) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/161)، تفسير البغوي: (4/188)، مفاتيح الغيب للرازي: (18/372)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/352).

(4) التفسير القيم لابن القيم: (ص487-488).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (20/355)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (9/5889)، تفسير الماوردي: (4/434)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/406)، زاد المسير لابن الجوزي: (3/490)، تفسير ابن كثير: (6/438)، تفسير المراغي: (22/62)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (22/152).

القول الثاني: المعنى: ألم يتأملوا ويعلموا أن الذي خلق السماء والأرض... وهو قول "الزجاج والسمرقندي"⁽¹⁾.

القول الثالث: المعنى: أعموا فلم ينظروا إلى السماء والأرض. وهو قول "الزنجشري والبيضاوي والنسفي والإيجي والمظهري ومحمد صديق حسن خان"⁽²⁾.

القول الرابع: المعنى: أي أفعَلُوا ما فعلُوا من المنكر الهائل المستتبع للعقوبة فلم ينظروا إلى ما أحاط بهم من جميع جوانبهم. وهو قول "أبي السعود وإسماعيل حقي"⁽³⁾.

أما عن غرض الاستفهام فقال ابن عاشور: « والاستفهام للتعجب الذي يخالطه إنكار على انتفاء تأملهم فيما بين أيديهم وما خلفهم من السماء والأرض. »⁽⁴⁾

وقال الشنقيطي: « دلت الآية على توبيخ الكفار، وتقريرهم على عدم تفكيرهم ونظرهم إلى ما بين أيديهم، وما خلفهم من السماء والأرض. »⁽⁵⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن معنى ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾: أفلم ينظر هؤلاء المكذبون...؛ وذلك لأن ﴿ يَرَوْا ﴾ تعدي بـ (إلى) فالرؤية بصرية⁽⁶⁾، ولا حاجة إلى التقدير إذا أمكن الاستغناء عنه. أما غرض الاستفهام فالقولان صحيحان؛ إذ لا تعارض بينهما، ويؤيدها السياق. وعليه فأقوال ابن الحاجب موافقة للقول الراجح.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/242)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/81).

(2) ينظر: الكشف للزنجشري: (3/570)، تفسير البيضاوي: (4/242)، تفسير النسفي: (3/54)، جامع البيان للإيجي: (3/376)، تفسير المظهري: (8/10)، فتح البيان لمحمد صديق حسن: (11/167)، محاسن التأويل للقاسمي: (8/135).

(3) ينظر: تفسير أبي السعود: (7/123)، روح البيان لإسماعيل حقي: (7/264).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (22/152).

(5) أضواء البيان للشنقيطي: (6/256).

(6) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (22/152).

خامسا: دراسة قوله في الآيات من الخامسة إلى السابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد في حدود ما بحثت أحدا من المفسرين تكلم عن هذه المسألة وهو نفي أن تتضمن (إذا) من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۝٣﴾ معنى الشرط إلا بعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم⁽¹⁾.

سادسا: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون وأهل اللغة أن الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾ للتعظيم⁽²⁾. هذا آخر ما تم جمعه ودراسته من أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بالبلاغة، ويليه الفصل الرابع وهو جمع أقوال ابن الحاجب في التفسير المتعلق بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات ودراستها.

(1) الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (30/345)، إعراب القرآن وبيانه للدريش: (10/502)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن للخراط: (4/1460).

(2) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: (4/811)، تفسير التستري: (ص239)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/611)، التفسير الوسيط للواحدي: (4/546)، تفسير السمعاني: (6/273)، الكشاف للزمخشري: (4/598)، تفسير القرطبي: (22/443)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/507)، البحر المحيط لأبي حيان: (10/254)، تفسير ابن كثير: (8/447)، تفسير الجلالين: (ص819)، تفسير أبي السعود: (9/192)، فتح القدير للشوكاني: (5/593)، تفسير جزء عم لابن عثيمين: (ص296).

الفصل الرابع

أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام

وتوجيه الإشكالات ودراستها .

وفيه مبحثان يحويان مطالب تحتوي فروعاً بعدد الآيات المفسرة:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام

ودراستها .

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتوجيه الإشكالات

ودراستها .

الفصل الرابع: جمع أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات ودراساتها.

في هذا الفصل سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب فيما يتعلق بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات ثم دراسة ذلك من خلال الباحثين الآتين:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام ودراساتها.

سيتم في هذا المبحث جمع كل أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالمسائل الفقهية، مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في تفسيرها.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلُ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 230]

قول ابن الحاجب: « والمعنى: فإن طلقها الزوج الثاني بعد أن طلقها الزوج الأول ثلاثا فلا جناح على الزوج الأول وعلى الزوجة المطلقة من هذا الثاني أن يتراجعا، فقد عبر بالمرجعة عن التزويج، والمراد أن يتناكحا، وذلك يأبى الحصر المسلم ظهوره فيه تقديرا. »⁽¹⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية والثالثة وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِنَنَّ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيُعْظِمَكُمْ بِهِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٣﴾ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِنَنَّ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَلِكَ لَكُمْ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 231-232]

قول ابن الحاجب: « وكذلك: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِنَنَّ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾، ومعلوم أن الإمساك

(1) أمالي ابن الحاجب: (2/ 796-797).

لا يكون بعد بلوغ الأجل، وإنما المراد: فقاربن بلوغ الأجل، ويدلّك على أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ (الآية. (1))

ثالثا: عرض الآية الرابعة والخامسة وقول ابن الحاجب.

الآيتان: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التُّوسِيعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ، مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٣٦) وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 236-237]

قول ابن الحاجب: «اختلف في ﴿أَوْ﴾ هذه، فقيل: إنها التي بمعنى: إلا أن، أو: إلى أن، فيكون ﴿تَفْرِضُوا﴾ في موضع نصب بإضمار (أن) أو ب (أو) على رأي، وقيل: إن ﴿أَوْ﴾ عاطفة على قوله: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾؛ أي: ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة، فيكون مجزوماً بالعطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ وإنما خالف الأولون الظاهر في ﴿أَوْ﴾ لأحد أمرين: إما لأنها إذا جعلت بمعنى (أو) كان المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتم النساء إذا انتفى أحد هذين الأمرين؛ لأن (أو) العاطفة تستلزم ظاهراً معنى أحد الأمرين، وإذا استلزمت ذلك لم يستقم؛ لأنه ينتفي أحد الأمرين وهو الفرض، فيلزم صدق المثل بالمسيس، أو ينتفي المسيس وهو أحد الأمرين، فيلزم نصف ما فرض، وإن كان المسيس منتفياً فلا يصح نفي الجناح عند انتفاء أحدهما لذلك.

والثاني: أن المطلقات المفروضات لهن قد ذكرن ثانياً وترك ذكر المسوسات لما تقدم من المفهوم، فلو كانت العاطفة لكان المفروضات في الذكر كالمسوسات، وليس الأمر كذلك. وإذا جعلت ﴿أَوْ﴾ بمعنى: إلا أن، أخرجت عن مشاركة المسوسات، فلم يلزم ظهور دخولهن معهن، ولذلك لم ير مالك للمطلقات المفروض لهن قبل المسيس متعة⁽²⁾، لأنه لم ير دخولهن في الآية المتقدمة لما ذكرن ثانياً، وجعل المتعة للمسوسات خاصة، أو لغير المسوسات ولغير المفروض لهن؛ لأنه لما ذكر

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/111).

(2) المدونة لمالك بن أنس: (2/239).

المطلقات المفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دل ظاهرا على أنهن لم يكن مرادات أولاً؛ فلذلك حمل ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ على غيرهن، ويمكن أن يقال عن الأول: لا يلزم أن يكون المعنى: ما انتفى أحدهما، بل المعنى: ما لم يكن أحدهما، وفرق بين قول القائل: انتفى أحد الأمرين، وبين قول القائل: ما كان واحد من الأمرين؛ فإن الأول لا ينفي إلا أحدهما؛ لأنه نكرة ليست في صريح سياق النفي، والثاني ينفيهما جميعاً؛ لأنها نكرة في صريح سياق النفي، فإذا لا فرق في المعنى بين أن تكون: إلى أن، وبين أن تكون العاطفة، فكان حملها على العاطفة أولى؛ لأنه الأكثر. وإما فلا يلزم من مشاركتهن المسوسات فيما ذكر مشاركته لهن فيما وراء ذلك. هذا مع أنه قد ذكر ثانيا ما يدل على انتفاء وهم المشاركة. والله أعلم بالصواب. (1)

رابعاً: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 11].

قول ابن الحاجب: «إنا قدمت الوصية على الدين والدين أقوى من الوصية، وتقدمة ما هو الأقوى هو الوجه. والجواب: أن "أو" حكمها في كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء في أن ما بعدها يدفع ما قبلها. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ [الفتح: 16]، فإن الإسلام، دافع للمقاتلة، فكأنه قال: تقاتلونهم إلا أن يسلموا أو إن لم يسلموا، فكذلك هذه الآية. فكأنه قال: من بعد وصية يوصي بها إلا أن يكون ديناً، فلا تقدم. والله أعلم بالصواب. (2)

خامساً: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا

الْسُدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]

قول ابن الحاجب: «قال: ﴿كَلَلَةً﴾ يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد. فإن كانت

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/262-263-264).

(2) المصدر نفسه: (1/179-180).

للمعنى نصبت على المفعول لأجله سواء كان الرجل وارثاً أو موروثاً، تقديره: وإن كان رجل موروث لأجل هذه القرابة. وإن كانت للميت فالمعنى: وإن كان رجل موروث في حال كونه كلاله، فنصبها على الحال من الضمير في ﴿يُورَثُ﴾، والعامل ﴿يُورَثُ﴾، وكذلك إن كانت للوارث فمعناها: وإن كان رجل مورث؛ ويكون ﴿يُورَثُ﴾ من أورث بمعنى: ورث، والرجل الذي يورث هو الوارث، فنصبه على الحال.

والأولى في (كان) أن تكون تامة على معنى: وإن حدث أو وقع. وبقية الأقوال المذكورة في نصبها ليست بالقوية. والله أعلم بالصواب. (1)

سادسا: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:6]

قال ابن الحاجب: «وقد جاءت ﴿إِلَى﴾ وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها، وجاءت وما بعدها غير داخل في الحكم فيما قبلها، فمنهم من حكم بالاشتراك، ومنهم من حكم بظهور الدخول، ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول، وعليه النحويون، ووجوب دخول المرافق والكعبين في الغسل ليس من ظاهر الآية، وإنما حمل على ذلك من السنة، فلم يصر إليه إلا بدليل. (2)

سابعا: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]

قول ابن الحاجب: «﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ والمراد أيانها. (3)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/150).

(2) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (2/137).

(3) المصدر نفسه: (1/510).

ثامنا: عرض الآية العاشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً

أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٠﴾ [النور: 4-5]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ ﴾ إلى آخرها: استدل بهذه

الآية على أنها جمل، وقد رجع الاستثناء فيها إلى الجميع، وليس بمستقيم، أما الجلد فلم يرجع

الاستثناء إليه باتفاق. وأما قوله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾. فإنما جيء به لتقرير تعليل منع الشهادة فلم

يبقى إلا قوله: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾. فوجب رجوع الاستثناء إليها، إذ لم يبق سواها. (1)

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المبحث دراسة كل أقوال ابن الحاجب في المسائل الفقهية بمقارنتها بأقوال غيره من

العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

هذا التفسير الذي قاله ابن الحاجب لم يختلف فيه المفسرون (2) بل أجمع عليه كافة العلماء.

قال ابن عباس: « ولا خلاف فيه. » (3)

وقال ابن المنذر (4): « وأجمعوا على الحر إذا طلق الحررة ثلاثا، ثم انقضت عدتها ونكحت زوجها غيره

(1) المصدر السابق: (272 / 1).

(2) ينظر مثلا: تفسير ابن أبي حاتم الرازي: (423 / 2)، تفسير الطبري: (598 / 4)، تفسير ابن أبي زنين: (233 / 1)، الكشف والبيان

للثعلبي: (177 / 2)، التفسير البسيط للواحدى: (234 / 4)، تفسير البغوي: (273 / 1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (309 / 1)،

الكشاف للزمخشري: (276 / 1)، زاد المسير لابن الجوزي: (204 / 1)، تفسير القرطبي: (152 / 3)، تفسير ابن كثير: (629 / 1)،

فتح القدير للشوكاني: (277 / 1)، أضواء البيان للشنقيطي: (197 / 4) (67 / 7).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (309 / 1)، تفسير القرطبي: (152 / 3).

(4) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري، ولد سنة (242 هـ)، الإمام المجتهد الفقيه صاحب التصانيف، احتاج إلى كتبه

الموافق والمخالف، من مصنفاته: الأشراف والمسبوط في اختلاف العلماء، الإجماع، توفي سنة (318 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام

النبله للذهبي: (490 / 14)، الوافي بالوفيات للصفدي: (250 - 251)، طبقات المفسرين للسيوطي: (ص 77).

ودخل بها ثم فارقها وانقضت عدتها ثم ينكحها الأول، أنها تكون عنده على ثلاث تطبيقات⁽¹⁾،⁽²⁾

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية والثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن معنى ﴿فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسَكُوهُنَّ﴾ أي قاربن بلوغ الأجل⁽³⁾، ومعنى ﴿فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ أي انقضاء الأجل⁽⁴⁾.

قال القرطبي: ((معنى (بلغن): قاربن، بإجماع من العلماء؛ ولأن المعنى يضطر إلى ذلك؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك، وهو في الآية التي بعدها بمعنى التناهي؛ لأن المعنى يقتضي ذلك، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى.))⁽⁵⁾

هذا وهناك قول مخالف لما ذكرت من اتفاق المفسرين ذكره الألويسي واستبعده حيث قال: ((ومن الناس من حمل الإمساك بالمعروف على عقد النكاح وتجديده مع حسن المعاشرة، والتسريح بالمعروف على ترك العضل عن التزوج بآخر، وحيث لا حاجة إلى القول بالمجاز في (بلغن)، ولا يخفى بعده عن سبب النزول.))⁽⁶⁾

النتيجة:

لا شك أن القول الذي اتفق عليه المفسرون هو الصحيح.

(1) أي له الحق في ثلاث تطبيقات كأنه تزوجها أول مرة.

(2) الإجماع لابن المنذر: (ص115).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (5/7-8)، النكت والعيون للماوردي: (1/296)، الكشف والبيان للثعلبي: (2/177)، التفسير البسيط للواحدى: (4/235)، تفسير البغوي: (1/275)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/309)، الكشف للزمخشري: (1/277)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/204)، تفسير القرطبي: (3/155)، تفسير البيضاوي: (1/143)، مغني اللبيب لابن هشام: (902).

(4) ينظر مثلاً: تفسير الطبري: (5/17)، النكت والعيون للماوردي: (1/298)، الكشف والبيان للثعلبي: (2/178)، التفسير البسيط للواحدى: (4/241)، تفسير البغوي: (1/276)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/310)، الكشف للزمخشري: (1/278)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/205)، تفسير القرطبي: (3/155)، تفسير البيضاوي: (1/143)، فتح القدير للشوكاني: (1/279).

(5) تفسير القرطبي: (3/155).

(6) روح المعاني للألويسي: (1/536).

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الرابعة والخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعبروا القرآن في معنى ﴿أَوْ﴾ وتأثيره على تفسير الآية على خمسة أقوال:

القول الأول: ﴿أَوْ﴾ على بابها حرف عطف تأتي لأحد الشيئين، والفعل بعدها معطوف على

﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾. وهو قول "مكي وابن عطية والرازي وابن عاشور وابن عثيمين وبعض المعاصرين

من معربي القرآن"⁽¹⁾، وذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽²⁾.

والمعنى على هذا القول يقول أبو حيان: «ينتفي الجناح عن المطلق عند انتفاء أحد أمرين: إما الجماع،

وإما تسمية المهر، أما عند انتفاء الجماع فصحيح، وأما عند انتفاء تسمية المهر فالحكم ليس كذلك،

لأن المدخول بها التي لم يسم لها مهر، وهي المفوضة، إذا طلقها زوجها لا ينتفي الجناح عنه.»⁽³⁾

وهذا إشكال أجاب عنه ابن الحاجب كما سبق بيانه، ووضحه ابن عاشور بقوله: «(أو) إذا وقعت

في سياق النفي تفيد مفاد واو العطف فتدل على انتفاء المعطوف والمعطوف عليه معاً، ولا تفيد المفاد

الذي تفيد في الإثبات، وهو كون الحكم لأحد المتعاطفين.»⁽⁴⁾

القول الثاني: ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو، أي: ما لم تمسوهن وتفرضوا. وهو قول "عبد القاهر الجرجاني"⁽⁵⁾

الجرجاني⁽⁵⁾

(1) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1/793)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/318)، مفاتيح الغيب للرازي: (6/117)، التحرير

والتنوير لابن عاشور: (2/458)، تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين: (3/167)، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي:

(2/503)، إعراب القرآن الكريم للدعاس وصاحبه: (1/100)، إعراب القرآن وبيانه لدرويش: (1/354).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (2/529)، الدر المصون للسمين الحلبي: (2/487).

(3) البحر المحيط لأبي حيان: (2/529).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (2/458).

(5) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر، الجرجاني النحوي المتكلم الشافعي الأشعري، من كبار أئمة العربية والبيان، واضع أصول

البلاغة، من مصنفاة: المغني في شرح الإيضاح، المقتصد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، توفي سنة (471هـ). ينظر في

ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (5/149)، بغية الوعاة للسيوطي: (2/106)، الأعلام للزركلي: (4/48).

والبغوي وأبي بكر الكاساني⁽¹⁾ وابن الجوزي والقرطبي وابن جزى والخازن وغيرهم⁽²⁾، وذكره "الماوردي والبيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي والشوكاني"⁽³⁾، وخطأه الفخر الرازي⁽⁴⁾. والمعنى على هذا القول يقول أبو حيان: « يتنفي الجناح بانتفاء الجماع وتسمية المهر معا، فإن وجد الجماع وانتفت التسمية فلها مهر مثلها، وإن انتفى الجماع ووجدت التسمية فنصف المسمى، فيثبت الجناح إذ ذاك في هذين الوجهين، ويتنفي بانتفائهما، ويكون الجناح إذ ذاك يطلق على ما يلزم المطلق باعتبار هاتين الحالتين. »⁽⁵⁾

القول الثالث: ﴿أَوْ﴾ بمعنى: إلا أن، التقدير: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا لهن فريضة، وهو قول إسماعيل حقي⁽⁶⁾، وذكره الزمخشري والبيضاوي والنسفي وأبو حيان والسمين الحلبي والشوكاني والآلوسي⁽⁷⁾. والمعنى على هذا القول يقول أبو حيان: « يتنفي الجناح عند انتفاء الجماع إلا إن فرض فرض لها مهر فلا يتنفي الجناح وإن انتفى الجماع؛ لأنه استثنى من الحالات التي يتنفي فيها الجناح

(1) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد، الكاساني علاء الدين، ملك العلماء الفقيه الحنفي من أهل حلب، من مصنفاة: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، السلطان المين في أصول الدين، توفي سنة (587هـ). ينظر في ترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء: (244/2)، الأعلام للزركلي: (70/2).

(2) ينظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني: (333/1)، تفسير البغوي: (283/1)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني: (302/2)، زاد المسير لابن الجوزي: (212/1)، تفسير القرطبي: (199/3)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (126/1)، تفسير الخازن: (170/1).

(3) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (305/1)، تفسير البيضاوي: (146/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (529/2)، الدر المصون للسمين الحلبي: (487/2)، فتح القدير للشوكاني: (289/1).

(4) مفاتيح الغيب للرازي: (118/6).

(5) البحر المحيط لأبي حيان: (529/2).

(6) ينظر: روح البيان لإسماعيل حقي: (370/1).

(7) ينظر: الكشاف للزمخشري: (284/1)، تفسير البيضاوي: (146/1)، تفسير النسفي: (198/1)، البحر المحيط لأبي حيان: (529/2)، الدر المصون للسمين الحلبي: (487/2)، فتح القدير للشوكاني: (289/1)، روح المعاني للآلوسي: (545/1).

حالة فرض الفريضة، فيثبت فيها الجناح.))⁽¹⁾

القول الرابع: ﴿أَوْ﴾ بمعنى: إلى أن أو حتى، ذكره "الزنجشري والبيضاوي والنسفي والشوكاني والآلوسي"⁽²⁾. والمعنى على هذا القول كالمعنى في القول السابق.

القول الخامس: ﴿تَقْرُضُوا﴾ معطوف على جملة محذوفة، التقدير: فرضتم أو لم تفرضوا. ذكره "الماوردي وأبو حيان وضعفه السمين الحلبي"⁽³⁾.

وتعقب أبو حيان هذا القول بقوله: ((وفي هذا القول حذف جملة، وهي قوله: فرضتم، وإضمار: لم، بعد: أو، وهذا لا يجوز إلا إذا عطف على مجزوم، نحو: لم أقم وأركب، على مذهب من يجعل العامل في المعطوف مقدرًا بعد حرف العطف.))⁽⁴⁾

والمعنى على هذا القول يقول أبو حيان: ((يتنفي الجناح بانتفاء الجماع فقط، سواء فرض أم لم يفرض، وقالوا: المراد هنا بالجناح لزوم المهر، فيتنفي ذلك بالطلاق قبل الجماع، فرض مهرا أو لم يفرض؛ لأنه إن فرض انتقل إلى النصف، وإن لم يفرض فاختلف في ذلك، فقال حماد بن أبي سليمان⁽⁵⁾: إذا طلقها ولم يدخل بها، ولم يكن فرض لها، أجبر على نصف صداق مثلها، وقال غيره: ليس لها نصف مهر المثل، ولكن المتعة.))⁽⁶⁾

النتيجة:

الذي يترجح لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - جواز الأقوال كلها إلا القول الخامس؛

(1) البحر المحيط لأبي حيان: (529 / 2).

(2) ينظر: الكشاف للزنجشري: (284 / 1)، تفسير البيضاوي: (146 / 1)، تفسير النسفي: (198 / 1)، فتح القدير للشوكاني: (289 / 1)، روح المعاني للآلوسي: (545 / 1).

(3) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (305 / 1)، البحر المحيط لأبي حيان: (529 / 2)، الدر المصون للسمين الحلبي: (487 / 2).

(4) البحر المحيط لأبي حيان: (529 / 2).

(5) هو: حماد بن أبي سليمان بن مسلم، أبو إسماعيل، الكوفي العلامة الإمام، فقيه العراق، مولى الأشعريين، أصله من أصبهان، من صغار التابعين، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، روى عنه الإمام أبو حنيفة وخلق، كان أحد العلماء الأذكياء، والكرام

الأسخياء، توفي سنة (120هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (231 / 5).

(6) البحر المحيط لأبي حيان: (529 / 2).

لأن هذه الأقوال تؤدي إلى معنى واحد؛ والتقدير على الأقوال الأربعة ما يلي:

على القول الأول والثاني: لا جناح عليكم من مهر إن طلقتم النساء قبل المسيس أو فرض المهر، و(أو) سبقت بنفي فهي بمعنى الواو؛ أي قبل المسيس وفرض المهر فينتفي المعطوف والمعطوف عليه. ويثبت نصف المهر إن وطلقت قبل المسيس وهذا مذكور في الآية الموالية.

وعلى القول الثالث: لا جناح عليكم من مهر إن طلقتم النساء قبل المسيس إلا إن سميت المهر فيثبت لها نصفه حينئذ وقد بين هذا في الآية التي بعد.

وعلى القول الرابع: لا جناح عليكم من مهر إن طلقتم النساء مدة عدم المسيس حتى أو إلى تسمية المهر، فيثبت لها نصفه حينئذ، وقد بين هذا في الآية الموالية.

أما القول الخامس فإنه يحدث تعارضاً بين الآيتين.

أما الإمتناع فإنه يثبت فقط - حسب ظاهر الآيتين - عند عدم الفرض وعدم المسيس جبراً لخاطر المطلقة، أما إن فرض لها وطلقت قبل المسيس فلها نصف ما فرض، وإن فرض لها وطلقت بعد المسيس فلها ما فرض، وإن لم يفرض لها وطلقت بعد المسيس فلها فرض المثل ولا متعة لها.

ومن العلماء من أثبت المتعة للمطلقة مطلقاً عملاً بعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ مَتَعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241] ⁽¹⁾.

وعليه فما قاله ابن الحاجب في تفسير الآيتين موافق لما ترجح من الأقوال.

رابعاً: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف في معنى ﴿أَوْ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ لتوجيه تقديم الوصية على الدين، والدين في الشريعة مقدم على الوصية بالإجماع ⁽²⁾ على ثلاثة أقوال:

(1) ينظر في أحكام المتعة وما فيها من خلاف في وجوبها وعدمه في كل أحوال الطلاق: أحكام القرآن للجصاص: (2/136)، أحكام القرآن لابن العربي: (1/290)، تفسير القرطبي: (3/197)، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام لمحمد صديق حسن خان: (ص102)، أضواء البيان للشنقيطي: (1/151).

(2) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر: (7/449)، تفسير البغوي: (2/177)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/17).

القول الأول: ﴿ أَوْ ﴾ للإباحة لا توجب الترتيب، وإنما توجب إثبات أحد الشئيين مفردا أو مصحوبا، فصار كأنه قال: من بعد أحدهما أو من بعدهما. وهو قول أكثر المفسرين⁽¹⁾.
وقد تقدم العرب ما هو مؤخر رتبة لحكمة ما، كما أشار إلى ذلك الحارث المحاسبي⁽²⁾ مستدلا بقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ ﴾ [القمر:16] ولا شك أن النذر مقدمة على العذاب في الواقع، وقوله: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ فبدأ بالوصية وسنة النبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁾ البدء بالدين⁽⁴⁾.

القول الثاني: ﴿ أَوْ ﴾ بمعنى (الواو) والمراد الجمع بينهما، وبيان أن الإرث مؤخرا عنهما جميعا. ذكره السمعاني⁽⁵⁾.

ورده مكي قائلا: ((وليست ﴿ أَوْ ﴾ بمعنى الواو؛ لأن الواو لو كانت لجاز أن يتوهم أن الحكم لا ينفذ إلا باجتماع الدين والوصية.))⁽⁶⁾.

القول الثالث: ﴿ أَوْ ﴾ حكمها في كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء؛ في أن ما بعدها يدفع ما قبلها. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ نُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾ [الفتح:16]، فإن الإسلام دافع للمقاتلة، فكأنه قال: تقاتلونهم إلا أن يسلموا أو إن لم يسلموا، فكذلك هذه الآية. فكأنه قال: من بعد وصية

(1) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: (12/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (2/1244)، النكت والعيون للماوردي: (1/459)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/379)، مفاتيح الغيب للرازي: (9/519)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/335)، تفسير القرطبي: (6/122)، تفسير البيضاوي: (2/63)، تفسير النسفي: (1/336)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/542)، تفسير النيسابوري: (2/366)، تفسير أبي السعود: (2/150).

(2) هو: الحارث بن أسد، أبو عبد الله، المحاسبي، البصري الأصل، أحد العلماء الزهاد، سمي المحاسبي لأنه كان يحاسب نفسه، وقيل: غير ذلك، كان أحمد يكرهه لنظره في علم الكلام، له كتب كثيرة في الزهد، وفي أصول الديانات، والرد على المخالفين، توفي سنة (243هـ). ينظر في ترجمته: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: (1/438)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (2/57).

(3) في حديث ابن عمر: قضى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالدين قبل الوصية وأن لا وصية لوارث. حسنه الألباني. ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (6/107).

(4) فهم القرآن ومعانيه للحارث المحاسبي: (ص259).

(5) تفسير السمعاني: (1/403).

(6) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (2/1244).

يوصي بها إلا أن يكون ديناً، فلا تقدم. وهو قول ابن الحاجب⁽¹⁾، ولم أجده لغيره؛ إلا ما ذكر نحوه مكّي قائلاً: «أي وصية لا دين معها؛ لأن الدين هو المقدم على الوصية.»⁽²⁾

هذا وتنوع آراؤهم في توجيه تقديم الوصية في اللفظ، فقال الزمخشري: «لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضدهم ولا تطيب أنفسهم بها، فكان أداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فلذلك قدمت على الدين بعثاً على وجوبها والمساورة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة ﴿أَوْ﴾ للتسوية بينهما في الوجوب.»⁽³⁾

وقال القرطبي: «... فالجواب من أوجه خمسة: الأول- إنها قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما، فلذلك تقدمت الوصية في اللفظ. جواب ثان- لما كانت الوصية أقل لزوماً من الدين قدمها اهتماماً بها، كما قال تعالى: (لا يغادر صغيرة ولا كبيرة). جواب ثالث- قدمها لكثرة وجودها ووقوعها، فصارت كاللزام لكل ميت مع نص الشرع عليها، وآخر الدين لشذوذه، فإنه قد يكون وقد لا يكون. فبدأ بذكر الذي لا بد منه، وعطف بالذي قد يقع أحياناً. ويقوي هذا: العطف بأو، ولو كان الدين راتباً لكان العطف بالواو. جواب رابع- إنها قدمت الوصية إذ هي حظ مساكين وضعفاء، وآخر الدين إذ هو حظ غريم يطلبه بقوة وسلطان وله فيه مقال. جواب خامس- لما كانت الوصية ينشئها من قبل نفسه قدمها، والدين ثابت مؤدى ذكره أو لم يذكره.»⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال الثلاثة صحيحة؛ لأنها كلها تؤدي إلى معنى واحد وتوجيه واحد؛ إذ مفادها أن ﴿أَوْ﴾ ليست للترتيب. ثم إن السنة بينت أن الدين مقدم على الوصية.

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/180).

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/191).

(3) الكشف للزمخشري: (1/483-484).

(4) تفسير القرطبي: (6/122-123).

وعليه فقول ابن الحاجب هو أحد الأقوال الصحيحة.

خامسا: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في معنى الكلالة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: من لا ولد له ولا والد. وهو قول "أبي بكر وعمر والمشهور عن ابن عباس، وقتادة والزهري وأبي إسحاق وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس وجابر ابن زيد، وبه يقول أهل المدينة وأهل الكوفة والبصرة، وهو قول الفقهاء السبعة وجمهور السلف والخلف، بل جميعهم، وقد حكى الإجماع عليه غير واحد"⁽¹⁾.

القول الثاني: من لا والد له. وهو قول "الحكم بن عتيبة"⁽²⁾ و"⁽³⁾.

القول الثالث: من لا ولد له. وهو قول "رواه طاوس"⁽⁴⁾ عن ابن عباس، وأحد القولين عن عمر رضي الله عنه"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (8/54-57)، تفسير ابن أبي حاتم: (3/887)، تفسير السمرقندي: (1/287)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1353)، الكشف والبيان للثعلبي: (3/269)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (2/1246)، التفسير البسيط للواحيدي: (6/367)، تفسير البغوي: (2/179)، الكشف للزنجشيري: (1/486)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/19)، تفسير القرطبي: (6/126)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، تفسير ابن كثير: (2/201)، فتح القدير للشوكاني: (1/499)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (4/264)، أضواء البيان للشنقيطي: (1/228).

(2) هو: الحكم بن عتيبة، أبو عبد الله، الكندي مولاهم، كان ثقة فقيها عالما عاليا رفيعا كثير الحديث، حدث عن: شريح القاضي وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وخلق سواهم. وعنه: الأعمش وأبان بن تغلب والأوزاعي وحمزة الزيات وشعبة وآخرون، توفي سنة (115هـ). ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد: (6/323)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (5/208).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (8/58)، تفسير السمعاني: (1/404)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/19)، زاد المسير لابن الجوزي: (1/380).

(4) هو: طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن، الفارسي ثم اليميني الجندى، الحافظ الفقيه القدوة، سمع من زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس وطائفة، روى عنه عطاء ومجاهد وجماعة من أقرانه وابنه عبد الله، وحديثه في دواوين الإسلام، وهو حجة باتفاق، توفي سنة (106هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (5/38)، الوافي بالوفيات للصفدي: (16/236).

(5) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (3/269)، النكت والعيون للماوردي: (1/460)، تفسير البغوي: (2/179).

قال ابن كثير: «وقد روي عن ابن عباس ما يخالف ذلك، وهو أنه من لا ولد له، والصحيح عنه الأول، ولعل الراوي ما فهم عنه ما أراد.»⁽¹⁾

واحتج من ذهب إلى هذا بقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، ولم يقل: ولا والد.

ورد هذا الاستدلال بأن الآية نزلت في جابر بن عبد الله⁽²⁾، ولم يكن له يوم نزولها أب ولا ابن، لأن أباه عبد الله بن حرام قتل يوم أحد⁽³⁾، وآية الكلاله نزلت في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم، فصار شأن جابر بيانا لمراد الآية لنزولها فيه⁽⁴⁾.

وضعف ابن عطية القولين الثاني والثالث قائلا: «وهذان القولان ضعيفان؛ لأن من بقي والده أو ولده فهو موروث بجزم نسب لا بتكلم، وأجمعت الآن الأمة على أن الإخوة لا يرثون مع ابن ولا مع أب، وعلى هذا مضت الأمصار والأعصار.»⁽⁵⁾

القول الرابع: بنو العم الأبعد. ذكره ابن فارس، عن "ابن الأعرابي"⁽⁶⁾ (7).

واختلفوا كذلك في المسمى بالكلاله في الآية إلى خمسة أقوال:

القول الأول: "الكلاله" الموروث، وهو الميت نفسه، يسمى بذلك إذا ورثه غير والده وولده. وهو

(1) تفسير ابن كثير: (201/2).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (433/9)، أسباب النزول للواحدي: (190/1)، العجائب في بيان الأسباب لابن حجر: (843/2)، الصحيح المسند من أسباب النزول للوادعي: (ص 81).

(3) ينظر: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي: (211/1).

(4) ينظر: تفسير البغوي: (179/2).

(5) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (19/2). وينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (522/9).

(6) هو: محمد بن زياد بن الأعرابي، أبو عبد الله، الهاشمي مولا هم، الأحوال النسابة، إمام اللغة، ولد: بالكوفة سنة (150 هـ). روى عن: أبي معاوية الضرير والقاسم بن معن وأبي الحسن الكسائي. وعنه: إبراهيم الحربي وعثمان الدارمي وثلعب والحراي وآخرون، له مصنفات كثيرة أدبية، وتاريخ القبائل، توفي سنة (231 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (687/10).

(7) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي: (380/1)، تفسير القرطبي: (127/6).

قول "علي وابن مسعود، وابن عباس والسدي وأبو عبيدة، وعطاء والضحاك"⁽¹⁾. واختاره "مقاتل بن سليمان وابن المنذر والأزهري"⁽²⁾ والواحدي والراغب الأصفهاني"⁽³⁾.

القول الثاني: "الكلالة"، هي الورثة الذين يرثون الميت، إذا كانوا إخوة أو أخوات أو غيرهم، إذا لم يكونوا ولدًا ولا والدًا. وهو قول "ابن عمر وسعيد بن جبير"⁽⁴⁾، واختاره "الطبري ومكي والراغب والراغب الأصفهاني"⁽⁵⁾.

قال ابن الجوزي: «وهذا مذهب أبي بكر الصديق، وعامة العلماء الذين قالوا: إن الكلالة من دون الوالد والولد، فإنهم قالوا: الكلالة: اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد.»⁽⁶⁾

القول الثالث: "الكلالة"، هي الحي والميت، قاله ابن زيد⁽⁷⁾.

القول الرابع: "الكلالة" المال الموروث. وهو قول "عطاء بن أبي رباح والنضر بن شميل"⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

- (1) ينظر: تفسير البغوي: (179/2)، تفسير الطبري: (59/8)، النكت والعيون للبيهاوردى: (461/1)، زاد المسير لابن الجوزي: (380/1)، تفسير القرطبي: (127/6)، الكشف للزنجشري: (486/1).
- (2) هو: محمد بن أحمد ابن الأزهري، أبو منصور، الأزهري الهروي الشافعي، ولد سنة (282هـ)، إمام عالم باللغة والعربية، قيم بالفقه والرواية، من تصانيفه: تهذيب اللغة، التقريب في التفسير، معرفة الصبح، توفي سنة (370هـ). ينظر في ترجمته: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: (83/1)، إنباه الرواة للقفطي: (177/4).
- (3) ينظر: تفسير مقاتل ابن سليمان: (361/1)، تفسير ابن المنذر: (595/2)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: (180/1)، التفسير البسيط للواحدى: (371/6)، تفسير الراغب الأصفهاني: (1131/3).
- (4) ينظر: النكت والعيون للبيهاوردى: (461/1)، تفسير البغوي: (179/2)، الكشف للزنجشري: (486/1).
- (5) ينظر: تفسير الطبري: (60/8)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1246/2)، تفسير الراغب الأصفهاني: (1131/3).
- (6) زاد المسير لابن الجوزي: (380/1).
- (7) ينظر: تفسير الطبري: (60/8)، النكت والعيون للبيهاوردى: (461/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (19/2).
- (8) هو: النضر بن شميل بن خرشة بن زيد، أبو الحسن، المازني البصري، العلامة الإمام الحافظ، ولد سنة (122هـ). كان ثقة إن شاء الله صاحب حديث ورواية للشعر ومعرفة بالنحو وبأيام الناس، توفي سنة (203هـ). ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد: (263/7)، سير أعلام النبلاء: (328/9).
- (9) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1246/2)، تفسير السمعاني: (405/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (19/2)، تفسير القرطبي: (127/6)، البحر المحيط لأبي حيان: (546/3).

قال ابن عطية: « والاشتقاق في معنى الكلالة يفسد تسمية المال بها. »⁽¹⁾

القول الخامس: "الكلالة" الإخوة لأم. وهو قول الزجاج⁽²⁾.

القول السادس: "الكلالة" بمعنى الوراثة. ذكره أبو حيان والسمين الحلبي⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح في الاختلاف في معنى الكلالة هو القول الأول، وهو أن معناها: من لا ولد له ولا والد، والمسمى كلالة في الآية هو الميت الذي لم يخلف ولدا ولا والدا؛ لأنه الموافق لسياق الآية وهو الذي عليه الأكثر وقد حصل الاتفاق عليه.

قال السعدي: « كلالة أي: ليس للميت والد ولا ولد أي: لا أب ولا جد ولا ابن ولا ابن ابن ولا بنت ولا بنت ابن وإن نزلوا. وهذه هي الكلالة كما فسرها بذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقد حصل على ذلك الاتفاق والله الحمد. »⁽⁴⁾

وعليه فتجوز ابن الحاجب المعاني التي ذكرها رأي مرجوح.

سادسا: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون في حكم دخول المرافق والكعبين في الغسل في الوضوء بناء على اختلافهم في مدلول ﴿إِلَى﴾ وما بعدها من قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ على سبعة أقوال:

القول الأول: ﴿إِلَى﴾ تفيد معنى الغاية مطلقا. فأما دخولها في الحكم وخروجها، فأمر يدور مع

(1) المحرر الوجيز لابن عطية: (2/19).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/26).

(3) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/182)، البحر المحيط لأبي حيان: (3/546)، الدر المنصون للسمين الحلبي: (3/609).

(4) تفسير السعدي: (ص168)

الدليل من خلال السياق. قاله الزمخشري⁽¹⁾.

القول الثاني: ﴿إِلَى﴾ على بابها تفيد الغاية، وأن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، ودليله قوله تعالى:

﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، والليل غير داخل في الصيام.

وبناء على هذين القولين فإن المرافق والكعبين غير داخلين في الأمر بالغسل، وحكم دخول ذلك يعلم من خارج، فمن اقتصر على الاستدلال بالآية لم يوجب غسل المرافق والكعبين وإنما استحب ذلك. ذهب إليه "الشعبي وزفر ابن الهذيل⁽²⁾ وداود⁽³⁾ ومالك في إحدى الروايتين عنه والفراء ومحمد بن الحسن⁽⁴⁾"⁽⁵⁾. وأما من أوجب فاستدل بأنواع من الأدلة:

الدليل الأول: من الحديث، وهو ما روى نعيم بن عبد الله المجرم⁽⁶⁾، قَالَ: ﴿رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ فَأَسْبِغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضِدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضِدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (610/1).

(2) هو: زفر بن الهذيل بن قيس بن سلم أبو الهذيل العبدي، الفقيه المجتهد الرباني العلامة الثقة المأمون، ولد سنة (110 هـ)، حدث عن الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبي حنيفة، وغيرهم، وحدث عنه حسان بن إبراهيم الكرماني وغيره. توفي سنة (158 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (38/8).

(3) هو: داود بن نصير، أبو سليمان، الطائي الكوفي، الإمام الفقيه القدوة الزاهد، روى عن عبد الملك بن عمير، وحيد الطويل، وهشام بن عروة، وجماعة. حدث عنه ابن علية، وزافر بن سليمان، ومصعب بن المقدم، وآخرون، كان من كبار أئمة الفقه والرأي، برع في العلم بأبي حنيفة، توفي سنة (162 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (422/7).

(4) هو: محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي، العلامة، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة. ولد بواسط سنة (132 هـ)، أخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف. روى عن الأوزاعي ومالك بن أنس وغيرهما. أخذ عنه الشافعي وآخرون، توفي سنة (189 هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (134/9).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (47/10)، الكشاف للزمخشري: (610/1)، تفسير النسفي: (430/1)، التفسير المظهري لمحمد ثناء الله: (45/3)، غرائب التفسير وعجائب التأويل لبرهان الدين الكرماني: (320/1).

(6) هو: نعيم بن عبد الله المجرم، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، المدني، الفقيه، قيل له: المجرم لأنه كان يبخر مسجد المدينة في رمضان، لزم أبا هريرة عشرين سنة، وسمع من: ابن عمر وجابر وجماعة، حدث عنه: سعيد بن أبي هلال ومالك بن أنس وآخرون. ينظر في ترجمته: سير السلف الصالحين لإسماعيل الأصبهاني: (ص948)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (227/5).

الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ. ﴿١﴾
 ودلالة الآية مجملة، وهذا بيان للمجمل، وبيان المجمل الواجب يكون واجبا^(٢).

قال المجد ابن تيمية: «ويتوجه منه [أي حديث أبي هريرة] وجوب غسل المرفقين؛ لأن نص الكتاب يحتمله، وهو مجمل فيه، وفعله عليه السلام بيان لمجمل الكتاب، ومجاوزته للمرفق ليس في محل الإجمال، ليجب بذلك.»^(٣)

الدليل الثاني: من الإجماع، قال الشافعي: «فلم أعلم مخالفا في أن المرافق مما يغسل، كأنهم ذهبوا إلى أن معناها: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى أن تُغسل المرافق.»^(٤)

وقال مجير الدين المقدسي: «وتدخل المرافق في الغسل بالاتفاق؛ لورود السنة بذلك.»^(٥)

وما حكى عن الشعبي والطبري وزفر وداود رحمهم الله لا يرفع إجماع من قبلهم ومن بعدهم، ولم يثبت عن مالك رحمه الله خروج المرفقين صريحا، وإنما حكى عنه كلام محتمل^(٦).

وقال المظهري: «ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة أنهم تركوا غسل المرافق والكعباب في الوضوء، وذلك دليل واضح لمعرفة معنى الكتاب.»^(٧)

الدليل الثالث: الاحتياط، قال الزمخشري: «وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين، فأخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل.»^(٨)

وقال ابن عطية: «وتحرير العبارة في هذا المعنى أن يقال: إذا كان ما بعد (إلى) ليس مما قبلها فالحد

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم: (246). والبيهقي في السنن

الكبرى، كتاب الطهارة، باب استحباب الإشرع في الساق، رقم: (362).

(2) ينظر: محاسن التأويل للقاسمي: (65/4).

(3) المنتقى من أخبار المصطفى لمجد: (94/1).

(4) الأم للشافعي: (56/2).

(5) فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (257/2).

(6) ينظر: تفسير المظهري: (46/3).

(7) المصدر نفسه: (46/3).

(8) الكشف للزمخشري: (610/1).

أول المذكور بعدها وإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها فالاحتياط يعطي أن الحد المذكور بعدها ولذلك يترجح دخول المرفقين في الغسل. ⁽¹⁾

وقال البيضاوي: « وقيل: (إلى) تفيد الغاية مطلقاً وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وإنما يعلم من خارج ولم يكن في الآية، وكانت الأيدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً. وقيل إلى من حيث أنها تفيد الغاية تقتضي خروجها وإلا لم تكن غاية لقوله تعالى: ﴿ فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة:280]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة:187]، لكن لما لم تتميز الغاية ههنا عن ذي الغاية وجب إدخالها احتياطاً. ⁽²⁾

القول الثالث: ﴿ إِلَى ﴾ على بابها كذلك تفيد الغاية، وأن ما بعدها يدخل فيها قبلها - عكس القول السابق -، ودليله قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء:1]، وقول القائل: حفظت القرآن من أوله إلى آخره. وبناء عليه فإن حكم غسل المرافق والكعبين الوجوب، ذكر هذا القول السمين الحلبي ⁽³⁾، ورجحه ابن عاشور قائلاً: « قد اختلف الأئمة في أن المرافق مغسولة أو متروكة، والأظهر أنها مغسولة لأن الأصل في الغاية في الحد أنه داخل في المحدود. وفي (المدارك) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق ⁽⁴⁾ سئل عن دخول الحد في المحدود فتوقف فيها. ثم قال للسائل بعد أيام: قرأت (كتاب سيويه) فرأيت أن الحد داخل في المحدود. وفي مذهب مالك: قولان في دخول المرافق في الغسل، وأولاهما دخولهما. ⁽⁵⁾

القول الرابع: ﴿ إِلَى ﴾ على بابها كذلك تفيد الغاية، وما بعدها يحتمل دخوله فيها قبلها ويحتمل

(1) المحرر الوجيز لابن عطية: (2/162).

(2) تفسير البيضاوي: (2/116).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (4/208).

(4) هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، أبو إسحاق، الأزدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، ولد سنة (199هـ)، الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، اعتنى بالعلم من الصغر، وفاق أهل عصره في الفقه، من مصنفاته: المسند،

أحكام القرآن، معاني القرآن، كتاب في القراءات، توفي سنة (282هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (13/339).

(5) التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/130).

خروجه. بناء على هذا القول اختلف في حكم غسل المرافق والكعبين كذلك، فرجح الطبري عدم الوجوب قائلاً: « لا تفسد صلاة تارك غسلها وغسل ما وراءهما، لما قد بينا قبل فيما مضى: من أن كل غاية حُدَّتْ بـ "إلى" فقد تحتمل في كلام العرب دخول الغاية في الحدّ وخروجها منه. وإذا احتمل الكلام ذلك لم يجز لأحد القضاء بأنها داخلة فيه، إلا لمن لا يجوز خلافه فيما بيّن وحكم، ولا حكم بأن المرافق داخلة فيما يجب غسله عندنا ممن يجب التسليم بحكمه. »⁽¹⁾

ورجح ابن الجوزي والعكبري الوجوب اعتماداً على السنة⁽²⁾.

القول الخامس: ﴿إِلَى﴾ على بابها كذلك تفيد الغاية، وينظر إلى ما بعدها؛ فإن كان من جنس ما قبلها دخل في الغاية، وإن كان من غير جنس ما قبلها خرج من الغاية. ولما كانت المرافق والكعبان داخلة في تحديد اليد والرجل كانت داخلة فيما يغسل، وعليه فحكم غسل المرافق والكعبين الوجوب. وهو قول "الزجاج والمبرد"⁽³⁾، ورجحه ابن عطية⁽⁴⁾.

القول السادس: ﴿إِلَى﴾ هنا غاية في الإسقاط، وذلك أنه لما قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ تناول جميع اليد وجميع الرّجل، كما تناول جميع الوجه، واليد اسم للجارحة من المنكب إلى أطراف الأصابع⁽⁵⁾، والرجل اسم للجارحة من أصل الفخذ إلى أصابع القدمين⁽⁶⁾، فلما قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ صار إسقاطاً إلى المرافق والكعبين، فالمرافق فالمرافق والكعبان غاية في الإسقاط، فلم تدخل في الإسقاط، وعليه فحكم غسلها الوجوب؛ لأن الأمر

(1) تفسير الطبري: (48 / 10).

(2) زاد المسير لابن الجوزي: (1 / 521)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (1 / 357).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2 / 153)، التفسير البسيط للواحدى: (7 / 279-280)، تفسير السمعاني: (2 / 16).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (2 / 162).

(5) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: (2 / 680)، تاج العروس لمرضى الزبيدي: (40 / 338).

(6) ينظر: المصباح المنير للفيومي: (1 / 220)، تاج العروس لمرضى الزبيدي: (29 / 36).

بالغسل يتضمنها. وهو قول "الزجاج ومحمود بن حمزة الكرماني ويعيش بن علي بن يعيش⁽¹⁾ ومحمد ثناء الله المظهري"⁽²⁾، ورجحه القرطبي⁽³⁾. مع العلم أن الإجماع قائم على أن الإسقاط ليس من الأنامل بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق⁽⁴⁾.

القول السابع: ﴿إِلَىٰ﴾ بمعنى مع، أي: وأيديكم مع المرافق، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: 52]، وعليه فالمرافق والكعبان واجب غسلهما. وهو قول كثير من النحويين والمفسرين منهم "الواحدي والسمعاني والبغوي وابن كثير والسيوطي والإيجي وابن عجيبة ومحمد ثناء الله المظهري"⁽⁵⁾، وذكره "الثعلبي والبيضاوي والسمين الحلبي وأبو السعود والشوكاني"⁽⁶⁾. ورد هذا القول بعض المفسرين بأن لو كان: اغسلوا أيديكم مع المرافق، وأرجلكم مع الكعبين، لم يكن في ذكر المرافق والكعبين فائدة، وكانت اليد كلها يجب أن تغسل من أطراف الأصابع إلى المنكب، والرجل كلها يجب أن تغسل من أطراف الأصابع إلى الفخذين⁽⁷⁾.

(1) هو: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، النحوي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ولد سنة (553هـ)، من كبار العلماء بالعربية، من مصنفاته: شرح المفصل للزمخشري، شرح تعريف الملوكي لابن جني، توفي سنة (643هـ). ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: (7/46)، الأعلام للزركلي: (8/206).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/153)، غرائب التفسير وعجائب التأويل لبرهان الدين الكرمانى: (1/320)، شرح المفصل لابن يعيش: (4/464)، تفسير المظهري: (3/45).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (7/333).

(4) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص496).

(5) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي: (2/159)، تفسير السمعي: (2/16)، تفسير البغوي: (3/21-22)، تفسير ابن كثير: (3/43)، تفسير الجلالين: (ص137)، جامع البيان للإيجي: (1/445)، البحر المديد لابن عجيبة: (2/12)، تفسير المظهري: (3/46).

(6) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (4/26)، تفسير البيضاوي: (2/116)، الدر المصون للسمين الحلبي: (4/208)، تفسير أبي السعود: (3/10)، فتح القدير للشوكاني: (2/21).

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/153)، التفسير البسيط للواحدي: (7/279-280)، غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى: (1/320)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/442)، تفسير القرطبي: (7/333)، تفسير البيضاوي: (2/116).

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول السادس هو القول الراجح، وهو أن ﴿إِلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ غاية في الإسقاط؛ فيسقط من الغسل العضد من اليد وتبقى المرافق والذراع والكف في حكم وجوب الغسل، ويسقط الساق والفخذ ويبقى الكعبان والقدم كذلك تحت حكم وجوب الغسل؛ وذلك لأن هذا القول يوافق اللّغة والمعنى الذي عليه جمهور العلماء في آن واحد، قال ابن العربي: « وهذا كلام صحيح يجري على الأصول لغة ومعنى. »⁽¹⁾

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

سابعاً: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون والفقهاء على أن المراد بالأيدي في قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ هي الأيَّان⁽²⁾.

قال أبو بكر الجصاص: « ثم قد اتفقوا أن اليد اليمنى مرادة فصار كقوله تعالى: فاقطعوا أيماهما. »⁽³⁾

ثامناً: دراسة قوله في الآية العاشرة والحادية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

تضمن قوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ثلاثة أحكام

(1) أحكام القرآن لابن العربي: (59 / 2).

(2) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: (474 / 1)، معاني القرآن للفراء: (306 / 1)، تفسير الطبري: (295 / 10)، معاني القراء وإعرابه

للزجاج: (172 / 2)، تفسير الماتريدي: (513 / 3)، أحكام القرآن للجصاص: (62 / 4)، التفسير الوسيط للواحدى: (185 / 2)،

البرهان للزركشي: (336 / 1)، أضواء البيان للشنقيطي: (32 / 3).

(3) أحكام القرآن للجصاص: (73 / 4).

في القاذف: جلده، ورد شهادته أبداً، وفسقه، والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ غير عامل في جلده بإجماع، وعامل في فسقه بإجماع⁽¹⁾، واختلف الفقهاء في عمله في رد الشهادة على قولين:

القول الأول: الاستثناء عامل في رد الشهادة؛ فإذا تاب القاذف قبلت شهادته، وإنما كان ردها لعله الفسق، فإذا زال بالتوبة قبلت شهادته مطلقاً قبل الحد وبعده. وهو قول جمهور الفقهاء⁽²⁾.

ثم اختلفوا في صورة توبته: فمنهم من ذهب إلى أن توبته لا تكون إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي حد فيه. وهو مذهب "عمر رضي الله عنه والشافعي وغيرهم"⁽³⁾.

ومنهم من ذهب إلى أن توبته أن يصلح ويحسن حاله وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب نفسه، وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه وترك العود إلى مثله. وهو قول "مالك وغيره"⁽⁴⁾ واختاره من المفسرين ابن جرير الطبري⁽⁵⁾.

القول الثاني: لا يعمل الاستثناء في رد شهادته وإنما يزول فسقه عند الله تعالى، وأما شهادة القاذف فلا تقبل البتة، ولو تاب وأكذب نفسه، ولا بحال من الأحوال. وهو قول "شريح القاضي وإبراهيم النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري وأبو حنيفة وآخرون"⁽⁶⁾، واختاره من المفسرين أبو حيان⁽⁷⁾.

واستمسك القائلون بهذا القول بقوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾، فرد الزجاج بأن الأبد لكل إنسان مقدار مدته في حياته، ومقدار مدته فيما يتصل بقصته. فتقول: الكافر لا يقبل منه شيء أبداً فمعناه، ما دام كافراً

(1) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: (3/345-348)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/165)، تفسير القرطبي: (15/133).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/165)، تفسير القرطبي: (15/133)، مجموع الفتاوى لابن تيمية: (15/305).

(3) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/165)، المغني لابن قدامة: (10/180)، المجموع شرح المذهب للنووي: (20/237)، البحر المحيط لأبي حيان: (8/14).

(4) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: (3/345)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/165).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (19/107).

(6) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/165)، تفسير القرطبي: (15/133)، البحر المحيط لأبي حيان: (8/14).

(7) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (8/15).

فلا يقبل منه شيء. وكذلك إذا قلت: القاذف لا تقبل منه شهادة أبدا، فمعناه ما دام قاذفا، فإذا زال عن الكافر الكفر فقد زال أبده، وكذلك القاذف إذا زال عنه القذف فقد زال عنه أبده، ولا فرق بين هذا وذلك⁽¹⁾.

هذا وقد خالف الشعبي والزمخشري الإجماع، وجعلا الاستثناء من الأحكام الثلاثة، فإذا تاب وظهرت توبته يرفع عنه الحد وتقبل شهادته وزال عنه التفسيق⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ عامل في رد الشهادة؛ فإذا تاب القاذف قبلت شهادته، وإنما كان ردها لعله الفسق، فإذا زال بالتوبة قبلت شهادته مطلقا قبل الحد وبعده، وصورة توبته أن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي حد فيه؛ وذلك لأنه مذهب عمر بن الخطاب وفعله ولم يكن له من الصحابة مخالف فقله أولى بالعمل به، و"لأن عرض المقدوف تلوث بقذفه، فإكذابه نفسه يُزيل ذلك التلويث، فتكون التوبة به"⁽³⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح؛ إلا أنه لم يبين صورة التوبة.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (31/4).

(2) ينظر: تفسير السمعاني: (503/3)، تفسير القرطبي: (133/15)، الكشاف للزمخشري: (214/3).

(3) المغني لابن قدامة: (180/10).

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتوجيه الإشكالات ودراستها.

في هذا المبحث سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب فيما يتعلق بتوجيه كل إشكال أثير حول بعض الآيات مهما كان نوعه، ثم دراسة كل ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في حل إشكالاتها.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب في توجيه مختلف أنواع الإشكالات، مصدرا كل قول بالآية التي أثير حولها الإشكال.

أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]
قول ابن الحاجب: « فقال: العرب لا تقول: إن لم تفعل فما فعلت. فقال: عنه جوابان: أحدهما: ذكره الزمخشري⁽¹⁾ والجماعة وهو أنهم قالوا معناه: يا أيها الرسول بلغ جميع ما أنزل إليك، وإن لم تفعل يعني تبليغ الجميع فما بلغت رسالته، لأنه إذا لم يبلغ الجميع فما بلغ على الحقيقة.

والثاني وهو المختار، وهو: أن قوله: ﴿فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وضع موضع أمر عظيم، فكأنه قيل: بلغ جميع ما أنزل إليك، وإن لم تفعل فقد ارتكبت أمراً عظيماً عبر عنه بقوله: ﴿فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. قال رحمه الله: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَنْوِبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: 71]. معناه: فإنه يرجع إلى رب عظيم كريم، عبر بقوله: ﴿فَإِنَّهُ يَنْوِبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ عن ذلك. كما يقول الرجل: إذا جئت إليّ فقد جئت إلى حاتم، معناه: إلى رجل كريم يعطي، وإلا فقوله: ﴿فَإِنَّهُ يَنْوِبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾، ظاهره كظاهر ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. والله الموفق للصواب. »⁽²⁾

ثانياً: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: 70].
قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ فأتى التكذيب بالفعل الماضي، وأتى

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (1/658-659).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/180).

القتل بفعل الحال ليخطر السامع مدلوله بباله، ومدلوله إنما هو الحال التي هو عليها، فيتبين حينئذ فظاعته لما فيه من التعدي على رسل الله تعالى الواجب اتباعهم وتعظيمهم، بخلاف التكذيب؛ إذ ليس فيه إلا مجرد كلام لا يبلغ ذلك المبلغ. والله أعلم بالصواب. (1)

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: 116]

قال ابن الحاجب: «... ولا يقدر أن يقال: إنه عالم بثبوته وعدم ثبوته فلا يصح فيه (إن)؛ لأنها إنما تدخل على الأشياء المشكوك فيها. فالجواب: أن هذا لازم أيضا وإن لم تكن بمعنى: ثبت، فإن كونه قاله أو لم يقله أمر يعلمه فلا تدخل (إن) عليه. فما أجابوا به أجابنا به. والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن أمر القيامة عظيم هائل يذهل فيه العالم عن علمه. ألا ترى إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: 109].

والثاني وهو الظاهر: أنه خرج مخرج الإنكار على وجه الأدب، فإن العظيم يخاطب في الإنكار بصيغة الشرط. يقال للملك إذا قال: هل فعلت كذا لشيء ينكره: إن كنت فعلته فقد نقل إليك، على معنى: أني لم أفعله، فكذلك الآية. والله أعلم بالصواب. (2)

رابعا: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 56]

قال ابن الحاجب: «وقد قيل إن ﴿قَرِيبٌ﴾ ههنا ذكر لأن ﴿رَحِمْتَ﴾ مصدر، والمصادر المؤنثة يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر في معناه، فالرحمة بمعنى الرُّحْم... (3)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/269).

(2) المصدر نفسه: (1/219).

(3) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: (1/534).

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ

مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ [الأعراف: 188]

قول ابن الحاجب: «إن قيل: قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى: وما يريدُه اللهُ تعالى متحقق في

علمه لا يتغير، فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب ما لم يكن فاعلا له لو لم يعلم؟

فالجواب: أن مما علمه اللهُ تعالى وأرادَه أن الأفعال لا يقع من العالم بها في الغالب إلا ما هو نفع له

غير مضر، فاستقام أن يقال: لو كنت أعلم بالغيب، لأنه كان يكون المقدر من أفعاله أكثرها ما هو

خير له، فكأنه قيل: لو كنت أعلم الغيب لكان الواقع مني من الأفعال أكثرها خيرا لي. والله أعلم

بالصواب.»⁽¹⁾

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ

اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿٤٧﴾ [الأنفال: 47].

قال ابن الحاجب «يحتمل وجهين: أحدهما: أن يراد أن الخروج كان واقعا والصد كان حالهم حينئذ،

فأخبر عن كل بما هو صالح له، فلما كان الخروج ماضيا أخبر عنه بالماضي، ولما كان الصد حالا أخبر

عنه بالحال، أي: الذين حصل منهم الخروج وهم الآن صادون.

الثاني: أن يكون الصد أيضا كان في الماضي، وإنما عبر عنه بفعل الحال تنبيها على فظاعته وعظم

المعصية به، لما فيه من صورة المقاتلة للرد عن سبل الخير الواجب فعلها، والإعانة عليها. ألا ترى إلى

قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: 70]. فأتى التكذيب بالفعل الماضي، وأتى القتل

بفعل الحال ليخطر السامع مدلوله بباله، ومدلوله إنما هو الحال التي هو عليها، فيتبين حينئذ فظاعته

لما فيه من التعدي على رسل الله تعالى الواجب اتباعهم وتعظيمهم، بخلاف التكذيب؛ إذ ليس فيه إلا

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/209).

مجرد كلام لا يبلغ ذلك المبلغ. والله أعلم بالصواب. (1)

سابعاً: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾ [يونس: 77]

قول ابن الحاجب: « ومنه قوله تعالى: ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ ﴾ ، والمعنى: أتقولون للحق لما

جاءكم أنه سحر أو شعر؟ على ما دل عليه قرائن أحوالهم بما كانوا يقولونه. ولا يصلح أن يكون:

﴿ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ من تنمة القول المنكر عليهم لأنهم لم يكونوا مستفهمين عنه، وإنما حذف المقول لدلالة

قوله: ﴿ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ وهو أيضاً إنكار أن يكون مثل هذا سحراً. والمعنى: نهيهم عن أن يقولوا هذا

القول مسبباً عن أمر يقتضي نقيضه، وهو مجيء الحق. والله أعلم بالصواب. (2)

ثامناً: عرض الآيتين الثامنة والتاسعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿٢٧﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الحجر: 37-38]

قال ابن الحاجب: « إن قيل: كيف أضيف ﴿ يَوْمِ ﴾ إلى ﴿ الْوَقْتِ ﴾ والمراد به الوقت، فيؤدي إلى أن

يكون إلى وقت المعلوم، وكان قوله: إلى الوقت المعلوم، يفيد ذلك؟ والجواب من أوجه:

أحدها: أن يكون المراد بـ ﴿ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ النفخ في الصور، فكأنه قال: إلى وقت النفخ، إما على أن

يكون ﴿ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ غلب علماً عليه، وإما على حذف مضاف، أي: إلى يوم نفخ الوقت المعلوم.

والثاني: أن يكون المراد بالوقت المعلوم القيامة، فيكون مثل قوله: إلى يوم القيامة، إما على حذف

مضاف، وإما على أن يكون علماً على الوجهين المتقدمين.

والوجه الثالث: أن يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ، والمراد بيومه يوم القيامة، وأضيف إليه لما بينه

وبينه من الملازمة، لأنه علامة عليه وسبب إليه.

والرابع: أن يكون المراد بـ ﴿ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ يوم القيامة، والمراد بيومه يوم النفخ، وأضيف يوم النفخ

إلى يوم القيامة لملازمته له وسببته عليه، وبهذه الأوجه يندفع الإشكال، ويندفع معنى إضافة

(1) المصدر السابق: (1/ 268-269).

(2) المصدر نفسه: (1/ 279).

﴿يَوْمَ﴾ إلى ﴿أَلْوَقْتِ﴾. والله أعلم بالصواب. (1)

تاسعا: عرض الآيتين العاشرة والحادية عشرة وقول ابن الحاجب.

الآيتان:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: 24]

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: 30]

قال ابن الحاجب: «... ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ فلو

نصب ههنا لم يستقم؛ لأنهم ليسوا مقرين بإنزال من الله متعلق بـ ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ، بل منكرون

لإنزال من الله تعالى مطلقا، وقولهم: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ هو في المعنى نفي الإنزال، أي: هذا الذي

يقول إنه إنزال هو أساطير الأولين، فيفسد تقدير الفعل، وهو أنزل على هذا، مع أنهم غير مقرين

بالإنزال من الله، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ أي أنزل خيرا،

لأنهم مقرون بالإنزال من الله تعالى. (2)

عاشرا: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَكُفُّمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [النحل: 53]

قال ابن الحاجب: «﴿وَمَا يَكُفُّمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ فيها إشكال من حيث إن الشرط وما شبه به

يكون الأول فيه سببا للثاني، تقول: (أسلم تدخل الجنة) فالإسلام سبب لدخول الجنة، وهنا الأمر

على العكس وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني كونها من الله، فلا يستقيم أن يكون

الأول سببا للثاني من جهة كونها فرعا عنه، وتأويله: أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعمة

جهلوا معطيها أو شكوا فيه، فاستقرارها مجهولة أو مشكوكة سبب لإخبار بكونها من الله، فتحقق

إذا أن الشرط والمشروط على بابه... (3)

(1) المصدر السابق: (1/168).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/475).

(3) المصدر نفسه: (1/170).

حادي عشر: عرض الآية الثالثة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج:5]

قال ابن الحاجب: «ثم مثل الرفع بما يتعذر فيه النصب، وهو قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ﴾ وإن كانت أيضا عاطفة بعد ما يتوهم العطف فيها، وهو قوله: ﴿لِنُبَيِّنَ﴾ لأنه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى؛ إذ اللام في ﴿لِنُبَيِّنَ﴾ للتعليل عما تقدم، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لِنُبَيِّنَ﴾ فالمتقدم سبب للتبيين، فلو جعل ﴿وَنُقِرُّ﴾ معطوفا عليه لكان داخلا مع التبيين في مسيبه ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ وليس ما ذكر من قوله: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ إلى آخره سببا في الإقرار في الأرحام ما يشاء، فضعف النصب.»⁽¹⁾

ثاني عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج:63]

قول ابن الحاجب: «الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة. والجواب: أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسببا عن الأول كما لو صرح بالشرط. ألا ترى إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما. ثم لو سلم ههنا أنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة، فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقبا، والاضضرار بعد الإنزال يعده الناس متعقبا، ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة. ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد، وإن كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود، ولكن يصح إذا لم يكن إلا مهلة الحمل. وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ [المؤمنون:14]، وإن كان في كل واحد

(1) المصدر السابق: (27-28).

مهلة وجودية. والله أعلم بالصواب. (1)

ثالث عشر: عرض الآية الخامسة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: 22]

قول ابن الحاجب: «قال: إن قيل: لم جاء بـ (على) والقياس والاستعمال يقتضي في؟ أما القياس فلأنه بمعنى الظرفية، كقولك: قعدت في الدار. وأما الاستعمال فلقوله: ﴿قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا﴾ [هود: 40] ﴿فَأَسْلَكَ فِيهَا﴾ [المؤمنون: 27]. فالجواب: أن (على) في هذا الموضع أوضح، من حيث إن غيره مما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت (في) أحسن لتحقيق معنى الظرفية وبعد معنى (على)، لأن المذكور محمولاً ثم الأزواج كلها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالآدميين على ما هو العادة، فلما خصوا في قوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾، كانت (على) أوضح. وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الأزواج وإنما أريد المخاطبون خاصة، وليسوا في العادة في باطن الفلك، وإنما يكون على ظاهرها، فأتى بما يدل على معنى الاستعلاء تنبيهاً على هذا المعنى، وهذا أحسن ممن يقول: إنما أتى بـ (على) لتقدم (على) في قوله: (وعليها)، لما بين الفلك وبين الإبل من مشاكلة الحمل، فلما أتى بـ (على) في حمل الإبل أتى بـ (على) في الآخر، لأن هذا مراعاة أمر لفظي، وما تقدم مراعاة لأمر معنوي، ولأنه بعينه يقتضي المخالفة من وجه آخر، لأن تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع، فلا يحسن أن يخالف الأصل لأجله.

فإن قيل: لو استقل ما ذكرتموه في استحسان (على) لكانت (على) أحسن في قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: 41]. وقد جاء بـ (في) فدل على أن ما ذكر من تقدم. (على) هو السبب. فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن المراد التنبيه على ذلك المعنى المذكور في قوله: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا﴾، فاختصر الكلام للعلم به، فجرى الأمر فيه على ذلك المجرى، فلذلك جيء بـ (في). الثاني: أن يكون ذلك الأمر اللفظي مرجحاً للإتيان بـ (على)، لا على أنه مستقل في السببية، فيكون حينئذ المعنى المذكور هو المقتضي لجواز (على)، وتكون (على) مرجحة لأحد الجائزين. ولا يلزم من كونها مرجحة أن

(1) المصدر السابق: (1/123-124).

تكون سببا مستقلا.

وأما قوله: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ [المؤمنون: 28] ، فإنها أتت بـ (على) لما في الاستواء من معنى الاستعلاء. ألا ترى إلى قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 54]. وقوله:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ ***⁽¹⁾

وأما قوله: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا﴾ و ﴿رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ﴾ [الكهف: 71]. وقوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ﴾ [العنكبوت: 65] فلما قصد في معنى الركوب من معنى الثبوت، كقوله: ﴿وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71]، وإذا استعملت (في) في الصلب لقصد معنى الثبوت، فاستعملها في الركوب أجدر. والله أعلم. ⁽²⁾

رابع عشر: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 24]

قول ابن الحاجب: « إن قيل: كيف يكون تصديق المؤمنين المتقدم علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين؟ فالجواب: أنه قد تقدم ذكر صدق المؤمنين ونفاق الكافرين بقوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: 23] . وقوله في المنافقين: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: 12] ، ثم اتصل الكلام إلى قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ﴾ . فسيق للتعليدين المختلفين للفاعلين المختلفين، والمراد التفصيل، فيكون المراد، صدق المؤمنون ليجزيهم الله، وكذب المنافقون ليعذبهم الله. ويجوز أن يكون متعلقا بفعل مقدر دل عليه ما قبله، كأنه قيل: قضى الله بذلك ليجزي الصادقين ويعذب المنافقين. وهو أحسن لأمرين: أحدهما: أنه فعل واحد معلل بالقضيتين جميعاً. والآخر: أنه

(1) تمامه: مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقٍ. قال الفخر الرازي: قيل إنه بيت مصنوع. ينظر: مفاتيح الغيب له: (104/3). وقال الذهبي عن هذا البيت وبيت آخر: هذان البيتان لم يثبت نقل صحيح على أنها شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروها. ينظر: كتاب العرش للذهبي: (204/1).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/254-255-256).

يكون التعليل على ظاهره، وفي الأول لا يكون على ظاهره، بل يكون في الصادقين على ظاهره، وفي المنافقين على أن تكون للعاقبة، لأن المنافقين لم يقولوا ذلك لقصد أن يعذبوا فيحمل على أحد تأويلين: إما استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جميعا، وإما استعماله على المجاز فيها جميعا. والله أعلم بالصواب. (1)

خامس عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: 39]

قول ابن الحاجب: «يجوز أن يكون ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ بدلا من ﴿الْيَوْمَ﴾، فيكون المعنى: إذ ثبت ظلمكم، والعامل في ﴿إِذْ﴾ ما عمل في اليوم، وهو إما النفع المنفي على معنى: أن انتفاعكم في ذلك اليوم منتف، كما تقول: ما نفعني زيد في الدنيا. فالمنفي النفع باعتبار الدنيا، وهو معنى العامل. وعلى هذا لا يكون المنفي من جهة الآية النفع مطلقا، وإنما هو نفي نفع مخصوص مقيد بكونه في الآخرة. ويجوز أن يكون العامل ما في ﴿لَنْ﴾ من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع، فيكون المنفي النفع مطلقا. فإن قلت: فالأشكال في ﴿إِذْ﴾ باق، لأنها للمضي، وإذا جعلتها من ﴿الْيَوْمَ﴾، واليوم يوم القيامة، فقد استعملتها لما هو مستقبل. فالجواب: أن النفع المقدر في ذلك اليوم المقصود بالنفي على أن يكون النفي هو العامل إنما يقدر بعد ثبوت ظلمهم، فصار زمان ثبوت الظلم سابقا للنفع المقدر مستمرا، فصح التعبير عنه بلفظ المضي لأنه بالنسبة إلى عامله ماض مستمر.

ويجوز أن يكون تعليلا، فيكون المعنى: لأجل ظلمكم في الدنيا، وفاعل ﴿يَنْفَعَكُمْ﴾ إما: ﴿أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾، على أنه لا يسليكم التأسي، وإما مضمرة يعود على ما قبله، إما القول وإما القرين، وتكون ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله، و﴿أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ تعليلا. والله أعلم بالصواب. (2)

(1) المصدر السابق: (1/181).

(2) المصدر نفسه: (1/142).

سادس عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُزِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: 48]

قول ابن الحاجب: «قد استشكل من جهة أن أفعال التفضيل إذا نسب إلى شيء وجب أن تكون فيه زيادة على المفضل عليه، فلا يستقيم أن يقال: الزيدان كل واحد منهما أفضل من الآخر، لما يؤدي إليه من إثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما، فقوله تعالى: ﴿هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ شامل للجميع، فيلزم أن تكون كل واحدة منهما أكبر من الأخرى، وذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر وليس بأكثر. والجواب عنه من وجوه: أحدها: أن يكون المراد: إنما يأتي أكبر مما تقدم فيكون المراد بقوله: من أختها، أي: من أختها المتقدمة عليها.

الثاني: أن يكون المراد: إلا هي أكبر من أختها من وجه، وقد يكون الشيطان كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه.

الثالث: أن يراد: إلا هي أكبر من أختها عندهم وقت حصولها، لأن لمشاهدة الآية أثرا في النفس عظيما ليس للغائب منها، وإن كان الغائب أكبر، فإن الإنسان يعظم عنده مشاهدة عصا، تنقلب عقربا أكبر من عظم علمه بأنها تنقلب حية، وإن كان انقلابها حية أعظم في التحقيق. وإنما المشاهدة لها أثر في تعظيم الشيء في النفس. والله أعلم بالصواب. (1)

سابع عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ

فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [الأحقاف: 11]

قول ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾: قال: (إذ) في أصل وضعها للماضي، فكيف يستقيم أن تكون ظرفا لـ ﴿فَيَقُولُونَ﴾ مع كونه مستقبلا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾. لأنه يصير المعنى: أنه يقول في المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل؟ فالجواب من أوجه:

(1) المصدر السابق: (208 / 1).

أحدها: أن يقدر متعلق يتعلق به (إذ) فيكون التقدير: وإذ لم يهتدوا به جحدوا أو كفروا أو ما أشبهه، ثم استؤنف ذكر ما يوقعونه في المستقبل. وأتى بالفاء إيذاناً بأنه مسبب عما قدر متعلقاً لـ (إذ).
الثاني: أن (إذ) وإن كانت لما مضى فما ذكر بعدها مستمر، فصار فيها شائبتان: شائبة تقتضي المضي لوقوع ذلك، وشائبة تقتضي الاستقبال لاستمراره، فعبر بـ (إذ) باعتبار المضي لتحقيقه، وعلق ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى.

الثالث: أن تكون متضمنة معنى الشرط بدليل دخول الفاء بعدها، وكونها في معنى (إذا)، وذلك إنما يكون للشروط، فكأن المعنى: إذا لم يهتدوا به فسيقولون...، وحسن التعبير بـ (إذ) دلالة بها على تحقيق ذلك؛ لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي، وكذلك قوله: ﴿فَإِذَا لَرْتَفَعُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المجادلة:13]، وتقدر الوجوه كلها كما قدرت فيما تقدم. والله أعلم بالصواب. (1)

ثامن عشر: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:15]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾: هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعوله حذفاً غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة ثم قصد المتكلم به ذكر خصوصية متعلقة أجراه مجرى الأفعال غير المتعدية، وجعل ذلك كأنه محل له، وكذلك قول الشاعر:

وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا *** إِلَى الصَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضِيلِي (2)

وموضع الاستشهاد من البيت: يجرح في عراقيبها. ومن الآية: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾، وقد وضع

(1) المصدر السابق: (1/215-216).

(2) البيت لذي الرمة. ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي: (1/156).

معناها. والله أعلم بالصواب. (1)

تاسع عشر: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبَلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: 31]

قول ابن الحاجب: « قوله: ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾. العلم يطلق باعتبار الرؤية، والشيء لا يرى حتى يقع.

والثاني: أن العلم بمعنى المجازاة، فكأنه قال: حتى نجازي المجاهدين منكم والصابرين.

ومعنى الابتلاء: أن الله تعالى يفعل بنا فعلا يسمى بلاء من بعضنا لبعض. والله أعلم بالصواب. (2)

عشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: 12]

قول ابن الحاجب: « الفاء في قوله: ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ مشكلة، فإنها إن كانت للسببية احتجج إلى أن يقدر

معها ما هو سبب لما ذكر بعدها، وإن كانت عاطفة احتجج إلى جملة تكون هي عقبيها، وكلا الأمرين

ليس بظاهر في الآية. فالجواب: أنه للسببية، لأن معنى: أوجب أحدكم؟ نهي الحب، لأن همزة الإنكار

إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفيا، إما نفي طلب، أي: نهي كقوله: ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ ﴾

[النساء: 20]. وإما نفي حصول، كقوله: ﴿ أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ ﴾. ولما كان المعنى: ما يجب أحدكم أن يأكل

لحم أخيه ميتا، ذكر ما هو مسبب عن هذا المنفي وهو تحقق الكراهية وثبوته. ويجوز أن يقال: إنه لما

نهي عن الغيبة على صيغة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا، وأتى به على

صيغة الإنكار تنبيها على أنه مما لا يفعلونه. ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهية، فقال بعد

ذلك: فكرهتموه، فكان ذكر تحقيق الكراهية وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهية

ما نهي عنه، إذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة ما يأبونه ويكرهونه. والله أعلم

بالصواب. (3)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 215-216).

(2) المصدر نفسه: (1/ 183).

(3) المصدر نفسه: (1/ 195-196).

واحد وعشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: 4]

قول ابن الحاجب: « جواب الشرط ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ من حيث الإخبار، كقولهم: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس. فالإكرام الذي ذكر شرطا سبب للإخبار بالإكرام الواقع من المتكلم أمس لا نفس الإكرام، لأن ذلك غير مستقيم من وجهين:

أحدهما: أن الإكرام الثاني سبب للأول يستقيم أن يكون مسييا.

والثاني: أن ما في حيز الشرط في المعنى مستقبل، وهذا ماض محقق في المعنى.

وعن الوجه الأول توهم كثير من المبتدئين أن جواب الشرط يكون مسييا ويكون سببا، وهو فاسد. ولو صح ذلك لصح أن يقال: إن تدخل النار كفرت بالله، وذلك معلوم البطلان. فإن قلت: فالإخبار بالإكرام الواقع أمس قد حصل قبل الشرط، وذلك غير مستقيم. فالجواب: أن المعنى على أن ذكر هذا الخبر بعد وقوع الشرط المسبب، وذلك يحصل بعد الشرط، والخبر سبب للذكر لمضمونه. فذكر السبب مستغنى به عن المسبب، ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخول الفاء. لو قلت: إن أكرمتني فأكرمتك، لم يجوز. وعلى ما ذكرناه يحمل الجواب في الآية، أي: إن تتوبا إلى الله يكن سببا لذكر هذا الخبر، وهو قوله: فقد صغت قلوبكما. فإن قلت: الآية سبقت في التحريض على التوبة، فكيف تجعل سببا لذكر الذنب؟ قلت: ذكر الذنب متوبا منه لا ينافي التحريض على التوبة ولا سيما إن كان الذنب مشهورا، فيصير المعنى في الآية: إن تتوبا إلى الله يعلم براءتكما من إثم هذا الصغو، لأن الخبر بالصغو سبب لذكره، وذكره متوبا منه سبب للعلم ببراءتهم من إثمهم، فاستغنى بسبب السبب. ولو قيل: إن جواب الشرط في الآية محذوف للعلم به. أي: إن تتوبا إلى الله يمح إثمكما أو يعف عنكما، ثم قيل: فقد صغت قلوبكما، جوابا لتقدير سؤال سائل عن سبب التوبة الماحية. فإن قلت: كان يلزم على ذلك أن يقال: فقد صغت قلوبهما. قلت: إذا كان الجواب في التحقيق حاصلا فلا فرق بين الأمرين في ذلك، وهو كذلك أحسن هنا، لأن ما ذكرناه أمر تقديري. ألا ترى أنك لو قلت: أنا

أحسن إليك لأنك أحسنت إلي، كان أحسن من: لأنه أحسن إلي، لأنه رجوع إلى خطاب من لم يذكر عن مخاطب مذكور. والله أعلم بالصواب. (1)

ثاني وعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين وقول ابن الحاجب:
الآيتان:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُوَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح:4]

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:53]

قال ابن الحاجب: «والأخفش يجوز الزيادة في الواجب (2)، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ووجه استدلاله أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:53]، وقد جاء ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ فإن لم تحمل على الزيادة تناقض. وليس بمستقيم، لأنه يُثبت أصلا في العربية بما ليس بثبت، لكونه محتملا غير مذكوره، وذلك أن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ إنما ورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض، و﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ إنما ورد في هذه الأمة، فصح حمل تلك على التبعض، وزال وهم التناقض، ثم ولو سُلم أن الآيتين لإحدى الأمتين لجاز أن يكون ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ لبعضهم، ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ لبعضكم، فيصح أن تحمل (من) على التبعض ويزول وهم التناقض، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال...» (3)

ثالث وعشرون: عرض الآيات من السادسة والعشرين إلى الثلاثين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ ۝١ قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِصْفَهُ ۝٣ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٤ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ

الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ۝٥﴾ [المزمل:1-4]

قول ابن الحاجب: «قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ ۝١ قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِصْفَهُ ۝٣﴾ إن جعل ﴿نِصْفَهُ ۝٣﴾ بدلا من ﴿قَلِيلًا﴾، ففيه إشكالان: أحدهما: ما يلزم من أن يكون النصف قليلا لأنه بدل الكل من الكل،

(1) المصدر السابق: (1/224-225).

(2) أي زيادة حرف الجر، والواجب ضد النفي.

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/136).

فيجب أن يكون الاسمان صالحين، وليس النصف قليلا بالنسبة إلى الكل. والإشكال الثاني: أنه يؤدي إلى استثناء غير الأقل، وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء. وإن جعل بدلا من الليل أدى إلى أن يكون المبدل منه مقصودا غير مقصود؛ لأن الاستثناء منه يشعر بأنه مقصود، وكونه مبدلا منه يشعر بأنه غير مقصود، وهو ممتنع.

والجواب: أن يكون على أحد وجهين: إما بدلا من الليل، وقولهم: إن الاستثناء يشعر بأنه مقصود، ليس بمستقيم، فإن الاستثناء إنما يكون باعتبار المفردات عند أهل التحقيق لا باعتبار التركيب. وإذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنى منه ومبدلا منه. ألا ترى أنك لو قلت: (أكرم بني فلان إلا فلانا نصفهم أو غلمانهم) لكان جائزا؟ نعم يلزم أن يكون البدل راجعا إلى المبقي بعد الاستثناء لا إلى أصل المستثنى منه، وإلا وقع الاستثناء لغوا. فيكون ﴿يَصْفَهُ﴾ لليل المستثنى منه القليل لا لليل بكامله، فيرجع إلى دون النصف، ويكون قوله: ﴿أَوْ أَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾، أو أنقص من هذا النصف الذي هو أقل من النصف، فيصير في التقدير ثلثا، أو انقص من النصف الأصلي قليلا، فيكون أدنى من النصف. ويكون ﴿أَوْزِدَ عَلَيْهِ﴾ على المعنيين المذكورين، فيصير المعنى الأول في معنى النصف المكمل، والمعنى الثاني في معنى أكثر من النصف. وعلى هذين المعنيين قرئ: أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، بالخفض عطفًا على ثلثي الليل، فيكون المعنى أقل من نصفه وأقل من ثلثه، وبالنصب عطفًا على أدنى، فيكون المعنى نصفًا مكملًا وثلثًا مكملًا.

والوجه الثاني: أن يكون (إلا قليلا) استثناء من نصفه مقدما عليه لرؤوس الآي، فيكون التقدير: قم نصف الليل إلا قليلا، موافقا لقوله: ونصفه بالخفض ﴿أَوْ أَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾، يعني: من النصف المستثنى منه، فيكون موافقا لثلثه بالنصب والخفض جميعا، لأن أقل من النصف بقليل يجوز أن يكون ثلثا، ويجوز أن يكون أقل.

وقوله: ﴿أَوْزِدَ عَلَيْهِ﴾، أو زد على النصف المكمل، فيكون موافقا للقراءتين جميعا، لأن أكثر من النصف يجوز أن يكون ثلثين، ويجوز أن يكون أقل منها. هذا كله إذا لم يجعل (نصفه) بدلا من (قليلًا). فإن جعل ﴿يَصْفَهُ﴾ بدلا من ﴿قَلِيلًا﴾ وصح إطلاق القليل عليه، كان المعنى: قم الليل

إلا نصفه، أي: قم نصفه، فيكون موافقا لقراءة ﴿يُصْفَهُ﴾ بالنصب. وقوله: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾، أي: أو انقص من النصف، وهو مكمل على كل تقدير، فيكون موافقا للنصب والخفض في ثلثه، لأن أقل من النصف يجوز أن يكون ثلثا، ويجوز أن يكون أقل من الثلث، وموافقته للخفض في نصفه واضح، ويكون قوله: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾، أو زد على النصف المكمل، فيكون موافقا لقوله: ﴿أَدْنَى مِنْ ثُلثَيْ اللَّيْلِ﴾ لا موافقا لما بعده في نصب ولا خفض. والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المبحث دراسة كل أقوال ابن الحاجب في توجيه الإشكالات بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أثير إشكال على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وهو: أي فائدة في أن يُقال لمن لم يبلغ الرسالة: إن لم تبلغ فما بلغت، فهي كقول: إن لم تأكل فما أكلت. اختلف المفسرون في رفع هذا الإشكال على عشرة أقوال:

القول الأول: المعنى: بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، فإن كتمت منه شيئا يسيرا أو كثيرا فما بلغت شيئا. وهو قول ابن عباس وجمهور المفسرين (2)، وذكره "السمعي والبغوي وزين الدين الرازي" (3)

(1) أمالي ابن الحاجب: (170/1-171-172).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (467/10)، معاني القرآن إعرابه للزجاج: (2/192)، تفسير ابن أبي حاتم: (4/1173)، تفسير الماتريدي: (3/557)، أحكام القرآن للجصاص: (4/106)، التفسير الوسيط للواحدي: (2/209)، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: (ص144)، تفسير الراغب الأصفهاني: (5/399)، غرائب التفسير للكرماني: (1/334)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/218)، تفسير العز بن عبد السلام: (1/397)، تفسير البيضاوي: (2/136)، البرهان للزركشي: (3/396)، بصائر ذوي التمييز لمجد الدين الفيروزآبادي: (4/202)، جامع البيان للإمام: (1/484).

(3) هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر زين الدين الرازي، من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، من مصنفاته: مختار الصحاح، شرح المقامات الحريية، حدائق الحقائق في التصوف، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب أي التنزيل، توفي بعد سنة 666هـ. ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (6/55).

والقرطبي والنسفي والنيسابوري وابن جزري وزكريا الأنصاري⁽¹⁾.

وضعف هذا القول الفخر الرازي قائلا: «أجاب جمهور المفسرين بأن المراد: إنك إن لم تبلغ واحدا منها كنت كمن لم يبلغ شيئا منها. وهذا الجواب عندي ضعيف؛ لأن من أتى بالبعض وترك البعض لو قيل: إنه ترك الكل لكان كذبا، ولو قيل أيضا: إن مقدار الجرم في ترك البعض مثل مقدار الجرم في ترك الكل فهو أيضا محال ممتنع، فسقط هذا الجواب.»⁽²⁾

القول الثاني: المعنى: بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، فإنك إن لم تبلغ جميع ما أنزل إليك فتركت بعضه كنت لم تبلغ الرسالة، لأن كتم البعض مثل كتمان الجميع في الاتصاف بعدم التبليغ، والتقدير: الشرط: إن لم تبلغ ما أنزل، والجزاء: لم تبلغ الرسالة. وهو قول ابن عاشور⁽³⁾، وذكره "الباقلاني"⁽⁴⁾ والماوردي⁽⁵⁾.

وهذا القول في رأيي لم يحل الإشكال؛ لأن (ما أنزل) و(الرسالة) لهما المعنى نفسه.

القول الثالث: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك فإن لم تفعل فما بلغت البلاغ الذي تكون رسولا. وهو قول "السمرقندي"⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) تفسير السمعاني: (53/2)، تفسير البغوي: (79/3) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي: (ص110)، تفسير القرطبي: (89/8)، تفسير النسفي: (461/1)، تفسير النيسابوري: (617/2)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (238/1)، فتح الرحمن لزكريا الأنصاري: (146/1).

(2) مفاتيح الغيب للرازي: (400/12).

(3) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (262/6).

(4) هو: محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، ابن الباقلاني، البصري ثم البغدادي، ولد سنة 338هـ، القاضي الإمام العلامة الأشعري، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، من مصنفاته: إعجاز القرآن، الإنصاف، التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة، توفي سنة 403هـ. ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (190/17)، الأعلام للزركلي: (6/176).

(5) ينظر: الانتصار للقرآن للباقلاني: (711/2)، النكت والعيون للماوردي: (53/2).

(6) هو: نصر بن محمد بن إبراهيم، أبو الليث، السمرقندي، الإمام الفقيه المحدث الزاهد المتصوف من أئمة الحنفية، من مصنفاته: تنبيه الغافلين، عيون المسائل، بحر العلوم في التفسير، توفي سنة 375هـ. ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (322/16)، الأعلام للزركلي: (27/8).

(7) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (406/1).

القول الرابع: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك فإن لم تفعل فما تستحق ثوابا ولا جزاء على أداء ما أدبته منها إذا أخللت بأداء شيء من جميعها. ذكره الباقلاني⁽¹⁾.

القول الرابع: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك فإن لم تبلغ الرسالة وجب عليك عقاب من كتبتها. ذكره "الزنجشري وابن جزري والنيسابوري وزكريا الأنصاري"⁽²⁾.

القول الخامس: المعنى: بلغ ما أنزل إليك أي: أظهر تبليغه، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر:94]، وإن لم تفعل يعني: وإن لم تظهر تبليغه فما بلغت رسالته. ذكره "الباقلاني ومكي والسمعاني والبغوي"⁽³⁾.

القول السادس: قال الفخر الرازي: «إن هذا خرج على قانون قوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ***⁽⁴⁾

ومعناه أن شعري قد بلغ في الكمال والفصاحة إلى حيث متى قيل فيه: إنه شعري فقد انتهى مدحه إلى الغاية التي لا يمكن أن يزداد عليها، فهذا الكلام يفيد المبالغة التامة من هذا الوجه، فكذا هاهنا: فإن لم تبلغ رسالته فما بلغت رسالته، يعني أنه لا يمكن أن يوصف ترك التبليغ بتهديد أعظم من أنه ترك التبليغ، فكان ذلك تنبيها على غاية التهديد والوعيد والله أعلم. «⁽⁵⁾

القول السابع: بلغ ما أنزل إليك من ربك الآن ولا تنتظر به كثرة الشوكة والعهدة فإن لم تبلغ كنت كمن لم يبلغ أصلا. ذكره "النسفي والنيسابوري"⁽⁶⁾

(1) ينظر: الانتصار للقرآن للباقلاني: (712/2).

(2) ينظر: الكشاف للزنجشري: (659/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (238/1)، تفسير النيسابوري: (617/2)، فتح الرحمن لزكريا الأنصاري: (146/1).

(3) ينظر: الانتصار للقرآن للباقلاني: (712/2)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (1805/3)، تفسير السمعي: (53/2)، تفسير البغوي: (79/3)، تفسير القرطبي: (89/8).

(4) عجزه: لله دري ما أجن صدري، وهو لأبي النجم. وهو في الخصائص لابن جني: (340/3)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: (439/1).

(5) مفاتيح الغيب للرازي: (400/12).

(6) ينظر: تفسير النسفي: (461/1)، تفسير النيسابوري: (617/2).

القول الثامن: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك فيما وعدك من النصر، فإن لم تفعل فما بلغت حق رسالته فيما كلفك من الأمر، لأن استشعار النصر يبعث على امتثال الأمر. ذكره الماوردي⁽¹⁾.

القول التاسع: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك الآن، ولا تنتظر به كثرة الشوكة والعهدة، فإن لم تبلغ كنت كمن لم يبلغ أصلاً، أو بلغ ذلك غير خائف أحداً، فإن لم تبلغ على هذا الوصف فكأنك لم تبلغ الرسالة أصلاً، ثم قال مشجعاً له في التبليغ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾⁽²⁾.

القول العاشر: المعنى: بلغ ما أنزل إليك من ربك بلاغاً يوجب الانقياد إليه بالجهاد عليه، وإن لم تفعل ما يقود إليه من الجهاد عليه فما بلغت ما عليك من حق الرسالة إليك. ذكره الماوردي⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن الإشكال الذي أثير على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وهو: أي فائدة في أن يقال لمن لم يبلغ الرسالة: إن لم تبلغ فما بلغت، فهي كقول: إن لم تأكل فما أكلت. يرفع ويدفع بالمعنى الآتي، وهو: يا أيها الرسول بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، فإن كتمت شيئاً منه - ولو قليلاً - فكأنك ما بلغت شيئاً؛ وذلك لأنه القول الذي عليه جمهور المفسرين، وهو قول ابن عباس الذي حظي بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿اللَّهُمَّ فَفِّهْ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّوِيلَ﴾⁽⁴⁾.

هذا وقد قال الله ذلك تأديباً للنبي صلى الله عليه وسلم، وتأديباً لحملة العلم من أمته ألا يكتموا شيئاً من أمر شريعته، وقد علم الله تعالى من أمر نبيه أنه لا يكتم شيئاً من وحيه، فعن عائشة رضي الله عنها، قالت: ﴿مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ كَذَبَ، وَاللَّهُ

(1) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (53 / 2).

(2) ينظر: تفسير النسفي: (461 / 1)، تفسير النيسابوري: (617 / 2).

(3) ينظر: النكت والعيون للماوردي: (53 / 2).

(4) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة: (846 / 2)(955 / 2)(956 / 2)(963 / 2)، وابن حبان في صحيحه: (531 / 15).

يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67] الآية. (1)

وعليه فاختيار ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في الجواب على الإشكال الذي ورد على قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا

يَقْتُلُونَ﴾ وهو: لم جيء بأحد الفعلين ماضيا وبالآخر مضارعاً؟ على أربعة أقوال:

القول الأول: جيء بـ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل واستحضاراً لتلك

الحال الشنيعة للتعجب منها، وتنبهها على أن ذلك من ديدنهم ماضيا ومستقبلا. وهو قول

"الزمخشري وابن عاشور" (2)، وذكره "البيضاوي وأبو السعود" (3).

القول الثاني: جيء بـ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ محافظة على رؤوس الآي؛ لأن الآيات التي قبلها تنتهي بالنون.

ذكره "الواحدي والقرطبي والبيضاوي وأبو حيان وأبو السعود" (4)

القول الثالث: أراد كذبوا وقتلوا، ويكذبون ويقتلون، فهذا دأبهم وعادتهم فاختصر. ذكره

"الواحدي والقرطبي" (5).

القول الرابع: التقدير فيه: فريقا كذبوا لم يقتلوه، وفريقا كذبوا يقتلون، فيكون ﴿يَقْتُلُونَ﴾ صفة

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، رقم: (4612).

ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: 13]، وهل رأى النبي ﷺ ربه

ليلة الإسراء، رقم: (177)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الأنعام، رقم: (3068)،

والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة: 67]، رقم: (11082).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/663)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/275).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي: (2/137)، تفسير أبي السعود: (3/63).

(4) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: (7/476)، تفسير القرطبي: (8/96)، تفسير البيضاوي: (2/137)، البحر المحيط لأبي حيان:

(4/326)، تفسير أبي السعود: (3/63).

(5) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: (7/476)، تفسير الراغب الأصفهاني: (5/407)، تفسير القرطبي: (8/96-97).

انقضى من ذلك الزمان أدوار كثيرة، وذكر القتل بلفظ المضارع إشارة إلى معاملتهم مع زكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام؛ لكون ذلك الزمان قريبا فكان كالحاضر. وهو قول الفخر الرازي⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - ترجيح القولين الأول والثاني، وهما أنه جيء في قوله تعالى: ﴿فَرِيْقًا كَذَبُوا وَفَرِيْقًا يَقْتُلُونَ﴾ بـ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ عطفًا للمستقبل على الماضي، أي ﴿كَذَبُوا﴾ على حكاية الحال الماضية استفظاعا للقتل واستحضارا لتلك الحال الشنيعة للتعجب منها، وتنبهها على أن ذلك من ديدنهم ماضيا ومستقبلا. ومحافضة على فاصلة رؤوس الآي؛ وذلك ليبين الله عز وجل شناعة القتل وفضاعته وحقيقة اليهود الظالمين المعتدين الذين وصل بهم الأمر إلى أن يقتلوا من جاء يريد إصلاحهم وهدايتهم ونجاتهم في الدنيا والآخرة، ولا نجد مثل هذا المعنى في الأقوال الأخرى.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق لأحد القولين الراجحين.

الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أورد ابن الحاجب إشكالا وأجاب عنه، وهو أن (إن) تدخل على الأشياء المشكوك فيها، وعيسى عليه السلام في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ يعلم علما يقينيا أنه لم يقل ما سئل عنه. ولم أجد - في حدود بحثي - من أجاب عن هذا الإشكال - غير ابن الحاجب - إلا ما قاله الفخر الرازي موافقا للتوجيه الثاني من غير أن يثير إشكالا، قال - رحمه الله -: « وهذا مبالغة في الأدب وفي إظهار الذل والمسكنة في حضرة الجلال وتفويض الأمور بالكلية إلى الحق سبحانه. »⁽²⁾

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (405 / 12).

(2) مفاتيح الغيب للرازي: (466 / 12).

الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

اختلف المفسرون واللغويون في رفع الإشكال عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ حيث إن ﴿قَرِيبٌ﴾ على لفظ المذكر وصف به ﴿رَحْمَتٌ﴾ وهو على لفظ المؤنث، أجبوا على ذلك من خلال الأقوال الآتية:

القول الأول: قريب في الآية هو فعيل بمعنى فاعل، فكان حقه أن يكون بالتاء ولكنهم أجروه مجرى فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه التاء؛ كما جرى فعيل بمعنى مفعول مجرى فعيل بمعنى فاعل في إلحاق التاء؛ كما قالوا: خصلة حميدة وفعلة ذميمة، بمعنى محمودة ومذمومة، فحملوا على جميلة وشريفة في إلحاق التاء، وحملوا (قريبا) على: امرأة قتيل، وكف خضيب، وعين كحيل، في عدم إلحاق التاء حملا لكل من البابين على الآخر. وهو قول ذكره "الزنجشيري والنسفي والقرطبي والسمين الحلبي"⁽¹⁾.

ورد ابن القيم هذا القول بثلاثة اعتراضات:

أحدها: أن ذلك يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدي، فإن فعلا بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدي، وفعلا بمعنى فاعل بابه الفعل اللازم؛ لأنه غالب ما يأتي من فعل المضموم العين، فلو جرى على أحدهما حكم الآخر لكان ذلك تسوية بين اللازم والمتعدي وهو ممتنع.

الاعتراض الثاني: أن هذا إن ادعي على وجه العموم فباطل، وإن ادعي على سبيل الخصوص فما الضابط وما الفرق بين ما يسوغ فيه هذا الاستعمال وما لا يسوغ؟

الاعتراض الثالث: أن العرب قد نطقت في فعيل بالتاء وهو بمعنى مفعول وجردته من التاء وهو بمعنى فاعل...⁽²⁾

(1) ينظر: الكشاف للزنجشيري: (2/111)، تفسير النسفي: (1/574)، تفسير القرطبي: (5/71)

(2) ينظر: التفسير القيم لابن القيم: (ص268-269).

القول الثاني: أن ﴿رَحِمْتَ﴾ في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى، فالرحمة بمعنى الإحسان والغفران والثواب والعفو...، و﴿قَرِيبٌ﴾ نعت له في المعنى دون اللفظ. وهو قول "سعيد بن جبير والزجاج، واختاره النحاس"⁽¹⁾، وذكره "مكي والكرمانى"⁽²⁾، وقال الأخفش جائز أن تكون بمعنى المطر⁽⁴⁾.

قال ابن القيم: «وقد اعترض عليه باعتراضين فاسدين غير لازمين:

أحدهما: أنه لو جاز تأويل المؤنث بمذكر يوافقه وعكسه لجاز أن يقال: كلمتني زيد، وأكرمتني عمرو، وكلمني هند وأكرمتني زينب، تأويلا لزيد وعمرو بالنفس والجثة وتأويلا لهند وزينب بالشخص والشبح. وهذا باطل، وهذا الاعتراض غير لازم، فإنهم لم يدعوا اطراد ذلك وإنما ادّعوا أنه مما يسوغ أن يستعمل، وفرق بين ما يسوغ في بعض الأحيان وبين ما يطرد، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وهم لم يدعوا أنه من القسم الثاني.

ثم إن هذا الاعتراض مردود بكل ما يسوغ استعماله بمسوغ وهو غير مطرد وهو أكثر من أن يذكر هاهنا ولا ينكره نحوي أصلا، وهل هذا إلا اعتراض على قواعد العربية بالتشكيكات والمتناقضات؟ وأهل العربية لا يلتفتون إلى شيء من ذلك، فلو أنهم قالوا يجوز تأويل كل مؤنث بمذكر يوافقه وبالعكس لصح النقض، وإنما قالوا يسوغ أحيانا تأويل أحدهما بالآخر لفائدة يتضمنها التأويل كالفائدة التي ذكرناها من تأويل الرحمة بالإحسان.

الاعتراض الثاني: أن حمل الرحمة على الإحسان إما أن يكون حملا على حقيقته أو مجازه وهما ممتنعان. فإن الرحمة والإحسان متغايران لا يلزم من أحدهما وجود الآخر، لأن الرحمة قد توجد وافرة في حق

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (241/4)، تفسير البغوي: (238/3)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/344)، إعراب القرآن للنحاس: (2/57).

(2) هو: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم، برهان الدين الكرمانى، المعروف بتاج القراء، إمام كبير محقق ثقة كبير المحل، من مصنفاته: خط المصاحف، غرائب التفسير وعجائب التأويل (نقل فيه آراء مستنكرة يحذر منها كان الأولى إهمالها)، البرهان في معاني متشابه القرآن، توفي نحو سنة (505هـ). ينظر في ترجمته: غاية النهاية لابن الجزري: (2/291)، الأعلام للزركلي: (7/167).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (4/2407) غرائب التفسير للكرمانى: (1/408).

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (1/327).

من لا يتمكن من الإحسان كالوالدة العاجزة ونحوها. وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه وغيرهم لمصلحة ملكه مع أنه لا رحمة عنده. وإذا تبين انفكاك أحدهما عن الآخر لم يجز إطلاقه عليه لا حقيقة ولا مجازا. أما الحقيقة فظاهر. وأما المجاز: فإن شرطه خطور المعنى المجازي بالبال ليصح انتقال الذهن إليه فإذا كان منفكا عن الحقيقة لم يخطر بالذهن.

وهذا الاعتراض أفسد من الذي قبله. وهو من باب التعنت والمناكدة.

وأين هذا من قول أكثر المتكلمين - ولعل هذا المعترض منهم -: أنه لا معنى للرحمة غائبا إلا الإحسان المحض. وأما الرقة والحنان التي في الشاهد فلا يوصف الله بها، وإنما رحمته مجرد إحسانه، ومع أنا لا نرتضي هذا القول بل نثبت لله تعالى الرحمة حقيقة كما أثبتنا لنفسه منزهة مبرأة عن خواص صفات المخلوقين كما نقوله في سائر صفاته من إرادته وسمعه وبصره وعلمه وحياته وسائر صفات كماله - فلم نذكره إلا لنبين فساد اعتراض هذا المعترض على قول أئمتنا ومن قال بقول المتكلمين. ثم نقول: الرحمة لا تنفك عن إرادة الإحسان فهي مستلزمة للإحسان أو إرادته، استلزام الخاص للعام، فكما يستحيل وجود الخاص بدون العام فكذلك الرحمة بدون الإحسان أو إرادته يستحيل وجودها.

وأما قضية الأم العاجزة: فإنها وإن لم تكن تقدر على الإحسان بالفعل فهي محسنة بالإرادة فرحمتها لا تنفك عن إرادتها التامة للإحسان التي يقترن بها مقدورها إما بدعاء وإما بإيثار بما تقدر عليه ونحو ذلك، فتخلف بعض الإحسان الذي لا تقدر عليه عن رحمتها لا يخرج رحمتها عن استلزامها للإحسان المقدور وهذا واضح وأما الملك القاسي إذا أحسن فإن إحسانه لا يكون رحمة فهذا لأن الإحسان أعم من الرحمة والأعم لا يستلزم الأخص، وهم لم يدعوا ذلك فلا يلزمهم.

وأياضا فإن الإحسان قد يقال إنه يستلزم الرحمة وما فعله الملك المذكور ليس بإحسان في الحقيقة، وإن كانت صورته صورة الإحسان.

وبالجملة: فالعنت والمناكدة على هذا الاعتراض أبين من أن يتكلف معه رده وإبطاله. ⁽¹⁾

القول الثالث: إن ﴿قَرِيبٌ﴾ في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف، فكأنه قال: إن مكان الرحمة قريب من المحسنين، ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره، وهو قول الكسائي ⁽²⁾.

ورده ابن القيم قائلاً: « وهذا المسلك ضعيف جداً؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعائه مطلقاً، وإلا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأدلة. إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ومنهياً عنه ومخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف، يخرج عن تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97]، أي معرفة حج البيت. و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، أي معرفة الصيام. وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة، وإنما يضمن المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة، كما إذا قيل: أكلت الشاة، فإن المفهوم من ذلك أكلت لحمها فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: أكل فلان كد فلان إذا أكل ماله، فإن المفهوم أكل ثمرة كده، فحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة.

وإذا عرفت هذا فقله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ليس في اللفظ ما يدل على إرادة موضع ولا مكان أصلاً، فلا يجوز دعوى إضماره بل دعوى إضماره خطأ قطعاً. لأنه يتضمن الإخبار بأن المتكلم أراد المحذوف ولم ينصب على إرادته دليلاً لا صريحاً ولا لزوماً. فدعوى المدعي أنه أراد: دعوى باطلة. ⁽³⁾

القول الرابع: أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كأنه قال: إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين، أو أمر قريب. ذكره "الزنجشيري والقرطبي والبيضاوي والنسفي وابن جزري والسمين

(1) ينظر: التفسير القيم لابن القيم: (ص 272-273).

(2) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (4/241).

(3) التفسير القيم لابن القيم: (ص 274-275).

الحلبي⁽¹⁾. وعلى هذا القول حمل سيبويه قولهم للمرأة: حائض وطامث وطالق. فقال: كأنهم قالوا: شيء حائض وشيء طامث⁽²⁾.

ورده ابن القيم قائلا: « وهذا المسلك أيضا ضعيف لثلاثة أوجه:

أحدها: أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يحسن بشرطين أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

الثاني: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتقي والرسول والنبي ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف، فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: 13-14].

وقوله: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الذاريات: 15]، وقوله: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [الأحزاب: 35]، وقوله: ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: 254]، وهو كثير جدا في القرآن وكلام العرب. وبدون ذلك لا يحسن الاقتصار على الصفة؛ فلا يحسن أن تقول: جاءني طويل ورأيت جميلا أو قبيحا، وأنت تريد جاءني رجل طويل ورأيت رجلا جميلا أو قبيحا، ولا تقول سكنت في قريب، تريد في مكان قريب مع دلالة السكنى على المكان.

الثاني: أن الشيء أعم المعلومات فإنه يشمل الواجب والممكن، فليس في تقديره ولا في اللفظ به زيادة فائدة يكون الكلام بها فصيحاً بليغاً فضلا عن أن يكون بها في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، فأى فصاحة وبلاغة في قول القائل في حائض وطامث وطالق: شيء حائض وشيء طامث وشيء طالق؟ وهو لو صرح بهذا لاستهجنه السامع، فكيف يقدر في الكلام معه أنه لا يتضمن فائدة أصلا؟ إذ كونه شيئا أمر معلوم عام لا يدل على مدح ولا ذم ولا كمال ولا نقصان.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/111)، تفسير القرطبي: (7/228)، تفسير البيضاوي: (3/16)، تفسير النسفي: (1/574)،

التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/291)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/345).

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/383).

الوجه الثالث: أن طالقا وحائضا وطامثا إنما حذفت تاؤه لعدم الحاجة إليها، فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث في محل اللبس، فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث فلا لبس، فلا حاجة إلى التاء، هذا هو الصواب. (1)

القول الخامس: أن هذا من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه، أي: لما أضاف المؤنث إلى المذكر أخرجه على مخرج المذكر. كقول الشاعر:

لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ *** سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْحُشَّعِ (2)

فأنث (السور) المضاف إلى المدينة، لتأنيث المضاف إليه، مع أن التذكير أصل والتأنيث فرع فحمل الأصل على الفرع، فلأن يجوز تذكير المؤنث لإضافته إلى غير مؤنث أولى، لأنه حمل للفرع على الأصل (3). وهو قول سيبويه (4).

قال ابن القيم: « وهذا المسلك - وإن كان قد ارتضاه غير واحد من الفضلاء - فليس بقوي، لأنه إنما يعرف مجيئه في الشعر، ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر، كقولهم: ذهبت بعض أصابعه. والذي قواه هاهنا شدة اتصال. (5)

القول السادس: أن هذا من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر، لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه، فإذا ذكر أغنى عن ذكره لأنه يفهم منه؛ فالأصل في الآية: إن الله قريب من المحسنين، وإن رحمة الله قريبة من المحسنين. فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود وسوغ ذلك ظهور المعنى. ذكر هذا القول ابن القيم واستحسنه وعبر عنه بقوله: « وهذا المسلك مسلك حسن إذا كسى تعبيراً أحسن من هذا، وهو مسلك لطيف المنزع دقيق على الأفهام، وهو من أسرار القرآن.

(1) التفسير القيم لابن القيم: (ص 276-277-278).

(2) البيت لجرير. ينظر: ديوانه: (ص 270).

(3) التفسير القيم لابن القيم: (ص 276-277-278).

(4) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (4/241).

(5) التفسير القيم لابن القيم: (ص 280).

والذي ينبغي أن يعبر عنه به: أن الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى، والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه؛ لأن الصفة لا تفارق موصوفها، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب منه، بل قرب رحمته تبع لقربه هو تبارك وتعالى من المحسنين. (1)

القول السابع: الرب تبارك وتعالى قريب من المحسنين ورحمته قريبة منهم، قربه يستلزم قرب رحمته، ففي حذف التاء هاهنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة، وأن الله تعالى قريب من المحسنين، وذلك يستلزم القربين قربه وقرب رحمته. ولو قال: إن رحمة الله قريبة من المحسنين. لم يدل على قربه تعالى منهم؛ لأن قربه تعالى أخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الأخص بخلاف قربه، فإنه لما كان أخص استلزم الأعم وهو قرب رحمته. ذكره ابن القيم ورجحه قائلا: « فلا تستهن بهذا المسلك. فإن له شأنًا. وهو متضمن لسر بديع من أسرار الكتاب... وهو المختار، وهو من أليق ما قيل فيها. » (2)

القول الثامن: أن الرحمة مصدر، والمصادر كما لا تثنى ولا تجمع فحقها أن لا تؤنث. كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 275]. وهو قول النضر بن شميل (3).

وضعه ابن القيم بقوله: « وهذا المسلك ضعيف جدا فإن الله سبحانه حيث ذكر الرحمة أجرى عليها التأنيث كقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 156] وقوله فيما حكى عنه رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ أَوْ سَبَقَتْ غَضَبِي﴾ (4).

(1) المصدر السابق: (ص 282).

(2) المصدر نفسه: (ص 281).

(3) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (4/ 241)، مفاتيح الغيب للرازي: (14/ 286)، تفسير القرطبي: (9/ 250).

(4) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ. ينظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿ (البروج: 21-22)، رقم: (7554). صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، رقم: (2751).

ولو كان حذف التاء من الرحمة لكونها مصدرا والمصادر لاحظ للتأنيث فيها لم يعد عليها الضمير إلا مذكرا، وكذلك ما كان من المصادر بالتاء كالقدرة والإرادة والحكمة والهمة ونظائرها، وفي بطلان ذلك دليل على بطلان هذا المسلك. ⁽¹⁾

القول التاسع: أن القريب يراد به شيان أحدهما: النسب والقراية، فهذا بالتاء؛ تقول فلانة قريبة لي، والثاني قرب المكان، وهذا بلا تاء تقول: جلست فلانة قريبا مني، ولا تقول: قريبة مني. وهو قول "الخليل والفراء وأبي عبيدة والكوفيين" ⁽²⁾.

وخطأ هذا القول أبو جعفر النحاس فقال: « وهذا غلط، لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جار على ما يصيبه من التأنيث والتذكير. » ⁽³⁾

وخطأه كذلك علي بن سليمان الأخفش حيث قال: « هذا خطأ ولو كان كما قال لكان قريب منصوبا في القرآن كما تقول: إن زيدا قريبا منك. » ⁽⁴⁾

وضعه ابن القيم قائلا: « وهو أيضا ضعيف فإن هذا إنما هو إذا كان لفظ القريب ظرفا فإنه يذكر كما قال تقول جلست المرأة مني قريبا. فأما إذا كان اسما محضا فلا. » ⁽⁵⁾

القول العاشر: أن تأنيث الرحمة لما كان غير حقيقي ساغ فيه حذف التاء، كما تقول طلع الشمس وطلعت. قاله الزجاج ⁽⁶⁾، وذكره "ابن جزي والقرطبي والسمين الحلبي" ⁽⁷⁾

(1) التفسير القيم لابن القيم: (ص 283).

(2) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (4/241)، تفسير البغوي: (3/238)، معاني القرآن للفراء: (1/381)، مجاز القرآن لأبي عبيدة: (1/216)، غرائب التفسير للكرمانى: (1/408).

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/344).

(4) إعراب القرآن للنحاس: (2/57).

(5) التفسير القيم لابن القيم: (ص 283).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/344).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (14/286)، تفسير القرطبي: (5/71)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/291)، الدر المصون للسمين الحلبي: (5/345).

وخطأه ابن القيم بقوله: « وهذا المسلك أيضا فاسد، فإن هذا إنما يكون إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث، فأما إذا أسند إلى ضميره فلا بد من التاء، كقولك: الشمس طلعت، وتقول: الشمس طالعة، ولا تقول: طالع؛ لأن في الصفة ضميرها، فهي بمعنى الفعل في ذلك سواء. »⁽¹⁾

القول الحادي عشر: أن قريبا مصدر لا وصف وهو بمنزلة النقيض فجرد من التاء، لأنك إذا أخبرت عن المؤنث بالمصدر لم تلحقه التاء، يقال: امرأة عدل، ولا يقال: عدلة. ذكره "الزمخشري والبيضاوي والنسفي"⁽²⁾.

ورده ابن القيم بقوله: « وهذا المسلك من أفسد ما قيل في: ﴿قَرِيبٌ﴾ فإنه لا يعرف استعماله مصدرا أبدا، وإنما هو وصف، والمصدر هو (قرب) لا (قريب). »⁽³⁾

القول الثاني عشر: أن (فعيلا) و(فعولا) مطلقا يستوي فيهما المذكر والمؤنث، حقيقيا كان أو غير حقيقي. ذكره ابن القيم⁽⁴⁾. وضعفه قائلا: «وهذا المسلك ضعيف أيضا. وممن رده أبو عبد الله بن مالك، فقال: هذا القول ضعيف، لأن قائله إما أن يريد أن فعيلا في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإما أن يريد أن فعيلا في هذا الموضع خاصة محمول على فعول. فالأول مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظرفية وشريطة وأشباهها وزنا ودلالة، ولذلك احتاج علماءهم أن يقولوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم:28]، وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:20]، أن الأصل هو بغوي على فعول، فلذلك لم تلحقه التاء، ثم أعلل بإبدال الواو ياء والضممة كسرة، فصار لفظه كلفظ فعيل، ولو كان فعيلا أصلا للحقته التاء، فقيل: لم أك بغية.

والثاني أيضا مردود؛ لأن لـ (فعيل) على (فعول) من المزايا ما لا يليق به أن يكون تبعاله، بل العكس أولى أن يكون (فعولا) تبعالـ (فعيل)، ولأنه يتضمن حمل فعيل على فعول، وهما مختلفان لفظا

(1) التفسير القيم لابن القيم: (ص 283).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (2/111)، تفسير البيضاوي: (3/16)، تفسير النسفي: (1/574).

(3) التفسير القيم لابن القيم: (ص 284)

(4) المصدر السابق: (ص 284).

ومعنى أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن قريبا لا مبالغة فيه لأنه يوصف به كل ذي قرب وإن قل، و(فعول) لا بد فيه من المبالغة.

وأياضا فإن الدال على المبالغة لا بد أن يكون له بنية لا مبالغة فيها، ثم يقصد به المبالغة، فتغير بنيته كضارب وضروب، وعالم وعليم. وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه. ⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح في هذه المسألة القولان السادس والسابع، وهو أن ﴿قَرِيبٌ﴾ أخبرت عن قرب الله وأغنت عن (قريبة) التي أخبرت عن الرحمة، وفيه الإشارة إلى قرب الله تعالى من المحسنين، وقرب الله يستلزم قرب رحمته، فهي صفته لا تنفك عنه سبحانه وتعالى، وذلك لأن هذا التوجيه بعيد عن الانتقادات، وهو أفضل التأويلات، ويبرز بعض أسرار كتاب الله وعجائب كلامه، ويشهد لهذا التأويل قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:4] فاستغني عن خبر الأعناق وهو (خاضعة) بالخبر عن أصحابها وهو ﴿خَاضِعِينَ﴾.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق لما ترجح من الأقوال.

الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد فيما بحثت من تطرق إلى هذا الإشكال من المفسرين واللغويين في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْرَتْ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾، والإشكال: إن قيل: قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى: وما يريد الله تعالى متحقق في علمه لا يتغير، فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب ما لم يكن فاعلا له لو لم يعلم؟، فهو مما انفرد بالإجابة عنه ابن الحاجب، وفيه رد على المحتجين بالقدر في ارتكاب ما يفعلونه من معاص وغيرها. والله تعالى أعلم.

(1) المصدر السابق: (ص 285).

الفرع السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون والمعربون الذين تكلموا في عطف الفعل المضارع على ما قبله في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ - رغم قلة عددهم - على أن قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ معطوف على ﴿بَطَرًا وَرِثَاءَ﴾ مخالفين في ذلك ابن الحاجب⁽¹⁾. ووجه بعضهم عطف الفعل على الاسم بأن المشركين كانوا مجبولين على البطر والمفاخرة والعجب وهو دأبهم مستمر فيهم، بخلاف الصد فإنه تجدد لهم في زمن النبوة⁽²⁾.

أما قول ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ فقد سبقت دراسته في الفرع الثاني.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ معطوف على ﴿بَطَرًا وَرِثَاءَ﴾، وذلك لأن البطر والرثاء أقرب من حيث اللفظ، وأجود من حيث المعنى؛ وذلك لأنه إذا اختلف في المعطوف عليه والقريب من حيث اللفظ أقرب معنى للمعطوف جعل حكم المعطوف عليه للأقرب، والبطر والرثاء والصد عن سبيل الله اشتركت في معنى البشاعة والقبح، فنهى الله عز وجل المؤمنين أن يتشبهوا بالكافرين في هذه الصفات القبيحة عند خروجهم للقتال في سبيل الله.

(1) ينظر: التفسير البسيط للواحيدي: (187/10)، مفاتيح الغيب للرازي: (491/15)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري:

(2/626)، تفسير البيضاوي: (2/137)، روح المعاني للآلوسي: (5/211)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (10/33)، إعراب

القرآن وبيانه لمحبي الدين الدرويش: (4/17).

(2) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: (491/15)، روح المعاني للآلوسي: (5/211)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (4/17).

الفرع السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

استشكل على المفسرين وجود همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ وهم قد قالوا قبل هذه الآية مباشرة: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 76]، فاختلّفوا في توجيه هذا الإشكال على أقوال:

القول الأول: أن قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾، من قيل موسى منكرًا على فرعون وملئه قولهم للحق لما جاءهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ومفعول ﴿أَتَقُولُونَ﴾ محذوف، فيكون تأويل الكلام حينئذ: قال موسى لهم: أتقولون للحق لما جاءكم: سحرٌ، أسحرٌ هذا الحق الذي ترونه؟ فيكون (السحر) الأول محذوفًا، اكتفاء بدلالة قول موسى ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾، على أنه مراد في الكلام، كما قال ذو الرمة:

فَلَمَّا لَبَسْنَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَبَتْ *** لَهُ مِنْ خَذَا آذَانَهَا وَهُوَ جَانِحٌ⁽¹⁾

يريد: أو حين أقبل، ثم حذف اكتفاء بدلالة الكلام عليه، وكما قال جل ثناؤه: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةَ لِيَسْتَعُوْا وُجُوْهُكُمْ﴾ [سورة الإسراء: 7]، والمعنى: بعثناهم ليسوءوا وجوهكم. فترك ذلك اكتفاء بدلالة الكلام عليه. وهذا القول هو اختيار ابن جرير الطبري⁽²⁾، وقال به جمهور المفسرين⁽³⁾

القول الثاني: أن يكون معنى قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾ أتعيبونه وتطعنون فيه. وكان عليكم أن تدعنا له وتعظموه، من قولهم: فلا يخاف القالة، وبين الناس تقاول إذا قال بعضهم لبعض ما يسوؤه، ونحو

(1) ديوان ذي الرمة: (ص55).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (15/156).

(3) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (2/126-127)، الكشف والبيان للثعلبي: (5/142)، تفسير البغوي: (4/144)، إيجاز البيان لنجم الدين النيسابوري: (1/402)، مفاتيح الغيب للرازي: (17/287)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/682)، أنموذج جليل لزين الدين الرازي: (ص191)، تفسير النسفي: (2/35)، تفسير الخازن: (2/456)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/91)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص392)، فتح الرحمن لتركيا الأنصاري: (1/192)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/24).

القول: الذكر، في قوله: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَدُكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: 60]، ثم قال: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه. ذكر هذا القول "الزنجشري والنيسابوري"⁽¹⁾

القول الثالث: المفلح الذي يفوز بإرادته لا بالسحر؛ لأن حاصل صنيع السحرة تخييل وتمويه؛ أي: فكيف يكون هذا سحرا وقد أفلح الذي أتى به؟ أي فاز وفلح في حجته. ذكره "الزجاج والنيسابوري"⁽²⁾.

القول الرابع: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ استفهام إنكار، ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّحْرُونَ﴾ من تمام كلام موسى، أي: لو كان سحرًا لاضمحل وذل وغلب فاعله، فكيف أرتكبه وأنا أعلم أنهم لا يفلحون؟! قاله الإيجي⁽³⁾.

القول الخامس: أن يكون جملة قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّحْرُونَ﴾ حكاية لكلامهم، كأنهم قالوا: أجتئنا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون؟ كما قال موسى للسحرة: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ [يونس: 81]. ذكره "الزنجشري وأبو حيان"⁽⁴⁾.

القول السادس: أو قالوا ذلك على سبيل تفضيع الأمر والاستغراب والتعظيم للسحر الذي رأوه بزعمهم، كما تقول لفرس تراه يجيد الجري: أفرس هذا؟! على سبيل التعجيب والاستغراب، وأنت قد علمت أنه فرس، فهو استفهام معناه التعجيب والتعظيم. و كما ترى الرجل تأتيه الجائزة فيقول: أحقّ هذا؟! وهو يعلم أنه حقّ لا شك فيه. وكما يقول الرجل إذا نظر إلى الكسوة الفاخرة: أكسوة هذه؟ يريد بالاستفهام تعظيمها. ذكره "الفراء ومكي وابن عطية وابن الجوزي وأبو حيان"⁽⁵⁾.

القول السابع: أو قال ذلك منهم كل جاهل بالأمر، فهو يسأل أهو سحر؟ لقول بعضهم: إن هذا

(1) ينظر: الكشف للزنجشري: (2/362)، تفسير النيسابوري: (3/604).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/29)، تفسير النيسابوري: (3/604).

(3) ينظر: جامع البيان للإيجي: (2/149).

(4) ينظر: الكشف للزنجشري: (2/362)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/91).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/474)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (5/3302)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/134)، زاد

المسير لابن الجوزي: (2/342)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/91).

لسحر. رده ابن عطية⁽¹⁾، وذكره أبو حيان⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن قوله: ﴿أَسْحَرُ هَذَا﴾، من قيل موسى عليه السلام، ومفعول ﴿أَتَقُولُونَ﴾ محذوف، والتقدير: أتقولون للحق لما جاءكم سحر؟ أسحر هذا ولا يفلح الساحرون؟ وذلك لأنه القول الذي له شواهد من كلام الله تعالى كثيرة كما ذكر الطبري⁽³⁾، وله شواهد أيضا من كلام العرب، ذكرت منها بيتا خلال الدراسة، وقال به جمهور المفسرين.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

الفرع الثامن: دراسة قوله في الآية الثامنة والتاسعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد - في حدود ما بحثت؛ رغم استقراء أكثر كتب التفسير وعلوم القرآن والنحو - أحدا تكلم على هذا الإشكال، وهي إضافة كلمة ﴿يَوْمٍ﴾ إلى ﴿الْوَقْتِ﴾، واليوم وقت، وكأنه قال: إلى وقت الوقت، وقد انفرد ابن الحاجب عليه رحمه الله بالإجابة على هذا الإشكال إجابة كافية شافية.

الفرع التاسع: دراسة قوله في الآية العاشرة والحادية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون على أن رفع ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ونصب ﴿حَيْرًا﴾ مع أن قبلهما العامل نفسه، وهو قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ للفصل بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعنى أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بينما مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا خيرا: أى أنزل خيرا،

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (134 / 3).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (91 / 6).

(3) قال: في أشباه ما ذكرنا كثيرة يُتعب إحصاؤها. تفسير الطبري: (15 / 156).

وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء⁽¹⁾. ولم يخالف في هذا الجواب إلا مكّي ابن أبي طالب وقريب منه الإمام السمعاني.

قال مكّي: «(ذا) بمعنى الذي، وهو خبر (ما)، و﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ صلة (ذا)، ومع ﴿أَنْزَلَ﴾ هاء محذوفة تعود على (ذا) تقديره: ما الذي أنزله ربكم. ولما كان السؤال مرفوعاً جرى الجواب على ذلك فرفع ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ على الابتداء، والخبر أيضاً تقديره: قالوا هو أساطير الأولين. وأما الثاني: ف (ما) و (ذا) اسم واحد في موضع نصب بأنزل، و (ما) استفهام أيضاً، ولما كان السؤال منصوباً جرى الجواب على ذلك فقال: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ أي أنزل خيراً.⁽²⁾

واعتذر له الزمخشري قائلاً: «فإن قلت: هو كلام متناقض، لأنه لا يكون منزل ربهم وأساطير؟ قلت: هو على السخرية كقوله: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27].»⁽³⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول المتفق عليه وقول مكّي صحيحان، وهو أن جواب الكفار بالرفع وجواب المتقين بالنصب دليل على جحد الكافرين نزول شيء من عند الله جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وتصديق المتقين أن الذي أنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من عند ربهم جل وعلا، وقول مكّي يتضمن فائدة تظم إلى القول المتفق عليه؛ فهي تبين حسن النظم القرآني ودقته وإعجازه.

الفرع العاشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أثار ابن الحاجب إشكالا وهو: أن الشرط وما شبه به يكون الأول فيه سببا للثاني، وفي قوله

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (39/1)، تفسير الطبري: (196/17)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/194-196)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/15)، الكشف للزمخشري: (2/603)، تفسير القرطبي: (12/318)، تفسير النسفي: (2/210)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/425)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/525)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (2/228).

(2) مشكل إعراب القرآن لمكّي: (1/418)، وينظر: تفسير السمعاني: (3/169).

(3) الكشف للزمخشري: (2/601).

تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ الأمر على العكس وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني كونها من الله، فلا يستقيم أن يكون الأول سببا للثاني من جهة كونها فرعا عنه.

ولم أجد - في حدود ما بحثت - من آثار هذا الإشكال، إلا ثلاثة، وهذه أسماؤهم وأقوالهم:

أولا: قال البيضاوي: «أي: وأي شيء اتصل بكم من نعمة فهو من الله، و(ما) شرطية أو موصولة متضمنة معنى الشرط باعتبار الإخبار دون الحصول، فإن استقرار النعمة بهم يكون سببا للإخبار بأنها من الله لا لحصولها منه.»⁽¹⁾

ثانيا: قال أبو حيان: «فالمعنى: وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها لأنها من الله، فأقيم سبب شكره تعالى على النعم، وهو كونها منه، مقام الشكر، واستغنى به عنه.»⁽²⁾

ونحو ما قال أبو حيان قال الخطيب الشربيني غير أنه لم يشر إلى السبب والمسبب⁽³⁾.

ثالثا: قال محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش: «وأجيب عن ذلك بجوابين:

الأول: أن السبب أقيم في الآية الشريفة مقام المسبب؛ فالمعنى في الآية الشريفة: وما بكم من نعمة فمن الله، فاشكروا الله عليها؛ لأنها منه، فأقيم سبب الشكر على النعمة وهو كونها منه مقام المسبب عنه وهو الشكر، واستغنى به عنه. الثاني: أن هؤلاء قد عرفوا النعمة وجعلوا المنعم، فنبهوا أن الاستقرار الأول سبب للعلم بالاستقرار الثاني.»⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر - والله تعالى أعلم - أن الأجوبة المذكورة خلال الدراسة كلها صحيحة تجيب عن الإشكال الذي أثاره ابن الحاجب، وهو أن الشرط وما شبه به يكون الأول فيه سببا للثاني، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ الأمر على العكس وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين،

(1) تفسير البيضاوي: (229 / 3).

(2) التذييل والتكميل لأبي حيان: (224 / 17).

(3) ينظر: السراج المنير للخطيب الشربيني: (237 / 2).

(4) شرح التسهيل لناظر الجيش: (1046 / 2).

والثاني كونها من الله، فلا يستقيم أن يكون الأول سببا للثاني من جهة كونها فرعا عنه؛ وذلك لأن الإيجابتين غير متناقضتين ولا تحلان بمعنى الآية.

الفرع الحادي عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.
الدراسة:

ذهب جمهور المفسرين ومعربي القرآن الكريم على أن ﴿ وَنُقِرُّ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ لَنْبِيْنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ ليس معطوفا على ﴿ لَنْبِيْنَ ﴾، وإنما هي مرفوعة على الاستئناف⁽¹⁾.

ويشكل علينا قراءة ﴿ وَنُقِرُّ ﴾ بالنصب⁽²⁾، فهي في الظاهر معطوفة على ﴿ لَنْبِيْنَ ﴾. وإجابة على هذا الإشكال قال العكبري: « وقرئ بالنصب على أن يكون معطوفا في اللفظ. والمعنى مختلف؛ لأن اللام في «لنبيين» للتعليل، واللام المقدره مع (نقر) للصيرورة. »⁽³⁾

قال الزمخشري: « والقراءة بالنصب: تعليل معطوف على تعليل. ومعناه: خلقناكم مدرجين هذا التدرج لغرضين، أحدهما: أن نبين قدرتنا. والثاني: أن نقر في الأرحام من نقر، حتى يولدوا وينشأوا ويبلغوا حد التكليف فأكلفهم. »⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن قول الجمهور في ﴿ وَنُقِرُّ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ لَنْبِيْنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ ليس معطوفا على ﴿ لَنْبِيْنَ ﴾، وإنما هو مرفوع على الاستئناف، وقول من وجه النصب على أنه ليس على العطف وإن كان ظاهره كذلك هو الصواب؛ وذلك حفاظا على المعنى. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للصواب.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/216)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/412)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/933)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/231).

(2) وهي رواية المفضل عن عاصم. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو والداني: (3/1376)، المكتفى في الوقف والابتداء له: (ص136)، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي: (ص603).

(3) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/933).

(4) الكشف للزمخشري: (3/145).

ثاني عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أثير إشكال حول الفاء في قوله تعالى: ﴿الْمَرْتَرَانِ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَصُيْحُ الْأَرْضِ مُخْضَرَةٌ﴾ وهو أن الفاء حرف عطف يفيد التعقيب، وإصباح الأرض مخضرة بعد نزول الماء إنما يكون بمهلة. أجاب المفسرون والنحويون عن ذلك بجوابين، أحدهما: نظري علمي، والآخر واقعي مشاهد. أما النظري العلمي: فإن الفاء تأتي للتعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينها إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة، ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين⁽¹⁾.

وأقوى دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ [المؤمنون: 14]، وقد ثبت في الحديث الصحيح⁽²⁾ أن بين كل شيئين أربعين يوما. وأما الواقعي المشاهد: فقد قال السمين الحلبي: «أجيب عن ذلك بما نقله عكرمة: من أن أرض مكة وتهامة على ما ذكر، وأنها تمطر الليلة فتصبح الأرض غدوة خضرة، فالفاء على باهما.»⁽³⁾ وقال ابن عطية: «وقد شاهدت هذا في السوس الأقصى⁽⁴⁾ نزل المطر بعد قحط وأصبحت تلك الأرض التي تسقيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف دقيق.»⁽⁵⁾

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص 162).

(2) عن عبد الله بن مسعود: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق، قال: ﴿إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...﴾ الحديث. أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، برقم: (3208)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، برقم: (2643).

(3) الدر المصون للسمين الحلبي: (301/8).

(4) وهو إقليم كبير يقع وراء جبال الأطلس إلى جهة الجنوب المقابلة لبلاد حاحا في أقصى إفريقيا (المغرب)، يحدّها غربا المحيط الأطلسي، وجنوبا رمال الصحراء، وشمالا جبال الأطلس وشرقاً نهر سوس الذي سميت به هذه الناحية، فيه مدن عظيمة أزلية وقرى متصلة وعمارات متقاربة، وبه أنواع الفواكه الجليلة المختلفة الألوان والطعوم، وبه قصب السكر الذي ليس على وجه الأرض مثله طولا وغلظا وحلاوة، ونساؤها في غاية الحسن والجمال. ينظر: خريدة العجائب وفريدة الغرائب لسراج الدين بن الوردی: (ص 51)، وصف إفريقيا للحسن الوزان الفاسي: (ص 113).

(5) المحرر الوجيز لابن عطية: (131/4).

وزاد ابن الحاجب جواباً آخر على الإشكال المذكور لم يذكره غيره، وهو أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك [يعني التعقيب]، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط.

وعليه فقد أجاب ابن الحاجب عن الإشكال بأدلة واضحة وتوجيهات صائبة.

ثالث عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

لم أجد من المفسرين - في حدود ما بحثت - من وجه استعمال (على) في: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ واستعمال (في) في: ﴿قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا﴾ [هود:40] ﴿فَأَسْأَلُ فِيهَا﴾ [المؤمنون:27]، والمحمول عليه واحد. فيكون ابن الحاجب رحمه الله انفرد بهذا، وقد أجاد وأفاد وأزال الإشكالات بأحسن التوجيهات. والله أعلم بالصواب.

رابع عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون الذين تكلموا عن تعلق التعليل الذي في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ إذ لا يكون تصديق المؤمنين المتقدم في الآية التي قبل هذه علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين. وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَجْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَلُوا بِدِيلًا﴾، في تحديد المتعلق على أقوال أهمها:

القول الأول: متعلق بمحذوف دل عليه ما قبله تقديره: وقع جميع ما وقع ليجزي الله... اختاره أبو السعود⁽¹⁾، وحسنه الالوسي⁽²⁾، وذكره "إسماعيل حقي والشوكاني وصديق خان والدرويش"⁽³⁾.

(1) ينظر: تفسير أبي السعود: (7/99)،

(2) ينظر: روح المعاني للالوسي: (11/171).

(3) ينظر: روح البيان لإسماعيل حقي: (7/160)، فتح القدير للشوكاني: (4/313)، فتح البيان لمحمد صديق حسن: (11/71)،

إعراب القرآن وبيانه للدرويش: (7/627).

القول الثاني: متعلق بما قبله بقوله: صدقوا ما عاهدوا الله لتعليل للمنطوق والمعرض به، كأن المنافقين قصدوا بالتبديل التعذيب، كما قصد المخلصون بالوفاء الثواب. وهو قول البيضاوي والمظهري⁽¹⁾، وذكره "أبو السعود والآلوسي"⁽²⁾

القول الثالث: متعلق بما يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ﴾ [الأحزاب: 22] كأنه قيل: ابتلاههم الله تعالى برؤية ذلك الخطب ليجزي الآية. ذكره أبو السعود⁽³⁾، وقال الآلوسي: « واختاره الطيبي قائلاً: إنه طريق أسهل مأخذاً وأبعد عن التعسف وأقرب إلى المقصود من جعله تعليلاً للمنطوق والمعرض به. »⁽⁴⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن التعليل في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ﴾ متعلق بمحذوف دل عليه ما قبله تقديره: وقع جميع ما وقع ليجزي الله...؛ لأنه القول الذي يجمع التعليلين (جزاء الصادقين وعذاب المنافقين) على فعل واحد، والقول بالحذف من خصائص اللغة العربية إذا دل الدليل عليه، وفي السورة قبل هذا التعليل ذكر الله أحداثاً وقعت وأقوالاً قيلت من المؤمنين ومن المنافقين. وعليه فقول ابن الحاجب موافق للصواب.

خامس عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

ذهب كثير من المفسرين إلى أن ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ بدل من ﴿الْيَوْمَ﴾، والمعنى: إذ صح ظلمكم وتبين

(1) ينظر: تفسير البيضاوي: (4/229)، تفسير المظهري: (7/312).

(2) ينظر: تفسير أبي السعود: (7/99)، روح المعاني للآلوسي: (11/170).

(3) ينظر: تفسير أبي السعود: (7/99).

(4) روح المعاني للآلوسي: (11/171).

ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنكم كنتم ظالمين⁽¹⁾.

وأثير إشكال حول الآية وهو أن ﴿إِذ﴾ لا تبدل من ﴿الْيَوْمَ﴾ لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفاً لـ (ينفع) لأنه لا يعمل في ظرفين ولا لـ ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم⁽²⁾. وأجيب عن ذلك بعدة أجوبة:

أحدها: قال ابن جني في مساءلته أبا علي: راجعته فيها مرارا فأخر ما حصل منه أن الدنيا والأخرى متصلتان، وهما سواء في حكم الله تعالى وعلمه، فتكون ﴿إِذ﴾ بدلا من اليوم حتى كأنها مستقبلة، أو كأن اليوم ماض⁽³⁾.

الثاني: الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أن ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة؛ فكأنه قال ولن ينفعكم اليوم؛ إذ صح ظلمكم عندهم⁽⁴⁾.

الثالث: التقدير: بعد إذ ظلمتم؛ فحذف المضاف للعلم به⁽⁵⁾.

الرابع: إن إذ للتعليل حرفا بمعنى أن؛ أي لأن ظلمتم، أو بسبب ظلمكم⁽⁶⁾. والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ⁽⁷⁾.

الخامس: أن العامل في ﴿إِذ﴾ هو ذلك الفاعل المقدر لا ضميره. والتقدير: ولن ينفعكم ظلمكم أو

(1) ينظر: الخصائص لابن جني: (2/174)، الكشاف للزمخشري: (4/253)، تفسير القرطبي: (19/49)، تفسير البيضاوي: (5/91)، تفسير النسفي: (3/273)، فتح القدير للشوكاني: (4/637)، روح المعاني للآلوسي: (13/82).

(2) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص86).

(3) ينظر: الخصائص لابن جني: (2/174)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1140)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/375).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1140)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/375)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/562)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص87)، روح المعاني للآلوسي: (13/82)..

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1140)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/375)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص87).

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1140)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/259)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/375)، فتح القدير للشوكاني: (4/637)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص86).

(7) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص86).

جحدكم إذ ظلمتم⁽¹⁾.

قال ابن عاشور: «اجتمع في هذه الآية دوال على ثلاثة أزمنة، وهي (لن) لنفي المستقبل، و﴿الْيَوْمَ﴾ اسم لزمان الحال، و﴿إِذ﴾ اسم لزمان الماضي، وثلاثها منوطة بفعل ﴿يَنْفَعَكُمْ﴾ ومقتضياتها ينافي بعضها بعضاً، فالنفي في المستقبل ينافي التقييد بـ ﴿الْيَوْمَ﴾ الذي هو للحال، و﴿إِذ﴾ ينافي نفي النفع في المستقبل وينافي التقييد بـ ﴿الْيَوْمَ﴾ فتصدى الزمخشري وغيره لدفع التنافي بين مقتضى ﴿إِذ﴾ ومقتضى ﴿الْيَوْمَ﴾ بتأويل معنى إذ كما علمت، ولم يتصد هو ولا غيره لدفع التنافي بين مقتضى اليوم الدال على زمن الحال وبين مقتضى (لن) وهو حصول النفي في الاستقبال. وأنا أرى لدفعه أن يكون ﴿الْيَوْمَ﴾ ظرفاً للحكم والإخبار، أي تقرر اليوم انتفاء انتفاعكم بالاشتراك في العذاب انتفاء مؤبداً من الآن كقول مقدم الدبيري:

لَنْ يُخْلَصَ الْعَامَ خَلِيلٌ عَشْرًا *** ذَاقَ الضَّمَادَ أَوْ يَزُورَ الْقَبْرَا⁽²⁾

وقد حصل من اجتماع هذه الدوال الثلاث في الآية طباق عزيز بين ثلاثة معان متضادة في الجملة.⁽³⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن ﴿إِذ ظَلَمْتُمْ﴾ بدل من ﴿الْيَوْمَ﴾، وما أثير من إشكال من أن ﴿إِذ﴾ للماضي، و﴿الْيَوْمَ﴾ للحال، وبالتالي اختلاف الزمنين فلا يصح أن يكون بدلاً قد أجيب عنه بأدلة واضحة وتوجيهات صائبة ذكرت في الدراسة، وأحسنها ما أجاب به الإمام ابن عاشور مستتجاً من ذلك فائدة بلاغية عزيزة. وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 562).

(2) نسه الخطيب الشربيني إلى الأخطل. ينظر: السراج المنير: (4/ 581).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (25/ 215-216).

سادس عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أورد ابن الحاجب إشكالا من جهة أن اسم التفضيل إذا نسب إلى شيء وجب أن تكون فيه زيادة على المفضل عليه، و(أكبر) في قوله تعالى: ﴿ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ شامل للجميع، فيلزم أن تكون كل واحدة منها أكبر من الأخرى، وذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر وليس بأكبر. وأجاب عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة، وبعد البحث وجدت العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: المراد: أكبر في الحجة عليهم وأؤكد من الآية التي مضت قبلها. قاله أكثر المفسرين⁽¹⁾.

القول الثاني: الغرض بهذا الكلام أنهم موصوفات بالكبر، لا يكدن يتفاوتن فيه، وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير أن تختلف آراء الناس في تفضيلها، بمعنى أنه لا يبعد في أناس ينظرون إليها أن يقول هذا إن هذا أفضل من الثاني، وأن يقول الثاني لا بل الثاني أفضل، وأن يقول الثالث لا بل الثالث أفضل، وحينئذ يصير كل واحد من تلك الأشياء مقولا فيه إنه أفضل من غيره. وهو قول جماعة من المفسرين منهم "الزمخشري والفخر الرازي وزين الدين الرازي والبيضاوي والنسفي وابن جزوي وأبو السعود"⁽²⁾ واستشهدوا بقول الشاعر:

مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقُلْ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ *** مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي⁽³⁾

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (35/3)، تفسير الطبري: (614/21)، بحر العلوم للسمرقندي: (260/3)، الكشف والبيان للثعلبي: (338/8)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (6672/10)، الوجيز للواحدي: (ص975)، تفسير السمعاني: (106/5)، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: (68/1)، تفسير البغوي: (216/7)، زاد المسير لابن الجوزي: (80/4)، تفسير القرطبي: (57/19)، تفسير الخازن: (111/4)، تفسير الجلالين: (ص652)، فتح الرحمن لتركيا الأنصاري: (ص514)، روح البيان لإسماعيل حقي: (375/8)، التفسير المظهر: (354/8)، تفسير السعدي: (ص767).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (255/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (636/27)، أنموذج جليل لزین الدین الرازي: (ص466)، تفسير البيضاوي: (92/5)، تفسير النسفي: (275/3)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (260/2)، تفسير أبي السعود: (49/8).

(3) البيت لعبيد بن العرندس الكلابي. ينظر: الكامل للمبرد: (68/1)، أمالي القالي: (239/1).

القول الثالث: عبارة عن شدة موقعها في نفوسهم بحدة أمرها وحدوثه، وذلك أن أول آية عرض موسى هي: العصا واليد، وكانت أكبر آياته، ثم كل آية بعد ذلك كانت تقع فيعظم عندهم حينها وتكبر، لأنهم قد كانوا أنسوا التي قبلها. وهو قول ابن عطية⁽¹⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح، وهو أن الإشكال الوارد يكمن الجواب عنه في أن المراد بـ ﴿ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾: أكبر في الحجة عليهم وأؤكد من الآية التي مضت قبلها؛ وذلك لأنه ظاهر الآية ولا يعدل إلى غيره إلا بقريئة، ولأنه قول أكثر العلماء. وعليه فتوجيه ابن الحاجب الأول موافق للقول الراجح، والتوجيهان الآخران مرجوحان.

سابع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أورد ابن الحاجب من خلال قوله هذا إشكالا وأجاب عنه، والإشكال: أن (إذ) في أصل وضعها للماضي، فكيف يستقيم أن تكون ظرفا لـ ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾ مع كونه مستقبلا في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ ﴾.

وبعد البحث في كتب التفسير وبعض كتب النحو واللغة وجدت أصحابها قد اختلفوا في الإجابة عن هذا الإشكال على خمسة أقوال:

القول الأول: العامل في (إذ) محذوف، لدلالة الكلام عليه، وتقديره: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، فسيقولون هذا إفك قديم. وهو قول "الزمخشري والعكبري والبيضاوي والنسفي وأبي حيان والنيسابوري والإيجي وآخرون"⁽²⁾

ورده أبو السعود قائلا: «وقيل: المحذوف: ظهر عنادهم. وليس بذلك.»⁽³⁾

(1) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (58/5).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (301/4)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1155)، تفسير البيضاوي: (5/113)، تفسير النسفي: (3/311)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/437)، تفسير النيسابوري: (6/119)، جامع البيان للإيجي: (4/125).

(3) تفسير أبي السعود: (8/81).

القول الثاني: العامل في (إذ) محذوف يدل عليه ما قبله ويترتب عليه ما بعده؛ أي: وإذ لم يهتدوا بالقرآن قالوا ما قالوا فسيقولون غير مكتفين بنفي خيريته: هذا إفك قديم. وهو قول "زكريا الأنصاري وأبي السعود"⁽¹⁾.

القول الثالث: أن (إذ) للتعليل، وهو قول "ابن مالك والزركشي"⁽²⁾.

القول الرابع: أن (إذ) بمعنى لما، أي: لما لم يهتدوا قالوا هذا إفك قديم. وهو قول ابن جزيء⁽³⁾.

القول الخامس: قال ابن عاشور: « ومعنى الآية: وإذ لم تحصل هدايتهم بالقرآن فيما مضى فسيستمرون على أن يقولوا: هو إفك قديم. إذ لا مطمع في إقلاعهم عن ضلالهم في المستقبل. ولما كانت (إذ) ظرفاً للزمن الماضي وأضيفت هنا إلى جملة واقعة في الزمن الماضي كما يقتضيه النفي بحرف (لم) تعين أن الإخبار عنه بأنهم سيقولون هذا إفك أنهم يقولونه في المستقبل، وهو مؤذن بأنهم كانوا يقولون ذلك فيما مضى أيضاً لأن قولهم ذلك من تصارييف أقوالهم الضلالة المحكية عنهم في سور أخرى نزلت قبل هذه السورة، فمعنى ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾: سيدومون على مقالتهم هذه في المستقبل. »⁽⁴⁾ وقول ابن عاشور هذا هو جواب ابن الحاجب الثاني.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الجواب الثاني لابن الحاجب ووافق فيه ابن عاشور هو القول الراجح؛ وهو أن (إذ) وإن كانت لما مضى فما ذكر بعدها مستمر، فصار فيها شائبتان: شائبة تقتضي الماضي لوقوع ذلك، وشائبة تقتضي الاستقبال لاستمراره، فعبر بـ (إذ) باعتبار الماضي لتحقيقه، وعلق ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى؛ وذلك لأنه القول الذي دل على المعنى الصحيح للآية، ولا تقدير فيه؛ إذ الأصل عدم التقدير؛ ويظهر فيه بلاغة القرآن وإعجازه من حيث الطباق بين الماضي والمستقبل ومن حيث العبارة الوجيزة التي دلت على المعنى الكثير.

(1) ينظر: إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري: (ص 489)، تفسير أبي السعود: (81 / 8).

(2) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (208 / 2)، البرهان للزركشي: (207 / 4).

(3) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزيء: (275 / 2).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (23 / 26).

ثامن عشر: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

من المعلوم أن الفعل (أصلح) يتعدى بنفسه إلى المفعول مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلَحْنَا لَهُ، زَوْجَهُ ﴾ [الأنبياء: 90]، وهنا في ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ تعدى بحرف الجر، وإجابة عن هذا الإشكال اختلف المفسرون على أربعة أقوال:

القول الأول: قدر الطبري مفعولا محذوفا فقال: « يقول: وأصلح لي أموري في ذرّيتي الذين وهبتهم. »⁽¹⁾

القول الثاني: المعنى: أن يجعل ذريته موقعا للصلاح ومظنة له كأنه قال: هب لي الصلاح في ذرّيتي وأوقعه فيهم. وهو قول "الزمخشري والفخر الرازي والعكبري والبيضاوي والنسفي والخطيب الشريبي"⁽²⁾

القول الثالث: تعدى الفعل ﴿ وَأَصْلِحْ ﴾ بـ ﴿ فِي ﴾ لتضمنه معنى (الطف) بي في ذرّيتي. ذكره "السمين الحلبي وشهاب الدين الخفاجي"⁽³⁾

القول الرابع: نزل منزلة اللازم ثم عدي بـ ﴿ فِي ﴾ ليفيد سريان الصلاح فيهم وكونهم كالظرف له لتمكنه فيهم. ذكره شهاب الدين الخفاجي⁽⁴⁾، ونحوه ذكر السمين الحلبي⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن ﴿ وَأَصْلِحْ ﴾ له معنيان: المعنى الظاهر وهو معنى الصلاح بصريح الفعل، وتضمنين ﴿ وَأَصْلِحْ ﴾ معنى (الطف) لدلالة حرف الجر عليه.

(1) تفسير الطبري: (115/22).

(2) ينظر: الكشاف للزمخشري: (302/4)، مفاتيح الغيب للرازي: (20/28)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1157/2)، تفسير البيضاوي: (114/5)، تفسير النسفي: (312/3)، السراج المنير للخطيب الشريبي: (10/4).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (669/9)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: (31/8).

(4) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: (31/8).

(5) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (669/9).

وهذا يؤخذ من القاعدة التي قررها ابن القيم ونسبها لفقهاء اللغة، من أنهم يضمنون الفعل معنى الفعل، فيأخذون بالمعنى الظاهر على الأصل، وبمعنى الفعل الآخر لما يقتضي ما يصرف الأول عن ظاهره⁽¹⁾.

وهذا الذي رجحته من جهة الصناعة اللفظية، أما من جهة المعنى فالأقوال كلها تصب في معنى واحد.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الذي رجحته من جهة الصناعة اللفظية، وقوله صحيح من جهة المعنى.

تاسع عشر: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون في تأويل قوله تعالى: ﴿حَقَّ نَعْلَمَ﴾ من قوله سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ

الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ مجيبين على استشكال: أن الله يعلم حالهم قبل الابتلاء وبعده، على أقوال:

القول الأول: المعنى: حتى يعلم حزبي وأوليائي أهل الجهاد في الله منكم، وأهل الصبر على قتال أعدائه، فيظهر ذلك لهم. وهو قول "الطبري وأبي منصور الماتريدي"⁽²⁾

القول الثاني: المعنى: حتى نعلم العلم الذي يقع به الجزاء وهو علم شهادة. وهو قول "الزجاج والواحدي وابن عطية وابن الجوزي وأبي حيان"⁽³⁾

القول الثالث: المعنى: حتى نعلم علم الوجود والشهادة والرؤية. وهو قول علي رضي الله عنه⁽⁴⁾، وبه قال "البغوي والفخر الرازي والخازن وآخرون"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم: (21/2).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (185/22)، تفسير الماتريدي: (282/9).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (16/5)، التفسير الوسيط للواحدي: (129/4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (121/5)، زاد المسير لابن الجوزي: (122/4)، البحر المحيط لأبي حيان: (476/9).

(4) ينظر: تفسير القرطبي: (285/19).

(5) ينظر: تفسير البغوي: (289/7)، مفاتيح الغيب للرازي: (60/28)، تفسير الخازن: (149/4).

القول الرابع: المعنى: حتى نميز. وهو قول ابن عباس⁽¹⁾، وبه قال الشنقيطي⁽²⁾.

القول الخامس: المعنى: أي نعلم كائنا ما علمناه أنه سيكون. وهو قول النسفي⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - الجمع بين هذه الأقوال، فقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ أي لنختبرنكم بالقتال حتى نرى ونميز ونجزى المجاهدين والصابرين ويعلم ذلك حزبي وأوليائي؛ وذلك لأن هذه المعاني ليست متضادة، والآية تحملها كلها.

وعليه فقولا ابن الحاجب من الأقوال الصحيحة التي شاركت في الجمع بين الأقوال.

عشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

وجه ابن الحاجب إشكال نصب ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ فبين أن الفاء سببية، لأن الهمزة قبلها في ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ للإنكار، ثم وضع معنى الآية على هذا الأصل أيضا جيدا يسر القارئ ويحملهم على العمل بالآية لما فيه من الوعظ وبيان شر الغيبة بالتشبيه المذكور.

ولقد بحثت في كتب التفسير فلم أجد من فسر الآية على نمط تفسير ابن الحاجب إلا الزمخشري فقد قال: « وفيه معنى الشرط، أي: إن صح هذا فكرهتموه، وهي الفاء الفصيحة، أي: فتحققت - بوجوب الإقرار عليكم وبأنكم لا تقدرتون على دفعه وإنكاره، لإبء البشرية عليكم أن تجحدوه - كراحتكم له وتقذرکم منه، فليتحقق أيضا أن تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة والظعن في أعراض المسلمين. »⁽⁴⁾

(1) ينظر: تفسير القرطبي: (285 / 19).

(2) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي: (384 / 7).

(3) ينظر: تفسير النسفي: (330 / 3).

(4) الكشف للزمخشري: (374 / 4).

وكذا الفخر الرازي الذي قال: «الفاء في قوله تعالى: فكرهتموه تقتضي وجود تعلق، فما ذلك؟ نقول فيه وجوه أحدها: أن يكون ذلك تقدير جواب كلام، كأنه تعالى لما قال: أوجب قيل في جوابه ذلك وثانيها: أن يكون الاستفهام في قوله أوجب للإنكار كأنه قال: لا يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه إذا ولا يحتاج إلى إضمار وثالثها: أن يكون ذلك التعلق هو تعلق المسبب بالسبب، وترتبه عليه كما تقول: جاء فلان ماشيا فتعب، لأن المشي يورث التعب، فكذا قوله ميتا لأن الموت يورث النفرة إلى حد لا يشتهي الإنسان أن يبيت في بيت فيه ميت، فكيف يقربه بحيث يأكل منه، ففيه إذا كراهة شديدة، فكذلك ينبغي أن يكون حال الغيبة.»⁽¹⁾

وكذا الخطيب الشربيني فقد قال: «ولما كان الجواب قطعاً لا يجب أحد ذلك أشار إليه بما سببه من قوله تعالى: ﴿فَكَرَهُتُمُوهُ﴾ أي: بسبب ما ذكر طبعاً فأولى أن تكرهوا الغيبة المحرمة عقلاً؛ لأنّ داعي العقل بصير عالم، وداعي الطبع أعمى جاهل.»⁽²⁾

وكذا ابن عاشور فإنه قال: «والاستفهام في ﴿أَجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ تقريرى لتحقيق أن كل أحد يقر بأنه لا يجب ذلك، ولذلك أوجب الاستفهام بقوله: فكرهتموه... والفاء في قوله: فكرهتموه فاء الفصيحة... وفاء الفصيحة تفيد الإلزام بما بعدها... والمعنى: فتعين إقراركم بما سئلتم عنه من الممثل به (إذ لا يستطيع جرده) تحققت كراهتكم له وتقذرتم منه، فليتحقق أن تكرهوا نظيره الممثل وهو الغيبة فكأنه قيل: فاكرهوا الممثل كما كرهتم الممثل به.»⁽³⁾

النتيجة:

الظاهر أن هذه الأقوال مع قول ابن الحاجب كلها صحيحة ومتكاملة. والله أعلم.

(1) مفاتيح الغيب للرازي: (111/28).

(2) السراج المنير للخطيب الشربيني: (70/4).

(3) التحرير والتنوير لابن عاشور: (255/26).

واحد وعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

عالج ابن الحاجب هذه الآية من ناحية توجيه قد يشكل على جواب الشرط فيها، وهو أن جواب الشرط زمنه يحدث في المستقبل، وجواب الشرط في الآية ماض محقق: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ فوجه ابن الحاجب ذلك بأنه على سبيل الإعلام والإخبار وإجابات آخر. ولم أجد من المفسرين من أثار هذا الإشكال فضلا عن توجيهه إلا من حيث كلامهم على بيان جواب الشرط فيها، فمنهم من قال بأن جواب الشرط ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ على معنى: إن تتوبا فقد وجد منكما ما يوجب التوبة، وهو ميل قلوبكما عن الواجب في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حب ما يحب وكراهة ما يكره⁽¹⁾. ومنهم من قال محذوف واختلفوا في تقديره فمنهم من قدره: إن تتوبا إلى الله فهو الواجب⁽²⁾. ومنهم من قدره: إن تتوبا كان خيرا لكما، إذ قد صغت قلوبكما⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - إن إجابات ابن الحاجب في حل هذا الإشكال وتعيين جواب الشرط وتقديره من غيره كلها صحيحة؛ لأنها كلها جائزة في اللغة العربية ولا تعارض بينها. وتقتضي المعنى الصحيح مزيلة للإشكال المذكور.

ثاني وعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

أورد ابن الحاجب قوله هذا لدفع وهم التناقض بين قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، ونفى أن تكون (من) صلة، وإجاباته في دفع هذا الوهم تحتاج إلى

(1) ينظر: الكشف للزمخشري: (4/566)، تفسير البيضاوي: (5/224)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (4/326)، فتح القدير للشوكاني: (5/298).

(2) ينظر: تفسير النسفي: (3/505).

(3) ينظر: تفسير القرطبي: (21/84).

الدليل. وبعد البحث في كتب التفسير وغيرها وجدت الإمام الألوسي وحده من تطرق إلى هذا الموضوع، وكان دفعه لهذا الوهم بنقله إجابات لا تسلم من اعتراض، وهذا كلامه في ذلك⁽¹⁾:

قيل: لا يبعد أن يغفر سبحانه الذنوب لقوم وبعضها لآخرين. وهذا يحتاج إلى دليل.

أو: خطاب البعض لقوم نوح عليه السلام وخطاب الكل لهذه الأمة. واعترض بأن الإخبار عن

مغفرة البعض ورد في مواضع منها قوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: 10]

ومنها ﴿يَقَوْمًا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: 31]، ومنها ما هو هنا وهو

الذي ورد في قوم نوح عليه السلام، وأما ما ذكر في الأحقاف فقد ورد في الجن، وما ورد في إبراهيم

فقد ورد في قوم نوح وعاد وثمود على ما أفصح به السياق.

وقيل جيء بمن في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين، ووجه بأن

المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الإيمان، وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة

بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك، فيتناول الخروج عن المظالم. واعترض بأن التفرقة

المذكورة إنما تتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة على العموم، وقد جاء كذلك كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ

لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38].

أما غيره من المفسرين ففسروا آية نوح بما يفهم منه دفع التناقض وإن لم يصرحوا بذلك، وهذه أهم

أقوالهم:

القول الأول: (من) صلة، أي: يغفر لكم ذنوبكم. وهو قول أكثر المفسرين وبعض اللغويين⁽²⁾.

وهذا يتوافق مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

(1) ينظر: روح المعاني للألوسي: (79 / 15).

(2) ينظر: التصاريف لتفسير القرآن مما اشبهت أسماؤه وتصرفت معانيه ليحيى بن سلام القيرواني: (ص 229)، تفسير الطبري:

(23 / 630)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (5 / 228)، بحر العلوم للسمرقندي: (3 / 499)، الانتصار للقرآن للباقلاني:

(2 / 736)، الكشف والبيان للثعلبي: (10 / 44)، التفسير الوسيط للواحدى: (4 / 356)، تفسير البغوي: (8 / 227)، زاد المسير

لابن الجوزي: (4 / 341)، فتح الرحمن لمجير الدين المقدسي: (7 / 170).

الفصل الرابع: جمع أقوال ابن الحاجب في تفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات ودراستها

القول الثاني: المعنى: يغفر لكم من ذنوبكم ما قد وعدكم العقوبة عليه، فأما ما لم يعدكم العقوبة عليه فقد تقدّم عفوكم عنها. ذكره "الطبري ومكي والسمعاني"⁽¹⁾. وهذا كذلك لا يعارض الآية المذكورة.

القول الثالث: المعنى: يخرجكم من ذنوبكم. قاله زيد بن أسلم⁽²⁾. وهذا كذلك لا يعارض الآية المذكورة.

القول الرابع: أن (من) بمعنى (عن) أي: يصفح لكم عن ذنوبكم. ذكره "مكي وعلي بن فضال"⁽³⁾. وهو كذلك لا يعارض الآية المذكورة.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن ما ذكرت من أقوال للمفسرين هي التي تصلح لدفع وهم التناقض بين قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، لأنها أقوال سلمت من الاعتراضات إلا القول بصلة (من) فمنهم من لم يجوز ذلك إلا في النفي. لكن قوله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ يضطرنا إلى القول بصلتها؛ إذ لا دليل يمنع من ذلك، وأكثر المفسرين عليه.

وعليه فأقوال ابن الحاجب مخالفة للصواب.

ثالث وعشرون: دراسة قوله في الآيات من السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون ومعربوا القرآن الكريم في إعراب ﴿يَصْفَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمَلُ﴾⁽¹⁾

فُرَاتِلَ إِلا قِيلًا⁽²⁾ ﴿يَصْفَهُ﴾ على ثلاثة أقوال:

(1) ينظر: تفسير الطبري: (630 / 23)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7729 / 12)، تفسير السمعاني: (53 / 6).

(2) ينظر: النكت والعيون للهاوردي: (99 / 6).

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7729 / 12)، النكت في القرآن الكريم لعلي بن فضال: (ص 518).

القول الأول: ﴿بَصَفَهُ﴾ مفعول لفعل محذوف، التقدير: قم نصفه، فاكتفى بالفعل الأول من الثاني لأنه دليل عليه، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من الليل. وهو قول جماعة من المفسرين منهم "ابن قتيبة والطبري والسمرقندي والواحدي"⁽¹⁾ وذكره مكي⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿بَصَفَهُ﴾ بدل من (الليل)، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من النصف، والمعنى: قم نصف الليل إلا قليلا، أو انقص من النصف، أو زد على النصف. وهو قول "الزجاج وابن الجوزي"⁽³⁾، وذكره "مكي والزخشي والعكبري والسمين الحلبي والآلوسي"⁽⁴⁾.

القول الثالث: ﴿بَصَفَهُ﴾ بدل من ﴿قَلِيلًا﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من الليل. وهو قول "ابن عطية والخطيب الشربيني وابن عاشور"⁽⁵⁾، واختاره الشوكاني⁽⁶⁾، وذكره "الزخشي والعكبري والسمين الحلبي والآلوسي"⁽⁷⁾.

ولم أجد من أثار هذا الإشكال وأجاب عنه غير ابن الحاجب.

ولم أجد كذلك من جمع بين أول السورة وآخرها في شأن قيام الليل موافقا ابن الحاجب إلا السمين الحلبي⁽⁸⁾.

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 214)، تفسير الطبري: (23/678)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/509)، الهداية إلى

بلوغ النهاية لمكي: (12/7785)، التفسير الوسيط للواحدي: (4/371).

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/767).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (5/234)، زاد المسير لابن الجوزي: (4/353)

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/767)، الكشف للزخشي: (4/636)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1246)،

الدر المصون للسمين الحلبي: (10/510)، روح المعاني للآلوسي: (15/115).

(5) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (5/387)، السراج المنير للشربيني: (4/414)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (29/259).

(6) ينظر: فتح القدير للشوكاني: (5/378).

(7) ينظر: الكشف للزخشي: (4/636)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1246)، الدر المصون للسمين الحلبي:

(10/510)، روح المعاني للآلوسي: (15/114).

(8) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (10/529).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الأقوال الثلاثة في إعراب ﴿يَصْفَهُ﴾ كلها صحيحة؛ لأنها تؤدي إلى معنى واحد، كما قال ابن عطية: «وكيف ما تقلب المعنى، فإنه أمر بقيام نصف الليل أو أكثر شيء أو أقل شيء، فالأكثر عند العلماء لا يزيد على الثلثين، والأقل لا ينحط عن الثلث.»⁽¹⁾ وعليه فأقوال ابن الحاجب صحيحة، وفيها زيادة تفصيل.

هذا آخر ما تم جمعه ودراسته من أقوال ابن الحاجب في تفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات، ويليه الفصل الخامس وهو جمع أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات ودراستها.

(1) المحرر الوجيز لابن عطية: (5/387).

الفصل الخامس

جمع أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات ودراستها

ويحوي المباحث الآتية:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة

نحويا ودراستها .

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة

صرفيا ودراستها .

المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المشككة

ودراستها .

الفصل الخامس: جمع أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات ودراساتها.

في هذا الفصل سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب فيما يتعلق بتوجيه القراءات ثم دراسة ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة نحويًا ودراساتها.

سيتم في هذا المبحث جمع كل أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات التي اختلفت نحويًا (أي اختلفت رفعًا ونصبًا وخفضًا)، مصدرًا كل قول بالآية التي احتوت الاختلاف في القراءة.

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه قراءاتها.

أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ يَنْقُومِ هَؤُلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود:78]

قول ابن الحاجب: « قرئ بالنصب في الشواذ⁽¹⁾. وأشبه ما يقال: إن ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مفعول، و﴿ بِنَاتِي هُنَّ ﴾ مبتدأ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و﴿ أَطْهَرَ ﴾ حال من المشار إليه، معمول للفعل المقدر العامل في (هؤلاء).

ويجوز أن يكون ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بِنَاتِي ﴾ خبره، و﴿ هُنَّ ﴾ بدل من ﴿ بِنَاتِي ﴾. أو ﴿ بِنَاتِي هُنَّ ﴾ مبتدأ وخبر عن الأول، و﴿ أَطْهَرَ ﴾ حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليهن في حال كونهن أطهر لكم. والله أعلم بالصواب. »⁽²⁾

(1) بنصب (أطهر) قرأ سعيد بن جبير والحسن ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق. ينظر: المحتسب لابن جني:

(325/1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/194).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/234).

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ

الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: 46]

قول ابن الحاجب: «قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لتزول) ورفع الفعل بعدها⁽¹⁾، وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية، تلزم المخففة لتفصلها عن النافية، فيكون معنى قراءته: أن مكرهم تزول منه الجبال.

وقرأ الباقر بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونصب المضارع بعدها⁽²⁾، لأنها اللام المؤكدة التي ينصب الفعل بعدها. إما بتقدير (أن) على قول البصريين، وإما بغيرها على قول غيرهم. وتسمى لام الجحود لأنها لا تأتي إلا بعد جحد، فتكون (إن) نافية. والمعنى: ما كان مكرهم تزول منه الجبال. والجمع بين القراءتين، مع أن النفي والإثبات فيهما تواردا على صورة واحدة. ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بد من التأويل. فمعنى قراءة الكسائي: إثبات أن مكرهم عظيم تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه.

ومعنى قراءة الجماعة: نفي أن مكرهم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال.

فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات. والجبال على قراءة الجماعة: المعجزات العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يجيء النفي والإثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين. والله أعلم بالصواب.»⁽³⁾

(1) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 363)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 257)، النشر لابن الجزري: (2/300)، غيث النفع للصفاسي: (ص 159)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص 174).

(2) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 363)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/31)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 257)، النشر لابن الجزري: (2/300)، غيث النفع للصفاسي: (ص 159)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص 174).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/260-261).

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّكَ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: 12]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ تقديره: وخلق الشمس والقمر مسخرات. أو مفعولا ثانيا، بمعنى: وجعلها مسخرة. أو يقدر الفعل بعد قوله: والنجوم، أو قبله على التأويلين، كأنه خلقها أو جعلها مسخرات. وحسن تقديره لما في (سخر) من الدلالة عليه. ومما يوضح ما ذكرناه قراءة من قرأ: والشمس والقمر وما بعده بالرفع⁽¹⁾، وقراءة من قرأ: والنجوم مسخرات بالرفع خاصة⁽²⁾. والله أعلم بالصواب. »⁽³⁾

رابعا: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلِبَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا تِسْعًا ﴾ [الكهف: 25]

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا تِسْعًا ﴾ فيمن قرأ بتنين مائة وهي عن غير حمزة والكسائي⁽⁴⁾ على البدل، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: أحدهما: جمع مميز مائة.

ثانيهما: نصبه، فإذا جعل بدلا خرج عن الشذوذ واستقام الإعراب، فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز، كأنه قال: ولبثوا سنين.

قال أبو إسحاق: لو انتصب ﴿ سِنِينَ ﴾ على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة، ووجهه أنه قد فهم من لغة العرب أن مميز المائة واحد من مائة، فإذا قلت: (مائة رجل) فمميزها رجل، وهو واحد من المائة، وإذا كان كذلك وقلت: (مائة سنين) فتكون (السنين) واحدة من المائة،

(1) وهي قراءة ابن عامر. ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (302 / 2).

(2) قرأ بها حفص. النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (303 / 2).

(3) أمالي ابن الحاجب: (202 / 1).

(4) قرأ حمزة والكسائي وخلف (مائة) بالإضافة من غير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين. ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر

الأصبهاني: (ص 276)، النشر لابن الجزري: (310 / 2).

وهي ثلاثمائة، وأقل السنين ثلاث، فيجب أن يكون تسعمائة.

وهذا الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي، إذ ليس لقراءتها وجه سوى التمييز، لأنها قرأ بإضافة مائة إلى سنين، ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحويين من قراءتها. وما ذكره الزجاج غير لازم، لأن ذلك الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفرداً، أما إذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو: ثلاثة أثواب، على أنها قد قدمنا أن الأصل في الجميع الجمع، وإنما عدل إلى المفرد، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل، لا على الوجه الذي ألزمه، فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفرداً، فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا، ولسنا نخالف في أن الوجه نصب ﴿سِينِكَ﴾ على البدل...»⁽¹⁾

خامساً: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصفات: 6]

قول ابن الحاجب: «تطلق الزينة على ما يتزين به، وتطلق على المصدر، كقولك: زانه يزينه زينة. فمن قرأ بزينة الكواكب بالإضافة وهم الأكثرون⁽²⁾، احتمل أن يراد ما يتزين به، ثم أضيف إلى الكواكب إضافة خاتم إلى حديد، لما كان ما يتزين به من أصناف متعددة، فأضيف إلى صنفه لبيان أنه المراد، ويجوز أن يراد المصدر، على أن التزيين وقع بما اشتملت عليه الكواكب من الصفات المخصوصة من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي هي عليها. فإضافتها كإضافة ضرب إلى زيد.

وقراءة حمزة وحفص ﴿بِزِينَةٍ﴾ منون، و﴿الْكَوَاكِبِ﴾ مخفوض على أنه بدل أو عطف بيان، فتكون الزينة على ما يتزين به؛ إذ لا يستقيم أن تكون ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بدلا أو عطف بيان من الزينة التي هي مصدر.

وقرأ أبو بكر ﴿بِزِينَةٍ﴾ منون، و(الكواكب) منصوبا، على أن يكون منصوبا بفعل مقدر، أعني

(1) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/588-589).

(2) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف. وقرأ حمزة وحفص (بزينة) منون و(الكواكب) بالخفض. وقرأ أبو بكر عن عاصم (بزينة) منون و(الكواكب) بالنصب. بنظر: المسبوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 375)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص 268).

الكواكب، فتكون (زينة) أيضا بمعنى ما يتزين به، لأن الكواكب كالتفسير لها، إلا أن تقدر: أعني زينة الكواكب، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر. ويجوز أن يكون في قراءة أبي بكر بدلا من السماء، على أنه بدل اشتغال، كأنه قيل: إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة، فتكون الزينة بمعنى المصدر.

وأما قول من قال: إن الكواكب بدل من (زينة) على المحل فضعيف ضعف قولهم: (مررت بزيد أخاك)، فلا ينبغي أن تحمل عليه قراءة ثابتة صحتها. ووجه ضعفه أنه إذا جعل بدلا كان في المعنى معمولا للعامل الأول، ولا يستقيم أن يكون العامل الأول مسلطا باعتبار المعنى المقصود بنفسه. ألا ترى أنك لو قلت في (مررت بزيد أخاك): (مررت أخاك) لم يجوز؟ فكذلك إذا جعلته بدلا، والله أعلم بالصواب. (1)

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَمْنُنُ أَبْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿ غافر: 36-37 ﴾

قول ابن الحاجب: « قال: وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ: ﴿ فَاطَّلَعَ ﴾ (2).

وذلك لأنها لما كثرت في الاستعمال لتوقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني أجريت مجرى التمني، فأجيب كما يجاب التمني. (3)

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/270-271).

(2) وهي قراءة حفص عن عاصم. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص570)، المبسوط لأبي بكر الأصبهاني: (ص390)، التيسير للداني: (ص191)، الكنز لابن الوجيه: (2/635)، النشر لابن الجزري: (2/365).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/193).

سابعاً: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾ [الجمانية: 21]

قول ابن الحاجب: « في نصب ﴿سَوَاءٌ﴾ ⁽¹⁾ أقوال: أحدها: أن يكون مفعولاً بعد مفعول لـ (جعل)، فيكون ﴿كَالَّذِينَ﴾ و﴿سَوَاءٌ﴾ في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني، كما تقول: جعلت زيدا عالماً كريماً، فعالماً كريماً وشبهه ولو تعددت آلافاً مفعول ثانٍ؛ لأن الجميع في معنى واحد باعتبار تعلق الجعل به، وهي كأخبار المبتدأ إذا تعددت، فيكون التقدير: أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستويين في الحياة والممات، أي: هذا ليس بكائن.

ويجوز أن يكون ﴿سَوَاءٌ﴾ حالاً من ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ويكون المفعول الثاني ﴿كَالَّذِينَ﴾ وحده وما في حيزه، أي: أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويًا محياهم ومماتهم، وهذا إذا كان المعنى على أن المؤمنين قصد إلى أنهم مستو محياهم ومماتهم، على معنى: أنهم لا يعذبون بعد الممات كما لا يعذبون في الحياة. فأما إذا قصد أن الكفار هم الذين استوى محياهم ومماتهم على معنى: أنهم لا ينعمون بجنة بعدها كما لم ينعموا بجنة في الحياة، فيكون الإعراب على غير ذلك، وهو أن ﴿سَوَاءٌ﴾ يتعين لأن يكون حالاً من الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾؛ لأن المراد أن حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم، فيصير المعنى: أحسبوا أن نجعلهم في حال كونهم استوى محياهم ومماتهم لأنهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذي هم في الآخرة في الجنة.

وعلى هذين المعنيين تجري قراءة الرفع في قوله: ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، هل الضمير في محياهم للمؤمنين، فيكون على المعنى الأول، أو للكافرين فيكون على المعنى الثاني؟ و﴿نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ فاعل لـ ﴿سَوَاءٌ﴾ على التقديرين. ويجوز أن يكون ﴿نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ بدلاً من الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ على أنه بدل الاشتغال؛ أي: أحسبوا أن نجعلهم محياهم ومماتهم سواء، مثل الذين آمنوا،

(1) وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف وروح وزيد عن يعقوب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: المسبوط في القراءات

أي: مثل محيا وممات الذين آمنوا وعملوا الصالحات. ويجوز أن يكون ﴿سَوَاءٌ﴾ منصوبا على المصدر بما تضمنه التشبيه في ﴿كَالَّذِينَ﴾، أي: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة متأكدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المثلية فيها، فيجب أن يكون محياهم ومماتهم غير مرتفع به، إذ المصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق لا يعمل، فيكون إما بدلا من الضمير في ﴿تَجَعَّلَهُمْ﴾، وإما ظرفا، أي: في محياهم وفي مماتهم، أي: زمن الحياة وزمن الموت. وإما بدلا من ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ويكون المعنى: أن نجعلهم، أي: أن نجعل حياتهم وموتهم كحياة الذين آمنوا وموتهم. والله أعلم بالصواب. (1)

ثامنا: عرض الآيات من الثامنة إلى السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآيات: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝٢ وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَىٰ اللَّهِ شَطَطًا ۝٤ وَأَنَا ظَنَنَّا أَن لَّن نَقُولَ الْإِنسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۝٥ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ۝٧ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلَمَّتًا حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا ۝٨ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شُهَابًا رَّصَدًا ۝٩ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠ وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا ۝١١ وَأَنَا ظَنَنَّا أَن لَّن نَّعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُّعْجِزَهُ هَرَبًا ۝١٢ وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدْيَ ءَامَنَّا بِهِ ۖ فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ۝١٣ وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ ۖ فَمَن أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ۝١٤ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝١٥ وَالْوَالِدُ اسْتَقْدَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لِأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا ۝١٦ لِنَفْنِيَهُمْ فِيهِ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ۝١٧ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ۝١٨ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدٌ لِلَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۝١٩﴾ [الجن: 1-19]

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 173-174).

قول ابن الحاجب: ((أما الكسر⁽¹⁾ فعلى العطف على ما بعد القول في قوله: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ إلا قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، فإن الأحسن أن يكون مستأنفا لقوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾؛ لأنه لو كان على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾، لكان: كدنا نكون. ويجوز أن يكون القول من بعضهم، والإخبار واقع عن بقيتهم.

وأما الفتح فقد قيل إنه عطف على قوله: ﴿أَنَّهُ أَسْتَمَعَ﴾، فيكون داخلا في حيز مفعول ﴿أُوحِيَ﴾، ويشكل عليه قوله: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾، ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا﴾، ﴿وَأَنَا كُنَّا﴾. إذ لا يحسن أن يقال: أوحى إلي أنا كنا أو أنا لمسنا. وضمير المتكلم للجن، والمتكلم الرسول، وإنما كان يكون وأنهم لمسوا ونحوه. فلذلك فر المحققون من هذا التأويل، وجعلوه عطفا على الضمير في قوله: ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾، فيكون داخلا في حيز الجار، ولا يرد عليه على هذا ما تقدم؛ لأن المتكلمين بقوله: ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾ هم الجن. والله أعلم بالصواب.))⁽²⁾

تاسعا: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثُهُ، وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [المزمل: 20] قول ابن الحاجب: ((قرئ: (أدنى من ثلثي الليل نصفه وثلثه) بالخفض عطفا على ثلثي الليل، فيكون المعنى أقل من نصفه وأقل من ثلثه، وبالنصب⁽³⁾ عطفا على أدنى، فيكون المعنى نصفًا مكملًا وثلثًا مكملًا.))⁽⁴⁾

(1) اختلف في همز «وَأَنَّهُ تَعَالَى» وما بعده إلى قوله سبحانه «وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ» وجملة اثنا عشر، فابن عامر وحفص وحزمة والكسائي وخلف بفتح الهمزة فيهن. وقرأ أبو جعفر بالفتح في ثلاثة منها، وهي: «وَأَنَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُول، وَأَنَّهُ كَانَ رَجَالًا»، والباقون بالكسر فيها كلها. ينظر: النشر لابن الجزري: (2/391).

(2) أمالي ابن الحاجب: (1/253-254).

(3) قرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي وخلف بنصب الفاء والثاء والباقون بالخفض. ينظر: إتخاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي:

(ص 561)

(4) أمالي ابن الحاجب: (1/170-171-172).

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات التي اختلفت من جهة النحو، بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلاً إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اتفق المفسرون والنحويون في توجيه نصب (أطهر) في القراءة الشاذة على أنها حال⁽¹⁾، واختلفوا في إعراب ما قبلها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ جملة اسمية في موضع خبر المبتدأ، وهو قول "ابن جني والزخشي وابن عطية والبيضاوي"⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بَنَاتِي ﴾ خبر، و﴿ هُنَّ ﴾ ضمير فصل. ذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي"⁽³⁾.

ورُدَّ هذا القول بأنه لا يجوز؛ لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذو الحال⁽⁴⁾.

القول الثالث: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ، و﴿ بَنَاتِي ﴾ خبر، و﴿ هُنَّ ﴾ مبتدأ و﴿ لَكُمْ ﴾ خبره. ذكره "العكبري وأبو حيان"⁽⁵⁾.

وقول آخر قاله ابن الحاجب وهو أن: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مفعول، و﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ مبتدأ وخبر.

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (182/5)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (371/1)، تفسير القرطبي: (11/178).

(2) ينظر: المحتسب لابن جني: (1/326)، الكشف للزخشي: (2/414)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/194)، تفسير البيضاوي: (3/142)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/187). الدر المصون للسمين الحلبي: (6/362).

(3) ينظر: التبيان للعكبري: (2/709)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/187). الدر المصون للسمين الحلبي: (6/362).

(4) ينظر: الكشف للزخشي: (2/414)، تفسير البيضاوي: (3/142)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/187).

(5) ينظر: التبيان للعكبري: (2/709)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/187).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الثالث هو الراجح، وهو أن إعراب قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ في قراءة نصب (أطهر) الشاذة كما يلي: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ مبتدأ، و﴿بَنَاتِي﴾ خبر، و﴿هُنَّ﴾ مبتدأ و﴿لَكُمْ﴾ خبره، و(أطهر) حال منصوب؛ وذلك لكي تتوافق مع الأحسن في قراءة الرفع المتواترة، والفرق فقط يصير في كلمة (أطهر) فعلى قراءة الرفع خبر لـ (هن)، وفي قراءة النصب حال من (هن) ولكم خبرها.

وعليه فابن الحاجب لم يقل بالقول الراجح في هذه المسألة إلا نصب (أطهر) على الحال.

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءة كسر اللام الأولى ونصب الثانية

من (لتزول) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾ على أقوال:

القول الأول: أن (إن) نافية واللام من ﴿لِنَزُولِ﴾ لام الجحود، والمعنى على هذا: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال. وهو قول جمهور المفسرين واللغويين⁽¹⁾.

والمعنى على هذا التوجيه: ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأمر دين الإسلام وثبوت كذب الجبال الراسية⁽²⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (79/2)، مجاز القرآن لأبي عبيدة: (345/1)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (81/3)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص204)، معاني القراءات للأزهري: (64/2)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (31/5)، بحر العلوم للسمرقندي: (248/2)، تفسير السمعي: (124/3)، تفسير البغوي: (360/4)، المحرر الوجيز لابن عطية: (346/3)، تفسير القرطبي: (164/12)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (413/1)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (250/13)...

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (81/3)، معاني القراءات للأزهري: (64/2)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (31/5)، بحر العلوم للسمرقندي: (248/2)، تفسير السمعي: (124/3)، المحرر الوجيز لابن عطية: (346/3)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (413/1)...

القول الثاني: أن (إن) شرطية، واللام من ﴿لِتَزُولَ﴾ لام كي؛ أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل. وهو قول ابن هشام الأنصاري⁽¹⁾، وذكره السمين الحلبي⁽²⁾.

القول الثالث: أن (إن) بمعنى (لو)، أي ولو كان مكرهم لتزول منه الجبال لم يبلغوا هذا ولن يقدرُوا على الإسلام، وقد شاء الله تبارك وتعالى أن يظهره على الدين كله. وهو قول النحاس⁽³⁾.

القول الرابع: أن (إن) مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، والمعنى: تعظيم مكرهم، وزوال الجبال مثل لعظم مكرهم وشدته، أي: وإن الشأن كان مكرهم معدا لذلك. وهو قول ذكره "البغوي وابن عطية والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي والبناء الدمياطي والشوكاني وآخرون"⁽⁴⁾ واتفقوا في توجيه قراءة الكسائي (فتح اللام الأولى ورفع الثانية) على أن (إن) مخففة من الثقيلة، واختلفوا في المعنى على خمسة أقوال:

القول الأول: أي: مكروا مكرا عظيما كادت الجبال تزول منه⁽⁵⁾.

القول الثاني: المعنى: إن مكرهم وإن عظم حتى بلغ محلا يزيل الجبال لم يقدرُوا على إزالة أمر محمد صلى الله عليه وسلم، لأن الله عصم ووقى. وهو قول ابن جزى⁽⁶⁾، وذكره البغوي⁽⁷⁾.

القول الثالث: المعنى: إنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الثابتة ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى،

(1) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص 209).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (7/ 126).

(3) ينظر: معاني القرآن للنحاس: (3/ 542).

(4) ينظر: تفسير البغوي: (4/ 360)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/ 346)، تفسير القرطبي: (12/ 164)، الدر المصون للسمين الحلبي:

(7/ 126)، إتحاف الفضلاء للبناء الدمياطي: (ص 344)، فتح القدير للشوكاني: (3/ 140).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 79)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/ 32)، تفسير القرطبي: (12/ 164).

(6) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (1/ 413).

(7) ينظر: تفسير البغوي: (4/ 360).

وشرائعه، وذلك محال. وهو قول "البناء الدمياطي ومحمد المظهري"⁽¹⁾

القول الرابع: أي: هو مكر عظيم لتزول منه الجبال لو كان لها أن تزول، أي جديرة، فهو مستعمل في معنى الجدارة والتأهل للزوال لو كانت زائلة. وهو قول ابن عاشور⁽²⁾.

القول الخامس: وإن كان مكرهم تزول منه الجبال في المثل وعند من لم يؤمن. وهو قول أبي عبيدة⁽³⁾.

ولم أجد من جمع بين القراءتين مزيلا موهم التناقض بين النفي والإثبات في القراءتين إلا السمين الحلبي وأبا شامة.

أما أبو شامة فوافق ابن الحاجب⁽⁴⁾، وأما السمين الحلبي فخالفه بقوله: ((فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نافية واللام لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفي، ... الوجه الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة... والثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أي: وإن كان مكرهم معدا لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه. وقد رجح الوجهان الأخيران على الأول وهو أنها نافية؛ لأن فيه معارضة لقراءة الكسائي، وذلك أن قراءته تؤذن بالإثبات، وقراءة غيره تؤذن بالنفي.))⁽⁵⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن في توجيه قراءة الجمهور (كسر اللام الأولى ونصب الثانية) ﴿لِتَزُولَ﴾ يترجح القول الأول، وهو أن (إن) نافية واللام لام الجحود، أي: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، والمقصود بالجبال محمد صلى الله عليه وسلم ودينه؛ وذلك لأنه القول الذي سلم من التقديرات المختلفة كما في القول: أن (إن) مخففة من الثقيلة. فقد تعددت المعاني واختلفت.

(1) ينظر: إتخاف الفضلاء للبناء الدمياطي: (ص 344)، تفسير المظهري: (281 / 5).

(2) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: (250 / 13).

(3) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: (345 / 1).

(4) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة: (ص 553).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (7 / 126-127).

أما في توجيه قراءة الكسائي فيضطرنا إلى القول بأن (إن) مخففة من الثقيلة، ويترجح المعنى الذي تضمنه القول الثاني وهو: إن مكرهم وإن عظم حتى بلغ محلا يزيل الجبال لم يقدرُوا على إزالة أمر محمد صلى الله عليه وسلم، لأن الله عصم ووقى؛ لأن هذا المعنى قريب من معنى القراءة الأولى. أما في الجمع بين القراءتين فيترجح قول ابن الحاجب، ويتضح ذلك في أن مكر الكفار وإن عظم حتى بلغت عظمتها لإزالة الجبال، فإن مكرهم لا يقوى على إزالة دين محمد وشرعه لأن الله حاميهِ وناصره.

ثالثا: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

لم أجد في حدود بحثي من أعرب ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ نصبا بفعل محذوف تقديره: (خلق) إلا السمرقندي موافقا ابن الحاجب⁽¹⁾. ومن تعرض لإعرابها غيره أعربها عطفًا على ما قبلها في قراءة النصب، ومبتدأ خبره ﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ في قراءة الرفع⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال هذه الدراسة المختصرة - والله تعالى أعلم - أن إعراب ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ معطوف على ما قبلها في قراءة النصب، ولا داعي لتقدير (خلق) أو غيرها، وقراءة الرفع تؤيده، خلافا لما قرره ابن الحاجب، فإن العطف على ﴿ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ وهما منصوبان بالفعل سخر، وقراءة الرفع خبرها ﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ فتوافقت القراءتان من حيث المعنى.

(1) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (268/2).

(2) ينظر: السراج المنير للخطيب الشربيني: (220/2)، فتح القدير للشوكاني: (3/183)، أضواء البيان للشنقيطي: (2/341)،

إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش: (5/278).

رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

ذهب المفسرون والمعربون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات إلى أن ﴿سِينِكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ في قراءة من نون ﴿مِائَةٍ﴾ مفعول لـ (لبثوا) أو بدل من ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ أو عطف بيان لها⁽¹⁾.

وانفرد الزجاج بتجويز أن تكون ﴿سِينِكَ﴾ نعت لـ ﴿مِائَةٍ﴾⁽²⁾.

وجوز مكي وأبو البقاء أن تكون بدلاً⁽³⁾، وقيل: على التمييز والتفسير⁽⁴⁾. ورده ابن هشام الأنصاري بأنه إذا أقيم مقام ﴿مِائَةٍ﴾ فسد المعنى⁽⁵⁾.

واتفقوا في قراءة من أضاف على جواز الإضافة إلى الجمع وإن قل استعماله لأنه الأصل⁽⁶⁾. وعلى هذه القراءة تكون سنين تمييزاً على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز⁽⁷⁾.

قال مكي: « ومن لم ينون أضاف (مائة) إلى ﴿سِينِكَ﴾ وهي قراءة حمزة والكسائي، أضافا إلى

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (278/3)، إعراب القرآن للنحاس: (293/2)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص223)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص414)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/440)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني: (ص256)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/510)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/464)، الدر المصون للسمين الحلبي: (7/471)، تفسير المظهري: (6/28)، فتح القدير للشوكاني: (3/330).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/278).

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/440)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/844).

(4) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني: (ص214)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/510).

(5) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: (ص499).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/138)، إعراب القرآن للنحاس: (2/293)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص223)،

النكت في القرآن الكريم لابن فضال: (ص305)، إبراز المعاني لأبي شامة: (ص568)، إعراب القرآن للأصبهاني: (ص214)،

المحرر الوجيز لابن عطية: (3/510)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/464)، حجة القراءات لابن زنجلة:

(ص414)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/440)، الكشف للزخشي: (2/716)، فتح القدير للشوكاني: (3/330).

(7) ينظر: الكشف للزخشي: (2/716)، فتح القدير للشوكاني: (3/330).

الجمع كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك لأنها إذا أضافا إلى واحد فقالا: ثلثائة سنة، فسنة بمعنى سنين لا اختلاف في ذلك، فحملا الكلام على معناه، فهو حسن في القياس قليل في الاستعمال؛ لأن الواحد أخف من الجمع، وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلا فهو الأصل. (1)

ويشهد لهذا القول قول الشاعر:

ثَلَاثٌ مِئِينَ قَدْ مَضَيْنَ كَوَامِلًا *** وَهَذَا أَنَا ذَا أَرْجِي مَرَّ أَرْبَعٍ (2)

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن إعراب ﴿سِينَتٌ﴾ على القراءتين تمييز، فهو مضاف إلى (مائة) في غير قراءة التنوين كما تقرر في الدراسة، ومنصوب على التمييز في قراءة التنوين - وإن كان قليلا - لأنه معدود، والأصل في المعدود أن يكون تمييزا للعدد، وقد ورد في ذلك شاهد من كلام العرب يدل على التمييز ولو كان العدد قبله منونا وهو قول الشاعر:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا *** فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ (3)

وعليه فقول ابن الحاجب في توجيه الأول مخالف للقول الراجح وفي توجيهه الثاني موافق للقول المتفق عليه.

خامسا: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا زِينَةَ الْكَوَاكِبِ﴾ قراءات:

أحدها: إضافة (زينة) إلى (الكواكب).

اختلف المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في (زينة) هل هي مصدر أم اسم؟ فإن كانت مصدرا فاختلفوا في إضافته على قولين:

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/ 440).

(2) البيت لكعب أو عمرو بن حممة الدوسي. ينظر: أسرار البلاغة للجرحاني: (ص 217).

(3) البيت للربيع بن ضبع الفزاري الذبياني، شاعر جاهلي معمر، وهو أحد فرسان العرب وحكائها. ينظر: النكت في القرآن الكريم لابن فضال: (ص 306)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (2/ 292).

القول الأول: إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: 49]. أي: بأن زان الله الكواكب وحسنها. وهو قول "أبي علي الفارسي وابن زنجلة"⁽¹⁾، وذكره "الزمخشري وأبو شامة وابن جزى وأبو حيان وغيرهم"⁽²⁾.

القول الثاني: إضافة المصدر إلى فاعله، أي: بأن زانتها الكواكب. وهو قول الطبري⁽³⁾، وذكره "الزمخشري والعكبري وأبو شامة وابن جزى وأبو حيان وغيرهم"⁽⁴⁾.

وإن كانت اسما فاختلفوا في إضافته كذلك على قولين:

القول الأول: إضافة النوع إلى الجنس، على معنى: إنا زينا السماء الدنيا بتزيين الكواكب أي بحسنها (بضوئها أو شكلها). قال بهذا القول "النحاس ومكي والواحدي والسمعاني والزمخشري والكرماني والعكبري وأبو شامة والقرطبي وابن جزى وأبو حيان وغيرهم"⁽⁵⁾.

القول الثاني: ليس بمضاف ولكنه اسم حذف تنوينه لالتقاء الساكنين و(الكواكب) بدل من (زينة) كقراءة من نون (زينة). جوزه "مكي قائلا: قد يجوز، والقرطبي"⁽⁶⁾.

الثانية: تنوين (زينة) وجر (الكواكب).

اتفقوا على القول بأنها بدل من (زينة) بدل المعرفة من النكرة، المعنى: إنا زينا السماء الدنيا بزينة

(1) ينظر: تفسير الطبري: (10 / 21)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (51 / 6)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 604).

(2) ينظر: الكشف للزمخشري: (35 / 4)، إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة: (ص 663)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (188 / 2)، البحر المحيط لأبي حيان: (91 / 9).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (10 / 21).

(4) ينظر: الكشف للزمخشري: (35 / 4)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1087 / 2)، إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة: (ص 663)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (188 / 2).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (278 / 3)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (610 / 2)، التفسير الوسيط للواحدي: (521 / 3)، تفسير السمعاني: (392 / 4)، الكشف للزمخشري: (35 / 4)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني: (ص 348)، التبيان في

إعراب القرآن للعكبري: (1087 / 2)، إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة: (ص 663)، تفسير القرطبي: (11 / 18)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (188 / 2).

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (610 / 2)، تفسير القرطبي: (11 / 18).

هي الكواكب، كأنه قال: زيناها بالكواكب⁽¹⁾.

الثالثة: تنوين (زينة) ونصب (الكواكب).

اختلفوا في توجيه هذه القراءة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿الكَوَاكِبَ﴾ منصوب بالمصدر، والمعنى: إنا زينا السماء الدنيا بتزييننا الكواكب. وهو قول "الطبري وابن خالويه"⁽²⁾ والسمرقندي وأبي علي الفارسي وابن زنجلة والواحدي والبغوي وغيرهم"⁽³⁾، وذكره "الزجاج والنحاس والأزهري والثعلبي ومكي والقرطبي وابن جزي وغيرهم"⁽⁴⁾ وهذا القول على أن (زينة) مصدر.

القول الثاني: منصوب بفعل محذوف، التقدير: أعني الكواكب. ذكر هذا القول "النحاس والثعلبي ومكي والقرطبي"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (10/21)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (298/4)، إعراب القرآن للنحاس: (278/3)، الحجة في القراءات السبع: (ص301)، معاني القراءات للأزهري: (2/316)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/136)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/51)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص604)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/610)، تفسير البغوي: (7/34)، الكشف للزمخشري: (4/35)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/466)، تفسير القرطبي: (18/10)، الدرالمصون للسمين الحلبي: (9/291)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (23/89).

(2) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الهمداني النَّحْوِيُّ، إِمَامُ اللُّغَةِ والعربية وَغَيْرَهُمَا من العُلُومِ الأدبية، عهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده، من كتبه شرح مقصورة ابن دريد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز، الجمل في النحو، توفي سنة 370هـ). ينظر في ترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: (1/529)، الأعلام للزركلي: (2/231).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (10/21)، الحجة في القراءات السبع: (ص301)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/136)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/51)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص604)، التفسير الوسيط للواحدى: (3/521)، تفسير البغوي: (7/34).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/298)، إعراب القرآن للنحاس: (3/278)، معاني القراءات للأزهري: (2/316)، الكشف والبيان للثعلبي: (8/139)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/610)، تفسير القرطبي: (18/11)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/188).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (3/278)، الكشف والبيان للثعلبي: (8/139)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/610)، تفسير القرطبي: (18/10).

القول الثالث: منصوب على أنه بدل من (بزينة)؛ لأن (بزينة) في موضع نصب، والمعنى: إنا خلقنا الكواكب زينةً للسماء وحفظاً من الشياطين. وهو قول جوزة "الزجاج والزمخشري والقرطبي وابن جزي والسمين الحلبي وآخرون"⁽¹⁾.

القول الرابع: منصوب على أنه بدل من (السماء الدنيا) بدل اشتغال أي: كواكبها. ذكر هذا القول السمين الحلبي⁽²⁾.

وهذه الأقوال الثلاثة على أن (زينة) اسم.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح في ما اختلف في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ حسب كل قراءة كما يلي:

في قراءة إضافة (زينة) إلى (الكواكب): جواز الأقوال الثلاثة؛ إذ لا تعارض بينها، وكلها يحتملها الإعراب، والمعنى في جميعها واحد.

في قراءة تنوين (زينة) ونصب (الكواكب): يترجح القولان الأول والثاني؛ لأنها بنيا على المشهور من الإعراب بخلاف القولين الآخرين فزيادة على عدم شهرتهما فإنهما يقتضيان فساد المعنى والتركيب، أما الثالث فقد بين ابن الحاجب وجه فساده، وأما الرابع فلأن (السماء) مزينة والكواكب مزينة، فلا يكون أحدهما بدلا من الآخر.

وعليه فأقوال ابن الحاجب موافقة للأقوال الراجحة إلا ما ذكر ما يوافق القول الرابع.

الفرع السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه النصب في ﴿فَاطَّلَعَ﴾ من

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (4/298)، الكشاف للزمخشري: (4/35)، تفسير القرطبي: (18/10)، تفسير القرطبي:

(18/10)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/291).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (9/291).

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرِحًا لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَدَ ﴾ (٣٦) أَسْبَدَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: نصب الفعل لوقوعه جوابا للتمني، مشبها (لعل) بـ (ليت)، أو (لعل) أشربت معنى (ليت). وهو قول "ابن خالويه وابن زنجلة وابن عطية والزمخشري ومن تبعهم"⁽¹⁾، وذكره العكبري⁽²⁾ وهو القول الموافق لقول جمهور نحاة البصرة؛ لأنهم يجعلون الترجي موحبا⁽³⁾.

القول الثاني: نصب الفعل لوقوعه جوابا لـ (لعل). وهو قول جمع من المفسرين والنحويين منهم "الفراء والطبري والأزهري والثعلبي والبغوي وأبو شامة والقرطبي والبيضاوي وابن جزري وناظر الجيش وبدر الدين العيني والإيجي وغيرهم"⁽⁴⁾، وذكره "أبو حيان والسمن الحلبي والشوكاني"⁽⁵⁾، وهو القول الموافق لقول الكوفيين؛ لأنهم يجعلون الترجي غير موجب كالتمني⁽⁶⁾. قال ابن جزري منتصرا لهذا القول ورادا على البصريين: « وبالنصب بإضمار (أن) في جواب (لعل)، لأن الترجي غير واجب، فهو كالتمني في انتصاب جوابه، ولا نقول: إن (لعل) أشربت معنى ليت كما قال بعض النحاة. »⁽⁷⁾

القول الثالث: نصب الفعل لوقوعه جوابا لفعل الأمر ﴿ ابْنِ لِي ﴾. وهو قول "السمرقندي والواحدي

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص315)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص631)، الكشاف للزمخشري:

(4/167)، المحرر الوجيز لابن عطية: (4/560).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1120).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/258).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/9)، تفسير الطبري: (21/387)، معاني القراءات للأزهري: (2/347)، الكشاف والبيان للثعلبي:

(8/276)، تفسير البغوي: (7/149)، إبراز المعاني من حوز الأمانى لأبي شامة: (ص671)، تفسير القرطبي: (18/359)،

تفسير البيضاوي: (5/58)، شرح التسهيل لناظر الجيش: (8/4195)، المقاصد النحوية لبدر الدين العيني: (4/1879)، جامع

البيان للإيجي: (4/16).

(5) ينظر: الدر المصون للسمن الحلبي: (9/482)، فتح القدير للشوكاني: (4/564).

(6) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/258).

(7) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزري: (2/232).

والكرماني⁽¹⁾، وذكره "العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي والشوكاني"⁽²⁾

القول الرابع: عطف على معنى: لعل أبلغ، وهو: لعل أن أبلغ؛ فإن خبر (لعل) يقترن بـ (أن) كثيرا. ذكره "أبو حيان والسمين الحلبي وابن هشام الأنصاري"⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن توجيه قراءة النصب في ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ هو ما تضمنه القول الثاني وهو أن الفعل انتصب لوقوعه جوابا لـ (لعل)؛ لأنه القول الموافق للظاهر وهو الترجي وإن كان بلوغ أسباب الساعات غير ممكن، وقد بين أبو حيان صحة هذا القول بعدما ذكر الفرق بين الترجي والتمني بقوله: « وقد فرق النحاة بين التمني والترجي، فذكروا أن التمني يكون في الممكن والممتنع، والترجي يكون في الممكن. وبلوغ أسباب السموات غير ممكن، لكن فرعون أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويها على سامعيه، وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنعه البصريون، واحتج الكوفيون بهذه القراءة بقراءة عاصم. »⁽⁴⁾

فظهر أن الترجي هو المقصود في الآية، و(لعل) للترجي، والجواب بـ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ في المعنى عند المفسرين هو جواب للترجي.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح. فهو بقوله لم يخالف البصريين لأنه يميل في الأكثر إلى نحاة البصرة.

الفرع السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والمعربون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءتي النصب والرفع في

(1) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (3/206)، التفسير الوسيط للواحدى: (4/13)، مفاتيح الأغاني للكرماني: (ص360).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1120)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/259) الدر المصون للسمين الحلبي: (9/482)، فتح القدير للشوكاني: (4/564).

(3) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/259)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/482)، مغني اللبيب لابن هشام: (ص279).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (9/258).

﴿سَوَاءٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ وهذه أقوالهم حسب كل قراءة:

قراءة النصب:

اختلفوا في توجيهها نحوياً إلى أقوال:

القول الأول: ﴿سَوَاءٌ﴾ منصوب على الحال. واختلفوا في صاحب الحال، فمنهم من قال: حال من الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾، والضمير مفعول أول، و﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مفعول ثان. وهو قول "ابن خالويه وأبي علي الفارسي وابن زنجلة والزمخشري وابن عطية والنسفي وابن جزي وابن عاشور وغيرهم"⁽¹⁾.

ومنهم من قال: حال من الضمير في الكاف؛ أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال. ذكر هذا القول "أبو البقاء العكبري والبيضاوي"⁽²⁾. ومنهم من قال: حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. ذكره السمين الحلبي⁽³⁾.

القول الثاني: ﴿سَوَاءٌ﴾ منصوب على أنه مفعول ثان. واختلف في عامله، ف قيل: (جعل)، و﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ حال. وهو قول قال به وذكره أكثر المفسرين والموجهين⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (325)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/176)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص661)، الكشف للزمخشري: (4/290)، المحرر الوجيز لابن عطية: (5/85)، تفسير النسفي: (3/302)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/272).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: (2/1152)، تفسير البيضاوي: (5/107).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (9/648-649).

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (325)، معاني القراءات للأزهري: (2/377)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/279)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/176)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص661)، التفسير الوسيط للواحدي: (4/98)، تفسير البغوي: (7/244)، المحرر الوجيز لابن عطية: (5/85)، زاد المسير لابن الجوزي: (4/99)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1152)، تفسير القرطبي: (19/157)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/272)، البحر المحيط لأبي حيان: (9/420)، الدر المصون للسمين الحلبي: (9/648).

وقيل لـ ﴿حَسِبَ﴾. وهو قول أبي البقاء العكبري⁽¹⁾.

وردَّ قولُ العكبري السمينُ الحلبي قائلاً: « وهذا الوجه نحا إليه أبو البقاء، وأظنه غلطا لما سيظهر لك ... فقد صرح بأنه مفعول ثانٍ للحسبان. وهذا لا يصح البتة؛ لأن ﴿حَسِبَ﴾ وأخواتها إذا وقع بعدها (أنّ) المشددة أو (أن) المخففة أو الناصبة سدت مسد المفعولين، وهنا قد وقع بعد الحسبان (أن) الناصبة فهي سادة مسد المفعولين، فمن أين يكون ﴿سَوَاءٌ﴾ مفعولا ثانيا لـ ﴿حَسِبَ﴾؟ »⁽²⁾

القول الثالث: ﴿سَوَاءٌ﴾ بدل من الكاف التي هي بمعنى (مثل) بدل مفرد من مفرد. ذكره "البيضاوي وابن عاشور"⁽³⁾.

القول الرابع: ﴿سَوَاءٌ﴾ مفعول بعد مفعول لـ (جعل)، فيكون ﴿كَالَّذِينَ﴾ و﴿سَوَاءٌ﴾ في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني. وهو قول ذكره ابن الحاجب ولم أجده لغيره.

القول الخامس: ﴿سَوَاءٌ﴾ منصوب على المصدر بما تضمنه التشبيه في ﴿كَالَّذِينَ﴾، أي: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة متأكدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المثلية فيها. وهو قول جوزه ابن الحاجب ولم أجده لغيره.

وعلى هذه القراءة ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ فاعل لـ ﴿سَوَاءٌ﴾ إلا في قول ابن الحاجب أنها مصدر فتعرب كما قال.

قراءة الرفع:

اختلفوا في توجيهها على قولين:

القول الأول: ﴿سَوَاءٌ﴾ مرفوع على الابتداء، و﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ الخبر. وهو قول الأكثر⁽⁴⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: (2/ 1152).

(2) الدر المصون للسمين الحلبي: (9/ 648).

(3) ينظر: تفسير البيضاوي: (5/ 107)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (25/ 353).

(4) ينظر: الحجة لابن خالويه: (325)، معاني القراءات للأزهري: (2/ 377)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/ 279)، الحجة للقراء

السبعة للفارسي: (6/ 176)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص661)، المحرر الوجيز لابن عطية: (5/ 85)، زاد المسير لابن

الجوزي: (4/ 99)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/ 272).

وضعه السمين الحلبي قائلاً: « وفيه نظر تقدم في سورة الحج وهو: أنه نكرة لا مسوغ فيها، وأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ. »⁽¹⁾

القول الثاني: ﴿سَوَاءٌ﴾ خبر مقدم، و﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ مبتدأ مؤخر. وهو قول "مكي والواحدي والبغوي والعكبري والقرطبي والشوكاني ومحمود صافي وغيرهم"⁽²⁾.

واختلفوا في موقع هذه الجملة ﴿سَوَاءٌ تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ من الإعراب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: هي في موقع البدل من كاف التشبيه التي هي بمعنى مثل. وهو قول الزمخشري⁽³⁾.

وضح هذا القول ابن عاشور بقوله: « موقع جملة سواء محياهم موقع البدل من كاف التشبيه التي هي بمعنى مثل على ما ذهب إليه صاحب (الكشاف) يريد أنه بدل مطابق لأن الجملة تبدل من المفرد على الأصح، والبدل المطابق هو عطف البيان عند التحقيق، فيكون جملة سواء محياهم ومماتهم بيان ما حسبه المشركون. »⁽⁴⁾

القول الثاني: هي في موقع الحال، والتقدير: أم حسب الكفار أن نصيرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم؟ رجح هذا القول أبو حيان⁽⁵⁾.

القول الثالث: هي جملة استثنائية. ذكره السمين الحلبي⁽⁶⁾.

وفي أقوال ابن الحاجب ما زاد عن توجيه القراءات لأنه لم يقصد التوجيه.

(1) الدر المصون للسمين الحلبي: (649 / 9).

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (662 / 2)، التفسير الوسيط للواحدى: (98 / 4)، تفسير البغوي: (244 / 7)، التبيان في إعراب القرآن: (1152 / 2)، تفسير القرطبي: (156 / 19)، فتح القدير للشوكاني: (10 / 5)، الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي: (151 / 25).

(3) ينظر: الكشاف للزمخشري: (290 / 4).

(4) التحرير والتنوير لابن عاشور: (353 / 25).

(5) البحر المحيط لأبي حيان: (420 / 9).

(6) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (649 / 9).

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القولين اللذين تشترك فيه القراءتان هما القولان الراجحان، وهو أن ﴿سَوَاءٌ﴾ في قراءة النصب منصوب على الحال من الضمير في ﴿جَعَلَهُمْ﴾، وجملة ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ - الؤلفة على الصحيح من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر - في محل نصب حال، فيكون المعنى على القراءتين: أم حسب الكفار أن نصيرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم أو مستويا محياهم ومماتهم؟ واتفاق القراءتين في المعنى مقدم على اختلافهما⁽¹⁾.

وعليه فأحد تجويزات ابن الحاجب موافقة للقولين الراجحين والأخرى مرجوحة.

الفرع الثامن: دراسة قوله في الآيات من الثامنة إلى السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءة كسر الهمز وفتحها في (أن أو إن) في آيات سورة الجن كما يلي:

أولاً: قراءة الكسر:

اختلفوا في توجيهها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: كسرت الهمزة في كلها عطفاً على ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾. وهو قول قاله وذكره أكثر المفسرين والموجهين وأهل اللغة⁽²⁾.

القول الثاني: كسرت الهمزة في كلها على الاستئناف. وهو قول ابن قتيبة⁽³⁾، وذكره "ابن عطية وابن جزي"⁽⁴⁾.

(1) قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (ص 100).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (234/5)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 354)، معاني القراءات للأزهري:

(3/96)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/504)، تفسير السمعاني: (6/64)، تفسير البغوي: (8/235)، المحرر الوجيز لابن عطية:

(5/378)، الكشف للزمخشري: (4/622)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/417)، روح المعاني للآلوسي: (15/94)

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 241).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (5/378)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/417).

القول الثالث: التفصيل، على حد قول ابن زنجلة: « من كسر فإنه رد على قوله: ﴿ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾ وقال: ﴿ وَإِنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا ﴾ ثم أتبع ذلك ما حسن أن يكون من قول الجن، ثم يعترض كلام الله وهو قوله: ﴿ وَإِنَّهُ كَانَ رِجَالٌ ﴾ وهذا مكسور على الابتداء، ويتلوه قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا ﴾ نسق على ما قبله، ثم تقول الجن: ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾ وهذا منسوب على ما تقدم من قول الجن، ثم تقول الجن أيضا: ﴿ وَإِنَّا لَا نَدْرِي ﴾ ﴿ وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَإِنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ ﴾ ثم ينقطع قول الجن ويقول الله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْغَبْنَ إِلَى الْغَيْرِ الَّذِي هُنَّ لِغَيْرِهِ عَلَىٰ طَرِيقَةٍ لَّاسْتَقِيمَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ نسقا على قوله: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾ وكذلك ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ لأنه لا يحسن في قوله: ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ أن يكون من قبلهم، فكان معطوفا على قوله: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَسْمَعَ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ فموضعها رفع لما لم يسم الفاعل. (1)

ثانيا: قراءة الفتح:

اختلفوا في توجيهها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: فتحت الهمزة في كلها عطفا على ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾. وهو قول "أبي حاتم وابن قتيبة وابن خالويه والأزهري والسمرقندي" (2)

وخطأه ابن جزي بقوله: « وهذا خطأ من طريق المعنى؛ لأن قوله: ﴿ أَسْمَعَ نَفَرٌ ﴾ في موضع معمول ﴿ أُوحِيَ ﴾، فيلزم أن يكون المعطوف عليه مما أوحى، وأن لا يكون من كلام الجن. (3)

القول الثاني: فتحت الهمزة في كلها عطفا على معنى: ﴿ فَتَأْمَنَّا بِهِ ﴾ فتكون كلها في موضع رفع لما لم

(1) حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 727-728).

(2) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (5/378)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص 241)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه:

(ص 354)، معاني القراءات للأزهري: (3/96)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/504).

(3) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/417).

يسم فاعله. وهو قول "الفراء والزجاج والسمعاني والبغوي والزخشي وغيرهم"⁽¹⁾ قد لا يحسن تقدير الإيـان في بعض المواضع فيقدر ما يحسن في معناه مثل: صدقنا وشهدنا وأهـمنا⁽²⁾. ويشهد له قول الشاعر:

وَهَزَّةٌ نِسْوَةٌ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ *** يَزْجُجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ⁽³⁾

فنصب العيون باتباعها الحواجب، وهي لا تزجج إنما تكحل، فأضمر لها الكحل، فكأنه قال: يزججن الحواجب ويكحلن العيون⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الراجح في قراءة الكسر القول الأول، وهو أن كسر الهمزة عطف على ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾؛ وذلك لأن كل مصدر بالهمزة المكسورة في هذه الآيات من قولهم.

والراجح في قراءة الفتح القول الثاني، وهو أن فتح الهمزة عطف على معنى: ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾؛ وذلك لأنها معطوفة لا محالة وعطفها على ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ﴾ تنتج عنه إشكالات ظاهرة، فتعين عطفه على ﴿فَتَأْمَنَّا بِهِ﴾ وما في معناه.

وجمعاً بين القراءتين يمكن القول - والله أعلم - أن الجن قالوا كل ما قالوه وآمنوا به وصدقوه. وعليه فقول ابن الحاجب في توجيه القراءتين موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (191/3)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (234/5)، تفسير السمعاني: (64/6)، تفسير البغوي: (235/8)، الكشاف للزخشي: (622/4).

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (191/3)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (234/5)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (7755/12)، روح المعاني للآلوسي: (94/15).

(3) البيت للراعي النميري. ينظر: دوانه: (ص269).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (191/3).

تاسعا: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات على توجيه الخفض والنصب في ﴿وَنِصْفَهُ، وَثُلُثُهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثُهُ﴾ فقالوا: من قرأ بالنصب فهو على تفسير الأدنى كما قال: أدنى من ثلثي الليل وكان نصفه وثلثه تفسير لذلك الأدنى، التقدير تقوم أدنى من ثلثي الليل وتقوم نصفه وثلثه، ومن قرأ بالكسر فمعناه: تقوم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه وثلثه⁽¹⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/199)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (5/243)، تفسير الطبري: (23/697)، معاني القراءات للأزهري: (3/101)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/509)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/337)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص732)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/769)، تفسير السمعاني: (6/83)، تفسير البغوي: (8/256)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/1248)، تفسير القرطبي: (21/344)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/425)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (29/281).

المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة صرفياً ودراساتها.

في هذا الفصل سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب في توجيه القراءات التي اختلفت صرفياً ثم دراسة كل ذلك من خلال المباحث الآتية:

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه قراءاتها.

سيتم في هذا المطلب جمع كل أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات التي اختلفت في تصريف الكلمة، مصدراً كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: 83]

قول ابن الحاجب: « بالتاء وهي قراءة الأكثرين⁽¹⁾. وأما من قرأً بالياء⁽²⁾ فلمجيئه بلفظ الغيب، وهو قوله: ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. والله أعلم بالصواب. »⁽³⁾

ثانياً: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]

قول ابن الحاجب: « على قراءة حمزة⁽⁴⁾ إما معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ﴾؛ لأن المعنى: وأتينا الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكم. لأن المعنى: ليهدى

(1) وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وابن عامر. ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص162)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/121)، وهي كذلك قراءة خلف وأبي جعفر ويعقوب. ينظر: النشر لابن الجزري: (2/218).

(2) وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص162)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/121)، الإقناع في القراءات السبع لابن البادش: (ص299)، النشر لابن الجزري: (2/218).

(3) أمالي ابن الحاجب: (1/164).

(4) قرأ حمزة وحده (وليحكم) بكسر اللام وفتح الميم، والباقون بإسكان اللام وجزم الميم. ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص244)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص185)، التيسير للداني: (ص99)، النشر لابن الجزري: (2/254)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي: (ص93).

وينور ويصدق: فحسن قوله: وليحكم، لذلك، كما جاء قوله: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَّا أَلَدْنَا بَرِينَةً أَلُكَاكِبٍ وَحِفْظًا﴾ [الصفات: 6-7] لأن المعنى: خلقناها زينة، فحسن مجيء ﴿وَحِفْظًا﴾ لذلك.

وإما متعلقا بفعل مقدر دل عليه قوله: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾. كأنه قيل: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، أنزلناه، فحذف لذلك. والله أعلم بالصواب. (1)

ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ﴾ [التوبة: 50]

قول ابن الحاجب ممليا على تعليل قراءة أبي عمرو بن العلاء (2) في كونه لم يترك الهمزة في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ وشبهه: «يعلل ذلك بوجهين: أحدهما: أنه إنما ترك الهمزات السواكن في أصل البناء، وسكون هذه الأشياء عارض، فأجراها مجرى المتحرك، ولم يعتد بالعارض، فلذلك لم يترك همزها. فإن قيل: هذا إنما يمشي فيما كان مجزوما، فأما ما كان من صيغ الأمر ك (أنبئهم ونبئهم) فإنه مبني لا مدخل له في الإعراب. فالجواب: أن هذا قد اختلف فيه، هل هو معرب أم مبني؟ فإن بنينا على أنه معرب فلا إشكال في كونه مثل الأول، وإن بنينا على أنه مبني فهو مشبه به من حيث كونه مأخوذا منه وراجع إليه، فأجري مجراه لذلك، ومن ثم لم يختلف في أن بناءه على ما يعرب به المضارع، وليس إلا لحملة عليه وتشبيهه به. فإن قيل: فلم لم يجر "قرأت وأدارأتم" وشبهه مجراه، فلا يهمزه لأنه مبني على السكون مثله؟ فالجواب: أن هذا ليس له مدخل في الإعراب بوجه أصلي ولا فرعي، وإنما هو مبني لا يدخله في هذا المحل حركة بحال، فلذلك لم يلحقه به. والوجه الثاني: أنه لو ترك همز هذا الباب لأدى إلى أحد أمرين محذورين، وهو إبقاء حروف العلة آخر الفعل

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/258).

(2) كان لا يهمز كل همزة ساكنة، فاء كانت أو عينا أو لاما، في اسم أو فعل، وييدها على حركة ما قبلها، وروي عنه التحقيق كذلك، واستثنوا له من هذا الباب إذا خفف ما كان السكون فيه لأحد خمسة أشياء منها أن يكون سكون الهمزة للجزم، مثل (تسؤهم). ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن البادش: (ص196)، غيث النفع للصفاسي: (ص275).

مع الجازم أو حذفها، وإبقاؤها على خلاف القياس، لأن القياس أن يخضع للجزم ما آخره واو أو ألف، وحذفها على خلاف القياس، لأن أصلها همزة، وإنما يحذف ما ليس بهمزة. فإن قيل: إذا كان القياس في الحذف إنما يكون عن غير همزة، فبقاؤها غير مخالف للقياس. فالجواب: أن الكلام مفروض على تقدير ترك همزها، وإذا ترك همزها فقد اعتد بالعارض، وجعله كأنه أصل. ومقتضى ذلك أن يعتد بالعارض الذي صارت إليه وهو حروف المد واللين، فيلزم على هذا أن تحذف إجراء للعارض مجرى الأصلي. فلما كانت كذلك كان تركها على همزيتها أولى. (1)

رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُنَبَّعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: 35]

قول ابن الحاجب: «قرأ ابن كثير وورش وابن عامر (يَهْدِي) بفتح الياء والهاء وتشديد الدال (2). وأصله: (يهتدي)، مضارع (اهتدى). والعرب تدغم تاء الافتعال في مثله ومقاربه إدغاماً غير لازم. أما في المثل فلأنها كالمفصل، فإن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها. وأما في المقارب فواضح. فإذا قصدوا إلى الإدغام أسكنوا التاء وقلبوها دالا لأجل الإدغام، فاجتمع ساكنان: الهاء والدال، ففتحوا الهاء لالتقاء الساكنين، وخصت بالفتح تنبيهها على حركة ما أسكن للإدغام، كما ضموا في (يرد)، وكسروا في (يفر)، وفتحوا في (يعض)، وأصله: يردد ويفرر ويععض. وهذه أوضح قراءات التشديد في هذا الحرف. وقرأ حفص (يهدي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال (3)، وأصله كما تقدم، والإدغام كالإدغام، إلا أنه كسرت الهاء لالتقاء الساكنين، ولم يراع ذلك الأصل المتقدم من حيث كان ذلك الأصل للتنبيه على ما تختلف حركته، لأن عين الفعل تكون مفتوحة ومضمومة

(1) أمالي ابن الحاجب: (2/721-722).

(2) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص326)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص331)، النشر لابن الجزري: (2/283)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص145).

(3) ويعقوب. ينظر: النشر لابن الجزري: (2/283)، إتخاف فضلاء البشر للبناء الديمياطي: (ص312)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص145).

ومكسورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدى إلى اللبس بخلافه ههنا، فإن تاء الافتعال لا يلبس أمرها في أنها بالفتح، فلا حاجة إلى تنبيه عليها، فلذلك كسر الأول من الساكنين على أصل الساكنين. وقرأ أبو بكر⁽¹⁾ مثل حفص، إلا أنه بكسر الياء⁽²⁾، ووجهه كوجهه، وكسر الياء لاتباع الهاء، لما في الهاء من الخفاء، فلما كسرت أشبهت الياء فكسر ما قبلها لذلك. وقرأ أبو عمرو وقالون (يهدي) بفتح الياء وإخفاء فتحة الهاء وتشديد الدال⁽³⁾، وأصله أيضا: يهتدي. وعلّة الإدغام كما تقدم، إلا أنه لم تمكن فتحة الهاء ولم تبق ساكنة جمعا بين أصلها وعارضها. لأن أصلها الإسكان، والعارض يقتضي التحريك فسلك أمر بين أمرين لإمكانه، ولم يسلك ما سلك في (يرد) كما تقدم من أن الحركة ثم مقصودة بالمحافظة بخلافها ههنا. وبعض القراء يترجم له في قراءتها بسكون الهاء⁽⁴⁾، وهو ضعيف لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين. وقرأ حمزة والكسائي (يهدي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال⁽⁵⁾، وهو مضارع (هدى)، فلا إشكال فيه... والله أعلم بالصواب.»⁽⁶⁾

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَآتَلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِشَايَتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ [يونس: 71]

- (1) هو شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر، الأسدي الكوفي، راوي عاصم، ولد سنة (95هـ) كان إماما كبيرا عالما، كان يقول: أنا نصف الإسلام، وكان من أئمة السنة، توفي سنة (193هـ) وقيل سنة (194هـ). ينظر في ترجمته: غاية النهاية لابن الجزري: (1/295).
- (2) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص326)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص234)، النشر لابن الجزري: (2/283)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص312).
- (3) ينظر: الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه: (2/502-503)، النشر لابن الجزري: (2/283)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص312)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص145).
- (4) وهي قراءة أبي جعفر ووجه ثان لقالون. ينظر: النشر لابن الجزري: (2/283)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص312)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص145).
- (5) وخلف. ينظر: النشر لابن الجزري: (2/283)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص312)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص145).
- (6) أمالي ابن الحاجب: (1/205-206).

قول ابن الحاجب: « قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار

أنه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل ﴿ أَجْمَعُوا ﴾ وبيانه من وجهين:

أحدهما: أنه لو لم يكن كذلك لكان معطوفا على ﴿ أَمْرَكُمْ ﴾، ولو كان معطوفا على ﴿ أَجْمَعُوا ﴾ لكان التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، ولا يقال إلا أجمعت أمري وجمعت شركائي.

وثانيهما: ما ثبت من قراءة يعقوب ﴿ شُرَكَاءُكُمْ ﴾ بالرفع⁽¹⁾، وإذا اجتمع قراءتان لإحدهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حملة على القراءة الموافقة للأخرى أولى؛ لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني، والأصل اتفاقهما، والله أعلم. »⁽²⁾

سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخَيِّجُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: 88]

قول ابن الحاجب: « على قراءة ابن عامر وعاصم⁽³⁾ لا يظهر فيها وجه مستقيم. فمن وجهها على أنه ماض بني لما لم يسم فاعله فضعيف من حيث أسكنت الياء، ومن حيث نصب المفعول به الصريح وأقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله. ومن وجهها على أنه مضارع (أنجي) أدغمت النون في الجيم فضعيف من حيث إن النون لم يثبت إدغامها في الجيم، وإنما تخفي فيها لا تدغم، فإدغامها فيها بعيد. ومن وجهها على أنه مضارع (نجى) لزمه حذف النون الثانية، ومثلها لا تحذف، فلا يقال في مضارع (نسى): نسى، ولا في مضارع (نزل): نزل. وتشبيهم إياها بالتاءين في (تفعل) و(تفاعل) غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا واتفاقها ثم. ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون لمجرد القياس على حذف التاء. والله أعلم بالصواب. »⁽⁴⁾

(1) ينظر: النشر لابن الجزري: (286 / 2).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (289 / 1)

(3) قرأ ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم وسكون الياء، وقرأ الباقون بنونين. ينظر: السبعة في

القراءات لابن مجاهد: (ص 430)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 302) الإقناع في القراءات السبع لابن

البادش: (ص 349)، النشر لابن الجزري: (2 / 324).

(4) أمالي ابن الحاجب: (203 / 1).

سابعاً: عرض الآية السابعة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [النور: 52]

أقوال ابن الحاجب:

« وأما ﴿ وَيَتَّقْهُ ﴾ فأصله (يَتَّقَهُ) على أن الهاء هاء السكت، فقد حملها أبو علي على ذلك في قراءة حفص⁽¹⁾، وليس بمستقيم، فإن قراءة حفص ظاهرة في أن الهاء ضمير؛ لأنها بعد قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشَ اللَّهَ ﴾ فقوله: ﴿ وَيَتَّقْهُ ﴾ الهاء فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى، وإذا كان كذلك فوجهه أن أصله يتقيه، حذف الياء للجزم، بقي (ويتقه)، سكتت القاف تشبيهاً لـ (تَقَهُ) بـ (كتف)، فصار (ويتقه)، فلا ساكنين حينئذ، فلا وجه لإيراده على ذلك فيما نحن فيه، وأما إذا قدرنا الهاء هاء السكت وسكنا القاف على ما ذكرناه اجتمع ساكنان، القاف والهاء فحركت الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين، وفيها ما ترى من ضعف، والثاني أبعد من ظهور انتفائه عن القراءة المذكورة لما بيناه، فلا وجه لحملة على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جائز مستقيم. »⁽²⁾

« والوجه في قراءة من قرأ ﴿ وَيَتَّقْهُ ﴾ أنها هاء الإضمار مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعاً، وإنما سكن القاف على النحو الذي سكن به كتف وعضد، ولا حاجة حينئذ إلى جعلها هاء السكت فإنه يلزم منه ثلاثة أمور ضعيفة، منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف، ومنها وصل هاء السكت وإلحاقها فيما ليس بموقوف عليه، لأن قوله: ﴿ فَأُولَئِكَ ﴾ جواب شرط، ولا يوقف على الشرط دون جزائه، ومنها تحريكها، وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلا أمر واحد، وهو مع ذلك دون الأمرين في الظاهر، والمصير إلى ذلك هو الوجه، وعلى كون الهاء ضميراً في يتقه يستقيم الرد على من قال: (يا مرحباً بعفار) في البيتين وفي غيرهما، ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات

(1) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 458)، الحجة للقراء السبعة للفراسي: (327/5)، المبسوط في القراءات العشر لأبي

بكر الأصبهاني: (ص 320)، التيسير للداني: (ص 163)، العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي: (ص 139)، المكرر

في ما تواتر من القراءات السبع لسراج الدين النشار: (ص 277)، غيث النفع للصفاسي: (ص 424).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (360/2).

السبع، والظاهر أنه وقع من أبي علي الفارسي، وهما من حيث إنه اعتقد أن الضمير في (ويته) هاء السكت، ثم أتبع في ذلك من غير روية وثبت، ألا ترى أنه على ذلك ملحق به هاء السكت في الوصل وهي محرقة، وذلك هو الذي أنكر في (يا مرحباه) فكيف يستقيم إيراد لغة مستقيمة مع مثل رد ولم يُرد؟ وهل هذا إلا تناقض بين لا شبهة فيه بعد هذا البيان؟»⁽¹⁾

ثامنا: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِن نَّشَاءَ نُخَسِّفْ بِهِمُ

الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنَّا فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّذِيبٍ ﴿١٩﴾ [سبأ:9]

قول ابن الحاجب: «قرأ الكسائي ﴿نَخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ بإدغام الفاء في الباء⁽²⁾، وهو عند النحويين ضعيف، وقد تقدم الكلام على مثل ذلك، فمن نظر إلى ما فيها من شبه التنفسي أجزاها كالشين، ومن نظر إلى ما في الشين من ظهور ذلك أجاز فيها الإدغام، وإطباق النحويين على تخصيص الشين بالتنفسي ردُّ على من يمنع إدغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة للإدغام منها، وإدغام الباء فيها واضح لأنها إن لم تزد عليها فلا أقل أن تماثلها في صفتها، فصح الإدغام على كل تقدير كقوله تعالى: ﴿يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ [النساء:74] ﴿وَمَنْ لَّمْ يَنْبَأْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات:11] وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاص عن حمزة⁽³⁾.»⁽⁴⁾

تاسعا: عرض الآية التاسعة وأقوال ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ﴿٥٠﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ ﴿٥١﴾ ﴾ [الفجر:25-26]

قول ابن الحاجب: «العامل في الظروف ﴿يُعَذِّبُ﴾. وقد جاء ما بعد النفي عاملا في الظرف في مواضع متعددة، كقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ﴾ [الرحمن:39]، و﴿قُلْ لَّيَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ﴾ [السجدة:29]،

(1) المصدر نفسه: (280/2-281).

(2) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص527)، التيسير للداني: (ص44)، النشر لابن الجزري: (2/12).

(3) ينظر: التيسير للداني: (ص43-44)، العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي: (ص84) الإقناع في القراءات السبع لابن

البادش: (ص111).

(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (1/451).

﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ﴾ [الروم:57] وهو كثير. والضمير في ﴿عَذَابُهُ﴾ في قراءة كسر الذال والثاء للإنسان المتقدم ذكره. و﴿أَحَدٌ﴾ فاعل، أي: لا يعذب معذب يوم القيامة عذابا مثل عذاب هذا الإنسان. فمفهومه أن عذاب غيره دونه لعظم جريمته. ولا يحسن أن يكون الضمير في ﴿عَذَابُهُ﴾ لله، لأن المعنى يصير: لا يعذب يوم القيامة عذاب الله أحد. فلا يقوي المعنى لما سيق له، لأن المعنى سيق لتعظيم عذاب الله لهذا الإنسان أكثر من عذاب غيره، وإذا جعل الكلام خبرا، بأن الله ذلك اليوم لا يعذب أحد مثل عذابه فقد هذا المعنى. وأيضا فإنه يصير مفهومه أن غيره يعذب دون عذابه.

فإن قلت: اجعل المفعول مقدرا، أي: لا يعذب ذلك اليوم مثل عذاب الله لهذا الإنسان أحد، فحذف المفعول للعلم به. قلت: لا يستقيم أيضا؛ لأنه لا يكون فيه تعظيم عذاب للإنسان المذكور، لأن عذاب غيره يصح أن يقال ذلك فيه، إذ يصح أن يقال: لا يعذب مثل عذاب الله لذلك الإنسان ولا غيره أحد، فلم يبق للإنسان خصوصية بذلك، ويبقى الوجه الثاني على حاله قائما.

ومن قرأ ﴿يُعَذَّبُ﴾ بالفتح⁽¹⁾، فيجوز أن يكون الضمير للإنسان، ويجوز أن يكون لله. فتقديره إذا كان للإنسان: لا يعذب ذلك اليوم أحد مثل عذاب ذلك الإنسان، فمفهومه أن غيره دونه في العذاب، وأنه هو أعظم، ولم يذكر الفاعل لأنه معلوم، وتقديره إذا كان الضمير لله: فيومئذ لا يعذب أحد مثل عذاب الله لهذا الإنسان، فيستقيم المعنى أيضا، لأن فيه تعظيم عذابه، ومفهومه أن غيره يعذب دونه.

فإن قلت: كيف استقام جعل الضمير لله على هذه القراءة، ولم يستقم على القراءة الأولى؟ قلت: لأن الأمرين المانعين ثم مفقودان ههنا، أحدهما: أنه يصح أن يكون غيره كذلك، وهذا ليس كذلك، لأن

(1) (لا يعذب ولا يوثق) بفتح الذال والثاء قرأ الكسائي ويعقوب والمفضل عن عاصم، وبالكسر قرأ الباقون. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 685)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/411)، المسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 471)، زاد المسير لابن الجوزي: (4/444)، النشر لابن الجزري: (2/400).

أحدا ثم للمعذَّب، فدخل فيه كل معذب غير الله، لأنه مذكور في قولك: عذابه، على هذا التقدير، وها هنا ﴿أَحَدٌ﴾ للمعذَّبين، والفاعل المراد به الله، فلم يلزم ذلك.

والوجه الثاني عن ذلك نشأ، لأنه إذا كان ﴿أَحَدٌ﴾ للمعذَّب غير الله، والقراءة بالكسر مقيدا باليوم، كان مفهومه أن غيره يفعل دون ذلك من العذاب. وفي الفتح ﴿أَحَدٌ﴾ للمعذَّبين، والفاعل الله، فكأنه قال: لا يعذب الله يومئذ مثل عذابه لهذا الإنسان أحدا. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات التي اختلفت من جهة الصرف، بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلا إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اتفق المفسرون ومن عنوا بتوجيه القراءات على أن من قرأ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالتاء فهو انتقال من الغيبة إلى الخطاب (التفات)، التقدير: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل وقلنا لهم: لا تعبدوا إلا الله، ومن قرأها بالياء فتبعا للسياق لأن ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ قبلها جاءت بلفظ الغائب، التقدير: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا يعبدوا إلا الله ⁽²⁾.

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/112-113-114).

(2) ينظر: تفسير الطبري: (2/288)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/163)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص83)، معاني القراءات للأزهري: (1/160)، بحر العلوم للسمرقندي: (1/69)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/122-123)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص102)، المحرر الوجيز لابن عطية: (1/172)، الدر المصون للسمين الحلبي: (1/458)، السراج المنير للخطيب الشربيني: (1/74)، تفسير أبي السعود: (1/123)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص183)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن عللها وتوجيهها لمحمد سالم محيسن: (2/40).

قال الطبري موضحاً: «... أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف. فكما تقول: (استحلفت أخاك ليقومن) فتخبر عنه خبرك عن الغائب لغيبته عنك. وتقول: (استحلفته لتقومن)، فتخبر عنه خبرك عن المخاطب لأنك قد كنت خاطبته بذلك، فيكون ذلك صحيحاً جائزاً.»⁽¹⁾

ثانياً: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اتفق المفسرون ومن عنوا بتوجيه القراءات على أن من قرأ (ولِيحْكَمْ) من قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ بإسكان اللام وجزم الميم على وجه الأمر من الله لأهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله فيه من أحكامه. وكأنّ من قرأ ذلك كذلك، أراد: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصداقاً لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهله أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلام محذوف، ترك استغناء بما ذكر عما حُذِفَ.

ومن قرأ بكسر اللام وفتح الميم، فعلى معنى: لكي يحكم أهل الإنجيل، واللام متعلقة بقوله: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ﴾⁽²⁾. وكأنّ معنى من قرأ ذلك كذلك: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصداقاً لما بين يديه من التوراة، لكي يحكم أهله بما فيه من حكم الله⁽³⁾.

قال النحاس: «والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان؛ لأنّ الله تعالى لم ينزل كتاباً إلا ليعمل فيما فيه وأمر بالعمل بما فيه فصحتا جميعاً.»⁽⁴⁾

(1) تفسير الطبري: (2/ 288).

(2) خالف في ذلك العكبري فجعل اللام متعلقة بـ (وقفينا). ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/ 440).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (10/ 374)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/ 180)، إعراب القرآن للنحاس: (1/ 270)، الحجة في

القراءات السبع لابن خالويه: (ص131)، بحر العلوم للسمرقندي: (1/ 394-395)، الحجة للقراء السبعة للفراسي:

(3/ 227-228)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص228)، الكشف والبيان للثعلبي: (4/ 73)، الهداية إلى بلوغ النهاية

لمكي: (3/ 1765)، التفسير الوسيط للواحدى: (2/ 194)، تفسير البغوي: (3/ 65)، الجواهر الحسان للثعلبي: (2/ 390)، فتح

القدير للشوكاني: (2/ 55).

(4) إعراب القرآن للنحاس: (1/ 270).

ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

لم أجد في أكثر التفاسير والكتب التي عنت بتوجيه القراءات من تكلم عن تعليل استثناء قراءة أبي عمرو بن العلاء لكلمة (تسؤهم) وشبهها من الإبدال، فهي مما انفرد به رحمه الله.

رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اتفق المفسرون ومن عنوا بتوجيه القراءات على أن من قرأ (يهدي) من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدَىٰ إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾ بإسكان الهاء وتشديد الدال أن أصله: (يهتدي) أدغمت التاء في الدال فظهرت الشدة وأبقى الهاء على أصلها، ومن قرأ بفتح الهاء فإنه نقل فتحة التاء إليها، ومن قرأ بكسر الهاء فلا لتقاء الساكنين بعد الإدغام، ومن قرأ بكسر الياء فلا لتباعها حركة الهاء، ومن قرأ بفتح الياء والهاء وتخفيف الدال فعلى أن معنى يهدي: يهتدي⁽¹⁾.

وانفرد ابن الحاجب بتوجيه وجه اختلاس فتحة الهاء.

وقول ابن الحاجب: «وبعض القراء يترجم له في قراءتها بسكون الهاء، وهو ضعيف لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين.» قول ضعيف؛ لأن هذا الوجه من القراءة ثابت في السبع كما أشرت إلى ذلك، ولأنه قد حكى سيويه أنها لغة، وأن مثلها قد يتكلم به⁽²⁾.

النتيجة:

وجه ابن الحاجب جميع القراءات في (يهدي) من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدَىٰ إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾ كما وجهها غيره من القراء والمفسرين قبله وبعده، وانفرد عنهم بتوجيه قراءة اختلاس فتحة الهاء.

(1) ينظر: تفسير الطبري: (15/87-88)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص182)، معاني القراءات للأزهري: (2/44-

45)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (4/277-279)، حجة القراءات لابن زنجلة: (331-332)، تفسير البغوي: (4/133)،

فتح القدير للشوكاني: (2/505-506)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/163).

(2) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (2/45).

وأخطأ - رحمه الله - في تضعيفه لقراءة إسكان الهاء وتشديد الدال، وهي قراءة ثابتة في السبعة، ولغة صحيحة كما أشار إلى ذلك سيبويه.

خامساً: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون في إعراب ﴿شُرَكَاءَكُمُ﴾ وتأثيره على المعنى على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿شُرَكَاءَكُمُ﴾ مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: ادعوا، والتقدير: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم. وهو قول "الفراء وأبي علي الفارسي وابن قتيبة والسمرقندي والثعلبي والبغوي وابن عطية"⁽¹⁾

واعتمدوا في ذلك على قراءة أبي بن كعب: وادعوا شركاءكم⁽²⁾.

وعلى قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *** حَتَّى غَدَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا⁽³⁾

أي: وسقيتها ماء بارداً.

وخطأ الزجاج هذا القول بقوله: «زعم الفراء أن معناه: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم أو واجمعوا شركاءكم. وهذا غلط لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى لو تركت مع فصيلها لرضعها.»⁽⁴⁾ يعني أن هذا المعنى الأخير وهو أن تكون الواو للمعية أقرب.

القول الثاني: ﴿شُرَكَاءَكُمُ﴾ مفعول معه منصوب، والتقدير: فأجمعوا أمركم مع شركائكم. وهو قول

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/474)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (135)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/125)، الكشف

والبيان للثعلبي: (5/141)، تفسير البغوي: (4/143)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/124)،

(2) ينظر: المحتسب لابن جني: (1/314).

(3) البيت لم ينسب لأحد معين، وهو في: الخصائص لابن جني: (2/433)، شرح القصائد العشر للتبريزي: (ص142)، شرح شذور

الذهب لابن هشام: (ص312).

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/27-28).

"الزجاج والزمخشري والفخر الرازي والنسفي وابن هشام وابن عاشور"⁽¹⁾

قال ابن هشام الأنصاري: «المفعول معه... وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور: أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه،... وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾؛ أي فأجمعوا أمركم مع شركائكم، ف﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة.»⁽²⁾
ويؤيده قراءة الرفع ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ والمعنى الذي عليه هذه القراءة: فأجمعوا أمركم وأنتم وشركاؤكم، أي وليجمع معكم شركاؤكم.⁽³⁾

القول الثالث: ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ معطوف على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ بتقدير حذف مضاف؛ أي: وأمر شركائكم كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]. أو على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ من غير مراعاة محذوف؛ لأنه يقال أيضا: أجمعت شركائي. ذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن القول الثاني هو الراجح، وهو أن ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ مفعول معه منصوب، والتقدير: فأجمعوا أمركم مع شركائكم. وهذا القول يتفق والمعنى الذي على قراءة الرفع ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ والقاعدة تقول: إذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حملة على القراءة الموافقة للأخرى أولى؛ لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني، والأصل اتفاهها⁽⁵⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (28/3)، الكشاف للزمخشري: (2/359)، مفاتيح الغيب للرازي: (17/284)، تفسير النسفي: (2/33)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص309)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/239).
(2) شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص308-309).
(3) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (5/141)، تفسير البغوي: (4/143)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/239).
(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (6/87)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/240-241).
(5) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (1/100).

سادسا: دراسة قوله في الآية السادسة وقول ابن الحاجب.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءة ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم وسكون الياء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ على أربعة أقوال:

القول الأول: أضم المصدر في (نُجِّي) فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين)، التقدير: وكذلك نُجِّي النجاء المؤمنين. مثل قول القائل: ضُربَ الضربُ زيدا، ثم تضرع الضرب فتقول: ضُربَ زيدا. قاله الفراء⁽¹⁾، واختاره ابن خالويه⁽²⁾.

ونقل الزجاج الإجماع على تخطئة هذا القول فقال: « وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضرب زيدا -، تريد ضرب الضرب زيدا لأنك إذا قلت ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضربه ضرب، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل. »⁽³⁾

القول الثاني: أنه ماض مسند لضمير المصدر أي: نجى النجاء كما تقدم في القول الأول، إلا أن (المؤمنين) ليس منصوبا بـ (نجي) بل بفعل مقدر، وكأن صاحب هذا الوجه فر من إقامة غير المفعول به مع وجوده، فجعله من جملة أخرى. ذكره السمين الحلبي⁽⁴⁾.

القول الثالث: أن الأصل: (ننجي) كقراءة العامة، إلا أن النون الثانية قلبت جيما، وأدغمت في الجيم بعدها. وهو قول الخليل⁽⁵⁾.

قال مكّي: وهو قول بعيد...؛ لأن النون لا تدغم في الجيم إدغاما صحيحا يكون منه التشديد، إنما

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (210 / 2).

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 250).

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3 / 403).

(4) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (8 / 191).

(5) ينظر: الجمل في النحو للخليل: (ص 228).

تحفى عند الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد. (1)

القول الرابع: أن الأصل (نُجِّي) بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية. ذكره السمين الحلبي واستحسنه (2).

القول الخامس: إن هذه القراءة لحن؛ لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله. وهو اختيار "الطبري والزجاج وأبي علي الفارسي" (3)، قال البغوي: وإليه ذهب أكثر النحاة (4).

قال السمين الحلبي مدافعا عن هذه القراءة: « وهذه القراءة متواترة، ولا التفات على من طعن على قارئها، وإن كان أبو علي قال: هي لحن. وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج. » (5)

وابن الحاجب ذكر بعض هذه الأقوال وضعفها، وصدورها بقوله: لا يظهر فيها وجه مستقيم. ولا يفهم من قوله هذا أنه يرد هذه القراءة.

النتيجة:

لا يشك عاقل أن هذه القراءة وهي (نُجِّي) - بضم النون وتشديد الجيم وكسرها وإسكان الياء - قراءة صحيحة تقراً ويتعبد بها لوجودها في القراءات السبع المتواترة، لذا وجب أن يكون لها مخرج في اللغة العربية، وأقرب قول توجه بهذه القراءة من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - هو القول الرابع، وهو أن الأصل (نُجِّي) بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية؛ لأنه قد وجد مثل هذا الحذف في مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الْذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾ [النساء: 1]، والأصل: تتساءلون بتاءين.

(1) مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/ 482).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (8/ 191).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (18/ 520).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/ 403)، الحجة للقراء السبعة للفراسي: (5/ 259)، تفسير البغوي: (5/ 352).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (8/ 193).

سابعاً: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

لم أجد أحداً من المفسرين ومن اعتنوا بتوجيه القراءات قال إن الهاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ هي هاء السكت، وما نسبه ابن الحاجب إلى أبي علي الفارسي من أنها هاء السكت لم أجده عنده. هذا وقد اختلفوا في توجيه قراءة حفص ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء على أقوال: القول الأول: ثقل الكسر في القاف لشدتها وتكريرها، فأسكنها تخفيفاً. وهو قول مكّي⁽¹⁾، وذكره "ابن خالويه وابن زنجلة"⁽²⁾

القول الثاني: أن (تقه) من (يتقه) مثل: كتف، فكما يسكن نحو: كتف، كذلك سكن القاف من (تقه) حملاً للمنفصل على المتصل. وهو قول أبي علي الفارسي⁽³⁾، وذكره "أبو حيان والسمين الحلبي"⁽⁴⁾ القول الثالث: أن هذه لغة: إذا سقطت الياء للجزم يسكنون ما قبلها، يقولون: لم أشرط طعاماً بسكون الراء. وهو قول البغوي⁽⁵⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الراجح في توجيه قراءة حفص ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء هو القولان الأول والثاني؛ وذلك لأنه لا تعارض بين القولين بل هما متكاملان، والقولان قياساً على ما صح واستعمل في اللغة العربية. وعليه فقول ابن الحاجب موافق لأحد القولين الراجحين.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (514 / 2).

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 263)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 503).

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5 / 329).

(4) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (8 / 63)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8 / 429).

(5) ينظر: تفسير البغوي: (6 / 56).

ثامنا: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

يرى ابن الحاجب أن إدغام الكسائي الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخَسَفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ صحيح، وأعطى الدليل على ذلك، ووافقه في هذا ابن الباذش والنسفي، وأغلب المفسرين بسكوتهم رضا بما صنع.

قال ابن الباذش: « ووجهه أنها من حروف الشفة، وأن الباء مجهورة والفاء مهموسة. »⁽¹⁾

وقال النسفي: « وبالادغام على التقارب بين الفاء والباء. »⁽²⁾

ولم يجوز ابن خالويه وأبو علي الفارسي هذا الإدغام بحجة أن الفاء والباء وإن اتفقا مخرجا إلا أن في الفاء نفشيا يبطل الإدغام، وهو انحدار الصوت بالفاء إلى الفم حتى اتصلت بمخرج الثاء، فلما اتصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف، فلم يجز إدغامها في الباء⁽³⁾.

ونقل ابن عطية والشوكاني قول أبي علي الفارسي ولم يتعقبا به شيء⁽⁴⁾.

وضعف الإدغام الزمخشري قائلا: « وقرأ الكسائي: يخسف بهم، بالإدغام وليست بقوية. »⁽⁵⁾

ورد قول أبي علي الفارسي والزمخشري أبو حيان وابن عاشور.

قال أبو حيان: « والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى

القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي ولا للزمخشري. »⁽⁶⁾

وقال ابن عاشور: « وهذا رد للرواية بالقياس وهو غصب. »⁽⁷⁾

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (ص 63).

(2) تفسير النسفي: (3/ 54).

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 292)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/ 8).

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (4/ 407)، فتح القدير للشوكاني: (4/ 360).

(5) الكشف للزمخشري: (3/ 570).

(6) البحر المحيط لأبي حيان: (8/ 523).

(7) التحرير والتنوير لابن عاشور: (22/ 153).

النتيجة:

لا شك أن إدغام الكسائي الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخَسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ صحيح، ووجهه تقارب مخرجي الفاء والباء، ولا يجوز رد الإدغام لأن القراءة صحيحة متواترة، وتعليل الإدغام تبع للرواية؛ لأن الرواية سنة متبعة.

تاسعا: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءتي فتح الذال والثاء وكسرها من قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ﴾ حسب ما يلي:

أولا: قراءة الكسر:

اختلفوا في المعنى على هذه القراءة على أقوال:

القول الأول: لا يعذب عذاب الله أحد، ولا يوثق وثاق الله أحد، كما كانوا يعهدون في الدنيا. وهو قول قال به وذكره أكثر المفسرين والموجهين⁽¹⁾.

وضعه أبو حيان قائلا: «ويضعف هذا عمل ﴿لَا يُعَذِّبُ﴾ في ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾، وهو ظرف مستقبل.»⁽²⁾

القول الثاني: لا يتولى يوم القيامة عذاب الله أحد، الملك والأمر يومئذ لله وحده. وهو قول ذكره "الأزهري والسمرقندي وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن عطية وابن جزى والشوكاني"⁽³⁾

القول الثالث: فلا يعذب - ذلك اليوم - أحد مثل عذاب الله لهم، ولا يوثق أحد مثل وثاق الله لهم.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (262/3)، تفسير الطبري: (422/24)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص371)، معاني القراءات للأزهري: (145/3)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (412/6)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص763)، الكشف والبيان للثعلبي: (202/10)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (8267/12)، تفسير السمعي: (223/6)، تفسير البغوي: (423/8)، زاد المسير لابن الجوزي: (444/4).

(2) البحر المحيط لأبي حيان: (476/10).

(3) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (145/3)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (412/6)، الكشف للزمخشري: (4/752)، المحرر الوجيز لابن عطية: (481/5)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (481-482)، فتح القدير للشوكاني: (5/536).

ذكره "السمرقندي ومكي وابن عثيمين"⁽¹⁾

القول الرابع: فيومئذ لا يعذب أحد تعذبا مثل تعذيب هذا الكافر المتقدم ذكره، فأضيف المصدر إلى المفعول به. ذكره أبو علي الفارسي⁽²⁾.

القول الخامس: لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونه. ذكره "الزمخشري وأبو حيان"⁽³⁾

ثانيا: قراءة الفتح:

اختلفوا كذلك في المعنى على هذه القراءة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا كعذاب الله يومئذ، ولا يوثق أحد في الدنيا كوثاقه يومئذ. وهو قول "الفراء والطبري"⁽⁴⁾، وذكره "البغوي والشوكاني"⁽⁵⁾، وقال ابن عطية: « وفي هذا التأويل تحامل. »⁽⁶⁾

القول الثاني: لا يُعذب عذاب هذا الإنسان الكافر وعذاب هذا الصنف من الكفار أحد، وكذلك لا يوثق وثاقه أحد؛ أي: لا يبلغ أحد من الخلق كبلاغ الله في العذاب والوثاق. وهو قول "الأزهري والسمرقندي وأبي علي الفارسي وابن زنجلة والثعلبي ومكي والسمعاني وابن الجوزي وابن جزى"⁽⁷⁾، ورجحه أبو حيان⁽⁸⁾.

(1) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: (3/581)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (12/8267)، تفسير جزء عم لابن عثيمين: (1/203).

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/412).

(3) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/752)، البحر المحيط لأبي حيان: (10/476).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: (3/262)، تفسير الطبري: (24/422).

(5) ينظر: تفسير البغوي: (8/423)، فتح القدير للشوكاني: (5/536).

(6) المحرر الوجيز لابن عطية: (5/481).

(7) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (3/145)، بحر العلوم للسمرقندي: (3/581)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (6/411)،

حجة القراءات لابن زنجلة: (ص763)، الكشف والبيان للثعلبي: (10/202)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (12/8267)،

تفسير السمعي: (6/223)، زاد المسير لابن الجوزي: (4/444)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (2/482).

(8) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (10/476).

القول الثالث: لا يحمل عذاب الإنسان أحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نُزِرُ وَأَرْزُ وَزَرَّ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]. ذكره "الزمخشري وأبو حيان"⁽¹⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الراجح في توجيه قراءتي فتح الذال والشاء وكسرهما في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ﴾، هو ما اتحدت فيه القراءتان في المعنى، وهو القول الأول في كل قراءة؛ وذلك لأن العذاب يوم القيامة لا يكون إلا لله وحده فبقارن سبحانه وتعالى عذابه في الآخرة بعذاب المعذبين في الدنيا، وبين أن عذابه تعالى أشد مما كانوا يعهدون من العذاب في الدنيا.

هذا والقول الذي اتحدت فيه القراءتان في المعنى مقدم على القول الذي اختلفت فيه، كما هو مقرر في قواعد الترجيح في توجيه القراءات⁽²⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح كما يفهم من دفاعه عن المعنى الصحيح الذي رجحته، وفي قول ابن الحاجب زيادة عن التوجيه وهو استدلاله على جواز عمل المنفي في الظرف. وطرح ابن الحاجب المسألة وتحليله وتوجيهه أحسن من غيره ممن تكلموا فيها.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (4/ 752)، البحر المحيط لأبي حيان: (10/ 476).

(2) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (ص 100).

المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المشكّلة.

في هذا المبحث سيتم جمع ما قاله ابن الحاجب في توجيه القراءات المشكّلة ثم دراسة كل ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه الإشكال فيها.

سيتم في هذا المطلب عرض الأقوال في توجيه القراءات المشكّلة مصدرا كل قول بالآية التي احتوت ذلك.

أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ

الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَعَىٰ نَصْرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 214]

قول ابن الحاجب: « ومثل بالآية بالرفع والنصب⁽¹⁾، فأما النصب فعلى أن الإخبار بالزلزال وبقول الرسول كان مترقا عند الزلزال، وليس فيه إخبار بوقوع قول الرسول، وإن كان الوقوع قد ثبت بأمر آخر، وأما قراءة الرفع فعلى أن الإخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجوه على حكاية الحال مسببا عن الزلزال. »⁽²⁾

ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6]

قول ابن الحاجب: « من قرأ بالخفض⁽³⁾ فعظفا على قوله: ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾. والمراد: واغسلوا أرجلكم.

(1) بالرفع قرأ نافع وبالنصب قرأ الباقون. ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 181)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (2/305)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 146)، التيسير لأبي عمرو الداني: (ص 80)، النشر لابن الجزري: (2/227)، غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي: (ص 108).

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (2/21).

(3) وهي قراءة ابن كثير وحمة وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم بخفض الأرجل، والباقون بالنصب. ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 242)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 184)، النشر لابن الجزري: (2/254).

وليس الخفض على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدت بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء. وقال الإمام: إنه مخفوض على الجوار، وليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

ثالثاً: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: 89]

قول ابن الحاجب: «روي عن ابن ذكوان ⁽²⁾ تشديد التاء وتخفيف النون، وروي عنه تخفيف التاء وإسكانها وفتح الباء وتشديد النون من تبع يتبع ⁽³⁾، وليس فيه إشكال، وإنما الإشكال في تخفيف النون. ووجهه أن (لا) نافية، والفعل مرفوع على وجهين: أحدهما: أن تكون جملة خبرية معناها النهي، كقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: 11] ﴿وَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: 83]. والمعنى على الأمر والنهي، وعطف جملة خبرية معناها النهي على جملة معناها الطلب.

والوجه الثاني: أن تكون الواو واو الحال، أي: استقيماً غير متبعين. والجملة النفية الفعلية يجوز أن تأتي بالواو وبغير واو.

وقول من قال: إنها نهيية وإن النون نون التأكيد الخفيفة كسرت، أو الثقيلة حذفت الأولى منها. قول ضعيف، لا ينبغي أن تأول قراءة صحيحة عليه، لأنه لم يثبت في اللغة مثله. والله أعلم بالصواب. ⁽⁴⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/ 279-280).

(2) هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد، البهراني مولا هم، القرشي الدمشقي المقرئ، ولد سنة (173 هـ)، روى عنه أبو داود وابن ماجه، مقرئ دمشق وإمام الجامع، قرأ على أيوب بن تميم، روى القراءة عن ابن عامر بإسناد، كان أقرأ من هشام، توفي سنة (242 هـ). ينظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي: (ص 117)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص 9).

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع للذبي: (3/ 1189)، العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأندلسي: (ص 105)، النشر لابن الجزري: (2/ 286)، إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: (ص 317)، غيث النفع للصفاسي: (ص 300).

(4) أمالي ابن الحاجب: (1/ 199).

رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقِينَهِمْ رَبِّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود:111]

قال ابن الحاجب: «قرأ نافع وابن كثير⁽¹⁾: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾، بتخفيف (إن) و(لما). وقرأ حفص وابن عامر وحمزة⁽²⁾: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ بالتشديد في (إن) و(لما). وقرأ أبو بكر⁽³⁾: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾، بتخفيف الأول وتشديد الثاني. وقرأ أبو عمرو والكسائي⁽⁴⁾: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ بتشديد الأول وتخفيف الثاني. وهي واضحة، إلا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص فإنها مشككة، ودونها في الإشكال قراءة أبي بكر.

أما من قرأ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾، وهي قراءة ابن كثير ونافع، ف (إن) مخففة من الثقيلة و (كلا) منصوب بها على إحدى اللغتين في الإعمال والإلغاء، وهي لغة فصيحة. واللام هي اللام الفارقة، و (ما) زائدة، أو بمعنى الذي، و (ليوفينهم) جملة في موضع خبر (إن)، واللام فيها لام القسم، وحسن زيادة (ما) على القول بأنها زائدة لما قصد إلى جعل (ليوفينهم) جواب قسم، فلم يحسن اجتماع اللامين: اللام الفارقة، ولام جواب القسم، فلولا (ما) لقليل. لليوفينهم، فزيدت لتفرق بينهما، أو صلة (لما) إن جعلنا (ما) موصولة، كأنه قيل: وإن هؤلاء الذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم. وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فإن (كلا) اسم (إن) وهو واضح، والكلام في (لما ليوفينهم) كالكلام في قراءة نافع ومن معه سواء إلا التخفيف والتشديد في (إن).

وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وهي المشككة، فقيل: (لَمَّا) مصدر من قوله: ﴿أَكَلَّا لَمَّا﴾

(1) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص242)، النشر لابن الجزري: (2/291)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص159).

(2) وأبو جعفر. ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص242)، النشر لابن الجزري: (2/291)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص159).

(3) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص242)، النشر لابن الجزري: (2/290-291)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص159).

(4) ويعقوب وخلف. ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص242)، النشر لابن الجزري: (2/291)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص159).

[الفجر:19]، أي: وإن كلا جميعاً، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجري الوقف، وهو ضعيف؛ لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد. وقيل: أصله: لمن ما، فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميّات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي (لماً)، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله، فإن حذف مثل هذه الميم استثقلاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يحمل عليه كتاب الله. وقيل: (لما) فعلى من اللم، ومنع الصرف لأجل ألف التانيث، والمعنى فيه مثل معنى (لما) المنصرف، وهذا أبعد، إذ لا يعرف (لما) فعلى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم. ولو قيل: إن (لما) هذه هي لما الجازمة، حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما، وسافرت ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإن كلا لما يهملوا أو لما يتركوا، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:105]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾. وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك.

وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان: أحدهما: الوجوه المذكورة في قراءة ابن عامر، فتكون (إن) مخففة من الثقيلة في قراءتهم. والوجه الثاني: أن تكون (إن) نافية، ويكون (كلا) منصوباً بفعل مضمر تقديره: وإن أرى كلا، أو وإن أعلم ونحوه، و (لما) بمعنى (إلا) كقوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:4]، ومن ههنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد، ولذلك اختلف في مثل قوله: (ألا رجلا جزاه الله خيراً). هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة؟ فاختر الخليل إضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة. والله أعلم بالصواب. ⁽¹⁾

(1) أمالي ابن الحاجب: (1/164-167).

خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.

الآية: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا نِ لَسَّحَرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا﴾ [طه: 63]

قول ابن الحاجب: «قرأ أبو عمرو: إن هذين لساحران⁽¹⁾. وهي قراءة واضحة. وكذلك روي عنه أنه قال: إني لأستحيي أن أقرأ: إن هذان لساحران، ولعله لم يثبت عنده تواتره.

وقرأ ابن كثير وحفص: إن هذا لساحران⁽²⁾. إلا أن ابن كثير شدد النون، ولها وجهان:

أحدهما: ما ذهب إليه البصريون أن (إن) مخففة من الثقيلة، و﴿هَذَا نِ﴾ مبتدأ، لبطلان عمل (إن) لتخفيفها، و﴿لَسَّحَرَانِ﴾: خبر، واللام عندهم هي اللام الفارقة بين (إن) المخففة والنافية، فتدخل على الخبر إن كان بعدها جملة اسمية، وعلى ما هو في معناه إن كان بعدها جملة فعلية، ولذلك التزموا أن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجوز الكوفيون غيره.

والوجه الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أن (إن) نافية وما بعدها مبتدأ، واللام بمعنى (إلا) وما بعدها خبر المبتدأ، كأنك قلت: ما هذان إلا ساحران.

وقرأ الباقر: إن هذان لساحران⁽³⁾. وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: إن (هذا) مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعرابا في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك.

وقد قيل: إن (إن) بمعنى نعم، وهذان لساحران: مبتدأ وخبر، وهو ضعيف من جهة أن (إن) بمعنى (نعم) لم يثبت إلا شاذاً، ومن جهة أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها مبتدأ.

(1) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 419)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/ 229)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 296)، النشر لابن الجزري: (2/ 321).

(2) ينظر: ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 419)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/ 229)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 296)، النشر لابن الجزري: (2/ 321).

(3) ينظر: ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: (ص 419)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/ 229)، المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني: (ص 296)، النشر لابن الجزري: (2/ 321).

وأما من قال: إن (إن) فيها ضمير الشأن محذوفاً، والمراد: إنه هذان لساحران، فأضعف لدخول اللام في الخبر، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذاً في مثل قولهم: إن من يدخل الكنيسة يوماً. وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق، والله أعلم بالصواب. (1)

المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب دراسة كل أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المشكلة، بمقارنتها بأقوال غيره من العلماء متوصلاً إلى نتيجة الدراسة وبيان موافقة قول ابن الحاجب لهذه النتيجة أو مخالفتها.

أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

اختلف المفسرون ومن عنوا بتوجيه القراءات في توجيه قراءتي الرفع والنصب في (يقول) من قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ وخاصة توجيه الإشكال الواقع في رفع الفعل بعد (حتى)، والقياس النحوي المشهور هو النصب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: من رفع أراد بقوله ﴿وَزُلْزِلُوا﴾: المضي، وبقوله: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾: الحال، والزوال سبب للقول، ومنه قول العرب: قد مرض زيد حتى لا يرجونه. فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال. والحجة لمن نصب: أنه لم يجعل (القول) من سبب قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾. وأن الزوال والقول قد مضيا جميعاً، والقول غاية؛ أي: وزلزلوا إلى أن يقول. ومنه قول العرب: قعدت حتى تغيب الشمس، فليس القعود سبباً لغيوبة الشمس، وغيوبة الشمس غاية. وهذا مذهب سيبويه والخليل وجميع أهل النحو الموثوق بعلمهم (2).

(1) أمالي ابن الحاجب: (156-158).

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/17-19)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/286)، الأصول في النحو لابن السراج: (2/153)، إعراب القرآن للنحاس: (1/108)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص96)، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: (2/147)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (2/306)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/126-127)، الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه: (1/72)، البحر المحيط لأبي حيان: (2/373)، الجنى الداني لحسن بن أم قاسم: (ص555).

القول الثاني: من قرأ بالنصب فلأن الفعل الذي قبل (حتى) مما يتناول، وإذا كان الفعل على هذا المعنى نُصِبَ بـ (حَتَّى)، وإن كان في المعنى ماضيا. وإذا كان الفعل الذي قبل (حتى) لا يتناول وهو ماضٍ رُفِعَ الفعل الذي بعد (حتى) إذا كان ماضيا. وهو رأي الفراء⁽¹⁾.

القول الثالث: حجة النصب أن أكثر كلام العرب نصب الفعل المستقبل بـ (حتى). وحجة الرفع أن يحسن: (يقول) بمعنى (قال) أي: حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ معناه: حتى قال الرسول، فَرَفَعَ (يَقُولُ) ليعلم أنه ماضٍ. وهو قول "ابن زنجلة"⁽²⁾ و"البغوي"⁽³⁾، وذكره الأزهري⁽⁴⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الأول هو الراجح؛ لأنه يرجع في التوجيه إلى علم النحو، وأكثر علماء النحو قالوا به، ويؤول هذا القول إلى أن كلا القولين تعبير عن الحال كما وضحه السمين الحلبي بقوله: «واعلم أن (حتى) إذا وقع بعدها فعل: فإما أن يكون حالا أو مستقبلا أو ماضيا، فإن كان حالا رفع نحو: (مرض حتى لا يرجونه) أي في الحال. وإن كان مستقبلا نصب، تقول: سرت حتى أدخل البلد وأنت لم تدخل بعد. وإن كان ماضيا فتحكيه، ثم حكايته له: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلا، فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما أن يكون بحسب كونه حالا، فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أن تقول في قراءة الجماعة: حكاية حال، وفي قراءة نافع أيضا: حكاية حال.»⁽⁵⁾

وعليه فقول ابن الحاجب موافق للقول الراجح.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: (1/132-133)،

(2) هو: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، ابن زنجلة، عالم بالقراءات، كان قاضيا مالكيا، من مصنفاته: حجة القراءات، شرف القراء في الوقف والابتداء، توفي حوالي سنة (403هـ). ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: (3/325).

(3) حجة القراءات لابن زنجلة: (ص131)، تفسير البغوي: (1/245).

(4) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (1/200).

(5) الدر المصون للسمين الحلبي: (2/382).

ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اتفق المفسرون ومعربو القرآن على أن ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب معطوفة على ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ و﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ على التقديم والتأخير⁽¹⁾. ويؤيده السنة الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة⁽²⁾. ولم يخالف في ذلك إلا أبو البقاء العكبري، فإنه زاد وجها آخر للإعراب وهو العطف على موضع ﴿بِرءُوسِكُمْ﴾، ثم عقب على قوله فقال: والأول أقوى؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع⁽³⁾.

واختلفوا في توجيه قراءة الجر - وهي مشكلة؛ فهي في الظاهر معطوفة على مسموح وهو (رؤوسكم) والرجل في الوضوء حكمها الغسل - على ستة أقوال:

القول الأول: على معنى: واغسلوا؛ لأن قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قد دل على ذلك، وينسق بالغسل على المسح. جوزة "الزجاج وابن زنجلة"⁽⁴⁾.

واستشهدوا بقول الشاعر:

يَا لَيْتَ بَعْلِكَ قَدْ غَدَا *** مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا⁽⁵⁾

المعنى متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً.

وكذلك قال الآخر:

(1) ينظر: تفسير الطبري: (2/153)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/152)، معاني القرآن للنحاس: (2/273)، معاني القراءات للأزهري: (1/326)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص221)، الكشاف للزمخشري: (1/610)، المحرر الوجيز لابن عطية: (2/163)، تفسير القرطبي: (7/342)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: (1/224)، الجواهر الحسان للثعالبي: (1/106)، فتح القدير للشوكاني: (2/22)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (6/130).

(2) ينظر: تفسير أبي السعود: (3/11).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/422).

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/153)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص222).

(5) البيت لعبد الله بن الزبيري. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للحسن القيسي: (1/245).

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *** حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا⁽¹⁾

المعنى: وسقيتها ماء باردا.

القول الثاني: أن المسح والغسل واحد، ومنه قولهم تمسحت للصلاة. وهو "قول أبي زيد"⁽²⁾ " (3).

القول الثالث: أن الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها. وقيل (إلى الكعبين) فجاء بالغاية إمطة لظن ظان يحسبها ممسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة. وهو قول الزمخشري⁽⁴⁾.

القول الرابع: أن أرجلكم مخفوض على الجوار. وهو قول "الأخفش وأبي عبيدة"⁽⁵⁾، وجوزه "ابن زنجلة والعكبري"⁽⁶⁾.

ورده الزجاج قائلا: «فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله.»⁽⁷⁾

وكذا رده ابن خالويه قائلا: «ولا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال.»⁽⁸⁾

وقال ابن هشام الأنصاري: «الحمل على المجاورة حمل على شاذ، فينبغي صون القرآن عنه.»⁽⁹⁾

(1) البيت لم ينسب لقاتل وأنشده الفراء. ينظر: معاني القرآن: (1/14).

(2) هو: سعيد بن أوس، أبو زيد، البصري اللغوي العلامة، كان يحفظ ثلثي اللغة، وكان صدوقا صالحا. توفي سنة (215هـ)، وله ثلاث وتسعون سنة. انظر ترجمته: شذرات الذهب: (3/70-71).

(3) ينظر: الحجة للقراء السبع: (3/215)، معاني القرآن للنحاس: (2/273).

(4) ينظر: الكشف للزمخشري: (1/611).

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/220).

(6) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (ص222)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (1/422).

(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (2/153).

(8) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص129).

(9) شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص430).

القول الخامس: أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنة للغسل. وهو قول ذكره "ابن خالويه والأزهري"⁽¹⁾.

القول السادس: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا، وإنما حقيقة أنه مسح للخف الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك. ذكره "ابن جزى وابن هشام الأنصاري"⁽²⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن التوجيه الصحيح لقراءة النصب هو ما اتفق عليه، وهو أن ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ معطوفة على ﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ فهما مغسولتان، وعليه فحكم الرجلين الغسل، وذكرت بعد الرؤوس لبيان الترتيب.

والتوجيه الصحيح في قراءة الجر هو ما ذكر في القول السادس، وهو أن (أَرْجُلِكُمْ) معطوفة على (رؤوسكم) وهو ممسوح، فحكم الرجلين المسح، والمقصود به المسح على الخفين، وقد بينت السنة ذلك، والسنة شارحة للقرآن فتقدم على غيرها من التفاسير بالرأي.

وأحاديث المسح كثيرة منها ما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير، فقال لي: ﴿أَمَعَكَ مَاءٌ﴾ قلت: نعم، فنزل عن راحلته، فمشى حتى توأرى في سواد الليل، ثم جاء فأفرغت عليه من الإداوة، فغسل وجهه، وعليه جبة من صوف، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجها من أسفل الجبة فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه» فقال: ﴿دَعُوهَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ﴾ ومسح عليهما⁽³⁾.

ومنها ما روى همام بن الحارث، قال: «رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 129)، معاني القراءات للأزهري: (1/ 326).

(2) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى: (1/ 224)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص 430).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، رقم (206). ومسلم في صحيحه، كتاب

الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (274).

قَامَ فَصَلَّى» فسئل، فقال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا»⁽¹⁾

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

ثالثا: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

اختلف المفسرون والنحويون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات في توجيه رواية ابن ذكوان في قوله

تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون على خمسة أقوال:

القول الأول: أن (لا) للنفي فتكون النون ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ للرفع، وهو خبر معناه النهي؛ أي لا ينبغي أن تتبعنا. وهو قول "الأنباري وابن الأثير وابن عاشور"⁽²⁾، وذكره "الفارسي وابن عطية والقرطبي وغيرهم"⁽³⁾.

القول الثاني: أن لا للنفي، والكلام خبر محض مستأنف لا تعلق له بما قبله، والمعنى: أنها أخبرا بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون. ذكره السمين الحلبي⁽⁴⁾.

القول الثالث: والواو في ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ واو الحال (لا) للنفي، والتقدير: فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون؛ أي فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون. وهو قول ابن زنجلة⁽⁵⁾، وذكره "الفارسي والقرطبي والسمين الحلبي"⁽⁶⁾.

القول الرابع: أن (لا) للنهي، والنون في (تتبعان) نون التوكيد الثقيلة خفت كما خفت (رب)

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الخفاف، رقم (387). ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (272).

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (2/548)، البديع في علم العربية لابن الأثير: (1/667)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (11/273).

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (4/294)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/140)، تفسير القرطبي: (11/43).

(4) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (6/262).

(5) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (ص336).

(6) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (4/294)، تفسير القرطبي: (11/43)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/262).

و(إن) ونحوهما. ذكره "الفارسي وابن عطية والسمين الحلبي وآخرون"⁽¹⁾
 القول الخامس: أن (لا) للنهي، والنون في (تتبعان) نون التوكيد الخفيفة، وكسرت لالتقاء الساكنين
 تشبيها بنون التثنية. وهو قول "البغوي والزمخشري والبيضاوي"⁽²⁾، وذكر السمين الحلبي أن يونس
 والفراء أجازا وقوع الخفيفة بعد الألف، ولم يره سيبويه والكسائي⁽³⁾.

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن القول الخامس هو القول الراجح، وهو أن (لا) في قوله
 تعالى: ﴿فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ في قراءة من خفف نون ﴿تَتَّبِعَانَّ﴾ للنهي،
 والنون هي نون التوكيد الخفيفة، وكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية؛ وذلك لما يلي:
 - أن قوله: ﴿فَأَسْتَقِيمًا﴾ طلب، فناسب أن يعطف عليه طلب.

- هذا القول يتفق مع معنى قراءة تشديد النون وهي الثقيلة، ولا خلاف أن (لا) فيها للنهي، واتحاد
 معنى القراءتين أولى من اختلافه⁽⁴⁾.

- قال بهذا القول جماعة من النحويين والمفسرين، ولا يُرد باللغة؛ لأن القراءة الثابتة المتواترة حجة
 على اللغة، وليست اللغة حجة على القراءة، فيحسن أن تكون الآية شاهدا على جواز اتصال نون
 التوكيد الخفيفة بالفعل المسند إلى ألف الإثنين في حالة النهي.

وعليه فقول ابن الحاجب غير موافق للقول الراجح.

رابعا: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.

الدراسة:

وجه المفسرون ومن اعتنوا بتوجيه القراءات قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلِمًا لِّيُوقِفَهُمْ﴾، وانفقوا
 في توجيه بعضها واختلفوا في بعضها وبعضها مشكلة، وهذه توجيهاتهم:

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: (4/293)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/140)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/262).

(2) ينظر: تفسير البغوي: (4/148)، الكشف للزمخشري: (2/366)، تفسير البيضاوي: (3/122).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (6/262).

(4) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للحري: (1/100).

1- من قرأ: بتشديد (إن) وتخفيف (لما)، أو تخفيفها.

"اتفقوا في توجيه التشديد والتخفيف في (إن) فقالوا: (إن) المشددة على أصلها دخلت على (كلاً)، و(إن) المخففة خففت من الثقيلة وبقي عملها على أحد الوجهين من الإعمال والإلغاء⁽¹⁾، فعملها واحد، و(لماً) اللام دخلت على خبر (إن) وهي في الأصل لام الابتداء⁽²⁾، و(ليوفينهم) لام تحتها قسم مقدّر"⁽³⁾، وذكر الطبري أنها لام (لماً) كررت وأعيدت في موضعها⁽⁴⁾.

واختلفوا في (ما) التي في (لماً) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: هي للعاقل كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:3]، وقول القائل: (إنّ عندي لما غيره خير منه)، وهي اسم موصول دخل عليها لام التأكيد في محل رفع خبر (إن) و(ليوفينهم) جواب القسم صلة الموصول، التقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم. وهو قول الفراء⁽⁵⁾. وذكره "ابن خالويه وأبو علي الفارسي وابن زنجلة ومكي وابن عطية والعكبري والقرطبي وابن الوجيه⁽⁶⁾ وأبو حيان والسمين الحلبي وغيرهم"⁽⁷⁾.

(1) وخالف الكوفيون البصريين وألغوا عمل (إن) المخففة، فزعم الفراء أن (كلاً) منصوبة بـ (ليوفينهم) في قراءة التخفيف. ينظر:

معاني القرآن للفراء: (29/2). وأنكر ذلك عليه جميع النحويين. ينظر: فتح القدير للشوكاني: (2/599).

(2) وذكر الزمخشري أنها اللام الموطئة للقسم. ينظر: الكشاف: (2/432).

(3) ينظر في هذا التوجيه: تفسير الطبري: (15/498)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص190)، الحجة للقراء السبعة

للفارسي: (4/385-386)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص350)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/374)، المحرر الوجيز

لابن عطية: (3/210)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (12/173)، طلائع البشر لمحمد الصادق قمحاوي: (ص95).

(4) ينظر: تفسير الطبري: (15/498).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/28).

(6) هو: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، التاجر الواسطي تاج الدين، ويقال: نجم الدين، المقرئ، ولد سنة (671هـ)، كان

بصيراً بالقراءات، من مصنفاته: الكنز في القراءات العشر، روضة الأزهار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (وهو نظم في

1153) بيتاً، تحفة الإخوان في مآرب القرآن، توفي سنة (741هـ). ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة لابن حجر: (3/47).

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص190)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (4/385-386)، حجة القراءات لابن

زنجلة: (ص350)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/374)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/210)، تفسير القرطبي:

(11/221)، الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه: (1/76)، البحر المحيط لأبي حيان: (6/217)، الدرر المصون للسمين

الحلبي: (6/399).

القول الثاني: هي مزيدة للتأكيد ولم تغير المعنى ولا العمل، ودخلت للفصل بين اللامين دفعا لكرهة توالي مثلين. وهو قول "الزجاج وابن عاشور"⁽¹⁾، وذكره "ابن زنجلة والزمخشري وابن عطية والعكبري والقرطبي والسمين الحلبي وآخرون"⁽²⁾.

القول الثالث: هي نكرة موصوفة، والجملة القسمية وجوابها صفة لها، والتقدير: وإن كلا لخلق أو لفريق والله ليوفينهم، والموصول وصلته أو الموصوف وصفته خبر لـ (إن). جوزة السمين الحلبي⁽³⁾.

2- من قرأ: بتخفيف (إن) وتشديد (لماً)، أو تشديدهما.

اختلفوا في (إن) المخففة على معنيين:

المعنى الأول: (إن) نافية.

المعنى الثاني: (إن) خففت من الثقيلة وبقي عملها كما سبق بيانه، والتوجيهات التي ستأتي في (لما) بناء على هذا المعنى هي نفسها مع (إن) المثقلة.

فبناء على المعنى الأول: قيل في (لماً): إنها بمعنى (إلا). ذكره "القرطبي والسمين الحلبي"⁽⁴⁾.

واعترض على هذا القول بنصب (كُلًّا)؛ لأن إن النافية لا ينتصب الاسم بعدها⁽⁵⁾.

وأجيب بأن (كُلًّا) منصوب بمحذوف دل عليه (ليوفينهم)، والتقدير: وإن كلا إلا ليوفين ليوفينهم. ورد هذا السمين الحلبي قائلاً: « وفي هذا التقدير بعد كبير أو امتناع؛ لأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها. »⁽⁶⁾

وقال ابن هشام الأنصاري: « ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، على أن هنا مانعا آخر

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (81/3)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (12/173).

(2) ينظر: حجة القراءات له: (ص350)، الكشف للزمخشري: (2/432)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/210)، التبيان في إعراب

القرآن للعكبري: (2/716) تفسير القرطبي: (11/220)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/400).

(3) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (6/400).

(4) ينظر: تفسير القرطبي: (11/222)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/407).

(5) ينظر: تفسير الطبري: (15/496)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص352)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/400).

(6) ينظر: تفسير القرطبي: (11/222)، الدر المصون للسمين الحلبي: (6/407).

وهو لام القسم. ⁽¹⁾»

وبناء على المعنى الثاني اختلف في (لمّا) على أقوال:

القول الأول: أصلها (لِمن ما) أدغمت النون في الميم بعدها فصارت (لمّا) ولما اجتمعت ثلاث ميّات حذفت واحدة لتوالي الأمثال. وهو قول "الفراء وابن خالويه وابن عاشور" ⁽²⁾، وذكره جمع من المفسرين منهم "الطبري وابن زنجلة والثعلبي ومكي وابن عطية والعكبري والقرطبي" ⁽³⁾.

واستشهدوا بقول الشاعر:

وَإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *** عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ ⁽⁴⁾

وأنشد الكسائي:

وَأَشْمَتَ العُدَاةَ بِنَا فَأَضْحَوْا *** لَدِي يَتَبَاشِرُونَ بِهَا لَقِينَا ⁽⁵⁾

معناه: لديّ يتباشرون. فحذف لاجتماع الياءات.

ورد هذا القول أبو إسحاق الزجاج قائلاً: « وهذا القول ليس بشيء لأن (من) لا يجوز حذفها، لأنها اسم على حرفين. » ⁽⁶⁾

ورده أبو علي الفارسي كذلك قائلاً: « ... فإن ذلك لا يسوغ، ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقو الإدغام فيه على أن يجرّك الساكن الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجز ذلك فيه، وكان تغييراً أسهل الحذف؛ فإن لا يجوز الحذف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك

(1) مغني اللبيب لابن هشام: (ص 549).

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: (29/2)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 190)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (174/12).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (494/15)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 351)، الكشف والبيان للثعلبي: (5/192)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (1/375)، المحرر الوجيز لابن عطية: (3/210)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/716)، تفسير القرطبي: (221/11).

(4) البيت لأبي حية النميري. ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/156).

(5) البيت البيت لم ينسب لأحد. ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/29).

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/81).

الساكن أجدر. على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام أكثر مما كان يجتمع في: لمن ما، ولم يحذف منها شيء، وذلك قوله: ﴿وَعَلَىٰ أُمُورٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود:48]، فإذا لم يحذف شيء من هذا، فإن لا يحذف ثم أجدر. (1)

القول الثاني: أصلها (لمن ما) بفتح الميم في (من) فتكون (ما) زائدة، وتحذف إحدى الميمات لتكرر الميم في اللفظ على ما ذكر. ذكره "مكي وابن عطية" (2)

القول الثالث: أراد (لماً) بالتشديد والتنوين، أصله من (اللّم) من قول الله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر:19]، وحذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف. فالتقدير على هذا: وإن كلا ليوفينهم ربك أعمالهم توفية لماً، أي جامعة لأعمالهم جمعاً. ذكره "الطبري وابن زنجلة" والثعلبي والقرطبي والسمن الحلبي وغيرهم (3). واستبعده مكي بقوله: « وفيه بعد؛ لأن إجراء الشيء في الوصل مجراه في الوقف إنما يجوز في الشعر. » (4)

القول الرابع: (لماً) بمعنى (إلا)، كما تقول سألتك لما فعلت كذا وكذا وإلا فعلت كذا. ومثله: ﴿إِنْ كُنْ نَقِيسَ لَمًّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:4]. ذكره "الزجاج والفارسي والقرطبي" (5).

وبين الطبري فساد هذا القول قائلاً: « وجدت عامة أهل العلم بالعربية ينكرون هذا القول، ويأبون أن يكون جائزاً توجيه (لماً) إلى معنى (إلا)، في اليمين خاصة. وقالوا: لو جاز أن يكون ذلك بمعنى إلا جاز أن يقال: (قام القوم لماً أخاك) بمعنى: إلا أخاك، ودخولها في كل موضع صلح دخول (إلا)

(1) الحجة للقراء السبعة للفارسي: (387 / 4).

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (375 / 1)، المحرر الوجيز لابن عطية: (210 / 3).

(3) ينظر: تفسير الطبري: (495 / 15)، حجة القراءات لابن زنجلة: (351 / 1)، الكشف والبيان للثعلبي: (192 / 5)، تفسير القرطبي: (222 / 11).

(4) مشكل إعراب القرآن لمكي: (375 / 1). وينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (218 / 6).

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (81 / 3)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (387 / 4)، تفسير القرطبي: (222 / 11).

فيه. وأنا أرى أنّ ذلك فاسد من وجه هو أبين مما قاله الذين حكينا قولهم من أهل العربية في فساده، وهو أنّ (إن) إثبات للشيء وتحقيق له، و(إلا) تحقيق أيضاً، وإنما تدخل نقضاً لجحد قد تقدّمها. ⁽¹⁾

القول الخامس: أنها (لما) الجازمة، وحذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير: وإن كلا لما ينقص من جزاء عمله. ويدل عليه قوله: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ فإنه لما أخبر بانتقاص جزاء أعمالهم أكده بالقسم، قالت العرب: قاربت المدينة ولما، أي: ولما أدخلها، فحذف (أدخلها) لدلالة المعنى عليه. وهو قول "أبي حيان وابن الجزري" ⁽²⁾، واختاره ابن الحاجب كما مر، إلا أنه ربما أخطأ في تقدير الفعل.

وقد رد عليه في تقديره ابن هشام الأنصاري قائلاً: « وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدر: لما يوفوا أعمالهم؛ أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رحجانه أمران: أحدهما أن بعده ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع. والثاني أن منفي (لما) متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت. ⁽³⁾»

النتيجة:

الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن الراجح في توجيه قراءة من قرأ: (بتشديد (إن) وتخفيف (لما)، أو تخفيفها معاً) هو القول بأن (إن) بالتخفيف والتشديد عملتا في (كُلًّا)، و(لما) بالتخفيف: اللام فيها لام الابتداء، و(ما) مزيدة للتأكيد فصلت لام الابتداء عن لام القسم في ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾، دفعا لتوالي مثلين، والقسم وجوابه خبر لـ (إن)؛ وذلك لأنه القول الذي لا يتعارض مع قواعد اللغة بأي وجه من الوجوه كما في القول الآخر، فإنه قد يعترض بأن (ما) هنا ليست للعاقل في أصلها، فإن وجدنا وجهاً آخر هو من معاني (ما) الأصلية أخذنا به وتركنا غيره، و(ما) من معانيها أنها تكون

(1) تفسير الطبري: (496 / 15). وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (352 / 1).

(2) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (218 / 6)، النشر لابن الجزري: (291 / 2).

(3) مغني اللبيب لابن هشام: (ص 273).

زائدة للتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]. وقوله سبحانه: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: 155].

والراجح في توجيه قراءة من قرأ بتخفيف (إن) وتشديد (لماً)، أو تشديدهما، هو القول بأن (إن) بالتخفيف والتشديد عملتا في (كُلًّا)، و(لماً) بالتشديد هي الجازمة، وحذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير الأحسن والأصح قول ابن هشام: لما يوفوا أعمالهم؛ أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رحبانه أمران: أحدهما أن بعده ﴿لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع. والثاني أن منفي (لما) متوقع الثبوت، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وهذا القول سائغ صحيح لا يتعارض مع قواعد اللغة العربية، وليس هناك إمكانية لانتقاده كما انتقدت الأقوال الأخرى، حتى احتار الكسائي في الجواب عن هذه القراءة قائلاً: الله أعلم بهذه القراءة، وما أعرف لها وجهاً⁽¹⁾.

وعليه فابن الحاجب وفق للقول الراجح في توجيهه لكل القراءات المتواترة في هذه الآية إلا تجويزه أن تكون (ما) موصولة في قراءة تخفيف (لما)، وتقدير الفعل المجزوم بـ (يهملوا أو يتركوا)، في قراءة التشديد.

خامساً: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة:

الدراسة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجِرِينَ﴾ قراءات:

أحدها: تشديد النون في (إن) وقراءة (هذين) بالياء.

هذه القراءة لا إشكال فيها لمجيئها على القياس المشهور في لغة العرب وهو نصب المثني بالياء⁽²⁾.

ولم يجوز أبو إسحاق الزجاج القراءة بها لمخالفتها لرسم المصحف⁽³⁾.

(1) ينظر قول الكسائي في تفسير القرطبي: (221/11).

(2) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (2/149)، بحر العلوم للسمرقندي: (2/403)، الكشف للزمخشري: (3/72).

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/364).

الثانية: تخفيف النون في (إن) وقراءة (هذان) بالألف.

اختلف في توجيهها على قولين:

القول الأول: (إن) مخففة من الشديدة بطل عملها، ورُدَّ ما كان بعدها منصوباً إلى أصله، وهو (هذان) رفعا بالألف على الابتداء، والخبر (لساحران). وهو قول الزمخشري⁽¹⁾، وذكره "ابن خالويه والأزهري"⁽²⁾.

وأورد ابن خالويه إشكالا على هذا التوجيه وأجاب عنه، قال: «فإن قيل: إن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لا يقال: زيد لقائم. فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيدا للخبر. وأنشد شاهدا لذلك:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ *** يَنْبَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ⁽³⁾»⁽⁴⁾

واستبعد مكي ذلك بأن هذا لا يصلح إلا في الشعر؛ أي ضرورة⁽⁵⁾.

وأشار الزجاج إلى أن اللام داخله على مبتدأ محذوف، والتقدير: إن هذان لهما ساحران⁽⁶⁾.

ورأينا أن ابن الحاجب يرى أنها اللام الفارقة التي تفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية، ووافقه في هذا بعض المعاصرين من معربي القرآن الكريم⁽⁷⁾.

القول الثاني: (إن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، (هذان) مبتدأ، و(اللام) لام الابتداء، (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هما. وهو قول محمود صافي⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الكشاف للزمخشري: (72/3).

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص243)، معاني القراءات للأزهري: (2/149).

(3) البيت لم ينسب لقائل معين. ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (2/56)، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (1/299)، شرح ابن عقيل: (1/237).

(4) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص243).

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (2/466).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/363).

(7) ينظر: إعراب القرين وبيانه للدرويش: (6/207)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن للخراط: (2/694)، إعراب القرآن للدعاس وصاحبيه: (2/263)، طلائع البشر لمحمد الصادق قمحاوي: (ص124).

(8) ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (16/385).

القول الثالث: أن تكون (إن) هاهنا بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، والمعنى: ما هذان إلا ساحران. وهو قول ابن زنجلة⁽¹⁾، وذكره "ابن خالويه والأزهري والعكبري وغيرهم"⁽²⁾.
أما من قرأ بتشديد النون من (هذان) فهي لغة معروفة⁽³⁾، وتوجيهها على ثلاثة أوجه:
أحدهما: أن يكون تشديدها عوضاً من ألف (هذا) التي سقطت من أجل حرف التشية.
والثاني: أن يكون للفرق بين النون التي تدخل على المبهم والتي تدخل على المتمكن، وذلك أن هذه النون إنما هي وجدت مشددة مع المبهم.
والثالث: إنما شددت للفرق بين النون التي لا تسقط في الإضافة، والنون التي تسقط في الإضافة.
قال بهذه الوجوه قوام السنة الأصبهاني⁽⁴⁾.

الثالثة: تشديد النون في (إن) وقراءة (هذان) بالألف.

وهذه القراءة مشكلة لمجيئها بالألف في (هذان)؛ لأن (إن) المشددة يجب إعمالها؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى. وقد اختلف في توجيهها على خمسة أقوال:
القول الأول: أنها على لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورهم، يستعملون المثني بالألف دائماً، نحو: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. وهو قول ابن خالويه⁽⁵⁾، واختاره الطبري⁽⁶⁾، الطبري⁽⁶⁾، وذكره أكثر المفسرين⁽⁷⁾.

(1) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 456).

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 243)، معاني القراءات للأزهري: (2/149)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/895).

(3) ينظر: معاني القراءات للأزهري: (2/149).

(4) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني: (ص 229).

(5) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص 242).

(6) ينظر: تفسير الطبري: (18/330-331).

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/184)، مشكل إعراب القرآن لمكي: (ص 36)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/362)، معاني القراءات للأزهري: (2/150)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/231-232)، حجة القراءات لابن زنجلة: (ص 454)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/250)، الكشف للزخشري: (3/72)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/895)، مجموع الفتاوى لابن تيمية: (15/250)، الدر المصون للسمين الحلبي: (8/67)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص 75).

قال السمين الحلبي: « وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد والكسائي. قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفاً. »⁽¹⁾

وقال الباقلاني⁽²⁾ منتصراً لهذا القول: « وقد قال قائلون من جلة أهل النحو: إن إثبات الألف في الرفع والنصب والخفض في (هذان) هو الأصح وهو القياس، قالوا: لأن الألف في ذلك تتبع فتحة ما قبلها، كما أن الواو في (مسلمون) تابعة لضممة ما قبلها، والياء في (مسلمين) تابعة للكسرة. »⁽³⁾

ويشهد لهذا القول قول الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى *** مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا⁽⁴⁾

وقول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَدْ بَلَّغَا فِي الْمُجْدِ غَايَتَاهَا⁽⁵⁾

القول الثاني: أن (إن) بمعنى (نعم)، والتقدير: نعم هذان لهما ساحران. وهو اختيار الزجاج⁽⁶⁾، ورجحه "السمعي" وابن عاشور⁽⁷⁾، وذكره "النحاس" والأزهري وأبو علي الفارسي والزنجشيري والعكبري والبيضاوي وابن هشام وغيرهم⁽⁸⁾

(1) الدر المصون للسمين الحلبي: (67/8).

(2) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، ولد سنة (338هـ)، الإمام العلامة، أوجد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي، صاحب التصانيف، كان ثقة إماماً بارعاً، انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، من مصنفاته: هداية المرشدين، إعجاز القرآن، التمهيد في الرد على الملحدة والمعتزلة والخوارج والمعتزلة، توفي سنة (403هـ). ينظر: في ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي: (17/190)، الأعلام للزركلي: (6/176).

(3) الانتصار للقرآن للباقلاني: (2/550).

(4) البيت للمتملس. ينظر: كتاب الحيوان للجاحظ: (4/388)، خزانة الأدب للبغدادي: (10/59).

(5) هذا الرجز منسوب لرؤية بن العجاج. ينظر ملحق ديوانه: (ص 168). وينسب أيضاً لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوانه: (ص 450).

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/362).

(7) ينظر: تفسير السمعي: (3/339)، التحرير والتنوير لابن عاشور: (16/252).

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (3/31)، معاني القراءات للأزهري: (2/151)، الحجة للقراء السبعة للفارسي: (5/230)،

الكشاف للزنجشيري: (3/72)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (2/895)، تفسير البيضاوي: (1/34)، شرح شذور الذهب

لابن هشام: (ص 77).

ويؤيده ما روي أن أعرابيا سأل ابن الزبير رضي الله عنه شيئا فحرمه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وصاحبها، يعني نعم ولعن الله صاحبها⁽¹⁾.

ويؤيده كذلك قول ابن جني: «وتكون إن بمعنى (نعم) فلا تقتضي اسما ولا خبرا قال الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبَا *** ح يَلْمَنِي وَالْوُهْنَةُ
وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا *** كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ⁽²⁾

أي نعم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة وليست اسما.»⁽³⁾

وضعف هذا القول السمين الحلبي بقوله: «وهو مردود من وجهين، أحدهما: عدم ثبوت (إن) بمعنى (نعم)، وما أورده مؤول: أما البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره: إنه كذلك. وأما قول ابن الزبير فذلك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف وحذف خبر (إن) للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان، وفيه تكلف لا يخفى. والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد ب (إن) المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة.»⁽⁴⁾

القول الثالث: أن الأصل: إنه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر. ذكره "الزجاج والأزهري والبيضاوي والسمين الحلبي وابن هشام وغيرهم"⁽⁵⁾

القول الرابع: أنه لما ثني (هذا) اجتمع ألفان: ألف هذا، وألف التثنية؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية، قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها. ذكره "الفراء وابن هشام"⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي: (250/6)، المحرر الوجيز لابن عطية: (50/4)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (383/3)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص77).

(2) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات. ينظر: ديوانه: (ص66)، خزانة الأدب للبغدادي: (216/11).

(3) اللمع في العربية لابن جني: (ص43).

(4) الدر المصون للسمين الحلبي: (65-66/8).

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (362/3)، معاني القراءات للأزهري: (150/2)، تفسير البيضاوي: (34/1)، الدر المصون للسمين الحلبي: (66/8)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص78).

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: (184/2)، شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص78).

ورده أبو علي الفارسي بقوله: «ومن زعم أنّ (هذان) في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا الألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في هذا لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرّة ياء، ومرّة ألفا دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت لمشابتها الحروف، فإذا ثبت زال بالتثنية مشابقتها للحروف، من حيث لم تثنّ الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة، ويدلّ على أن هذه الألف للتثنية أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتثنية. ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات ومن ذوات ومن هيهات، هذه كلّها حذفت فيها الألف والياء لقلّة تمكّنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا، ألفه، وتلحق التي تكون علما للتثنية، ومن ثم انقلبت مرّة ياء ومرّة ألفا.»⁽¹⁾

القول الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد - وهو (هذا) - جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثني كالمفرد لأنه فرع عليه. وهو قول ابن كيسان⁽²⁾، واختاره ابن تيمية محتجا له بأن بناء المثني إذا كان مفردة مبنيًا أفصح من إعرابه⁽³⁾.

ثم اعترض على نفسه بأمرين: أحدهما: أن السبعة أجمعوا على البناء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْتِئَاءَ هَتَيْنِ﴾ [الفصص: 27] مع أن (هاتين) تثنية (هاتا) وهو مبني.

والثاني: أن (الذي) مبني، وقد قالوا في تثنيته (اللذين) في الجر والنصب، وهي لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: 29].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء (هاتين) بالياء على لغة الإعراب لمناسبة (ابنتي) قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أن البناء في (إن هذان لساحران) أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران).

(1) الحجة للقراء السبعة للفارسي: (231/5).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: (32/3).

(3) ينظر: مجموع الفتاوى: (257/15)، التفسير الكبير لابن تيمية: (210/5).

وأجاب عن الثاني: بالفرق بين (اللدان) و(هذان) بأن (اللدان) تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بـ (الزيدان)، و(هذان) تثنية اسم على حرفين؛ فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف⁽¹⁾.

وردُّ أبي علي الفارسي على القول السابق يتناول هذا القول كذلك.

القول السادس: أن اسم (إن) ضمير القصة وهو (ها) التي قبل (ذان) وليست بالهاء التي للتثنية الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إن القصة ذان لساحران. ذكره السمين الحلبي، وأخبر بأن هذا القول رُدَّ من وجهين، أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تكتب (إنها) فيصلوا الضمير بالحرف قبله، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: 46]، فكتبهم إياها مفصولة من (إن) متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنه يؤدي إلى دخول لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ⁽²⁾.

هذا وقد زعم قوم أن هذه القراءة لحن، واستدلوا بآثار في ذلك ضعيفة، منها: أن عثمان رضي الله عنه قال: ((إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها.))

وهذا حديث لا يصح لأنه غير متصل⁽³⁾، ومحال أن يؤخر عثمان شيئاً ليصلحه من بعده⁽⁴⁾.

قال ابن تيمية: ((ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط وعثمان قد رآه في جميعها وسكت، فهذا ممتنع عادة وشرعا من الذين كتبوا ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها وهم يحفظون القرآن ويعلمون أن فيه لحنًا لا يجوز في اللغة فضلا عن التلاوة، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد، فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة؛ بل

(1) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (263-261/15).

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: (66/8).

(3) لأن في إسناده عكرمة مولى ابن عباس ويحيى بن يعمر، أما عكرمة فلم يثبت له ابن حجر سماعاً من عثمان في تهذيب التهذيب:

(264-263/7). وأما يحيى فقد أثبت أنه روى عن عثمان، كما في تهذيب التهذيب: (305/11). لكنه أثبت أنه كان يرسل كما

في تقريب التهذيب: (ص1070). وفي الإسناد عبد الله بن فطيمة، قال البخاري في التاريخ الكبير: (5/170-171): إسناده

منقطع.

(4) ينظر: مجموع الفتاوى: (253/15).

يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرًا لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: مر الكاتب أن يغيره. لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه. فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحنا أو غلطا، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرءوه، فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك.»⁽¹⁾

وقال المهدي: «وما روي عن عائشة - رضي الله عنها - من قولها: إن في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها. لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42] والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان.»⁽²⁾

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم، لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدي. والمروي عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها - رضي الله عنها - سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 162] بعد قوله: ﴿لَكِنَّ الرِّسْخُونَ﴾. وعن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: 69]، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾ فقالت: يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب. روى هذه القصة جماعة من المفسرين⁽³⁾.

قال ابن هشام: «وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها؛ فإن هذه القراءات كلها موجهة...، وهي قراءة جميع السبعة في ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ و﴿وَالصَّادِقِينَ﴾ وقراءة الأكثر في ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾ فلا يتجه القول بأنها خطأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل.»⁽⁴⁾

(1) المصدر نفسه: (15/ 253-254).

(2) شرح الهداية للمهدي: (ص 419).

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: (2/ 183)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (3/ 362)، الكشف والبيان للثعلبي: (6/ 250)، مفاتيح الغيب للرازي: (22/ 74).

(4) شرح شذور الذهب لابن هشام: (ص 75-80).

ورد الباقلاني ما روي عن عائشة وعثمان - رضي الله عنهما - رواية ودراية وأطال في ذلك⁽¹⁾.
ورده ابن تيمية بكلام يفهم منه أن الأثرين غير ثابتين عنده حيث قال: «ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطا منكرا كما قد بسط في غير هذا الموضوع: فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالألف، فكيف يتصور في هذا غلط. وأيضا فإن القراء إنما قرءوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرءون (سورة طه) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وهي من أول ما نزل من القرآن.»⁽²⁾

النتيجة:

الذي يظهر لي من خلال الدراسة - والله تعالى أعلم - أن الراجح في ما اختلف في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرٌ﴾ حسب كل قراءة كما يلي:
في قراءة تخفيف نون (إن) و(هذان) بالألف: الراجح القول الأول، وهو أن (إن) مخففة من الشديدة بطل عملها، ورُدَّ ما كان بعدها منصوبا إلى أصله، وهو (هذان) رفعا بالألف على الابتداء، والخبر (لساحران) واللام هي الفارقة؛ ورجح لأن هذا القول أشهر من القول الثاني، والقول المبني على الأشهر في اللغة راجح على غيره⁽³⁾.

وعليه فقول ابن الحاجب الأول في هذه المسألة موافق للقول الراجح.

في قراءة تشديد نون (إن) و(هذان) بالألف: الراجح القول الرابع، وهو أنه لما ثني (هذا) اجتمع ألفان: ألف (هذا) وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية، قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها؛ وذلك لأنه القول الذي يجمع بين القراءة بالياء والقراءة بالألف، والقراءتان صحيحتان ثابتتان بالتواتر.

(1) ينظر: الانتصار للقرآن للباقلاني: (2/531-550).

(2) مجموع الفتاوى: (15/255).

(3) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: (2/645).

ومعلوم أن اللغة المشهورة التي جاء بها القرآن في كل مثنى هو الرفع بالألف والنصب والجر بالياء، مثل قوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاِحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ وقوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: 11]، ومثل قوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: 3]، وقوله: ﴿وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [الكهف: 57].
وعليه فالقول الراجح عند ابن الحاجب في هذه المسألة غير موافق للقول الراجح.
هذا آخر ما تم جمعه ودراسته من أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات، وبنهاية هذا الفصل ينتهي جمع أقوال ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات ودراستها. والله أعلم بالصواب.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده عز وجل على أن أعانني ووفقني ويسر لي إتمام هذا البحث الذي هو بعنوان: أقوال الإمام ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات - جمعا ودراسة - وبعد خوض غمار هذا البحث، خلصت إلى النتائج الآتية:

- تكلم ابن الحاجب على مواضع كثيرة من القرآن الكريم وصلت إلى أكثر من مائتي موضعا مقسمة أقواله في تفسير هذه المواضع إلى خمسة أنواع: نوع يتعلق بالمعنى وتفسير الغريب، وثان يتعلق بالإعراب وتأثيره في المعنى، وثالث يتعلق بالبلاغة، ورابع يتعلق بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات، وخامس يتعلق بتوجيه القراءات المختلفة والمشكلة.

وافق القول الراجح فيها - حسب الدراسة - في أكثر من مائة وخمسة وثلاثين مسألة، وخالف في حوالي خمسين، وانفرد بالقول في أكثر من عشرة مواضع، ووقعت له زلة قدم واحدة. وكونه لم يأت على تفسير كل القرآن الكريم وعلى توجيه كل القراءات لأنه لم يعتمد ذلك، ولم يصنف في التفسير ولا في توجيه القراءات تصنيفات مستقلة.

- ما فسره ابن الحاجب وما وجهه من قراءات موجود في كتابين من كتبه المطبوعة الأمامي والإيضاح في شرح المفصل، أما باقي كتبه المطبوعة فلم أجد أثرا للتفسير أو التوجيه فيها.

- أكثر تفسير ابن الحاجب من نوع التفسير اللغوي وذلك لأن الرجل متبحر في علم العربية ومجتهد مطلق فيها، تشهد له بذلك مصنفاه ومن عاصره من العلماء.

- أجاب ابن الحاجب على كثير من الإشكالات التي أثرت أو قد تثار حول عدد من الآيات من خلال السياق أو التقديم والتأخير أو التعلق أو الإعراب أو القراءات وغير ذلك.

- ينفي ابن الحاجب أحيانا بعض المعاني أو الإعرابات التي يراها خاطئة حول آية ما ولا يذكر القول الصواب ولا رأيه فيها، فتراه ينفي ويسكت.

- اعتمد بعض أقوال ابن الحاجب بعض المفسرين ومن كتبوا في علوم القرآن وجعلوا ذلك من بين مصادرهم، مثل السمين الحلبي والزركشي والآلوسي وابن عاشور، وقد مر بنا في هذا البحث ما

يثبت ذلك.

- يعتبر ابن الحاجب من العلماء الذين يمثلون مدرسة أهل اللغة في تفسير القرآن الكريم مثل الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم، وتفسيره وتوجيهه للقراءات يحسن أن يحدو حذوه فيها الخذاق من العلماء فينتجوا لنا تفسيراً كاملاً على طريقة ابن الحاجب ومنهجه.

- في بعض ما فسر ابن الحاجب لا يعتمد تفسيراً كاملاً للآية، بل يرجع إلى كتب التفسير لمعرفة التفسير الكامل، لأنه في بعض ذلك يوضح التركيب ويعرب الغامض ولا يبين المقصود من الآية.

- التوصيات:

إنني وفي نهاية هذا البحث أرى أن من حقوق علمائنا الذين منحونا عصارة فكرهم، وزبدة تجاربهم، وبذلوا الكثير من الجهد والوقت والصحة خدمة للأجيال، وقدموا أرواحهم رخيصة في سبيل الذود عن دينهم وكرامة أمتهم، أن نعني بتراتهم خدمة وتحقيقاً، جمعاً وإخراجاً، وأن نبذل بعض الجهد والوقت والمال من أجل أن ينتفع الخلف بتراث السلف، لهذا وبعد خوض غمار هذا البحث الشاق والمتعب أوصي بما يلي:

- إنتاج بحوث مشابهة لهذا البحث لعلماء آخرين مثل الإمام السهيلي، فتجمع أقواله في التفسير وتدرس. ومثل الإمام النحوي ابن هشام الأنصاري الذي كنت قد جمعت له من كتبه ما فسرته من القرآن الكريم في رسالتي للماجستير، وكان ما فسرته كما كبيرا يحتاج إلى دراسة. كذلك اعتنى ابن هشام بتوجيه القراءات تستحق أن تجمع وتدرس.

- العناية بالتفسير المقارن فتصنف فيه المصنفات وتكثر فيه الدراسات ويتبين من خلال ذلك راجح الأقوال في التفسير من مرجوحها وخطؤها من صوابها.

هذا ما تم جمعه وتسطيره في هذا البحث الذي أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يجعله بحثاً مبارکاً نافعا وأن يجعله في موازين الحسنات إنه قريب مجيب الدعوات.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

تم بحمد الله

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم لهم.

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية.

خامساً: قائمة المصادر والمراجع.

سادساً: فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
--------	-------	-------

سورة الفاتحة

233	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾
-----	---	--

سورة البقرة

65-40	1	﴿الْم﴾
65	2	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾
121	6	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾
41	17	﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴿١٧﴾﴾
331	46	﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴿٤٦﴾﴾
294-254	60	﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴿٦٠﴾﴾
41	71	﴿قَالُوا أَفَلَن نَّجِيَّتْ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾
331	76	﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴿٧٦﴾﴾
83-82	81	﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴿٨١﴾﴾
450-429	83	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴿٨٣﴾﴾
42	88	﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾
127	90	﴿بِسْمَا أَسْتَرَوْا بِهِ ﴿٩٠﴾﴾
122	118	﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا ءَايَةٌ ۖ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴿١١٨﴾﴾
43	128	﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكًا وَتُبَّ عَلَيْنَا ﴿١٢٨﴾﴾
161	151	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا ﴿١٥١﴾﴾
98	166	﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴿١٦٦﴾﴾

160-66	167	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنتَ لَنَا كَرَةٌ فَنَسَبْنَا مِنْهُمُ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾
252-241	180	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾
404	183	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾
161-74	185	﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾
338-179	187	﴿ ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ ﴾
340		
247	198	﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾
123	198	﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَكُمُ وَإِن كُنْتُمْ مِّن قَبْلِهِ لَمِن الضَّالِّينَ ﴾
129-123	200	﴿ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ لِكَيْذِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾
449	214	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ ﴾
322	230	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا مَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾
322	231	﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾
322	232	﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾
323	236	﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾
323	237	﴿ وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾
331	241	﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾
371	254	﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾
32	259	﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعَظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾
124	274	﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾
373	275	﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾
340	280	﴿ فَظَنِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
252-340	282	﴿ فَإِن لَّمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾
43	286	﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾

سورة آل عمران

475	3	﴿ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾
66	07	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾
248	09	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْأَمْعَادَ ﴾
131	35	﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾
233-83	36	﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾
144	52	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾
273	55	﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾
74-54	72	﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهُ النَّهَارِ وَآكْفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾
226	97	﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَسْبُ الْبَيْتِ ﴾
267-242	102	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾
233	113	﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾
124	154	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾
466-125	159	﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِيَتَّخِذَهُمْ ﴾

سورة النساء

44	01	﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾
494	3	﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
125	4	﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾
475-324	11	﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كُرِّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ... ﴾
358-125	12	﴿ وَإِنْ كَانِ رَجُلٌ يُّورِثُ كَلَلَةً ﴾

314-126	20	﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴾
357		
420	22	﴿ أَتَأْخُذُونَهُ ﴾
279	22	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾
184	43	﴿ وَإِن كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾
126	46	﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾
124	58	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾
435	74	﴿ يَغْلِبُ فَسَوْفَ ﴾
-83-82	77	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ
165-128		الْفِتْنَالِ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴿
76	105	﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ ﴾
74-54	155	﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّيثَقَهُمْ ﴾ ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا
466		قَلِيلًا ﴾
473	162	﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾
182	165	﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾
127	171	﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ۚ أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
335	176	﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴿

سورة المائدة

325-184	06	﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾
449		
145	06	﴿ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
198	06	﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا ﴾

130	19	﴿ يٰٓأَهْلَ الْكِتٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ ﴾
325	38	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا اَيْدِيَهُمَا ﴾
297	46	﴿ وَفَقَيْنَا عَلٰٓى ءَاثَرِهِمْ بِعِيْسٰى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾
429-296	47	﴿ وَلِيَحْكُمَ اَهْلُ الْاِنْجِيلِ بِمَا اَنْزَلَ اللّٰهُ فِيْهِ ﴾
48	60	﴿ قُلْ هَلْ اُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذٰلِكَ مُتُوْبَةً عِنْدَ اللّٰهِ مَن لَعَنَهُ اللّٰهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ ﴾
365-346	67	﴿ يٰٓاَيُّهَا الرَّسُوْلُ بَلِّغْ مَا اُنزِلَ اِلَيْكَ مِّنْ رَبِّكَ وَاِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾
473	69	﴿ اِنَّ الْاٰمِنِيْنَ ءَامَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا وَالصَّٰبِغِيْنَ ﴾
348-346	70	﴿ كَلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُوْلٌ اِيْمَا لَاتَهْوٰٓى اَنْفُسَهُمْ فَرِيْقًا كٰذِبُوْا وَّفَرِيْقًا يَّقْتُلُوْنَ ﴾
284	73	﴿ وَاِنْ لَّمْ يَنْتَهُوْا عَمَّا يَقُوْلُوْنَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا مِنْهُمْ عَذَابٌ اَلِيْمٌ ﴾
347	109	﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللّٰهُ الرَّسُلَ فَيَقُوْلُ مَا ذَا اُجِبْتُمْ قَالُوْا لَا عِلْمَ لَنَا ﴾
347-130	116	﴿ اِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾

سورة الأنعام

130	59	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِيْحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا اِلَّا هُوَ ﴾
44	75-74	﴿ وَاِذْ قَالَ اِبْرٰهِيْمُ لِاَبِيْهِ ءَا زَرَ اَتَّخِذُ اَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾
88	76	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ رَآ اَكُوْبٰنًا ﴾
88	83	﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنٰهَا اِبْرٰهِيْمَ عَلٰٓى قَوْمِهِ ﴾
125	91	﴿ قُلِ اللّٰهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ ﴾
143	93	﴿ وَالْمَلٰٓئِكَةُ باسِطُوْا اَيْدِيَهُمْ اَخْرِجُوْا اَنْفُسَكُمْ ﴾
148	100	﴿ وَجَعَلُوْا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ ﴾
243-45	109	﴿ هَلْ يَنْظُرُوْنَ اِلَّا اَنْ تَاْتِيَهُمُ الْمَلٰٓئِكَةُ اَوْ يٰتِيْ رَبُّكَ اَوْ يٰتٰى ﴾
243	110	﴿ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوْا بِهِ ءَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَدَرُوْهُمْ فِى طُعْيٰنِهِمْ يَعْهَدُوْنَ ﴾
290	111	﴿ وَلَوْ اَنَّآ نَزَّلْنَا اِلَيْهِمُ الْمَلٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُوْنَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ﴾

2	151	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنتُمْ مَآحِرَمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ ؕ أَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ ﴾
146	152	﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
82	160	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ ﴾
82	164	﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۖ ﴾ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۖ ﴾

سورة الأعراف

67	1	﴿ الْمَصَّ ﴾
55	3	﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾
234	4	﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾
55	10	﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾
244	12	﴿ قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ ﴾
301-244	27	﴿ لَا يَفْنَنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ ﴾
66	32	﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۖ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ... ﴾
101	37	﴿ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾
340	54	﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾
347	56	﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾
131	81	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ﴾
131	142	﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ۖ ﴾
373	156	﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۖ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾
49	164	﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعْبُدُونَ قَوْمًا مَّا أَلَّهِ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾
299	170	﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾
46	172	﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ... ﴾

132	177	﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِبَايَعِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾
132	185	﴿ أُولَئِكَ يَنْظُرُونَ فِي مَلَكَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ ﴾
348	188	﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾

سورة الأنفال

267-244	25	﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾
397	38	﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾
246	43	﴿ وَلَوْ أَرَدْنَا لَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَلِنَنْزِعْنَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾
348	47	﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ ﴾

سورة التوبة

46	3	﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ ... ﴾
430	50	﴿ إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾
46	69	﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ... ﴾
246	123	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَانِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾

سورة يونس

458	16	﴿ وَلَا أَدْرِيكُمْ ﴾
314-133	32	﴿ فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنْتِ تُصِرُّونَ ﴾
432	35	﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾
358	41	﴿ وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلٍ وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ ﴾
133	49	﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾
134	50	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابُهُ بَيْنَنَا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾
432	71	﴿ وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأٌ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ ﴾

412	76	﴿ إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
349	77	﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾
379	81	﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِطُهُمْ ﴾
449	89	﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

سورة هود

247	12	﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾
386	40	﴿ قُلْنَا أَجْمَلُ فِيهَا ﴾
247	41	﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرُنَهَا وَفَرَسَهَا إِنَّ رَبِّي لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾
482	48	﴿ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ ﴾
376-184	52	﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾
314	69	﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَىٰ قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ ﴾
402	78	﴿ قَالَ يَتَقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾
278	81	﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ﴾
247	87	﴿ قَالُوا يَشْعِيبُ أَصْلُوكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾
452-47	108-105	﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُقَىٰ وَسَعِيدٌ ﴾
451	111	﴿ وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة يوسف

33	12	﴿ أَرْسَلَهُ مَعَا غَدَا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ ﴾
135	18	﴿ وَجَاءَ عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾
136	19	﴿ قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةٍ ﴾
136	26	﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾
136	31	﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾

297-59	37	﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾
297	76	﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾
74-54	106	﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾

سورة الرعد

125	1	﴿ التمر ﴾
-----	---	-----------

سورة إبراهيم

397	10	﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾
256-71	17	﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمِيتٍ ﴾
148-47	22	﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لِمَ أَقْضَى الْأَمْرَ إِيَّائِ اللَّهِ وَعَدَّكُمْ ... ﴾
137	31	﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾
403	46	﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرَهُمْ ﴾

سورة الحجر

248	2	﴿ رَبِّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾
159	12	﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾
349	38-37	﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ ﴾
278	43	﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
138	48-45	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ... ﴾
363	94	﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تَأْمُرُ ﴾

سورة النحل

404	12	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴿١٢﴾ ﴾
-----	----	---

350-139	24	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾
350-139	30	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ﴾
384	53	﴿ وَمَا يَكُومُ مِنْ نِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ تُرَى إِذَا مَسَّكُمْ الْأُضْرُ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾
48	62	﴿ لَا جِزْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾
212	98	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾

سورة الإسراء

340-182	1	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾
412	7	﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْسُوا وُجُوهَكُمْ ﴾
	16	﴿ أَمْرًا مُتَرَفِّهًا ففَسَفُوهَا فِيهَا ﴾
137	53	﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
49	80	﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾
140	37	﴿ إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾
140	94	﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾

سورة الكهف

141	24-23	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
404	25	﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾
299	30	﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ الْجِزْمَ مِنَ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾
298-142	38	﴿ لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴿٣٨﴾ ﴾
457	57	﴿ وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾
307-247	71	﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾
143	74	﴿ أَقَلَّتْ نَفْسًا رَكِيبَةً بغيرِ نَفْسٍ ﴾
298	77	﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا ﴾

سورة مريم

68	1	﴿ كَهَيْعَصَ ﴾
68	2	﴿ ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾
375	20	﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾
409	28	﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾
142	69	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾
160-66	82-81	﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ ﴾
82	91-90	﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَتَشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ... ﴾
54	92	﴿ وَمَا يُبْغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ ﴾

سورة طه

271	16	﴿ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا ﴾
247	44	﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾
248-144	59-58	﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ... ﴾
453	63	﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا ﴾
274	71	﴿ وَلَا صَلْبِنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾
49	82	﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٨٢﴾ ﴾
145	131	﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾

سورة الأنبياء

249-49	22	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
379	60	﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذُكُرُهُمْ ﴾
466	88	﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَبَحَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾
426	90	﴿ وَأَصْلَحَ خَالَهُ، زَوْجَهُ ﴾

261-250	95	﴿ وَكَرُمٌ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾
264		
250	97	﴿ كَفَرُوا يَنْوَلْنَآ قَدْ كُنَّا فِي عَفْوََةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِيْنَ ﴾
146	104	﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَآءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾

سورة الحج

351	5	﴿ لِنَبِيْنٍ لَّكُمْ وَنَفَرٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾
146	13-12	﴿ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَبْفَعُهُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالَةُ الْبَعِيْدُ ﴿١٣﴾ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾
250	22	﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيْدُوا فِيهَا ﴾
147	25	﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ تُذِقُهُ مِنْ عَذَابِ الْيَمْرِ ﴾
250	30	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّوْرِ ﴾
472	46	﴿ فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾
351	63	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾

سورة المؤمنون

339-338	14	﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا ﴾
351		
386	22	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾
340-339	27	﴿ فَاسْأَلْ فِيهَا ﴾
386		
387-340	28	﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ﴾
137	36	﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
160-66	100-99	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا ... ﴾

سورة النور

326	5-4	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ ﴾
306	21	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾
434	52	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾
251	63	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
282	64	﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنشَأَ عَلَيْهِ ﴾

سورة الفرقان

358	63	﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾
251	71	﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ ﴾

سورة الشعراء

376	4	﴿ إِنْ دَشَا نَزَلِ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾
380-201	27	﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾
252	72	﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾
50	113-111	﴿ قَالُوا أَنْزَمْنَا لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾
235	166-165	﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ ﴾
252	203-200	﴿ كَذَلِكَ سَلَكَنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾
54	211-210	﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ * وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾

سورة النمل

225	06	﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾
244-51	18	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ﴾

251-147	45	﴿ وَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾
---------	----	---

سورة القصص

148	25	﴿ قَالَتْ إِنَّكَ ابْنُ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾
471	27	﴿ إِحْدَىٰ أَبْنَىٰ هُنَيْنٍ ﴾
277-97	47	﴿ وَلَوْلَا أَن نُّصِيبَهُمْ مُّصِيبَةً بِمَا فَعَدِمْتَ أَيْدِيَهُمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ ﴾
108	55-52	﴿ الَّذِينَ ءَانَيْنَهُمُ الْكُتُبَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾
51	55	﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ ﴾
53	68	﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾
53	82	﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَآتُ ... ﴾

سورة العنكبوت

68	2-1	﴿ أَلَمْ * أَحْسِبَ النَّاسَ أَن يَتَرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾
68	3	﴿ وَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ ﴾
115	25	﴿ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾
54	48	﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِآرْتَابِ الْمُبْطِلِينَ ﴾
281	65	﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ ﴾
125	69	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾

سورة الروم

68	4-1	﴿ أَلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ... ﴾
436	27	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ ﴾
468	57	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ ﴾

سورة لقمان

148	15	﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ﴾
287	27	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾

سورة السجدة

299	20	﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ ۖ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ﴾
435	29	﴿ قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ ﴾

سورة الأحزاب

387-373	12	﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾
253-248	18	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ ﴾
386-374	22	﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ ﴾
387-373	23	﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ﴾
353	24	﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ ۖ إِنْ شَاءَ ﴾
312	32	﴿ يَنْسَاءَ النَّبِيَّ لَسْتَنْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
371	35	﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾
82	58	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا كَتَبْنَا ﴾

سورة سبأ

435-315	9	﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾
149	13	﴿ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ﴾
149	14	﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَنَّتْ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾

سورة فاطر

99-98	14	﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ ﴾
-------	----	--

150	37	﴿أُولَٰئِكَ نَعْمِ لَكُمْ مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾
-----	----	--

سورة يس

386-339	41	﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَسْحُونِ﴾
150	58-57	﴿لَهُمْ فِيهَا فَنَكِهَةٌ وَلَهُمْ مَّا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾
54	69	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾
54	70	﴿وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾

سورة الصافات

405-55	7-6	﴿إِنَّا زَيْنَبًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾
--------	-----	---

سورة ص

55	3	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾
-216	75	﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾
264-218		

سورة الزمر

39-38	2	﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾
143	3	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾
314	9	﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
359	53	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾
55	59-57	﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾
233	66	﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾

سورة غافر

151	3-2	﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾
-----	-----	---

152-55	10	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾
406	37-36	﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَمُنْ أَبْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ ﴾
148	84	﴿ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴾

سورة فصلت

471	29	﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أضَلَّانَا ﴾
125	30	﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا ﴾
473	42	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾

سورة الشورى

127	2-1	﴿ حَمْرٌ * عَسَقٌ ﴾
194	30	﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾
281-323	40	﴿ وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا ﴾

سورة الزخرف

354-50	39	﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾
355	48	﴿ وَمَا نُزِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾
301	62	﴿ وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ ﴾

سورة الدخان

254-248	49	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾
---------	----	---

سورة الجاثية

407	21	﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾
-----	----	---

سورة الأحقاف

355	11	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾
356	15	﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾
323	24	﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنَا ﴾
397-339	31	﴿ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾

سورة محمد

أ	24	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْرَ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾
357	31	﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجْهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾ ﴾

سورة الفتح

358-56	16	﴿ ... سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقْتَلُونَ بِهِمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾
332		
318	29	﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾

سورة الحجرات

435	11	﴿ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ ﴾
163-162	12	﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾
314		

سورة ق

282	22	﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾ ﴾
153	31	﴿ وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُنْفِقِينَ غَيْرَ بِعِيدٍ ﴾

سورة الذاريات

371	15	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾
-----	----	--

57	17	﴿ إِذْ يَنْفَى السَّمَوَاتِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ ﴾
----	----	--

سورة الطور

323-252	44	﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾
---------	----	--

سورة النجم

453	1	﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾
-----	---	------------------------------

سورة القمر

254	12	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدَرٍ ﴿١٢﴾ ﴾
366	16	﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ ﴾
153	49	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾
153	52	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾
225	55	﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدٍ ﴾

سورة الرحمن

435	39	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ ﴾
-----	----	-------------------------------

سورة الحديد

159	10	﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾
244-100	29	﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾
264		

سورة الحشر

98	16	﴿ كَشَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾
----	----	---

سورة المجادلة

356	13	﴿فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
306	19	﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾

سورة الصف

450-254	12-11	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ.....﴾
---------	-------	--

سورة المنافقون

310	4	﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾
133	11	﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾
268	15-14	﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيَّاكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ.....﴾

سورة التغابن

234	16-15	﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيَّاكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ.....﴾
-----	-------	---

سورة التحريم

358	4	﴿إِنْ نُبَايَعُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾
-----	---	---

سورة الحاقة

55	41	﴿قَلِيلًا مَّا تُوْمِنُونَ﴾
55	42	﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾

سورة نوح

359	4	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
162	8	﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾

سورة الجن

408	19-1	﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾
-----	------	---

سورة المزمل

359	4-1	﴿يَتَأْتِيَ الْمُزْمَلُ ﴿١﴾ قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ تَصَفَّهُ؛ أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ ...﴾
300	14	﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيرًا مَهِيلًا ﴿١٤﴾﴾
409	20	﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي إِلَيْهِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾

سورة المدثر

453	34-33	﴿وَالْيَلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿١﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا اسْفَر ﴿٢﴾﴾
82	38	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾

سورة القيامة

100	01	﴿لَا أُقْسِمُ بِوَجْهِ الْقَيْمَةِ ﴿١﴾﴾
-----	----	---

سورة الإنسان

147	6	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴿٦﴾﴾
57	18	﴿عَيْنًا فِيهَا تُسْمَى سَلْسَبِيلًا ﴿١٨﴾﴾

سورة التكوير

452-451	-16-15 18-17	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَيْسِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَالْيَلِ إِذَا عَسَّسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَّسَ ﴿١٨﴾﴾
---------	-----------------	--

سورة الانفطار

371	14-13	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾
-----	-------	--

سورة المطففين

314	01	﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾
-----	----	----------------------------------

سورة الانشقاق

451	16	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالسَّفَقِ ﴿١٦﴾﴾
-----	----	-----------------------------------

سورة البروج

225	16-14	﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾
-----	-------	--

سورة الطارق

464	4	﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
-----	---	--

سورة الفجر

464-451	19	﴿ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾
435	26-25	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ﴿٥٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَاهُ أَحَدٌ ﴿٥٦﴾ ﴾

سورة الليل

315	3-1	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣﴾ ﴾
-----	-----	--

سورة العلق

255	16-15	﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿٥٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿٥٦﴾ ﴾
433	7-6	﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ * أَن رَّأَاهُ اسْتَعْجَى ﴾

سورة الزلزلة

33	06	﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا ﴾
----	----	---

سورة القارعة

334	2-1	﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾
316	3	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٣﴾ ﴾

فهرس أطراف الأحاديث النبوية والآثار

فهرس أطراف الأحاديث:

رقم الصفحة	طرف الحديث
264.....	أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم
458.....	أمعك ماء.....
339.....	إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما
86.....	إن الله خلق الأرواح قبل الأجسام بكذا سنة
83.....	إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك
407.....	إن رحمتي غلبت أو سبقت غضبي
77.....	إنا نكري، فهل لنا من حج؟
122.....	الإيمان بضع وسبعون شعبة
458.....	دعها فإني أدخلتها طاهرتين.....
459.....	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل هذا
60.....	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة
491.....	كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة.....
291.....	لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
77.....	لتأخذوا مناسككم
162.....	اللهم صل على محمد وعلى آل محمد.....
364.....	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
268.....	مثل القائم على حدود الله والواقع فيها
65.....	مر أبو ياسر بن أخطب، في رجال من يهود
260.....	من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة

268..... نعم إذا كثرت الخبث
339..... هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ

فهرس أطراف الآثار:

رقم الصفحة	قائل الأثر	طرف الأثر
48.....	ابن عباس	إن الله إنما افترض على بني إسرائيل اليوم
472.....	عثمان	إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألستها
470.....	ابن الزبير	إن وصاحبها
78.....	ابن عباس	كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية
364.....	عائشة	من حدثك أن محمدا صلى الله عليه وسلم كتم شيئا
369.....	عمر	نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
473.....	عائشة	يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب
61.....	علي	يا كهيعص، يا حم عسق

فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	العلم	الصفحة
-1	إبراهيم إسماعيل الإياري	169
-2	إبراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحاق، الزجاج النحوي	35
-3	أبو بكر بن مسعود بن أحمد، الكاساني	329
-4	أحمد بن مصطفى المراغي، مفسر مصري	80
-5	أحمد بن عمار، أبو العباس، المهدي التميمي، المفسر المقرئ	269
-6	أحمد بن محمد المظفر ابن المختار، أبو العباس، بدر الدين الرازي	91
-7	أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، النيسابوري، المعروف بالثعلبي	75
-8	أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المرادي المعروف بالنحاس	33
-9	أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة، الحسيني الأنجزي	166
-10	أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري	301
-11	أحمد بن يوسف بن عبد الدائم	70
-12	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي	340
-13	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة	61
-14	إسماعيل بن محمد ابن الفضل الأزدي	71
-15	إسماعيل حقي بن مصطفى	84
-16	جرول بن أوس بن مالك، أبو مليكة، العبيسي، لقب بالخطيئة	128
-17	الحارث بن أسد، أبو عبد الله، المحاسبي	332
-18	الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران	146
-19	الحسن بن محمد بن الحسين	79
-20	حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المرادي المراكشي	249
-21	الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الهمداني	452

- 22- الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم المغربي.....302
- 23- الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي.....80
- 24- الحسين بن مسعود، أبو محمد، الفراء البغوي الشافعي.....33
- 25- الحكم بن عتيبة، أبو عبد الله، الكندي.....334
- 26- حماد بن أبي سليمان بن مسلم، أبو إسماعيل، الكوفي.....330
- 27- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد يعرف بالوقاد.....183
- 28- داود بن نصير، أبو سليمان، الطائي الكوفي.....338
- 29- الربيع بن أنس بن زياد البكري الخراساني المروزي.....61
- 30- رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحي البصري.....61
- 31- زفر بن الهذيل بن قيس بن سلم أبو الهذيل العنبري.....338
- 32- زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، أبو يحيى.....79
- 33- زيد بن أسلم، أبو عبد الله، العدوي العمري المدني الفقيه.....59
- 34- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عمر.....61
- 35- سعيد بن أوس، أبو زيد، البصري اللغوي العلامة.....491
- 36- سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط.....64
- 37- شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر، الأسدي الكوفي.....432
- 38- طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن، الفارسي.....334
- 39- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، شهاب الدين المقدسي.....25
- 40- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو اليمن.....351
- 41- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، الأنباري.....313
- 42- عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد، الثعالبي.....291
- 43- عبد الرحمن بن محمد مجير الدين المقدسي.....317
- 44- عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم.....271
- 45- عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز، الكنانى.....123

- 46- عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر، الجرجاني..... 328
- 47- عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، أبو القاسم، القشيري النيسابوري..... 47
- 48- عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان..... 473
- 49- عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، النسفي..... 81
- 50- عبد الله بن الحسين، أبو البقاء، محب الدين، العكبري..... 154
- 51- عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، التاجر الواسطي..... 461
- 52- عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي..... 76
- 53- عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري..... 70
- 54- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج..... 64
- 55- عثمان بن جني أبو الفتح..... 71
- 56- عطية بن الحارث، أبو روق، الهمداني..... 120
- 57- علي بن أحمد بن حسن، أبو الحسن، التجيبي..... 79
- 58- علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، الواحدي، النيسابوري..... 71
- 59- علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الأخفش الصغير النحوي..... 172
- 60- علي بن فضال بن علي بن غالب، أبو الحسن، المجاشعي..... 292
- 61- علي بن عبد الكافي السبكي..... 305
- 62- علي بن محمد بن إبراهيم، علاء الدين الشيعي البغدادي الصوفي..... 84
- 63- علي بن محمد بن العباس، أبو حيان التوحيدي البغدادي..... 291
- 64- علي بن مؤمن بت محمد المعروف بابن عصفور..... 183
- 65- عمر بن علي بن عادل، أبو حفص، سراج الدين..... 156
- 66- عمر بن محمد، أبو علي، الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين..... 183
- 67- غيلان بن عقبة بن بهيس، أبو الحارث، من مضر..... 82
- 68- الفضل بن الحسن بن الفضل أبو علي أمين الدين الطبرسي..... 302
- 69- كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عويمر..... 150

- 70- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله، الأصبحي..... 88
- 71- محمد بن ابراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري..... 326
- 72- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر زين الدين الرازي..... 361
- 73- محمد بن أحمد الشرييني، شمس الدين، المعروف بالخطيب الشرييني..... 80
- 74- محمد بن أحمد ابن الأزهر، أبو منصور، الأزهري الهروي الشافعي..... 336
- 75- محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن..... 168
- 76- محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي..... 338
- 77- محمد بن الحسن، نجم الدين، الرضي الإمام المشهور..... 318
- 78- محمد بن الحسين بن عبيد الله، أبو يعلى، الصيرفي المعروف بابن السراج..... 183
- 79- محمد بن السائب بن بشر، أبو النصر، الكلبي..... 64
- 80- محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر البصري..... 469
- 81- محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، ابن الباقلاني..... 191
- 82- محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب..... 58
- 83- محمد بن زياد بن الأعرابي، أبو عبد الله، الهاشمي..... 335
- 84- محمد بن سليمان بن أحمد، أبو عبد الله، النفري، المالمقي..... 37
- 85- محمد بن صالح بن مجدي بن ملوكة التونسي..... 122
- 86- محمد بن طيفور، أبو عبد الله، الغزنوي السجاوندي..... 81
- 87- محمد بن عبد الرحمن بن محمد الحسني..... 166
- 88- محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين ابن الصائغ..... 79
- 89- محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي..... 182
- 90- محمد بن عبد الله بن عيسى المري ابن أبي زمين..... 75
- 91- محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر، الشاشي..... 60
- 92- محمد بن علي بن الحسن، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي..... 124
- 93- محمد بن علي بن محمد، أبو بكر، محيي الدين، الطائي..... 121

- 94 - محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدين، التيمي البكري.....60
- 95 - محمد بن عمر نوي.....272
- 96 - محمد بن كعب بن حيان بن سليم.....63
- 97 - محمد بن المثنى أبو عبيدة.....73
- 98 - محمد بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، الوزغمي.....80
- 99 - محمد بن محمد بن محمد، أبو الفيض، مرتضى الحسيني.....70
- 100 - محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، الماتريدي.....88
- 101 - محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود.....76
- 102 - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المبرد، الأزدي.....58
- 103 - محمد ثناء الله، الهندي، الباني، النقشبندي.....84
- 104 - محمود بن أبي الحسن، أبو القاسم، نجم الدين النيسابوري.....265
- 105 - محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم، برهان الدين الكرمانى.....368
- 106 - محمود بن عبد الله، أبو الثناء، الحسيني الألويسي.....71
- 107 - محمد بن القاسم بن بشار.....74
- 108 - مكى بن أبي طالب، أبو محمد، القيسي.....57
- 109 - منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر التميمي المروزي.....94
- 110 - نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفتح، الشيباني الجزري.....269
- 111 - النضر بن شمائل بن خرشة بن زيد، أبو الحسن، المازني.....336
- 112 - نصر بن محمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندي.....362
- 113 - نعيم بن عبد الله المجرم، مولى عمر بن الخطاب.....338
- 114 - هارون بن موسى، أبو عبد الله، الأعور العتكي البصري الأزدي.....36
- 115 - هوزة بن الحارث بن عجرة، السلمى، يعرف بابن الحمامة.....128
- 116 - يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء.....58
- 117 - يحيى بن علي بن محمد، أبو زكريا، الشيباني.....123

- 118 - يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي.....342
- 119 - يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب، السكاكي.....218
- 120 - يونس بن حبيب، أبو بشر العجلي، الأصبهاني.....207

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة

البيت

- 416.....إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِتَّيْنِ عَامًا *** فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ.....
- 256.....أَنَا الْمَوْتُ الَّذِي آتَى عَلَيْكُمْ *** فَلَيْسَ لِهَارِبٍ مِنِّي نَجَاءُ.....
- 69.....أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ.....
- 68.....وَهِيَ: قُرْآنُ اللَّهِ يَا أَصْحَابُ *** قَدْ عَجَزَتْ فُرَيْشُ وَالْأَعْرَابُ.....
- 82.....وَمُطْعَمُ الصَّيْدِ هَبَّالٌ لُبْعِيَّتِهِ *** أَلْفَى أَبَاهُ بِذَلِكَ الْكَسْبِ يَكْتَسِبُ.....
- 62.....بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٌ وَإِنْ شَرًّا فَا *** وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا إِنْ تَأ.....
- 456.....يَا لَيْتَ بَعْلِكَ قَدْ غَدَا *** مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا.....
- 68.....الْقَوْلُ فِي حُرُوفِ الْإِفْتِيحِ *** فِيهِ خِلَافٌ يَا أُولِي الصَّلَاحِ.....
- 378.....فَلَمَّا لَبَسَ اللَّيْلُ أَوْ حِينَ نَصَبْتُ *** لَهُ مِنْ خَدَا آذَانِهَا وَهُوَ جَانِحٌ.....
- 76.....أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لِأَنِّي *** أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخِيَلًا مُخَلِّدًا.....
- 93.....وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ *** هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ.....
- 161.....شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ *** يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَذُ.....
- 167.....فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفِي مَدَجِّجٍ *** سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ.....
- 261.....أَعَاذَلْ مَا يُدْرِيكَ أَنْ مَنِيَّتِي *** إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ.....
- 71.....أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ *** أَتَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَثَمُودِ.....
- 71.....إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي صُورَةِ الْجُحْدِ أُثْبِتَ *** وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ.....
- 457.....عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *** حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا.....
- 258.....نزلتم منزل الأضياف منا *** فأعجلنا القرى أن تشتمونا.....
- 299.....لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ *** نَعَصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا.....
- 427.....وَهِزَّةٌ نِسْوَةٍ مِنْ حَيٍّ صِدْقٍ *** يُزَجِّجُنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا.....
- 463.....وَأَشَمَّتْ الْعُدَاةَ بِنَا فَأَضْحَوْا *** لَدَيْ يَتَبَاشِرُونَ بِمَا لَقِينَا.....
- 469.....فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى *** مَسَاغًا لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا.....

- 469.....-إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *** قَدْ بَلَغَا فِي الْمُجْدِ غَايَتَاهَا.
- 94.....-فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ *** تَثَبَّتَ مُوسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا.
- 94.....-يَا أُمَّ عَمْرٍو جَزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً *** رُدِّي عَلَيَّ فُوَادِي كَالَّذِي كَانَا.
- 36.....-والقاسمُ الإمامُ في الحُرُوفِ *** أبو عُبَيْدٍ صَاحِبُ التَّصْنِيفِ.
- 36.....-اخْتَارَ مِنْ مَذَاهِبِ الْأُمَّةِ *** مَا قَدْ فَشَا وَصَحَّ عِنْدَ الْأُمَّةِ.
- 36.....-وَذَاكَ فِي تَصْنِيفِهِ مُسَطَّرٌ *** (مُعَلَّلٌ) مُبَيَّنٌ مُحَرَّرٌ.
- 72.....-ف"كِدَتَ تَصْبُو" مُتَّفٍ فِيهِ الصَّبَا *** و"لَمْ يَكْدُ يَصْبُو" كَمَثَلٍ "مَا صَبَا".
- 72.....-وغيرُ ذَا عَلَى كَلَامَيْنِ يَرِدُ *** كَوَلَدَتْ هِنْدُ وَلَمْ تَكْدُ تَلِدُ.
- 131.....-مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ *** إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ.
- 266.....-فَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضُ إِلَّا تَسْخَرَا *** لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمِطَ الْقَفْنَدَرَا.
- 300.....-لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ *** نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا.
- 21.....-تَرِ الْعِلْمَ وَالْأَدَابَ وَالْفَضْلَ وَالتَّقَى *** وَنَيْلَ الْمُنَى وَالْعِزَّ غُيْبِنِ فِي قَبْرِ.
- 280.....-وَإِنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا *** عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى صَخْرٍ.
- 72.....-وَيَثْبُوتِ كَادُ يُنْفَى الخَبَرُ *** وَحِينَ يُنْفَى كَادَ ذَلِكَ أَجْدَرُ.
- 110.....-وَيَكْأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَسُ *** بَبٍ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍ.
- 21.....-أَلَا أَيُّهَا الْمُخْتَالُ فِي مَطْرِفِ العُمْتِرِ *** هَلُمَّ إِلَى قَبْرِ الإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو.
- 21.....-فَتَدْعُو لَهُ الرَّحْمَنَ دَعْوَةَ رَحْمَةٍ *** يُكَافَا بِهَا فِي مِثْلِ مَنْزِلِهِ الْقَفْرِ.
- 181.....-وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبْرُ *** وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرُ.
- 416.....-ثَلَاثٌ مِئِينَ قَدْ مَضَيْنَ كَوَامِلًا *** وَهَذَا ذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعِ.
- 372.....-لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ *** سُورُ المَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَعُ.
- 266.....-تَذَكَّرْتُ لَيْلِي فَاعْتَرَّتْنِي صَبَابَةٌ *** وَكَادَ صَمِيمُ القَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ.
- 62.....-نَادَوْهُمْ أَنْ الجُمُوعَا أَلَاتَا *** قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا فَا.
- 62.....-قُلْنَا لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافٌ *** لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِينَا الإِيْجَافُ.
- 68.....-أَنْ يَلْفُظُوا بِمِثْلِهِ المَعْرُوفِ *** وَهُوَ مَنْزَلٌ بِذِي الحُرُوفِ.

- 353.....قَدِ اسْتَوَى بِشُرِّ عَلَى الْعِرَاقِ *** مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقٍ.....
- 75.....قَلِيلُ التَّشْكِيِّ لِلْمُهْمِّ يُصِيبُهُ *** كَثِيرُ الْهُوَى شَتَّى النُّوَى وَالْمَسَالِكِ.....
- 199.....مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خَفَّتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا.....
- 179.....وَوَاعِدِيهِ سِدْرَتِي مَالِكٍ *** أَوْ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا.....
- 467.....خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ *** يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ الْأَخْوَالَ.....
- 87.....أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أَخْرَى *** وَأَنْتَ خَلِيفَةُ ذَاكَ الْكَمَالِ.....
- 206.....إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ *** فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ.....
- 158.....وَخَالِدٍ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا *** بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ.....
- 266.....وَتَلَحِّنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُجَبَّهُ *** وَلِلَّهِو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ.....
- 165.....لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَّلَ *** يَلُوحُ كَأَنَّه خِلَلُ.....
- 128.....تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *** غَدَا بِجَنبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ.....
- 312.....سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ *** فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ.....
- 260.....عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّهَا *** نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خَذَامِ.....
- 110.....لَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقْمَهَا *** قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَكُ عَنْتَرٌ أَقْدَمِ.....
- 69.....فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُشْنَنُهُ *** يَقْضِمْنَ حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمَعْصَمِ.....
- 463.....وَإِنَّا لَمَّا نَضِرْبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *** عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ.....
- 216.....يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهَا *** أَشْطَانُ بَثْرٍ فِي لِبَانِ الْأَذْهِمِ.....
- 207.....وَلَقَدْ أَكُونُ مِنَ الْفِتَاةِ بِمَنْزِلِ *** فَأَيُّتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَخْرُومُ.....
- 307.....رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجَزٍ *** لِأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ.....
- 307.....فَأَرَشِدُ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي *** فَمَالِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِ.....
- 255.....وَأَنَّ الْمَوْتَ طَوْعُ يَدِي إِذَا مَا *** وَصَلْتُ بَنَانَهَا بِالْهَنْدُوانِ.....
- 307.....أَسَيِّدَنَا قَاضِي الْقُضَاةِ وَمَنْ إِذَا *** بَدَا وَجْهُهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمْرَانِ.....
- 307.....فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ *** مَكَانَ صَمِيرٍ إِنَّ ذَاكَ لَشَانِ.....
- 307.....وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمُسْكَلَاتِ مَسَائِلُ *** جَلَاهَا بِفِكْرٍ دَائِمِ اللَّمَعَانِ.....

- 307.....-وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ *** بِإِيجَازِ الْفَاطِ وَبَسْطِ مَعَانِ
- 307.....-وَمَا هِيَ إِلَّا "اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا" فَقَدْ *** يُرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بَيَانِ
- 307.....-وَمَنْ كَفَّهُ يَوْمَ النَّدَى وَمَدَادِهِ *** عَلَى طَرْسِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
- 301.....-فَغُضَّ بِفِكْرِكَ لاسْتِخْرَاجِ جَوْهَرِهِ *** مِنْ بَحْرِ عِلْمِكَ ثُمَّ ابْعَثْ لَنَا دُرَّهَ.
- 301.....-وَلَوْ أَتَى بِضَمِيرٍ كَانَ مَقْتَضِيًّا *** تَعْيِينَ وَاحِدَةٍ لِلْحُكْمِ مُعْتَبَرَةً.
- 302.....-وَمَنْ رَدَدْتُمْ عَلَيْهِ الْحَلَّ فَهُوَ كَمَا *** أَشْرْتُمْ لَيْسَ مَرْضِيًّا لِمَنْ سَبَرَهُ.
- 301.....-يَا مَنْ تَفَرَّدَ فِي كَشْفِ الْعُلُومِ لَقَدْ *** وَافَى سُؤَالَكَ وَالْأَسْرَارُ مُسْتَتِرَةٌ.
- 301.....-مَا سِرُّ تَكَرُّارِ إِحْدَى دُونَ تَذْكِرِهَا *** فِي آيَةِ لَذَوِي الْإِشْهَادِ فِي الْبَقَرَةِ.
- 301.....-تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَالْقَوْلُ مُحْتَمِلٌ *** كِلَيْهِمَا فَهِيَ لِلْإِظْهَارِ مُفْتَقِرَةٌ.
- 301.....-يَا رَأْسَ أَهْلِ الْعُلُومِ السَّادَةِ الْبَرَرَةِ *** وَمَنْ نَدَاهُ عَلَى كُلِّ الْوَرَى نَشْرَهُ.
- 302.....-هَذَا الَّذِي سَمَحَ الذَّهْنَ الْكَلِيلَ بِهِ *** وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي الْفَحْوَى بِمَا ذَكَرَهُ.
- 301.....-وَوَظَاهِرُ الْحَالِ إِيجَازُ الضَّمِيرِ عَلَى *** تَكَرُّارِ إِحْدَاهُمَا لَوْ أَنَّهُ ذَكَرَهُ.
- 301.....-يَا مَنْ فَوَائِدُهُ بِالْعِلْمِ مُنْتَشِرَةٌ *** وَمَنْ فَضَائِلُهُ فِي الْكَوْنِ مُشْتَهَرَةٌ.
- 301.....-وَحَمَلُ الْإِحْدَى عَلَى نَفْسِ الشَّهَادَةِ فِي *** أَوْلَاهُمَا لَيْسَ مَرْضِيًّا لَدَى الْمَهْرَةِ.
- 470.....-بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبَا *** حِ يَلْمَنِي وَالْوَمُهْنَةُ.
- 470.....-وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَ *** كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ.
- 389.....-مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقُلُّ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ *** مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي.
- 363.....-أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *** اللَّهُ دَرِي مَا أَجْنُ صَدْرِي.
- 307.....-وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً *** بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي.
- 356.....-وَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا *** إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي.
- 68.....-حُذِ الْأَصْحَاحُ مِنْهُ أَنْ لَا مَعْنَى *** وَحِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ قَدْ تُجْنَى.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة، برواية حفص عن عاصم.
- 1- إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو القاسم شهاب الدين المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية، (دط)، (دت).
 - 2- إتحاف طلاب البرية بإيضاح معاني الجزرية، محمد بن محفوظ بن المختار فال
 - 3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدميّطي، الشهر بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، (ط3)، 2006م - 1427هـ.
 - 4- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط1، 1431هـ.
 - 5- اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، (ط1)، 1408هـ / 1988م.
 - 6- الإجماع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، (ط1)، 1425هـ - 2004م.
 - 7- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط1)، 1408هـ - 1988م.
 - 8- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (دط)، 1405هـ.
 - 9- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
 - 10- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، (ط2)، 1405هـ - 1985م.
 - 11- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، (دط)، (دت).

- 12 - أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، عبد الله بن يوسف، ابن هشام، تحقيق: محمد نغش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1403هـ/1983م.
- 13 - الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1415هـ.
- 14 - الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن أصمغ، تحقيق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، (ط7)، 1993م.
- 15 - أصول الفقه (إجابة السائل شرح بغية الآمل)، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، د. حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1986م.
- 16 - أصول في التفسير، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، المكتبة الإسلامية، (ط1)، 1422هـ - 2001م.
- 17 - الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (دط)، (دت).
- 18 - الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (دط)، (دت).
- 19 - الأصول في النحو، أبو بكر محمد المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (دط)، (دت).
- 20 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان
- 21 - إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، السنيكي، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، (دن)، (ط1)، 1421هـ - 2001م.
- 22 - إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، ط1، 1425هـ.

- 23 - إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى الدرويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، دار اليمامة - دمشق - بيروت، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط 4، 1415 هـ.
- 24 - إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 هـ
- 25 - الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع، (دط)، (دت).
- 26 - الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، ط 1، 1401 هـ - 1981 م.
- 27 - إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط 1)، 1411 هـ - 1991 م.
- 28 - الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م.
- 29 - أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، (ط 1)، 1418 هـ - 1998 م.
- 30 - الأغاني، علي بن الحسين بن محمد أبو الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1، 1415 هـ.
- 31 - الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، (ط 2)، 1427 هـ - 2006 م.
- 32 - الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش، دار الصحابة للتراث، (دط)، (دت).
- 33 - ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، دار التعاون، (دط)، (دت).
- 34 - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، (دط)، 1410 هـ / 1990 م.

- 35 - الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، (ط2)، 1344 هـ - 1926 م.
- 36 - أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، (دط)، 1409 هـ - 1989 م.
- 37 - إنباء الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (ط1)، 1406 هـ - 1982 م.
- 38 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المكتبة العصرية، ط 1424 هـ - 2003 م.
- 39 - أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض، (ط1)، 1413 هـ، 1991 م.
- 40 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1 - 1418 هـ.
- 41 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، (دت).
- 42 - إيجاز البيان عن معاني القرآن، نجم الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1 - 1415 هـ.
- 43 - إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، (ط1)، 1408 هـ - 1987 م.
- 44 - الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ط 1، 1425 هـ - 2005 م.
- 45 - الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل - بيروت، (ط3)، (دت).

- 46 - بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، (دن)، (دط)، (دت).
- 47 - البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، (دط)، 1420 هـ.
- 48 - البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، نشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، ط: 1419 هـ.
- 49 - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، (ط2)، 1406 هـ - 1986 م.
- 50 - بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان. (دط)، (دت).
- 51 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار المعرفة - بيروت، (دط)، (دت).
- 52 - البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (دط)، (دت).
- 53 - البديع في علم العربية، مجد الدين الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1420 هـ.
- 54 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957 م.
- 55 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، (دط)، (دت).
- 56 - بيان المعاني [مرتب حسب ترتيب النزول]، عبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود آل غازي العاني، مطبعة الترقى - دمشق، 1382 هـ - 1965 م.
- 57 - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى،

تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (دط)، (دت).

58 - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، (ط5)، دار المعارف، (دت).

59 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط2)، 1413 هـ - 1993 م.

60 - تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلوة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1412 هـ - 1992 م.

61 - تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، (ط1)، 1422 هـ - 2002 م.

62 - تأويل مشكل القرآن، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (دط) 31 / 05 / 2007.

63 - التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (دط)، (دت).

64 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، عمر بن خلف بن مكّي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ - 1990 م.

65 - التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر تونس، (دط)، 1984 هـ.

66 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م.

67 - تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (ط1)، 1419 هـ - 1998 م.

68 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، (ط1)، (دت).

- 69 - التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1 - 1416 هـ.
- 70 - التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني، حققته: هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، (دط)، 1979 م.
- 71 - التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، (ط1)، 1420 هـ - 1999 م.
- 72 - التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (ط1)، 1410 هـ - 1990 م.
- 73 - تفسير ابن باديس ((في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير))، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، تحقيق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (ط1)، 1416 هـ - 1995 م.
- 74 - تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة التونسي، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
- 75 - تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (دط)، (دت).
- 76 - تفسير الإمام ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، ط1، 1986 م.
- 77 - تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1424 هـ - 2004 م.
- 78 - تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الحديث - القاهرة، ط1 (دت).
- 79 - تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط1، 1420 هـ - 1999 م.

- 80 - تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ.
- 81 - تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1990 م.
- 82 - تفسير القرآن العزيز، محمد بن عبد الله ابن أبي زمنين تحقيق: حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة - مصر - القاهرة، (ط1)، 1423 هـ - 2002 م.
- 83 - تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م.
- 84 - تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط1 - 1410 هـ.
- 85 - تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
- 86 - تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1، 1426 هـ - 2005 م.
- 87 - تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (دط)، (دت).
- 88 - تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365 هـ - 1946 م.
- 89 - التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله تحقيق، غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية - باكستان، (دط)، (دت).
- 90 - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دوهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر - دمشق، ط2، 1418 هـ.

- 91 - التفسير الميسر، نخبة من أساتذة التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - السعودية، (ط2)، مزينة ومنقحة، 1430هـ - 2009م.
- 92 - تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1 1419هـ - 1998م.
- 93 - تكملة مُعجم المؤلفين، وفيات (1397 - 1415هـ) = (1977 - 1995م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 94 - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية - لبنان .
- 95 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط1)، 1400 - 1980م.
- 96 - التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب - القاهرة، (دط)، (دت).
- 97 - توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، عبد العزيز بن علي الحربي، (دن)، (دط)، 1427هـ.
- 98 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، (ط1)، 1428هـ - 2008م.
- 99 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن المرادي، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
- 100 - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي،
- 101 - التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي -

بيروت، (ط2)، 1404هـ / 1984م.

102- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة - الإمارات، (ط1)، 1428هـ - 2007م.

103- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (ط28)، 1414هـ - 1993م.

104- الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، (ط1)، 1422هـ.

105- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ - 2006م.

106- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت. دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

107- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، (ط4)، 1418هـ.

108- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (ط5)، 1416هـ - 1995م.

109- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، (دت).

110- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين المرادي المصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.

111- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1418هـ.

112- الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي، مير محمد كتب خانه - كراتشي، (دط)، (دت).

113 - حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (دط)، (دت).

114 - الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، (ط4)، 1401 هـ.

115 - الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاي، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، (ط2)، 1413 هـ - 1993 م.

116 - الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، (ط2)، 1413 هـ - 1993 م.

117 - حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن الدمشقي، تحقيق: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت (ط2)، 1413 هـ - 1993 م.

118 - الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1424 هـ.

119 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط4)، 1418 هـ - 1997 م.

120 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط4)، (دت).

121 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (دط)، (دت).

122 - الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت، (دط)، (دت).

123 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد - الهند، (ط2)، 1392 هـ - 1972 م.

124 - ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، شرح وتحقيق: د. محمد أديب عبد الواحد حمدان،

مجمع اللغة العربية - دمشق، (دط)، 1427هـ - 2006م.

125 - ديوان الأخطل التغلبي. شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.

126 - ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت ثايرت، دار النشر: فرانتس شتاينر بقيسبادن، بيروت، 1401هـ - 1980م.

127 - ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر الكندي، من بني آكل المرار، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، (ط2)، 1425هـ - 2004م.

128 - ديوان جرير ابن عطية الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، (دط)، 1406هـ - 1986م.

129 - ديوان ذي الرمة، تقديم وشرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ - 1995م.

130 - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، (دط)، (دت).

131 - ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد، (دط)، 1385هـ - 1965م.

132 - ديوان عنتر بن شداد، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط2، 1425هـ - 2004م.

133 - ديوان كثير عزة، جمع و شرح: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، 1391هـ - 1971م.

134 - ديوان لعمر بن أبي ربيعة، دار القلم - بيروت - لبنان، (دط)، (دت).

135 - ديوان، رؤبة بن العجاج، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، (دط)، (دت).

136 - رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى المعتزلي، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (دط)، (دت).

137 - روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي، المولى أبو الفداء، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، (دط)، (دت).

- 138- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ.
- 139- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط1)، 1421هـ/ 2000م.
- 140- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، (ط1)، 1422هـ.
- 141- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 - 1422هـ.
- 142- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، (دط)، (دت).
- 143- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط1)، 1412هـ - 1992م.
- 144- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، (دط)، 1285هـ.
- 145- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، (دط)، 1285هـ.
- 146- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (دط)، (دت).
- 147- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، (ط2)، 1395هـ - 1975م.
- 148- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط1)، 1421هـ - 2001م.

- 149- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ- 1985 م.
- 150- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.
- 151- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، أبو الفلاح، حققه: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، (ط1)، 1406 هـ - 1986 م.
- 152- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل العقيلي، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، (ط20)، 1400 هـ - 1980 م.
- 153- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، (دط)، (دت).
- 154- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (ط1)، 1419 هـ - 1998 م.
- 155- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ.
- 156- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان -، (ط1)، 1421 هـ - 2000 م.
- 157- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، (دط)، (دت).
- 158- شرح القصائد العشر، يحيى بن علي الشيبانيّ التبريزي، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، (دط)، 1352 هـ.
- 159- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، (ط1)، (دت).

- 160- شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزُّوزَنِي، أبو عبد الله، دار الجليل، (ط1)، 1426هـ - 2005 م.
- 161- شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، (المقدمة) للمحقق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، (دط)، 1415هـ.
- 162- شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت 231 هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، دار القلم - بيروت، (دط)، (دت).
- 163- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، حققها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (دط)، 1395 هـ - 1975 م.
- 164- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، (دط)، (دت).
- 165- شرح طيبة النشر في القراءات، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط2)، 1420 هـ - 2000 م.
- 166- شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، المؤلف: د. مُسَاعِدُ بن سُلَيْمَان بن نَاصِر الطَّيَّار، 167- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، (دط)، 1423هـ.
- 168- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي الفلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت).
- 169- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، (ط4)، 1407 هـ - 1987 م.
- 170- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، (ط4)، 1418 هـ - 1997 م.
- 171- الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط4، 1408هـ - 1987 م.

- 172- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، (ط4)، 1404هـ.
- 173- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحُضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (ط1)، 1980م.
- 174- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (دط)، (دت).
- 175- طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1403.
- 176- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (ط2)، 1413هـ.
- 177- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، (ط1)، 1407هـ.
- 178- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، (ط2)، 1408هـ.
- 179- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت، (دط)، (دت).
- 180- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأذنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، (ط1)، 1417هـ - 1997م.
- 181- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة - الإسكندرية، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 182- العبر في خبر من غبر، شمس الدين بن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، (دط)، (دت).
- 183- العجائب في بيان الأسباب، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، (دط)، (دت).
- 184- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، تحقيق:

- خالد بن عثمان السبت، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، (ط2)، 1426 هـ.
- 185- العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1404 هـ.
- 186- علل النحو، محمد بن عبد الله، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، (ط1)، 1420 هـ - 1999 م.
- 187- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، (ط5)، 1401 هـ - 1981 م.
- 188- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد السرقسطي، تحقيق: د. زهير زاهد - د. خليل العطية، (كلية الآداب - جامعة البصرة)، عالم الكتب، بيروت، (دط)، 1405 هـ.
- 189- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، (دط)، 1351 هـ.
- 190- غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط1 - 1416 هـ.
- 191- غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (دط)، 1398 هـ - 1978 م.
- 192- غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد النوري الصفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1425 هـ - 2004 م.
- 193- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد الحسيني البخاري القنوجي، تقديم وعناية: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، 1412 هـ - 1992 م.
- 194- فتح الرحمن في تفسير القرآن، مجير الدين بن محمد المقدسي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، ط1، 1430 هـ - 2009 م.
- 195- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الإمام محمد بن علي الشوكاني،

تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء السنة: 1415هـ=1994م.

196- الفتوحات المكية، محي الدين ابن عربي الصوفي، دار الكتب العربية الكبرى - مصر، (دط)، (دت).

197- فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط1)، 1403 - 1983.

198- فهم القرآن ومعانيه، الحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسين القوتلي، دار الكندي، الفكر-بيروت، ط2، 1398هـ.

199- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (ط1)، (دت).

200- الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية، نعمة الله بن محمود النخجواني، المعروف بالشيخ علوان، دار ركابي للنشر - الغورية، مصر، (دط)، (دت).

201- في التاريخ الأيوبي والمملوكي، أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، (دط)، (دت).

202- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992م.

203- القواعد الأساسية للغة العربية السيد أحمد الهاشمي، دار الغد الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1435هـ - 2014م.

204- قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي بن حسين الحربي، دار القاسم، (دط)، (دت).

205- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، (ط1)، 1428هـ - 2007م.

206- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، (ط3)، 1417هـ - 1997م.

207- كتاب الأفعال، سعيد بن محمد، ويعرف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، (دط)، 1395هـ

- 1975 م.

208- كتاب الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني - تحقيق: إبراهيم الإياري (ج 1) - عبد العليم الطحاوي (ج 2) - عبد الكريم العزباوي (ج 3)، مجمع اللغة العربية بمصر، (دط)، 1974 - 1975 م.

209- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، (ط 2)، 1400 هـ.

210- كتاب الضعفاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط 1، 1405 هـ - 1984 م.

211- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (دط)، (دت).

212- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط 1، 1396 هـ.

213- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 3 - 1407 هـ.

214- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، (دط)، 1351 هـ.

215- الكشاف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط 1: 1422 هـ - 2002 م.

216- الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي المقرئ، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، (ط 1)، 1425 هـ - 2004 م.

217- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار - عمان - الأردن، (ط 1)، 1405 هـ.

218- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين الخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب

العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ.

219- الباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، (ط2)، 1419 هـ - 1998 م.

220- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر - بيروت، (ط3)، - 1414 هـ.

221- لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط3.

222- اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن حسن بن سباع، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1424 هـ/ 2004 م.

223- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز التميمي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، (دط)، (دت).

224- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، (دط)، 1981 م.

225- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، (دط)، (دت).

226- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بمطبعة مصطفى بابي الحلبي، (دط)، سنة 1939.

227- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة: ط، 1381 هـ.

228- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة: ط، 1381 هـ.

- 229- المجتبي من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (دط)، 1426 هـ.
- 230- المجتبي من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (دط)، 1426 هـ.
- 231- المجتبي من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: 1426 هـ.
- 232- مجلة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر)، العدد الثاني، (ص 1-21)، يونيو 2007 م.
- 233- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، (دط)، 1416 هـ - 1995 م.
- 234- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن - دار الثريا، (ط خ)، - 1413 هـ.
- 235- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 236- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلی، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (دط)، 1420 هـ - 1999 م.
- 237- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط 1)، - 1422 هـ.
- 238- المحصول في أصول الفقه، القاضي محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي، تحقيق: حسين علي الیدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، (ط 1)، 1420 هـ - 1999.
- 239- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، دار الفكر - بيروت، ط 1، 1411 هـ.
- 240- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهرير بشوقي ضيف، دار المعارف، (دط)، (دت).

- 241- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، (ط1)، 1415هـ - 1994م.
- 242- مذكره في أصول الفقه، محمد الامين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، (ط5)، 2001م.
- 243- المسائل الحلييات، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم - دمشق دار المنارة - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ = 1987م.
- 244- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، (ط1)، 1416هـ - 1995م.
- 245- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (دط)، (دت).
- 246- معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ - 1997م.
- 247- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1412هـ - 1991م.
- 248- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1 1408هـ - 1988م.
- 249- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (ط1)، 1408هـ - 1988م.
- 250- معجم أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، (ط2)، 1400هـ - 1980م.
- 251- معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، سعد بن عبد الله بن جنيد، (دن)، (دط)، 1419هـ - 1999م.
- 252- معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (ط2)، 1995م.
- 253- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة

الصديق، الطائف، (ط1)، 1408 هـ - 1988 م.

254- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط3، 1409 هـ - 1988 م.

255- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (دط)، (دت).

256- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (دط)، (دت).

257- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، (دط)، 1424 هـ - 2003 م.

258- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1 1417 هـ - 1997 م.

259- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط، 1425-2005 م.

260- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرمانى، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

261- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420 هـ.

262- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، (ط1)، 1993.

263- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت، (دط)، (دت).

264- المقرب، علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، (دن)، ط1، 1392 هـ - 1972 م.

- 265- المكتفى في الوقف والابتداء، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، (ط1)، 1422 هـ - 2001 م.
- 266- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ويليه: موجز في ياءات الإضافة بالسور، عمر بن قاسم الأنصاري الشافعي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- 267- المنتقى من أخبار المصطفى، مجد الدين أبو البركات ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، المطبعة الرحمانية - مصر، ط1، 1350 هـ - 1931 م.
- 268- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي، دار إحياء التراث القديم، (ط1)، 1373 هـ - 1954 م.
- 269- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط1)، 1406 هـ - 1986 م.
- 270- موجز البلاغة، للعلامة محمد الطاهر بن عاشور. المطبعة التونسية، نهج سوق البلاط، تونس. (ط1)، (دت).
- 271- الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، (دط)، 1405 هـ.
- 272- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (ط1)، 1382 هـ - 1963 م.
- 273- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (دط)، (دت).
- 274- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، (ط15)، (دت).
- 275- النشر في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، (دط)، (دت).
- 276- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي،

القاهرة.

- 277- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لسان الدين بن الخطيب شهاب الدين التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان، (ط1)، 1997 م.
- 278- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (ط1)، 1423 هـ.
- 279- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل - بيروت، (ط1)، 1417 هـ - 1997 م.
- 280- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية - جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- 281- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر، (دط)، (دت).
- 282- الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، (دط)، 1420 هـ - 2000 م.
- 283- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- 284- الورقات، عبد الملك بن عبد الله الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد، (دن)، (دط)، (دت).
- 285- وصف إفريقية للحسن بن محمد الوزان الفاسي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، ط2، 1983 م.
- 286- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (ط ج: 2، 3، 6، 1)، (ط0)، 1900، ج: 4 - (ط1)، 1971، (ج: 5، 7) - (ط1)، 1994.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....أ	
الفصل التمهيدي: مفاهيم عامة.....12	12
المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الحاجب.....12	12
المطلب الأول: عصر ابن الحاجب السياسي والعلمي والأدبي.....12	12
الفرع الأول: عصر ابن الحاجب السياسي.....12	12
- من هم الأيوبيون وما هي بلدتهم الأصلي؟.....12	12
كيف وصل الأيوبيون إلى سدة الحكم في مصر؟.....13	13
الملوك الأيوبيون وأهم الأحداث التي وقعت في عهدهم.....14	14
الفرع الثاني: عصر ابن الحاجب العلمي والأدبي.....17	17
حب الملوك الأيوبيين للعلم والأدب.....18	18
إنشاء المدارس لتعليم الدين.....19	19
المطلب الثاني: حياة ابن الحاجب الشخصية.....20	20
الفرع الأول: اسمه ونسبه.....20	20
الفرع الثاني: مولده ونشأته.....20	20
الفرع الثالث: صفاته وأخلاقه.....20	20
الفرع الرابع: عقيدته ومذهبه.....21	21
الفرع الخامس: وفاته ومكان دفنه.....21	21
الفرع السادس: رثاؤه.....21	21
المطلب الثالث: حياة ابن الحاجب العلمية.....22	22
الفرع الأول: طلبه للعلم ورحلاته العلمية.....22	22
الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه.....22	22

22 - شيوخه
24 تلاميذه
25 الفرع الثالث: مكانته وأقوال العلماء فيه
26 الفرع الرابع: مؤلفاته
28 المبحث الثاني: مفهوم التفسير اللغوي ومكنته ومصادره
28 المطلب الأول: تعريف التفسير اللغوي
28 الفرع الأول: تعريف التفسير لغة
28 الفرع الثاني: تعريف التفسير اصطلاحا
29 الفرع الثالث: تعريف اللغة لغة
29 الفرع الرابع: تعريف اللغة اصطلاحا
30 المطلب الخامس: تعريف التفسير اللغوي
30 المطلب الثاني: مكانة التفسير اللغوي
31 المطلب الثالث: أهم مصادر التفسير اللغوي
33 المبحث الثالث: مفهوم علم توجيه القراءات ونشأته ومصطلحاته ومكانته
33 المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات لغة واصطلاحا
33 الفرع الأول: تعريف التوجيه لغة
33 الفرع الثاني: تعريف التوجيه (توجيه القراءات) اصطلاحا
34 المطلب الثاني: نشأة علم توجيه القراءات وتطوره
34 المرحلة الأولى
35 المرحلة الثانية
36 المرحلة الثالثة
38 المطلب الثالث: مصطلحات التوجيه
38 المطلب الرابع: مكانة علم توجيه القراءات

- 40 الفصل الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالمعنى وتفسير الغريب ودراساتها
- 40 المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في معناها وتفسير غريبها
- 40 المطلب الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب
- 41 المطلب الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب
- 41 المطلب الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب
- 42 المطلب الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب
- 43 المطلب الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب
- 43 المطلب السادس: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب
- 43 المطلب السابع: عرض الآية السابعة وأقوال ابن الحاجب
- 44 المطلب الثامن: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب
- 44 المطلب التاسع: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب
- 44 المطلب العاشر: عرض الآية العاشرة وقول ابن الحاجب
- 44 المطلب الحادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وقول ابن الحاجب
- 45 المطلب الثاني عشر: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب
- 46 المطلب الثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وأقوال ابن الحاجب
- 46 المطلب الرابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب
- 47 المطلب الخامس عشر: عرض الآيات من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر وقول ابن الحاجب
- 47 المطلب السادس عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب
- 48 المطلب السابع عشر: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب
- 49 المطلب الثامن عشر: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب
- 49 المطلب التاسع عشر: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب
- 49 المطلب العشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب
- 49 المطلب الواحد والعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين وقول ابن الحاجب
- 50 المطلب الثاني والعشرون: عرض الآية الخامسة والعشرين وقول ابن الحاجب

- المطلب الثالث والعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب..... 51
- المطلب الرابع والعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وقول ابن الحاجب..... 51
- المطلب الخامس والعشرون: عرض الآية الثلاثين وقول ابن الحاجب..... 53
- المطلب السادس والعشرون: عرض الآية الواحدة والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 53
- المطلب السابع والعشرون: عرض الآية الثانية والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 54
- المطلب الثامن والعشرون: عرض الآيتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 55
- المطلب التاسع والعشرون: عرض الآية الخامسة والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 54
- المطلب الثلاثون: عرض الآيات من السادسة والثلاثين إلى الثامنة والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 55
- المطلب الواحد والثلاثون: عرض الآية التاسعة والثلاثين وقول ابن الحاجب..... 55
- المطلب الثاني والثلاثون: عرض الآية الأربعين وقول ابن الحاجب..... 56
- المطلب الثالث والثلاثون: عرض الآية الواحدة والأربعين وقول ابن الحاجب..... 57
- المطلب الرابع والثلاثون: عرض الآية الثانية والأربعين وقول ابن الحاجب..... 57
- المبحث الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة..... 58**
- المطلب الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة..... 58
- المطلب الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة..... 69
- المطلب الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة..... 70
- المطلب الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة..... 72
- المطلب الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة..... 75
- المطلب السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة..... 77
- المطلب السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة..... 79
- المطلب الثامن: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة..... 83
- المطلب التاسع: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة..... 86
- المطلب العاشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشر ونتيجة الدراسة..... 87
- المطلب الحادي عشر: دراسة قوله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة..... 89

- المطلب الثاني عشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.....92
- المطلب الثالث عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.....92
- المطلب الرابع عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.....93
- المطلب الخامس عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.....94
- المطلب السادس عشر: دراسة قوله في الآيات من السادسة عشر إلى التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.....97
- المطلب السابع عشر: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.....98
- المطلب الثامن عشر: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.....100
- المطلب التاسع عشر: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.....101
- المطلب العشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.....101
- المطلب الواحد والعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.....102
- المطلب الثاني والعشرون: دراسة قوله في الآية الخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....103
- المطلب الثالث والعشرون: دراسة قوله في الآيات من السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.....105
- المطلب الرابع والعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة.....106
- المطلب الخامس والعشرون: دراسة قوله في الآية الثلاثين ونتيجة الدراسة.....109
- المطلب السادس والعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....109
- المطلب السابع والعشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والثلاثين ونتيجة الدراسة.....111
- المطلب الثامن والعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....112
- المطلب التاسع والعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....113
- المطلب الثلاثون: دراسة قوله في الآية السادسة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....114
- المطلب الواحد والثلاثون: دراسة قوله في الآيات من السابعة والثلاثين إلى التاسعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....114

- 115.....المطلب الثاني والثلاثون: دراسة قوله في الآية الأربعين ونتيجة الدراسة.
- 116.....المطلب الثالث والثلاثون: دراسة قوله في الآية الواحدة والأربعين ونتيجة الدراسة.
- 117.....المطلب الرابع والثلاثون: دراسة قوله في الآية الثانية والأربعين ونتيجة الدراسة.
- 118.....المطلب الخامس والثلاثون: دراسة قوله في الآية الثالثة والأربعين ونتيجة الدراسة.
- 121.....الفصل الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالإعراب وتأثيره على المعنى ودراستها.
- 121.....المبحث الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في إعرابها.
- 121.....المطلب الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.
- 121.....المطلب الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.
- 122.....المطلب الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.
- 123.....المطلب الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.
- 123.....المطلب الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.
- 124.....المطلب السادس: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.
- 124.....المطلب السابع: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.
- 125.....المطلب الثامن: عرض الآية الثامنة وأقوال ابن الحاجب.
- 125.....المطلب التاسع: عرض الآية التاسعة وأقوال ابن الحاجب.
- 125.....المطلب العاشر: عرض الآية العاشرة وقول ابن الحاجب.
- 126.....المطلب الحادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وقول ابن الحاجب.
- 126.....المطلب الثاني عشر: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب.
- 127.....المطلب الثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وقول ابن الحاجب.
- 127.....المطلب الرابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب.
- 128.....المطلب الخامس عشر: عرض الآية الخامسة عشر وقول ابن الحاجب.
- 130.....المطلب السادس عشر: عرض الآية السادسة عشر وقول ابن الحاجب.
- 130.....المطلب السابع عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب.
- 130.....المطلب الثامن عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.

- المطلب التاسع عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.....131
- المطلب العشرون: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب.....131
- المطلب الواحد والعشرون: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.....132
- المطلب الثاني والعشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.....132
- المطلب الثالث والعشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب.....133
- المطلب الرابع والعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.....133
- المطلب الخامس والعشرون: عرض الآية الخامسة والعشرين وقول ابن الحاجب.....134
- المطلب السادس والعشرون: عرض الآية السادسة والعشرين وقول ابن الحاجب.....135
- المطلب السابع والعشرون: عرض الآية السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.....136
- المطلب الثامن والعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.....136
- المطلب التاسع والعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وقول ابن الحاجب.....136
- المطلب الثلاثون: عرض الآية الثلاثين وقول ابن الحاجب.....137
- المطلب الواحد والثلاثون: عرض الآية الواحدة والثلاثين وقول ابن الحاجب.....138
- المطلب الثاني والثلاثون: عرض الآية الثانية والثلاثين وقول ابن الحاجب.....139
- المطلب الثالث والثلاثون: عرض الآية الثالثة والثلاثين وقول ابن الحاجب.....140
- المطلب الرابع والثلاثون: عرض الآية الرابعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.....140
- المطلب الخامس والثلاثون: عرض الآيات من الخامسة والثلاثين إلى السابعة والثلاثين وأقوال ابن الحاجب.....141
- المطلب السادس والثلاثون: عرض الآيتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.....142
- المطلب السابع والثلاثون: عرض الآية الأربعين وقول ابن الحاجب.....142
- المطلب الثامن والثلاثون: عرض الآية الواحدة والأربعين وقول ابن الحاجب.....144
- المطلب التاسع والثلاثون: عرض الآية الرابعة والأربعين وقول ابن الحاجب.....145
- المطلب الأربعون: عرض الآية الرابعة والأربعين وقول ابن الحاجب.....146

- المطلب الواحد والأربعون: عرض الآية الخامسة والأربعين وقول ابن الحاجب.....146
- المطلب الثاني والأربعون: عرض الآية السادسة والأربعين والسابعة والأربعين وقول ابن الحاجب.....147
- المطلب الثالث والأربعون: عرض الآية الثامنة والأربعين وقول ابن الحاجب.....148
- المطلب الرابع والأربعون: عرض الآيات من التاسعة والأربعين إلى الواحدة والخمسين وقول ابن الحاجب.....148
- المطلب الخامس والأربعون: عرض الآية الثانية والخمسين وقول ابن الحاجب.....149
- المطلب السادس والأربعون: عرض الآية الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين وقول ابن الحاجب.....149
- المطلب السابع والأربعون: عرض الآية الخامسة والخمسين وقول ابن الحاجب.....150
- المطلب الثامن والأربعون: عرض الآية السادسة والخمسين وقول ابن الحاجب.....150
- المطلب التاسع والأربعون: عرض الآية السابعة والخمسين وقول ابن الحاجب.....151
- المطلب الخمسون: عرض الآية الثامنة والخمسين وقول ابن الحاجب.....152
- المطلب الواحد والخمسون: عرض الآية التاسعة والخمسين وقول ابن الحاجب.....153
- المطلب الثاني والخمسون: عرض الآية الستين وقول ابن الحاجب.....153
- المبحث الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....154**
- المطلب الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....154
- المطلب الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....156
- المطلب الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....157
- المطلب الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.....160
- المطلب الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.....162
- المطلب السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.....165
- المطلب السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.....166
- المطلب الثامن: دراسة أقواله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.....167
- المطلب التاسع: دراسة أقواله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.....169

- المطلب العاشر: دراسة أقواله في الآية العاشرة ونتيجة الدراسة.....170
- المطلب الحادي عشر: دراسة أقواله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة.....174
- المطلب الثاني عشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.....175
- المطلب الثالث عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.....176
- المطلب الرابع عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.....178
- المطلب الخامس عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.....181
- المطلب السادس عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.....181
- المطلب السابع عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.....182
- المطلب الثامن عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.....184
- المطلب التاسع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.....185
- المطلب العشرون: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.....187
- المطلب الواحد والعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.....188
- المطلب الثاني والعشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.....189
- المطلب الثالث والعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.....190
- المطلب الرابع والعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.....191
- المطلب الخامس والعشرون: دراسة قوله في الآية الخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....193
- المطلب السادس والعشرون: دراسة قوله في الآية السادسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....194
- المطلب السابع والعشرون: دراسة قوله في الآية السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة.....195
- المطلب الثامن والعشرون: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.....196
- المطلب التاسع والعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة.....197
- المطلب الثلاثون: دراسة قوله في الآية الثلاثين ونتيجة الدراسة.....198
- المطلب الواحد والثلاثون: دراسة قوله في الآية الواحدة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....199
- المطلب الثاني والثلاثون: دراسة قوله في الآية الثانية والثلاثين ونتيجة الدراسة.....200
- المطلب الثالث والثلاثون: دراسة قوله في الآية الثالثة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....201

- المطلب الرابع والثلاثون: دراسة قوله في الآية الرابعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....202
- المطلب الخامس والثلاثون: دراسة قوله في الآيات الخامسة والثلاثين إلى السابعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....203
- المطلب السادس والثلاثون: دراسة أقواله في الآية الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ونتيجة الدراسة.....205
- المطلب السابع والثلاثون: دراسة قوله في الآية الأربعين ونتيجة الدراسة.....206
- المطلب الثامن والثلاثون: دراسة قوله في الآية الواحدة والأربعين ونتيجة الدراسة.....207
- المطلب التاسع والثلاثون: دراسة قوله في الآية الثانية والأربعين ونتيجة الدراسة.....210
- المطلب الأربعون: دراسة قوله في الآية الثالثة والأربعين ونتيجة الدراسة.....212
- المطلب الواحد والأربعون: دراسة قوله في الآية الرابعة والأربعين ونتيجة الدراسة.....214
- المطلب الثاني والأربعون: دراسة قوله في الآيتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين ونتيجة الدراسة.....217
- المطلب الثالث والأربعون: دراسة قوله في الآية الثامنة والأربعين ونتيجة الدراسة.....217
- المطلب الرابع والأربعون: دراسة قوله في الآية التاسعة والأربعين إلى الواحدة والخمسين ونتيجة الدراسة.....218
- المطلب الخامس والأربعون: دراسة قوله في الآية الثانية والخمسين ونتيجة الدراسة.....218
- المطلب السادس والأربعون: دراسة قوله في الآية الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين ونتيجة الدراسة.....220
- المطلب السابع والأربعون: دراسة قوله في الآية الخامسة والخمسين ونتيجة الدراسة.....220
- المطلب الثامن والأربعون: دراسة قوله في الآية السادسة والخمسين ونتيجة الدراسة.....221
- المطلب التاسع والأربعون: دراسة قوله في الآيتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين ونتيجة الدراسة.....224
- المطلب الخمسون: دراسة قوله في الآية الثامنة والخمسين ونتيجة الدراسة.....226
- المطلب الواحد والخمسون: دراسة قوله في الآية التاسعة والخمسين ونتيجة الدراسة.....227

- المطلب الثاني والخمسون: دراسة قوله في الآية الستين ونتيجة الدراسة.....228
- المطلب الثالث والخمسون: دراسة قوله في الآية الواحدة والستين والثانية والستين ونتيجة الدراسة.....229
- الفصل الثالث: أقوال ابن الحاجب في ما يتعلق بالبلاغة ودراساتها.....233
- المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالتقديم والتأخير وأغراض ذلك ودراساتها..233
- المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.....233
- الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....233
- الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.....233
- الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.....234
- الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة والخامسة وقول ابن الحاجب.....234
- المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....234
- الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....235
- الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....236
- الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....237
- الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة والخامسة ونتيجة الدراسة.....240
- المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ودراساتها.241
- المطلب الأول: التفسير بخلاف الظاهر.....241
- الفرع الأول: عرض الآيات وقول ابن الحاجب في تفسيرها.....241
- أولاً: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....241
- ثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.....241
- ثالثاً: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.....242
- رابعاً: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.....243
- خامساً: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.....244

- 244.....سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.
- 244.....سابعا: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.
- 246.....ثامنا: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.
- 246.....تاسعا: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.
- 247.....عاشرا: عرض الآية العاشرة وأقوال ابن الحاجب.
- 247.....حادي عشر: عرض الآية الحادية عشرة وأقوال ابن الحاجب.
- 274.....ثاني عشر: عرض الآية الثانية عشر وأقوال ابن الحاجب.
- 248.....ثالث عشر: عرض الآية الثالثة عشر وأقوال ابن الحاجب.
- 248.....رابع عشر: عرض الآية الرابعة عشر والخامسة عشر وأقوال ابن الحاجب.
- 249.....خامس عشر: عرض الآية السادسة عشر وقول ابن الحاجب.
- 250.....سادس عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب.
- 250.....سابع عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب.
- 250.....ثامن عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب.
- 251.....تاسع عشر: عرض الآية العشرين وأقوال ابن الحاجب.
- 251.....عشرون: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب.
- 252.....واحد وعشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب.
- 252.....ثاني وعشرون: عرض الآيات من الثالثة والعشرين إلى السادسة والعشرين وقول ابن الحاجب.
- 253.....ثالث وعشرون: عرض الآية السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.
- 253.....رابع وعشرون: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.
- 254.....خامس وعشرون: عرض الآية التاسعة والعشرين وأقوال ابن الحاجب.
- 254.....سادس وعشرون: عرض الآية الثلاثين وأقوال ابن الحاجب.
- 254.....سابع وعشرون: عرض الآيتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين وقول ابن الحاجب.
- 255.....ثامن وعشرون: عرض الآيتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين وقول ابن الحاجب.
- 255.....الفرع الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.

- أولاً: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....255
- ثانياً: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....256
- ثالثاً: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....259
- رابعاً: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.....260
- خامساً: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.....263
- سادساً: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.....267
- سابعاً: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.....267
- ثامناً: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.....270
- تاسعاً: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.....271
- عاشراً: دراسة قوله في الآية العاشرة ونتيجة الدراسة.....272
- حادي عشر: دراسة قوله في الآية الحادية عشرة ونتيجة الدراسة.....273
- ثاني عشر: دراسة قوله في الآية الثاني عشرة ونتيجة الدراسة.....274
- ثالث عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.....275
- رابع عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.....277
- خامس عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.....279
- سادس عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.....280
- سابع عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.....282
- ثامن عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.....283
- تاسع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.....284
- عشرون: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.....285
- واحد وعشرون: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.....287
- ثاني وعشرون: دراسة قوله في الآيات من الثانية والعشرين إلى الخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....288
- ثالث وعشرون: دراسة قوله في الآية السادسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....290

- 291.....رابع وعشرون: دراسة قوله في الآية السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة
- 291.....خامس وعشرون: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة
- 293.....سادس وعشرون: دراسة قوله في الآية التاسعة والعشرين ونتيجة الدراسة
- 294.....سابع وعشرون: دراسة قوله في الآيتين الثلاثين والواحدة والثلاثين ونتيجة الدراسة
- 295.....ثامن وعشرون: دراسة قوله في الآيتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ونتيجة الدراسة
- 296.....المطلب الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بالإظهار في موضع الإضمار ودراستها
- 296.....الفرع الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك
- 296.....أولا: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب
- 297.....ثانيا: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب
- 297.....ثالثا: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب
- 298.....رابعا: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب
- 298.....خامسا: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب
- 299.....سادسا: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب
- 300.....سابعا: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب
- 300.....ثامنا: عرض الآيتين الثامنة والتاسعة وقول ابن الحاجب
- 300.....الفرع الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة
- 301.....أولا: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة
- 302.....ثانيا: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة
- 304.....ثالثا: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة
- 305.....رابعا: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة
- 305.....خامسا: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة
- 308.....سادسا: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة
- 309.....سابعا: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة
- 309.....ثامنا: دراسة قوله في الآية الثامنة والتاسعة ونتيجة الدراسة

- المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالتشبيه وأركانه ودراساتها.....310
- المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.....310
- الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....310
- الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.....310
- المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....311
- الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....311
- الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....313
- المبحث الخامس: أقوال ابن الحاجب فيما يتعلق بالخبر والإنشاء ودراساتها.....314
- المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في ذلك.....314
- الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....314
- الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.....314
- الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.....314
- الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.....315
- الفرع الخامس: عرض الآيات من الخامسة إلى السابعة وقول ابن الحاجب.....315
- الفرع السادس: عرض السادسة الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.....316
- المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....316
- الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....316
- الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....317
- الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....317
- الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.....318
- الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.....320
- الفرع السادس: دراسة أقواله في الآيات من السادسة إلى الثامنة ونتيجة الدراسة.....419

320.....	الفرع السابع: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.....
	الفصل الرابع: جمع أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات
322.....	ودراستها
322.....	المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتفسير آيات الأحكام ودراستها.....
322.....	المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في تفسيرها.....
322.....	الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....
322.....	الفرع الثاني: عرض الآية الثانية والثالثة وقول ابن الحاجب.....
323.....	الفرع الثالث: عرض الآية الرابعة والخامسة وقول ابن الحاجب.....
324.....	الفرع الرابع: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.....
324.....	الفرع الخامس: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.....
325.....	الفرع السادس: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب.....
325.....	الفرع السابع: عرض الآية التاسعة وقول ابن الحاجب.....
326.....	الفرع الثامن: عرض الآية العاشرة وقول ابن الحاجب.....
326.....	المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....
326.....	الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....
327.....	الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية والثالثة ونتيجة الدراسة.....
328.....	الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الرابعة والخامسة ونتيجة الدراسة.....
331.....	الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.....
334.....	الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.....
337.....	الفرع السادس: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة.....
343.....	الفرع السابع: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة.....
343.....	الفرع الثامن: دراسة قوله في الآية العاشرة والحادية عشرة ونتيجة الدراسة.....
346.....	المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب المتعلقة بتوجيه الإشكالات ودراستها.....

- المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في حل إشكالاتها..... 346
- الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب..... 346
- الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب..... 346
- الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب..... 347
- الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب..... 347
- الفرع الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب..... 348
- الفرع السادس: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب..... 348
- الفرع السابع: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب..... 349
- الفرع الثامن: عرض الآيتين الثامنة والتاسعة وقول ابن الحاجب..... 349
- الفرع التاسع: عرض الآيتين العاشرة والحادية عشرة وقول ابن الحاجب..... 350
- الفرع العاشر: عرض الآية الثانية عشرة وقول ابن الحاجب..... 350
- الفرع الحادي عشر: عرض الآية الثالثة عشر وقول ابن الحاجب..... 351
- الفرع الثاني عشر: عرض الآية الرابعة عشر وقول ابن الحاجب..... 351
- الفرع الثالث عشر: عرض الآية الخامسة عشر وقول ابن الحاجب..... 352
- الفرع الرابع عشر: عرض الآية السادسة عشر وقول ابن الحاجب..... 353
- الفرع الخامس عشر: عرض الآية السابعة عشر وقول ابن الحاجب..... 354
- الفرع السادس عشر: عرض الآية الثامنة عشر وقول ابن الحاجب..... 355
- الفرع السابع عشر: عرض الآية التاسعة عشر وقول ابن الحاجب..... 355
- الفرع الثامن عشر: عرض الآية العشرين وقول ابن الحاجب..... 356
- الفرع التاسع عشر: عرض الآية الواحدة والعشرين وقول ابن الحاجب..... 357
- الفرع العشرون: عرض الآية الثانية والعشرين وقول ابن الحاجب..... 357
- الفرع الواحد والعشرون: عرض الآية الثالثة والعشرين وقول ابن الحاجب..... 358
- الفرع الثاني والعشرون: عرض الآية الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين وقول ابن الحاجب..... 359

الفرع الثالث والعشرون: عرض الآيات من السادسة والعشرين إلى الثلاثين وقول ابن الحاجب.....	359
المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....	361
الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....	361
الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....	365
الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....	366
الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.....	367
الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.....	376
الفرع السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.....	377
الفرع السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.....	378
الفرع الثامن: دراسة قوله في الآية الثامنة والتاسعة ونتيجة الدراسة.....	380
الفرع التاسع: دراسة قوله في الآية العاشرة والحادية عشرة ونتيجة الدراسة.....	380
الفرع العاشر: دراسة قوله في الآية الثانية عشرة ونتيجة الدراسة.....	381
الفرع الحادي عشر: دراسة قوله في الآية الثالثة عشر ونتيجة الدراسة.....	383
الفرع الثاني عشر: دراسة قوله في الآية الرابعة عشر ونتيجة الدراسة.....	384
الفرع الثالث عشر: دراسة قوله في الآية الخامسة عشر ونتيجة الدراسة.....	385
الفرع الرابع عشر: دراسة قوله في الآية السادسة عشر ونتيجة الدراسة.....	385
الفرع الخامس عشر: دراسة قوله في الآية السابعة عشر ونتيجة الدراسة.....	387
الفرع السادس عشر: دراسة قوله في الآية الثامنة عشر ونتيجة الدراسة.....	389
الفرع السابع عشر: دراسة قوله في الآية التاسعة عشر ونتيجة الدراسة.....	390
الفرع الثامن عشر: دراسة قوله في الآية العشرين ونتيجة الدراسة.....	391
الفرع التاسع عشر: دراسة قوله في الآية الواحدة والعشرين ونتيجة الدراسة.....	392
الفرع العشرون: دراسة قوله في الآية الثانية والعشرين ونتيجة الدراسة.....	394
الفرع الواحد والعشرون: دراسة قوله في الآية الثالثة والعشرين ونتيجة الدراسة.....	396

الفرع الثاني والعشرون: دراسة قوله في الآية الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين ونتيجة الدراسة.....	396
الفرع الثالث والعشرون: دراسة قوله في الآيات من السادسة والعشرين إلى الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة.....	398
الفصل الخامس: جمع أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات ودراساتها.....	402
المبحث الأول: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة نحويًا ودراساتها.....	402
المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه قراءاتها.....	402
الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب.....	402
الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب.....	403
الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب.....	404
الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب.....	404
الفرع الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب.....	405
الفرع السادس: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب.....	406
الفرع السابع: عرض الآية السابعة وقول ابن الحاجب.....	407
الفرع الثامن: عرض الآيات من الثامنة إلى السابعة والعشرين وقول ابن الحاجب.....	408
الفرع التاسع: عرض الآية الثامنة والعشرين وقول ابن الحاجب.....	409
المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة.....	410
الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة.....	410
الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة.....	411
الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة.....	414
الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة.....	415
الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة.....	416
الفرع السادس: دراسة قوله في الآية السادسة ونتيجة الدراسة.....	419
الفرع السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة.....	421

- 425..... الفرع الثامن: دراسة قوله في الآيات من الثامنة إلى السابعة والعشرين ونتيجة الدراسة
- 428..... الفرع التاسع: دراسة قوله في الآية الثامنة والعشرين ونتيجة الدراسة
- 429 المبحث الثاني: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المختلفة صرفيا ودراستها
- 429 المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه قراءاتها
- 429..... الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب
- 429..... الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب
- 430..... الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب
- 431..... الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب
- 432..... الفرع الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب
- 433..... الفرع السادس: عرض الآية السادسة وقول ابن الحاجب
- 434..... الفرع السابع: عرض الآية السابعة وأقوال ابن الحاجب
- 435..... الفرع الثامن: عرض الآية الثامنة وقول ابن الحاجب
- 435..... الفرع التاسع: عرض الآية التاسعة وأقوال ابن الحاجب
- 437..... المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة
- 437..... الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة
- 438..... الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة
- 439..... الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة
- 439..... الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة
- 440..... الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة
- 442..... الفرع السادس: دراسة قوله في الآية السادسة وقول ابن الحاجب
- 444..... الفرع السابع: دراسة قوله في الآية السابعة ونتيجة الدراسة
- 445..... الفرع الثامن: دراسة قوله في الآية الثامنة ونتيجة الدراسة
- 446..... الفرع التاسع: دراسة قوله في الآية التاسعة ونتيجة الدراسة
- 449..... المبحث الثالث: أقوال ابن الحاجب في توجيه القراءات المشككة

449	المطلب الأول: عرض الآيات وأقوال ابن الحاجب في توجيه الإشكال فيها
449	الفرع الأول: عرض الآية الأولى وقول ابن الحاجب
449	الفرع الثاني: عرض الآية الثانية وقول ابن الحاجب
450	الفرع الثالث: عرض الآية الثالثة وقول ابن الحاجب
451	الفرع الرابع: عرض الآية الرابعة وقول ابن الحاجب
486	الفرع الخامس: عرض الآية الخامسة وقول ابن الحاجب
454	المطلب الثاني: دراسة أقوال ابن الحاجب ونتائج الدراسة
454	الفرع الأول: دراسة قوله في الآية الأولى ونتيجة الدراسة
456	الفرع الثاني: دراسة قوله في الآية الثانية ونتيجة الدراسة
456	الفرع الثالث: دراسة قوله في الآية الثالثة ونتيجة الدراسة
460	الفرع الرابع: دراسة قوله في الآية الرابعة ونتيجة الدراسة
466	الفرع الخامس: دراسة قوله في الآية الخامسة ونتيجة الدراسة
477	خاتمة
480	فهرس الآيات القرآنية
502	فهرس أطراف الأحاديث والآثار
504	فهرس الأعلام المترجم لهم
510	فهرس الأبيات الشعرية
514	قائمة المصادر والمراجع
539	فهرس الموضوعات
561	ملخص البحث باللغة العربية
562	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

ملخصات البحث

ملخص البحث باللغة العربية

هذا البحث - ومن خلال عنوانه: أقوال الإمام ابن الحاجب في التفسير وتوجيه القراءات، جمعا ودراسة - يتناول جمع كل ما قاله الإمام ابن الحاجب من تفسير للقرآن وتوجيه للقراءات، ثم دراسة كل تفسير وكل توجيه بالمقارنة بأقوال المفسرين ومن اعتنوا بتوجيه القراءات من خلال كتب التفسير ومعاني القرآن وتوجيه القراءات وغيرها، ثم تبين نتيجة تلك الدراسة وبيان مدى موافقة قول ابن الحاجب للقول الراجح فيها.

هذا من حيث الإجمال، أما من حيث التفصيل فقد قسم البحث إلى ستة فصول:

الأول يتعلق بالمعنى وتفسير الغريب، والثاني يتعلق بالإعراب وتأثيره في المعنى، والثالث يتعلق بالبلاغة، والرابع يتعلق بتفسير آيات الأحكام وتوجيه الإشكالات، والخامس يتعلق بتوجيه القراءات.

وكل فصل من الفصول السابقة يتضمن مباحث لجمع أقوال ابن الحاجب في الآية، ومباحث لدراسة هذه الأقوال وبيان نتائج الدراسة.

علما بأن الإمام ابن الحاجب ليس له مؤلف في التفسير ولا في توجيه القراءات، بل كان ما فسره من آيات وما وجهه من قراءات منتشرا في ثنايا كتبه، وخاصة كتابيه: الأمالي والإيضاح في شرح المفصل. ولما كان الدخول في مثل هذه المواضيع يتطلب قبل الولوج فيها بعض ما لا بد منه لينكشف الغموض وتتضح الدراسة، بدأت بالتعريف ببطل البحث الإمام أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الأصل المصري نشأة المعروف بابن الحاجب، فجعلت مبحثا لذلك تضمّن ترجمة موجزة بيّنت فيها عصره السياسي والعلمي والأدبي وحياته الشخصية والعلمية، ثم عقدت مبحثا بينت فيه معنى التفسير اللغوي ومكانته وأهم مصادره، ومبحثا بينت فيه مفهوم علم توجيه القراءات ونشأته ومصطلحاته ومكانته.

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها نتائج البحث وبعض التوصيات التي أراها مهمة.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

This research - and through its title: The Words of Imam Ibn al-Hajib of Interpretation and Guidance of Readings, a gathering and study - deals with the collection of everything Imam Ibn al-Hajib has said on this topic, and then examine each interpretation and all direct compared with statements of commentators and who cared for direct readings through books of explanation and the meanings of the Koran and directed readings, etc., and then demonstrate the result of that study and the extent of the approval of the words of Imam Ibn al-Hajib.

We divide this research into six chapters: The first concerns the meaning and interpretation of the stranger, the second expressing conjugation and its influence in the sense, the third terms of rhetoric, the fourth concerning the interpretation of the provisions and guidance of the problems, and the the fifth guiding readings. Each chapter of the previous chapters include sections for the collection of the sayings Imam Ibn al-Hajib in verse, and Investigation to examine these statements and the statement of the results of the study.

Note that the Imam Ibn al-Hajib has no book in interpretation and in directing the readings, but it is interpreted by the verses and the guidance of readings widespread in the folds of his books, especially books: Hopes and Clarification in the Detailed Explanation.

Since it was getting into such topics required to unfold the mystery and clear the study, i begun by biography of the hero of the research who is the Kurdish Egyptian Imam Abu Amro Othman bin Omar bin Abu Bakar known as Imam Ibn al-Hajib, I made a section to show the meaning of language interpretation and prestige and the most important sources, and I showed concept of directed readings and upbringing and its terminology and prestige.

In the conclusion, I dealt with search results and some of the necessary recommendations.